

ابن سينا

الشفاء

المنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة إيران ١٤٠٥ هـ ق

الشفاء

المنطق
٢

ابن سينا

الشفاء

(لَمِنْطِقُ رَوْ)

٤ - القياس

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

سعيد زايد

وزارة الثقافة والإرشاد القوي
المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م



ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ق.

{شفاء، برگزیده. منطق}

الشفاء- منطق جلد دوم / مؤلف ابن سینا؛ راجعه وقدم له ابراهيم مذكور؛ تحقيق سعيد الزايد. - قم: مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى - الخزانة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران، ۱۴۳۳هـ - ۲۰۱۲م - ۱۳۹۱.

ج ۴

(دوره) 1 - 069 - 161 - 600 - 978 ISBN

(جلد دوم منطق) 5 - 074 - 161 - 600 - 978 ISBN

فهرست نویسی بر اساس جلد اول.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

نمایه.

عربی.

۱. منطق- متون قدیمی تا قرن ۱۴هـ. الف. مذكور، ابراهيم بيومي، ۱۹۰۲-۱۹۹۵م. ب. زايد، سعيد. ج. کتابخانه بزرگ حضرت آية الله العظمى مرعشي نجفی. گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. د. عنوان. هـ. عنوان. شفا. برگزیده. منطق. و. عنوان. منطق.

۱۶۰

۷۲ش ۲ الف / ۴۸۹ BBR

۲۴۴۷۸۸۱

۱۳۹۱



الشفاء (المنطق ج ۲)

المؤلف : شيخ الرئيس ابن سینا

المحقق : سعيد زايد

راجعه وقدم له: دكتور ابراهيم مذكور

الناشر : مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكبرى

-الخزانة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران

الطبعة الثانية: ۱۴۳۳هـ. ق. / ۲۰۱۲م / ۱۳۹۱ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخة

الطبعة : كلوردي - قم

ليتوغرافيا : تيزهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاجي باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمک (الدورة): ۱ - ۰۶۹ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 074 - 5

ردمک (الجلد): ۵ - ۰۷۴ - ۱۶۱ - ۶۰۰ - ۹۷۸

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

<http://www.marashilibrary.com>

<http://www.marashilibrary.net>

<http://www.marashilibrary.org>

E_mail: info@marashilibrary.org

الفهرس

صفحة	
(١)	مقدمة للدكتور إبراهيم مدكور
(٢)	(أ) التحليلات الأولى
(٣)	(ب) كتاب القياس
(٤)	١ — القياس وأنواعه
(٩)	٢ — القياس الحملى
(١٢)	٣ — الأقضية ذوات الجهة
(١٣)	٤ — القياس الشرطى والاستثنائى
(١٥)	٥ — الاستقراء والتبيل
(١٩)	الملاحظات التى قام عليها التحقيق

القياس
المقالة الأولى

٣ فصل في صورة القياس المطلق	الفصل الأول —
١٥ فصل في أن المنطق آلة في العلوم الحكيمية لا يستغنى عنها	الفصل الثاني —
١٩ فصل في المقدمات وأجزائها وفي المحمول على الكل بالإيجاب والسلب	الفصل الثالث —
٢٨ فصل في الجهات أعم الإطلاقات والضرورة والإمكان والامتناع	الفصل الرابع —
٣٨ فصل في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات	الفصل الخامس —
٥١ فصل في حد القياس المطلق العام	الفصل السادس —
٦٦ فصل في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها	الفصل السابع —

المقالة الثانية

٧٥ الفصل الأول — فصل في عكس المقدمات على الإطلاق
٨٨ الفصل الثاني — فصل في عكس المطلقات
٩٥ الفصل الثالث — فصل في عكس الضرورات والمخات
١٠٦ الفصل الرابع — فصل في القياسات الافتراضية وذكر الأشكال الثلاثة في حالتها الإطلاق والضرورة

المقالة الثالثة

١٢٥ فصل في القياسات المختلفة من الإطلاق والضرورة

١٤٠ فصل في تعقب النظر في المجمع على كون النتيجة مطلقة

١٥١ فصل في باقى الاختلاط منها

١٦٠ فصل في حد الممكن وتحريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

١٧١ فصل في إعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في القياسات الممكنة في الشكل الأول ١٨١
- الفصل الثاني — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول ١٩٠
- الفصل الثالث — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الأول الممكنة والاضطرارية ١٩٩
- الفصل الرابع — فصل في القياسات الممكنة في الشكل الثاني ٢٠٥
- الفصل الخامس — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني ٢١٦
- الفصل السادس — فصل في أصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث ٢٢٣

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في القياسات الشرطية وأصنافها ٢٣١
- الفصل الثاني — فصل في الشرطيات المفصلة ٢٤٢
- الفصل الثالث — فصل في تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحلقات ٢٥٣
- الفصل الرابع — فصل في شرح معاني الكلية والجزئية والمهمة والشخصية في الشرطيات ٢٦٢
- الفصل الخامس — فصل في معنى الكلية السالبة في الشرطيات ٢٧٩

المقالة السادسة

- الفصل الأول — فصل في القياسات المؤلفة من الشرطية المفصلة في الأشكال الثلاثة ٢٩٥
- الفصل الثاني — فصل في القياسات المؤلفة من المتصلات والمفصلات ٣٠٥
- الفصل الثالث — فصل في القياسات المؤلفة من المفصلات ٣١٩
- الفصل الرابع — فصل في القياسات المؤلفة من الحلية والشرطية في الشكل الأول ، والحلية مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة ٣٢٥
- الفصل الخامس — فصل في القياسات المؤلفة من الحلية والشرطية ، والحلية فيها مشارك للقدم في الأشكال الثلاثة ٣٣٧
- الفصل السادس — فصل في القياس المقدم على نمط الأشكال الثلاثة ٣٤٩

المقالة السابعة

- الفصل الأول — فصل في تلازم المقدمات الشرطية وتقابلها ٣٦١
- الفصل الثاني — فصل في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبامتصلات وحال التلازم فيها ٣٧٣
- الفصل الثالث — فصل في عكس المقدمة المنفصلة ٣٨٥

المقالة الثامنة

٣٨٩	— فصل في تعريف القياس الاستثنائي	الفصل الأول
٤٠٠	— فصل في تعدد أصناف القياسات الاستثنائية	الفصل الثاني
٤٠٨	— في قياس الخلف	الفصل الثالث

المقالة التاسعة

٤١٥	— فصل في تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الافتراضية	الفصل الأول
٤٢٦	— فصل في تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب	الفصل الثاني
٤٣٣	— فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنين وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة	الفصل الثالث
٤٤٦	— فصل في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على المطلوب مطلوب	الفصل الرابع
٤٥٥	— فصل في بيان غلط من ظن أن القسمة قياس	الفصل الخامس
٤٦٠	— فصل في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تعتمد وينتفع بها في ذلك	الفصل السادس
٤٦٩	— فصل في ذكر أليغات قياسية بمر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك	الفصل السابع
٤٨١	— فصل في تعريف وجوه أخرى من الاعتبارات المأخوذة من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس إلى النتيجة يسهل بها التحليل	الفصل الثامن
٤٩٠	— فصل في ذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب شكل المقدمات يجب أن تراعى في التحليل بسبب الشكل والافتراض وصورة المقدمات	الفصل التاسع
٤٩٧	— فصل في استقراء النتائج التابعة للطلوب الأول بالقياس المؤلف	الفصل العاشر
٤٩٩	— فصل في أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا ينكسر فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقومات صادقة	الفصل الحادي عشر
٥٠٦	— فصل في قياس الدور	الفصل الثاني عشر
٥١٣	— فصل في عكس القياس	الفصل الثالث عشر
٥١٨	— فصل في رد قياس الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف	الفصل الرابع عشر
٥٢٤	— فصل في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة	الفصل الخامس عشر
٥٢٩	— فصل في المصادرة على المطلوب الأول	الفصل السادس عشر
٥٣٤	— فصل في وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب	الفصل السابع عشر
٥٣٧	— فصل في وصايا وتحذيرات يتذرع بها السائل والمحجوب في تسليم المقدمات والامتناع عن تسليمها وغير ذلك	الفصل الثامن عشر
٥٤٢	— فصل في أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وأنه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم	الفصل التاسع عشر

٥٤٩	الفصل العشرون — فصل في عكس النتائج
٥٥٥	الفصل الحادي والعشرون — فصل في القياسات الفقهية والعقلية
٥٦١	الفصل الثاني والعشرون — فصل في الاستقراء
٥٦٨	الفصل الثالث والعشرون — فصل في التمثيل
٥٧٣	الفصل الرابع والعشرون — فصل في الدليل والعلامة والقراءة
٥٨٣	فهرس المصطلحات

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

يسير الذهن على نحوين متقابلين ، فإما أن يدرك الأشياء مباشرة ودون واسطة ، وإما أن ينتقل من نقطة إلى أخرى قبل أن يصل إلى الهدف ، فيحدث حدسا ، أو يفكر في روية . وليس في الحدس إذن لحظات ولا مراحل تفكير ، وبالعكس في " الروية " حركات ذهنية متلاحقة . والبرهنة أسمى مظاهر التفكير المروى فيه ، وأساسها نظام وترتيب وتحايل وتركيب ، أو بعبارة أخرى تنسيق بعض الصور الذهنية للوصول إلى غاية . ولا بد لها من ألفاظ أو رموز تعين على هذا التنسيق ، فهي لا تستغنى عن اللغة ، ومن هنا ارتبطت بالحياة الاجتماعية . فنحن نبرهن ، لأننا نقاش ونقابل أفكارنا بأفكار غيرنا . وقد قيل : " إن البرهنة المنطقية نقاش ذهني يستعيد داخلها المناقشات الخارجية " ^(١) . فللمجتمع شأن واضح في نشأة البرهنة ونموها وتطورها .

والذهن في برهنته يبط ويصعد ، يحال ويركب ، ينتقل من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام ، وبالعكس . ينتبع الظواهر والجزئيات ليستخلص منها بعض القواعد والكليات ، أو يصدر عن مبادئ وقوانين ومجرد مقررات ومسلمات ، ليطبقها على مفردات وجزئيات ، ويكشف عن مجهول . وبذا كانت البرهنة استقرائية أو قياسية ، في ثنائية يرد إليها جميع أنواع الاستدلال غير المباشر . وبين المنطق الاستقرائي والمنطق القياسي صلات ووجوه شبه كثيرة ، ولكنهما يتميزان في وضوح ،

I. Piaget, le jugement et le raisonnement chez l'enfant, genève, 1924,
PP. 296—270.

فينصب أحدهما بوجه خاص على المعرفة التجريدية ، وينصب الآخر على المعرفة العقلية .

والقياس الأرسطي ، أو السلوجسموس " كما عربه مترجمو الإسلام ، باب هام من أبواب البرهنة القياسية ، قدر له من النجاح والذيع مالم يقدر لأية نظرية منطقية أخرى . عد في التاريخ القديم والمتوسط قانون الفكر الأسمى ومنهج البحث العلمى الوحيد ، وإذا كان قد نقد ونوقش في التاريخ الحديث ، فما ذلك إلا ليدعم ويستكمل . تم جاء المنطق الرياضى في التاريخ المعاصر ، فعززه وأيده ، يخوان معانعى صوريا ، ويقومان على أساس من نظرية العلاقات وفكرة الأصناف والأنواع . قال برترند رسل بحق : " المنطق البحث والرياضة البحتة ليسا إلا شيئا واحدا " (١) .

(أ) التحليلات الأولى

عالج أرسطو نظرية القياس في " كتاب التحليلات الأولى " الذى لم يشك أحد في نسبته إليه ، ويظهر أنه اهتدى إليها فى ضوء الجدل السوفسطائى والحوار السقراطى ، وتأثر فيها بقسمة أفلاطون الثنائية ودراسات الأكاديمية الرياضية ، ويحيل هو نفسه فى " كتاب التحليلات الأولى " غير مرة على كتابيه " بالمدل " و " السفطة " ، مما يرجح أنهما أسبق وجودا ، ويشير إلى الصلة بينها . وقد حظى " كتاب التحليلات الأولى " بتقدير ، وقداسة نل أن يحظى بها كتاب آخر فى المنطق . شرح وعلق عليه عدة مرات ، وترجم إلى لغات كثيرة قديما وحديثا .

وقد عنى به العرب ، فباعنوا به من كتب أرسطو عامة والمنطقية خاصة ، ترجموه

B.Russell, Introduction to Mathematical Philosophy, London, 1919. P.229. (١)

أكثر من مرة عن السور يانية تارة واليونانية تارة أخرى. وتضافر على ترجمته كثيرون، في مقدمتهم إسحق بن حنين الذي تخصص في ترجمة الكتب الفلاسفية. ولم يقنعوا بترجمته وحده بل ترجموا معه بعض شروحه القديمة، وهي شرح الإسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس، ويحيى النحوى^(١).

واحتفظت لنا المكتبة الأهلية بباريس بنسخة منه تصعد إلى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى^(٢)، وقد نشرت أخيرا^(٣). وهى ترجمة واضحة دقيقة، تؤدى الأصل أداء صادقا، ويمكن مقارنتها بأحدث الترجمات فى الإنجليزية أو الفرنسية. تقول على المصطلح العربى ما أمكن، وتستعين أحيانا بتعريب بعض الكلمات اليونانية، وفيها نقطة بدء صالحة لتاريخ المصطلحات المنطقية العربية.

وما إن ترجم "كتاب التحليلات" إلى العربية حتى أقبل على شرحه المترجمون والفلاسفة، فشرحه أبو بشر متى بن يونس، والكندى، والفارابى^(٤). وعول عليه ابن سينا تعويلا كبيرا فى "كتاب القياس" من منطق "الشفاء".

(ب) كتاب القياس

يجرى على سنن ابن سينا فى أسلوبه الواضح، وعرضه المستقيم، ومنهجه المنسق. يشتمل على تسع مقالات تعالج نظرية القياس فى نواحيها المختلفة، وتحت كل مقالة عدة فصول. ويكاد يلتقى مع "كتاب التحليلات الأولى" خطوة خطوة، وإن كان

(١) ابن النديم، الفهرست، القاهرة، ١٣٤٨ هـ، ص ٣٤٨.

(٢) Catalogue des Manuscrits arabes de la Bibliothèque nationale, no. 2346.

(٣) الدكتور عبد الرحمن بدوى، منطق أرسطو، ج ١، القاهرة ١٩٤٨.

(٤) ابن النديم، الفهرست، ص ٣٤٨ و ٣٦٨.

أغزر مادة وأكثر تفصيلا، لأنه لم يقف عنده وحده، بل ضم إليه شروح المتقدمين والمتأخرين. ولا نتوقع من مشائي مخلص أن يخرج على أستاذه، أو أن يقبل في يسر ما يقترح من تعديل في آرائه. وبالعكس جد ابن سينا في أن يعرض نظرية القياس الأرسطية عرضا دقيقا ، اللهم إلا إن خانه التحقيق التاريخي ، فعزا إلى أرسطو ما ليس من عمله. والواقع أن الأرسطية والمشائية اختلطتا في العصر الهانيستي والقرون الوسطى ، بحيث أصبحت التفرقة بينهما عسيرة .

١ - القياس وأنواعه :

عرف ابن سينا القياس بأنه ” قول إذا ما وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم من تلك الأشياء بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار^(١) “ ، وهو بهذا كأنما يأخذ عبارة أرسطو بنصها^(٢) . فالقياس مجموعة قضايا أو مقدمات ، ولا بد له أن يشتمل على مقدمتين على الأقل ، وفي هذا ما يميزه من التقابل والتناقض . والأقيسة المركبة يمكن ردها إلى أقيسة بسيطة مكونة من مقدمتين فقط^(٣) . ويحاول ابن سينا أن يدخل في القياس مثل ج = ب ، وب = د . ∴ ج = د ، ملاحظا أنه يتضمن أمرا محذوفا ، وهو : مساويات المتساويات متساوية^(٤) “ ، وهذا ما سماه في مكان آخر ” قياس المساواة “^(٥) . إلا أنه ليس من اليسير دائما أن ترد البرهنة الرياضية إلى مجرد قياس أرسطي ، ذلك لأن هذا

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٥٤ .

(٢) Aristote, Premiers Analytiques, tr. Tricot, Paris 1936, P. 4.

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٨ — ٥٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) ابن سينا ، كتاب الإشارات والنتيجات ، إيدن ١٨٩٢ ، ص ٦٥ .

القياس يقوم أساسا على علاقة الحمل والتداخل ، في حين أن البرهنة الرياضية تقوم على علاقات أخرى كالمساواة واللامساواة ، والتلازم والتعارض .

والحد الأوسط أهم أجزاء القياس ، ولا سبيل إلى تكوينه بدونه . وبموضعه من المقدمات تحدد الأشكال المختلفة ، ولعله سمي حداً أوسط بسبب هذا الموضع . على أنه وسط أيضاً بحكم وظيفته ، فهو الذي يربط المقدمتين ، ويسمح بالانتقال من حكم إلى آخر . وما القياس إلا حكم مصحوب بعائته ، والإنتاج فيه سير من معلول إلى علة^(١) . وسمى "علم التحليل" ، لأن فيه مطلوباً أو نقطة بدء لتحلل ويبحث عن مبادئها ، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة^(٢) .

وبالحد الأوسط. يتميز القياس من القسمة ، لأن هذه وإن اشتملت على خطوات متلاحقة لا تعنى بربطها بعضها ببعض ، ولا بالبحث عن العلاقة بين حكم وآخر ، ومن الخطأ أن يقال إنها قياس أو سبيل إلى اكتساب القياس^(٣) . مثلاً الكائنات حية وغير حية ، والإنسان كائن حي . والحیوان مائت وغير مائت ، والإنسان مائت . وهكذا نستطيع أن نستخلص صفات الإنسان من أمثال هذه التقسيمات ، ولكننا لم نبرهن على واحد منها ، بل افترضنا دخول الإنسان في القسم الذي يلائمه^(٤) . وقد سبق لأرسطو أن سمي القسمة قياساً عاجزاً^(٥) ، ويرى ابن سينا أنها يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج ، وكل ما تفيدته أنها تنبه إلى ترتيب الفصول ،

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ — ٤٥٧ .

(٥) Aristote, Prem. Anal. L 46 a.

وما ينقسم إليه الشيء بالذات أو بالعرض^(١) . ولم يستوقفه ما غنى به المحدثون من بيان مدى تأثير القسمة الأفلاطونية في نشأة القياس الأرسطي ، بل لم يعرض لأفلاطون هنا ، ولم يجر اسمه على لسانه . وقد لاحظنا غير مرة أن معلوماته التاريخية محدودة وخاطئة أحيانا ، فيقول مثلا إن أرشميدس يبرهن على التعاليم ولم يكن المنطق في زمانه محصلا^(٢) ، مع أنه جاء بعد أرسطو بنحو مائة سنة .

وبالحذ الأوسط يتم الإنتاج ، فهو الذى يعين على الانتقال من الكلى إلى الجزئى ومن العام إلى الخاص . وله — كسائر الكليات — مفهوم وما صدق ، وينظر إليه تارة من ناحية مفهومه ، وأخرى من ناحية ما صدقه . ويعنى أنصار المنطق الصورى بالتعويل خاصة على الماصدق ، لكى يبرزوا فكرة الأصناف وتداخل الجزئى فى الكلى . وبذا تصبح البرهنة آلية ، ويمكن التعبير عنها بدوائر هندسية على نحو ما صنع أيلر ، أو الرمز لها بالفاظ أو جمل مثورة أو منظومة تحفظ عن ظهر قلب . ويرى فريق آخر أن الحمل إنما يقوم على أساس الكيف لا الكم ، وأن تفكيرنا ينصب على صفات ومعان ، لا على أصناف وأنواع ، فأساس القياس المفهوم . تلك هى الخصومة المشهورة بين أنصار الماصدق وأنصار المفهوم ، التى طال فيها الأخذ والرد فى التاريخ الحديث^(٣) .

لم تستوقف هذه الخصومة ابن سينا ، لأنه فيما يظهر ينظر مثل أرسطو إلى الحد الأوسط من ناحية المفهوم والماصدق معا . فىرى كما أشرنا من قبل أنه أمر مشترك بين المقدمتين ، ومعنى يربط حكيم أحدهما بالآخر . وأساس الحمل عنده

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, P.198-202.

الكيف ، وقد رفض من قديم محاولة إدخال السور على المحمول (Quantification du prédicat^(١)) . إلا أنه من ناحية أخرى يقيم إنتاج الشكل الأول — وهو دعامة الأشكال الأخرى — على أساس من التداخل واندماج الجزئى فى الكلى^(٢) . وللسور شأن فى القياس بوجه عام ، بدليل أنه لا ينتج من جزئيتين ، ولا بد أن تكون إحدى المقدمتين كلية على الأقل ، وتلعب النتيجة الأخص فى الكم دائما^(٣) .

والواقع أن القياس أوضح جزء صورى فى المنطق الأرسطى ، وفى تعريف أرسطوله وشرحه لكيفية إنتاجه إنما يعنى بصورة البرهنة . وقد لمس ابن سينا هذه الصورية وأشار إليها فى وضوح ، ملاحظا أن تكوين القياس وعكسه وأشكاله وأضربه إنما تقوم على أساس صورى^(٤) . ولكن بجانب الصورة مادة أيضا . وإذا كانت هناك أقيسة علمية يقينية . فهناك أقيسة أخرى مشهورة وظنية فى ميدان الجدل والخطابة . والمفهوم والمصدق أمران لا ينفصلان ، لأنا فى تجريد المعانى الكلية إنما نصدر عن الأفراد لنتهى إلى صفات عامة ومشتركة . وثنائية أرسطو أعرف من أن نقف عندها ، لأنه يحاول دائما أن يجمع بين الواقعى والنظرى ، وباسم الحس والعالم الخارجى استطاع أن ينقض نظرية المثل الأفلاطونية . وهذه الثنائية واضحة كل الوضوح لدى ابن سينا ، فلم يقع فيما وقع فيه بعض المشائين من الغلوفى طرف أو فى آخر . وفى الحقيقة لا تعبر خصومة المحدثين حول

(١) Ibid , P. 189-190.

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣ — ٩ .

المفهوم والمصدق عن رأى أرسطو، وليس فيها جدوى، ولم تخل من أخطاء^(١).

*
* *

يقسم ابن سينا القياس إلى اقتراني لا يصرح فيه بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة ، واستثنائي يصرح فيه بذلك . والاقترانيات حملات خالصة ، أو شرطيات خالصة، أو مكونة منهما . والشرطيات متصلة تارة، ومنفصلة أخرى ، أو مكونة منهما^(٢) . ولا تخرج الأقيسة ذوات الجزة عن هذه ، وكل ما ترمى إليه أن توضح جانب الوجرد والواقع من ضرورة أو إمكان أو امتناع . ولهذا التقسيم أساس عند أرسطو الذي عرض للأقيسة الحملية ، ووقف طويلا عند ذوات الجهة، ولعله استعمل صيغة الشرط في أمثلته دون أن يوصل القول في الشرطيات . وقد تدارك هذا ثاوفرسطاس والرواقيون الذين أسهبوا في شرح الأقيسة الشرطية والاستثنائية . ولم يتردد ابن سينا في أن يأخذ عنهم، ولكن في شيء من التعديل، فهو يؤثر الشرطيات لأنها أقرب إلى الاستعمال وأشد علوقا بالطبع^(٣) . وينتقص القياس الاستثنائي الذي يعد جانبا هاما في المنطق الرواقى ، ويقربه من المنطق الحديث . رهنا مرة أخرى لا يدرك فيلسوفنا الفوارق المدرسية، ولا يعنى بالتسلسل التاريخي . ويشير فقط إلى أنه وقع في يده ” كتاب في الشرطيات “ ، يعزى إلى الإسكندر الأفروديسى ، أو ”فاضل المتأخرين“ ، ويلاحظ أنه غير واضح ومملوء بالأخطاء ، ويرجح أنه منحول^(٤) .

Madkour, L'Org..non . P. 201-202. (٢)

(٢) ابن سينا ، كتاب الإشارات ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣٥٦ .

ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن هذا التقسيم يقوم على أساس لفظي ، وكم خدعت اللغة المناطق وعلى رأسهم أرسطو ، وقضت عليهم بفوارق ربما كانت سطحية . ولا شك في أن تقسيم ابن سينا على ما فيه واضح وشامل ، ذهب إليه منذ عهد مبكر، واستقرعنده في مؤلفاته الأخيرة ، وخاصة في ”كتاب الإشارات“. ومع هذا يتابع في ”كتاب القياس“ السنة المألوفة ، فيعالج أولا الأقيسة الحماية ، وينتقل إلى ذوات الجهة ، ومنها إلى الشرطيات ، ثم يختم بالاستثنائيات .

٢ - القياس الحملی :

هو قياس اقتراني بسيط يقوم على قضايا حماية ، ويتكون من مقدمتين فيهما شئ مشترك يسمى الحد الأوسط ، وغير مشترك يسمى الطرفين ، ومن غير المشترك تتكون النتيجة . وتسمى إحدى المقدمتين صغرى إن اشتملت على موضوع النتيجة ، وكبرى إن اشتملت على محمولها ، مثل : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر .: كل حيوان جوهر^(١) . وقد درج مناطق العرب على أن يبدءوا بالصغرى ، ويثنوا بالكبرى ، على عكس ما سار المناطق المحدثون ومناطق الإسكولائية اللاتينية . وكأنهم تأثروا بوضع الأمثلة التي قدمها أرسطو للشكل الأول^(٢) ، وهو وضع يبسر الإنتاج ويجعله شبه آلي .

وبحسب موقع الحد الأوسط في المقدمتين تتحدد أشكال القياس ، لأنه إما أن يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى ، أو بالعكس ، أو يكون محمولا فيهما ، أو موضوعا فيهما . وهذه القسمة العقلية تؤدي إلى أشكال أربعة لا يقبل

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) Aristote, Prem. Anal, 1,4, 25 b.

منها ابن سينا إلا ثلاثة ، فيقبل القسم الأول لذي يعبر عن الشكل الأول ، وهو أكل الأشكال وأوضحها . ويرفض القسم الثاني ، وهو الشكل الرابع الذي كان موضع أخذ ورد ، لأنه بعيد عن العايع ، ولا تكاد تسبق قياسيته إلى الذهن . وفي إثبات حجته كلفة مضاعفة . ويقبل القسمين الأخيرين اللذين يمثلان الشكل الثاني والثالث ، وإن كانا أقل وضوحا من الشكل الأول^(١) .

يبعد ابن سينا بتقسيمه هذا قليلا عن المعلم الأول ، الذي حاول حصر أشكال القياس على أساس مدى انطباق الحد الأوسط على الطرفين ، لأن ما صدقه إما أن يكون مساويا لهما ، أو أكثر شمولا ، أو أقل ، فليس ثمة إلا أشكال ثلاثة ليس من بينها الرابع . ويشير ابن سينا في اقتضاب إلى أن جالينوس ، أو فاضل الأطباء كما يسميه ، يذكر الشكل الرابع^(٢) . ويؤثر هو ألا يعرض له وألا يدخل في تفاصيله ، والتمزم ذلك في منطق الشفاء ، وفي كتبه المنطقية الأخرى . فهو لم يجهله ولم يغفل الإشارة إلى موقف جالينوس منه ، كما زعم برنتل الذي أعوزته المصادر العربية^(٣) ، ولكنه لم يأخذ به .

وليس في الشكل الرابع في الحقيقة استدراك يذكر على أرسطو ، فقد وجه إليه^(٤) ، ثم جاء تلميذه ثاوفرسطس فتوسع في أضربه^(٥) . وإذا صح أن جالينوس هو الذي قال به ، فإنه لم يصنع شيئا أكثر من أنه وضع لهذه الأضرب اسما خاصا .

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٧ — ١١١ .

(٢) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٣) C. Prantl, geschichte der Logik, Leipzig, 1855-1870, t. I, P. 571.

(٤) W. Ross, Aristotle, London, 1923, P. 35.

(٥) Prantl ; Op. Cit. 573-574.

ولم يصلنا من مؤلفاته شيء يوضح موقفه منه ، والمصادر العربية وحدها هي التي تعزوه إليه ^(١) . ومع ذلك أبي كبار فلاسفة الإسلام أن يعترفوا بالشكل الرابع ، استمساكا بالتقاليد الأرسطية السايمة . ولم يأخذ به إلا منطقة العرب المتأخرون ، على غرار ماصنع منطقة عصر النهضة والتاريخ الحديث ^(٢) .

يفصل ابن سينا القول في الأشكال الثلاثة ، فيشرح أضرها ، ويبين شروطها وكيفية إنتاجها . ويقرر أولا أن لاسبيل إلى إنتاج من مقدمتين سالبتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من صغرى سالبة وكبرى جزئية إلا في الأقيسة ذوات الجهة ، وتبع النتيجة الأخس دائما في الكم والكيف ^(٣) . ويقتصر على الأضرب المستجة ، مبتدئا دائما بالمقدمات الكلية والموجبة . والشكل الأول عنده أكل الأشكال لأنه ينتج الكلى والجزئى والموجب والسالب ، وأوضحها لأنه بين البرهان ولا يحتاج إلى دليل ^(٤) . ولا ينتج الشكل الثانى إلا سوالب بين كلية وجزئية ، ولذا جاء ترتيبه بعد الأول . ولا ينتج الثالث إلا جزئيات ، والكلى أنفع ولا شك من الجزئى فى العلوم ، ومن هنا كان ترتيبه الأخير ^(٥) . ولكن هذين الشكلين أقل وضوحا فى إنتاجهما من الشكل الأول ، ولذا يحاول ابن سينا — كما صنع أرسطو — أن يردهما عن طريق العكس إلى الشكل الأول ، وقد عيب هذا الرد على نظرية القياس الأرسطية ، وعد نوعا من الدور ^(٦) . وبرغم أن ابن سينا لم ينتبه إلى هذا

Madkour, L'Organon, P. 206-207. (١)

Ibid., P. 208-247. (٢)

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٠ — ١١١ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١١٦ — ١١٧ .

(٦) Madkour, L'Orgaon, 213-214. (٦)

الدور ، فإنه يلاحظ ، كما لاحظ لاشيليه — حديثا — أن لهذين الشكلين وظيفة خاصة ، لأن من القضايا ما وضعه الطبيعي أن يكون سالبا ، ومنها ما وضعه أن يكون جزئيا ، فينبغى أن يكون ثمة وسيلة للبرهنة عليه كما هو ، وإذن فهذان الشكلان ليس بمستغنى عنهما ^(١) .

٣ — الأقيسة ذوات الجهة :

أشرنا من قبل إلى ثنائية المنطق الأرسطى وجمعه بين الصورة والمادة ، والنظر والواقع ، والأقيسة ذوات الجهة أحد أمثلة هذه الواقعية المنطقية ، لأنها تحاول أن تبين مدى تحقق الحكم وجوبا أو إمكانا أو امتناعا . ولاشك في أنها دقيقة وغامضة ، وقد زادها الشراح تعقيدا حتى عدت ضربا من التمارين المنطقية المملوءة بالأخطاء ، واستبعدت من كثير من المؤلفات المنطقية . ولكن ابن سينا يستمسك بها ، ويعالجها في كتبه المطولة والمختصرة ، فيقف عليها في ” كتاب القياس ” مقالتين أو يزيد ، في أكثر من مائة صفحة ^(٢) ، ويشرحها شرحا مستوفى في كتابي ” النجاة ” ^(٣) ، ” والإشارات ” ^(٤) .

والقضايا نوعان : مطلقة ، وذوات جهة ، وتتكون الأولى من الموضوع والمحمول والرابطة ، في حين أن الثانية يضاف إليها ما يبين نوع العلاقة بين المحمول والموضوع ، هل هي ضرورية أو ممكنة أو ممنوعة ؟ وهذه الإضافة هي الجهة ، ولا يفوت ابن سينا أن يشير إلى اختلاف الشراح في تعريفها ، محاولا أن

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٤ — ٢٢٨ .

(٣) النجاة ، ص ٢٤ — ٣٩ .

(٤) الإشارات ، ص ٣٢ وما بعدها .

يقف بها عند حدود ضيقة^(١) . والأقيسة ذوات الجهة ما اشتملت على قضية موجهة على الأقل ، فهي إما ذوات جهة خالصة ، أو مختاطة منها ومن غيرها . وهنا يسترسل ابن سينا — كما صنع أرسطو — في عرض الأقيسة ذوات الجهة من الأشكال الثلاثة ، في مقدماتها المختلفة بين ضروريات وممكنات وممنوعات ، ويبين كيفية إنتاجها وشرائطه . وقد سبق لثاويرسطس أن يسر أمر هذه الشروط ، مقررًا أن النتيجة في الأقيسة ذوات الجهة تتبع أيضا الأخس في الجهة كما تتبعه في الكم والكيف . ولم يجاره ابن سينا في ذلك ، ورأى أن للجهة حكمها الخاص^(٢) ، ويعارض جالينوس فيما ذهب إليه من أن ” البحث في المقدمات الممكنة هذر “ ، لأن المطالب الممكن لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . والأقيسة الطيبة في أغلبها ممكنة ، ومعظم ما ورد في ” كتاب الفصوص “ لأبقراط يدور حول هذه الأقيسة^(٣) . وتلك أفكار تقرب ابن سينا من المحدثين ، بقدر ماتبعده عن رجال التاريخ القديم والمتوسط .

٤ — القياس الشرطي والاستثنائي :

أقنى المشاءون والرواقيرن في تأليف مقدمات وأقيسة شرطية على صور مختلفة ، بين متصلة ومنفصلة ، وعنادية وغير عنادية . وأسرفوا في ذلك إسرافا طغى فيه اللفظ على المعنى ، واللغة على المنطق ، وقد أدرك ابن سينا هذا الإسراف . ولاحظ أن من ضياع الوقت أن ندخل في تفاصيل أمور تخضع لأحكام عامة ،

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٣٤ — ٣٥ .

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٠ — ١٦١ .

ومع هذا لم يسلم من ذلك . فعرض في "كتاب القياس" — محاكاة للسابقين في الغالب — فصولاً في الأقيسة الشرطية على غزارة مادتها قليلة الحدودى ، وتقع في نحو ثلاث مقالات ، وأكثر من مائة وأربعين صفحة^(١) . فيفصل القول في أصناف الشرطيات ، ويشرح في إسهاب الأقيسة المؤلفة من متصلات ومنفصلات ، أو من حمليات وشرطيات في الأشكال الثلاثة بأضربها المختلفة ولم يعد إلى نفسه إلا في مؤلفاته المختصرة "كالنجاة" "والإشارات" ، وفيها يقف بالقياس الشرطى عند حدوده المقبولة ، دون أن يضيف جديداً إلى ما قال به المشاؤون والرواقيون من قبل .

والقياس الاستثنائى مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية ، والأخرى وضع أو رفع لأحد جزئها ، وتسمى المستثناة ، وغنها تلزم النتيجة . والاستثناء إما من المقدم ، أو من التالى ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة .: الكواكب خفية . أو إذا كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن ليست الكواكب خفية .: الشمس ليست بطالعة^(٢) .

ويستعرض ابن سينا الأقيسة الاستثنائية وأضربها المختلفة ، دون أن يخرج عما قاله ثاوفرسطس والرواقيون ، وإن عزاه إلى أرسطو^(٣) . وكثيراً ما طغت شخصية المعلم الأول على غيره ، فنسب إليه ما ليس من صنعه . ويعيب فيلسوفنا على جالينوس أن خطأ أرسطو في مثال ورد في "كتاب النفس" يجرى مجرى القياس الاستثنائى ، ولا يتردد في أن يقرر أن له "سبقاً في العلم الطبى ونكوصاً في المنطق"^(٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ — ٣٨٦ .

(٢) ابن سينا ، الإشارات ، ٧٨ .

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣٨٩ — ٤٠٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

وقياس الخلف نوع من الأقيسة الشرطية والاستثنائية ويحرص ابن سينا على ضبط لفظ الخلف ، فليس بالفتح كما ظن ، على أساس أنه يأتي من وراء والخلف ومن طريق النقيض ، وإنما هو بالضم بمعنى المحال ، لا بمعنى التخلف عن المواعيد ، ” والأوقع عندي أن الخلف المستعمل هنا هو بمعنى المحال لا غير^(١) “ .

هـ - الاستقراء وتمثيل :

يقسم ابن سينا ، على غرار بعض المناطق المعاصرين ، البرهنة إلى ثلاثة أقسام : قياس ، واستقراء ، وتمثيل^(٢) . ويقصر كما قدمنا البرهنة القياسية على قياس أرسطو ، فيقف بها عند تلك الحدود الضيقة التي وقفت عندها في التاريخ القديم والمتوسط . ويعد القياس الأرسطي أقوى المجج وأسمى وسائل البرهان ، ويليه الاستقراء .

والاستقراء سير من الجزئي إلى الكلي ، أو بعبارة أخرى ” الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة ، مثل حكمنا بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، استقراء للناس والدواب والطيور^(٣) “ . وهو لا يوجب العلم الصحيح ، لأنه ربما كان مالم يستقرأ خلاف ما استقرئ ، كالتمساح في المثال السابق . والاستقراء ضربان : تام وناقص ، والتام هو ما استقصيت جميع أفرادها ، مثل : الإنسان والفرس والبغل قليل المرارة ، وكل قليل المرارة طويل العمر ، فالإنسان

(١) المصدر السابق ، ص ٤١١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٥٥ .

(٣) ابن سينا ، إشارات ، ص ٦٤ .

طويل العمر^(١) . والانتقال هنا من الكل إلى الكل ، أو كما يقول المحدثون من الشيء إلى نفسه . والاستقراء الناقص ، وهو المشهور ، ماطبق فيه حكم بعض الأفراد على الكل ، ويستعمل في التجربة ، ويحصل منه ضرب من اليقين^(٢) وفي هذا ما يكشف عن ابن سينا العالم والفيلسوف .

ويكاد يلتقي مع أرسطو في كل هذا ، فهو يقول بالاستقراء التام الذي ورد في "كتاب التحليلات الأولى" على صورة قياس من الشكل الأول ، وبالأستقراء الناقص الذي أشار إليه "كتاب طوبيقا"^(٣) ، وإن كان يعنى به أكثر من أستاذه . وقد زعم بعض الشراح ، أن النوع الأول لا يعد استقراء ، وأخذ بهذا جلوبين المعاصرين^(٤) .

ويرى ابن سينا أن النوعين يقومان على أساس واحد ، ويلتقلان من الأفراد إلى الكليات . ولاشك في أن الاستقراء الناقص أقرب ما يكون إلى استقراء بيكون ، وإن كان الهدف مختلفا ، فإن ابن سينا وأرسطو إنما كانا يرميان إلى الكشف عن مميزات الجنس والنوع ، في حين يحاول بيكون الانتقال من الظواهر إلى القوانين وتفسير الطبيعة تفسيراً عقلياً .

والتمثيل حكم على جزئى بمل ما هو في جزئى آخر لمعنى جامع بينهما ، فهو الحكم على شيء بحكم موجود في شبيهه ، مثل العالم محدث لأنه جسم مؤلف كالبناء ، والبناء محدث^(٥) . ويسميه الفقهاء قياسا ، ويتكون من أربعة أركان : الأصل

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ٥٥٧ . (٢) المصدر السابق ص ٥٦٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥٩ .

(٤) Goblot, Revue philosophique, Janvier, 1911.

(٥) ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ .

وهو المعروف حكمه ، والفرع وهو ما يقاس عايه ، والعلة وهى وجه الشبه ، والحكم وهو نتيجة ذلك كله . ويحرص ابن سينا على أن يعقد فى ”كتاب القياس“ فصلا للقياسات الفقهيّة ، مبينا الصلة بينها وبين التمثيل المنطقي ^(١) .

وليس هذا التمثيل إلا ال παραδειγμα الذى قال به أرسطو ، فهو استدلال عن طريق المثال ، وهو أدنى طرق البرهنة ، ويفترق عن الاستقراء فى أنه لا يوصل إلى تعميم ولا إلى حكم كلى ^(٢) . والتمثيل فى الواقع ليس إلا خطوة فى سبيل الاستقراء ، أو هو استقراء شَبَّه كما سماه هملان ^(٣) ، فليس قسما للاستقراء ولا نوعا خاصا من الاستدلال ، ومهما يكن من أمره ، فإن ابن سينا يلاحظ بحق أنه كان ذا شأن لدى فقهاء زمانه .



والآن نستطيع أن نقرر أن ابن سينا قد أخذ بنظرية القياس الأرسطية فى جوهرها وتفصيلها ، يجلبها ويعدها أسما صور البرهنة ، ويرى أنها وضعت كاملة بحيث لا تقبل زيادة ولا نقصا . فلم يسلم بذلك النقد الذى وجهه إليها الشكك من قديم ، وتوسع فيه نفر من المحدثين . ونحى عنها إضافات بعض المشائين والمتأخرين كالشكل الرابع مثلا ، اللهم إلا ما لم يستبن فيه معالم التاريخ . وقد وفق فى عرضها عرضا مستفيضا فى ”كتاب القياس“ ، وردّ على شبهات بعض الشراح المتقدمين والمتأخرين . وربطها ببيئته والحياة الفكرية التى أحاطت به ،

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٥٥ — ٥٥٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٦٩ .

(٣) Hamelin, Année philosophique, Le raisonnement par analogie, 1902, P.28.

فأشار إلى محاولة الفقهاء الإسلاميين استخدام التمثيل المنطقي في أقيستهم .



وفي نشر "كتاب القياس" لإحياء لتراث هام ، وكشف عن معلم من معالم المنطق العربي . وقد اضطلع بتحقيقه الأستاذ سعيد زايد ، الذي ضم إلى تخصصه في الفلسفة خبرة واسعة في النشر والتحقيق ، وصحبة طويلة لابن سينا في "كتاب الشفاء" منذ سنة ١٩٤٩ . وشغل بهذا الجزء منذ سبع سنوات أوزيريد ، وعول في تحقيقه على أحد عشر مخطوطا ، وكم صادفته روايات قلقة وتحريفات في الكلمات والأعلام الأجنبية بخاصة ، ولم يعدل فيها إلا بقدر استمساكا بالأصل الذي صدر عنه . وها هو ذا "كتاب القياس" يخرج اليوم جليبا سهل المأخذ ، وفي نهايته فهرس لما ورد فيه من مصطلحات . وإني لأترك للقراء وعشاق ابن سينا أن يقدروا ما بذل في تحقيقه من جهد ، وما اقتضاه نشره من بحث ودرس .

ابراهيم مذكور

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق^(١)

(١) ب = بنيت ٣٣١ خصوصية ،	(٦) ع = طائر رقم ٢٠٧ .
٣٤١٥ بنيت بالأزهر .	(٧) ح = على أميرى رقم ١٥٠٤ .
(٢) بـ = بنيت (هامش) .	(٨) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠٠ .
(٣) د = دارالكتب المصرية رقم ٨٩٤ .	(٩) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨ .
(٤) س = سليمانبة (داماد) ٨٢٤ .	(١٠) هـ = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢ .
(٥) سا = داماد رقم ٨٢٢ .	(١١) ى = بنى جامع رقم ٧٧٢ .

(١) لم تقدم وصفا للمخطوطات في هذا الجزء ، فقد سبق وصفها في الأجزاء التي تم نشرها من قبل .
(المحقق)

القياس

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى من المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في صورة القياس المطلق

قد فرغنا من تعديل الألفاظ المفردة وأحوالها ، ومن تعديد التأليف الخبري
الجملي منها . وقصدنا الأول وبالذات في صناعة المنطق هو : معرفة القياسات ،
والقسم الناظر منها في القياسات البرهانية . ومنفعة ذلك لنا هي ، التوصل بهذه
الآلة إلى اكتساب العلوم البرهانية . وقصدنا الثاني : معرفة أصناف القياسات
الأخرى ، فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها ، والتخلص عنها إلى العلوم البرهانية ،
كالجديليات ، ولها منافع أخرى ؛ وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز عنها عند

(١) بسم الله الرحمن الرحيم : الفن الرابع من الجملة الأولى في القياسات تسع مقالات بسم الله الرحمن الرحيم د ؛ الفن الرابع من الجملة الأولى في القياسات تسع مقالات ن ؛ ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، م ، م ، م (٢ - ٣) المقالة . . . المنطق : الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق في القياس تسع مقالات المقالة الأولى وهي سبعة فصول س ، هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول السبعة] (٣) الأولى : + وهي د ، سا ، عا ، م ، ن . (٥) فصل ، الفصل الأول س ، سا ، ع ، عا . (٧) وأحوالها فأحوالها د ؛ ومن أحوالها ع . (٩) والقسم : ومنها القسم ها . (١٢) أخرى : أخرب ، د ، سا ، م ، ن || عند : حين س ، ع ، هـ ، عى .

ابتناء العلوم البرهانية ، كالسوفسطائية ؛ وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة ، ونظام المشاركة ، كالخطابة والشعر . وجميع هذه كالمشتركة إما بالفعل ، وإما بالقوة ، في هيئة القياس وصورته . وأكثر اختلافها في موادها .

والعلم الباحث عن الأمر الكلي مقدم دائماً على العلم الباحث عن الأمر الجزئى . ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه أن يعرف القياس المخصص . ٥

فبالحرى أن ننضم القول في القياس المطلق . أما يان اختلاف حال المقاييس في المواد فالأولى أن يؤخر الكلام فيه . وأما ما قيل من أن المقدمات إما أن تكون واجبة فيكون منها البرهانيات ؛ وإما ممكنة أكثرية ، فيكون منها الجدلديات ؛ وإما ممكنة متساوية ، فيكون منها الخطايات ؛ وإما ممكنة أقلية ، فيكون منها السوفسطائيات ؛ وإما ممتنعة ، فيكون منها الشرديات ؛ فيجب أن لا يلتفت إليه ، ولا ينظر بوجه من الوجوه إلى هذه القسمة . ١٠

ونعلم أن الواجبات تدخل في البرهان . والممكنات أيضاً قد تدخل في البرهان ، على النحو الذى سنبين لك عند كلامنا في البرهان . وأما الجدلديات فتكون صادقة في الكل ، وتكون كاذبة في الكل ، فلا يعتبر فيها حالها في نفسها ؛ بل الشهرة أو التسليم . والسوفسطائية تكون كاذبة في الكل ، وتكون صادقة في الأكثر ، فلا يلتفت إلى ذلك ، بل لأنها تكون خلاف ما يدعى من أمرها من أولية أو شهرة ، فتكون مشبهة بأولى أو مشهور . ١٥

(٥) يمكنه : يمكن أن : ساطعة من س ، ه . (٦) اختلاف حال : اختلاف س ، ساء ، ع ، عا ، ه ، عى . (٨) البرهانيات : البرهانية ب ، م || وإما ممكنة : أرممكن د ، ن . (١٠) السوفسطائيات : السوفسطائية ب ، د ، م ، ن ، عى || ممتنة : ممكنة من س . (١٢) قد : ساطعة من د ، س ، ساء ، ع ، ه ، عى || البرهان : البراهين د ، س ، ساء ، ع ، عا ، ن . (١٣) الحو : الوجه د ، س ، ن || سنيين : تبين م . (١٥) أو التسليم : رالتسليم م ، ع . (١٦) لأنها : إلى أنها د ، س ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى . (١٧) شهرة : + مشهورة ع || مشبهة مشبهة م ، ه .

والخطايات يعتبر فيها أن تكون مظنونة ومشهورة في بادئ الرأي ، وإن لم تكن مشهورة حقيقة ، فربما كانت كاذبة مطلقا ، وربما كانت صادقة ، كما أن الصادقة ربما كانت مشهورة في بادئ الرأي ، وربما كانت غير مشهورة في بادئ الرأي . والشعريات إنما يلتفت فيها إلى أن تكون مخيلة ، كانت صادقة أو كاذبة في الكل أو لا في الكل إذا كانت النفس تنفعل عنها انفعالا نحو انقباض أو انبساط ، لا لأنها صدقت بشئ منها ؛ بل من جهة حركة تخيلية تعرض لها عندها ، كمن إذا سمع قول قائل للعسل إنه مرة مقيئة اشمأز عن تناوله ، وربما سمع الثناء على جميل كان يعرفه جميلا ، أو الذم لقييح كان يعرفه قبيحا ، وكان التصديق لا يحرك منه شيئا ؛ فإذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعث نزاهه أو نفوره إلى موجب تخيله طاعة للتخيل لا للصدق .

١٠

بل نرجع من رأس ، ونقول : لأنه لما كان علم القياس جزءا من المنطق ، وكان علما بصورة ما ، تلك الصورة تتكرر وتتغير لأجل أن مادتها تتغير وتتكرر ، فيصير إحدى الصنایع الخمس ، لم يكن لنا سبيل إلى معرفة أصناف أقسام الاختلاف إلا بعد معرفة الصورة الجامعة للأصناف ، وهي صورة القياس بما هو قياس ، فقدم النظر في صورة القياس . ثم لم يكن لنا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد تقديم معرفة ما القياس مؤلف منه ، فقدم النظر في بسائط القياس ، وبسائطه القريبة هي القضايا ، وبسائطه البعيدة التي هي بسائط بسائطه هي

١٥

(٤) مخيلة : مختلفة س . (٥) صادقة : + في الكل ن || أولا في : أرفي ن || أولا في الكل : + ولا في الكل د . (٦) أو انبساط : وانبساط س ، سا ، ه || من : ساطة من ن || تخيلية : تخيلية ع ، ن ، ه . (٧) عندها : ساطة من م || قائل : القائل ع ، ي || للعسل : لسلم ؛ ساطة من سا || مقيئة : ساطة من ب ، س ، ع ، ه . (٨) أو الذم : والذم ب ، م . (٩) منه : منها د ، س ، سا ، ع ، ه ، ي . (١١) من : إلى س . (١٣) أصناف : ساطة من سا . (١٦) تقدم : ساطة من ع .

المفردات . فبدئى بالمفردات . فلما أحصيت وعلمت ، تلى ذلك بالنظر فى التأليف الأول منها الذى يكون فيه الصدق أو الكذب . فلما عرف ذلك وفصل ، شرع فى تعليم القياس .

و نقول : إن الاستدلال صنعة ما ، تؤدي إلى غرض . وكل صنعة فإنم
 ٥ تتعلق بمادة وصورة ، وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة يختلف
 المصنوع فى الصنعة . فربما كانت الصورة فاضلة ، ولم تكن المادة فاضلة ، كما
 يتفق أن يبنى البيت من خشب نخروطين سبخ ، ثم يوفى حقه من الشكل والرسم ،
 ولا يبنى ذلك ، ولا يبلغ به الغرض الأقصى من الانتفاع به ، والسبب فيه
 رداءة مادته . وربما كانت المادة فاضلة ، لكن الصورة غير فاضلة ، كما يتفق أن
 ١٠ يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلبة بناء غير محكم فى تركيبه ووضعه وهندامه
 وشكله ، فيعدم فائدة استجادة خشبه وحجارته لاستفصاد صورته . وربما اجتمع
 الأمران جميعا . فكذلك الاستدلال يدله الفساد من أحد وجوه ثلاثة : إما
 من جهة أن يكون ما يؤلف عنه غير وثيق ، أى غير حق ، وغير بن ، وعلى غير
 ما يجب أن يكون ، فإن أوقع عليه تأليف حسن ورصف فاضل لم يغن فى التوصل
 ١٥ إلى الغرض ، وإما من جهة أن نفس التأليف ليس يوجب شوق المذهب إلى
 الغرض . وإن كان ماعنه التأليف فاضلا حقا . وإما لاجتماع الشيتين جميعا .
 وكما أن الصانع يلزمه أن يعرف أى الصور نافعة فى غرضه ، وأياها غير نافعة ،

(١) فلما : فلان . (٢) الأول : الأولى عا || فيه : فيها ب ، سا || أو الكذب : والكذب
 ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي (٣) تعليم : تعلمى . (٥) وصورة :
 ساقطة من س (٦) فربما : وربما سا . (٨) به : ساقطة من د ، ن ||
 فيه : ذلك س . (١٠) بيت : البيت د ، ع || غير : على س ، م || محكم : محكمة د
 (١١) لاستفصاد : لاستفاد س . (١٤) ورصف : ورصف د ، س ، ه ، ي || لم : ماس ، عا ، ه
 || التوصل : التفصيل سا ؛ التوصل عا . (١٧) يعرف : أنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي
 || الصور : الصورة س .

- وأى المواد محكمة ، وأياها متوسطة ، وأياها واهية ؛ كذلك المستدل يلزمه أن يعرف حال التأليفات منتجها وعقيمها ، وحال ما عنه التأليف . والفرض في الاستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل اكتساب . والمؤدى المعتمد عليه هو القياس . ومادة القياس هى مصدقات أو أمور في حكم مصدقات سلف بها التصديق . وصورة القياس هى الرصف والتأليف الذى يقع فيها .

- فأنت تعلم أنه ليس يمكن أن يكتسب العلم بالمجهول من أى علم كان ، بل يعلم له إلى المجهول نسبة مخصوصة ؛ وتعلم أنه ليس أى تأليف اتفق فى المعلومات التى عندك تؤدى إلى أى مطلوب اتفق ، بل تأليف مخصوص . فالمنطقى يلزمه أن يعرف أصناف المطالب ، وهى بأعيانها أصناف القضايا ، ثم يعرف أن أى التأليفات يؤدى إلى أى مطلوب ، ويعلم كل ما يؤدى إلى كل مطلوب معين .
- فإن القضايا تدخل فى تأليف تأليف نحو مطلوب معين . وذلك لما من حيث هى قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد إلى مادتها . وذلك هو الذى يجب أن يعلم من حالها أولا ، ثم يعلم أن تلك القضايا كيف تكون مادتها ، أعنى حال الصديق فى تأليف أجزائها حتى يؤدى فيما يؤدى إليه إلى يقين ، وكيف يكون حتى يؤدى إلى ظن قوى يكاد يشبه اليقين ، وكيف يكون حتى يغلط ، وكيف يكون حتى
- يوقع أغلب الظن . وبالجملية القناعة ، وكيف يكون حتى يخيل . ثم ينظر أن الأفضل والأبلغ فى كل باب ماهو ، وليس يلزمه هذا فى جنبه التصديق فقط ؛ بل وفى جنبه التصور ، وعلى هذا القياس بعينه . وإذ لابد من مصدقات أولى

(٤) حكم مصدقات : حكم المصدقات س ، سا ، عا ، عى . (٥) فيها : ساقطة من ن .
 (٨) عندك تؤدى : تؤدى عنك ن . (.) بأعيانها : أعيانها عا ، هـ (١٠) التأليفات :
 التأليف سا ، عى . (١١) من حيث : حينى (١٢) ليس : ليست ن . (١٣) أعنى :
 على سا (١٤) حتى (الأول) : ساقطة من هـ || يؤدى فيها : ساقطة من عى .

لم تكتسب بروية ، وإلما كان لنا سبيل إلى كسب الثواني ؛ إذ كان
 لوجه لكسب الثواني إلا بتقديم تصديق الأوائل . فلو احتج في كل مصدق
 به إلى أول ، ذهب إلى غير النهاية ، ولم يكن إلى قطعه سبيل . فبين أن تلك
 أوائل المواد القياسية ، سواء أكان التصديق بها واقعا بأول العقل ، أو بالحس ،
 أو بالتجربة ، أو بالتواتر ، أو بالشمرة ، أو بالغلط ، أو بالظن ، أو بالقبول
 من مظلون به الصواب فيما يقول . والمصدقات بالكسب قد تعود مرة أخرى
 مواد لقياسات تكتسب بها مصدقات أخرى ، ويمضى ذلك إلى ماعسى أن
 لا يتناهى .

وقد جرت العادة بأن يسمى تعليم القياس علم التحايل . والسبب الحقيقي في
 ذلك أن الاستدلال بالحقيقة إنما يكون على مطلوب محدود . وأما الذى يكون
 على غير ذلك السبيل ، أعنى أن يكون القياس ، يتعقد اتفاقا فيؤدى إلى نتيجة من
 النتائج لم تطلب ، ولم يجمع لها القياس ، فهو شئ غير صناعى ، وإنما هو أمر بنحى ؛
 بل القياس الصناعى هو أن يكون لك غرض ، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله ،
 وما ينتج الشئ علة له من حيث هو نتيجة ، فيكون نظرك حينئذ مبتدئا من
 معلول إلى علة ، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفصلها بإدخال
 الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها . ويكون نظرك مبتدئا من واحد يحلله إلى
 كثرة ، ويطلب له مبادئ كثيرة .

(٢) ظر : ولود ، ن (٣) ذهب : لذهب سا . (٥) بالظن : للظن سا ، ع ؛ بالظن ه ||
 بالقبول : للقبول ع ؛ بالقبول ه (٦) من : عن س ، سا ، ع ، عا ، ه (٧) أخرى : ساقطة من س .
 (١٢) لم تطلب : ثم تطلب س || لها : له عا . (١٣) يكون : + كل د ، ن || لك :
 كل س . (١٤) علة : علة سا . (١٥) علة : + له ي || مع : من ع (١٦) الوسيط :
 الوسيط د ، س ، سا ، ع ، ن ؛ الوسيط ه || ستعلمه : ستعلمه د ، س ، ه || بعد من :
 بعد بين ب ، س ، سا ، ع ، ه ، ي || من واحد : مع واحد س (١٧) له : ساقطة من م .

وهذا النوع من النظر يسمى التحليل بالعكس ، كما أن مقابله يسمى التركيب .
 فسمى هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس لهذا الوجه ، لا اوجوه يخترعها قوم
 بالكاف المشتط فيه . والدليل على صحة هذا القول أنك ستعلم عن قريب أن
 جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب إنما يسمى قياسا بعد أن يوضع نفس المطلوب ما
 ويقايس به أجزاء القول الناتج إياه ، حتى يتعين الأصغر، والأوسط، والأكبر،
 والصغرى ، والكبرى . وذلك لا يتعين إلا وقد يعين المطلوب كما ستعلم . وإنه
 إن كان قول ينتج شيئا ، ولكن ليس ينتج ما جعل أجزاؤه بالقياس إليه هذه
 الأجزاء ، أعنى الصغرى والكبرى والأصغر والأوسط والأكبر ،
 لم يسم ذلك قياسا .

(١) النوع من النظر : النظر من النوع هـ || مقابله : مقابل هـ . (٤) سمى : يسمى س || ما :
 ساقطة من ع (٥) ويقايس : ويقاس س ، سا ، هـ ؛ أو يقايس ع ويقايس هـ || الناتج :
 المنتج س ، سا ، ها ، هـ . (٦) لا يتعين : لاتعين هـ .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في أن المنطق آلة في العلوم الحكيمه لا يستغنى عنها

قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق ، و بيان أن الغلط كيف يقع فيه ، و سلف لك جملة أن المنطق كيف يكون جزءا للحكمة ، وكيف يكون آلة ، وأنه لاتناقض بين من يجعله جزءا ، و بين من يجعله آلة ، فإنه إذا أخذ موضوع المنطق من حيث هو أحد الموجودات ، وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كنت ، كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف أحوال موجودات ما حالها وطبيعتها أن يعرف كيف يكتسب بها المجهول أو يعين فيه . ٥
فن حيث أن هذه الحال أمر خاص لبعض الموجودات ، أو عارض ذاتي له . ١٠
أو أمر مقوم إياه ، فهو نظر ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال ، فهو علم ما من العلوم .

ولكن لما عرض ثانيا أن كانت هذه المعرفة من أمر هذا الموجود تعين في معرفة أمور أخرى ، فتكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما ، آلة لمعرفة أخرى ، بل جل الغرض فيها معوتها في معرفة أخرى . فتكونها معرفة بجزء من الموجودات ، هو كونها جزءا من الفلسفة ، وكونها معرفة بجزء من الموجودات ١٥

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، سا ، عام ، ي ؛ فصل ٢ هـ . (٦) وأنه : وأنها هـ .
(٧) المنطق : ساقطة من ن || هو (الثانية) : أنه ع . (١١) إياه : إليه ب || ما في :
في عام في ما هـ . (١٤) هي : ساقطة من ي . (١٥) بل . . أخرى : ساقطة
من سا || فتكونها : وكونها د ، ع ، ي . (١٦) كونها : كونها س ، سا ، ع ، ها ، هـ ، ي .

- من حيث تعيين في معرفة أخرى ، ولتكون تلك المعونة هو كونه آلة . فكون المنطق جزءا يكون أعم من كونه آلة ، وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له فإنه ليس جزءا لما هو آلة له ، وهي العلوم التي تكال بالمنطق وتوزن بعبارة ؛ بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها . وكونه منطقا هو من حيث هو آلة ، ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه أيضا معنى أعم من الآلة ؛ كما أن الإنسان من حيث هو إنسان قد يحمل عليه الحيوان ، ويقال إنه حي . وليس افتراق كونه جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنيين متباينين على الإطلاق ، بل بمعنيين أحدهما أخص والآخر أعم . فإن كل ما هو آلة للعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق ، وليس ينعكس ، فهكذا يجب أن يتصور . وإن كان ما قاله فاضل المتأخرين في نصرة من رأى أن المنطق آلة ، وليس بجزء ، هو أعم ما يمكن أن يقال فيه .

١٠

- وأما كونه آلة فلا أنه يعين . وليس كل معونة ، فإن المعرفة قد تعين في معرفة أخرى على أن تكون مادة ، وتعين على أن تكون ميكالا ، وميزانا ، ولا تكون مادة البتة ، وإن كان المعيار قد يمكن أن يجعل بوجه من الوجوه جزءا أو مادة . فإننا إذا قلنا مثلا : كل متحرك جسم ، والنفس ليست بجسم ، واقصرنا على هذا ، وأتقنا : فالنفس ليست بمتحركة ؛ لم يكن ههنا مادة منطقية البتة ، ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا في هذا من حيث هو مادة ، بل من حيث هو ميكال يعرفنا أن هذا التأليف منتج . وكذلك إن كان بدل هذا حد من

١٥

(١) المعونة : المرفوعة ، أى . || فكون : فيكون د ، ع ، ن . (٤) منطقا : هو : منطقا د ، ن ، ع .
 (٥) طبعه : عليان . (٩) فاضل : أفضل . (١٠) المنطق : المطلق م || فيه : ساقطة من ن .
 (١٣) يحمل : + مادة س || جزءا أو مادة : أو مادة س ؛ مادة ع ؛ لمادة هـ .
 (١٤) ليست : ليس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ع . (١٥) فالنفس : والنفسى || ليست : ليس سا ، عا . (١٥) ههنا : هناك س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ع .
 (١٦) ميكال : كميكال د .

الحدود ، أو رسم من الرسوم ، فكان المنطق ينفع في أن يكال به هذا ويوزن ، ولا ينفع في أنه جزء منه البتة . فإن تكلفت وقلت : لكن هذا شكل متج ، ينتج سلب المتحرك عن النفس ، حتى حاولت أن تتم به الكلام ، صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول . لكن غرضنا في الاعتراف بأن المنطق جزء ، كما هو أيضا آلة ، ليس على أن يصير جزء مادة على هذه الصفة ، أعنى الوجه الذى يدخل فيدل على أن هذا مترن بالمنطق مكمل به . فإنا إذ علمنا المنطق ، لم يحوج في كل قياس نعمله أن نصرح بالفعل بأنه مترن بالمنطق ، حتى يكون ذلك مصححا به ، وجزءا من القول المنتج ، بل إذا جاء تأليف نعلم في أنفسنا أنه منتج ، أو حد نعلم في أنفسنا أنه حد أقمنا واقتصرنا عليه . كما أن النحوى إذا قال : ضرب زيد ، اقتصر على هذا اللفظ في غرضه ، ولم يحسن أن يقول : وزيد مرفوع بأنه فاعل ؛ بل يعلم هذا ويستغنى عن ذكره عند استعمال ما علم هذا لأجله .

فالمنطق ليس معينا في العلوم على أن يؤخذ مادة فيها من حيث مطالبتها مطالب غير منطقية . نعم أن كثيرا من الأصول التى في الجدل ، أو في الخطابة ، وفى الشعر ، تؤخذ مقدمات ، وقياسات ، لكن مطالبتها تكون منطقية ، مثل أنه ، هل هذا الشيء أفضل أو غيره ، وهل هذا ظلم أو ليس بظلم ، وما أشبه ذلك . فإن هذه مطالب منطقية تُجمل مقدمات ما منطقية مواد في إثباتها ، وليس كلامنا في أمثال هذه المطالب .

(١) هذا : ساقطة من م . (٥) الصفة : الصورة عا . (٦) مترن : موزون ع . (٧) نعلمه : نعلمه د ، س ، عا ، ن ، ي || بأنه : لأنه د ؛ فإنه ه . (٦-٧) مكمل . . . بالمنطق : ساقطة من ع . (٨) تأليف : + قياس د ، ن . (١١) وزيد : زيد ب . (١٣) مطالب : ومطالبها ع . (١٤) منطقية : يقينية س || نعم : نعلم م || أرى : "و" س ؛ وفى د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ي .

- وربما أدخل المنطق أيضا كالجُزء في بعض المواضع إذا لم يوثق بذكر المتعلم ما علمه من ذلك المعيار في المنطق ، فيكون ذلك على سبيل التذكير . كما أن النحوى أو اللغوى إذا استعمل فريبا من الإعراب أو اللغة في كلامه لداع ما نخشى أن لا ينتبه له السامع لم يقبَح أن يشير إلى وجهه ، فتصير إشارته إلى وجهه استعمالا لمقدمة نحوية أو لغوية . وربما كانت مطالب مشتركة أيضا بين المنطق وبين صناعة أخرى ، وأكثر ذلك مع الفلسفة الأولى ، فيكون بيانها المحقق في الفلسفة الأولى ، وبيانها بوجه آخر ، أو على سبيل الوضع ، في المنطق ، فتستعمل مواد في قياسات علمية . فإن التفت إليها من حيث تعلمت في المنطق ، كان على سبيل التذكير ، وكان إيرادها على سبيل إيراد ما هو مستغنى عنه . وإن التفت إليها من جهة أنفسها ، كانت أصولا موضوعة إذا استعملت في علوم .
- ١٠ ومثال هذا ما قيل : لما كان العلم الطبيعي علما بأمور ذوات مبادئ ، وكان العلم بذوات المبادئ إنما يستفاد من العلم بالمبادئ ، فيجب أن ينظر أولا في المبادئ . فإن المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان ، وأيضا فإنما تتحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الأولى ، فإن أوردت على أنها وضع وخطاب منالاع من لم يسمع المنطق ولم يعلمه ، كانت هذه مقدمة وضعية ، يتقلدها
- ١٥ الطبيعي من صاحب الفلسفة الأولى ، ويضعها وضعا في علمه ، كما هو الحال في أكثر مبادئ العلوم ؛ وإن كان ذكرها وإيرادها على أنها شيء مفروغ

(٢) ما علمه : لمعلمه ن ؛ ما عمله ه || التذكير : التذكرا ، ع . (٤) وجهه :
 جهة س . (٧) المحقق : سافطة من ه . (٨) حيث : + أن د . (٩) التذكير :
 التذكوع . (١٠) علوم : أموع . (١٣) الكبرى : الأولى س || فإنما : فإنها ع
 (١٤) تتحقق : تحقق م . (١٥) يسمع : يستمع د ، م ، ي || يتقلدها : ويتقلدها ع .
 (١٦) ويضعها : وبضعها ع .

منه في المنطق، معتقد فيه الحقيقة، فلا موقع له إلا موقع الذي من حقه أن لا يذكر ولا يورد، كما لا يذكر حال القياس أنه ناتج، والفاعل أنه رفع، إذ كان إنما يعلم، ليستعمل في العلوم ميكالاً ومعياراً، لا داخلاً في الكيل والقياس، بل إنما أورد أمثال ذلك تذكيراً لما يغلب على الظن بأنه ليس من المباحث المنطقية التي تثبت في الذهن لأنما كل وقت. وحق هذا أن يعلم ويعتبر وجوده فيما يتعلم من غير تصريح به، فإن صرح به فعلى سبيل تذكير.

وأما ما ظنه فاضل المتأخرين من أن المقدمات المستعملة في مناقضة ما ليس وبرمانيدس هي منطقية، إذ ذكر فيها الكم والتناهي، وأن التناهي للكم بذاته أو لغيره أولاً وما أشبه ذلك، فقد زل. فإن النظر في الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقي. وقد فرغنا من هذا في بياننا لقاطيغورياس. فالمنطق معين على سبيل أنه ميزان، لا على سبيل أنه داخل في الوزن. وإنما هو منطق لأنه هكذا. وأما سائر العلوم الأخرى فمعين بعضها في بعض على سبيل أن المطلوب في هذا المعين يصير مقدمة ومادة للعان لا على سبيل التعيين. فإن أوجب موجب أن لا يتناول بفظة الفلسفة كل ما هو علم بوجوده، بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تُعين في كل علوم أخرى، كان له أن يحمل المنطق آلة لاجزأ. لكنه كالتكلف المستغنى عنه.

(١) منه في المنطق: في المنطق عنه ب، د، س، ع، م، ن، هـ، ي، و عنه في المنطق سا || الحقيقة: حقيقة س، س، ن، هـ، ي، حقيقة ع، ما || فلا: لا ع. (٢) كما لا يذكر: كما يذكر ع || ناتج: منتج س، س، ع، ما. || إذ: إذا د، ع، ن. (٣) لا داخلاً: داخلاً. (٤) أمثال: مثال د، ن || تذكيراً: تذكراً د، ع، ن || على: في ع، ساقطة من ب، د، س، س، م، ن، هـ، ي || التي: ساقطة من ن. (٦) تذكير: تذكير. (٧) من: ساقطة من س، س، ع، ما || المقدمات: المقدمة د، ن || مناقضة: مقدمات ع || طاليس: مالميس ب، نج، س، س، ع، م، هـ، ي، مالميس د، ع، ن. (٨) وأن التناهي: ساقطة من د. (٩) ليس: فليس ع. (١٠) من: من س، س، ع، هـ. (١١) لاعلى: على. (١٣) المعين: المعنى ع || العان: العان د، س، ع، ع، ن || التعيين: التعييد. س، هـ، و التبرع: ن. (١٥) كل: كل ب، د، س، ع، ع، ن، ي. (١٦) كالتكلف: كالتكليف م.

- والمنطق نعم العون في إدراك العلوم كلها . فذلك حق للفاضل المتأخر أن
 يفرط في مدح المنطق . وقد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال : إن المنطق ليس
 محله من العلوم الأخرى محل الخادم ؛ بل محل الرئيس لأنه معيار ومكيال . ولكني
 أقول : ليس كون العلم معينا على سبيل أنه معيار يرفعه ، أو كونه معينا على سبيل
 أنه مادة يضعه ؛ بل ما كان مقصودا بنفسه في كل شيء أشرف وأعلى من
 المقصود لغيره . فلا يحق أن يحاول إثبات رياسة المنطق على العلوم الأخرى .
 لكن بنا حاجة إلى أن نجيب من يسأل فيقول : إن المنطق إن كان محتاجا إليه
 في المباحث الفكرية ، فيجب أن يكون محتاجا إليه في تعلم صناعة المنطق نفسه ،
 وأن يكون هذا الكتاب الذي في القياس محتاجا إلى معرفته ليعلم به ما سلف قبله .
 ثم ما بال قوم هم يبرهنون ولا قانون عندهم ، كأرشميدس الذي يبرهن على التعاليم
 ولم يكن في زمانه المنطق محصلا ؛ بل ههنا آخرون جدليون ، وآخرون خطباء ،
 وآخرون شعراء ، وما شئت من السوفسطائيين .

- فقول أولا : إن التعليم على وجهين : تعليم هو إفادة العلم بما من شأنه أن
 يجهل ، كمن يعلم أن الزوايا الثلاث من المثلث مساوية لثلاثين . وتعليم هو
 تذكير وإعداد . أما التذكير فإن يجعل الأمر الذي لا يجهل إذا أخطر بالبال
 مخطرا بالبال . فإن الذي ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علما

- (١) للفاضل : الفاضل ب ، م ، ن || الفاضل المتأخر : يعني به الإسكندر الأفروديسي .
 (٢) مدح : حق سا ؛ طمع || به : في ع || هذا : ساقطة من سا . (٣) معيار ومكيال : معين
 ومكيال ط . (٤) معيار يرفعه : معيار يرفعه بخ ، س ؛ معنى يرفعه ها || يرفعه : رفته د ، ن ||
 سبيل (الثانية) : ساقطة من سا . (٦) فلا يحق : فلا يجوزع . (٨) قلم : تعليم س .
 (٨-٩) محتاجا . يكون : ساقطة من ع . (٩) إلى : إليه د ، ن || معرفته :
 معرفة د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٠) هم : ساقطة من هـ . (١١) وآخرون خطباء : خطباء هـ .
 (١٢) من : ساقطة من ن . (١٣) أولا : ساق : من سا . (١٤) كمن يعلم أن : كما أن سا ||
 من المثلث : ساقطة من د . (١٥) يجمل : يحمله ع || إذا : إلا س .
 (١٦) علما : علم س ؛ عالم هـ .

بالفعل التام ؛ بل هو علم بالقوة القريبة من الفعل ، وأقرب من قوة الذى إذا
أخطر بالبال أمكن أن يتشكل فيه . فهذا هو التذكير . وأما الإعداد فإن يخطر
معه بالبال أمور تجرى مجراه ، يكون كل واحد منها إذا علم لم يفد إلا العلم به
نفسه ؛ وإذا أخطر بالبال فى مجاورة الآخريوقع منهما أن يفيدا علما لم يكن .
فيكون لابد من إعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بإيقاع المجاورة .
فليس كون الشيء إذا أخطر بالبال معلوما هو خطوره بالبال معلوما ، ولا كون
الشيء خطرا بالبال وحده هو كونه خطرا بالبال مع غيره . فضرب من التعليم هو
هذا . وضرب من التعليم هو ما قلناه قبل . وذلك أيضا على قسمين : فنه قسم
متصل متسق يبعد أن يقع فى نمطه غلط ، ومنه قسم ليس كذلك . ومثال الأول
ما نتعلمه فى علوم الحساب والهندسة . وعلامته قلة وقوع الاختلاف فيه . ومثال
الثانى ما نتعلمه فى علوم الطبيعيين ، وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه .

ثم إن الأمور التى تعلم فى علم المنطق منها ما تعليمه على سبيل التذكير والإعداد ،
ومنها ما هو على سبيل الوضع ، ومنها ما هو على سبيل التاج والاحتجاج . ولذلك
يجب أن يكون ظنك بأكثر ما فى قاطيفورياس أنه إما وضع وإما تذكير وإعداد
على أنه ليس علما منطقيا فى الحقيقة ، وما فى بارى إرمينياس أكثره تذكير

(١) بل هو : بل من . (٢) فإن : فإنه م (٣) تجرى : مجرى ع ، م ؛ الجرى د || به : ساقطة
من سا ، ع ، ي . (٤) منها : منها د ، ن ، ي ، س ، سا ، ع ، هـ . (٥) فيكون : يكون ب ،
د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ؛ ساقطة من ي || المجاورة : المجاور ع . (٦) كون : ساقطة من ع .
(٧) خطرا بالبال : خطران . || وحده . . . بالبال : ساقطة من ع || هو : وهو س .
|| قلناه : قلنا س ، سا ، ع . (٨) على : ساقطة من ي || قسم : ساقطة من ي . (٩) يقع :
يقطع ب || نمطه : نمط ع || قسم ليس : ما ليس ع . (١٠) تتعلمه : يتعلم س ، سا ، ع ، هـ ، ي ؛
نمطه ع || علوم : علم س . (١١) تتعلمه : يتعلم س ، سا ، ع ، هـ ، ي || وقوع : ساقطة
من ع . (١٢) الأمور : العلوم د ، ن || تعليمه : تلمه سا . (١٣) التاج :
الإنتاج د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، ي || ولذلك : وكذلك ع . (١٥) وما فى : وأما فى ع .

- وإعداد ، وبعضه احتجاج واستدلال . وما بعد ذلك مُخلط من تذكير ومن تعليم أمور لا يقع فيها اختلاف إذا فهمت على وجهها لأنها من القسم المتسق . والمنطق ، فإن أكثر الحاجة إليه فيما كان من التعاليم على وجه القسم الآخر . فلذلك لا حاجة إلى جميع المنطق في جميع المنطق ؛ بل الجزء الذى على سبيل التذكير والإعداد يحتاج إليه في الجزء الذى على سبيل الكسب ، حتى يكون الجزء الذى على سبيل التذكير والإعداد يعتبر به الجزء الذى على سبيل الاحتجاج والكسب . ويكون الجزء الذى على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة . والذى يُتوهم من وقوع الاختلاف فيه فإما هو بسبب الألفاظ ، ووقوع الاختلاف في معانيها ، وذهاب كل فرقة إلى غرض آخر ، لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا في أكثر الأمر . وهو كلام غير منطقي دخیل ١٠ في المنطق .

- ومع ذلك فلا ننكر أن يبرهن غير المنطقي ، وأن يجادل غير المنطقي ، وأن يخطب غير المنطقي . فإن المنطقي أيضا إذا تعلم هذه الصنائع لم تنفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن بصير له استعمال هذه ملكة ، كما أن النحوى إذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو فى أن يستعمل النحو استعمالا بالغا إلا بعد التمرن واكتساب الملكة . وقد تحصل ملكة فى النحو من غير معرفة القوانين ، وفى الجدل ، وفى غير ذلك ، إلا أنها تكون ناقصة . ولذلك ١٥

(١) مُخلط : مُخلط د . فهمت : فهم ب ، ع م . (٣) الآخر : الأخرى ، ع ، ن ، ه ، ي .
 (٦) الاحتجاج : الاجتاع ن . (٧) بما : فباع . (٨) يتوهم : توهم د ، ن || من : ساقطة من د || فيه : عند الحقيقة س ، سا ، عا ، ي . (٩) اجتمعوا : أجمعوا ن . (١٠) لما : كما س || دخیل : دخل د ، ع ، ن . (١٣) غير المنطق : ساقطة من س ، عا ، ي || أيضا : ساقطة من سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (١٤) له ارتياض : آلة ارتياض م ، ارتياض ع || وتمرن : أوتمرن ع . (١٥) فى : غير ع . (١٦) ملكة : الملكة س ، سا ، عا ، ه . (١٧) أنها : أن سا .

يجوز أن تزول وتفسد كما زالت الملكية النحوية عن العرب . لأنهم كانوا
مُعولِّين على الملكية . فلو كانت لهم مع الملكية قوانين تصدر أفعال الملكية من
الملكية وعنها ، وكانت معبرات ، ما كان يقع ما وقع . فليس سواء من له ملكة
وعلم بجميع قوانين تلك الملكية ممثلة لعقله منزوعة عن المواد يرجع إليها فيما يفعل ،
والذى له ملكة ساذجة لاتدعمها معرفة بالقوانين ؛ بل الأولى أن تكون الصناعة
محصلة ثم تكتسب الملكية على قوانينها . فلاذن لا غُنية عن المنطق لمن أراد أن
يستظهر ، ولا يعول على ملكة غير صناعية .

(١) الملكية النحوية : ملكة النحوم . (٢) معبرات : معبرات سا ، منايراث طا ||
ما كان : ما كانت ي || ما وقع : فيما وقع || وقع : يقع طا . (٤) عن : ساقطة
منع || يرجع : يرجع سا || فيما : قام في ما ه . (٥) لاتدعمها : تدعها ع || تدعها : تدعه
س ، سا ، طا ، ه .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في المقدمات ، وأجزائها ، وفي المقول على الكل بالإيجاب والسلب

- يجب أن نبين ما المقدمة ، وما الشيء الذي يسمى حدًا لمقدمة ، وما المقول
 ٥ على الكل بالإيجاب والسلب ، وما المقول على البعض ، وما القياس ،
 وما الكامل منه وما غير الكامل منه ، ثم بعد ذلك نشرع في تنويع القياسات ،
 ونعترف ما يلحقها من الاعتبارات .

- فالشيء الذي كان يسمى في كتاب باري إرمينياس قولاً جازماً وقضية . فإنه إذا
 جعل جزء قياس كان مقدمة . فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس . وليس
 هذا فصلاً يلحق المقدمة ؛ بل اعتبار عرضي ، حتى لو توهمنا المقدمة نفسها
 ١٠ زال عنها أنها جزء قياس لم يجب أن تفسد ذاتها ولا كونها قولاً جازماً ، فساد
 اللون الموجود في حد البياض إذا توهم أن كونه مُفرقاً للبصر قد زال . فإنه
 وإن كان فصول الجواهر قد يظن بها أنها معاني تلحق جنسيتها ، وتزول من
 غير فساد طبيعة جنسيتها ، فلا يظن ذلك بفصول الأعراض : على أن الظن
 المظنون به في الجواهر مما فيه موضع نظر ، وسينكشف في الموضع اللائق به .
 ١٥ وكما أن القضايا محصورة ومهملة وشخصية ، كذلك المقدمات . فيجب أن يحقق

(٢) فصل : الفصل الثالث ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ي ؛ فصل الثالث د ؛ فصل ٣ هـ .

(٥) والسلب : أو بالسلب س ، ع ، عا ، هـ . (٦) وما غير : وغير || تنوع : تنوع

س ، ع . (١٤) بفصول : لفصول س . (١٥) الجواهر : الجوهري || بما :

ماد ، سا . (١٦) فيجب : يجب ن || يحقق : يحقق س .

حال محصور محصور . فالمحضور الذى هو موجب كل كقولنا كل ب آ ،
 فيجب أن نحققه أولا فنقول : يجب أن نعلم أن معنى قولنا : كل كذا هو
 كذا ، هو أنه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكل . فليس معنى
 قولنا : كل إنسان ، أنه كل الناس جملة ، ولا الإنسان الكل ، بل إن كل واحد
 واحد منهم حتى لا يشذ شيء . فإنه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد .
 فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الأفراد . ولا الحكم على الإنسان
 الكل من حيث هو كل يجب أن يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف ،
 بل هذا الحكم هو على واحد واحد من الجزئيات الشخصية أو النوعية والشخصية
 معا إن كان المعنى جنسيا . ثم يجب أن نعلم أنه ليس معنى قولنا : كل واحد
 واحد مما هو كذا ، معناه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا ، كقولنا :
 كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو أبيض من حيث هو أبيض فقط ، بل كل
 ما يوصف بأنه أبيض ، وكل شيء يقال له أبيض كان ذلك الشيء أبيض بأنه
 نفس الأبيض من حيث هو أبيض ، أو كان شيئا موصوفا بأنه أبيض وله حقيقة
 أخرى ، كإنسان أو خشبة موصوفين بالبياض . وأيضا يجب أن نعلم أن قولنا :
 كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو موصوف بأنه أبيض دائما . فإن قولنا :
 كل أبيض ، أعم من قولنا كل أبيض دائما . فإن الأبيض ، أعم من الأبيض
 وقتا ما ، ومن الأبيض دائما . فقولنا : كل أبيض ، معناه كل واحد

(١) محصور محصور : المحصور المحصور د || فالمحضور : فأما المحصور ، ساء ه ؛ ساقطة من د ، ن .
 (٢) هو : فهو ع . (٣) جملة ولا : ولا جملة د ، ن . (٤) الناس : إنسان ن .
 (٥) الأفراد : الاقتراد ب . (٥ - ٦) هو الحكم ... ما ليس : ساقطة من ع .
 (٦) ربما : وربما سا || يقال : قال ع . (٧) علمت : عرفت س . (٨) من : + هذه ع ||
 والشخصية : فالشخصية ه (٩) جنسيا : جناس د ، س ، ساء ه . || معنى : ساقطة من د ،
 ن ، ي (١٠) معناه : معنى د || واحد : واحد واحد ع ، ط ، ن ، ه ، ي . (١٤) وأيضا :
 وإنما ه . (١٦) أعم ... فإن الأبيض : ساقطة من س .

مما يوصف بأنه أبيض دائماً أو غير دائم كان موضوعاً للأبيض موصوفاً به أو كان نفس الأبيض . وهذه الصفة ليست صفة الإمكان والصحة . فإن قولنا : كل أبيض ، لا يفهم منه البتة أنه كل ما يصح أن يكون أبيض ، بل كل ما هو موصوف بالفعل بأنه أبيض كان وقتاً ، غير معين أو معيناً أو دائماً بعد أن يكون بالفعل .

وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الأعيان فقط ، فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً إليه من حيث هو موجود في الأعيان كقولك كل كرة تحيط بذى عشرين قاعدة مثلية ، ولا الصفة هي على أن يكون للشيء وهو موجود ، بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على أن العقل يصفه بأن وجوده بالفعل يكون كذا ، سواء وجد أو لم يوجد . فيكون قولك : كل أبيض ، معناه كل واحد ١٠ مما يوصف عند العقل بأن يجعل وجوده بالفعل أنه أبيض دائماً ، أو في وقت أي وقت كان . فهذا جانب الموضوع .

وأما جانب المحمول فيقول : إن ههنا موجبات مطلقة ، وضرورية ، وممكنة . أما الموجبة الكلية المطلقة فينبغي أن نتكلم فيها ، ونعرف الفرق بين المطلق والضروري ، فنقول : إن ههنا أقوالاً كلها موجبات ، والأحوال فيها ١٠ مختلفة . فنقول : إن الله حي ، أي دائماً لم يزل ولا يزال ، ونقول : كل بياض لون ، وكل إنسان حي ، ونعني لا أن كل واحد مما هو بياض لون لم يزل ولا يزال كذلك ، أو كل إنسان حي لم يزل ولا يزال كذلك ، بل إنما نقول :

- (١) مما يوصف : مما هو يوصف ع || بأنه : أنه ه . (٢) قولنا : ساقطة من ه .
 (٣) كل ما يصح أن يكون : ساقطة من ه . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، ع ، عا ، ه ، عى ||
 معيناً : معين سا . (٧) كقولك : كقولنا . (٩) بالصفة : بصفة د .
 (١٠) كذا : ساقطة من ع || سواء : وسواء د . (١٣) وأما : + في س . (١٤) الكلية : ساقطة من سا . (١٥-١٦) هها . . . إن : ساقطة من س . (١٦) الله : + عز وجل ه ، عى || ولا يزال : ساقطة من د . (١٨) إنما : ساقطة من س ، عا ، ه ، عى .

إن كل ما يوصف بأنه بياض ، ويقال له إنه بياض ، فإنه ما دام ذاته موجودة فهو لون . وكذلك كل واحد مما يقال له إنسان . فإنه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا ؛ بل ما دام ذاته وجوهره موجودا . ونقول : إن كل متحرك جسم ، ولنا نغنى أن كل واحد مما يتحرك فإتما هو جسم ما دام يتحرك فقط ، بل وإن لم يتحرك ، إنما نغنى أنه جسم ما دام ذاته موجودا . والفرق بين هذا وبين الذى قبله أن هناك لا يفترق الحال بين قولنا : ما دام ذاته موجودا ، وبين قولنا : مادام بياضا . وهنا يفترق الحال بين قولنا : كل موصوف بأنه متحرك ما دام ذاته موجودا ، وبين قولنا : مادام متحركا . ونقول : كل أبيض فله لون مفرق للبصر ، ولا نغنى أن كل واحد مما يقال له أبيض ، فما دام ذاته موجودا ، فهو ذو لون مُفرق للبصر ؛ بل ما دام موصوفا بأنه أبيض . وأما الذى يوصف بأنه أبيض إذا زال عنه أنه أبيض لم تبطل ذاته . وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف . ونقول : كل منتقل من الرى إلى بغداد فإنه يبلغ مثلا قَرْمِيسِينَ ، ولا نغنى أنه مادام موجودا أو ما دام منتقلا إلى بغداد ، بل أنه له وقت لا محالة يوصف فيه بأنه يبلغ قَرْمِيسِينَ . ونقول : كل حجر فإنه ساكن ، فإن هذا يجوز أن يكون له دائما ما وجد ، ويجوز أن يكون

(١) بأنه : أنه هـ . (٢) لون : + بياض ع . (٣) ذاته : ساقطة من س || وجوهره : وجوده ع . (٤) جسم (الأول) : ساقطة من ن || ولنا نغنى : لسانا نغنى س ، ي ؛ ونغنى عا || فإتما : فله سا . (٥) — أن كل ... موجودا : أن كل ما يوصف بأنه متحرك فهو جسم مادام ذاته موجودا إلا مادام يتحرك فقط بل وإن لم يتحرك لما غنى فإتما نغنى أنه جسم مادام ذاته موجودا عا . (٥) وإن : فإن ع ، م . (٦) الحال : الخبر س || بين : من ع ، عا || بين قولنا : ساقطة من د . (٧) كل : ساقطة من عا . (٨ — ١٠) وبين قولنا ... موجود : ساقطة من ع . (١٠) فإدام : مادام د ، س ، ع ، م ، ن || ذو : ساقطة من س || مادام : دام ي . (١١) وأما : وماع || أنه : ساقطة من م || ذاته : + وحقيقته ن . (١٣) قَرْمِيسِينَ : بلد معروف بينه وبين همدان ثلاثون فرسخا قرب الدِّية روى بين همدان وحلوان (ياقوت ، معجم البلدان ج ٧ ص ٦٣ ط ١٩٠٦) . (١٤) أنه : ساقطة من عا || يبلغ : بلغ عا ، هـ .

- وقتا ما . ولا بد من أن يكون وقتا ما ، ويجوز مع ذلك أن يكون دائما في بعضه ، ما دام ذاته موجودا ، اتفاقا لا ضرورة . فلا يكون في كل وقت ، إنما هو وقت ما . ونقول : كل مستيقظ فإنه نائم ، بمعنى كل واحد مما يوصف بأنه مستيقظ فإنه وقتا ما يكون نائما لا محالة ؛ وكل مستنشق فإنه نافع ، ونعني كل موصوف بأنه مستنشق فإنه نافع .
- ليس ما دام ذاته موجودا ، أو ما دام مستنشقا ، بل له وقت هو موصوف بأنه فيه نافع ؛ وكذلك كل مولود فإن له وجودا في الرحم ، أي كل شيء موصوف بأنه مولود فهو موصوف وقتا ما بأنه في الرحم ليس ما دام مولودا . وأنت تعلم أن قولك : إن كل مولود فله وجود في الرحم ، وأن كل موصوف بأنه مولود فهو موصوف وقتا ما بأنه في الرحم . وليس هذا أنه موصوف عندما هو مولود
- بأنه في الرحم . فإن قولك : كل مولود هو كذا ، الذي معناه كل ما هو موصوف بأنه مولود ، أعم من قولك : بشرط كونه مولودا ، أولا بشرط كونه مولودا ، وأعم من أنه حين ما هو مولود أوحينا آخر . ومن هذه ما يكون الوقت وقتا متعينا فيه ، كقولك : القمر يوجد له الكسوف ؛ وقد يكون الوقت وقتا غير متعين ، كقولك : الإنسان يوجد له الاستنشاق .

١٥

- (١) وقتا ما ولا بد : وقتا ولا بد ع || من : ساقطة من س ، ه . (٢) لا ضرورة : ولا ضرورة ن . (٣) وقت : واحد نج ، س ، سا ، ه || إنما : + يكون ع || فإنه : ساقطة من س ، ه || بمعنى : يعنى س ، عا ، ن ، ه ؛ + أ ن ع . (٤) وقتا ما يكون نائما : نائم وقت ما ه . (٥) فإنه : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، ه || إنني : زني س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي || كل : ساقطة من س . (٦) أو ما دام : + ذاته ع (٧) بأنه : ساقطة من سا . (٨) فهو : فإنه س ؛ ساقطة من ي . (٩) إن : ساقطة من ه . (١٠) فهو : فإنه س || وليس : ليس س ، عا ، ي . (١٢) أولا . . . مولودا : ساقطة من س . (١٣) من أنه : أنه م . (١٤) متعينا : معينا ، ي || فيه : ساقطة من || الوقت : ساقطة من س || وقتا : ساقطة من ع . (١٥) متعين : معين س ، ع ، عا ، ه ، ي ؛ متغير ن .

وهذه كلها تشترك في أن المحمول يُوجبُ فيها للوضوع . فإن قال قائل : ليس هكذا ؛ بل قولك كل مستيقظ نائم كاذب ، إلا أن تقول : إن كل مستيقظ نائم في غير وقت يقطعه . وكذلك يجب أن تقول : إن كل مثقل إلى بغداد فهو بالغ قريسين في نصف قطع مسافته ، وإن كل مولود فهو موصوف بأنه في الرحم قبل ولادته . فتكون هذه المقدمات إنما تصدق بشرطة تزد . فالجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما ، أن كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما ، وكل موصوف بأنه في الرحم قبل ولادته ، فهو موصوف بأنه في الرحم وقتا ما ، وكل بالغ قريسين في نصف قطع مسافته فهو بالغ قريسين لا محالة وقتا ما . فإن وجود الشيء للشيء فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ، ووجوده له في الوقت ، يختلف في أشياء ويتفق في شيء . وذلك أنه يختلف في الأزمان ويتفق في أنه وجوده له وفي نسبته إليه . فكذلك وجود البلوغ أو النوم للشيء ، معنى يعم في الزمن وجوده له فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال . وليس هو حل إيجاب ليعين شيئا من ذلك بعينه ؛ بل هو حل إيجاب لأجل هذه النسبة ، ثم يصير له ثلاثة أقسام : إيجاب في الماضي ، وإيجاب في المستقبل ، وإيجاب في الحال . فبين إذن ، أن المقدمات التي اترعتها من المقدمات الزمانية صحيحة . فإذا أضفنا إليها الصغريات فقلنا مثلا : كل مستيقظ نائم في وقت

(٢) كاذب : ساطعة من ع . (٣) أن تقول : ساطعة من ع || تقول إن كل : تقول كل سا .
(٤) قطع : وقطع ن . (٥) إنما تصدق : ساطعة من س . (٧) وقتا ما : وكل موصوف وقتا ، وكل موصوف د . (٨) قبل . . . الرحم : ساطعة من م || قريسين : + القى ه .
(١٠) الوقت : وقت من . (١١) وذلك : وكذلك د || الأزمان : الزمان ي || ويتفق في أنه وجوده : ويتفق في وقت وجوده س ؛ ويتفق في وجوده د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .
(١٢) له : وه سا ؛ ساطعة من م . (١٣) له : + فيه عا . (١٥) ثلاثة : ساطعة من ع .

كذا ، وكل نائم في وقت كذا ، فهو نائم على الإطلاق ، أى بلا زيادة شرط ،
أنتج : أن كل مستيقظ فإنه نائم . فتكون قضايا صحيحة ، وتشارك في أن فيها
حلا موجبا .

- والجواب الثانى هو أننا نساعد ، فتجمل المحمول ما جعلتموه . فهو أيضا
تصحيح لما ذهبنا إليه . فإن كل منتقل إلى بغداد فهو موصوف بأنه بالغ
قرميسين في نصف قطع مسافته . وليس ذلك ما دام منتقلا إلى بغداد ، اللهم
إلا أن يقولوا : إن هذا الشرط يجب أن يكون في جانب الموضوع ، يقال :
إن كل منتقل إلى بغداد ، هو في نصف مسافته ، فهو بالغ قرميسين ، وكل
مولود قبل أن يولد فهو في الرحم . فإن قالوا : هكذا قلنا ، ليس كلامنا في أن
هذا صحيح أو فاسد ، وليس إذا كان هذا صحيحا كان الأول غير صحيح ، بل
كلامنا : وهذه الزوائد مقرونة بالمحمول فلنجعل زيدا المنتقل إلى بغداد موضوع
مسألتنا ولننظر هل يحمل عليه ، أنه بالغ إلى قرميسين في نصف مسافته ،
أو لا يحمل عليه . فإن كان لا يحمل عليه ، فيكون مسلوبا عنه ، فيكون زيد
المنتقل إلى بغداد مسلوبا عنه أنه بالغ قرميسين في نصف مسافته . فإما أن
يكون هذا السلب منه دائما ، أو مادام منتقلا إلى بغداد . وليس هذا مسلوبا عنه
دائما ولا مادام منتقلا إلى بغداد ، بل في بعض زمان كونه منتقلا إلى بغداد .
فإذن انتفاؤه في بعض وقت انتقاله ، لا يمنع إطلاق السلب . فكذلك وجوده

(٢) فإنه : فهو س . (٤) جعلتموه : جعلتموه ع . (٥) تصحيح : صحيح س ، ع ||
فهو : فإنه ع . (٦) مسافته : مسافة م . (٨) إن : بأن س ، هـ ؛ ساقطة من ع || هو :
وهو د ، م ، ن ، ي ؛ فهو ع . (٩) فهو : + بالغ ع || قلنا : ساقطة من ن .
(١١) فلنجعل : ولنجلع ، ي . (١٢) إلى : ساقطة من ع . (١٣) أولا : ولا ع ||
فيكون مسلوبا : مسلوبا ي . (١٤) أنه : + بدس || بالغ : + إلى بخ ، د ، ع ، م ، ن .
(١٥) — (١٦) وليس . . . بغداد : ساقطة من ع . (١٧) انتفاؤه : ساقطة من ع || انتقاله : + له
ي || إطلاق : + زمان س .

في بعض الوقت لا يمنع إطلاق الإيجاب ، فإن السلب والإيجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي تكون بها القضية قضيته ، ويكون فيها محمول وموضوع ؛ بل يختلفان في أن أحدهما يوجب والآخر يرفع . فالق إذن ، أن هذا يصدق سلبه ويصدق إيجابه ، وأن القضايا المطلقة نفس السلب والإيجاب فيها لا يتناقض ما لم يشترط الوقت والحال .

وإذا تقرر هذا فنقول : قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية المطلقة . وليس ذلك خلافا حقيقيا ؛ بل خلافا في استعمال اللفظ . فذهب فريق إلى أن الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، كيف كان ، بحيث يكون ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة ، غير ملتفت فيه إلى أن ذلك على أى الأقسام المذكورة بعد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة . وذهب فريق إلى أن الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، يكون موجودا بشرط أن لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا ؛ بل ما خالف هذا ، فيكون المطلق بهذا المعنى أخص من المطلق بالمعنى الأول .

والأمثلة التي تورد في التعليم الأول تغلب الظن على أن الغرض ما ذهب إليه الفريق الأول . فإنه وإن أورد في مواضع ، أمثلة يصدق فيها السلب والإيجاب معا ، فذلك على سبيل إبانة دعوى جزئية بمنال من جملة المطلقات في مثله لا يستمر الحكم الكلى . فقد بان من هذا أن قولنا : كل ب آ معناه كل واحد

(٧) المطلقة : ساقطة من هـ . (٨) حال القضية : حالا لقضية ع . (٩) ذلك : هذا س ، هـ

(١٠) المذكورة : المذكور ب ، د || فيه : ساقطة من س || إلى : على ع ، هـ ، ي .

(١١) فيها : فيه سا . (١٢) إن : ساقطة من ع . (١٥) ثلب : ثلب د .

(١٦) فإنه : وإنه س ، سا ، ع ، عا || في : أمثلة ع . (١٧) معا : جيماس ، سا ،

عا ، هـ || جزئية : جزئى س ، سا . (١٨) قولنا : ساقطة من د .

- واحد مما يوصف ويفرض أنه بالفعل بَ ، دائما أو غير دائم ، فإنه موصوف
- أيضا بأنه آ من غير أن يتلفت إلى متى ذلك ، ومن أى الأقسام كان . فقوم
- جعلوا كونه بهذه الصفة ، هو كونه مطلقا ، لكن لم يعرفوا هذه الأقسام كلها ؛ بل إنما
- عرفوا ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون ب هو آ دائما ، والثانى ما دام موصوفا
- بأنه بَ ، والثالث ما دام موصوفا بأنه آ . فيكون قولنا : كل ب آ يتضمن هذه
- الأقسام الثلاثة وهو يعمها كلها . فيكون العموم إما على اعتبار هذا التثليث
- فقط ، وإما على اعتبار الأقسام التى ذكرنا ، والخصوص بحسب قسمين حتى
- يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائما . وسيتضح لك تحقيق القول
- في أقسام الضرورة بعد .

(٢) بأنه آ : ساقطة من سا || آ : ألف ع || إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، سا ، ع ، ها ، م ،
 ن ، ي . (٣) هو كونه : + بهذه الصفة د . (٥) بأنه آ : بأنه ألف ع .
 (٦) هذا : ساقطة من عا . (٧) وإما على : وإما لا على .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في الجهات أضي الإطلاق والضرورة والإمكان والامتناع

- لنعد تقرير خلافهم في أمر المطلقة فنقول : قال بعضهم ، إن كونها مطلقة
هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً ، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة
التي تجب لها في التصور ، حتى أن قولنا : كل إنسان حيوان ؛ وإن كان حقيقة
الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت
إلى ذلك ؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها ، وهو أن الحيوان موجود
للإنسان . فهو من حيث أنه موجود فقط فهي موجبة مطلقة . ومن حيث
التخصيص فهي أمر أخص ، وهو أنها ضرورية . وكذلك قولهم : كل مستيقظ
نائم ، أو كل حيوان متنفس ، فإنه يجب أن لا يلتفت فيه إلى ما يقابل الضرورة
من حيث أنه كذلك وقتاً ما لا دائماً ما دام ذاته موجوداً ؛ بل من حيث هو
موجود من غير زيادة جهة تقال أو تصور . فيكون المطلق أعم من الضروري .
وقوم يعملون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجوداً فيه دائماً . أو ما لا يجب
ذلك في كل واحد وإن اتفق في البعض ؛ بل ما يكون الحمل وقتاً ما أو لا يجب
أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً . وقوم يعملون المطلق

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، غ ، م ، ي ؛ فصل ٤ هـ . (٧) فيه : سه
ن ؛ به س ؛ ساقطة من ب . (١٠) فهي أمر : فهو أمر ع ، هـ ، ي || ضرورية :
ضرورة س ، ن . (١١) يجب : ساقطة من ي . (١٢) من حيث : ساقطة من س ،
ع || وتاما : وقاب ، د ، س ، سا ، ع ، غ ، م ، ن ، ي . (١٤) ذلك : + أي هـ .
(١٥) ما يكون : يكون د ؛ ما لا يكون هـ || أولاً : ولا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ .

ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا : كل أبيض ،
معناه أن كل أبيض موجود بالفعل في زمان ما . فتكون الكلية الموجبة المطلقة
على الرأى الأول معناه ما ذكرناه ؛ وعلى الرأى الثانى معناه كل واحد واحد مما
يوصف عند العقل بالفعل أنه بـ دائما أو غير دائم ، فهو موصوف بأنه آوقتا ما
لا محالة ، سواء كان معينا أو غير معين من غير وجوب دوام ؛ وعلى الرأى الثالث
أن كل واحد من الموجودين في وقت ما بـ ، فإنهم موصوفون بأنهم آفى ذلك
الوقت . وهذا الرأى الثالث صحيح غخل . فإن كل واحد من الموجودين في
وقت ما بـ إذا لم يصرح بالشرط المذكور كانوا بعض ما يوصف بـ ، وقولك
كل بـ أم من ذلك .

- وهنا قضايا موضوعاتها أمور لا يلتفت إلى وجودها ، ومع ذلك يحمل عليها
محولات لا تكون ضرورية ولا أيضا ممكنة ؛ بل يحمل عليها بأنها توجد لا محالة
وقتا ما ، كقولهم : كل دائرتين عرضيتين تتحركان دائما بالخلاف على محور واحد
إلى قطبيه فإنهما تنطبقان وتفصلان . فإن هذه القضية ليست ضرورية . فإن
كونهما ينطبقان أو متطابقين ليس لها دائما ، ولا أيضا من المحركات التى يجوز
أن تكون أو لا تكون ؛ بل يجب أن يكون بالفعل وقتا . ولا أيضا حين حمل

(٢) أبيض : + معناه ي || ما : + مثاله كل إنسان موجود بالفعل فهو حيوان سا ، ساقطة من ه .
(٣) الرأى (الثانية) : رأى م . (٤) بأنه : أنه س ، سا ه ، آ || بـ ع || وقتا ما : وقتاى
(٥) لا محالة : + مثاله كل أبيض فله لون مفرق للبصر ع || دوام : ولا دوام سا ؛ ودوام نا ، ه ||
الرأى : رأى م . (٦) بأنهم : ساقطة من س . (٨) وقولك : في قولك س
(٩) ذلك : + لانا إذا فلا كل إنسان فهو حيوان لم يشرط فيه الموجودين بالفعل كان الحكم على
بعض الإنسان عا . (١٠) لا يلتفت : ساقطة من ن (١١) ضرورية : ضرورة ن .
(١٢) وقتا ما : ساقطة من س . (١٣) قطبيه : قطبيهما سا . (١٤) متطابقين :
متفصلين ه . (١٥) ألا تكون : ولا تكون د ، ي ؛ أن لاتكون سا ، ع ، ه || بل :
ساقطة من ن . || ولا أيضا : أيضا ن .

عليها هذا الحمل في هذا القول . فلأنما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الإمكان ، وإن كان له مدخل إمكان . ومع ذلك كله فلا يعني أن ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر ؛ بل لا يلتفت إلى وجودها ؛ بل إلى ماهيتها فقط . فإذا ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذي نعتبره . فبين أنها تكون مطلقة ، ولا يكون المطلق ما ذهبوا إليه . والمعلم الأول يمنع من هذا الظن في المطلق ٥ صراحا ، ويلزم من فرضه محالات نذكرها في خلال المباحث التي نحن متوجهون إليها بالاستقصاء .

وقد نبع من هذا المذهب مذهب آخر في أمر الجمليات حتى التفت في أمر الضرورة والإمكان إلى أمر القضية في أن سورها يصدق ويكذب ، وترك أمر المحمول باعتباره إلى الموصوفات بالموضوع . فكان قولنا : كل حيوان إنسان ١٠ ممكنا ؛ إذ كان يمكن أن يتوهم وقت من الأوقات لا حيوان فيه إلا الإنسان . فحينئذ يصدق أن "كل حيوان إنسان" . فتكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة . وقبل ذلك تكون ممكنة إذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما . فإن حسب حاسب أن مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن أن تطلب لذلك أمثلة من أمور أخرى من أنواع الأمور التي لا نهاية لها . ١٥

والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الحمل أنا لو فرضنا هذا الأمر واقعا كان من حيث السور ، وصدقه ليس واجبا أن يدوم صدقه . ومن حيث الحمل كان

(٣) فإذا هـ ، ي . (٤) هذه : ساطعة من عا || نعتبره : يتبرد ، ي || أنها : ساطعة من ن . (٥) من : ع ن س ، س هـ . (٦) خلال : خلال ب ، د س ، س هـ ، ع ، ع هـ ، م ، ن ، ي . (٧) بالاستقصاء : بالاستيفاء . (١٠) المحمول : المجهول . د ، ع ، م ، ن | باعتباره : فاعتباره هـ . (١١) إذ : إذى || وقت : أن وقتا . (١٤) فإن : وإن د ، ع . (١٥) من أنواع : ومن أنواع ع هـ . (١٦) الأمر : الحمل س (١٧) حيث (الأول) : هذا س .

- الإنسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين في ذلك الوقت . فإنه لم يكن الشئ الموصوف ذلك الوقت بأنه حيوان يجوز أن يكون موجود الذات ، وليس يوصف بأنه إنسان . لكننا صنوخ فيما يستقبل أن هذا الرأي الناج أيضا غير صواب ، وأن الاعتبار في الضرورة والإمكان إنما هو بحسب مقايضة حال المحمول والموضوع . ويدخل عليه بعد ذلك السور وليس ذلك بحسب السور .
- أما المذهبان الأولان فإننا لا تناقش فيهما بوجه . فإنه يجوز أن يعنى بالمطلق أيهما أريد بعد أن يحفظ لكل اعتباره .

- ولنعلم أن القضية من حيث هي قضية أحكاما ، ومن حيث هي قضيتة يوجد فيها الحمل دائما أحكاما أخص ، وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما أحكاما أخص . والأمثلة التي تورد في التعاليم الأولى تدل على أن المطلقة بحسب الاصطلاح الأولى هي العامة . وقد زعم قوم أنه لا مقدمة كلية إلا ضرورية . وقد غلطوا ، فإننا نجد كليات يكون الحمل في كل واحد من الموضوع لا دائما كما مر لك . فلا يجب أن يلتفت إلى ذلك . فإن ذلك كان من سوء فهمهم لما يراد بالضروري . لكن الأولى بنا الآن هو أن نذكر الكلية الموجبة الضرورية ، فنقول : إن قولنا : كل ب آ بالضرورة ،
- ١٥ معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل أنه موجود ب كان دائما ب أو كان وقتا ما ب ، فذلك الشئ موصوف بأنه آ لا عندما يوصف بأنه ب

(٢) موجود الذات : موصوفا لذات ع . (٦) الأولان : الباقيان ن ؛ ساقطة من س || فإننا : فإنه د || فيهما : فيها د ، ع ، ن ؛ فيها س . (٩) يوجد (الأولى) : وجد ب . (١١) العامة : الكلية ن . (١٣) لك : ساقطة من س || يجب : + إلى م . (١٤) من : ساقطة من م || هو : ساقطة من ، . (١٥) قولنا : ساقطة من د ، ن . (١٥-١٦) بالضرورة . . دائما ب : ساقطة من ع . (١٦-١٧) أو كان : وكان ع (١٧) وقتا ما : وقتا س . || آ لا عندما يوصف : ساقطة من ع .

فقط ولا وقتا مينا ، بل ما دام ذات هذا الذى يوصف بأنه بَ موجودا .
 فإن كان دائما موجودا فيكون دائما . وإن لم يكن دائما موجودا كواحد واحد .
 من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا ، سواء كان ذاته نفس المعنى الذى
 فى الموضوع مثل الموصوف بأنه إنسان — فإن الموصوف بأنه إنسان ليس شيئا
 إلا نفس الإنسان — أو كان الموصوف بأنه بَ قد يكون موجود الذات
 ولا يوصف بأنه بَ ، كما مثلنا لك قبل هذا .

بل نعود فنقول : إنا قد نستعمل لفظ الضرورة وهو الدوام فى مواضع :
 من ذلك أنا نقول : إن الله تعالى حى بالضرورة ، أى دائما لم يزل ولا يزال .
 ونقول : كل إنسان حيوان بالضرورة ، لا أنه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ،
 ولكن ما دام ذات الشئ الذى يقال له إنه إنسان موجودا ، أى مادام موصوفا
 بما جعل معه موضوعا . ونقول : إن كل متحرك متغير بالضرورة ، لا أنه دائم
 لم يزل ولا يزال ولا أنه دائم ما دام ذات المقول عليه إنه متحرك موجودا ،
 بل ما دام متحركا . وإن كان قد يتفق أن يكون دوام ذاته موجودا أو كونه
 مقولا عليه إنه كذا واحدا ، كما نقول : كل إنسان فإن دوام وجود ذاته
 ودوام اتصافه بالإنسان واحد . ونقول : كل متحرك فهو بالضرورة جسم ، أى
 أنه كلما يقال عليه إنه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا ، وإن

(١) مادام : دام ، س ، ي || ذات : ساقطة من ع || موجودا : موجودة د ، ن (٢) كان : + الشئ ع .
 (٣) ذاته موجودا : ذاته موجودة د ، ن . (٦) ب : ساقطة من ع (٧) لفظ : لفظه س ،
 ع ، ع ، ن ، ه ، ي . (٨) من : فن ع || تعالى : + عز وجل ي ، ساقطة من س ، س ، ع ، ه ، ه .
 (٩) أنه : أنها ع . (١٠) إنه : ساقطة من س ، س ، ع || إنسان : الإنسان س || موجودا :
 موجودة د ، ن . (١٢) دائم : دائما : ب ، س ، س ، ع ، ه ، م ، ي || موجودا :
 موجودة د ، ن . (١٥) واحد : واحدا د ، س ، ع ، يوجد س || فهو : ساقطة من ب ،
 د ، م ، ن . || أى : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن (١٦) إنه : إن س || موجودا :
 موجودة د ، ن .

- فأقول الحركة فهو جسم . وقول للشيء إنه ماثى بالضرورة مادام ماثيا ، ولا نقول ماثى بالضرورة وحده . ونقول : إن القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا وكذا . وهذا وإن صح عليه أنه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى . فإن شرط الضرورة في القول الثانى هو "ما دام الكسوف موجودا" . وشرط الضرورة في القول الأول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس . وهما وإن تلازما متخالفان . ونقول : كل إنسان فإنه يتنفس بالضرورة ، ليس وقتا معينا ، بل وقتا لا بد منه ، وليس أيضا معنى هذا أنه يتنفس بالضرورة مادام متنفسا وإن لازمه . وهذه كلها أقسام المطلق الكلى . وإنما للضرورى المرسل فيها هو الذى يقال فيه المحمول أو يسلب عنه مادام ذات القول عليه الموضوع موجودا . والذى لم يزل ولا يزال يدخل في هذا .

- وأما الموجبة الكلية الممكنة فكقولنا : كل ب آ بالإمكان ، ومعناه إما أن كل واحد مما يوصف بأنه ب دائما أو غير دائم ، فغير ضرورى وجود آ ولا وجود آ له إذا لم يعتبر شرط ، ولا يلحق إلى أنه سيوجد له لا محالة وقتا ما ، أو يجوز أن لا يوجد البتة ، أو يجوز أن يصاحبه دائما ، وهذا الممكن أعم من المطلق بالوجه الثانى . وإما أن كل واحد واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب دائما أو غير دائم ، فإنه في أى وقت يفرض ذلك الوقت موجودا له فإنه يكون

(١) فارق : كان من ع . (٥) العقدة : هـ . (٦) مقابلا : مقابلا د ، ن || متخالفان : متخالفين ع . (٧) أنه : ساقطة من ي . (٨) متنفسا : موصوفا بالتنفس سا || وإن لازمه : ساقطة من ع || وهذه : وهذا ع || كلها : كله ع || الكلى : ساقطة من س || وإنما : وأما هو . (٩) حه : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي . (١٠) موجودا : موجودة د ، ن . (١١) فكقولنا : قدولنا ع ، هـ || آ : ساقطة من د || إما : ساقطة من ع ، ع ، ي . (١٢ — ١٣) وجود آ ولا وجود آ : وجود ولا وجود آ ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، هـ . (١٤) واحد واحد : واحد هـ . || بأنه : فإنه د ، ن . (١٦) فإنه في : لافى د ، ن || الوقت : الحكم ع ، ي || فإنه في . . . له : ساقطة من سا .

أى مستقبل ينحصره ، يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ، ليس مستقبلا إلى مبتدأ آن محدود ، حتى تكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة ، وتكون الموضوعات التى توصف بأنها ب فى زمان معين ، ويكون المستقبل المتعبر مستقبلا وقت معتبر محدود . فلا يكون قولنا : كل ب ، يشمل على جميع ما يوصف بأنه ب فى كل زمان ، وذلك خلاف ما فرضناه .

وهذا المفهوم الثانى من الممكن يخرج عنه المطلق ، فلا يكون جزئيا تحته ، وإن جاز أن يكون شخص محدود يصدقان جميعا فيه . فإن زيدا إذا قعد ، فهو قاعد لاصل الضرورة ، ولا أيضا بالإمكان بهذا المعنى ، بل بالإمكان بالمعنى الذى قبله ؛ إذ ليس هذا القعود دائم الوجود ولا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا . وأما أنه ليس فى الإمكان بهذا المعنى ، فلأن الإمكان بهذا المعنى يقتضى المستقبل ولا يلتفت إلى الحال ، وهذا ملتفت فيه إلى الحال . فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا ، وبحسب اعتبار الوقت مطلقا ، إذ يعين ؛ ولا يكون أحد الاعتبارين داخلا فى الآخر ، أو مقولا عليه ، وأن تلازما . وقد يمكن أن يجعل كونه غير مستحق أن يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا آخر للإمكان . فإن القعود ليس كالنفس أو كالترع للوت

(٢) وأن لا يوجد : وأن لا يجوز عا || ليس : ولا نعين ه || إلى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ها ، ن ، ه ، ي || محدود : + فإنه عندما يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقباسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ هاشب ، ي ؛ + لا يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقباسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ ه .

(٣) بأنها : أنها ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) فلا : ولا س . (٨) شخص : + وقت ع . || قعد : وجد د ، ن . (١١) موجودا : موجودة د ، ن || بهذا : هذا ع .

وقتا ما ، أو كالكسوف . فإن الشيء يجوز أن لا يقعد البتة ، وليس يجوز أن لا ينكسف القمر البتة . فيجوز أن يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي يقتضيها وقت لا محالة هو معنى الإمكان . فيكون قولنا : زيد قاعد ، يدخل في هذا الإمكان من غير اعتبار المستقبل ، وقولنا : زيد يتنفس لا يدخل في هذا الإمكان ؛ بل في القسم الأول الذي هو شيء غير ضروري دائم .
 ٥ وأما الإمكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شيء حتى الضروري . لكن المستعمل ، فيما أقدر ، أحد القسمين المذكورين .

فمن شاء أن يجعل للضروري والمطلق والممكن طبائع لا تتداخل البتة ، ولا تجمع في مادة واحدة ، جعل الضروري "الموجود" ما دام ذات الموضوع موجودا ، والمطلق "ما يجب وجوده وقتا ما بعينه أو بغير عينه لا دائما" ،
 ١٠ والممكن "مالا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات" فأما إن جعل الممكن "ماليس ضروريا حقيقيا" دخل القسم المذكور من المطلق فيه ، وإن جعله "معتبرا بحسب المستقبل في أي وقت بعينه فرض" صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت لا بعينه ، وإن لم يقلل أحدهما على الآخر ، ولم يدخل فيه ، بل صاحبه في المادة ؛ فكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة
 ١٥ باعتبار . وإن أخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة ، ولا ضرورة

(١) كالكسوف : الكسوف ه || لا يقعد : يقعد س || البتة : ساقطة من ن || وليس : ولان .
 (٦) الضروري : الضرورة سا . (٧) فيما ه || أقدر : أوردن . (٨) للضروري :
 الضروري ع ، عا ، ن ، ه . (١٠) موجودا : موجودة د ، ن ؛ موجودات عا .
 (١٣) المادة : + فرضى . (١٤) وبين : ساقطة من ن || لا بعينه : + فيه لا ضرورة دائمة ه .
 (١٥) فكانت : وكانت س ، عا ، ه ، عى . (١٦) الممكن : الممكنة س ، عا ، ه ، عى ||
 لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة : ولا ضرورة فيه ولا ضرورة دائمة م ؛ لا ضرورة فيه دائمة سا ، ع ، ه .

بوقت ، انفرد الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه . فقد حرفت الطريق في تفهيم الجهات . وكان مثالك إنما هو في الكلّي الموجب . ولك أن تنقله إلى غيره .

وأما الموجبة الجزئية المطلقة ، كقولك : بعض ب آ ، فعناه بعض ما يوصف بالفعل أنه ب سواء كان ذلك البعض دائماً ب ، أو وقتاً ما ب ، أو خطأ ، فإنه يوصف بأنه آ من غير بيان ، أو بشرط لا دائماً . وأما الضرورية فإن يكون بعض ما يوصف بأنه ب ، على أى الأحوال المذكورة شئت ، يوصف دائماً بأنه آ ما دام الذات الموصوفة بب موجودة ، والممكنة على ذلك النحو المذكور . ومن هذا القياس يعلم أن السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف تكون وكذلك الجزئية . وبالحقيقة فإن لغة العرب ولغات أخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على سلب كلّي إلا ويوجب أن يفهم منه أن لا شئ مما هو موصوف بأنه ب موجود له ألف البتة ما دام موصوفاً بأنه ب ، وإذا قيل : لا شئ مما هو ب آ ، ثم يوجد شئ مما هو ب في وقت ما هو آ وإن كان السلب عنه وقتاً ما آ نراً صادقاً ، كان المفهوم من اللفظ كأنه قد انتقض . وإذا قيل : كل إنسان يتنفس ، فبرى إنسان لا يتنفس في ساعة من الساعات ، لم تر أن الكلام قد انتقض ، كما ترى أنه إذا قيل : لا واحد من الناس متنفس ، فإنه إذا وجد في وقت يتنفس ظن أنه متنفّض ، اللهم

(٢) تفهيم : تفهيم د ، س ، ع ، ع ، ه ، ي ؛ + تفهيم م || في (الثانية) : ساقطة من ي || ولك : ولكن س . (٤) المطلقة : + المطلقة ي || كقولك : كذلك د ؛ كقولنا . (٦) فإنه : ساقطة من ي || بشرط : شرط د ، ن || لا دائماً : دائماً م . (٧) فإن : فإنه س . (٨) الموصوفة : الموصوف س ، ع ، ع ؛ + موصوفة ع . (٩) ومن : من د || هذا : ساقطة من ي . (١١) لا يوجد فيها : ساقطة من م . (١٣) وإذا : وإن س ؛ فإذا سا || ثم : لم ي || يوجد : وج س ، سا ، ه . (١٤) كان (الثانية) : فإن كان د ، ن . (١٥) فبرى : ورأى سا || فبرى إنسان : + أنه سا . (١٦) ترى : ساقطة من ع .

- إلا أن يُصرَّح ، فيقال : لا واحد من الناس متنفس دائماً . فحينئذ لا يعمل مصادفة بعض الناس متنفساً وقتاً ما مناقضاً لهذا . فإن شئنا أن نجد للسالب الكلي لفظاً مطلقاً يقع على الوجوه كلها لمعومه ، فبالحرى أن نستعين بلفظ آخر مثل قولنا : كل ب فإنه لا يوجد آ ، فيكون كأننا قلنا : كل واحد واحد مما هو ب ، فإنه لا يوجد آ ، ويشبه أن لا تكون هذه القضية موجبة ، فإن حرف السلب فيها قبل الرابطة . ويشبه أن لا تكون لفظة "كل" وحدها تدل على إيجاب البتة ؛ بل على عموم . فإن جاء الحمل موجبا ، دل على إيجاب ، إما محصل وأما معدول ، كقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا . وإن جاء الحمل سالبا دل على سلب ، كقولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا . وكذا حال البعض ، فإن لا أجد كبير فرق بين قولنا : بعض الناس ليس بكتاب ، وبين قولنا : ليس بعض الناس بكتاب ، وإن لم تمنع اللغة أن يكون قولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا سالبا . فهذا هو السالب الذي يجب أن يستعمل في السلب العام الذي تدخل فيه الوجوه المذكورة كلها . ويجب عليك أن تعرف الحال في المعنى المقصود في الموضوع والمعدول إذا كانت القضية جزئية ، فإنه لا تفارق الكلية ، إلا أن الحكم فيها في بعض الموضوع .

١٥

(١) إلا أن : أن لا م || متنفس : + فإنه إذا وجد ن . (٢) لهذا : بهذا ه || السالب : السلب د ، ن . (٣) كلها : ساقطة من ع || لمعومه : بمعومه سا || آخر : + من ع . (٤) لا يوجد : + له س ، ه . (٥) السلب : السالب ب ، م || الرابطة : الرابط س || ويشبه : أو يشبه س ، ه . (٦) جاء : ساقطة من د || دل : دلت س ، سا ، ع ، حا ، ه . (٧) محصل وإما معدول : محصلا وإما معدولا سا ؛ محصل أو معدول ن || لا : ليس ي || عدلا : عادلا عا . (٨) سالبا : سلبان || دل : دلت س ، سا ، ع ، عا ، ه || ليس : أن هو ؛ ساقطة من س . (٩) وبين : ومن عا || بعض الناس بكتاب : كل إنسان بكتاب ع || وإن : فإن س ، ع ، عا ، ه ، عى . (١٠) السالب : + الكل س .

[الفصل الخامس]

(۵) فصل

في التناقض بين المقدمات ذوات الجملات

ويحق علينا أن ندل على المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة .
فإن لقائل أن يقول :متشككا :إن المذكور منها في الفن الثالث غير كاف . وذلك
لأننا إذا قلنا : كل ب آ ، وأردنا أن نراعي الزمان في قولنا : ليس كل ب آ ،
إذ هو أحد شروط التقيض ،عسر ذلك علينا . مثلا إذا قلنا : كل إنسان يتنفس ،
أى في الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، وقلنا : ليس كل إنسان يتنفس أى
في الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، حتى يكون الوقت واحدا ، كان ذلك
بالحقيقة مناقضا للأول . إلا أننا لسنا نراعي هذا في المواضع التي تستعمل فيها
المناقضات ؛ إذ ليس يتبين بهذا خلف "هـ" ، ولا يقع شك في أنه حين ما يتنفس
ليس لا يتنفس ،وعلى ما سنشيع القول فيه ، ولا البراهين على أحوال المقدمات
السالبة المطلقة بوجه ، نحو مثل هذا . فإن هذا مما لا يشك فيه . وإن حصل
زمان واحد واحد لناخذه من حيث هو وقت في نفسه ، لامن حيث هو وقت

(٢) فصل : الفصل الخامس ب، د، س، ع، م، ي؛ فصل هـ . (٣) الجملات : + هـ ي .
(٦) ليس : ساطعة من د، ع، ن . (٧) إنسان يتنفس : إنسان متنفس د، ع، ن . (٨) فيه :
ساطعة من ب، د، س، س، ع، م، ن، ي || وقلنا : وقولنا ع (٩) يتفق أن : ساطعة من ع
(٨ - ٩) وقلنا فيه : ساطعة من م . (١٠) إلا أنا : لكنا ع || المواضع : المواضع ع،
ي || التي : ساطعة من س || فيها : + هذه هـ . (١١) يتبين : يلزم د، ن || ١٠ : ساطعة
من د . (١٣) فإن هذا : ساطعة من د، س | حصل : حصلنا س، س، ع، ع، هـ .
(١٤) حيث : ساطعة من د، ي + ماس .

- مؤقت بالنفس يعذر ذلك ، فلم يمكن تحصيله . والفرق بين أخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه ، وأخذه من حيث هو وقت مؤقت بالمعمول ، أنه إذا قيل : إن القمر ينكسف نصف ليلة كذا ، وقيل : إن القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا ، كان ذلك مما يشك فيه ، ويحتاج إلى بيان ، وكان التناقض حاصلًا مع ذلك . وأما إذا قيل : إن القمر ينكسف وقت كسوفه ، وليس ينكسف وقت كسوفه ، فإنه وإن كان هذان القولان كالأولين في أنهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة في أن السالبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك .

- ويجب أن نعلم أن زمان الحمل في الواحد يجوز أن يعين . وأما في القضية الكلية ، وفي كل واحد ، فكيف يمكن أن يعين ، حتى يعتبر في السلب ، فيكون السلب بلازائه . فإن أهملنا مراعاة الزمان والوقت أمكن أن تصدق الكلّيتان ١٠ المتضادتان ، كقولهم : كل إنسان متحرك ، وكل إنسان ليس بمتحرك . كما أن التعليم الأول قد استعمل قولنا : كل فرس مستيقظ ، صادقًا ، مع قولنا : كل فرس نائم . أي ذلك في وقت والآخر في وقت آخر . وإنما كنا نقول : إن المتضادات لا تصدق معًا إذا حُفظ فيها شرائط التقيض ، وكانت الأزمنة فيها واحدة . وذلك أمر قديكون في نفس الأمر . وأما نحن فيعسر علينا أن نورد ١٥

(١) مؤقت : ساقطة من د ، م || بالنفس : بالنفس عا ، هـ || فلم : ولم ع || بين : من عا . (٢) وقت في نفسه : وقت مؤقت في نفسه عا || وأخذه من : ومن ع || وأخذه من حيث هو وقت : وأخذه من حيث هو ع . (٣) إن : ساقطة من ي . (٤) يشك : لا يشك د ، س || التناقض : فيه سا ، ع ، هـ (٥) وأما : وليس || وليس : ليس ع || ينكسف : أي ب ، د ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، ي ، باي س . (٦) وقت : خف وقت ب ، م || هذان : هذا سا . (٧) السالبة : الموجه س ، هـ ، ي . (٨) وكل : كل ب ، د ، سا ، ع ، هـ ، م ، ن ، ي || كما : وكاب ، سا ، ع ، هـ ، م ، هـ ، ي .

ذلك . فإننا إذا قلنا : كل بَ آ ، وكانت الأزمنة متفرقة ، لكل واحد زمان آخر ؛ ثم قلنا : ليس كل بَ آ ، لم يمكننا أن نشير بهذا إلى الزمان الذى لكل واحد خاصا . فإنه ليس كل بَ آ ، فى زمان واحد . نعم لو قلنا : ليس بعض بَ آ ، أى ليس بعض بَ آ فى الزمان الذى قيل فيه إنه آ ، لكان ربما أمكن أن يكون ذلك البعض واحدا ، ويتعين زمانه . ولكن هذا إنما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به مصرحا . وأما إذا كان معنى ذلك فى زمان ما ، ولم يعين ، فكيف يكون قولنا : ليس بعض بَ آ ، يدل على أنه ليس فى ذلك الزمان الذى لم يعين . وأما إن أريد أيضا أنه ليس آ ، فى زمان ما ، أمكن أن يصدق القولان . فإن عني أنه ليس آ ، فى الزمان المعين الذى يكون فيه آ ، كان صدق السالبة يتنا بنفسه فى كل موضع ، ولم يتفع فى الخلف ، وليس كذلك . على أنا لسنا نستعمل عبارة "ليس بعض بَ آ" فقط ؛ بل قد نستعمل عبارة "ليس كل" . وهذا التأويل لا يستمر حيث نقول : "ليس كل" . وسيأتيك من البيانات لهذا ما يزداد به استبصارا فى موضعه . وأيضا ليس يمكننا أن نقول : إن نقيض قولنا : كل بَ آ ، هو قولنا : ليس كل بَ آ ، على معنى أنه ليس مادام كل بَ موصوفا ببـ فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقيض مطلق . وذلك لأنهما قد يصدقان معا ؛ لأنه يمكن إذا كان قولنا : كل بَ آ ،

(١ - ٢) وكانت بَ آ : ساقطة من ع . (٢) يمكننا : بمقداد ، ع .
 (٦) كان (الأولى) : ساقطة من ساء هـ . (٧) منطوقا : مطلقا || وأما : فاما هـ . (٩) أريد أيضا :
 ساقطة من عا . (١٠) صدق : كذب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن هـ ، سى . (١٢) لنا :
 لم ن || بعض : ساقطة من ن . (١٣) وهذا : فهذا سا || كل : لا إذلايتين هـ (١٤) به :
 ساقطة من هـ . (١٦) مادام كل بَ : كل بَ مادام سا || بَ : بَ م || بَ : بَ م || فهو آ
 حتى : فهو حتى م || لهذا : هذا عا ، ساقطة من د ، ن . (١٧) قد : ساقطة من ع .

- أى فى وقت من أوقات كونه ب ، صادقا ، أن يصدق معه ليس كل ب آ ،
 أى ما دام موصوفا ب . واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا . ولذلك قد
 قالوا فى أمثلة المطلقات : كل فرس مستيقظ ، وكل حيوان متحرك بالإرادة ،
 أى بالفعل حتى لا يصير ضروريا . وليس ذلك دائما مادام موصوفا بالموضوع .
 • فإن اقتصر على التثليث فى القسمة كانت المناقضة سهلة . فكان إذا قيل :
 كل ب آ ، وكان إطلاقه أن كل ب آ دائما ، ثم قيل : ليس كل ب آ ، أعنى دائما ، أوقيل :
 كل ب آ ، وكان إطلاقه أن كل ب آ ، مادام ب موصوفا ب ، ثم قيل : ليس كل
 ب آ أى مادام موصوفا ب كان متناقضا ، أوقيل : كل ب آ ، أى مادام موصوفا
 ب ، ثم قيل : ليس كل ب آ ، أى مادام موصوفا بأنه آ ، كان متناقضا .

- ١٠ لكن نفس الإطلاق لا يوجب أحد هذين المعنيين بعينه ، ولا الحمود
 المذكورة فى التعليم الأول تساعد أن يكون الحكم كله على هذا الاعتبار . فيجب
 أن يطلب عاما لذلك كله . فعسى ذلك هو أن لا يكون موصوفا بأنه آ ، مادام
 الشرط الذى فى الموجب . ويعرض ههنا من الضلال أيضا ما ذكرناه فيما سلف .
 فإن حكم الشرط فيه حكم الوقت . وإنه وإن كان نقيضا فلايس يمكننا أن نستعمله
 على بصيرة . لكن اعتبار القسم الثالث من الهذر والهذيان ، أعنى القسم الذى
 ١٥ يقال فيه : كل ب آ ، ما دام موصوفا بأنه آ ، وكذلك نقيضه ، وهو أنه ليس

(٢) واللفظ : فاللفظ سا ، ع ، ي . (٤) وليس : فليس ع . (٥) التثليث :
 السلب ع || فكان : وكان ع ، ما ، ه ، ي . (٦) كل (الأول) : إن كان س || دائما . . .
 ب آ : ساقطة من سا || أعنى دائما : أى دائما سا ، ي . (٦-٧) دائما ثم قيل . . .
 إطلاقه : ساقطة من ع ، ما ، ي . (٧) وكان : أركان ه . || أن كل ب آ : ساقطة من
 ع ، ما ، ي . (٨-٩) أوقيل . . . متناقضا : ساقطة من د ، ن (١٠) المعنيين :
 الوجوديين س . (١١) تساعد : لساعد سا . (١٢) بأنه : ساقطة من سا .
 (١٣) الضلال : الزلل ع || أيضا : ساقطة من ه || ذكرناه : ذكرنا م . (١٤) وإن :
 إذا م . (١٦) بأنه آ : فى الوقت ي || وكذلك : كذلك سا .

6

1.

10

(١) ولا : فلا س . (٢) لهذا : بهذا ع || بالضرورة : بالصورة ع . (٣) ودائما : دائما ع . (٤) موجودة : موجودا س ، ع ، هـ ؛ موجود ع || ألفا ويكون : ساقطة من ص . (٥) أنه : ساقطة من سا . (٦) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، ها ، عى . (٧) اعتبرت : اعتبر ع || الموجبة : الموجب ب || والدالية : ساقطة من ب ، س ، ع ، ها ، عى . (٨) فقط : ساقطة من عى || فقط وإما : فقط إماى || وإما إلى : وإما د . (٩) محولا : ساقطة من ص || إلى كونه : ساقطة من ص || وإذا : وإما إذا ع ، هـ . (١٠) أو الوجود : والوجود د (١١—١٢) إلى الدوام . . . فبه : ساقطة من ع ، عى . (١٣—١٤) في وقت الوجود : ساقطة من د . (١٥) توافقا : توافقا ؛ توافقا س ، ن ، عى . (١٦) المناقض : الناقض ع .

- نعم إذا كان شيء يوافق الضرورة وليس نفس الضرورة كالقسم الثانى من الأقسام الثلاثة ، كقولك : كل ب آ ، أى كل ب فإنه يكون عندما يكون ب . ثم قول : ليس كل ب آ ، إذ قد يكون ب ، ولا يكون آ . ففى مثل هذا يتميز التناقض ، ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه ، وإن لم يصرح . فلو كان قولنا :
- كل ب آ ، المطلقة ، إما أن تكون عامة تم الضرورى الدائم ، والذى هو ضرورى
- ما دام الشيء موصوفا بأنه ب ، ولا شيئا آخر ، أو كانت المطلقة ما تكون بشرط ، ما دام الشيء موصوفا بأنه ب فقط ، لا ما دام موجود الذات . حتى يكون قولنا : كل ب آ دائما ، ما دام ذاته موجودا ؛ بل عند وقت ما هو ب . ويلتفت إلى أنه ليس دائما ما دام ذاته موجودا ، ولا يلتفت إلى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا . فإنه وإن كان لا شرط لتصيره ضروريا إلا ذلك
- ١٠ الشرط مثلا ، فقد علمت أن بين اعتبار كونه غير دائم ، وكونه لازما بشرط فرق ، وأن الالتفاتين والاعتبارين مختلفان ، لكن إذا قيل بعد هذه الشروط : إنه ليس كل ب آ ، أى قد يكون الشيء ب وليس آ من غير التفات أيضا إلى شرط سيكون مناقضه وإنما كان يكون هذا لو أنا إذا رفعنا الثالث الذى لا فائدة فيه لم يبق إلا هذان القسمان ، فكان المطلق إما الأمر الذى يعهما
- ١٥ أو الثانى منهما . لكن ليس الأمر كذلك . فإن الأقسام كما علمت كثيرة ، وصاحب التعاليم الأول مثل فى المطلقات بمثل قوله : كل فرس نائم ، وكل فرس

(١) يوافق : يوافق || كالقسم : كالقسم س . (٥) كل : ساطعة من د || الدائم : والدائم س .
 (٦) أو كانت : وكانت د ، ن ؛ ولو كانت س (٨) قولنا : ساطعة من س ، س ، ه ، ي
 || موجودا : موجودة د ، ع ، ن . (٩) موجودا : موجودة د ، ن ؛ موجود ه .
 (١٠) لتصيره : لتصيره د ، س ، ع ، م ، ن ، ي (١١) ساطعة من د || فقد : وقد د ، ع ،
 ع ، ن || فرق : فرقا د ، س ، ن . (١٢) مختلفان : ساطعة من ع || إنه : إذ ه (١٣) قد : ساطعة
 منع ، ن || يكون : ساطعة من س . (١٥) فكان : وكان د ، ع ، م ، ن ، ه || يعهما :
 يعهما د ، ه . (١٦) الأقسام : أقسامه س .

مستيقظ . فلا ينتفع بهما إذا صرفا إلى أحد الوجهين المشهورين . فيجب الآن أن نصلح فتوة : إن كانت المطلقة يكون لما من المطلقة مناقض مستعمل ، فالمطلقة ليست إلا أحد هذين القسمين المذكورين الآن . ولنجعل جميع القضايا الكلية الموجبة التي قد يوجد لموضوعاتها انصاف بما وضعت معه في زمان ما ، والمحمول مسلوب ما ، كاذبة ، حتى يكون قولنا : كل فرس مستيقظ ، كاذبا .

لأننا نرى فرسا نائما ، فيكون فرس ما ليس بمستيقظ . ولكن يبقى أن نعطي العلة في كون قولنا : فرس ما ليس بمستيقظ ، صادقا . وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا ؛ بل في وقت ما . وفي الإيجاب ، من شرط الصدق أن يكون الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا ، لا في وقت من أوقات كونه فرسا . فإن قال قائل : إن السبب فيه العموم ، فليس ذلك بحل للشك في الشخص . وذلك لأن

قولنا : كل فرس ، يتناول عدد الأفراس ويعمها ، ليس عدد الأفراس وعدد الأوقات معا ؛ لأنه سور لموضوعات الفرس الكلي لاسور الأمرين جميعا ، أى أشخاص الأفراس وأشخاص الأزمنة . فإن اشترطنا في السلب أيضا ما نشترطه في الإيجاب ، فلم نعن أنه ليس بمستيقظ عندما هو نائم ؛ بل عينا أنه غير موصوف بالاستيقاظ ، لا ندري متى عسرت المناقضة . ولكن كان المفهوم أشد مناسبة

-
- (١) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، عى || إلى : على ع ، عا ، هـ ، عى || أحد : + من سا .
 (٢) فقول : وقول د ، م ، ن . (٣) القسمين : الوجهين عى . (٤) الكلية : ساقطة من س . (٥) مسلوب ما : مسلوب ب ، د ، س ، ن ، عا ، هـ ، عى .
 (٦—٧) ولكن ... بمستيقظ : ساقطة من ع . (٧) هذا : ساقطة من ع (٨) في : وفى س ، ع ، عى . || أن يكون : أن لا يكون د ، ن ؛ + له س ، عا ، هـ (٩) الاستيقاظ : استيقاظ س . (١٠) ذلك : ساقطة من د ، ن || للشك : الشك ع || في الشخص : في شخص هـ ؛ ساقطة من ع ، عا . (١٣) اشترطنا : اشترط ع || ما نشترطه : ما نشترطه س ، سا ، هـ .
 (١٤) عندما هو : غير د . (١٥) مناسبة : المناسبة ع .

- للقول . فإن هذا أولى بأن نفهمه من لفظ القول ، إذ كونه مستيقظا ، أعم من كونه مستيقظا في وقت بعينه ، أولا في وقت بعينه ، بل وقت كيف اتفق ، أودائما ؛ إذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما ، وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير دائم ، وليس أيضا معنى أنه مستيقظ أنه مستيقظ عندما يتكلم ولا في آن بعينه ؛ إذ كل إنسان ليس حيوانا الآن . فإن استعملناه المطلق على هذا الوجه ، استعملناه من حيث يوجب نفس الأمر . وإن استعملناه على الوجه الذي يوجد فيه للطلق تقيض مطلق ، استعملناه بحسب اصطلاح يصطلح عليه فيما بيننا .
- على أنا لا نقول : ” كذا ” البتة ، ونعني ” كذا ” الذي يجب أن يعنى به ؛ بل إذا قلنا : ” كذا ” ، قلنا : وحين يعنى ” كذا ” المصطلح عليه . وأنت تعلم أن هذا حجر وتكلف . فإذن إذا قلنا : كل ب آ ، فمضى إنما يكون تقيضه أن بالضرورة ليس كل ب آ ، أعنى التقيض الذي يمكننا استعماله ، وتدل عليه ألفاظنا التي ننطق بها ، ولا يمكننا أن ننطق إلا بها . لكنه ليس يلزم إذا قلنا : كل ب آ ، وكذب أن يصدق لا محالة بالضرورة ” ليس كل ب آ ” ؛ فإنه قد يكذب ذلك لصدق قولنا : بعض ب يمكن بالإمكان انخلاصه أن لا يكون آ البتة في وقت من الأوقات . وهذا القول لا ينافي كذب قولنا : كل ب آ . فإذن المناقض هو الأمر الجامع لهما ، وهو أنه يمكن أن لا يكون كل آ وبعض ب البتة ألفا

(١) فهمه : فهم ساء ، ع ، ن ، هـ . (١ — ٢) أعم من كونه مستيقظا : ساقطة من ع . (٦) بعينه : + ولا أن لا بعينه ع ، + ولا في آن لا بعينه ع || استعملنا : استعملها م . (٧) من : ومن سا . (٩) لا نقول : قول س . (٩ — ١٠) إذا قلنا : + كل د . (١١) فإذن : فإذن ع || فإذن إذا : فإذا سا . (١٢) التي : التي سا ، هـ . (١٤) وكذب : فإنه يكذب ع ، أو كذب م || ليس : وليس س (١٥) قولنا : ساقطة من س || بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س سا ، ع ، م ، ن ، ي || آ : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي .

- بالإمكان العام . فإنك تعلم أنا إذا قلنا : كل ب آ على الإطلاق الذى يعم الضرورة وغير الضرورة ، وصدق ، كذب هذا ، لأنك إذا قلت : يمكن أن لا يكون بعض ب آ البتة بالإمكان العام ، وكذب ، صدق ، بل وجب أن يكون كل ب آ ، إما بالضرورة أو إطلاق غير ضرورى . لكن قولنا : يمكن أن لا يكون بعض ب آ البتة ، بالمعنى العام ، هو مثل قولنا : ليس بالضرورة بعض ب آ وقتا ما ، وليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك أن يكون نقيض غيرها ، فإن زيادتنا في مقدمة البتة وفي أخرى وقتا ما غيرت الأحوال . وأما إذا أخذ المطلق بالمعنى الأخص ، فإن السالبة والموجبة الضروريتين جميعا إذا صدقا ، كذب ذلك . وكذلك يكذب إن صدق الممكن بالمعنى الأخير الذى هو : أن يجوز وجود الشيء الموضوع وعدمه ، ولا يعرض له المحمول الجائز العروض أصلا . مثاله أنك إذا قلت :
- كل ب آ أى وقتا وحالا لا دائما ، فإن كان السلب يجب دائما أو الإيجاب يجب دائما ، أو يتفق في البعض أن يوجد ويعدم ، ولا يعرض له آ البتة ، كذب في جميع ذلك أن كل ب آ ، ولم يجب أن يصدق شيء من ذلك بعينه .
- وليس يمكنك أن تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه ، فإن السلب لا يدخل فيه الإيجاب . ولا تجد أيضا إيجابا يقابل ذلك ، لأن الإيجاب لا يكون مناقضا للإيجاب . والسلبان يعمهما شيء واحد . فعمى أنك تحتال فتزيد في السلب
- (١) بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ب آ : ب ع ، عا .
 (٢) لأنك : أنك ع ، أنك عا ، يلى . (٣) ب آ : آ عا . (٤) بالضرورة : بضرورة سا ، هـ بالضرورة ع ، عا . (٥) الضرورية : الضرورة ع || ذلك : + من هـ ||
 قبيض غيرها : غيرها في قبيض سا . (٦ — ٧) فإن زيادتنا في : ساقطة من سا . (٨) جميعا : كلاهما . (٩) ب آ : آ ب س || فإن : وإن ع ، عا || أو الإيجاب : والإيجاب ع .
 (١٠) آ : ساقطة من سا . (١١) والسلبان . . واحد : ساقطة من عا || يعمها : + جميعا هـ || أنك : أن د .

- فقول ليس كل بـ آ ، وقتا بعينه لا دائما ؛ بل إما بعضه دائما أو بعضه لا البته . فقول الآن : إن المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية ، كقولنا : كل بـ آ ، يخرج عنها شيان : أحدهما بالضرورة بعض بـ ليس آ ، والثاني اتفاقا بعض بـ ليس آ البته . فإنه إذا كان الإيجاب دائما أو وقتا ما لا محالة فذلك داخل في المطلق العام ، فيجب أن يكون البعض مسلوبا عنه دائما . وسأب آ عن
- البعض دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب أن يكون ضروريا ؛ بل يجوز أن يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما في مدة وجوده ؛ بل الدائم السلب أو الإيجاب الضروري ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع ، لا بحسب شخص ما . فإن المسلوب عن شخص ما ، دائما ، قد يكون غير الضروري . فإذا هذا التقيض أيضا ، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق ؛
- إذ قد يشتمل على الضروري وغير الضروري . فاما إن كان المطلق مأخوذا بحسب المعنى الخاص ، فتقيضه سلب ذلك الإطلاق ، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق . فإن سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق ، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب ، وسلب الإمكان غير إمكان السلب . فيجوز أن يكون المطلق الموجب إنما هو كاذب ، لا لإيجابه ، بل لإطلاقه ،
- إذ هو ضروري الإيجاب . فهذا يجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق ضرورة السلب . ويجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق إمكان سلب دائم في البعض .

بـ آ : آ بـ ع ، هـ . (٢) العام : الهـ هـ . (٥) آ : ساقطة من م .
 (٧ - ٦) ضروريا ... يكون : ساقطة من ع . (٨) أو الإيجاب : والإيجاب ع ||
 ما كان : مادام ع . (١٠) وهو : هو ع || مطلق : المطلق م . (١١) مأخوذا :
 ساقطة من د . (١٢) فتقيضه سلب ذلك : فتقيض ذلك د (١٢ - ١٣) سلب الإطلاق الخاص لا :
 ساقطة من د . (١٦) يجوز : ويجوز بـ د ، د ، س ، هـ ، ط ، م ، ن ، هـ .
 (١٧ - ١٦) لأن الحق ضرورة ... كاذبا : ساقطة من ي .

وجميع هذا يشترك في سلب إطلاق الإيجاب ، وإن لم يشترك في سلب مطلق الإيجاب ، فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب بالإطلاق آ ، بل هو بالضرورة موجب في البعض أو دائم السلب عن البعض . وهذا ليس سلبا مطلقا ؛ بل سلب الإطلاق . وإن كانت الكاية سالبة مطلقة عامة فقابلها أيضا جزئية موجبة دائمة الإيجاب في البعض على الوجه الذي يعم التحوين المذكورين . وأما إن كانت مطلقة خاصة فقابلها أحد الأمور الثلاثة : إما ضرورة السلب في البعض ، أو ضرورة الإيجاب ، أو إيجاب دائم في البعض غير ضروري . وهذه الثلاثة لسنا نجد لها إيجابا واحدا تشترك فيه ، كما كان يوجد هناك سلب واحد مشترك فيه . وأما الجزئية الموجبة كقولنا : بعض ب آ على الإطلاق العام فيشكل الأمر فيها . هل يقابلها الضروري والإمكان معا . فإنه يشبه أن لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما . فإن كان لا يصح ، فيكون بعض الأشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها ، فيدخل في المطلق ولا يناقضه ، ويبقى الضروري هو الذي يقابله . وإن صح السلب ، فيكون الدائم حينئذ يقابله ، ويكون الدائم غير الضروري ، ويكون الضروري ما لطبيعته يستحق أن يدوم سلبه عن كل شخص هو مسارب عنه ، والدائم ما يكون لطبيعته أو اتفاقا . وليس على المنطقي أن يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي . فلنأخذ أن مقابلة السلب الدائم ، حتى إن كان لا دائم إلا ضروريا ، فذاك ، وإن كان دائم غيره فقد أتى بالنقيض والممكن . فإنه يشبه أن لا يشكل

(١) إطلاق : الإطلاق م (٢) حينئذ : ساقطة من سا . (٤) الإطلاق : ساقطة من ع .
 (٥) وأما إن : وإن ع (٦) كانت : + سالبة ع ، عا ، هـ ، ي || فقابلها : فقابلها سا ؛ فقابلها ع .
 (١٠) هل : بل ع . (١٢) يوجد : ساقطة من ع || الممكن : لا كل شخص دائما عا ||
 فيدخل : ويدخل ع ؛ مدخل م . (١٣) هو : وهو ع ، عا ، ي || وإن : فإن ع ، عا .
 (١٦) أو اتفاقا : واتفاق ع . (١٨) فذاك : فذاك د ، سا ، ع ، هـ ، ي .

- أنه لا يتفق وجوده لكل شخص دائماً ، كما كان يشكل مدمه . فإن العدم كأنه ألقى بالمكن ، فيكون التقيض ههنا الدائم . فتقيض قولنا : بعض ب آ ، ليس شئ من ب آ ، البتة . وتقيض قولنا : ليس كل ب آ ، أن كل ب آ دائماً ، على أن يفهم من الدائم ما فهمت . فإن كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب أن يكون مقابلهما شئ بعينه ؛ بل كان الضروري الموافق في الكيف والدائم المخالف في الكيف ، بعد أن يخالف في الكم ، داخلين في تقيضه . وأما قولنا : كل ب آ بالضرورة ، فتقيضه ليس بالضرورة كل ب آ . وإن وجد أو جوز أن يكون كل ب آ دائماً ويلزمه ، يمكن بالمعنى الأهم أن لا يكون كل ب آ . وقولنا : بالضرورة لا شئ من ب آ ، فإن تقيضه الحقيقي ليس بالضرورة لا شئ من ب آ ، إما بالإمكان أو بضرورة الإيجاب ، فإن ذلك ١٠ بالحقيقة إيجاب . ويدخل في قولنا : يمكن أن يكون بعض ب آ ، الإمكان الأعم ، وقولنا : بالضرورة بعض ب آ ، تقيضه : ليس بالضرورة ولا شئ من ب آ ، ويلزمه يمكن أن لا يكون شئ من ب آ ، الإمكان العام . وقولنا : بالضرورة ليس كل ب آ ، فإن تقيضه بالحقيقة أنه ليس بالضرورة ليس كل ب آ ، ويلزمه يمكن أن يكون كل ب آ ، الإمكان العام . ١٥

وأما في باب الإمكان ، فإننا إذا قلنا : يمكن أن يكون كل ب آ ، فتقيضه ليس يمكن أن يكون كل ب آ ، بل يجب أو يمتنع أن يكون مطلقاً على حسب

(٣) أن : + ليس ع . (٦) والدائم : أو الدائم ع . (٨) وجد أو جوز : حذوا ويجوز ع || كل : ساقطة من ع . || يمكن : يمكن س ، سا ، ع ، عا ، ه ، ن ؛ ويمكن ي . (١٠) إما بالإمكان : بل إما بالإمكان د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١١) الإمكان : بالإمكان ع . (١٣) العام : الأعم ه . (١٧) أو يمتنع أن يكون : أو يمتنع أو يكون د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

أحوال الممكن ، ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب آ على ما ظن . فإن ذلك في سلب الممكن الأهم . وقولنا : يمكن أن لا يكون شيء من ب آ ، قبيضه : ليس يمكن أن لا يكون كل ب آ ؛ بل يجب أو تمتنع أو بالإطلاق على حسب أحوال الممكن . ولا يلزم شيء بعينه إيجاباً في البعض ، ولا يوجد لأصناف ما يصدق مع كذب الممكنة الكلية شيء واحد يعمها ، وعلى هذا ففس في الجزئيتين .

(٣) ليس يمكن أن لا يكون كل : ليس يمكن أن لا يكون شيء من كل ه . (٣) بالإطلاق : لإطلاق د ؛ مطلقاً (٤) يلزم : يلزمه س ، ي || لأصناف : أصناف ه .

[الفصل السادس]

(هـ) فصل

في حد القياس المطابق العام

- قد عرفت إذن المقدمة والمقول على الكل إيجاباً وصلاً ، والجملات والتناقض فيها .
- و كما أن القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغير ذلك ، فكذلك
- المقدمة من حيث هي مقدمة ؛ بل إنما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك
- بفروق أخرى بعد كونها مقدمة . فالبرهانية تكون أحد جزئي التناقض ليس أيهما اتفق ؛
- بل الحق منهما ، مثل الأولية أو المحسوسة ، والمستندة إلى الأولية والمحسوسة
- أوشيء آخر إن كان يجرى مجرى ذلك . وهذه لا تكون إلا واحدة . وأما الجدلية
- فإنها تكون للجيب ما هو مشهور ومحمود . و ربما كان المتقابلان معاً مشهورين ، فكان
- كل واحد منهما بالقوة للجيب مقدمة جدلية . فكان القياس إذا أراد أن ينصر
- وضعاً وانتفع بأحد المتقابلين استعماله ، ثم إذا أراد أن ينصر مقابله وانتفع
- بالمقابل الثاني أخذه واستعمله . وأما بحسب وضع واحد فيتعين له مشهور واحد .

- (٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، عى ؛ فصل ٦ هـ (٣) القياس :
- ساقطة من عى || العام : ساقطة من س . (٤) والمقول : والمحمول سا ، عا ، هـ || وسلبا : أرباع ، عا ، هـ
- (٥) القياس : + قول عا . (٧) أحد : إحدى د ، ن ، عى . (٨) منهما : منها س ||
- أر المحسوسة : والمحسوسة ع ، ن ، هـ ، عى || والمستندة : أرباع د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ .
- (٩) أوشيء : ساقطة من م || يجرى : ساقطة من عا ، هـ || يجرى : ساقطة من س .
- (١٠) فكان : وكان س ، عا ، هـ . (١١) القياس : القياس ب ، د ، ن (١٢) وانتفع :
- + به س ، م || استعماله : ليستعمله س ؛ استعماله ع || ثم : ساقطة من ع || إذا : ساقطة
- من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، عى .

واما السائل فإنما ينتفع بما يتسلمه من المحيب ، ولا يتعين ما يتسلمه من المحيب .
 وربما بدأ فاستعمل مشهورا ، وإن لم يتسلم من المحيب . وكان حينئذ حكم
 المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمحيب ، في أنه ينتفع بالطرفين جميعا .
 وأما الذى يكتسبه بالتسلم فى أكثر الأمر إنما ينتفع بأحد التقيضين بعينه إذا
 • نحن نحو إنتاج مقابل ما ينصره المحيب على الاستقامة . وقد ينتفع بالثانى فى إنتاج
 خلف عليه . وربما أمكن أن ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المحيب ، وذلك
 لأنه لو كان مثلا ينتج : أن كل إنسان حيوان ، من تسليمه : أن كل إنسان
 حساس ، وكل حساس حيوان ، ثم سلم له : أن كل إنسان عديم الحس ، وسلم
 أيضا : وكل عديم الحس حيوان ، أمكنه أن ينتج ذلك بعينه .

١٥ فالمقدمة البرهانية تخالف الجدلية بأنها واحدة بعينها من طرفى التقيض دون
 الأخرى ، وأن تقيضا لا يكون مقدمة لقياس برهاني البتة ينتج ما أنتجه الأول
 بعينه ولا نتيجة أخرى ، كما كان المحمودان المتقابلان يكونان مقدمتين للقياس
 الجدلى ؛ إذ كان أى طرفى التقيض تسلمه ، مقدمة للقياس الجدلى . لأن البرهانية
 لاتصير برهانية البتة بسبب التسليم أو المنع فإنها لا يلتفت فيها إلى التسليم البتة .
 ١٥ وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة مقدمة . فإن كونها مقدمة غير

(١) ولا يتعين : ولا يتغير د ، ن . (٢) وربما : + انتفع من || بدأ : ابتداء س ؛ أخذ س ؛
 ابتداء ع ، ع ، ه ، ع ، ن (٤) بالتسلم : بالتسلم د ، س ، ع ، ن || إنما : فإنما س .
 (٥) بالثانى : فى الثانى س ، ع ، ن (٦) أمكن : أملح . (٧) تسليمه : تسلمه ب ،
 د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ن (٩) وكل : أر كل د ؛ أن كل س ، س ، ع ، ه .
 (١٠) بأنها : أنها ب د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ن (١١) برهاني : برهان ع || أنتجه :
 ينتجه ع || الأول : الأول س ، س ، ع ، ع . (١٢) يكونان : فيكونان س ، س ، ع ، ع ، ع ، ه ، ع ، ن .
 (١٣) إذ كان : وكان س ، ع ، ع ، ه || أى : ساقطة من ن || إذ كان أى طرف : ساقطة من ع
 || التقيض . . . الجدلى : ساقطة من ع || تسلمه : تسلم س ؛ سلم س ، ع ، ه ، ه .

- كونها مقدمة برهانية أو جدلية . وإنما هي جزء القياس المطلق من حيث هي مقدمة ، لأن من حيث هي مقدمة برهانية أو جدلية . فالنظر في صورة القياس والمقدمة مما يجب أن يقدم على النظر في مادتهما . وإذا نظر في الشيء يتبع النظر فيما يشبهه ، وليس به أو يرجع إليه في قوته . وليس أن نعلم الشيء نفسه يكون في صناعته ، وأن نعلم ما يشبهه يكون في صناعة أخرى . فالأمور التي تحكى القياس ، ٥ لأجل الصورة للأجل المادة ، ويرجع إليها من جهة الصورة ، وأنحاء الغلط الذي يقع في القياس من جهة الصورة . والعوارض التي تلزم القياس من جهة الصورة حقها أن تذكر في هذا الفن . فخرى أن نتكلم في هذا الفن في الاستقراء ، والمثال ، والضمير ، من جهة الصورة ؛ ونتكلم أيضا في تركيب القياس ، وتحليله ، وفي الأمور التي تشبه القياسات ، وفي البيان الدوري ، وعكس القياس ، وانعكاس ١٠ القياس بسبب النتيجة ، وارتداد الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف . فيتين من حال النظر في كل باب منها أنه نظر في أمر يتعلق بصورة القياس . فإذا استتمعنا الكلام في ذلك ، انتقلنا إلى بيان أحوال مادة مادة . وأما الحدود فإنها الأجزاء الذاتية للقدمات إذا حل عنها الجزء الرابط ، فيبقى في الحملات الشيء الذي هو الموضوع ، والشيء الذي هو المحمول . وأما السور والجهة ١٥

(١) أو جدلية : وجدلية ع ، هـ || وإنما هي جزء : وإنما جزئى || جزء : + من ع ، هـ . (١-٢) وإنما ... أو جدلية : ساقطة من د ، ن || من حيث هي مقدمة : ساقطة من ع . (٣) مما : ماد || مادتهما : مادتها || الشيء : شيء س ، عا ، هـ || يتبع : يتبعه ع ، عا ، هـ (٤) وليس (الأول) : لوليس ع || في : ساقطة من ب ، م . (٥) في (الأول) : ساقطة من م || وأن نعلم : وإن لم نعلم عا || يشبه : أشبه عا || وأن ... صناعة : ساقطة من ع || فالأمور : والأمورد . (٦) ويرجع : فيرجع سا || إليها : إليه ب ، د ، ن ، هـ ، هـ || الذى : التى سا ، عا ، هـ . (٧) الصورة (الثانية) : ساقطة من ن . (٨) حقها : حقها عا . (٩) وفي البيان : والبيان س ، سا ؛ وفي المثال ع . (١١) والمستقيم : ساقطة من م . (١٢) يتعلق : متعلق س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، هـ . (١٣) بيان : ساقطة من سا || وأما : فأما ع . (١٤) إذا : وإذا ع || فيبقى : فيبقى م ، ساقطة من سا .

فدواخل . وأما الرابطة لذاتية المقدمة حتى تكون مقدمة ، ولكنها تبطل عند الانحلال ، ولا يكون ماتحل إليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال ، فلا يكون حدا للنحل ، فإن الحد هو ماتحل إليه المقدمة . وفي الشرطيات إذا أسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف العناد التي بها الارتباط بقي المقدم والتالي . وصميت هذه حدودا لأنها أطراف للنسبة تشبها بالحدود التي في نسب الرياضيين .

وأما القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لازم من تلك الأشياء الموضوعه بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار . فالقول ههنا كالبس للقياس . فينبغي أن ينظر أنه جنس للقياس المعقول المتصور في النفس ، أو جنس للقياس المقول . فنقول : إن القياس يقال بالانشابه على الشبهين ، فيقال قياس للأفكار المؤلفة تأليفا ما في النفس فتؤدي إلى تصديق في النفس بشيء آخر ، ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها ، وليس من حيث هو قول مسموع فقط . فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر البتة . فإن اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب أن يتبعه لفظ آخر أولا يتبعه ، ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، على أن يكون قولاً مسموعاً هذا السماع ؛ بل

- (١) ولكنها : ولكن سا . (٢) المقدمة : مقدمة من ، عا . (٣) المقدمة ما يبطل . . .
إليه : ساقطة من ع || ما يبطل . . . فإن : ساقطة من س ، سا ، عا ، ن ، ه .
(٣) الحد : والحدود ، س ، عا ، عا ، ن ، ه || المقدمة : مقدمة ع . (٤) العناد :
ساقطة من س . (٦) قول ما إذا : قول إذا عا ، ه . (٨) ههنا كالبس : بكنس ع ||
للقياس : القياس ع || فينبغي : وينبغي ع || أنه : إليه من || أنه جنس للقياس المعقول المتصور :
في جنس القياس المتصور ع . (٩) للقياس : القياس ع . (١٠) الشبهين : شبهين من ،
سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى . (١١) في النفس : ساقطة من ع || بشيء : لشيء من ، سا ،
عا ، ه ، عى || للقول : لا الآخر عا . (١٢) هو : ساقطة من عى . (١٥) هذا : هدد .

- لأنه قول مسموع فقط على الإطلاق غير مخصص بلغة دون لغة . فإنه لا يصح أن يكون اللازم أو الملزوم ما تدل به لغة دون لغة ؛ بل على الإطلاق أى لغة كانت . ومعنى اللازم أن يكون ذلك اللفظ يجب الإقرار بمعناه . وكما أن القياس يقال على هذين ، فالقول الذى هو كالجنس للقياس يقال على هذين . فالقياس المسموع على الوجه الذى قلناه ، جنسه القول المسموع ، والقياس المعقول جنسه القول . بمعنى المعقول . لكن القياس المعقول قد يكفينا وحده فى تحصيل الفرض الذى فى القياس ، إذا كان المطلوب برهانيا . وأما فى الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر ، فإن القياس المسموع لا يستغنى عنه فى إفادة الفرض الذى فى كل واحد منها ، وكذا فى الامتحانات التى تستعمل ، وسنذكرها فى مواضعها . فهذا معنى القول المأخوذ فى جنس القياس .

١٠

- وأما قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، يعنى : إذا سلمت الأشياء التى فيه ، وليس يعنى : أن تكون بنفسها مسماة ؛ بل وإن كانت عندك منكورة أو فى نفس الأمور ، لكنها إذا سلمتها لزم عنها غيرها . وهذا يعم البرهانى والجدلى والخطابى والسوفسطائى والشعرى وغير ذلك وقياس الخلف . فإن القياس الجدلى إنما لا يوجب الحق حيث لا يوجب ، لأن مقدماته تكون فى نفسها غير حق ، لكنها مع ذلك إذا سلمت يلزم عنها ما يلزم . والسوفسطائى الذى فيه اشتراك الاسم فإنه

١٥

(٢) أو الملزوم : والملزوم ؛ له الملزوم د ، ن || ما تدل به لغة دون لغة : وما يدل عليه فى لغة قوم ع || به : عليه ه ، ي || بل : ساقطة من سا . (٣) يقال : يطلق س ؛ عال ع . (٤) يقال : ساقطة من ع . (٥) قلناه : قلنان || القول المسموع : ساقطة من ه || القول ... جنسه : ساقطة من ي (٦) بمعنى المعقول : لمعنى القول س . (٨) واحد : ساقطة من ن . (٩) منها : منها د ، سا || وكذا : وكذلك س ، سا ع ، عا ، ه ، ي . (١٠) فى : ساقطة من د ، ن || جنس : جنس ع . (١١) الأمور : الأمر س ، ح || لكنها : ولكنها ع || فبرها : فبرها ع || يعم : + فى س . (١٢) مقدماته : + قدح || تكون : ساقطة من عا || حق : حقه س ، سا ع ، عا ، ه ، ي . (١٦) فيه : فى ع .

يؤهم مع ذلك تصورا لذلك الاسم على أنه معنى ، فإذا سلم ما فيه على الوجه الذى يأخذه السوفسطائى لزمته النتيجة . مثال ذلك : إذا قال السوفسطائى : الماء عينا ، وكل ما له عين فإنه يبصر ، فالماء يبصر . فإن هذه المقدمات إذا سلمتها على نحو ما أخذ ، لزم المطلوب بها ، إذ لا يخلو حينئذ من وجهين : إما أن يعنى بقوله : إن الماء له عين ، عين ينبوع ، أو عين الحدقة ؛ أو يعنى بقوله : إن له عينا ، أن له شيئا يسمى عينا . فإذا سلمت المقدمات على أى الوجه كان ، حتى كان كأنك تقول : إن الماء له عين ينبوع ، وكل ما له عين ينبوع فإنه يبصر ، أو الماء له عين حدقة ، وكل ما له عين حدقة فهو يبصر ، أو الماء له " ما يسمى عينا " ، وكل ما له " ما يسمى عينا " فهو يبصر . فإنا إذا سلمت هذه ، وإن كانت كاذبة ، لزمته النتيجة . فأما إن تخالفت فى التسليم ، لم يكن ما نقوله قياسا ؛ أعنى إذا لم يكن الأوسط عينا بمعنى واحد ، لم يكن ما قاله قياسا البتة ، وإن سلمتها ، لأنها لا يلزم من تسليحها — والأوسط مختلف — شئ . وأمثلة هذه القرائن الغير المتجهة ، فإنها ليست بقياسات سوفسطائية ، بل هى قياسات سوفسطائية . ومعنى هذا أنها ليست فى أنفسها قياسات ، ثم تنسب إلى السوفسطائى ، أى ليس إذا سلم ما فيها — وإن كان على سبيل الغلط — يلزم عنها المطلوب . كما أن أشياء فى أنفسها قياسات ثم تنسب إلى الجدلين ، فيكون كونها

- (١) يؤهم : ساقطة من ع . (٢) يأخذه : أخذته || السوفسطائى : السوفسطائية ع .
 (٣) وكل ما : وكلاب ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) حينئذ من وجهين : ساقطة من م ، ع .
 (٥) عين عين : عين س . (٦) سلمت : + هذه سا || أى : ساقطة من ع .
 (٧) فإنه : فهو س ، سا ، ع ، ع ، ه ، ي . (٨) له . . . الماء : ساقطة من د .
 (١٠) تخالفت : تخالف د . (١١) بمعنى : لعنى س . (١٣) القرائن : والقرائن س ، ه ، ||
 البرامتنجة : غير متجهة ع || بقياسات : ساقطة من سا . (١٣ — ١٤) بل . . .
 سوفسطائية : ساقطة من ع . (١٥) ليس : ليست س ، سا ، ع ، ع ، ه ، ي .
 (١٦) أنفسها : نفسها ع .

- سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات . ومن شرطها أنك إذا سلمت ما قيل فيها، لزم عنها غيرها . فأما ما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة ، حتى تخصص بأنها قياسات سوفسطائية ، لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما نقول : إن هذا إنسان مائت ، ونقول : هذه فضة زيف ، ويعنى بها أنها أشياء شُبهت بالقياسات، فيقال لها قياسات مشبهة مجازا واستعارة ، كما يقال :
- ٥ حيوان مصوّر وإنسان مصنوع .

- والنظر في معرفة كل شئ هو على وجهين : أحدهما في أن نعرفه ، والثاني أن نعرف ما يشبهه ، وليس هو . فالنظر في كلا وجهي القياس السوفسطائي نظر منطقي . وأما القياس الشعري فإنه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق ، بل التخيل، فإنه يرى أنه يوقع التصديق ، ولا يُعترف فيه من حيث هو . شهرانه ١٠ كذب ، وهو يستعمل مقدماته على أنها مسلمة . مثلا إذا قال : فلان قر لأنه حسن ، فإنه يقيس هكذا : فلان وسيم ، وكل وسيم قر ، ففلان قر . فهذا القول أيضا إذا سلم ما فيه ، لزم عنه قول . لكن الشاعر ليس يريد في باطنه أن يعتقد هذا اللازم ، وإن كان يظهر أنه يريد من حيث هو شاعر ؛ بل قصده أن يُحيل بهذا اللازم استحسانا من النفس للمدح ، كما إذا قال : إن الورد سرم ١٥

(٢) فيها : ساقطة من د ، ن . (٤) ونقول هذه : وهذه ع || فضة : فضة ع ، ي || زيف : + ونقول من قصد زيف ن . (٥) أشياء : ساقطة من ع || مشبهة : مشبه د ، س ، ساء ع ، ه ، ي || واستعارة : أو استدارة ه || كما : وكما س ، ه || يقال : نقول ساء . (٦) مصور وإنسان : ساقطة من د . (٧) هو : ساقطة من ع . (٨) فالنظر : النظر ع ، والنظر ي || كلا : كلا ه ؛ ساقطة من م . (١٠) التخيل : التحليل د ، ن || يرى أنه : يرى أن ع ، عا || يوقع : موقع ساء ع ، ن || ولا يعترف : ولا يعرف ساء ؛ لا يعرف ع . (١١) كذب : كيف كذب د || أنها : أنه ه . (١٢) وكل وسيم : ساقطة من ع || قر (الثانية) : ساقطة من ه . (١٣) قول : + آثر عا . (١٤) لكن ع . (١٥) اللازم : الكلام ع || النفس للودح : نفس المدح ع .

بغل قائم في وسطه روث ، فكأنه يحاول أن يقول : فكل ما هو مُرَّم بغل بهذه الصفة فهو تَجَسُّ قَدْرٌ . فإن قوله ، وإن كان قياسا ، أى إذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب ؛ فإنه ليس يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأى بقوله ، بل يريد أن تنفرز النفس عن المقول فيه تحيلا . فقد بان أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، يشتمل على جميع هذه . وكما أن الحملى يسلم ، فكذلك الشرطى يسلم ؛ وكما أنه يكون قول مركب من حليات فيلزم عنه قول آخر ، فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة أو مخلوطة يلزم عنه قول آخر . فهذه أمور ستعلمها في مواضعها . فلم يحسن من ظن أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، إنما هي الأشياء الحامية دون الشرطية . وإنما قال : أشياء ، ولم يقل : شئ واحد ، فرقا بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب إلى القبض وما أشبه ذلك . فإنك ستعلم أن القياس لا يصح أن يكون من حد واحد ، بل ولا من مقدمة واحدة ، بل إنما يكون من أقوال أكثر من واحدة ، إما اثنتان إذا كان القياس بسيطا ، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركبا . ولما كان معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو : إذا سلمت فيه أشياء ، كانت الأشياء هي القضايا لا محالة ؛ لأن التسليم لا يقع إلا للقضايا .

ولا يجوز أن يقال : إن القياس قول إذا وضعت فيه مقدمات . ومن قال هذا فقد أخطأ في التحديد . وذلك لأنه يكون قد أخذ القياس في حد نفسه ،

(١) فكل : وكل س ، سا ، ع ، ها ، ه ، ي . (٣) عنها : عنه س ، سا ، ع ، ه ، ي || فإنه : لسنه د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي || بقوله : بقول ع . (٥) فكذلك : فهكذا س ، ه ؛ وكذلك سا ، ي . (٧) فهذه : وهذه س ، ع ، ه || أمور : ساقطة من د ، ن ، ي . (٨) ستعلمها : ستعلمها ب ، ع ، ها ، م . (٩) وإنما : وإنما ع . (١١) من : ساقطة من م . (١٢) بل (الأولى) : ساقطة من س ، ع || من مقدمة : في مقدمة ها || واحدة : ساقطة من ع . (١٣) إن : إذا سا . (١٤) قوله : قولنا سا || فيه (الأولى) : ساقطة من د ، ن || هو : ساقطة من ه . (١٥) للقضايا : بالقضايا د . (١٧) وذلك لأنه : كأنه قد ن .

- لأن المقدمة إنما تحد بأنها قضية هي جزء قياس ، فكأنه يقول : إن القياس قول
إذا وضع فيه قضايا هي أجزاء قياس . و يعرض ما عرض لبعض منفلهم في أمر
الجنس والنوع . لكن يجب أن يؤخذ في حده قضايا أو أشياء من غير أن توجد
مقدمة . ومعنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت ما فيه من
الأشياء التي هي القضايا . وليس معنى هذا أن يكون القياس شيئاً، وما يوضع فيه
شيئاً خارجاً عنه ؛ بل ما يوضع فيه ، هو ما يلتم منه القياس ، فهو منه على أنه جزء
له منه يلتم . وليس معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت
أشياء ، مما فيه ، بل معنى ذلك : إذا سلمت الأشياء التي فيه كلها ، التي منها
تأليفه . وقولنا : لزم من تلك الأشياء الموضوعة ، معناه : من تلك الأشياء
الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه . وذلك لأن اللازم ليس عن
تلك المقدمات التي هي مادة التأليف كيف كانت ؛ بل منها ومن التأليف فيها
وهو نحو كونها في ذلك القول . فيكون كأنه قال : لزم من تلك الأشياء الموضوعة
فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعها . وقوله : بذاتها ، أى أن تلك الموضوعات
لا يحتاج في أن يلزم عنها ما يلزم إلى أن يقتن بها شيء يتم بذلك لزوم ما يلزم
عنها سواء كان معقولاً أو زمحاً به . فإني إذا قلت : ج مساو لب ، وب مساو
لد ، فج مساو لد . إنما يكون تم لك هذا بأن استشعرت أن ج مساو لمساوي د ،
ومساويات المساويات مساوية . فليس هذا القول قياساً على وجهه . ومثل

(١) فكأنه : وكأنه ع . (٢) فيه : قياس || قياس : ساقطة من ه . (٦) حق :
شيئاً ، ع ، ن ، ه ، ع || خارجاً : خارج س || هو : ساقطة من ي . (٧) منه : ساقطة من سا .
(١٠) من : ساقطة من سا || فيه (الثانية) : ساقطة من ع || لأن : أن س ، سا ، ع
سا ، ه ، ع || اللازم : لزوم د ، ن || فن : غريب ، م . (١١) تلك : ساقطة من د .
(١٢) القول : المقول س ، ع ، ع ، ه . (١٣) أن : ساقطة من س ، ع ، ه ، م .
(١٤) منها : ساقطة من د || ما يلزم (الأولى) : ساقطة من د || أن (الثانية) : ساقطة من ه || يقتن :
يقرن د ، سا ، ع . (١٦) لك : لكن ع . (١٧) مساوية : مساويات ع ؛ مساوياته ه .

قول القائل : فلان يطوف في الليل فهو متلخص . فإن هذا القول ليس قياسا بالفعل ، ولا يلزم عنه كونه متلخصا بذاته ، بل بتسلم شيء آخر معه ، وهو أن يسلم أن كل طائف في الليل متلخص . وكقول القائل : حفظ السنة ، ضد إهمال أمر السنة ، لكن حفظ السنة ليس شرا ، فإهمالها شر ، فإذا حفظ السنة خير . فإن هذا لا يلزم عن هذا القول ، وبما وضع فيه بذاته ، بل عن مقدمة ، محذوفة إن كل ما هو غير شر ويضاد الشر فهو خير .

وكن يقول : إنك تقول : إن النهار موجود ، لكن النهار موجود ، فانت إذن صادق . فقد حذف ههنا ، وكل من يقول قولاً يكون طيه الوجود فهو صادق . وأشبه هذه كثيرة . واعلم أن معنى اللزوم هو أنك إذا سلمت تلك ، يجب أن تسلم هذا القول الآخر ، ليس أنه يجب أن يكون صادقا ، ولا أن اللزوم يكون بينا بنفسه هنا . فإن قولنا : كذا يلزم عن كذا ، أم من قولنا : كذا بين اللزوم عن كذا . فكذلك هذا الحد يتناول القياسات البينة اللزوم ، وما ليس إلزامها ، يبين . وإذا قال : يلزم ، فقد فارق الاستقراء والمثال والعلامة ، وما أشبه ذلك . فإن تلك إذا سلمت مقدماتها ، لا يلزم منها شيء باضطرار . وقولنا : لا بالعرض ، نعى به أن لا يكون إنما لزم اللازم بسبب مقدمة أخرى

(١) في الليل : بالليل س ، ن || فهو : ساقطة من ع ، ي . (٢) ولا يلزم : فلا يلزم ي .
 || بتسلم : بتسلم د ، س ، ه . (٣) وكقول : وكقولك م || حفظ السنة : ساقطة من ه . (٤) أمر : ساقطة من م || فإذا : فإن سا . (٥) خير : شرم || القول : الآخر سا || وبما : وبما س ، ع ، ي ، جاع . (٦) الشر : السهم . (١٠) الآخر : الأخير ، د ، م ، ن . (١١) فإن قولنا كذا : فإن قولنا س . (١٢) بين : وهو بين ه ، وبين ي || فكذلك : فكذلك س ، سا ، ع ، ه ، ع ي || الحد : الجزء د . (١٣) يبين : بين ع ، ن ، ه || وإذا : فإذا ع || قال : قبل د ، ن . (١٤) باضطرار : بالاضطرار ، ن . (١٥) وقولنا : أو قولنا ه . || به : ساقطة من د ، ن ، ي || لزم : يلزم د ، ن || اللازم : ساقطة من ي .

- لم تورد ، ليس حالها حال المحذوف أصلا . فلا يدل الذى يحتاج أن تتم به المقدمات الموضوعة بأن يضاف إليها . فذلك قد أورد ما يفضل عنه ؛ بل هى مقدمة تركت هى وأخذ بدلا ما هو فى قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التى حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض ، لاعت ذاتها ؛ كمن يقول : الدليل على أن جزء الجوهر جوهر ، هو أن جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر ، وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر ، فإذا جزء الجوهر جوهر . وهذا لازم عن هذا القول لاحتمال ، فإنه لا يكون ما قبل مسلما إلا وهذا لازم . لكن ليس يلزم عنه لذاته ؛ بل إنما يلزم عن مقدمة أخرى يجب أن تقرن بالأولى ، وتلك الأخرى هى أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكور أن ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر هى فى قوة هذه المقدمة .
- ١٠

وأما ما كان من الأقوال فيه فصل ، لا يحتاج إليه فى أن يلزم ، وما يلزم الجملة لا يحتاج أن يفصل عنها . وذلك لإنها من حيث هى تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء الذى يلزم ، لا وحدها ، ولا مع غيرها ، ولا يتعين ؛ بل يلزم عن بعض أجزائها ، فلا يحتاج أن تفرق بينها وبين القياس ، فإنها لم تشركه فى شيء . وقولنا : شيء ما ،

- (١) فلا يدل : ولا يدل د ، ن ؛ ولا يدل هاش ه ، س ؛ ولا يدل سا || تتم : تتم س ، ساء ع ، م ، ه ، ي . (٢) به : ساقطة من د ، ن || فذلك قد : قد عا . (٣) تركت : ركب د ، ن ؛ ركب ه || ما هو فى قوتها : ما فوقها ن || فيلزم : فليزم عا ، ي || التى : التى هى . (٤) على أن : على س . (٥) جزء (الأول) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || جوهر : ساقطة من م || جزء (الثانية) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || الجوهر (الأول) : + جوهر د || رفعه : رفعها د ، ع ، م ، ن (٦) لا يرفع : لا يرتفع م || جزء : أجزاء د ، ع ، ن ؛ جوهر سا . (٨) وتلك : تلك د ، ن . (٩) هى : هوس ، ساء ه || المذكور : المذكورة ن ، ساء ع . (١٠) هى : ساقطة من ه || فى : ساقطة من س ، ساء ه . (١١) فيه : ساقطة من سا || وما يلزم : ما يلزم د ، س ، ساء ع ، عا ، ن ، ه ، ي ؛ قبلك م . (١٢) عنها (الثانية) : عنه ه . (١٣) الذى : ساقطة من س || ولا يتعين : ولا يتغير ه ؛ ولا يتغير س . (١٤) يحتاج أن : ساقطة من ع || فإنها : فإنه س ، ع ، عا ، ه ، ي || وقولنا : وقوله ع ، ه .

- قالوا : إن المراد به شيء واحد . وربما لم يذكر شيء ما . ولكن ليس يكون القياس قياسا بأن يكون اللازم عنه واحدا أو كثيرا ، فلو كان ههنا قول ، ويلزم عنه أقوال متلازمة أو متكافئة ، ما كنا نخجل أن نعطيها اسم القياس . لكن المراد في هذه الزيادة شيء ، إن لم يفهم من هذه الزيادة ، كان هذا الحد مطابقا لأشياء لا تسمى قياسا . مثال ذلك : أنه إذا قيل : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ، فإنه قد يلزم منه أن بعض آ ليس ج . وستعلم بعد ، أن الأمر على هذه الصورة . وقد منعوا أن يكون هذا قياسا ، وإن كان يلزم عن وضع ما وضع فيها لذاتها قول آخر . ومعنى قولنا يلزم ما علمت ، لا أنه يلزم بين اللزوم . فإذن ليس هذا قياسا . وهذا الحد إن ترك على ظاهره يقتضيه ، فقد وجب من هذا أن يبحث عن فصل في هذا الحد يصير به غير مشارك له ، ولا يوجد إلا في هذا الموضع . فقلوه :
- شيء ما ، أى شيء محدود ، ويكون ذلك محدودا موضوعا محصلا عند الذهن ، أو أشياء كذلك إن كانت . ويكون هذا القول ، إذا وضع فيه أشياء ، يوجب ذلك الشيء المحدود . فإذا كان كذلك ، فقد يتعين نسبة ما للقياس إلى اللازم . وإنما قالوا : إن قولنا : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ليس قياسا ، لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود . وأما كيف كان هذا الشيء المحدود ، فإنا حين نزيد هذا التاليف نزيفه على أنا جعلنا السالبة صغرى والجزئية كبرى .

(١) إن : ساقطة من د ، ن || شيء : ساقطة من ع . (٢) ويلزم : يلزم ع (٣) المراد : + به هاشم ع . (٦) قد : ساقطة من سا . (٧) يكون : ساقطة من سا . (٧-٨) وإن كان يلزم . . . قياسا : ساقطة من ي . (٨) بين : من ب ، ع . (١٠) يصير : وصيرس . (١١) محصلا : يحصل ع . (١٢) فيه : فيها س || يوجب : أوجب سا . (١٣) نسبة : نسبة د ، سا ه || للقياس : بالقياس س || اللازم : + به ه || وإنما : وجماع . (١٤) وبعض ب : + ليس م ، ي || لما : ساقطة من ي . (١٥) كان : ساقطة من ع ، ي || الشيء : للشيء سا || وأما . . . المحدود : ساقطة من ي . (١٥-١٦) وأما . . . كبرى : ساقطة من د (١) يزيد : نزيه سا ، ح ، ما ، ن ، ي ؛ نؤلف ه || نزيفه : نؤلفه ه .

فإذا جعلنا إحدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عينا آ محمولا و آ ج موضوعا .
فلما لم يلزم عنه شيء ما حددناه وعيناه على نسبة ما لزومه من غيره ، لم يكن قولنا
إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها شيء ما محدود الذى له نسبة إليه بصفة محدودة
كون غيره كذلك ، فلم يكن قياسا كون غيره قياسا .

- ٥ فإن قال قائل : فيجب أن يكون كثير مما هي قياسات تعبير غير قياسات
إذا لم تنتج ما يريد . فنقول : أولا ، إنها تكون قياسات بالقياس إلى ما تنتجه ،
وغير قياسات بالقياس إلى ما لا تنتجه . وأما ثانيا ، فإننا لسنا نقول : إنه إذا لم ينتج
أى شيء اتفق مما لا يريد له لم يكن في نفسه قياسا ، بل إذا كان لا ينتج شيئا ماله
معه نسبة معينة على ما سنصف بعد . وليس إذا كان لا ينتج شيئا فرض ،
فليس ينتج شيئا له معه تلك النسبة ، ولم يكن قياسا لأنه ينتج شيئا ،
١٠ بل لأنه ينتج شيئا معينا . فإذا كان كونه لا ينتج أمرا فرض مما لا يرفع عنه أنه
يلزم عنه شيء ما الذى نعينه ، فلا يرفع عنه أنه قياس .

- ثم لا مانع يمنع من أن يقال : إن من القياس ما هو قياس على مطلوب غير
محدود ، ومنه ما هو قياس على مطلوب محدود ، بعد أن نعلم أنا حيث نقول
في هذا الكتاب : إن كذا قياس ، وإنما نعى هذا الأخير . فلا يكون اسم القياس
١٥

(١) فإذا : وإذا ه || فإذا ... كبرى : ساطعة من سا ، ع || عينا : عينا
يج ، س ، ع ، ه ، أن عا . (٢) وعيناه : وعيناه س ، ه . (٣) ما :
+ منها س || نسبة : نسبت ع ، ه . (٤) كون غيره قياسا : ساطعة من ع .
(٦) ما تنتجه : ما لا تنتجه د ، ي . (٨) مما : ماد . (١١) بل لأنه ينتج شيئا :
ساطعة من د . (١٢) لا يرفع : لا يرفع . || يلزم : لزم ع . (١٤) ومنه ...
محدود : ساطعة من د || بئذ : ساطعة من عا . (١٥) هذا الأخير : هذا الآخر ، عا
|| فلا : ولاد ، ن .

لهذا الأخير من الجهة التي يشارك فيها الأول ؛ بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته . على أن القياس إنما هو قياس لأجل شيء ، والجمعة جمعة على شيء . وليس من شأن المتعلم أن يبحث عن التاليفات حتى كيف يتفق أن تنتج ؛ بل من شأنه أن يحصل مطلوبا فينظر هل يصح أولا يصح ويحمل القياس مسوقا إليه ، فيكون كل قياس إنما يطلب لشيء ما محدود . وقولنا : آخر غيرها ، يعني بهذا أن لا تكون النتيجة قد كانت في نفسها إحدى ما سلم . فإن ذلك إن كان مساهما لما كان يحتاج أن يقاس ليلزم تسليمه ؛ بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس . ويشارك الحلي والشرطي في هذا . وقوله : بالاضطرار ، أى دائما ، ليس في مادة دون مادة . فإنا إذا قلنا : ليس أحد من الناس بفرس ، وكل فرس صهال ، فأوردنا محولا مساويا للأوسط ، لزم في هذه المادة وكل مادة يشاركها في صورة المساواة والانعكاس أنه ليس أحد من الناس بصاهل . ولكن ليس يلزم مثل هذا عن كل تأليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائما ، فليس هذا التأليف قياسا .

وليس يعجبني قول من يقول : إن قوله اضطرارا ، ليفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال . وذلك أن تلك لا يلزم عنها شيء ، لادائما ولا غير دائم . فإن مقدمات الاستقراء إذا سلمت لا يلزم عنها شيء البتة ، ولا المثال إذا سلم . لكن المثال

- (١) لهذا الأخير : لهذا الآخر ، ع || بل : ساقطة من د ، ن || مشاركته : مشاركته ، ع
(٢) وخصوصيته : وخصوصية من ، ع ، ع . (٣) وليس : فليس ع ، ع ، ه ، ع || التاليفات :
التأليف ع || حتى : ساقطة من س || كيف : تكون ع || يتفق : اتفق د ، ن . (٤) ويجمل :
أويمكن || مسوقا : مسوقا د ، س ، ن ، ه . (٥) آخر : ساقطة من ع ، ن || غيرها : غيره ع .
(٦) ما سلم : ما سلمنا من ، ه . (٧) كان : ساقطة من س || كل : كان من .
(١٠) فأوردنا : فأردنا ع . (١٥) شيء : + البتة س . (١٥ - ١٦) لادائما . . .
شيء : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٦) المثال : + الشيء ، ع .

- الذى أوردناه، إذا سلمت المقدمات التى فيه، لزم عنه الشئ بشرط فى المادة ،
وليس اضطرارا عن هيئة الصوة التى للتأليف . فتكون القرائن الغير المستجة
يلزم عنها أشياء فى مواد ما لها حال وشرط، ولا يلزم فى غيرها من المواد ؛ فيكون
لا يلزم عنها شئ، ولكن لا دائما . والاستقراء والتمثيل لا يلزم منهما فى مادة من
المواد شئ البتة، حتى يكون يلزم عنها شئ ، ولكن لا اضطرارا، أى ليس دائما .
- كما ظنوا .

(١) بشرط : لشرط ه . (٢) هيئة : هذه ع . (٣) مواد ما : مواد هاب ، م ||
حال : بحال د ، م ، ن || وشرط : أو شرط ه ، ي . (٤) لا دائما : دائما د ، م ، ن ||
والاستقراء : فالاستقراء س ، ه || منهما : عنها سا . (٥ - ٣) فيكون . . . من المواد :
ساقطة من د ، ن .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

لكن قد يلحق هذا الذي قيل شكوك : منها أن اللوازم قد لا تكون
اضطرارية ، بل تكون ممكنة ، ويكون القياس قياسا . ومنها أن القياسات
الجدلية قياسات ، وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة ، بل في غالب الظن .
والخطايات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا . وأيضا فإن القياسات الشرطية
قد تكون النتيجة فيها شيئا مما في المقدمات . فإنك إذا قلت : إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة فالنهار إذن موجود ، فيكون اللازم
مما رضع في المقدمات ، وقد جعلت القياس الشرطي داخلا في هذا الحد .
وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الحركة موجودة أولا تكون موجودة ، لكن
الحركة موجودة ، فيتج نقيض التالى وهو عين المقول في الاستثناء ؛ وذلك لأنك
إذا قلت : إن الحركة موجودة ، أنتج : فالحركة موجودة . وأشنع من هذا مثال
آخر : إنه إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ، لكن الحركة موجودة ،
فالحركة موجودة . وقالوا أيضا : إن ههنا مقاييس توجب النتيجة عن قول

(٢) فصل : الفصل السابع ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي ، فصل ٥٧ . (٤) قد :
ساقطة من س . (٥) اضطرارية : اضطرارا ع || القياسات : القياس ع .
(٧) لزوم ما : ساقطة من ع . (٨) فيها : منها ع (٩) لكن ٠٠٠
موجود : ساقطة من ع . (١٠) القياس : ساقطة من م . (١١) لكن :
ولكن ع . (١٢) وذلك : ساقطة من ع . (١٤) لكن الحركة موجودة :
ساقطة من د ، ن . (١٥) أيضا : ساقطة من سا ، ع || النتيجة : والنتيجة د ، ن .

واحد كقول القائل : فلان يتحرك ، فهو إذن حى ، ولما كان عبد الله يكتب ، فهو إذن يحرك يده .

فأما الشك الأول فينحل بأن يتذكر ما قلناه : إنه ليس معنى قولنا : يلزم اضطرابا ، أن اللازم فى نفسه يكون قولاً اضطراباً ؛ بل إن لزومه عن القياس يكون اضطراباً ، وإن كان فى نفسه كذباً ، أو حقاً ضرورياً ، أو ممكناً وغير ضرورى .
 فإن الباطل والممكن قد يلزم اضطراباً عن شئ إذا سلم ، ويكون فى نفسه غير اضطرابى .

وأما الشك الثانى فقد قيل : إنه عنى باللازم ما كان لازماً بالحقيقة ، أو على سبيل الإقناع . وليس كذلك ، فإن اللازم عنى به المفهوم من اللازم حقيقة لا مجازاً .
 ومع ذلك فإن الشك منحل ، لأن ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات
 ١٠ فإن ما فيها إذا سلم لزم عنه النتيجة اضطراباً ، إنما يكون مشکوكاً فيها ، لأن تلك المقدمات يكون مشکوكاً فى أمرها . فأما كون القياس قولاً إذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطراباً ، فهو أمر مشترك للجميع .

وأما الشك الثالث فينحل بأن يعرف أن قوله : ”لزم عنها غيرها“ معناه غير المسلمات . والمسلمات هى التى يكون فيها صدق أو كذب . ولم يكن قولنا :
 ١٥ ”فإنها موجود“ مساماً فى نفسه ، أو متعرضاً لأن يكون فى نفسه حقاً أو باطلاً ؛

(١) فلان : وفلان ساء ، عا . (٢) يحرك : يحرك د ، ن || يحرك يده : يده يحرك ع . (٣) اضطراباً : اضطراباً د ، ساء ، ع ، ن ، ي ؛ اضطراباً م ؛ اضطراباً هـ . (٤) اضطراباً : اضطراباً ساء ، ع ، هـ ، ي || يكون : ساقطة من س ، م . (٥) اضطراباً : اضطراباً ع ، هـ ، ي ؛ + وإصراراً س ، م . (٨) وأما : فأما ع . (٣-٨) فينحل . . . الثانى : ساقطة من س . (١٠) ومع ذلك : ساقطة من ع || الجدلية : الحقيقية والجدلية ع . (١١) فإن : بأن ساء || يكون مشکوكاً : مشکوك عا . (١٦) أو باطلاً : وباطلا ع .

بل كان المسلم شيئاً هو جزء منه . فإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، هو بجملة مسلم واحد ، ولا تسليم فيه لأحد جزئيه الآن ، فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد . حتى إذا قلت : إن كان الإنسان حجراً فهو جاد ، ولا واحد من هذين بمسلم ، والمقدمة مسلمة ، لأن التسليم ههنا يتناول حال النسبة بين القولين ، كما أن الصدق يتناوله ؛ فإن لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين عن أن يكونا قضيتين ، ويكون فيهما صدق أو كذب ، ووضع أو تسليم . ولذلك إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة ، لم يكن صدق ولا كذب . وكذلك إذا قلت : فيكون النهار موجوداً ، مع الفاء وحرف الجزاء ، لم يكن صدقاً ولا كذباً ، فلم يكن شئاً منهما مسلماً أو غير مسلم . وإن كان إذا أفردت كل واحد منهما كان صدقاً أو كذباً ، وأعرض لتسليم أو غير تسليم . وكذلك إذا قلت : هذا إما كذا وإما كذا ، صار الصادق المسلم هو الجملة غير الأجزاء . فإذن النتيجة غير الأمور المسلمة .

وأما الشك الآخر ، وهو أن قول : إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ، لكن الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ؛ فإن هذا الشك يخل من وجوه : أحدها : أن هذا القول ليس بقياس البتة ، فإن القياس هو ما يفيد زيادة تسليم ، وهذا ليس يفيد شيئاً . وليس كل ما يلزم عنه شئ هو قياس كيف كان ؛ بل

- (١) بل : ساقطة من د || هو : هي ن || الشمس : الشمس د . (٢) هو : وهو س . (٣) إذا قلت : أو قلت ع || قلت : قلنا ع . (٤) بمسلم : مسلم . (٥) فإن : وإن د ، س ، ن ، ه ؛ ساقطة من ع . (٦) وضع : أو وضع سا . (٧) أو تسليم : وتسليم ب ، س ، ه ، ي (٨) فيكون : ساقطة من ي || الفاء : ساقطة من ي . (٩) منها : منها ع . (١٠) واحد : واحدة سا ، ع ، ه ، ي || كان : ساقطة من ع || وأعرض : واعترض (١١) هذا : ساقطة من د ، ن || إما كذا : ما كذا سا ، م || وإما كذا : أو كذا ع || الصادق : الصدق ح . (١٣) وأما : وما ه . (١٤) لكن : موجودة : ساقطة من ع . (١٦) كل ما : كلها سا || هو : . . . بل : ساقطة من ع || كان : اتفق ن .

- ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن مسلما من جملة ما يسلم موضوعا في جملة ما وُضِعَ. فإذا لم يكن هذا قياسا، لم يجب أن نقول: إن شيئا هو قياس، وقد يلزم منه لازم ليس غير الموضوع. والثاني: أن المسلم أيضا ليس هو النتيجة، فإن المسلم هو: "لكن الحركة موجودة" مقرونا بلفظة لكن. وكذلك قولك: "فالحركة موجودة" مقرونة بالفاء الواصلة، وفيما وُضِعَ نتيجة وهي: أن الحركة موجودة. ٥
- وهذا جزء من المسلم لا المسلم. والدليل على ذلك إن قائلا إن قال: إن الحركة موجودة، ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء، حتى يكون كأنه قال: وصادق مع ذلك إن الحركة موجودة حتى تكون الحركة موجودة كموضوع، وقد حل طيه، وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء. فإن لزم، فع الاستشعار بأن هذا مستثنى، فـون أن الحركة موجودة، يجعل في الذهن جزءا من قضية مجموعها الاستثناء، فيثبت لزم ما يلزم. وهكذا الحال في المثال الذي أورد للنفصل، وقد تكلف له أنواع من الجواب.

- لكن الحق أن هذا ليس بقياس. لست أقول: إن المقدمة المنفصلة إلى إيجاب وسلب لا تكون قياسية، فإنها تدخل في القياسات. لكني أقول: إن استعمالها على أن يقرن بها استثناء النقيض، وعلى ما قيل في الشك، ليس يؤدي إلى قياس. فإنه لما قال: إما أن تكون الحركة موجودة، أولا تكون، فقد ساق

(١) ما يلزم عنه شيء: ساقطة من ع. || عنه: عنها، عا، عى || مستفاد: يستفاد سا، ع، عا، ن، ه، عى. (٢) هذا: ساقطة من عى. (٣) منه: عنه || ليس: ساقطة من عا || والثاني: فالثاني د. (٤) مقرونا: مقرون د، ن؟ مقرونة ع، عا || باللفة: بلفظ د، س، ن || قولك: قوله س. (٤-٥) مقرونا: موجودة: ساقطة من سا. (٥) مقرونة: مقرونا س || الواصلة: الفاصلة د، ن || وفيها: وما سا؟ فباع || وهى: هو سا؟ هى عا؟ وهو س، ه. (٦) من: ساقطة من ع || إن الحركة: الحركة عى. (٨) كموضوع: لموضوع د، س، ع، عا، ن. (٩) فإن: قال م. - (١١) وهكذا: وما كذا ي. (١٣) الحق أن: الجواب ع || هذا: + شئى. (١٥) وعلى: على س. (١٦) أولا تكون: أولان.

هذا الكلام إلى أن يبين به أمرا مجهولا، أو يلزم أمرا منكرا لا يقتربه . فلما قال :
 لكن الحركة موجودة ، وجعل هذا جزءا من القياس ليبين به أن الحركة
 موجودة ، لم يكن هذا قياسا ، لأنه كان المطلوب فيه قد بان وسلم ، قبل عقد
 القياس عليه . فإن كان القياس إنما هو لاستثانة شيء ، فقد كانت مستغنى
 عنه ؛ وإن كان لإلزام شيء منكر ، فالمخاطب لا يسلم أن الحركة موجودة
 ليستغنى بها ، فإذا لم يسلم ذلك لم ينقد عليه من هذا قياس . ومع ذلك فإنه إذا لم
 ينح نحو سلب صريح ، بل إلى جهة من جهات العدول ، كانت حينئذ النتيجة
 غمداً التي ذكر ، بل إن الحركة ليست غير موجودة . وهذه ليست هي أن الحركة
 موجودة ، ولو كان يلزمها ، فإن اللوازم كلها أغيار في المعنى ، كما قد علمت مرارا .
 ١٠ وأما الأمثلة الأخرى فإنما تتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت عقلا ،
 قد حذف في واحد منها ” أن كل متحرك ح “ ، وفي الآخر ” وكل ما كان
 السراج موجودا فالضوء موجود “ وهي الشرطية ، وفي الثالث ” كل كاتب يحرك
 يده “ . فقد وقفت على حد القياس ، فاهل الآن أن من القياسات ما هي كاملة

(١) به أمرا : أنه أمر سا || مجهولا : محمول ع || أمرا منكرا : أمر منكر س ، سا ، عا ، هـ ، ي .
 (٢) لم يكن : ليس ن || قد : فقد ع ، عا || وسلم : أو سلم س ، هـ ، ي || قبل : بل د . (٣) عليه
 فإن كان القياس : ساقطة من سا || لاستثانة : لاستثنائية سا || فقد : ساقطة من د (٥) لإلزام :
 الإلزام سا || منكر : منك عا || فالمخاطب : والمخاطب ع . (٦) فإذا : وإذا ب ، س ، عا ، ع ،
 هـ ، ي || لم ينقد : ما ينقد س || قياس : القياس عا (٧) ينحو : يلحظ ب ، د ، س ،
 سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || جهات : جهة سا || العدول : المعدول عا || كانت : كان ب ،
 د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) التي : الذي ب ، د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي
 ي || ذكر : ذكرت هـ || ليست : ليس ع || غير : ساقطة من ي . (٩) ولو : وإن س || قد :
 ساقطة من د ، ن ، هـ . (١٠) فإنما : فإنها عا ، ي . (١١) قد : وقد د ، م ،
 ن ، هـ ، ي || حذف : حذفت ع || في : كل هـ || منها : منها د || ح : ساقطة من ي ||
 وكل ما : وكلما د ، س ، ن ، هـ ، ي . (١٢) وقفت : + الآن د ، ن || فاعلم :
 واعلم د ، ع ، عا ، ن .

وهي التي تظهر بصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها ، ومنها ما هي غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم منها بيتا ، وإنما يلزم بتغيير ياحقها ترجع به إلى الكاملة ، يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها ، لا في شيء آخر يدخل عليها . ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلم فيها .

(١) تظهر : ساقطة من س || لزوم : يلزم من ؛ ساقطة من سا . (٢) وإنما : ساقطة من ع || يلزم : لم يلزم ب ؛ يتبين بـ ، س ، ع ، ي ؛ بين لزومها سا ، ه || بتغيير : بتغيير سا ، ه || به : ساقطة من ع ؛ بها ي . (٣) بتغيير : التبرع ، ن ، ه ، ي || آخر : ساقطة من د ، ن . (٤) ذلك التغيير : ذلك التبرع ، ن ، ه ، ي || لها : ساقطة من عا || مع : ساقطة من ي || يسلم : يلزم ع .

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في عكس المقدمات على الإطلاق

٥

قد جرت العادة بأن يُعرف أولاً حال عكس المقدمات ، حتى إذا وقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة . ومعنى العكس هو تصوير الموضوع محمولا ، والمحمول موضوعا ، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله . والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس . فالسالبة الكلية من المطلق إذا أخذت بحسب ما يفهم في التعارف من قول القائل : ” لا شيء من جَبَّ “ ، ١٠ وهي المستعملة في العلوم فإنها تنعكس . وإن أخذت على ما يجب في نفس

(٢) الجملة : جملة د || في المنطق : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي ، في القياس وعلى أربعة فصول س ؛ أربعة فصول سا ؛ في القياس أربعة فصول هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول الأربعة] ؛ + أربعة فصول ع . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ي ، فصل ١ هـ . (٩) قد : وقد من || حتى : فهي من || وقف : وقفت ع . (٧) ومعنى : ويعنى || العكس : بالعكس ع . (٨) الموضوع : المحمول من ، سا ، هـ || محمولا : موضوعا ، سا ، هـ || والمحمول موضوعا : والموضوع محمولا من ، سا ، هـ . (٩) فالسالبة : والسالبة من ع || المطلق : المطلقة ع . (١٠) من (الأول) : في من . (١١) وإن : فإن ع ، عا .

- الأمر فإنها لا تنعكس . فأما والمفهوم من ” لا شيء من جَب “ ، أنه :
- ولا واحد من الموصوفات بأنها جَ بالفعل ، محمولا عليه بَ ، مع استشعار ما دام موصوفا بَج من ، غير منع ، أن يكون مادام ذاته موجودا ؛ بل مع تجويز أن يكون مع ذلك مادام ذاته موجودا فليس بَ ، فينعكس . وذلك إذا كان قولنا : لا شيء من جَب ، معناه أنه لا شيء مما يوصف بجَ يوصف ، مع الوصف بجَ ، أنه بَ . ٥
- فنه ما يدوم وصفه بجَ ، فيدوم سلب بَ عنه ؛ ومنه ما لا يدوم وصفه بجَ ، ويدوم سلب بَ عنه ما دام ؛ ومنه ما لا يدوم له أحد الأمرين . فإذا كان حقا أن كل واحد مما يوصف بجَ كيف كان يسلب بَ عنه دائما ما دام ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا ، صدق معه لا شيء من جَب . وإذا كان السلب عنه حقا عندما يكون جَ فقط ، صدق ” ولا شيء مما هو جَب “ . فإذا كان يصدق على الضروري ، وعلى فن واحد من الأشياء التي نسميها مطلقات ، فنقول : إنه ينعكس مثل نفسه . فإنه إن كان لا شيء من جَب ، فلا شيء من بَ جَ ، وإلا فبعض بَ جَ . فلنعين ذلك البعض وليكن دَ ، فيكون دَ بعينه موصوفا بأنه بَ وجَ ، فيجتمع فيه أنه بَ وأنه جَ . فيكون شيء واحد يجمع فيه أنه جَ وأنه بَ . وقد قلنا : إنه لا شيء من جَ يوصف بأنه بَ ، أي مع ما يكون جَ ودَ ، مع أن جَ هو بَ ، هذا خلف . ١٠

(١) والمفهوم : المفهوم ع || من لا شيء : لا شيء ب ، س ، عا (٢) ولا ؛ لاد ، ع ، ن || الموصوفات : الموضعات عا || محمولا : محمول د ، ن || بَ : ساقطة من ع . (٣) موجودا : موجودة ن . (٤) وذلك : ذلك ع . (٥) وصفه : لونه عا || وصفه بجَ : فديم : ساقطة من ع . (٦) بَ : ساقطة من ن || ما دام : + موجودا س ، هـ . (٧) يساب : فلب ب ؛ فيسلب س ، هـ || بَ : ساقطة من ع . (٨) لا شيء : + مما هـ || وإذا : فإذا ع ، ي . (٩) لا شيء : لا شيء د ، ع ، عا ، ن ، ي . (١٠) يكون جَ فقط : يكون بَ فقط سا || ولا شيء : لا شيء د ، ع ، عا ، ن ، ي . (١١) فقول : نقول ي . (١٢) لا شيء : ولا شيء ع . (١٣) فلنعين : ولننبرس ؛ فلنعبري || دَ : جَ س || (١٤) الثالثة : ساقطة من د ، ن . (١٥) فيجمع : فيجمع ع ، م || وأنه جَ : وجَّع ، عا . فيه : ساقطة من ن .

وهذا العكس يجوز أن يكون كالأصل ، فإنه كما يكون لا شيء من الأبيض
أسود أى ما دام أبيض ، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود .
وكما أنه لا شيء من الجحارة حيوان ، أى دائماً ما دام موجودا ، فكذلك لا شيء
من الحيوان بجحارة ما دام موجودا . فحكم الأصل لحكم العكس .

- وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا : لأنه تبين فيه أن السالبة الكلية منعكسة ،
بأن يوجد نقيض السالبة الكلية وهى الجزئية الموجبة ، فتعكس جزئية موجبة ، ثم
تصحح الدعوى على سبيل الخلف . وفى هذا وجهان من التقصير : أحدهما أنه
لم يبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس . وبعد ذلك فإنه حين يبين لنا أن
الموجبة الجزئية تنعكس ، يبين بأن السالبة الكلية تنعكس ، وهذا يبان الدور .
وقالوا : إنه أيضا بـ آ ، تبين بالخلف بقياس من الشكل الثالث ، وذلك مما لم يبين
لنا بعد . فهؤلاء حادوا عن هذا البيان وأتوا ببيان آخر ، وهو أن جـ لما كان
مباينا لبـ ، ومباينا لمباين مباين ، فبـ أيضا مباين لجـ ، فلا شيء من بـ جـ . أما اعتراضهم
فنفقضه أهل التحصيل ، و ينو أن هذا ليس على سبيل استعمال عكس الجزئية ؛
بل على سبيل تعيين شيء واحد . واقتراضه يكون بعينه كلا الأمرين .
وهذا أمر تعلمه من غير أن يلتفت فيه إلى حديث العكس .

- (١) يجوز : يجب هـ . (٢) فكذلك : وكذلك س ، هـ ؛ فذلك سا . (٣) فكذلك : وكذلك
س ، هـ ؛ فذلك سا . (٤) الحيوان : + أن يكون س ، سا ؛ + ويكون ع ؛ +
يكون هـ ، ع . (٥) فقالوا : قالوا س ، سا . (٦) فتعكس : فتعكس سا ، ع ، ع .
(٧) وجهان : الوجهان عا . (٨) لم : ليس م || حين : حيث س ، سا ، عا ، هـ ||
لنا : ساقطة من ع . (٩) الجزئية تنعكس : الجزئية د ، ن ؛ الجزئية منعكسة سا || يبين : بين م .
(١٠) أيضا بـ آ : ساقطة من هـ ، ع || بـ آ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن .
(١٢) اعتراضهم : اعتراضهم س ، ع . (١٤) شئ : ساقطة من سا || واقتراضه : واقتراضه
د ، ع ، ن || يكون : فيكون ع . (١٥) فيه : ساقطة من س || العكس : العكس سا .

الواحد يتعين لك بالحس أو بالعقل أنه بعينه جـ وبـ فيحد موصوفاً بجـ هوبـ ،
وموصوفاً ببـ هو جـ ، من غير استعمال قياسين في أمر هذا الواحد، ومن غير
عكس . وهذا النقض نقض حسن وحق .

وأما طريقتهم فقبلوها ومالوا إليها وحسبوا أنها بيان نافع . وهذا خطأ من
أبدعه ومن القائل . وذلك لأن المباين اسم مشترك يقال على وجوه . فمن ذلك
في المكان ، ومن ذلك في الحد ، ومن ذلك في أشياء أخرى منها المباين بمعنى
أنه ليس هو، فيكون معنى قولنا: ههنا مباين المباين، هو أنه ليس هو المباين في المكان
ولا في الحد ، كبيانات الأشياء التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ، ولكن
في معنى أنه ليس هو. فإذا قال قائل: إذا كان لاشئ من جـ بـ، فلا شئ من
بـ جـ ، لأن جـ مباين لبـ ، كان معناه لأن جـ ليس هو بـ ، وما ليس شيئاً
فليس الآخر: هو لم يخل إما أن يكون هذا مبيناً، فيكون مبيناً أنه إذا كان جـ ليس
بـ فليس بـ جـ ، وإن كان ذلك غير صحيح فهذا غير بين، لأن جـ ليس هو عبارة
عن مادة بعينها، بل عن كل مباين، وبـ عبارة عن كل ما بوين . فلا يمكن

(١) أو بالعقل: وبالعقل . (٢) هو: فهو س || جـ : ساقطة من هـ || قياسين :
قياسي سا . (٣) النقض : + النقض د || حسن : ساقطة من م . (٤) طريقتهم :
طريقهم د، س، ع، عا، عى || قبلوها: وقبلوهاى . (٥) وذلك: لذلك سا ؛
بذلك ن . (٦) في المكان: بالمكان ن || منها: من هـ || بمعنى: لمعنى ع . (٧) مباين
المباين: مباين للمباين ع || المباين هو: المباين ن || هو (الثانية): + ليس س، هـ . (٨) كبيانات:
كباين ع || قد: ساقطة من ن . (٩) فإذا: وإذا ع || قائل: القائل سا ||
إذا كان: ساقطة من هـ، عى . (١٠) فليس: وليس د، ن || لم: ولم ع || هذا مبيناً: +
فالآخر كذلك وإن كان أحدهما محتاجاً إلى بيان فالآخر كذلك لكن الشخص إما يتنا بنفسه ع، عى؛
+ فالآخر كذلك وإن كان أحدهما محتاجاً إلى بيان فالآخر كذلك هـ || فيكون: + أيضاً سا ،
ع، عا . (١٢) فليس بـ جـ : ساقطة من ع | فليس: ليس ن || وإن: فإن ع || فهذا:
فهو م . (١٣) ما بوين: مباين ع .

- أن يقال : إن هذا جزئى غير بين تحت كلى بين . فلو كان مسلما أن كل مباين لشيء فالشيء مباين له ، أى كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو ، كما لانشك فى أنه لما كان جَ ليس بَ فَبَ ليس جَ . نعم ههنا شيء بين بنفسه ، وهو أن الشيء المباين لشيء فذلك الشيء مباين له ، وبإزاء ذلك مسلم أن ما ليس بشيء فذلك الشيء ليس هو ؛ بل هما فى هذا الموضع قولان مترادفان على معنى واحد .
- وليست المسألة هذه ؛ بل المسألة أنه إذا كان لا شيء من جَ إلا مباينا لبَ ، فهل يكون لا شيء من بَ إلا مباينا لجَ . وهو بعينه طلبنا ، هل إذا لم يكن شيء من جَ بَ ، فهل ليس شيء من بَ جَ . وليس معنى المباينة إلا هذا . فإن كان أحدهما بينا بنفسه فالآخر كذلك . لكن الشخصى إما بين بنفسه فى كليهما أو قريب من البين ، فإذا حصر حصرا كليبا تغيرت المسألة ، وزال البيان بنفسه .
- ١٠

- تأمل الحال فى المهملة ، فإن هذه الكلية فيها كاذبة ، مثل قولك : جَ مباين لبَ ، فليس يلزم أن يكون بَ مباينا لجَ ، فإن الحيوان مباين للإنسان بهذا المعنى ، والإنسان لا يباينه . وكذلك المسور بسور جزئى ، فإنه إذا كان بعض جَ مباينا لبَ ، لم يلزم أن يكون بعض بَ مباينا لجَ ، فلم يكن كون المباين مباينا لمباينه نافعا ههنا . وذلك لأن جَ قد يكون مباينا لبعض بَ ، ومواصلا لبعض الآخر ،
- ١٥

- (١) كل : كل ب ، م || كل بين : كل ع (٢) كا : كذا د ، ع ، ن ؛ كذا ه ، ي ؛ ساقطة من س . (٣) فَبَ : و "بَ" د . (٤) لشيء : بشئ د || مسلم : فلم سا . (٥) مترادفان : مترادفان ن . (٦) هذه بل المهملة : ساقطة من م || جَ : بَ ع . (٧) لاشئ : ساقطة من س . (٨) فهل : جَ . ساقطة من ع . (٩) الشخصى : الشخص ع ، ه ، م . (١٠) قريب : قريبا ع || فإذا : وإذا د || حصرا : ساقطة من ع || زوال : وزالت ها || بنفسه : ساقطة من ع . (١١) الكلية : المهملة ن . (١٢) للإنسان : الإنسان س . (١٣) لأن جَ قد : لأنه ع || قد : ساقطة من س ، ه ، ه ، ي || بَ : جَ ه || ومواصلا : مواصلا ع ، ه .

فيكون ذلك البعض الأول مباينا له ، ولا يوجب أن تكون مباينة كلية . فكذا
 إذا قلنا : لا شيء من ج ب ، أوجبت المباينة من جانب ج ، ولا ندرى هل الجانب
 الآخر مباين بكميته أو ببعضيته فيحتاج أن يبين ببيان ، بل ليسم أنه إذا كان كل
 ج مباينا لب ، أى ليس شيء من ج ب ، فب مباين لكل ج ، وليسم أن هذا
 بين بنفسه . فهل إذا نقل كل من ج إلى ب ، يكون حقا أن كل ب مباين
 لج ، أو يكون ليس كذلك ؛ بل حكمه حكم البعض إذا نقل عن ج إلى ب
 في قولهم : بعض ج مباين لب ، فصار بعض ب مباينا لج كان كاذبا ، على
 أنه حيث يصدق والمباين مباين للباين ، إنما يصدق إذا كان المتباينان موجودين
 معا حال المباينة . وأما إذا كانت المباينة هو أن لا يكون أحدهما موجودا ، مثل
 مباينة الكاتب للإنسان حين لا يكون إنسان ما كتبا ، فلا يقال : إن الآخر
 المعلوم مباين أيضا . فهذا البيان ليس بشيء ، ولا ينبغي أن يلتفت إليه ؛ بل
 إلى بيان التعليم الأول . وأما طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف ، فالجواب
 عنه أن قياس الخلف معقول بذاته مستأنس إليه في نفسه ، وليس يحتاج إلى أن
 يعلمنا حاله ، في لزوم ما يلزم عنه إذا كان كاملا ، معلم . والمعلم الأول ، فإنه ليس يعلمنا
 حال قياس الخلف إلا على سبيل التذكير والتجريد عن المادة . واستعماله وقبوله طبعي

- (١) ولا يوجب : لا يوجب د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ي || مباينة كلية : مباينا له د ، ن
 || فكذا : فكذا س ، س ، ع ، م ، ن . (٢) ولا ندرى : فلا ندرى س ، ه || الجانب : +
 المباين عا . (٣) بكميته ، لكيمته ه || بل : ساقطة من عا || ليسم : ليسم د ؛ ثم ن .
 (٤) وليسم : ونسلم ع . (٥) نقل كل من : نقل من د ، ن . (٦) عن : ساقطة
 من ع || إلى : ساقطة من ي . (٧) لج : لج د || كاذبا : + فهذا عا . (٨) إنما : لهام
 || المتباينان : المباينان د ؛ المباينات ع ؛ المتباينات م ، ن ، ي . (٩) المباينة : المباين م ، ن .
 (١٠) حين : حتى د ، س ، ن . (١٢) التعليم : التعلم ع || استعماله : استعمالها م .
 (١٤) حاله : حياله ي || عنه : ساقطة من س || معلم : ساقطة من س .

- وعلى ما تعلم . ثم إن الفاضل من المتأخرين قد بين هذا بوجه حسن ، فقال :
- والإلا فليكن بعض ب ج . وقلنا : لا شئ من ج ب . وهذا قياس كامل معلوم
- الإنتاج بنفسه ، إنما يعلم بعد على سبيل التذكير ، لا على سبيل إفادة علم مجهول . فيلزم من
- ذلك أن بعض ب ليس ب وهذا خلف . فهذا ، أما إذا كانت الكلية السالبة
- على ما يجب في نفس الأمر فليس يجب لما عكس . وهي التي رأينا أن نجعل
- العبارة عنها بقولنا : كل ج ، فليس يوجد ب . أو أن نقول : ليس ولا واحد
- من ج إلا وليس ب فيفهم عنه أن كل واحد مما يوصف بأنه ج بالفعل كيف
- كان دائماً أو غير دائم فإنه يسلب عنه ب ، لا ندري متى ، أفي جميع زمان
- ما يوصف بأنه ج ، أو في جميع زمان وجوده وصف ب ج أو لم يوصف ، أو في
- بعض زمان كونه ج ، أو زمان غير زمان كونه ج . فإن ما يوصف بأنه ج ، إذا
- سلب عنه ب في زمان كونه ج كله ، فقد سلب عنه ب ، وإن كان في بعض ذلك
- الزمان فقد سلب عنه ب ، وإن كان في زمان قبل أو بعد ذلك فقد سلب عنه ب ،
- وإن كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب . فإننا وإن قلنا مصلوب أو سلب
- أو يسلب ، فأوهنا زماناً ، فذلك لضرورة اللفظ ؛ بل مرادنا أن كل شئ يوصف
- بأنه ج ، فذلك الشئ حق عليه سلب ب لا ندري متى . فإذا كانت السالبة الكلية

١٥

- (١) فقال : وقال ع ؛ ساقطة من س . (٢) وقلنا . . . ج ب : ساقطة من ع .
- (٣) فيلزم : ويلزم ع . (٤) ليس : + ج سا || أما : وأما ب ، د ، س ، سا ، ع ،
- ما ، م ، ه ، ع ، (٦) ليس : لا شئ من س . (٧) فيفهم : فهم ع ، ن .
- (٧-٨) بالفعل . . . متى : ساقطة من س . (٨) فإنه : بأنه سا || يسلب : سلب ما .
- (٨) متى : ساقطة من ع || أفي : أوفي س . (٩) ما يوصف . . . جميع زمان : ساقطة
- من س ، ع || ب ج : كج د . (١٠) أو زمان . . . ج : ساقطة من ع ||
- ج (الثالثة) : ساقطة من م . (١١) ب (الأولى) : ساقطة من س || في زمان : ساقطة من ه ||
- كله : كلية س ، ع || فقد : + وصف ب ج ه . (١١-١٢) وإن كان . . . ع ب :
- ساقطة من م . (١٢) وإن (الأولى) : فإن ع || وإن كان في زمان قبل . . . ع ب : ساقطة
- من ع . (١٣) أو سلب : ساقطة من د ، ن . (١٤) فأوهنا : وأوهنا س ، ع .
- (١٥) فذلك : فذلك عا || عليه : ساقطة من ه .

المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم، أو ما هو خارج عن الضرورة، وهو الذي ليس السلب عنه دائماً ما دام ذاته موجوداً، بل في وقت ما من أوقات وجوده، وهي التي تخص بالوجودية، لم يلزم لها عكس. فإن سلب الضحك بالفعل عن كل إنسان، صحيح بهذا الوجه، فإن كل إنسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتاً ما، وإذا سلب وقتاً ما فقد سلب مطلقاً. وكل إنسان يسلب عنه الضحك مطلقاً، وخصوصاً على رأى من يخرج الضرورة عن الإطلاق. وإذا كان هذا السلب الكلى مطلقاً لا يتعكس، إذ ليس يمكن أن يسلب الإنسان عن الذي يضحك بالفعل بوجه من الوجوه، وكذلك في مواد كثيرة، فقد وجد للسلب الكلى المطلق مادة لا يتعكس فيها. وهذا معنى قولنا: إن كذا لا يتعكس، أى ليس يلزم عكسه، لا أنه لا يتعكس في مادة من المواد. فبين من هذا أن السالب الكلى المطلق الحقيقي لا يتعكس. لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشأن؛ فذلك لا يهال: ولا واحد من الناس ضاحك.

فلينظر الآن في وجوه أخرى تعتبر لهذا، فنقول: إن قوماً يقولون: إن المطلقة هي التي الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجوداً، حتى يكون إذا قال قائل: كل جَب، كان معناه أن كل واحد من الموصوفين بأنه ج في الماضي

- (١) العامة: فالعامة د، ساءن؛ فالعامة ع || خارج: + عنه هـ. (٢) ليس: ساقطة من ع. || موجوداً: موجودة د، ع، ن || أوقات: الأوقات ن. (٤) الضحك: ساقطة من ع. (٥) وإذا سلب وقتاً ما: ساقطة من ع || ما: ساقطة من س || وكل: فكل س، ساء، هـ، ي. (٦) كان: ساقطة من س. (٧) يسلب: يسلب هـ. (٨) للسلب: السلب د، ساء، ي. (٩) المطلق: ساقطة من ن || مادة: ساقطة من ي. (١٠) لا: ساقطة من ساء || أنه: لأنه ساء. (١١) لا يعبر: لا يعبر س || عنه: ساقطة من ع. (١٢) الشأن: البيان د، ع، ي || فذلك: فذلك د، ع، ن || ضاحك: ضاحكين ب، د، س، ساء، ع، ط، ن، هـ. (١٣) لهذا: هذا د. (١٤) يكون: ساقطة من د، ن. (١٥) كان: وكان عا.

- والحال مما قد وجد هو موصوف بأنه ب . فيكون قولهم : لا شيء من جـ ب ،
معناه أنه لا شيء مما وجد وحصل جـ ب بالفعل إلا مسلوب عنه كونه ب ،
وإن كان قد يمكن أن يوجد له ب . أو يكون بعض جـ إذا وجد كان ب بالضرورة ،
لكنه الآن ليس موجودا ، والموجود منه هو البعض الذى لا شيء منه ب . مثال
الأول عندهم إذا اتفق في وقت إن لم يكن إنسان متحركا بالفعل . ومثال الثانى •
أن يكون وقتا لا لون موجود فيه إلا البياض ، فيكون حيلث كل لون بياضا ، فيكون
هذا الوجودى يتعكس أيضا . فلينظر هل يلزم من هذا أن لا شيء مما هو ب
فهو جـ أيضا . أما إذا غنى في العكس ما غنى في الأصل ، فليس يجب أن
يكون هذا العكس ، لأنه يجوز أن يكون ب مسلوبا عن جـ الموجود ، ولم
يوجد في غيره . فإنه ليس يلزم إذا سلبت الكتابة عن إنسان موجود ، أن تكون
الكتابة موجودة في آخرين ، أو أشياء أخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم . فليس
يلزم من ذلك أن يكون سلب جـ عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب ،
حقا على سبيل الإطلاق . فمنهم ربما لم يحصلوا ب ، حتى يصيروا بحيث إذا
وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور . وأما على غير هذا الشرط وعلى
أن يكون جـ مسلوبا عن ب ، سواء لم يوجد ب أو وجد في شيء آخر غير جـ ، فهذا
• صحيح خارج من طريق العكس على هذا القانون .

(١) ما : + قدع (٣) كان (الأولى) : ساقطة من ع || قد : ساقطة من س . (٤) والموجود :
الموجود ع || هو : ساقطة من س ، ع ، هـ || البض : ساقطة من هـ || الذى : الذين هـ || منه : منهم هـ .
(٦) وقتا : وقت د ، ع || لا : لا د ، ولا ع || لون (الأولى) : كون ع || موجودا : موجود
د ، ن ؛ ساقطة من ع . || بياضا : بياض د ، ن ، ع . (٨) فهو : وهو س || في العكس :
بالعكس ن || ما غنى : بل غنى د ، ن . (٨-٩) يجب أن يكون : ساقطة من ن || أن : . . .
يجوز : ساقطة من ع . (١٠) أن : ساقطة من ع . (١٣) الذين : الذى ع .
(١٤) المذكور : المذكورة م || وعلى : على س . (١٥) في : ساقطة من ع .
(١٦) خارج : ساقطة من س ، ع || خارج من طريق العكس : ساقطة من س ، هـ .

لكن ينبغي أن ينظر أن هذه القضية حيثذ، أى القضايا تكون . فإنه لا يلزم أن تكون ضرورية . فإنه إذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب ، وكان ب شيئا لا يجب أن يسلب عنه ج في كل زمان ، مثل : أن يكون اتفق أ ب كان كل موجود أبيض في وقت ما ، مسلوبا عنه أنه مالك ألقى وقر ذهب ، وكان حينئذ لا وجود لمالك ألقى وقر ذهب في الموجودين في ذلك الوقت هو أبيض ؛ وانعكس أنه لاشئ مما هو مالك ألقى وقر ذهب بأبيض ، كان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة ، ولم يكن ممكنا حقيقيا ، إذ قد سلب عنه بالفعل . وقد اتفقوا على أن كل قضية إما أن يكون فيها حكم بالفعل ضرورى ، أو حكم بالفعل غير ضرورى ، أو حكم ممكن ليس فيه شرط أنه بالفعل ؛ وإذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فستكون مطلقة . فيكون ما ظنوه من أن المطلق هو الذى يجب أن يكون الحكم فيه على الموجودين في زمان ، قد حصل باطلا . واعلم أن قولنا : كل كذا كذا ، ليس يعنى به كل موجودين كذا في زمان ما ، فإن الموجودين من الناس في زمان ما بعضُ الناس لا كل الناس . ومع ذلك فإن هذا إذا اعتبر ، حصلت أقسام لا يمكن إلحاقها بالضرورى ولا الممكن ، فيجب إذن أن لا يلتفت إلى هذا المذهب ، وسبحوحننا لمعاننا فيما يستأنف إلى أن تزيد هذا الغرض شرحا . فإن لم يعتبر وجود الموضوع ، بل اعتبر صدق القضية ، كان

(١) أى : إلى س . (٢) شيئا : ساقطة من د . (٤) وقر : الحمل يحمل على ظهر أو على رأس (اللسان) || ذهب : ذهباع ، ما ، ي ؛ ساقطة من هـ . (٥) وقر ذهب : وقر ذهباع || وانعكس : فالانعكس ؛ فالانعكس ي . (٦) ذهب : ذهباع ، ي . || كان : وكان د ، س ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ سلب م ؛ فكان هـ || هذا : ساقطة من ع . (٧) اتفقوا : نصواع . (٨-٩) أو حكم . . ضرورى : ساقطة من ع . (٩) ممكن : مماس ، بمن ن || أنه : ساقطة من سا || ليست : ليس س ، سا ، ع ، ما ، هـ ، ي . (١٠) فستكون مطلقة : ساقطة من ع || من أن المطلق : من المطلق ع ، ي . (١١) حصل : جعل س ، ما ، هـ . (١٢) قولنا : ساقطة من ع || يعنى : غنىد ؛ معناه ن || كل : ساقطة من ي . (١٣) زمان ما : زمان د ، ن || بعض الناس : ساقطة من سا || كل الناس : كل إنسان م || ذلك : كذا د .

الموضوع موجودا أو غير موجود ، حتى تكون المطلقة هي التي الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما ، سواء كان الموضوع موجودا أو غير موجود . فإن غير الموجود يصدق عليه السلب عاما ، كان العكس مثل الأصل بعينه متعلقا بذلك الزمان ، وكان مطلقا ، إلا أن هذا الاعتبار مزيف ، لما دريت ولما يستقبلك .

- وَأما إن أخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل من المتأخرين ، حتى يكون جـ ما يصح أن يكون جـ حتى يدخل فيه ما يصح أن يكون جـ ، وإن جاز أن يوجد ويعدم ولا يكون حاصلا له أنه جـ ، فليَظَر ما يلزم من ذلك ؛ فيكون معنى السالب الكلي على مذهبه ، إما أنه لا شيء مما يصح أن يكون جـ بالفعل أو بالقوة موصوفا بالفعل بأنه بـ ، وإما أنه لا شيء مما يصح أن يكون جـ موصوفا بأنه يصح أن يكون بـ . لكن هذا الفاضل جعل المطلقة مالا يجب ١٥ سلب بـ عنه بالفعل كل وقت ، فلا يجد محيصا عن الإلزام السالف ، إذ بيتا أن مثل هذه المطلقة قد لا تنعكس ؛ ولا يتغير ذلك بأن يجعل الموضوع ماهو موصوف بالفعل مما يوصف به الموضوع أو بالقوة ؛ وما يجري مجراه . فهذا على أول الوجهين .

- وَأما الوجه الثاني ، فإنه قضية يسلب فيها الإمكان العام ؛ وليست مطلقة . ١٥ فإن قال قائل : إنه ليس كذلك ؛ بل الإمكان هنا في مفهوم المحمول ، وإنما

(١-٢) حتى ... موجود : ساقطة من ع || حتى ... الموجود : ساقطة من س .
(٢) أ : ساقطة من ن ، هـ ، ي . (٥) الدليل . سبيل د (٦) جـ ما يصح : به ما يصح د ؛ ما يصح هـ || أن يكون جـ : أن يكون بـ عا || حتى ... جـ : ساقطة من ع || وإن : + كان د . (٧) فيكون : ساقطة من م . (٨-٩) بالفعل أو بالقوة ... جـ : ساقطة من ع . (١٠) جعل ؛ يجعل س ، ساء ، عا ، هـ || مالا يجب : مما لا يجب د ، ساء ، ع ، ن ، ي . (١١) عنه : عناد ، ن || عن : من ع ؛ عل هـ || الإلزام : إلزام د ، هـ . (١٢) المروض : + موصوفاس ، ع ، عا ، هـ . (١٣) وما يجري : ويجري د || فهذا : وهذا ع . (١٥) وليست : فليست هـ ، ي .

يكون ذات جهة بجهة تلحق الرابطة ، ونخبر عن إمكان الرابطة فنقول أولا : إن الجهة هنا في مقابلة القضية السالبة ملحقه بالرابطة ، فإنك تقول هناك : بعض ما هو ج يصح أن يكون ب . وثانيا : إن كل مقدمة لما جهة يمكن أن تجعل الجهة فيها خلاصة عن المحمول ، فإنه يمكن أن تجعل جهتها جزءا من المحمول ، ثم تلحق بها جهة أخرى . فإنك إذا قلت : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فلك أن تقول بعده : كل إنسان بالضرورة يمكن أن يكون كاتباً . وأما ثالثاً : لما تقول في قولك : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، أمعناه أن كل إنسان يمكن ، أو يصح ، ولا تمتنع كتابته ، مداخل للجهة على المحمول على نحو معناه . فإنك إن قلت هذا وعينت بالإمكان الإمكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع ، فقد كذبت .

١٠ فإن إمكان الكتابة ليس ممكناً ، اللهم إلا أن يلتفت إلى إمكان قريب . فحينئذ لا يجد حيلة فيما ليس فيه ، إلا إمكان واحد . ومع ذلك فيكون قولك : كل إنسان ممكن أن يكون كاتباً ، كاذباً على هذا التأويل . لأن ذلك كله ليس بإمكان بعيد ولا قريب ، بل الناس مختلفون في ذلك . وأما بعد هذا كله فينظر أن هذا كيف ينعكس ، فنقول : إن هذه القضية مع هذا كله تكون على حكم السالبة الضرورية ، إذ كان لا شيء مما يصح أن يكون ج ، هو شيء يصح أن يكون ب .

١٥

-
- (١) بجهة : الجهة د ، هـ ، ي || ونخبر : ونحن د ، ن . (٢) بالرابطة : بالباطن .
 (٤) الجهة : ساقطة من ع || فإنه : فإن س . (٧) أن يكون يمكن :
 ساقطة من م || أمعناه : معناه د ، س ، ع ، ن ، هـ ، إذ معناه سا || أو يصح : أن
 يصح س ، ط ، م ، هـ ، ؟ ولاد ، ع ، ن . (٨) إن : إذا س ، سا . (٩) الإمكان :
 ساقطة من سا || في : ساقطة من هـ || كذبت : كذب هـ . (١٠) ممكناً : يمكن هـ |
 إمكان : مكان ي . (١١) حيلة : ساقطة من سا | واحد : بواحد د ، ن || قولك :
 ساقطة من س . (١٢) يمكن : يمكن هـ . (١٥) إذ : إذا د ، ع ، ن .

- هذا وإن قوما قالوا : إن السالبة الكلية على الوجه الأول أيضا لا تنعكس ، وأوردوا له أمثلة فقالوا : نحن نقول لاشيء من الحيطان في الوند ، ولا من البطيخ في السكين ؛ ولا ينعكس أنه لاشيء من الأوتاد في الحيطان ، أو السكاكين في البطاطيخ ؛ فالجواب عن أمثال هذا مما ذكره أن المحمول ليس هو الوند ولا السكين ، بل في الوند وفي السكين ، فاجعلهما كما هما بجلتهما موضوعين • ينعكس .

(١) قالوا : ساقطة من س || أيضا : ساقطة من ب • (٢) نحن : + أيضا س || لاشيء : أن لاشيء د ، ن • (٣) البطيخ : البطاطيخ ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي • (٤) البطاطيخ : البطيخ ع • || هذا : هذا د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || ذكره : ذكره ع ، ي • (٥) ولا السكين : والسكين س ، ع || فاجعلها : بل فاجعلها سا ؛ فإن جعلها ع || ها : هو ع || بجلتهما : بجلتها د •

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في عكس المطلقات

وإذ قد بينا هذا فليبين أن الكلية الموجبة هل تنعكس ؟ وكيف تنعكس ؟
 ٥ أكلية موجبة أم جزئية ؟ وهل تبقى مطلقة ؟ أم لا تبقى مطلقة ؟ فنقول : إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن يكون كل ب ج . مثاله كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنسان . وأيضا نقول : كل إنسان مستيقظ ، ولا نقول : كل مستيقظ إنسان . فليس يجب إذن للكلية الموجبة عكس كلي موجب ، فإنه ربما كان المحمول أهم . وأما عكسها الجزئي فواجب ، فإننا إذا قلنا : كل ج ب لزم أن بعض ب ج . وقد جرت العادة في بيان هذا أن يقال : إنه ١٠ إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج . وهذا مما ينعكس ، فيكون ولا شيء من ج ب ، وقد قلنا : كل ج ب ، وهذا خلف . فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب .

وعلينا أن ننظر في هذا البيان ، هل هو حقيقي ، أم ليس بحقيقي . وذلك أنه إن ١٥ كان قبيض الموجبة الجزئية المطلقة هي السالبة الكلية المطلقة ، وقد قيل : إن

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، س ، ع ، ط ، م ، ي ، فصل ٢٠ . (٥) أم جزئية : أو جزئية من س ، ط ، ع ، ن || أم لا : أو لا س ، ط ، ع ، ي ، ولا ه || إذا : إن د ، ن || صدق : ساقطة من د ، ن . (٧) كل حيوان إنسان : كل حيوان إنسانا س ، ع ، ن ، ي || قول : ساقطة من ط . (١٠) أن بعض : أن يكون بعض ي . (١١) إن : لوس || فيكون : + هو قبيضه د ، ع ، ن ، ي || ولا شيء . فلا شيء د ، ن . (١١ — ١٢) وهذا . . . ج ب : ساقطة من س . (١٢) وهذا : هذا ب ، س ، ط ، ع ، ي ، هذا س . (١٤) أم ليس : أو ليس س ، س ، ع ، ط ، م ، ي .

- الحقيقية منها لا تنعكس ، فلا يكون هذا بيانا . على أن ذلك كما علمت يحتاج في أخذ نقيضه إلى أن تعين الحال والوقت . وههنا لم يشغل بتعيين حال أو وقت في كليهما ، حتى يكون السلب مقابلا ، فيعين في الخلف . فلا هو مقابل ولا يجب أن تنعكس السالبة الكلية فيه . فنقول الآن : إن هذا وإن كان هذا ، وإن كان هكذا ، فإن هذا البيان صحيح . وذلك لأن القائل إذا كذب في قوله : بعض ب ج °
- فيجب أن يكون إنعما كذب لأنه لا يجد بعض ما هو ب هو ج في وقت من الأوقات ؛ فإنه إذا وجد بعض ب ج وقتا ما ، فقال : بعض ب ج ، أى وقت كان وأى حال كان ، فإنه يكون صادقا . وإن كان صادقا مع ذلك أن كل ب ليس وقتا ما ج ، فليس إذن هذه الكلية السالبة المطلقة مناقضة لتلك الجزئية الموجبة . ولكن التي إذا كذبت القائلة بعض ب ج ، صدقت هى ولا تكذب ؛ إلا أن لا يكون بعض من الأبعاض موصوفا في شيء من الأوقات بالمحمول .
- فإذن مناقض هذه الموجبة الجزئية المطلقة ، هو هذه السالبة التي ظهر من حالها قبل أنها تنعكس مثل نفسها ، مانعة للإيجاب الجزئى كيف كان ، فضلا عن الكلى . فهذا البيان إذن حق . فإن أخذ المطلق على المعنى الأخص ، لم يكن هذا نقيضه ؛ بل جاز أن يكون كذبا ، لا لأن الإيجاب كاذب ، بل لأن الحمل دائم . فكذبت السالبة ، ولم يجب أن يصدق نقيضها على الوجه المشهور فيكون خلفا . ١٥

فيظهر من هذا أن الغرض في التعليم الأول ، ليس ما ذهب إليه

(١) الحقيقة : د ، س ، سا ، ع ، هـ ، || فلا يكون هذا : فهذا لا يكون سا .
 (٢) الحال والوقت : الوقت في الحال ن || والوقت : أو الوقت ع . (٣) السلب : السلب م || فلا : وهذا سا . . (٤) فيه : ساقطة من ن || إن : ساقطة من ن . (٨) وأى : فأى سا . (٩) تلك : لكل س . (١٠) ج ج ب ج ، ع ، ما . (١١) أن لا يكون : أن يكون سا ، ع ، م ، هـ ، (١٤ — ١٨) فإن أخذ . . . إليه : ساقطة من ما . (١٥) لا لأن : لأن ن .

من اختار هذا الاعتبار في المطلق. فإن كان المطلق مأخوذاً على المعنى الأخص،
فحين انمكاسه بالاقتراض الذى سنشير إليه بعد. ونقول الآن : إن مناقض قولنا،
ليس كل المطلق، هو كل الذى الحمل فيه دائم. وأما مناقض السالب الكلى المطلق
والموجب الكلى المنطلق العام للجميع، هو الجزئى الذى يدل على الدوام. وقد
عرفت الفرق بين الدائم والضرورى، فيجب أن يراعى هذا في جميع ما نورد. •
فهذه أصول يجب أن تكون منك على ذكر، فإن الناس لم يشتغلوا بها.

ونقول : إن هذا العكس يمكن أن يبين بالتعيين والاقتراض. وذلك بأن يقال :
إذا كان كل جـ بـ فيفرض واحد من الموصوفات جـ وليكن دـ، فيكون
دـ هو جـ وهو بـ. فالموصوف بـ الذى هو دـ موصوف بأنه جـ. وكذلك
قد يمكن أن تبين بالخلف على قياس ما فعله الفاضل من المتأخرين، فإنه إن لم يكن
بعض بـ جـ، فلا شئ من بـ جـ السالب المطلق، بمعنى، ما دام ذات بـ موصوفة
بأنها بـ، وكان كل جـ بـ ينتج بقياس كامل طبيعى أن : لا شئ من جـ دـ.
هذا خلف.

وأما أن هذا العكس ما حاله، فنقول : حاله أيضاً الإطلاق العام، فلا يلزم إذا
كان كل كاتب مستيقظاً، أى وقتاً ما، يجب أن يكون بعض ما هو مستيقظ هو

(١-٦) من اختار... بها : ساقطة من عا. (٢) بالاقتراض : بالإفراض د، ع || الذى :
الكلى ه || إن : ساقطة من ه. (٣) ليس : ساقطة من ع || الحمل : حمل م || دائم : ساقطة
من س || السالب : السلب ن. (٤) هو : فهو د، ن. (٥) عرفت :
عرف س. (٦) أصول : أحوال د. (٧) والاقتراض : والإفراض د، ع.
(٨) الموصوفات : الموضوعات ه. (٩) وكذلك : ولذلك عا. (٩-١٠) وكذلك قد يمكن
أن تبين : ويتبين ه. (١٠) تبين : يتبين سا، عا، ي. (١١) معنى : معنى د، ن || موصوفة :
موصوف ب، د، ع، م، ن، ي. (١٢) وكان : وقد كان د، ن || جـ د : جـ ب ه، ب جـ
د، ع، عا، ن : جـ جـ س، سا. (١٤) فنقول حاله : ساقطة من عا || فنقول : هـ أن
ه، ي. (١٥) يجب : ساقطة من د، ن.

- كاتب، مادام ذاته موجودا، أو مادام مستيقظا. وفي بعض المواضع يجب كما نقول:
- كل إنسان حيوان، أي مادام موجودا وذا نأما، وبعض الحيوان إنسان، أي مادام موجود الذات. وهذان يعمهما الإطلاق العام. ولقائل أن يقول، إنا إذا قلنا: كل كاتب مستيقظ، لزم منه أن بعض ما هو مستيقظ فإنه كاتب ما دام موجود الذات.
- وذلك أنا إذا قلنا: الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين. وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا، وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ. فبعض ما يقال له إنه مستيقظ، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا. فقد انعكس هها أيضا ضروريا.

- نقول في جواب ذلك: أما أولا، فلنا نساح ولا تناقش المناقشة التي لنا في هذا، فنقول: لا يمنع وجود بعض المستيقظ كاتب ما دام ذاته موجودا، أن يكون بعضه ليس كذلك. فإنه كما أن الجزئية لا يمنع صدق سلبها صدق إيجابها، كذلك لا يمنع صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها. وكذلك بعض الأجسام أبيض بالضرورة، وبعضها أبيض لا بالضرورة. فإن كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كاتباً بالضرورة إذا أخذنا الشرط المذكور، فبعضه الذي ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة. وإن قابلنا هذا الكلام بالحق، لزمنا أن لا نسلم أن الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ. فإن ذات الكاتب بشرط أن يؤخذ كاتباً فقط لا يوصف بالمستيقظ. فإن الشرط هو أن يكون كاتباً فقط

(١) موجودا: موجودة د، ن؛ ساقطة من ع || مادام: مام. (٢) ودائما: أو دائما
 ساع، م. (٤) موجود: وجود م. (٦) حيث: ساقطة من د || موجودا:
 موجودة د، ن. (٧) له: ساقطة من ع. (٨) موجودا: موجودة د، ن || أيضا: ساقطة من ساء.
 (١١) صدق (الأولى): الصدق ي. (١٢) صدق (الثانية): ساقطة من م || وكذلك:
 ولذلك من، ساء، ما، هـ. (١٣) بالضرورة وبعضها أبيض: ساقطة من م || لا بالضرورة:
 بالضرورة ع.

بلا زيادة. والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا، فيكون كاتباً فقط ليس كاتباً فقط، بل إذا أخذ مطلقاً، أى الكاتب، كيف كان هو الموصوف بأنه كاتب، المجزأ أن يكون، كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفاً لا بالضرورة. وأما الأشياء من حيث حدودها، وبشرط تجرييد العوارض عنها، لا تكون موضوعة لما ليس بمحدودها ولا في حدودها. ثم ستعلم أن قولنا: من حيث هو كاتب، ليس جزءاً من الموضوع البتة، وذلك في مثل قولنا: الكاتب من حيث هو كاتب هو مستيقظ، بل جزء من المحمول. وصنبن لك حيلثذ أن الشك منحل من وجه آخر. وزجع فتقول: إن العكس في المطلقتين جميعاً لا يجب إلا مطلقاً عاماً. وذلك لأنك إن أخذت المطلقة خاصة، وجدهتها قد تنعكس خاصة، وقد تنعكس ضرورية. مثال الأول: كل كاتب مستيقظ، وعكسه: بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة. ومثال الثاني: كل إنسان متنفس لا بالضرورة، وعكسه: أن بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة. وإذا عرفت حال الكلّي الموجب المطلق، فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب، وأنه ينعكس مثل نفسه جزئياً موجباً. والبيان ذلك البيان. وينبغي أن لا يطول بسببه.

-
- (١) هو: ساقطة من سا. (١-٢) ليس كاتباً فقط: ساقطة من ع. (٢) أخذ: أخذناه ||
 أى: هوم. (٢-٣) بأنه... الموصوف: ساقطة من م. (٤) وبشرط: وشرط.
 (٥) بمحدودها: حدودها سا؛ لحدودها ع || حدودها: حدود ن. (٦) [ابتداء من
 كلمة "وذلك" في الطر السادس ساقط من نسخة ي] || هو (الثانية): ساقطة من ن.
 (٨) وزجع: فزجع سا؛ وزجع د، ع || المطلقتين: المطلقتين س، سا، ع، ن، هـ
 || لا يجب: + إن عا. (٩) إن: إذا د، س، ع، ن || وجدهتها
 قد: وجدهتها لقد ب، س، ع، عا، م، هـ. (١١) لا بالضرورة (الأولى): بالضرورة م || ومثال:
 مثال س. (١٢) وإذا: وإذا س، ن، هـ؛ + قد سا || حال: ساقطة من د، ن.
 (١٣) وأنه: فإنه ن | و: اليا وليان سا. (١٤) وينبغي: ولا ينبغي عا.

وقد أوردت أمثلة نوقض بها ما قلناه من انعكاس الكلّي بالموجب جزئيا .
 فلا يحتاج أن نعددها كلها ، بل يجب أن يتذكر ما قلناه في الجواب عن حدود
 أوردت، لتبين بها أن السالبة الكلية لا تنعكس . وكذا الأمر أن ننظر إلى جملة
 الموضوع وجملة المحمول فتعكسه كما هو، لا تنقص جزءا مما فيه ولا تغيّره ، أعنى
 الجزء الذى إذا نقصه عنه وهو بحاله الأول قبل العكس فأردت أن تحفظ
 الإيجاب والسلب مع نقصانه لم تجد الحكم ثابتا . فإليك إذا حفظت المحمول كما
 كان والموضوع كما كان وعكست لم تفلط ولم تغالط . وأما السالبة الجزئية
 فإنها لا تنعكس، فليس إذا لم يكن كل حيوان إنسانا، أو كل إنسان كاتباً، وجب
 أن لا يكون كل إنسان حيوانا ، أو كل كاتب إنسانا .

- وهنا نوع من العكس آخر يجب أن نتأمله ، وهو الذى يسمى عكس
 النقيض ، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا ، وما يناقض
 الموضوع فيجعل محمولا . فنقول : إذا قلنا كل جـ بـ ، ولم منه أن كل ما ليس
 بـ ليس جـ ، وإلا فليكن بعض ما ليس بـ ليس ليس جـ ، فهو جـ . فبعض ما ليس
 بـ هو جـ ، ينعكس فبعض ما هو جـ هو ما ليس بـ ، وقلنا كل جـ بـ . وإذا
 قلنا : كل ما ليس بـ ليس جـ ، صحت كل جـ بـ ، وإلا فليصح ليس كل جـ بـ .
 فيكون بعض ما هو جـ مسلوبا عنه بـ ، فذلك البعض جـ وليس بـ . وقلنا : كل
 ما ليس بـ ليس جـ فذلك البعض جـ وليس بـ . وإذا قلنا : لا شئ من جـ بـ

(٢) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ لا د ، ن || ندهما : ندها عا ، ندها م .
 (٤) جزا : شيئا س || عا : + هو د ، ن . (٦) ابتا : تاما د ، ن .
 (٨) أو كل : وكل س ، ع . (١٠) آخر : ساقطة من س .
 (١١) فيجعل : لنجعل هـ . (١٢) فنقول : + إذا د ، سا ، ن || أن : ساقطة من س .
 (١٣) ليس ليس جـ : ليس جـ د ، ع ، م . (١٤) ينكس : فينكس س ، سا ، ع ، عا ، هـ .
 || وقلنا : وقد قلنا د ، ن || كل : وكل ع . (١٥) ما ليس بـ : ما بـ م .
 (١٦) بـ : بـ س || بـ : بـ ع .

لا يلزم لا شيء مما ليس بـ ليس جـ . فإنك إذا قلت : لا شيء من الناس حجارة ، لم يلزم أنه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بإنسان ، أو ليس شيء مما ليس بحجارة هو إنسان ؛ بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو إنسان ، وإلا فلا شيء مما ليس بحجارة هو إنسان ، فلا شيء من الناس ليس بحجارة . وكنا قلنا لا شيء من الناس حجارة . وإذا قلنا : بعض جـ بـ ، لزم بعض ما ليس بـ ليس جـ . فإنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن جـ وبـ معا ، فيكون بعض ما ليس بـ ليس جـ . وأما قولنا : ليس كل جـ بـ ، فيلزمه ليس كل ما ليس بـ ليس جـ ، وإلا فكل ما ليس بـ ليس جـ ، فكل ما هو جـ فهو بـ . وههنا فصوص أخرى ، والأولى أن نجعل مواضعها كتاب اللواحق .

(١) حجارة : بحجارة س . (٣) حجارة : بحجارة د ، سا ، ع ، هـ ، ن (٥) حجارة : بحجارة د ، سا ، ن . (٦) أو معدومات : ساقطة من م . (٧) ليس (الثانية) : ساقطة من د ، ن || فيلزمه ليس : فليس يلزم د ، ن . (٨) ليس (الثانية) : أي ب . (٩) والأولى : الأولى س ، سا ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في عكس الضروريات والممكنات

- ونقول : إذا قلنا بالضرورة لا شيء من جـ بـ ، فيجب أن يكون بالضرورة لا شيء من بـ جـ . قالوا : وإلا أمكن أن يكون بعض بـ جـ ، فأمكن أن يكون بعض جـ بـ ، فأشكل ههنا شيء وهو أنه استعمل عكس الممكن فيه . وهذا ما لم يبين بعد . فقال بعضهم : إن انعكاس هذا الممكن بين نفسه . فإنه إذا أمكن أن يكون شيء شيئا ، أمكن أن يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء . ولما كان هذا بينا بنفسه ، جاز تعريف غيره به ، غير متوقف فيه أن يبين حاله . وعندى أنه يحتاج هذا العكس إلى بيان ما أيضا . وليس ما فرضوه بينا أعرف من أن المنتهى كونه شيئا ، يمتنع كون ذلك الشيء هو الذى هو المطلوب أو قريب من المطلوب . لكن ما قاله الآخرون أحسن ، وهو أنه إن أمكن أن يكون بعض بـ جـ كان فرضه غير محال . وأكثره أن يكون كذبا . والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال . فإن لازم ما يمكن ممكن . فإن المحال لا يكون البتة . فما لا يكون إلا ويلزمه المحال لا يكون البتة . وكيف يكون ، وإنما يكون مع كون ما لا يكون البتة . فالكذب الغير

(٢) فصل : الفصل الثالث : بـ ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، فصل ٣٠ . (٤) لا شيء : ساقطة من هـ . (٥) بـ جـ (الأول) : جـ بـ ن || فأمكن : وأمكن د ، ن . (٦) جـ بـ : بـ جـ م || فيه : ساقطة من ع . (٧) شيء : ساقطة من ع . (٩) غير : ساقطة من د . (١٣) وأكثره : وأكثر د || الغير : غيرس || محال : المحال س ، ع . (١٤) فإن : وإن ن . (١٤—١٥) فالأمكن : فالكذب : والكذب ب . البتة : ساقطة من سا . (١٥) وكيف : فكيف سا || فالكذب : والكذب ب .

المحال لا يلزمه المحال. فإذا فرض بعض \bar{B} جـ موجودا، فحينئذ يكون بعض \bar{B} جـ موجودا، فحينئذ يكون بعض \bar{B} جـ عا لمت كذبا غير محال . لكنك قد قلت بالضرورة : لا شئ من \bar{B} جـ ، فكيف يكون قولنا : بعض \bar{B} جـ ، غير محال ، فهو محال . ولزم من قولنا بعض \bar{B} جـ ، نقولنا بعض \bar{B} جـ كذب ومحال . هل أن هذا له وجه ، وهو أقرب عندى ، وهو أن نقول : إذا جاز وأمكن شئ ، أمكن لازمه . فإذا أمكن أن تصدق المطلقة القائلة : بعض \bar{B} جـ ، أمكن لازمها ضرورة ، أى قولنا : بعض \bar{B} جـ . وهذا أصح ما ينبغي أن يقال . وأما إن كان القول موجبا مثل قولك باضطراب أن يكون كل \bar{B} جـ أو بعض \bar{B} جـ ، فيقولون إنه باضطراب أن يكون بعض \bar{B} جـ . والبيان المشهور لهذا هو أنه لا بد من أن يكون بعض \bar{B} جـ ، لأنه من حيث هو مطلق هذا حكمه . فحينئذ إما أن يكون باضطراب ، أو لا يكون باضطراب . فإن كان لا باضطراب ، فبعض \bar{B} جـ لا باضطراب ، وكان كله باضطراب ، وهذا خلف . وفي هذا البيان مواضع تخليط .

وذلك لأن الذى سلف من تعليمهم فى انعكاس المطلقة الموجبة ، إنما كان أنها تنعكس جزئية فقط ، ولم يبين أنها إن كانت لا باضطراب فيكون عكسها

(١) لا يلزمه المحال : لا يلزم المحال ساء ساقطة من د ، ن || \bar{B} جـ : \bar{B} جـ ساء ع (٢) موجودا فحينئذ يكون بعض \bar{B} جـ : ساقطة من س ، ع ، هـ . (٤) \bar{B} جـ : \bar{B} جـ ع ، هـ ، ما || قولنا بعض \bar{B} جـ : ساقطة من ع || \bar{B} جـ (الثانية) : \bar{B} جـ د . (٥) وهو : هو ما || أقرب : الأقرب د ، س ، ع ، هـ ، ن ، هـ || أن قول : أنه قول د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ . (٦) جاز : جاوزس || تصدق : + المقدمة ع ، هـ ، ما || المطلقة : ساقطة من ما || القائلة : العامة د . (٧) \bar{B} جـ : \bar{B} جـ ع || لازمها : لازماع || \bar{B} جـ : \bar{B} جـ ع || أى قولنا : بعض \bar{B} جـ : ساقطة من ما . (٨) موجبا : الكل الموجب ع . (١١) باضطراب (الثالثة) : بالاضطرار د ، س ، ن (١١ - ١٢) فإن كان \bar{B} جـ لا باضطراب : ساقطة من ع . (١٢) لا : ساقطة من ع || لا باضطراب : لا بالاضطرار س ، ن || وهذا : هذا د . (١٣) مواضع : موضع ع . (١٤) لأن : + الشئ ع || تعليمهم : تعليمهم ساء . (١٥) يبين : يتبين س ، هـ ، هـ ، باضطراب : بالاضطرار ع ، هـ .

لا باضطراب . ولا هذا حق بوجه من الوجوه . فإن كل إنسان كاتب
لا باضطراب ، ثم كل كاتب إنسان باضطراب .

- والتخليط الثاني هو أنا وإن سلمنا أن هذا البيان قد ينفع في إثبات عكس
الكلي الموجب ، فكيف ينفع في بيان العكس الجزئي الموجب . فإنه ليس يمنع
قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، أن يكون بعض جـ ب أيضا لا بالضرورة .
فيجوز أن يكون عكس قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، هو أن بعض جـ ب
لا بالضرورة . ثم إن انعكس على قولم فصار بعض جـ ب لا بالضرورة ، صح مع
صحة الأصل ، وهو قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، ولم يلزم خلف . فإنك تعلم
أن بعض الأجسام متحركة ضرورية ، وبعضها متحركة لا بالضرورة . وكذلك
بعض الأجسام سود بالضرورة أى دائما ، وبعضها سود لا بالضرورة ؛ بل
الحق أن هذه تنعكس مطلقة بالمعنى الأعم ، وهو أن بعض جـ ب بلازيادة
شرط . والبرهان عليه هو المثالان المذكوران . وأنت تعلم أنه ليس يجب أن
يكون عكس غير الضروري عن غير الضروري من المثال المذكور . فلا يتمتع

(٢) لا باضطراب : لا بالاضطرار : س ، ع ، هـ ، م ، هـ . (٣) والتخليط : وتخليط
سا || البيان : بيان ع || قد ينفع : ساقطة من س || ينفع : يجمع || في : + بيان ب ، م ||
إثبات : بيان ب . (٦) جـ ب : جـ ب د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ || أن (الثانية) : +
يكون ن || جـ ب : ب جـ د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ . (٧) فصار : وصاد ، ن || صح :
ساقطة من س . (١١) أن هذه تنعكس : أنها ن || هذه : هذا س .
(١٣) عن غير الضروري : ساقطة من سا || عن : ساقطة من ع ، ما ، هـ || غير (الثانية) : ساقطة
من د ، س ، م ، ن || المذكور : + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة مثل أحد من الناس
كاتب بالضرورة فإنه لا يمنع ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكس ليس أحد من الناس
كاتب بالضرورة فإنه س ، ما ، هـ + وهو أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وبعضه ليس أحد
من الناس كاتب بالضرورة ع ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكس ليس كل أحد من
الناس كاتب بالضرورة فإنه ما || فلا : لا س ، سا ، ما ، هـ .

أن يكون الشيء ضروريا حمله على شيء ، ثم ذلك الشيء لا يكون هذا ضروريا له . وستزيدك لهذا شرحا في موضعه .

ومع هذا فيجب أن نورد وجوه التلخيص الذي مكافئه أصحاب التعصب عن هذا اللازم . فقال بعضهم : إن قولنا : كل كاتب إنسان بالضرورة ، ليس حقا . وذلك لأن الكاتبين المعدومين هم إناس معدومون ؛ فبعض ما هو كاتب هو بالإمكان ناس ، أى تمكنوا أن يصيروا ناسا .

وهذا هو الإنسان الذي ذكر أن قولنا : كل جَب ، معناه كل ما يقال له أنه بالفعل جَ ، وأخرج ما هو كاتب بالإمكان ، داخلا في قولنا : كاتب . فالآن قد أدخل الكاتب بالقوة في هذه الجملة ، ومع ذلك فليس نجد البتة مقدمة كدية ضرورية موجبة . فإن قولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، كاذبة ؛ لأن الناس المعدومين حيوان بالإمكان . فبعض الناس ، وهو الذى بالقوة ، حيوان بالإمكان ، فليس بالضرورة كل إنسان حيوان . ولا نجد مثلا من الأمثلة المستعملة للكلى الموجب ، يكون صادقا البتة .

وقال بعض المحصلين : إن قولنا بعض الكتاب ناس بالإمكان ، صحيح . وذلك لأن معنى هذا أن بعض ما يوصف بأنه كاتب بالضرورة ، هو إنسان . وسواء لم يكن كاتبا ، أو كان كاتبا ، وكان بالضرورة كاتبا ، أو كاتبا

(٢) وستزيدك : وستزيدك ب ، د ، س ، ن || وستزيدك . . . موضعه : ساقطة من ع ، عا .
(٣ - ١٦) ومع هذا . . . وكان بالضرورة كاتبا ، أو كاتبا : ساقطة من ب ، س ، م ، ع ، ي .
(٣) التلخيص : التلخيص ه . (٤) اللازم : الإلزام سا ، عا . (٥) لأن : أن ددع ، ن ، هـ .
(٦) تمكنوا : يمكن سا . (٧) هو : ساقطة من ددع ، ن ، هـ . (٨) داخلا : حاصلع ، هـ .
(٩) فالآن : الآن د ، ن . (١٤) الكتاب : الكاتب ع ، ن || ناس : ساقطة من د .
(١٥) بالضرورة هو إنسان : هو بالضرورة إنسان سا . (١٦) وسواء : سواء سا || أو كان كاتبا : ساقطة من سا .

لا بالضرورة ، حتى يكون إنسانا بالضرورة ، وإن لم يكن كاتباً . فإذن كونه إنسانا بالضرورة ، ليس لأنه كاتب .

فإذا قلت : بعض ما يوصف بأنه كاتب ، هو إنسان بالضرورة وإن لم يكن كاتباً ، فأنت تقول في نفسك ، لا من جهة أنه كاتب ، بل من جهة أنه كاتب لاتوجب الضرورة . فإذن يكون غير ضرورى أن تكون معه الإنسانية ، فيكون بعض الكاتب وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس ضرورياً أنه إنسان أو ليس بإنسان ، وذلك من جهة ما هو كاتب . فبعض الكاتب ممكن أن يكون إنساناً من جهة ما هو كاتب .

وهذا الرجل ، وإن دقق ، فقد غلط وحمله التعصب على تحمل وجه بعيد ، وغلط من ظن أن قولنا : الكاتب من حيث هو كاتب ، لا يوجب الضرورة ؛ حتى يصح معه أن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، لا يكون حمل الإنسان ضرورياً عليه ، وليس كلامنا في أن كونه كاتباً هو الذى جعل حمل الإنسان عليه ضرورياً أو لم يجعل ، بل كلامنا في الإنسان هل يحمل كل الكاتب من جهة ما هو كاتب . فإن قال : إنه يحمل عليه دائماً ، فيكون ضرورى الحمل عليه . فبين أنه يحمل عليه ، وإن لم يكن لأجل أنه كاتب . وكذلك إذا زالت الكتابة

(١ - ١٥) لا بالضرورة . . . الكتابة : ساقطة من ب ، س ، م ، ع ، ي . (١) إنسانا : إنسان ه || إنسانا بالضرورة : + ليس لأنه كاتب فإذا قلت بعض ما يوصف بأنه كاتب هو إنسان بالضرورة ع || وإن : فإن ه || لم : ساقطة من د . (٣ - ٤) وإن لم يكن كاتباً : ساقطة من ع ، ع ، ه . (٤) كاتباً : ساقطة من د || فى : مع س ، ه . (٦) ضرورياً : + له س . (٧) أو وليس : وليس س . (٩) دقق : وقف د . (١٠) من (الأول) : + أنه د || أن : ساقطة من ع ، ن . (١٢ - ١٣) وليس كلامنا . . . يحمل بل : ولم يحمل ع . (١٤) دائماً : فبين أنه يحمل عليه دائماً س || ضرورى الحمل عليه : ضرورياً أى يحمل عليه ع ، ع ، ن ، ه . (١٥) فبين أنه يحمل عليه : ساقطة من س ، ع ، ع ، ن .

مع كونه إنسانا محولا على الشيء الذى هو الكاتب ، فإن ذلك لا يمنع أن يكون محولا على الكاتب ، ودائما له . فليس أنه لا يكون ويحمل على شيء ، يوجب أنه حين يكون لا يحمل عليه دائما .

فأما إن قال : إن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، هو كاتب فقط ولا زيادة ، والإنسان معنى آخر غير أنه كاتب ، فليس محولا عليه ، كان هذا حكم الإنسان والحيوان . فإن الإنسان ، من حيث هو إنسان ، هو أنه حيوان . نعم الحيوان حينئذ جزء من حده ، وكذلك الحيوان والإنسان جزءان من حد الكاتب . فإن الكاتب من الخواص الذاتية ، بمعنى ، أنها توجد في حدها الموضوع وجنسه لا محالة . وبعد هذا كله ، فإن الكتب إذا أخذ أنه كاتب فقط ، وكان الإنسان مقارنا له كان غير محمول عليه بالضرورة لا بالإمكان ؛ فكان بعض الكتاب بالضرورة ليس إنسانا لا بالإمكان ، وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب .

على أن ههنا غلطا آخر . وهو أن قولنا : من حيث كذا ، ومن جهة كذا ، من أجزاء المحمول . فقولنا : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ليس بالضرورة إنسانا ، هو بمعنى قوله : الكاتب ليس من الضرورة إنسانا ، من جهة ما هو كاتب ، ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول ، بل جزءا من الموضوع ،

(١-١٦) مع كونه إنسانا . . . بل جزءا من الموضوع : ساقطة من ب ، م ، م ، ي .
 (١) كونه : كون سا || إنسانا : الإنسان د ، سا . (٢) يوجب : موجب د ، ع ، ع ، ن .
 (٣) لا يحمل : لأنه يحمل ع ، ع . (٤) ما هو كاتب هو كاتب فقط : ما هو كاتب فقط د ، سا ، هـ . (٥) أنه : + محمول د ، سا . (٦) وكذلك : كذلك ع ، ع . (٨) أنها : أنه هـ . (٩) وكان : كان د ، ع . (١٠) كان : ساقطة من سا ، ع ، هـ || بالإمكان : الإمكان ع ، ن || فكان : وكان ع . (١١) الكتاب : الكاتب هـ . (١٣) على : قيل ع ، ن || أن : ساقطة من ع ، هـ . (١٤) قوله : وقوله سا . (١٥) بمعنى : معنى د ، ع ، ن . (١٥-١٦) من جهة . . . من المحمول : ساقطة من د ، ن . (١٦) الاعتبار : ساقطة من ع .

- لنزم منه محال . فلأنا كما نقول : الحيوان من جهة ما هو حيوان ، ناطق أو ليس ؛ فلو كان من جهة ما هو حيوان ناطق ، للنزم أن يكون كل حيوان ناطق ؛ ولو كان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، للنزم أن لا يكون أحد من الحيوانات ناطقا . لأن الشيء الذى يقال على الشيء من حيث هو هو ، ومن حيث هو طبيعته ، فيقال من حيث كان ، وكيف كان . لكن لما كان قولنا
- من حيث ومن جهة كذا جزءا من المحمول ، لم يلزم أن يجاب أن الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، بل أن يجاب أن الحيوان ليس من جهة ما هو حيوان بناطق ، بل قد يكون وقد لا يكون . فإذا كان كونه بحويانية تسلب عنه النطق ، غير كونه لا بحويانية توجب عليه النطق ، لم يلزم أن يكون الأمر في تسليم القسمين على السواء .

١٠

- وكيف يكون جزءا من الموضوع ؟ وأجزاء الموضوع يجب ، إذا كان بعدها شيء يحمل على الموضوع ، أن تنجى بعده كقولنا : الحيوان الناطق كذا ؛ معناه الحيوان الذى هو الناطق كذا . فإذا قلنا : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ، فيجب أن يكون معناه بعض الكتاب ، المأخوذ من جهة ما هو كاتب ، أو بعض الكتاب ، الذى هو من جهة ما هو كاتب فقط . فيكون إدخال هذا السور

١٥

(١ - ١٦) للزم منه محال . . . ومن جهة كذا السور : سافطة من ب ، س ، م ، ع ، ي .
 (١) ناطق : ناطقا ، عا . (٢ - ٣) ناطق للزم . . . ما هو حيوان : سافطة ن .
 (٢) ناطق (الثانية) : ناطقا ، سا ، عا ، هـ . (٤) ومن : هو من ع ، ن . (٥) لكن : ولكن سا .
 (٦) كذا : سافطة من سا ، عا ، هـ . (٨) بحويانية : بحويانيته سا . (٩) النطق (الأول) :
 الناطق د ، ع ، ط ، ن ، هـ || لا بحويانية : لا بحويانيته سا || النطق (الثانية) : الناطق ن .
 (١٠) تسليم : التسليم د . (١١) وأجزاء : فأجزاء ، ن ، هـ || بعدها : بدد د ، ع ،
 ط ، ن ، هـ . (١٢) كذا : + إذن د + + إذن د ، هـ . (١٣) الكتاب : الكاتب ن ، هـ .
 (١٣ - ١٤) من جهة . . . الكتاب : سافطة من ع . (١٤) الكتاب : الكاتب ن . (١٥) أو بعض
 الكتاب : سافطة من ع || فقط : سافطة سا || فيكون إدخال هذا السور : سافطة من ع ، عا .

فيه هذا، فإن الكتب الذى أخذ من جهة ما هو كاتب فقط لا يتعمد ولا أيضا يتصور بالكل ، حتى يقال : كل كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب ، ولا يكون هذا إذا جعل هذا جزءا من المحمول ، ففيل : بعض الكتاب هو من جهة ما هو كاتب كذا ، فإذا كان هذا جزءا من المحمول ، فيجب أن يكون جزءا من الموضوع عند العكس .

وهب أنه جزء من الموضوع ، أليس يجب أن يكون جزءا من المحمول ؟

١٠. قيل : فيكون قولنا كل إنسان ممكن أن يكون كاتباً ، معناه أن كل إنسان ممكن أن يكون كاتباً ، الذى هو من جهة ما الكاتب كاتب فقط ، وهذا كاذب ، فإنه ولا واحد من الناس يوصف بأنه كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب فقط . فإن الإنسان لا يكون الشئ ، الذى هو مجرد الكاتب فقط الذى أنه إنسان وأنه حيوان ، خارجاً من وجوده مسلوباً عنه . ولسنا نلتفت عند ما نقول : إن الإنسان ممكن أن يكون كاتباً ، إلى اعتبار فى الكاتب ، وجهة تفتقر به ، غير معنى مطلق أنه كاتب بلا شرط لا بشرط لا . فنتظار ، هل يحل ذلك على الإنسان ، فيجب أن لا يلتفت فى الموضوع إلا أنه الذى هو موصوف بكذا ،

(١-١٤) فيه هذا... موصوف بكذا : ساقطة من ب، س، م، ي .
 (١) فإن : كان د، ع، عا، ن، هـ || فيه هذا... سقط : ساقطة من ع، عا ||
 لا تبعض : ولا تبعض ع، عا، التبعض هـ . (١-٢) ولا أيضا يتصور بالكل ولا سور بالكل د .
 (٢) كل : لكل د . (٤) كذا : ساقطة من ع، ن، هـ || هذا : ساقطة من ع، ن .
 (٦) أليس : ليس د، ع، عا، ن . (٧) أن (الأول) : ساقطة من -ا، ع، عا، هـ .
 (٨) ممكن : يمكن ع || ما الكاتب : ما هو الكاتب هـ . (٨-٩) من جهة...
 المأخوذ : ساقطة من ع . (٩) ولا واحد : لا واحد ن . (١١) خارجا : خارج
 ع || ملوبا ملوب ع، ا . (١٢-١٣) تقترن به غيره : يترن به غيره د يقرر غيره ع .
 (١٣) بلا شرط : ساقطة من د، سا، هـ || لا (الكة) : ساقطة من د، سا، هـ || فنظر : لأنه
 سا، هـ || لا فنظر : ساقطة من عا . (١٤) فيجب أن : ساقطة من شا || إلا : إلى د، عا، هـ .

بلا شرط دوام أولا دوام ، ولا بشرط من جهة ، ولا تلتفت إلى المحمول إلا مأخوذاً محمولاً . فأى شرط الحقناه به ، فهو جزء الجملة ، هو المحمول ، ثم بعد ذلك يربط ويؤخذ عند المكس فيما يجعله محمولاً أو موضوعاً ، ولا يهمل . ولو كانت هذه الشروط معتبرة لبطل ، كثير من المقدمات الضرورية ، وصارت ممكنات ، وتجمع جوامع ما قلناه .

فلننظر هل إذا كان جـ ب ، وبـ ممكن في جـ خاص به ، فهل إذا حمل بـ على جـ ، فـجـ أيضاً يحمل على بـ أولاً يحمل ؟

فلنكن جـ الحيوان ، وبـ الكاتب ، فلننظر هل يجب أن نأخذه من حيث هو كاتب . لكننا نجد الكاتب ، من حيث هو كاتب ، مسلوباً عنه أنه حيوان ، فـجـ مسلوب عن الحيوان الكاتب من حيث هو كاتب ؛ بل يجب أن يراعى ما كان أوجب ، فنجعله موضوعاً ، فيبين أن الحيوان يكون محمولاً عليه ، فنراه يكون محمولاً عليه وقتاً ما ، أو ما دام الذات موجودة . فإن كان الحق هو أنه محمول عليه دائماً ما دام ذات الكاتب موجودة ، فالحيوان ضروري للكاتب ، والكاتب ليس ضرورياً للحيوان . وفي هذا بلاغ لمن أنصف .

-
- (١-١٤) بلا شرط دوام . . . لمن أنصف : ساقطة من ب ، س ، م ، ع ، ي .
 (٢) شرط : شـوـ سا || الحقناه : أشرطنا سا || فهو : وهو سا || ثم : ساقطة من ع ، ن .
 (٣) محمولاً : محفوظاً هـ || أو موضوعاً : موضوعاً د ، ع ، عا ، هـ || ولا يهمل : ولا يهمل هـ .
 (٤) الشروط : الشريطة د ، هـ . (٥) ما قلناه : ما قلناه . (٦) فـجـ : +
 أم بـ عا || على : ساقطة من هـ || أولاً يهمل : أولاً د ، وإلان . (٩) لكنا : فكنا هـ ||
 مسلوباً : مسلوب سا ، عا . (٩-١١) مسلوباً . . . يراعى ما : ساقطة من ع ، ن .
 (١٢) وقتاً ما : وقتاً ع ، ن . (١٣) أنه : ساقطة من ع || مادام ذات الكاتب : ما ذات
 سبب للكاتب ع ، أى ما دام ذات الكاتب ع || موجودة : موجوداً هـ . (١٤) هذا : +
 الموضع ن || لمن أنصف : من الصف ع .

وأما الجزئية السالبة الضرورية ، فإنها لا تنعكس . فإنه ليس إذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بأنه حيوان إنسانا ، يجب أن لا يكون بالضرورة كل إنسان حيوانا . واعلم أن قولنا بالضرورة ليس ، ليس سلب الضرورة ؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة .

- ٥ وأما المقدمات الممكنة ، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما أصف : قالوا : إن الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي . فما كان في الضروري والمطلق فحكمه حكم ذينك . وما كان في الممكن الحقيقي فحكمه قد يخالف ، على ما سنبين لك في موضع آخر . فأوهم ظاهر هذا اللفظ أن الممكن إذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا له إلا في اللفظ ، فيقال له ممكن ونعني أنه ضروري . فإذا لم يكن مخالفا إلا في اللفظ كان عكسه عكسه ، وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة . فإنه ليس أحد من الناس يقول ، ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ، ويعني به الضروري . ولا الشبهة التي دعت إلى أنه يعمل في لفظة الممكن اشتراكا ، حتى كان يجب مرة أن يقال على الضروري ومرة أن لا يقال ، وكان يمنع كونها مقولا على الضروري أنها تنعكس إلى السالبة العكس الذي يجري بينهما ، إذ كان ما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون . وكان يوجب كونها مقولا على الضروري أن سلبها لا يقال عليه ، وإلا كان تقيضها وهو أنه ليس يمكن مقولا على الضروري ، وكان الضروري ممتنا شبهة توجب أن يكون حلها بأن الممكن يقال على الضروري قولاً مترادفاً . فإن الممكن إذا كان له معنيان ، وأحدهما أعم من الواجب ، والآخر

(٤) وأما : فأما د ، ن . (٥) فيها : ساقطة من د ، ح ؛ وهذا س (١٣) حتى : حين ع ، عا . (١٥) ما : عداد ؛ ساقطة من س . (١٦) يمكن : يمكن ب ، سا ، هـ . (١٧) كان : لكان س . (١٨) وكان الضروري : ساقطة من م . (١٩) وأحدهما : أحدهما د ، ن .

- باين للواجب فإن الشبهة تتحل أيضا . وهل الممكن الذى يجب قوله على
الضرورى إلا الممكن الذى سلبه لا يقال على الضرورى ؛ لأن سلبه أنه ليس
بممكن ومعناه ممتنع . فيكون الممكن الذى يجب أن يقال على الضرورى هو الذى
هذا سلبه . فإذا كان هذا الممكن المقول على الضرورى الوجود معناه أنه ضرورى
ومفهومة ذلك ، كما يكون فى الأسماء المترادفة ، كان ما ليس بضرورى وما ليس
بممكن معنى واحد ، وكان ما ليس بضرورى إذن هو الممتنع ، وهذا محال ؛ بل
الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو
لفظة غير ممتنع ، وهو أعم من الواجب ومن الممكن . فليس إذن صحة انعكاس
الضرورى أو المطلق وهو أخص منه ، يرجب صحة انعكاسه فى نفسه ؛ بل يجب
أن يعلم أن معنى الكلام المذكور فى التعليم الأول الصحيح هو أن هذا إذا قيل
على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن ، فما منه فى مادة الضرورى فحكمه ما قيل .
وكذلك ما هو فى مادة المطلق فحكمه ما قيل . وأما الممكن الحقيقى فسيوضح
أمره بعد ، ليعلم أن بعد إيضاح الحكم فى جميع ما يجب هذا العام ، يتضح حكم
هذا العام . والنظر فى الممكن الحقيقى وفى عكسه جرت العادة بتأخره ، فلنؤخره .

(٤) فإذا : فإذا ؛ فإن س . (٦) معنى : بمعنى د ، ن . (٧) بدل : يدل على م .

(١٢) وكذلك . . . ما قيل : راقطة بن ع ، ن . (١٣) هذا : ساقطة بن د ، ع ، ن .

(١٤) وفى عكسه : وعكسه س | | بتأخره : بتأخير س ، ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات الاقترافية وذكر الأشكال الثلاثة في حالتى الإطلاق والضرورة

فهذه الأشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعالجه من أمر القياس ، فنقول : إن اللازم عن القياس لا يخلو ، إما أن يكون غير مذكور هو ولا نقيضه في القياس بالفعل ، وتسمى أمثال هذه المقاييس اقترايات ، مثل قولك : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر ، فكل حيوان جوهر ؛ وإما أن يكون اللازم أو نقيضه ، وبالجملة أحد طرفى المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه ما ؛ وهذا أسميه استثنائيا ، والجمهور يسمونه شرطيا . وإنما لم أسمه شرطيا ، إذ من الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران . ٥ ١٠

ولنقدم ما يكون على سبيل الاقتران . ومنه ما يكون من حملات . فنقول : إن كل قياس اقتراى بسيط حمل ، فإنه مؤلف من مقدمتين يشتركان في حد اشتراك المثال المورد في الجسم . وهذا الحد لا يخلو إما أن يكون في أحدهما محولا ، وفي الآخر موضوعا ، أو يكون محولا في كليهما ، أو موضوعا في كليهما . وإذا كان موضوعا في أحدهما محولا على الآخر ، فإما أن يكون ١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ي ، فصل ٤ هـ . (٧) فكل : وكل د .

(٩) أسميه : أسمه هـ || استثنائيا : استثنائية د ، ن || شرطيا : من الشرط ن || وإنما لم أسمه شرطيا :

ساقطة من ع . (١٢) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ . (١٣) المثال المورد :

المذكور س . (١٥) موضوعا في أحدهما محولا على الآخر : في أحدهما موضوعا وعلى الآخر محولا ع .

- محمولا على موضوع المطلوب ، وموضوعا لمحمول المطلوب ، وهو الذى يسمى الشكل الأول ؛ وإما أن يكون محمولا على محمول المطلوب ، موضوعا لموضوع المطلوب ، وهذا هو الشكل الذى ألقى ، لما أذكره من العلة بعد وجوبه فى القسمة . فإنهم حين قسموا الأشكال على القسمة المثانة التى ذكرناها بجاءت ثلاثة ، عينوا واحدا منها على أنه الشكل الأول ، وأخذوه على أنه هو الذى أوسطه موضوع فى أحدهما محمول فى الآخر ، ثم لما نظروا فيه من حيث يجتمع منه ما يجتمع ، أخذوه من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحموله محمولا فقط . وهذا أخص من المعنى الذى لأجله جعل شكلا أولا . فإذا جعلوه شكلا أولا ، لا يجرد أن الأوسط موضوع ومحمول ، بل لأن الأوسط محمول على موضوع المطلوب ، وموضوع لمحمول المطلوب ؛ فقد ألفوا قسما رابعا . وفاضل الأطباء يذكر هذا ، ولكن لا على هذا الوجه ؛ بل هذا الإلغاء هو بسبب أنه أمر غير طبيعى ، وغير مقبول ، وغير ملائم لعادة النظر والروية ، ومستغنى عنه بقوة ، عكس نتيجة ما هو شكل أول ، وعلى ما سنوضحه فى موضع آخر . فليكن الشكل الأول ما ذكرناه . وأما الثانى فهو الذى يكون حده الأوسط محمولا على الطرفين . وأما الثالث فهو الذى يكون حده الأوسط موضوعا فيهما جميعا .
- والطرف الذى هو موضوع المطلوب يسمى حدا أصغر ، والمقدمة التى فيها هذا

(١) وهو : وهذا س ، سا ، هـ ؛ وهذا هو ع . (٢) هو : ساقطة من ع || الذى : ساقطة من س . (٣) المثلثة : الثلاثية د . (٤) ثم : ساقطة من ع || لما : ما هـ . (٥) حيث يجتمع : يجتمع د || يحفظ : ساقطة من سا . (٦) وهذا : فهذا ع . (٧) أولا فإذا : وإذا ع || فإذا : وإذا د ، س ، ع ، ن ، هـ || لا يجرد : يجرد د ، ع ؛ لا يجرد ن . (٨) بل هذا : بل هوس || هو : وهوس . (٩) النظر والروية : الروية سا . (١٠) بقوة : لقوة د ، ع ، ن . (١١) حده : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن . (١٢) — (١٤) وأما الثانى : الطرفين : ساقطة من ما || محمولا . . . الأوسط : ساقطة من ع . (١٥) وأما الثالث : والثالث س .

الطرف تسمى مقدمة صغرى ، والطرف الذى هو محمول المطلوب يسمى حدا أكبر ، والمقدمة التى فيها هذا الطرف تسمى مقدمة كبرى . وتألف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة . والتى يجب عنها النتيجة لذاتها تسمى قياسا . وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين يسمى شكلا . والذى يلزم ، فإنه مادام يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا . فإذا لزمسمى نتيجة . وإنما سمي الشكل الأول شكلا أولا لأن إنتاجه بين بنفسه ، وقياساته كاملة ، ولأنه ينتج جميع المطالب ، والثانى لا ينتج إلا الساب ، والثالث لا ينتج إلا الجزئى ، ولأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلى الموجب . واعلم أنه لا قياس من سالتين ، ولا من جزئيتين ، ولا صغرى سالبة كبراهها جزئية إلا أن يكون الساب ممكنا . واعلم أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين ، لافى كل شيء ؛ بل فى الكمية والكيفية دون الجهة . وهذه جملة تعلمها بعد باعتبار الجزئيات .

الشكل الأول :

والشكل الأول فإنه لما كانت صغراه موجبة ، صار الحد الأصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الأوسط . فإذا كان فى الكبرى إيجاب كلى على كل ما يقال عليه الأوسط ، أو سلب كلى عن كل ما يقال عليه الأوسط كيف قيل ، دخل فيه الأصغر . فإن لم يكن كليا أمكن أن يفوته الأصغر ؛ إذ يجوز أن لا يكون هو

- (٢) مقدمتين : المقدمتين م ، هـ . (٣) والتى : والذى س ، ع ، ع ، د || وهيئة : وهرس .
 (٤) يساق : يقاس سا || بالقياس : القياس د ، س ، ع ، ا ، ع ، ع ، ن ، هـ .
 (٥) سمي (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (٦) ولأنه ينتج : وينتج د ، ن . (٧) ولأنه : ولا د ، ع - (٨) صغرى : + من ع ، هـ . (٩) أن النتيجة : أن هذه النتيجة عا .
 (١١) باعتبار : اعتبار د ، ن . (١٢) الشكل الأول : ساقطة من سا ، هـ .
 (١٣) والشكل الأول : ساقطة من س || كانت : كانت ب ، د ، س ، ع ، م ، ن .
 (١٤) كل : ساقطة من م . (١٤ — ١٥) فإذا الأوسط : ساقطة من د .
 (١٥) دخل : داخلا ع . (١٦) لا يكون هو : يكون هذا س .

- البعض الذى عليه الحكم ، سواء كان ضروريا أو ممكنا . فاما إذا لم يكن الأوسط محولا على الأصغر ، فستجد أمورا توجب على كليهما ، وهما مباينان ؛ وأمورا تسلب عن كليهما ، وهما متباينان . فلا يلزم أن يكون الحكم على الأوسط حكما على الأصغر ، كان سلبا أو إيجابا . فإن كان الأكبر جزئيا ، فذلك أبعد ؛ بل إن كان جزئيا على الأوسط ، والأوسط موجودا للأصغر ، لم يجب أن يتعدى إليه ،
- إذ الحكم على الأوسط كان حكما جزئيا ، فيجوز أن يكون الأوسط أعم من الأصغر ، ويكون الحكم فى البعض الذى هو خارج عن الأصغر بإيجاب أو سلب ، فيكون الحكم على ما ليس الأصغر ، ويكون ماقدما ذكروه . فبين أنه إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية لم ينتج . وهذا يجب أن يقتصر عليه ، ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج ، بسبب أنها لا يلزم منها نتيجة معينة . فإنك
- ١٠ بعد الإحاطة بماقدماه ، يمكنك أن تورد تلك الأمثلة . واعلم أن المهملات حكمها حكم الجزئيات ، فتصلح صغريات ، وتنتج مهمة . وأن المخصوصات أحكامها أحكام الكلية . فإنه قد يكون من مخصصين قياس ، تقولك : زيد هو أبو عبد الله ، وأبو عبد الله هذا ، أو أخو عمرو . ولكن النتائج تكون مخصصة شخصية . وأكثر ما تستعمل المخصوصات مدمات صغرى .
- ١٥

فلنعد المحصورات فنقول : إنه إذا كان كل جـ ب وكل بـ آ ، فبين أن كل جـ آ ،

(١) سواء : وسواء بـ د ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، || فاما إذا : فإذا سا . (٢) توجب : تجب ع || مباينان : متباينان د ، سا ، ع ، ن . (٣-٢) مباينان وهما : ساقطة من س ، ع . (٣) يكون : ساقطة من ع . (٥) موجودا : موجود س ، هـ || إليه : عليه هـ . (٦) كان حكما جزئيا : حكم جزئى س ، هـ . (٨) فيكون : ويكون هـ || الأصغر : للأصغر د ، ن . (٩) سالبة : ساقطة من س . (١٠) ولا يشتغل : ولا يستعمل ع . (١١) تلك : هذه س . (١٣) هو : وهو هـ . (١٤) وأبو عبد الله : ساقطة من س . (١٥) صغرى : ساقطة من ع . (١٦) جـ آ : جـ ب د ، ن .

وأنه إذا كان كل جـب ، ولا شيء من بـآ ، فينب أن لا شيء من جـآ ،
 وأنه إذا كان بعض جـب ، وكل بـآ ، فينب أن بعض جـآ ، وأنه إذا كان
 بعض جـب ، ولا شيء من بـآ ، فينب أن ليس كل جـآ . فهذا هو الشكل الأول ،
 وضروبه المحصورة هذه الأربع ، ونتاجه هذه . وقد يلزم القياسات الثلاثة من
 هذه لوازم هي عكوس هذه . فإن جعلت قياسات عليها ، لم تكن قياسات كاملة
 بالقياس إليها ، بل إنما يتبين ما يلزم عنها بالعكس . فاما من قال : إن في غير
 هذه الضروب ما ينتج ، وهو إذا كان لا شيء من جـب وكل بـآ ، أولا شيء
 من جـب وبعض بـآ ، أنتج ليس بعض آـج . قال : لأنك إذا عكست كل
 بـآ أو بعض بـآ ، أنتج من الشكل الثاني ليس كل آـج . فالجواب عن هذا
 أنه إنما قيل كبرى وصغرى ، بسبب أن في أحدهما موضوع المطلوب ،
 وفي الأخرى محمول المطلوب . فإذا جعلنا مقدمة جـب صغرى ، وكان بـآ الحد
 الأوسط ، فيكون جـآ الحد الأصغر ، ويكون موضوع المطلوب ، وعلى مثل ذلك
 يكون آمحول المطلوب . فإذا قلنا : لا ينتج بسلب أو إيجاب ، حينئذ أن ذلك
 لا ينتج و آ محمول . وقد زال بهذا الشك . فإن أنتج شيئا ، فليس عن كبرى

- (١) وأنه : أرأه د || أن : أنه د ، ن || بـآ : + لأن جـآ داخل فيما يحمل عليه بـع .
 (٢-١) كل جـب . . . كان (الأول) : ساقطة من سا . (٢) فينب أن بعض : فبعض ||
 جـآ : + لأنه داخل فيما تسلب عنه بـع || وأنه : أرأه م (٣) جـب : جـآ ع .
 (٤) المحصورة : + هي ع || ونتاجه هذه : ونتاجه هـ . (٤-٥) يلزم القياسات الثلاثة
 من هذه : يلزم من هذه القياسات الثلاثة بـج ، س ، سا || الثلاثة من هذه : الثانية ع .
 (٦) بل : لكن ع ، ساقطة من سا || يتبين : تبين س ، ع ، م ، ن هـ || فاما : وأماد ، ن .
 (٧) ما ينتج : ساقطة من عا . (٨) أنتج : نتج ع || ليس : أنه س || آـج : آـبـس ، ع .
 (٩) فالجواب : والجواب س . (١١) فاد : وإذا ع . (١٢) وعلى : وعلى د .
 (١٣) آ : ساقطة من م . (١٤) شيئا : ساقطة من ع || من : فبرخ ، م .

وصغرى على ما وضع . ومع ذلك فإنه يرجع إلى الكمال بمكسين . فهو بعيد
عن الطبع ، مناسب للقسم الثانى من الأقسام الأربعة للأشكال ، الذى إنما ألقى
لأنه بعيد عن الطبع جدا . فإن الشكل الثانى بُعد عن الطبع فى نظم مقدمة واحدة
هى الكبرى ، والثالث بُعد عنه فى نظم مقدمة واحدة وهى الصغرى ، وإذا
كان البعد فى معنى واحد احتمله الذهن وفطن للغرض . وأما القسم الثانى فإنه
يحتاج فى رده إلى الأمر الطبيعى إلى تغيير يلحق بجمعه ، وهو مستغنى عنه .
فالأولى به وبما هو فى مذهبه أن يلغى .

الشكل الثانى :

هذا الشكل خاصيته فى نظمه أن الأوسط منه محمول على الطرفين ، وخاصيته
فى إنتساجه أن الموجبتين منه لا تتجان ؛ وذلك لأن المحمول الواحد بالإيجاب ،
كالجسم يحمل على متباينين كالخجر والحوان ، وعلى متفقين كالإنسان والضحاك .
ولا السالبتان ، لأن المحمول الواحد كالخجر قد يلبس عن متباينين كالإنسان والفرس ،
وعن متفقين كالإنسان والناطق . ولا عن جزئيتين ، فإن المحمول الواحد يوجب
لبعض الأمر الواحد ويسلب عن بعضه ، وقد يوجب ويسلب عن بعضى

-
- (١) بمكسين : بعكس م ؛ بعلمين ع . (٢) مناسب : مناسب س ، هـ || الذى : الذى س ،
ع || إنما : ساقطة من س . (٣) لأنه بعيد : لأنها بعيدة س || بعد : بعيد س ، ع ، ن .
(٤) هـ : وهى س ، ع || بعد : بعيد س ، ع || وهى : هـ س ، س ، هـ || وإذا :
فإذا د ، ن . (٥) البعد : البعيد س || احتمله : احتمل س ؛ احتماله ع || الثانى : الباقي
س ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (٦) رده : زيادة ن || تغيير : تغيير هـ ؛ أمرا . (٧) فى
مذهبه : بمذهبه س . (٨) خاصيته : خاصية س || منه : فيه هـ || وخاصيته : وخاصته ع .
(٩) الموجبتين : الموجبين س . (١٠) والفرس . . . والناطق : ساقطة من ع .
(١١) ومن : عن ن . || عن : على د ، ن || يوجب : موجب ع . (١٢) بعضى :
بعض د ، س ، س ، ع ، هـ ، هـ .

أمرين مختلفين . ولا إذا كانت الكبرى جزئية ، فإنه إذا حكم على " كل شيء ما " ، ثم حكم على " بعض الآخر " ، لا بخلاف ذلك ، جاز أن يكون الشيء محمولا على ذلك الكل ، لكنه أعم منه ، فيوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب عليه ، وجاز أن يكون مباينا له بكميته لا يحمل عليه . فهذه خاصيته في الإنتاج . وإنما كان شكلا ثانيا ، وأخر عنه الشكل الباقي من الأشكال ، لأنه ينتج ما هو أنفع وهو الكلى ، وذلك الباقي لا ينتج إلا الجزئى ، وإن كان ينتج الموجب ، وهذا لا ينتج إلا السالب . فإن السالب الكلى أنفع من الجزئى الموجب ، أى فى العلوم ، ولأنه إنما يحدث منه الأول بعكس الكبرى منه ، وأما الباقي فيحدث بعكس الصغرى ، فقرأته من الأول فى أشرف المقدمتين .

١٠ والأشياء الاختيارية التى لا وجوب فيها وإنما يدعو إليها الاستحسان والأخذ بالأولى ، فإنها لا تتجاوز بعلها المبلغ الذى أومأنا إليه . ومع ذلك فإننا نريد أن نصرح بما يرفع الحق عن وجوهنا قناع الحياء فيه ، وهو أنه إذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما يفهم من السلب الكلى المطلق فهما بحسب

(١) جزئية : + فإنه إذا سلب من كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه هامش ب ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه أعم منه فيوجب عليه وجاز أن يكون مباينا لا يحمل عليه ، ع ، ن ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شيء أى سلب الأوسط عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه أعم منه ويوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب س . (٢) لا بخلاف : بخلاف س ، ه || الشيء : + الآخر س ، ه . (٣-٢) ذلك الكل : المسلوب عنه س . (٣) الكل : المسلوب ه || منه : + فلك س . (٤) له بكميته : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ؛ لا ه || فهذه : فهذا د ، ن . (٥) الباقي : الثانى ن . (٧) ولأنه : وأنه ع . (٨) منه (الأولى) : منه د ، س ، ع ، ن || وأما الباقي : الباقي ب || فيحدث : + منه س ، س ، ع ، ع ، م ، د . || فقرائته : فقرائته س . (١٠) وإنما : وإنما د ، ع ، ن . (١١) ذلك : هذا س ، س ، ع ، ع ، د ؛ + كده د ، س ، س ، ع ، ع ، ن ، ه . (١٣) الكلية : ساقطة من ع || المطلق : ساقطة من س .

- الأمر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام أو بالمعنى الخاص. فإنه لا يأتلف منها في هذا الشكل قياس. وذلك لأن السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطابقة، قد تصدقان معا على شيء واحد. وقد أوردت له أمثلة في التعليم الأول. فإن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان، لأن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم وقتا ما. وبالجملية إذا كان محمول يحمل على كل واحد لادائما؛
- بل وقتا ما، فهو أيضا يسلب عن كل واحد لادائما، بل وقتا ما. وكذلك إن كان حمله محلا يجوز أن يكون لادائما وإن لم يوجهه، فيجب أن يعلم إذن أنه ليس يجب أن ينقصد من السالب المطلق والموجب المطلق قياس في هذا الشكل، اللهم إلا أن يستعمل السالب الكلي على اللفظ المشهور الذي بينا أنه ينعكس، أو تستعمل المطابقة التي إطلاقها لا للحمل بل للحصر؛ إذ يصدق الحصر كليا في بعض الأزمنة، أو يستعمل في القضيتين ما يتعذر مراعاته، وهو جعل الوقت في لكل واحد وقتا واحدا إن أمكن، وشرطا واحدا إن أمكن.

- لكن المطابقة باعتبار الذول في نفسه، مما لم تجر العادة بأن تستعمل في العلوم وفي المحاطبات، بل جرت العادة بأن يستعمل السالب في كل موضع ويُنوى الشرط الذي ذكرناه. وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب آ، أنه إنما يستعمل ذلك على نية أن كل ب آ، عند ما يكون ب، فيجب أن يلتفت إلى

(١) لا يأتلف : لا يتألف س ، سا ، هـ ؛ لا يأتلف ع ، عا . (٢) والموجبة الكلية المطلقة : ساطعة من ع . (٣) تصدقان : صدقت ع || عل : في س . (٤) كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان لأن : ساطعة من د ، سا ، ع ، ن || نائم (النية) : + وقتا ب ؛ ع ؛ + وقتا ما د ، س ، ن هـ . (٥) إذا : إن عا . (٦) وإن : فإن ع . (٧) مراعاته : من إتقانه ع . (٨) الذي : وذلك الذي ع ؛ ذلك الذي د ، س ، سا ، ع ، ن . (٩) مراعاته : من إتقانه ع . (١٠) عا ؛ ما ؛ ن || بأن : بأنه ع . (١١) يستعمل : + في س . (١٢) قد : ساطعة من س || العادة : + بأن يستعمل السالب سا || ب آ : ب آ || أنه ساطعة من ن . (١٣) نية : ساطعة من د ، ن ؛ بيان ع .

هذين في هذا الشكل وما بعده . فلنستعمل نحن السالبة على النحو المشهور، فإن ذلك أجمع للغرض، فنقول : يجب في شرط إنتاج هذا الشكل أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كلية . ولنذكر الضروب المنتجة فقط :

- ٥ الضرب الأول : من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة ، مثاله : كل ج ب ، ولا شيء من آ ب ، فلا شيء من ج آ . برهانه أنا نعكس الكبرى فيصير لا شيء من ب آ ، فيكون كل ج ب ، ولا شيء من ب آ ، فلا شيء من ج آ . وقد نبينه من طريق الخلف فنقول : إنه إن كان قولنا هذا كاذبا ، فليكن بعض ج آ وكان لا شيء من آ ب ، ينتج من الشكل الأول : ليس كل ج ب . وكان كل ج ب ، هذا خلف . ولقائل أن يقول : إن هذا ليس خلفا محالا ، فإن المطلقات لا يكذب فيها أن يقال كل وليس كل ، فإنه يجوز أن يكون كل ويعني به في كل واحد وقتا ما ، ولا كل ويعني في كل واحد وقتا آخر ، وليس هذا بخلف . فالجواب أنا قد تدمنا أن الذي نذهب إليه ههنا في استعمالنا للمطلقات ، ما كان منها بمعنى لا شيء من آ ب ما دام آ ، وكذلك قولنا : كل ج ب فإنما يعني به كل ج ب ما دام ج ، فتكون النتيجة
- ١٠
- ١٥

(٢) إحدى : أى س ؛ أخرى م . (٤) المنتجة : الناتجة ع . (٥) سالبة ينتج : ينتج | مثاله : ساقطة من س . (٦) أنا : أنا س . (٨) إنه : ساقطة من س . (٩) وكان : فقد كان س ؛ فكان م | ينتج من : ينتج س ، م . (١٠) كل (الأول) : ساقطة من د | وكان كل ج ب : ساقطة من د ، ع | خلف : لأن النتيجة تفيد الكبرى س ، ع ، ع . (١١) يقال كل : يقال لكل م | وليس : وهذا وليس هـ (١٢) يكون كل : ب وبعض هـ | به : ساقطة من س ، ع ، ع | وقتا ما : وقتا م . (١٣) وليس : آ آرد | وليس هذا : ساقطة من هـ | بخلف : خلف ع | فالجواب : والجواب ع ، ع | نذهب : ذهب ب ، ع ، ع (١٤) المطلقات : المطلقات س ، س ، ع ، ع ، ع ، ع | منها : ب مثلاً ، س ، س ، ع ، ع ، ع ، ن ، هـ | بمعنى : نعى ع | آ ب د ، ع ، ع ، ن . (١٥) فإنما : فإنه س ؛ فإن ما .

- لا شيء من ج آ ما دام ج . وهذا لا يصدق مع قولنا : بعض ج آ
 ما دام ج ، فإذن هذا خلف محال . فسيبه إما أن التأليف غير متج، وإما أن
 المقدمات كاذبة . لكن التأليف متج والقائلة : لا شيء من آ ب كانت
 موضوعة حقا . فبقى أن السبب هو كذب قولنا : بعض ج آ ، فلا شيء، إذن
 من ج آ . قال قوم إنه لا حاجة إلى بيان هذا بالعكس والخلاف ، وإن هذا
 • بين بنفسه . فمن البين أن ب لما كانت مسلوقة عن شيء، موجبة لشيء آخر
 فالشيئان متباينان، إذا كان آ مباينا لب وكان ج غير مباين له . فأما من جعل
 هذا الأمر باينا بنفسه، فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه .
 وأما من احتج بما احتج به ، فلم يجعل الحجّة غير الدعوى نفسها ، فإن المتباينين
 والمسلوب أحدهما عن الآخر معنى واحد، كما علمت . ولكن الذهن يلتفت
 ١٠ ضرورة إلى أن يقول : إن ج لما كانت ب المباينة ل آ أو التي لا توصف
 ب آ ، فيكون قد رده إلى البين إنتاجه بنفسه . وقد ناقضه بعض من يعبر عن
 المتباين مناقضة صحيحة . وفي هذا كلام طويل الفصل في الواحق . وهذا ينتج
 أيضا إن جعل المطلوب الكلى ما ظنه قوم أن قولنا : كل ج ب بالإطلاق،
 أن كل الجليات الموجودة في وقت ما، فهي ب ، بعد أن يكون الوقت في السالب
 ١٥ والموجب واحدا . والأصوب أن لا يلتفت إلى هذا .

الضرب الثاني : من كليّين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة . مثاله :

لا شيء من ج ب ، وكل آ ب ، فلا شيء من ج آ . فلنا إذا عكسنا

- (٤) حقا : حقه س ، سا ، عا . (٥) ج آ : ج ب س || وإن : فإن د ، ن .
 (٧) مباينا : مباينا ه || وكان : وقد كان ه || ج : ب س . (٩) وأما : فأما ب ،
 م || من احتج : + به ه || غير .. عن د ، ع ع . (١٠) كا : + قدس ، سا .
 (١١) إلى : ساقطة من ب ، ع || أو التي : إذ الت د ، ع ، ن . (١٢) ب آ : ساقطة من ع ؛
 + يوصف د . (١٤) إن : بأن ه || المطلوب : المطلق سا . (١٥) أن كل : وأن
 كل س || كل : كان د ، ن . (١٥) فهي : فهو س || بعد : قد ع .

الصغرى وأضفناها إلى الموجبة أنتج لا شيء، من $A \rightarrow B$ ، ثم يعكس النتيجة إلى حقها. وبالحلف أيضا أنه إن كان بعض $A \rightarrow B$ ، وكل $A \rightarrow B$ ، فبعض $A \rightarrow B$.

الضرب الثالث : من صغرى جزئية موجبة وكبرى سالبة كلية . مثاله :
بعض $A \rightarrow B$ ، ولا شيء من $A \rightarrow B$ ، فليس كل $A \rightarrow B$. يتبين بعكس السالبة.
وبالحلف أنه إن كان كل $A \rightarrow B$ ، ولا شيء من $A \rightarrow B$ ، فلا شيء من $A \rightarrow B$ ،
وكان بعض $A \rightarrow B$.

الضرب الرابع : من صغرى سالبة جزئية، كبراهها موجبة كلية . مثاله : ليس
كل $A \rightarrow B$ وكل $A \rightarrow B$ فليس كل $A \rightarrow B$ ، والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس
جزئية فلا تقترن بالأخرى الجزئية اقترانا متجا. فلنبين بالحلف أنه إن كان كل
 $A \rightarrow B$ ، وكل $A \rightarrow B$ ، فكل $A \rightarrow B$ ، وكان ليس كل $A \rightarrow B$. أو يفرض بعض $A \rightarrow B$
الذى ليس B ولتعيينه وليكن D ، فلا شيء من $D \rightarrow B$ ، وكل $A \rightarrow B$ ، فلا شيء
من $D \rightarrow A$ ، وبعض $A \rightarrow D$ ، فيرجع إلى الأول .

الشكل الثالث :

خاصية هذا الشكل في تأليفه ما علمت ، وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج
إلا جزئيا ، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحداهما كلية .
فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين

(١) أنتج : نتج ح . (٢) حقها : جهتا سا ؛ حلقها ن ؛ + حلقها د . (٤) من : ساقطة
من د . (٥) أنه : ساقطة من سا || فلا شيء : ولا شيء ب ، م . (٧) من : ساقطة
من هـ . (٨) فليس : ليس د . (٩) اقترانا متجا : اقتران منتج د ، ن .
(١٠) أوليفرض : وليفرض سا . (١١-١٢) وليكن . . . الأول : ولكن ب ولا شيء . من
ب ب وكل $A \rightarrow B$ ، فلا شيء من $A \rightarrow B$ ، وبعض $A \rightarrow B$ يرجع إلى الأول س . (١٢) فيرجع : يرجع ع .
(١٥) وإحداهما : وإحديهما د ، سا ، ن || كلية : + واحد د . (١٦) يكون : يكونا ع .

أو مختلفين . وإن كانتا جزئيتين جاز أن يكون الأمر الواحد يوجب في بعض شيء، وأن يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض . وجاز أن يكون المختلفان كل يوجب في بعض ، أو واحد يوجب في بعض والآخري سلب عن بعض . وإن كانت الصغرى سالبة لم يجب إذا سلب شيء عن أمر أن يوجد له ما يوجد لذلك الآخر أو يسلب عنه . وعليك الآن أن تطلب الحدود :

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة . مثاله : كل ب جـ ، وكل ب آ ، لا يلزم من هذا أن كل جـ آ . فإنه يجوز أن يكون جـ أعم من ب ويكون الموجود لكل ب إما مساويا لجـ وإما دون جـ في العموم . ولكن يجب أن يكون بعض جـ آ وليكن ذلك البعض هو ب . فهذا هو افتراض . أو لنعكس الصغرى فيكون بعض جـ ب ، وكل ب آ ، أو لنقل إن كان لا شيء ١٠ من جـ آ ، وكل ب جـ ، فلا شيء من ب آ ، وكان كل ب آ ، هذا خلف وعلى الصورة المذكورة .

الضرب الثاني : من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة . مثاله : كل ب جـ ، ولا شيء من ب آ ، لا يلزم من هذا أن لا شيء من جـ آ ، فربما كان جـ أعم منهما . لكن ينتج فليس كل جـ آ . فلتعين ب ذلك البعض ،

(١) يوجب : موجب ع . (٢) شيء : + واحد د || شيء . . . بعض : ساقطة من ع . (٣) كل يوجب : كل موجب ع || واحد يوجب : واحد موجب ع . (٤) لذلك الآخر : للائحة كذلك الآخر د ، س ، ع ، ن ؛ للائحة سا ، هـ ؛ للائحة كذلك الأمر عا . (٥) ينتج : + هـ . (٦) جـ : + أي م . (٧) مساويا : مساوى س || وإما : وإلا س ؛ أو ن . (٨) وليكن : ولكن د ، ن . (٩) وكل : فكل م || أو لنقل : ولنقل س || كان : كل د ، ن . (١٠) ب جـ : ب آ م . (١١) ب جـ : ب آ م . (١٢) ب جـ : ب آ م . (١٣) ب جـ : ب آ م . (١٤) ب جـ : ب آ م . (١٥) ب جـ : ب آ م . (١٦) ب جـ : ب آ م . (١٧) ب جـ : ب آ م . (١٨) ب جـ : ب آ م . (١٩) ب جـ : ب آ م . (٢٠) ب جـ : ب آ م .

أو لنعكس الصغرى ، أو لنقل إن لم يكن كذلك ، وكل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ فلا شيء من بـ جـ ، وقد كان كل بـ جـ ، هذا خلف .

الضرب الثالث : من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى . مثاله : بعض بـ جـ . وكل بـ آ ، ينتج بعض جـ آ . ويظهر عليه بما علمت في الضرب الأول .

الضرب الرابع : من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى . مثاله : كل بـ جـ ، وبعض بـ آ ، فبعض جـ آ . يتبين بالافتراض بأن يعين البعض الذى هو بـ ، وهو آ فليكن ذلك د فيكون كل د آ يكن كل د بـ وكل بـ جـ ، فكل د جـ وكان كل د آ فبعض جـ آ . ويبين بأن نعكس الكبرى ثم نعكس النتيجة فيكون : بعض آ بـ وكل بـ جـ . فينتج بعض آ جـ ، فينعكس بعض جـ آ . ويتبين أيضا بالخلف أنه إن كان لا شيء من جـ آ ، وكل بـ جـ ، فلا شيء من بـ آ ، وكان بعض بـ آ . هذا خلف .

الضرب الخامس : من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى . مثاله : كل بـ جـ وليس كل بـ آ فليس كل جـ آ . لا يتبين هذا بالعكس إذ الكبرى

(١) أولنعكس : أولنعكس د ، ن ؛ ولننعكس سا || وكل : فنكس س ، س ، ع ، ما ، هـ . (٢) وقد كان كل بـ جـ : ساطعة من د ، س ، س ، ع ، ما ، ن ، هـ || كل : ساطعة من م || خلف : + وتصير صورة القياس على هذا كل جـ آ ولا شيء من بـ آ يخرج في الشكل الثانى فلا شيء من بـ جـ وقد كان كل بـ جـ هذا خلف سا . (٤) بعض بـ جـ : بعض جـ بـ هـ || عليه : ساطعة من ع . (٦) من : ساطعة من بـ ، س ، ع ، ما || من كلية : ساطعة من م (٧) بـ جـ : جـ بـ هـ . (٨) الذى : ساطعة من سا || هو : + من س ، ع ، ما ، هـ . (٨ - ٩) بـ جـ فنكس : ساطعة من ع . (٩) ويبين : فيبين بـ || بأن : ساطعة من ع . (٩ - ١٠) ويبين . . . فينتج بعض آ جـ : ساطعة من ع . (١٠) وكل : فنكس || فينعكس : ينكس ع . (١١) وكل : وكان ع || بـ جـ : جـ بـ هـ . (١٢) وكان بعض بـ آ : ساطعة من د || بعض بـ آ : كل بـ جـ فلا شيء من بـ آ ع ؛ كل بـ جـ فليس بعض جـ آ ما (١٤) بـ جـ : جـ بـ ع || بـ آ : بـ بـ .

لا تتمكس والصغرى تتمكس جزئية . وتبين بالاقتراض ، بأن يفرض الشيء الذى هو ب وليس آ وليكن د ، فيكون كما علمت كل د ج ، ولا شيء من د آ . وبالمخلف أنه إن كان كل ج آ وليس كل ب آ فليس كل ب ج . هذا خلف .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى . مثاله : بعض ب ج ، ولا شيء من ب آ ، فليس كل ج آ . تبين بعكس الصغرى بأن يقال بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ . وهذا من الشكل الأول . وبالمخلف بأن يقول : وإلا فكل ج آ ، وكان لا شيء من ب آ ، فلا شيء من ب ج ، وكان بعض ب ج ، وهذا خلف .

واعلم أن الشكل الأول وإن كان يرجع إليه هذان الشكلان فهذهين الشكلين خاصة — فائدة ، وهى أن بعض السوالب إنما الطبيعى فيها والسابق إلى الذهن منها أولا ، هو أن يكون أحد الأمرين فيها محمولا والآخر موضوعا . فإن عكس لم يكن طبيعيا ، وكان غير السابق إلى الذهن . مثال ذلك أن تقول : ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة ، فإن هذا سلب طبيعى سابق إلى الذهن . وكذلك الحال فى قولنا : ليست النفس بمائتة ، أو ليست النار المحردة بمريئة . فاما عكوس هذه فمثل قولنا : لا شيء من الخفيف أو الثقيل بساء ، أو ليس شيء من

- (١) لا تتمكس : + لأنها سالبة جزئية سا || يفرض : يفترض س ، سا ، ما ، ه .
 (٢) وليكن : ولكن س . (٣) وبالمخلف : والمخلف ع (٤) من : ساقطة من س || من جزئية مثاله : ساقطة من ما . (٥) ب ج : ب ج ع || ب آ فليس كل : ساقطة من ع || تبين : تبين س ، ما . (٦) ج ب : ب ج د ، ع ، ن . (٧) وكان لا شيء : ولا شيء ه . (٨) فلا شيء : ولا شيء سا || بعض : كل د ، ع ، ما ، ن .
 (١٠) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، ع ، ما ، م ، ه || وهى : وهوع . (١١) هو : وهوس .
 (١٣) السماء : ساقطة من سا || بخفيفة أو ثقيلة : بخفيف أو ثقيل ب ، د ، س ، ما ، م ، ن ، ه ؛ بخفيف ولا ثقيل ما . (١٤) أوليست : وليست سا ، ع . (١٥) أو الخليل : والخليل سا ، ع .

المائت بنفس ، أو ليس المرئى بنار . وإن كانت حقا ، فإنها ليست على الأمر الطبيعى والسابق إلى الذهن . فإن النار أولى بأن تكون موضوعا يسلب عنها المرئى من المرئى أن يكون موضوعا ويسلب عنه النار . وكذلك فى أمثالها . وأيضا فإن الجزئيات هذه أحوالها ، فإننا إذا وضعنا الحيوان والإنسان وسورا جزئيا ، كان الأولى حينئذ أن يكون الحيوان موضوعا فى القضية والإنسان محمولا ، لا عكسه . وإن كان حقا مثل قولنا : بعض الناس حيوان ، فيعجز فى كثير من المواضع أن يكون التأليف الكائن من سالب وموجب ، ويراعى من حال السالب أن يكون على ما هو طبيعى وعلى ما هو أولى إنما يستقيم على هيئة الشكل الثانى . فيكون تأليفهما على هيئة الشكل الثانى أقرب إلى الطبيعى . وكذلك يكون تأليف الجزئى وهو طبيعى مع الكلى إنما يقع على هيئة الشكل الثالث . وإذا عكسنا حتى يرجع التأليف إلى الأول ، صار السلب على الوجه الذى ليس بطبيعى ولا سابق إلى الذهن ، وصار الجزئى الطبيعى غير طبيعى .

فالشكل الثانى والثالث إذن ليسا بمستغنى عنهما . ومن ظن أن القضايا المطلقة لا تستعمل فقد أخطأ . فإن أكثر العلوم تستعمل فيها القضايا المطابقة من كل جنس من المطلقات ، وخصوصا فى العلم الذى هو صناعة الرجل الذى حكم بهذا الظن . على أن الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب كلى . فإذا أراد أن يبحث

(١) فإنها ليست : فليست ع . (٢) عنها : عنه ع . (٣) من المرئى : ساقطة من م . ويسلب : أو يسلب سا . (٥) الأولى : أولى ع . (٦) الناس : الإنسان ه . فيعجز : ساقطة من ه . (١٠) وكذلك : ولذلك ع . (١١) وإذا : إذا ع . فإذا ع . حتى : ساقطة من س . || السلب : السالب ع . (١٣) بمستغنى : بمستغنى د ، ن . (١٤) تستعمل : ساقطة من س . (١٦) على : وعلى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه . فإذا : فإن م ، عا ، ه . || أراد : أردنا د ، ن . فإذا . . . يبحث : ساقطة من ع .

- عن مطلوب كل مطلق كقولهم : هل العفة خير ؟ وهل كل جسم متحرك ؟
فليس يمكن أن ينتج من الضروريات . فقد لم إذن حال هذه الأشكال الثلاثة .
وإذ علم ذلك فليعلم أن المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم ،
وكذلك في نتائجها . لكنها تخالف في المواضع التي يحتاج في بيانها إلى الخلف .
وذلك لأن نقائص نتائجها لا تكون ضرورية . وذلك لأنه إذا كانت النتيجة •
بالضرورة ليس كل \bar{A} ، إما في الشكل الثاني وإما في الشكل الثالث ، فإذا
قلنا : إن لم يكن هذا حقا فتقيضه حق ، لم يخل إما أن يوجد تقيضه : ليس
بالضرورة ليس كل \bar{A} ، فلا تجد هذه المقدمة بحيث يمكن أن يضاف إليها
شيء مما في القياس ، وإما لازم ذلك وهو أنه يمكن أن يكون كل \bar{A} ، فإن هذا
اللازم يكون موجبا جهة الإمكان الأعم . وأنت لم تعلم كيف يتألف القياس ١٠
من ممكن بالإمكان الأعم مع مقدمة ضرورية . فإذا سبيل إلى تبيينه بالخلف
قبل تعليم الاختلاط من الممكن والضروري . فينبغي أن يتبين بالافتراض . وأما
الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة : ليس كل \bar{B} ،
وبالضرورة كل \bar{B} ، ينتج بالضرورة ليس كل \bar{A} . فليعين البعض
الذي هو \bar{A} بالضرورة وليس \bar{B} ، وليكن \bar{D} . فإذا كان بالضرورة لاشيء ١٥
من \bar{D} ، وبالضرورة كل \bar{A} ، فبالضرورة لاشيء من \bar{D} الذي هو
بعض \bar{A} فبعض \bar{A} ليس \bar{A} .

- (١) عن مطلوب كل مطلق : ساقطة من ع || عن : + كل د ، سا ، م ، ن ، ه || جسم متحرك :
متحرك يتنبرع . (٢) هذه : هذا ب ، + الحال ه . (٣) وإذا : وإذا د ، ع .
(٤) وكذلك : ولذلك ما || التي : الذي ب ، م . (٥) وذلك : وكذلك م .
(٦) فإذا : وإذا ن . (٨) \bar{A} : \bar{D} آ سا . (٩) هذا : هذه م .
(١٠) موجبا : موجبا سا ، ع || جهة : جهة ه || الأعم : العام م ، ه .
(١٢) وأما : فأما د ، س ، يا ، ع ، ط ، ه (١٣) هكذا : هذا ب || \bar{B} : \bar{B} ع .
(١٤) \bar{A} : \bar{A} ب م ، سا ، ع ، ط ، ه || \bar{A} : \bar{B} ع . (١٥) وليس : ليس د .
(١٧) \bar{A} : جمع || فبعض \bar{A} ليس \bar{A} : ساقطة من م || ليس : ساقطة من ه .

وأما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا: كل بـ جـ بالضرورة،
وبالضرورة ليس كل بـ آ ، ينتج بالضرورة: ليس كل جـ آ . فليكن دـ
بعض بـ الذى هو أيضا بعض جـ ، فيكون ذلك البعض جـ ، وهو بالضرورة
ليس آ .

(١) بـ جـ : جـ بـ هـ . (٢) وبالضرورة: ساقطة من م || يخرج : أخرج بـ، م || ليس (الثانية):
ساقطة من د ، ن || جـ آ : جـ سا . (٤) آ ساقطة من م ، + تمت المقالة الثانية
من الفن الرابع من المنطق س ، ما ، + تمت المقالة الثانية من الفن الرابع من المنطق وهـ الحمد والمنة
سا ، + تمت المقالة الثانية بحمد الله وتوفيقه ع ، + تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين هـ .

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات المختلطة من الإطلاق والضرورة

٥

قد قلنا في هذه القياسات : إذا كانت مطلقة وإذا كانت ضرورية .
وبقيت المختلطات من الضريين في جملة ما بقي . فلتكلم في المختلطات إذا كانت
إحدى مقدماتها مطلقة والأخرى ضرورية . ولنبداً بالضرب الأول من الشكل
الأول الذي من كليتين موجبتين صغريهما مطلقة وكبراهما ضرورية . مثاله كل جـ ب
أى بالإطلاق ، وكل بـ آ بالضرورة . فنقول : إن كل جـ آ بالضرورة ،
ونقول أولاً : إنا قد كنّا نأخذ المطلقة فيما سلف عامة لما بالضرورة ولما ليس
بالضرورة ، وإذا أخذناها الآن كذلك اختلط ، فما كان من ذلك يوافق مادة
الضرورة كان حكمها حكم الضرورة ، وما يوافق مادة لا ضرورة فيها يختلف .
فليعن ههنا بالمطلقات ، ما كان من المطلقات غير ضرورى . فما كان يلزم من

(٢) من الفن المنطق : تحفة فصول س || الجملة الأولى في : ساقطة من س ، هـ ، ||
في المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعدها عتاوين الفصول] (٤) فصل : الفصل
الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، هـ ، ف ، ا هـ (٥) والضرورة : بالضرورة سا ، ع ، م
(١٠) أى : ساقطة من س || بالضرورة (الأولى) : بالضرورة م . (١٢ — ١٣) مادة . . .
يوافق : ساقطة من م (١٣) لا ضرورة : لا بالضرورة ع || فيها : منها ع (١٤) فليعن : فكيف ع .

خطها بالضرورة نتيجة ضرورية ، علمت أن ذلك حكم الخلط الذى من المطلقة العامة . وما كان يلزم منها مطلقة ، علمت أنك لو أخذتها عامة لزمت مطلقة عامة ولم تلزم ضرورية . ثم تكون المسافة مقربة . فإنه لو كانت المطلقة العامة توجب ضرورة ، لكانت توجد فى كل جزئ لها . فكانت توجد فى هذه الخاصة التى هى جزئية تحت العامة . فنقول : إن قوما تعجبوا من كون هذه النتيجة ضرورية ، واستبعدوا هذا المذهب . وإنما غرهم شئ واحد ، وذلك لأنهم حسبوا أن الضرورى ههنا كل ما كان ضروريا مادام ذات الموضوع موجودا ، أو ضروريا مادام موصوفا بما يوصف به . حتى إذا قيل : إن كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكذلك إذا قيل : بالضرورة لاشئ من الأبيض أسود ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكانوا إذا قالوا : زيد أبيض ، وكل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، لم ينتج لهم : أن زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، وإلا فزيد أبيض بالضرورة . فكذلك إنما كان ينتج لهم فى مثال الأسود أن زيدا ليس أسود بالضرورة . وكل هذا لأنهم لم يشتغلوا باستنبات حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا ، حتى يفتنوا للفرق بين قولنا : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر . إذ معناه ما يوصف بأنه أبيض ، كيف وصف بأنه أبيض ، فإنه مادام ذاته موجودا ، كان أبيض أو لم يكن أبيض ، فهو ذو لون مفرق للبصر . أو كل ما يوصف بأنه أبيض

(١-٢) أن ذلك . . . علمت : ساقطة من ع . (٣) ثم تكون : ولم تكن ه || مقربة : مقرونة ع (٣-٤) توجب ضرورة : ضرورية سا . (٤) لها : ساقطة من ن . (٧) كل ما : كما سا . (٩-١١) حسبوه . . . مفرق للبصر : ساقطة من ع . (١٠) إذا : ساقطة من س ، ع ، م . (١٣) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، ها ، ه . (١٤) وكل هذا : وذلك ع . (١٦) إذ : أن د ، سا ، ع "و" ها || موجودا : موجودة ب . (١٧) فهو : ساقطة من د ، ن .

- كيف كان فادام أبيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر ، أو بالضرورة ليس بأسود. وأنت تعلم مما سلف لك أن بين الاعتبارات فرقانا ، وكيف وأولها كاذب . ولو كانوا قالوا في كبراهم : إن كل أبيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، لكان أيضا حقا . لكن لم يكن الحق الأوسط حينئذ مشتركا فيه ؛ وذلك لأن الأبيض بالضرورة ليس محولا على زيد ، بل الأبيض
- الذى ليس بالضرورة أو الأبيض بلا شرط ، فإن حذفوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة . لأنك لا يمكنك أن تقول : إن كل أبيض بالضرورة أو بنير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة . فقولك : "كل أبيض" يشملها جميعا ، فلا يمكن أن تقول : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر .
- لكن العادة المجازية هي التي غلطته . فإذا قلنا : كل جـ بـ ، ثم قلنا : كل ما هو بـ بالضرورة أو بنير الضرورة بعد أن يكون بـ كان وقتا ما أو دائما فهو آ بالضرورة دائما ، دخل جـ في المقول على الكل . فكذلك إذا قلنا : كل بـ مطلقا الذى يعمهما جميعا ، فوجب أن يكون كل جـ آ بالضرورة .
- ١٠

- الضرب الثانى كذلك . ولكن الكبرى مطلقة تنتج مطلقة . مثاله كل جـ بـ بالضرورة ، وكل ما هو بـ فهو آ بالإطلاق ، فكل جـ آ بالإطلاق ؛
- ١٥

(١) أبيض فبالضرورة : بالضرورة سا ؛ أبيض فهو بالضرورة ع . (٢) فرقا : وفرقا د ؛ فرقانا ب ، ع ، م ، هـ ، ي . (٣) فهو : وهو سا . (٤) البصر بالضرورة : البصر ؛ البصر أو بالضرورة سا || لكان : ساقطة من د ، ع ؛ كان سا . (٥) بل : ساقطة من م . (٦-٨) أو بنير الضرورة : ساقطة من ع . (٨) فقولك : فقولك هـ (٩) جميعا : ساقطة من ع || فلا يمكن : ولا يمكن ع . (١٠) المجازية : المجازية د ، ع ، ن || فإذا : فإذا هـ || كل (الثانية) : وكل ع . (١١) يكون بـ : يكون جـ ع . (١٢) دائما : وآ دائما هـ . (١٢) فكذلك : وكقولك د ، ن ؛ وكذلك سا ؛ فذلك ع ؛ فذلك هـ ، م ، ن (١٣) يعمهما : يعمها م ، م ، هـ || جـ آ ؛ جـ د . (١٤) تنتج مطلقة : ساقطة من د ، ع ، س ، ن .

لأنه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة أو غير الضرورة أنه بالإطلاق آ ، فيكون كل ج آ بالإطلاق . وهذه المطلقة لا يصح أن يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائماً فهو آ بالإطلاق . وذلك لأنه ليس كل ما هو ب لا يدوم له أنه ب ؛ إذ قلنا : إن بعض ما هو ب ، وهو الذى هو ج ، هو ب بالضرورة دائماً . فلا يصح إذن بعد ذلك القول ، قولنا : كل ما يوصف ب يكون له آ وقتاً ما ، وذلك الوقت هو كونه موصوفاً ب . فإن بعض ما يوصف ب يوصف به دائماً . لكن يمكن أن توجد هذه المقدمة مطلقة المطابقة التى يكون فيها ضرورة ولا ضرورة ، كقولنا : كل متحرك فهو متغير ، ولا يصح أن نقول : إنه متغير بالضرورة ، ولا ما دام متحركاً وليس دائماً ؛ بل فى وقت كونه متحركاً الذى لا يدوم له ؛ إذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركاً ، وبعضه لا يدوم ؛ وكذلك يكون بعضه متغيراً بالضرورة ، وبعض لا بالضرورة . فلا يصح أن نقول : إن الكل كذلك بالضرورة ، ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة ؛ بل نقول : مطلقاً . ويكون الإطلاق العام . فإذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة ، وكان كل ما هو ب آ بالإطلاق من هذا الوجه ، كانت النتيجة ، مع أنها مطلقة ضرورية . لأن هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى ، أى مطابقة عامة ، فيكون كل ج آ ما دام موصوفاً بأنه ب ، لكنه يدوم له الاتصاف ب ، فيدوم

(١-٢) لأنه ... بالإطلاق : ساقطة من ع || آ ... بالإطلاق : ساقطة من ن .
 (٢) ج آ : ج د || معناها : معناه د ، ع ، ن . (٥) دائماً ، ودائماً || القول : القول هـ .
 (٦) وقتاً ، ووقتاً ، سا || فإن : قال م || ب : ساقطة من ن ، هـ .
 (٧) به : ساقطة من ع (٨) فيها ضرورة : ساقطة من ع || كقولنا : كقولك م || ولا يصح : لا يصح م . (٩) وليس : ولا س . (١٠) إذ : إن ع . (١١) وكذلك : وكذلك م ، ع ؛ فذلك س ، ع || بعضه : متحركاً م (١٢) قول : يقال ع || (إن الثانية) : ساقطة من م || بالضرورة ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة : ليس بالضرورة ع || لا بالضرورة : بالضرورة ن . (١٤) وكان : فكانت م ؛ فكان ع ، ع ، ن ، هـ .

له كونه آ . مثال ذلك : التلج أبيض بالضرورة ، وكل أبيض فإنه ملون بلون مفرق للبصر بالإطلاق كما قلنا ، فكل تلج ملون بلون مفرق للبصر دائماً .
فليتأمل هذا من يتعجب من إنتاج الضرورة عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية .
فإنه يجد الضرورية تنتج عن كبرى مطلقة إذا كانت الصغرى ضرورية .

- الضرب الثالث : صفراء كلية موجبة مطلقة ، وكبراء كلية سالبة ضرورية . ٥
مثاله : كل جـ بـ بالإطلاق ، ولا شيء من بـ آ بالضرورة . ينتج بالضرورة
لا شيء من جـ آ ، كما قد علمت .

والضرب الرابع عكسه في الضرورة والإطلاق : كل جـ بـ بالضرورة ،
ولا شيء من بـ آ بالإطلاق ، ينتج : لا شيء من جـ آ . وعلى ما علمت
في الضرب الثاني .

١٠

والخامس صفراء جزئية موجبة مطلقة ، وكبراء كلية موجبة ضرورية .

والسادس عكسهما في الضرورة والإطلاق .

والسابع صفراء جزئية موجبة مطلقة ، وكبراء ضرورية سالبة كلية .

والثامن عكسه في الضرورة والإطلاق . والنتائج نابعة للكبرى .

-
- (١) فإنه فهو س . (٣) هذا : بهذان || يتعجب : نتيجة د . (٤) الضرورية :
الضرورة د || إذا : إذ د ، ن . (٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٦) بالضرورة
(التي) : ساقطة من د ، ن (٧) قد : ساقطة من ب ، د ، ن . (٨) والضرب : الضرب س ، ع ؛
ساقطة من ع || الرابع : + هو ع . (٩) بـ آ- : جـ آ- || جـ آ- : + بالإطلاق
ع (١٠) في : من ع . (١١) ضرورية : + بالإطلاق ع . (١٢) والسادس : والضرب
السادس س || عكسها : عكس د ، ن . (١٣) والسابع : والضرب السابع س هـ (١٤) والثامن :
والضرب الثامن س || الكبرى : لكبرى د ؛ الكبرى س ، م .

واعلم أن الجزئية المطلقة لا تنمى الضرورة، ولا الجزئية الضرورية تنمى الإطلاق.
فإن الجزئيتين إذا كانتا لا تنمى ناه في السلب والإيجاب فكيف تنمى ناه
في الضرورة والإطلاق، ويمتنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني.

وأما الشكل الثاني، فالحق فيه أنه إذا اختلفت القضيتان في الضرورة والإطلاق
الخاص، وكانتا كليتين، فقيل الأوسط بالضرورة على كل واحد من طرف،
ثم قيل على كل واحد من الطرفين الآخر بغير ضرورة، على ما جوزه صاحب
الفص أيضا، فكان لأحد الطرفين حكم الأوسط عند كل موصوف، هو أنه
دائم له، وعلى الآخر هو أنه ليس دائما له أى لكل واحد واحد منه، كان
الحكم سلبا أو إيجابا. فإن الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما عن
الآخر. وكذلك إن كانت الصغرى جزئية. فإن البعض الذى فيها مسلوب عن
الطرف الأكثر؛ إذ كان ذلك البعض مخالفا له في الحكم. وأنت إذا جعلت
الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران، مثلا قولا: كل ج ب
بالضرورة، وكل آ ب لا بالضرورة، أو بالضرورة لا شئ من ج ب،
ولا شئ من آ ب سلبا هو في كل واحد لا بالضرورة؛ أمكن أن تقول: كل
ما يقال له آ، فيحمل عليه أنه دائما ب. ولا شئ مما يقال له ج يحمل عليه أنه
دائما ب، فيتج أنه لا شئ من ج آ. وكذلك لو قلت كل ما يقال له
ج فهو شئ، ذلك الشئ يسلب دائما عنه أنه ب، وليس شئ مما يقال

(٢) كانتا: كانت د لا تنمى ناه: يتامان ه. (٣) في (الأول): ساقطة من م. (٤) أنه:
ساقطة من م || اختلفت: اختلف د، ع، ه. (٦) بغير: غير ن (٧) الفص: النص هامش ه
|| أيضا: ساقطة من ن || لأحد: أحد س، ه. (٩) يجب: ويجب ه || منها: +
بالضرورة س. (١٠) وكذلك: ولذلك ع || من: منه هامش ه. (١٢) قولا: كقولك ع.
(١٤) آ ب: ج ب د، ن || هو: ساقطة من ن. (١٥) له ج: آ ب: ه. (١٦-١٥)
ولا شئ... ب: ساقطة من ع (١٧) فهو شئ: فهو ه.

عليه آ ، فهو شئ ، ذلك الشئ يسلب دائماً عنه أنه ب ، أنتج ليس آ ب ، وذلك بالضرورة . فإنك يمكنك أن تجعل بدل قولك شئ مصلوب عنه كذا اسماً مفرداً . وحينئذ يمكنك أن تريد جهة الضرورة في جميع ذلك ، وينتج ضرورة . وأما إذا أخذت العامة مطلقة ، لم يجب أن ينتج من موجبتين أو سالبتين ، لأنه يمكن أن تكون تلك المطلقة تصدق على ضرورة ، وفي تلك المادة لا تنجب نتيجة . وهذا معنى أنه لا ينتج . فلنعد إلى اقتصاص المشهور في ذلك .

الضرب الأول من ذلك : كل جـ ب بالإطلاق ، وبالضرورة لا شئ من آ ب ، فينعكس إلى الأول ، فينتج : أنه بالضرورة لا شئ من جـ آ . وهذا لا منازعة فيه .

والثاني أن تجعل السالبة الضرورية صغرى .

وإما الثالث فنل قولنا : كل جـ ب بالضرورة ، ولا شئ من آ ب بالإطلاق الغير الضروري . ولكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة . وما ينعكس مما ليس بضروري لا يجوز أن يكون إلا نوعاً من المطلقة الصرفة ، أو يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتاً ما ، حتى ينعكس على نحو ما قيل .

فأما إن كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الأول فقد علم أنها إذا انعكست صارت ولا شئ من ب آ ، مادام موصوفاً بأنه ب ، وكل جـ ب دائماً ، فينتج كما علمت ضرورة .

(١) آ ب : جـ آ س ، س ، ع ، هـ . (٢) أن : + تجعل بدل قولك شئ . ع .
 (٤) إذا : ساقطة من س || العامة : للعامة ن || العامة مطلقة : المطلقة العامة س .
 (٥) تلك (الأول) : ساقطة من د ، ن || وفي تلك : فنك ع . (٧) كل : ساقطة من هـ ||
 وبالضرورة : بالضرورة د . (٨) فينعكس : ينكس ع . (١٢) ولكن : ولكن ع || يكون :
 ساقطة من م || فيه : ساقطة من س . (١٤) حتى : ساقطة من د ، ن || عل : ساقطة من د .
 (١٥) إن : إذاع || مطلقة : مطلقاً .

وأما إن كانت على الجهة الثانية فتكون حقيقة التأليف فيها أن كل جـ
 في كل وقت وزمان، فإنه موصوف بأنه بـ دائماً مادام ذاته موجودا لامادام
 موصوفا بأنه بـ فقط . ولا شيء من الموجودين آ في زمان ما موجود له أنه
 بـ . فيجب أن يتمتع أن يكون شيء من جـ آ ، عند كون القضية السالبة صحيحة
 موجودة ، وإلا لكان في كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له أنه بـ ، وفي هذا
 الزمان أيضا . ويُمبِه أن لا يحسن أن تعكس هذه المقدمة عكسا ، حتى يتألف
 منه قياس في الشكل الأول على جهة أن يقال : كل جـ كيف كان فإنه موصوف
 بأنه بـ دائماً ، وكل بـ كيف كان مسلوبا عنه آ في هذا الوقت . فإن الكبرى
 حينئذ — فيما أحسب — لا تكون مطلقة على أحد المذهبين ، بل إنما يجب أن يقال :
 كل بـ موجود في هذا الوقت مسلوب عنه آ . حينئذ لا يجب أن يدخل
 جـ تحت بـ . فربما لم يكن جـ موصوفا بأنه بـ في هذا الوقت ، إذا لم يكن ذاته
 موجودا في هذا الوقت . فعلى طريقته — حينئذ — لا تكون النتيجة مطلقة على شرط
 وجود الموضوع . نعم إن كان جـ موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه أنه
 آ في هذا الوقت ، ولا يلزم أن يـ سلب عنه في كل وقت . مثلا إذا كان
 جـ أبيض دائما ، ثم اتفق في وقت ما أن لم يكن شيء من المتحركين أو من
 البات أبيض ، فيكون حينئذ لاشيء من جـ الموجود في ذلك الوقت بقاء في ذلك
 الوقت ، لافي كل وقت . فتكون النتيجة مطلقة على نحو استعماله الإطلاق .
 فهذه الانتقافات كلها إذا اتفقت أنتجت هذه النتيجة . لكن ليس يجب من نفس

- (١) الجهة : جهة س || الثانية : الثالثة د ، ن || جـ : جـ بـ م . (٢) كل : ساقطة من ع .
 (٤) بـ : + قطع ، ع ، هـ . (٦) حتى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ع ، ع ، هـ .
 (٧-٨) فإنه ... كيف كان : ساقطة من ع . (١٣) جـ : + ماس ، ع ، هـ .
 (١٥) ثم : ساقطة من ن || أن لم : أو لم ع . (١٦) البات : الساكنين د ، س ، ع ، هـ ||
 بقاء : بـ م . (١٦-١٧) بقاء في ذلك الوقت : ساقطة من ع . (١٨) إذا : إن ع ||
 أنتجت : أنتج د ، سا ، ع ، ع ، ع ، ن ، هـ || هذه : وهذه س || لكن : ساقطة من ع .

- الأمر أن يتفق هذه الاتفاقات . وذلك أنا إذا قلنا : كل لون كسوف فإنه بالضرورة سواد ؛ ثم اتفق في وقت إن لم يكن شيء من ألوان الأجرام السماوية سوادا ، إذ هذا على هذه الطريقة وجودي ، لم يجب من هذا أن يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة في الوقت حتى تكون القضية وجودية . فربما لم تكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها . وأيضا لم يجب أن ينعكس ، فيقال :
 • ولا واحدا مما هو سواد موجود هو لون الفلك . فربما لم يكن حينئذ سواد موجود لأنهم يجوزون أن يقول القائل : ليس شيء من الألوان سوادا ، أى في وقت ما . وفي ذلك الوقت يصدق أن يقال : لاشيء من الألوان السماوية بسواد . ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا . ثم لا ينعكس هذا حتى يرجع إلى الشكل الأول .

١٠

- ولكن لقائل أن يقول : إن هذا السلب الكلي صادق ، وليس الشرط أن يكون الموضوع موجودا في الوقت إلا في الموجب ، لأن الإيجاب في وقت معين لا يكون إلا على موجود في ذلك الوقت . وأما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم . فربما صدق عليهما في كل وقت ، وربما صدق في وقت معين .
 ١٥ والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع . فإن كان دائما فهو ضروري ، وإن كان موجودا ، ولكن في وقت ما ، فهو مطلق وجودي . ثم قولنا : كل ب كيف كان ، فإنه مسلوب عنه آ في هذا الوقت ، قول صادق في هذا الوقت . إذا لم يوجد في هذا الوقت ب موصوفا بأنه آ ، سواء كانت البات موجودة

(١) أنا : لأناع . (٢) سواد : ساقطة من هـ . (٣) إذ هذا : وهذا . (٨) السماوية : السماويات . (٩) مطلقا : + حينئذ ، س ، سا ، عا ، م ، + مجملها حينئذ هـ || حتى : ساقطة من س ، سا . (١١) ولكن : لكن ع . (١٢) وقت معين : الوقت المعين س . (١٤) صدق (الأول) : يصدق س . (١٦) قولنا : فلناب ، د ، سا ، م ، ن . (١٨) إذا : إذس || موصوفا بأنه : بأنه موصوف هـ .

أو معدومة لا توصف بآ . فإن المدومات لا توصف بآ . والموجودات إذا لم توصف مع ذلك بآ ، لم يكن في ذلك الوقت شئ ، هو ب و هو آ . فيصدق السلب الكلى في الوقت ؛ بل لم أن يتعرفوا عن هذا إلى طريقة لم قريبة من هذا في هذا الباب كنا أومأنا إليها فيما سلف . ويلزمنا الآن أن نذكرها لهم ، وذلك لأن للقائل منهم أن يقول : إنا إذا قلنا كل جـ هو ب بالوجود ، أى في وقت ما ، لا يحمل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات ؛ بل يحمل الوجود للحصر ، فإننا إذا قلنا : كل جـ بالوجود يفهم منه معنيان .

أحدهما ، أنه قد وجد إن كان الصدق هو قولنا : إن كل جـ بعدما لم يجب ذلك في نفس الأمر ؛ لأنه ربما كذب هذا الحصر في وقت آخر . ولا يلتفت في ذلك إلى حال ب من جـ ، أنه هل هو لواحد واحد منها وجودى أو ضرورى . مثاله أنا إذا قلنا في وقت من الأوقات لا يبيض فيه ولا حمرة ولا شئ من الأوساط إن أمكن : إن كل لون فهو سواد ، وصدق هذا في ذلك الوقت ، ولم يكن صدقا ضروريا ، لم يكن أن كل واحد مما هو موصوف بأنه لون فإنه موجود له وجودا غير ضرورى أنه سواد ، حتى يجوز أن يبقى ذلك الواحد موجود الذات أو موجودا لونا وقد زال عنه أنه سواد ، حتى يكون كأن حكنا أيضا

- (١) المدومات لا توصف بآ : المدومات لا توصف بـ آ || والموجودات : والموجودات سا .
(٢) في ذلك : في ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || فيصدق : يصدق س ، سا ، ح ، ع ، م ، هـ .
(٣) عن : في س . (٤-٣) هذا في : ساقطة من س ، سا ، هـ (٤) كنا : كج ، ع ، هـ || ويلزمنا : ويلزمهم || أن : ساقطة من م || لم : ساقطة من سا . (٥) لأن : أن د ، س ، ع ، م ، ن .
(٦) يفهم : ويفهم س ؛ ساقطة من سا . (٨) قد : ساقطة من د ، هـ || بعدما : معدوما .
(٩) لأنه ربما : به و ربما . (١٠) ولا يلتفت : ولم يلتفت د ، ن ؛ ولا يلتفت ح || هو : ساقطة من هـ || الواحد واحد : لواحد لواحد م . (١٢) كل : يكون س || فهو : هوس .
(١٣) فإنه : هوس ؛ فهو سا ، ع ، م ، هـ . (١٥) حتى : وحتى د ، س ، ع ، م ، هـ ، ن .

أن كل واحد مما يوصف بأنه لون في ذلك الوقت ليس دائماً ما دام موجودا لذات فهو سواد ، كلا . فإن الوجود الغير الضروري في قولنا هذا إنما يعتبر في صدق الحصر ، لا في أن المحمول غير ضروري لواحد ، أو لكل .

كذلك لا يلتفت في السالب إلى وجود الموضوع ؛ بل إلى وجود صدق

- السلب الكلى ، وإن كان لا بد من وجود الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر، ولا بد من ذلك في السالب. فإنه إذا كان لشيء من الألوان في وقت ما بياضاً، ولا شيء من المتوسطات ؛ بل كانت الألوان كلها سواداً، ولم يكن لون البتة ، صدق أن لا شيء من الألوان في وقت ما بياض ، أى في ذلك الوقت ؛ لأن المعلوم لا يوصف بأنه بياض ولا بشيء من الموجبات . وإذا لم يصدق الإيجاب، صدق السلب ضرورة. فإذا راعينا ما نقوله، والتفتنا إلى وجود الصدق في الحصر، أمكننا أن نعكس هذه القضية. فإن سلكوا هذه الطريقة، يكون قد كثرأوا على أنفسهم أصناف القضايا، وحادوا عن الطريقة المثل، بما إذا تأملت بعض ما سلف لك وقفت عليه . فإذا كان كل كسوف قمرى سواداً، وكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد لأن الكسوفات كانت معدومة ، فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف، وكذلك لا شيء من الناس بناس ، وكذلك في كل واحد من الأمور. وليس له أن يقول : إن معناه لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف موجود، فإنه لم تكن كسوفات القمر من

(١) واحد : ذلك ع . (٢) سواد : السواد د ، ع ، ن . (٣) أولكل : ولكل س ، ما .
 (٥) السلب : السالب ع . (٦) الحصر : + فيه د ، ن || ولابد : وبد ب ، س ، ساء م ، هـ ، وب
 ع ، عا || ولابد من : ومن د ، ن || لا شيء : ولا شيء ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن . (٧) ولا شيء :
 ولا شيئاً ب ، د ، س ، ساء ، عا ، م ، ن ، هـ || بل : + ما هـ || لون : ساقطة من عا .
 (٨) صدق : صدق ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) بشيء : شيء ع || الموجبات :
 المدومات س . (١٤) معدومة : معدومة م . (١٦) كل : + وقت م .
 (١٧) موجود : موجودة عا .

حيث أخذت حدا أكبر مأخوذة على أنها موجودة . لكن له أن يقول : إنى
فى كل موضع إنما اعتبر فى المحمولات التى فى المقدمات السالبة المطلقة أن تكون
موجودة فى ذلك الوقت فتثبت بعد ذلك أو تسلب ، ولا اعتبر ذلك فى الموضوعات
للسلب . فسنسلم له ذلك .

- وإنما طولنا التردد فى هذا الباب ، لتزيد المتعلم استبصارا فى هذا المعنى ، بكثرة
الاحترازات التى يحتاج أن يراعى فى ترويح هذا المذهب ، بعد ما فيه من ضياع
مقدمات ووجوه فاضلة ، مما قد وقف عليه قبل . فنقول : إنه إذا كانت
المطلقات على هذه الصفات ، أمكن أن يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ،
ولا يبالى فيها بأن تكون القضايا فى أنفسها ضرورية أو غير ضرورية ؛ بل
يكون الالتفات إلى الحصر ، حتى إذا كان حقا أن بعض الألوان أسود بالضرورة ، ١٠
وبعض الحيوان إنسان بالضرورة ، فعدمت سائر الألوان وسائر الحيوانات
وبقى السواد والإنسان ، وبقي البيض من الحيوان الذى هو إنسان بالضرورة ،
والبيض من اللون الذى هو أسود بالضرورة ، وكان حقا أن كل حيوان حينئذ
إنسان أو كل لون أسود ، فكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية . وذلك
لأن صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة ؛ بل مطلقا مثل صدق قولنا : ١٥
كل حيوان إنسان . فإنه وإن كان حمل الإنسان على كل واحد من أولئك
الموصوفات بأنها حيوانات ضروريا ، فإن صدق الحصر ليس بضرورى . فيجب

(١) إنى : أى د ، س ، س ، ن ؛ ساقطة من ع (٢) موضع : موضوع س ، سا || التو : لكن م .
(٣) فتثبت : فثبت ع . (٤) السلب : فى السلب س ، ع || فنسلم : فيستمرس ، س ، ه .
(١٠) الالتفات : + منها س . (١٢) والإنسان : أو الإنسان د ، س ، م ، ه || الحيوان :
الحيوانات ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ وكل عا . (١٥) وكان :
فكان د ، ن . (١٦) حيوان : ساقطة من ع . (١٧) الموصوفات : الموصوفين س ||
ضروريا : ضرورات س || فإن : وإن ع .

- أيضا أن يكون قولنا : كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة ؛ إذ يجب أن لا يلتفت إلى حال حيوان حيوان ؛ بل إلى صدق القول بأن كل حيوان فإنه متحرك وقتا ما أو متنفس وقتا ما . فيكون هذا الصدق موجودا في كل زمان ، فإنك في كل زمان إذا قلت : إن كل حيوان موجود له الحركة ، لا مادام ذاته موجودا ، بل حين ما يتحرك ، يكون صادقا . ولا يكون هذا القول في وقت من الأوقات كاذبا . نعم يكون في وقت من الأوقات ليس كل حيوان متحركا . وهذا لا يناقض ذلك . فإنه في الوقت الذي يصدق أنه ليس كل حيوان متحركا ، أى في الوقت يصدق أيضا أن كل حيوان متحرك أو متنفس وقتا من الأوقات في وجوده ، فإن هذا يصدق في كل وقت ، وإن كان حيوان لا يتحرك في وقت ، إذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت . ويناقض بأن لا يكون حركة في وقت . ٥
- فبالحرى أن تكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة ، بل ضرورية . وهم يأخذونها مطلقة ، ولا يأخذونها ضرورية البتة . وكذلك قولهم : كل متحرك متغير يجب أن لا تكون مطلقة ، بل ضرورية . وقد أخذها بعضهم مطلقة . وصدق من جعل هذه كبرى في الأول مطلقة ، فانتج نتيجة مطلقة . وأيضا فإذا يقولون في قول القائل : بعض الحيوان إنسان بالضرورة ، وبعض اللون سواد بالضرورة ؟ هل هي ضرورية أو مطلقة ؟ لكنهم معترفون بأن هذه القضية الجزئية يجب أن تكون صادقة في كل وقت ، وتقيضها كاذبا في كل وقت . فنجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين إلى السور . وكذلك قولنا : بالضرورة ليس كل حيوان إنسانا ، فإنهم معترفون بأن هذه القضية ضرورية . يجب أن يكون جميع

(١) قولنا : ساقطة من هـ . (٣) متحرك وقتا ما : متحرك وقتا ب ، ع ، م ؛ متحرك في وقت ماس .

(٥) موجودا : موجوده د (٦) يكون : + صادقا هـ . (٩) وإن : فإن ع ، ن || كان :

كل ع . (١٠) ويناقض : فيناقض د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٦) لكنهم : ولكنهم

سا . (١٨) قد : ساقطة من ع . || السور : سور د ، ن . (١٩) فإنهم : فهم س .

ذلك مطلقا إن كانت الضرورة إنما تراعى في صدق السور، لا في اعتبار الحال بين المحمول والموضوع. فإن كان الاعتبار هو السور، فصدق هذا السور ليس ضروريا. وذلك لأنهم يسمون أنه قد يصدق وقتا آخر أن كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان. فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سوره في كل وقت. وكذلك أيضا إذا قلنا: كل إنسان حيوان فإنهم كلهم يعترفون بأن هذه القضية ضرورية. وعلى أصلهم، فإنها لا تكون ضرورية، بل تكون لو توهمنا لا إنسان موجود — على ما يفعلون هم ويقولون — لم يكن أحد من الناس حيوانا، على قياس قولهم: إن قولنا ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف، أى كسوف موجود، قول حق. وإذا كان يصح عندهم أن يكون قولنا: كل حيوان أعجم صادقا في وقت من الأوقات، حين ما لا يكون إنسان البتة بموجود، وإذا يصح سلب الحيوان عن الإنسان الذى ليس بموجود، فيصح حينئذ أن يقال: ليس أحد من الناس بحيوان. فلا يكون إذن صدق قولنا: كل إنسان حيوان، صدقا دائما، بل إنما يكون صدقا وقتا ما، فلا تكون هذه المقدمة ضرورية، بل تكون ممكنة ويستعملونها ضرورية. فكان يجب أن يمتنعوا كون هذه القضايا ضرورية، مع اعتقاد المذهب الذى لهم. وصل أن لم أن يقولوا: إنا لو أجبنا إلى الإطلاق، راعينا الوقت الذى نتكلم فيه. وأما في الضرورة والإمكان فإراعى شيئا آخر، فيكونون قد شوشوا على أنفسهم.

(١) إنما : كما ه || بين : من ه (٢) فصدق : فيصدق ه . (٣) أنه : أنهم س | أنه : ساقطة من ع . (٤) وجوديا : وجوبيا م . (٥) بأن : أن ه . (٦) لا إنسان : الإنسان ع . || هم : ساقطة من س ، ع || أحد : ساقطة من س . (٨) بكسوف : ساقطة من د (٩) وإذا : وإن س . (١٠) صادقا : صدق ع || فى : + كل س . (١١) وإذا يصح . . . بموجود : ساقطة من م (١٢) صدق : + فى ع . (١٣) صدقا : صادقاب ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (١٤) تكون : ساقطة من س || فكان : وكان د ، ع ، ن ، ه . (١٥) اعتقاد : اعتقاده ع || أن لم : ساقطة من ن . (١٦) نتكلم : نتكلم ع ، تكلم ه . (١٧) فإراعى : فإراعى س || فيكونون : فيكون س ، س ، فيكونوا ع .

فهذه الأبحاث وما يشبهها صرفتنا عن الالتفات إلى هذا الرأي ، وسنستقصي ما يجب أن يقال من الزيادة على ما قلناه في أبحاث اللواحق . فقد بان أن هذه القرينة تنتج ضرورة . وكذلك القول في الرابع ، إذا كانت الكبرى موجبة مطلقة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعقب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقة

لكننا مع ذلك نبحث عن الحجج المذكورة في إيجاب كون النتيجة مطلقة
وتقضى فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا ، فأحد حججهم عكس المطلقة إلى الشكل
الأول ، وقد علمت ما في ذلك . لأنك قد علمت أن الكبرى في الشكل الأول
إذا كانت مطلقة وبحيث تكون عكس سالبة مطلقة يجب عكسها . فإن النتيجة
في الشكل الأول تكون ضرورية ، وإن كانت الكبرى مطلقة . وأما الطريقة
من الخلف التي قبلت في تبين ما ادعوه من إنتاج مطلقة من تأليف سالبة كلية
صغرى وكلية موجبة كبرى ، وإنه ينتج سالبة كلية مطلقة ، قائمين : إنه
لو كان بالاضطرار ليس ولا شيء من ج آ ، لكان بالاضطرار ليس ولا شيء
من آ ج ، ويصح أن يقال : بعض ب آ ، فيكون بالاضطرار ليس كل ب ج ،
إذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار ، فلما منع أن يكون لا شيء من ب ج
الذي هو عكسه بغير اضطرار ، فلا يكون السلب ضروريا في شيء البتة . وحينئذ

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، فصل ٢٥ . (٣) في (الأول) :
ساقطة من سا || في الحجج : بالجميع ن . (٥) فأحد حججهم : بأحد حججهم ع . (٦) لأنك
قد علمت أن : لأن ع || في الشكل الأول : ساقطة من س . (٧) يجب : ساقطة من هـ .
(٧-٨) وبحيث . . . الكبرى مطلقة : ساقطة من ع . (٩) ما ادعوه : ما ادعوا ب ، م .
(٩-١٠) سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى : من سالبة جزئية صغرى مطلقة وكلية موجبة ضرورية
كبرى ع ؛ من كلية سالبة صغرى مطلقة وكلية موجبة كبرى ضرورية عا ؛ من سالبة كلية صغرى
مطلقة وكلية موجبة ضرورية كبرى هـ . (١٠) سالبة كلية : سالبة جزئية ن . (١١) ولا شيء :
في شيء س . (١٢) بعض : لبعض ما . (١٣) وإذا : وإن ن ؛ وإذا هـ .

لا يكون مانع عن أن يكون كل ب ج . وقد وجب من فرض ما فرضناه أنه بالاضطرار ليس كل ب ج .

- فأول ما يقال لهم هو أنه ليس إذا لم يكن مانع عن أن يكون إذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار ، كان عكسه بغير اضطرار ، حتى يصدق معه في نفس الأمر أن كل ب ج ، يجب أن لا يكون في مادة من المواد مانع من ذلك . وهب أنه لا مانع في موضع ما من ذلك ، فلم حيث يوجد تأليف مثل هذا التأليف لا تكون الحاجة الواقعة إلى المواد المتألفة بهذا التأليف مخصصة بمواد فيها هذا المانع . فمضى أنه إذا صدق أن كل آ ب بالضرورة ، كان هذا مانعا أن يصدق ذلك الانعكاس ، فيصدق بعده قولنا : كل ب ج . فلترك أن كل ما هو ب يمكن أن يكون ج ، وترك مع ذلك أنه صدق سلب المطلق أن لا شيء من ج ب ، ثم لتأمل هل يصح ذلك ؟

- فنقول ، لا يخلو قولنا : يمكن أن يكون كل ب ج ، إما أن يعني بهذا حال صدق السور ، فيكون كأنه قال : إنه ممكن في وقت من الأوقات أن يكون كل ب ج ، ففي ذلك الوقت لا يصدق أن لا شيء من ج ب لا محالة ، فيكون وقتا يصدق أن كل حيوان إنسان ، وحينئذ لا يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ، ولكن في وقت آخر يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ؛ أو تقول في وقت يصدق مثلا أن كل أبيض إنسان ، ويصدق في وقت آخر

(٤) الأمر : الأمور ، د ، س ، سا ، عا ، م ، هـ . (٥) لا يكون : يكون ع ، م ، ن ، هـ (٥ - ٦) وهب . . . ذلك : ساقطة من ع . (٦) فلم حيث يوجد : فلم وجدع . (٧) الحاجة : الخاصة س . (٨) أن يصدق : لصدق ع . (٩) ب ج : ب ج ع . (١٠) ج ب : ب ج ع (١٢) ب ج : ج ب ع ، هـ ؛ ب ج ع . (١٤) أن يكون : أو يكون ع . (١٧) مثلا : ساقطة من ن || أبيض إنسان : إنسان أبيض ما .

أنه ليس أحد من الناس بأبيض ، لا في ذلك الوقت . فإذا ألفنا هذه الصورة :
 أن لا أحد من الحيوان أو من الأبيض بإنسان ، وكل ناطق إنسان بالضرورة ،
 أنتج لا أحد من الحيوان بناطق في ذلك الوقت . وكانت هذا مطلقا غير
 ضرورى . وكانت النتيجة على ما يدعونها . ولو كانت ضرورية لاستحال أن
 يصدق قولنا : كل حيوان إنسان ، أى وقتا ما . فهذا البيان مستمر على هذا
 الأصل ، لكن التأليف ليس من خلط . فإن الموجب لم يكن دائم الصدق ، ولم
 يكن ضروريا . فإنه حين ما لا يكون إنسان موجودا ، لا يكون كل ناطق إنسانا
 موجودا ، وعلى ما قد علمت . وكما جاز أن يصدق قولنا :
 إن كل حيوان إنسان وقتا ، فكذلك يجوز أن يصدق وقتا أن
 كل حيوان فرس ، فلا يكون حينئذ ناطق موجودا ، فلا يكون حينئذ كل ناطق
 إنسانا . فإذا نأى يصدق قولنا : إن كل ناطق إنسان وقتا ما ، فإذا نأى نتجت
 المطلقة من مطلقتين .

وإما أن لا يذهبوا إلى هذا . ولا أرى صاحب التعليم الأول ذهب إلى هذا ،
 بل حرمه تحريما كلياً . وإنما قصد إلى أن يكون الصدق غير ضرورى باعتبار
 الحيل ، لا باعتبار السور . فكان الفرض في قوله : لاشئ من جَب ، أن كل واحد
 من جَ يسلب عنه بَ وقتا ما ، ولا يسلب وقتا ما ، ولا يجب أن يسلب دائما ،
 بل يجوز أن يكون بَ من خواص جَ التى لا تدوم وتكون . فينظر كيف

(٢) أرمز الأبيض : أرا الأبيض || بإنسان : إنسان ع . (٧) إنسان : إنسان ع ، ما .

(٩) إن كل : كل ع . (١١) إن : ماقطة من ه ه س ه ع ، ما ، ن ، ه .

|| نجت : أنتجت ع . (١٥) فكان : وكان ه ه س ، ن ، ه . (١٦) ولا

يسلب : + عنه ع || ولا يسلب وقتا ما : ماقطة ن س ، ما || ما (الثانية) : ماقطة من

د ، ع ، ما (١٧) يجوز : يجب ع . || وتكون : + وهما ع .

- يتألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزم هذا الخلف . فنقول : إذا قلنا ليس شيء من الناس يضحك بالفعل ، أى عندما لا يضحك ، ثم قلنا : كل آ بالضرورة ضاحك بالفعل ، حتى يكون القياس المطلوب ، ما كان لنا أن نقول : كل ضحكك بالفعل إنسان ، حتى يلزم : فكل آ إنسان ؛ ثم يلزم : فبعض ماهو إنسان آ ، وكل ماهو آ فهو ضحكك بالضرورة . فبعض ماهو إنسان هو ضاحك بالضرورة، وكان لاشئ من الناس إلا وهو مسلوب عنه الضحك، هذا خلف . فإذا صدق قولنا : كل ب ج ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق قولنا بالضرورة : كل آ ب ، وإذا صدق قولنا كل آ ب بالضرورة ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق أن كل ب ج لا بالضرورة ، ولو صدقا جميعا ، عرض المحال المذكور . فإذا لما صدق كل ب ج ، فيجب أن يكذب كل آ ب ١٠ بالضرورة ، وأن يمنع صدق ذلك صدق هذا . فيكون في مثل هذه المادة مستحيلا أن يوجد شيء من الأشياء يوجد عليه الضحكك بالفعل بالضرورة ، حتى يكون ذلك الضحكك آ . وبالحقيقة فإن الضحكك بالفعل غير مقول على غير الإنسان بوجه من الوجوه ، وهو الإنسان غير ضرورى . وكيف يمكن أن يقال على غيره وقد جعل منهكسا عليه؟ ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان أعم منه، ١٥

(١) الضرورية : الضرورة ع || يلزم : يلزمه د . س ، سا ، ع ، عا . (٢) ليس : لاس || يضحك : يضحك ع . (٣ - ٢) أى . . . بالفعل : ساقطة من ع . (٤) فكل : وكل د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) فبعض . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٦ - ٥) آ وكل . . . إنسان : ساقطة من د . (٦) هو ضاحك : ضاحك س ، سا ، عا || وهو مسلوب : ومسلوب س ، سا ، ع ، هـ . (٧) هذا خلف : قد ألخف م || فإذا : ساقطة من د || قولنا : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || ب ج : ب ج د || عن : ساقطة من ع . (٧ - ٩) . عن أن . . . مانعا : ساقطة من د . (٨ - ٩) قولنا بالضرورة . . . يصدق : ساقطة من ن . (٩) عن : ساقطة من ع || عرض : عن م . (١٠) لما صدق : لم يصدق ع || يكذب : يكرن د ، ع . (١٢) شيء : شيطا س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) فإن الضحكك : فإن الضحك م . (١٤) وكيف : كيف ع .

لم يمكن أن ينعكس لا السلب كلياً مطلقاً صرفاً ولا الإيجاب كلياً كيف اتفق .
وأما المثال لما يكون فيه الصدق ، من جانب قولنا : كل آب ، ويتمتع صدق
إيجاب عكس الجانب الآخر أن يجعل ج إنساناً ، وب المتحرك بالفعل ، وآ الفلك .
ولا يكون لك أن تقول : إن كل متحرك بالفعل إنسان بوجه . فإذن قوله :
إن هذا لا يتمتع ، غير صحيح . فإنه إنما لا يتمتع في نفس الأمور .

وأما في تأليف هذه صفته ، فيمتنع أن تكون مادة ويقع منها : ليس شيء
من ج ب لا بالاضطرار ، ثم يكون عكسها لا بالاضطرار أيضاً . فمضى أن يكون
عكسها بالاضطرار . فلا يمكن أن ينعكس الكل السالب فيها كلياً موجباً ، مساعدة
للسالبين المتعاكسين اللتين تصدقان معا . ثم أوردوا لهذا مثالا من الحدود ،
وهو أنه : لاشيء من الأبيض بحیوان ، وكل إنسان حيوان ، فلا شيء من
الأبيض إنسان . قالوا : فيكون صادقا أنه لاشيء من الأبيض إنسان في وقت ،
أى في الوقت الذى يصدق فيه أن لاشيء من الأبيض حى . وليس صدقا
بالضرورة ، لأنه يمكن أن يكون بعض الأبيض إنساناً ، وبعض الناس أبيض .
فتقول : إن هذه السالبة لا وجه صدق لها إلا وجهان : أحدهما أن يقال :
لا شيء من الأبيض حى من حيث هو أبيض ؛ والثانى أن يقال : إذا لم يكن
فقلس ، ولاناس في بلاد الاعتدال ، ولا أنواع من الحيوان التى هى دائماً بيض ،
بل كان إنما توجد أنواع هى بالطبع غير بيض ، وأشخاص من أنواع لها أن تكون

(١) لم يمكن أن : لم يكن ع || كيف : ساقطة من ع . (٢) ويتمتع : ويتمتع د ،
س ، ع ، ما . (٣) هذا : ساقطة من د || هذا لا يتمتع : إنما : ساقطة من ع .
(٤) ثم . . . بالاضطرار : ساقطة من ع || أيضاً : ساقطة من ن || أن : ساقطة من ب ، د ،
ع ، ما ، م ، ن ، هـ . (٥) مساعدة : مساعد سا . (٦) للسالبين : السالبين ب ||
ما : معها د ، س ، ع ، ما . (٧) إنسان (الأولى) : بإنسان د ، ع ، ن .
(٨) فى : ساقطة من د ، ن . (٩) وبعض : أو بعض د .

- بيضا ولكنها الآن سود . لحينئذ يصدق : أنه لاشئ، من الأبيض حتى ، أى فى ذلك الوقت . فإن فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم الثانى لزمهم أن تكون الكبرى — كما علمت أيضا — غير ضرورية . فلا يكون التأليف على ما يدعون . وأما الوجه الأول ففيه من الزيادة التى لا يجب أن يلتفت إليها ما قد علمت ، وما قد قيل لك فيما سلف . وقد علمت أن بعض الأبيض حتى بالضرورة ، وأنه ليس سلب
- الحى عن الأبيض من حيث هو أبيض سلباً وجودياً حتى يصحح أن يكون مرة الأبيض من حيث هو أبيض حياً ، ومرة لا ؛ فقد مضى لك هذا . فإن كل أبيض مسلوب عنه — مادام ذاته موجوداً — الحيوانية من حيث هو أبيض فإنه دائماً مسلوب عنه الحيوان من حيث هو أبيض ، لا يجوز أن يبقى ذاته موجوداً ويكون من حيث هو أبيض محمولاً عليه الحيوانية .
- ١٠

- فإن قال قائل : يجب أن نأخذ فى اعتبارك هذا ذات الموصوف بأنه أبيض ذاتاً ، وأما قولك : إن هذه الذات مسلوب عنها الحيوانية من حيث هى أبيض دائماً ، كقولك : إن كذا مسلوب عنه السواد ما دام أبيض ، ومن حيث هو أبيض ؛ وإذا كان دوام سلبك السواد من حيث هو أبيض لا يوجب أن يكون سلباً ضرورياً ، فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الأبيض
- ١٥ من حيث هو أبيض . فالجواب أن قولنا : من حيث هو أبيض ، إن كان جزءاً من المحمول عرض ما قلنا الآن وفيما سلف من أقاويل مضت ؛ وإن كان

(١) أى : إلّا ع . (٢) صادقة : الصادقة ع . (٣) علمت وما قد : ساقطة من ع || وما قد : وقد ع . (٤) وأنه : فإنه ع . (٥) عن : من ع ، ع ، ن ، هـ . (٦) لك : كل ع || فإن : إن سا || كل : كان د . (٧) موجوداً : موجوده ع . (٨) موجوداً : موجوده د . (٩) ذاتاً : دائماً سا || وأما : فأما ع || منها : عنه ع || هى : هو ع . (١٠) موجوداً : موجوده د . (١١) ذاتاً : دائماً سا || وأما : فأما ع || منها : عنه ع || هى : هو ع . (١٢) مادام : + هو ع ؛ + ضرورياً ع . (١٣) وإذا : وإذا د ؛ وإذا س ، ع ؛ فإذا : (١٤) (١٥-١٦) كان جزءاً : كل جزء ع (١٧) من (الثانية) : ساقطة من د .

جزءاً من الموضوع ، فإما أن يكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد ، أو تكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض لا بشرط التجريد أو زيادة . فإن كان معناه الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض على أنه بشرط التجريد ، فإنه لا يجوز أن يكون شئ آخر يوصف به هو غيره في المعنى ؛ بل يكون هو بنفسه أمراً لا يعرض له أمر آخر ولا هو يعرض لأمر آخر . فلا يكون شئ يوصف بالأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد هو إنسان أو فرس أو غير ذلك ، فإنه لا يكون إنسان أو فرس أو شئ من الأشياء هو أبيض ، بشرط أن لا شئ هو غير الأبيض من حيث هو أبيض . فلا يكون إذن هو عارضا لذات حتى يكون هناك معنيان : معنى الذات في نفسها ، ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا الوصف . حتى إذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا ؛ بل هي نفس الذات المسلوب عنها دائماً كل وقت . فإن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد ، مسلوب عنه كل شئ من الأشياء له مفهوم غير مفهومه سلباً دائماً . فإذن كل سلب عنه فهو سلب دائم ، ليس وقتاً عندما يكون موصوفاً بما وصف به ، ووقتاً لا . فهذا هو الفرق ، وهذا كما يقال : إن الإنسان حيوان بالضرورة . فإنه يستوى فيه ما دام ذاته موجوداً ، وما دام موصوفاً بأنه إنسان . وأما إن أخذ الأبيض ليس بشرط التجريد ، بل بلا شرط حتى يكون أن يقرب به شرائط أخرى ، فالسلب المذكور كاذب . فإنه كاذب أن يقال : إن الإنسان من حيث هو شئ موصوف بأنه أبيض ، مسلوب عنه الحيوانية ؛

(١) المأخوذ : ساقطة من سا ، الموجود د (٣-٤) لا بشرط . . . أبيض : ساقطة من ع .

(٥) بل : أن سا . (٦) يوصف : موصوف د . (٩) الذات : لذات ع ، ن ، هـ .

(١٠) ومعنى : أو معنى ع . (١٢) دائماً : + في س || فإن : فإنه ع . (١٥) وقتاً :

وقتاً د ، سا . (١٧) بلا : لا ما . (١٨) فالسلب : بالسلب د .

بل الشيء الموصوف بأنه أبيض غير مانع أن يوصف أنه حيوان، وصفا ضروريا، فضلا عن الوجودي، إلا من حيث يعتبر أبيض مرلوفا عنه أنه شيء أبيض، أي شيء آخر هو الموصوف بأنه أبيض.

- والفرق بين الاعتبارين أن النظر في الأبيض بلا اعتبار، شرط قد يقال: إنه نظر في الأبيض من حيث هو أبيض، المحوز فيه أن يكون أي شيء كان، موصوف بأنه أبيض. ولكن لم يلتفت عند ذلك الوصف والاعتبار إلى شيء من تلك الأشياء التي يجوز أن تكونه. وإنما التفت إلى نفس أنه شيء أبيض الجائز أن يكون حصا أو تلجا أو غير ذلك. والنظر في الأبيض باعتبار شرط التجريد يقال إنه نظر في الأبيض من حيث هو أبيض، وهو النظر في الشيء الأبيض المرفوع عنه أنه حص أو ياض أو له وجود آخر غير وجود أنه شيء أبيض فقط.
١٠. فإذا أخذ الأبيض هكذا، سلب عنه الحيوان، وضح أن يقال: إن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بهذه الصفة ليس حيوانا. فإن اعتبر بالمعنى الأول فيكون الأبيض من حيث هو أبيض المشترك فيه. فلا يقال إنه يسلب عنه الحيوانية؛ بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه، ولا إثبات الحيوانية له.
١٥. فلا يكون الشيء الأبيض من حيث هو أبيض بهذا المعنى ليس حيوانا؛ بل يجوز أن يكون حيوانا إلا أن يقال: إن الشيء الأبيض ليس من حيث هو شيء أبيض بهذا المعنى حيوانا، فيذهل لفظه من حيث هو أبيض إلى المحمول. فبين أنا إذا قلنا: ليس شيء مما هو أبيض حيوانا، لم يصمدق بهذا المعنى،

(٢) عنه: ساقطة من د. (٥) موصوف: موصوفاد، س، ع. (٨) أو غير: وجرس. (٩) النظر: + في النظر. (١١) فإذا: وإذاع. (١٢) ليس: وليس د || الأول: الآخر (١٢-١٣) بهذه: ساقطة من ن. (١٤) حاله: ساقطة من ع || له: ساقطة من ن. (١٨) فبين: + إذن س، ه || بهذا: هذا.

على أن يأخذ الأبيض جزءا من الموضوع . ومما يشفى ويكفى في هذا الأمر أن يعلم أنه لا اعتبار في تأليفاتنا ههنا بهذا البتة ، أعنى بالنظر في الموضوع والمحمول أنه من حيث أو ليس من حيث ؛ بل أن ينظر إلى الشيء الموصوف مثلا بأنه أبيض لا يزيد شيئا آخر . فإن صح عليه الإيجاب في كل وقت، أو وقتا ما ، فقد صح الإيجاب ؛ أو صح كذلك السلب ، فقد صح السلب . وأنه إذا زيد على هذا شيء، فقد أدخل شرط اعتبار ”من حيث“، وكان غير نفس الموضوع وحده ، وغير نفس المحمول وحده، اللذين الاعتبار بهما، بل قرن بهما اعتبار أو اعتباران، فقد صارت القضية حينئذ أخرى .

واعلم أن الفاضل الذى أكثر اشتغالى بمخاطبته مُقَرَّباً بما أقوله ؛ بل المعلم الأول مصدق بأن الكبرى الضرورية في الشكل الأول، إذا قارنت صغرى غير ضرورية، كانت النتيجة ضرورية . فلنضع أن كل ج ب لا بالضرورة ، ولنقل كل ب هو آ بالضرورة، ويغنى ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم الأول، وما قد علمت . فلم لا يقول واحد منهما أيضا : إن هذه ليست ضرورية ؛ بل يجب أن يقال : كل ب آ من حيث هو ب بالضرورة . وإذا قال : بالضرورة ولا شيء من من ب آ ، قال أيضا : من حيث هو ب . فإنه إذا اعتبر هذا صدق ما قال الطاعنون على من أنتج من هاتين ضرورية . وذلك لأنه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن ومثل ما قيل في هذا الموضع . فللقائل أن يقول له عند قوله وتمثيله لإنتاج الضرورية من الاقتران المذكور — مثلا إذا

(١) ومما يشفى ويكفى : ومما يشفى ويكون ع . (٢) أنه : + أنه م || تأليفاتنا : تأليفاتنا د || بهذا البتة : بهذه النسبة ع . (٥) أوصح : لوصح د . (٦) اعتبار : باعتبار م || حيث : + اعتبار م || وكان : فكان د (٧) بل قرن بهما : ساقطة من سا . (٩) اشتغالى بمخاطبته : استعمال المخاطبة ع . (١٣) أيضا : ساقطة من سا ، م ، ن . (١٥) فإنه إذا : فإن سا || إذا : إن م . (١٨) وتمثيله : وتمثله د || الضرورية : الضرورة ع .

- أنتج : أن كل صاعد جسم بالضرورة ، من قوله : كل صاعد متحرك ، وكل متحرك جسم بالضرورة ، فكل صاعد جسم بالضرورة — إن النتيجة ليست ضرورية ؛ لأن الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة . وكذلك لقائل آخر أن يقول : إن قولك في الكبرى ” كل متحرك جسم بالضرورة “ ليس صادقا ؛ إذ ليس هو من حيث متحرك جسما بالضرورة ، حتى إذا لم يكن متحركا لم يكن جسما . فإن قال : إن الأبيض يجوز من حيث اعتبار أنه أبيض أن لا يكون حيوانا ؛ ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك ، فإنه لا يجوز أن لا يكون جسما . فنقول : لم يكن غرضنا ما ذهب إليه ؛ بل إنك كما تقول إنه ليس حيا من جهة أنه أبيض ؛ لا نقول ليس هذا المشار إليه جسما بالضرورة من جهة ما هو متحرك ، بل هو جسم بالضرورة وإن لم يكن متحركا . ثم لا يمتنع ١٠ جواز قولك : إنه ليس جسما بالضرورة من جهة كونه متحركا ولأنه متحرك ، أن تقول : كل متحرك جسم بالضرورة . فإن منعت فقد كذبت المقدمة التي نستعملها في هذه المواضع .

- فقد عرفت أن جهات الموضوع والمحول من حيث هي زوائد بعد الحمل ، وأن الإيجابات — كما علمت — تنتقل بسببها سلبا والسلبات إيجابات ؛ بل ١٥

(١) من قوله : + إن ع . (٢) فكل صاعد جسم بالضرورة : ساقطة من ع .
 (٣) ضرورة : بضرورة د ، س ، سا ، ن ، هـ ؛ بالضرورة ع . (٤) آخر : ساقطة من ع ، عا || كل ؛ وكل عا . (٥) حيث متحرك : حيث هو متحرك ع . (٦) حيث : جهة سا || اعتبار : الاعتبار ع . (٨) لا يكون | يكون ن || لم يكن : ساقطة من ع || ما ذهب : ما ذهب ع . (٨-٩) تقول إنه ليس حيا : تقول ليس جسام ع . (٩) حيا : جسام د ع .
 (١٠-١١) ما هو متحرك ... بالضرورة : ساقطة من ع || ثم ... متحركا : ساقطة من د ، ن . (١١) كونه : ساقطة من سا || ولأنه : فلائنه سا ؛ وكأنه هـ || متحرك : متحرك سا . (١٢) أن : أوع . (١٥) الإيجابات : الإيجابات ع .
 (١٢)

يجب أن يلتفت إلى ما جعل موضوعا، وإلى ما جعل محولا، وإلى حل ووضع ،
 فإن صدق جـمـل ، وإن لم يصدق لم يـجـمـل . وإن كانت زيادة تلحق
 أحدهما فيصير الكذب صدقا والصدق كذبا ، فقد انتقلت القضية وصارت
 أخرى . وأنه ليس إذا حق سلب — مع إدخال هذه الدواخل — بطل
 الإيجاب الذي كان أولا ، أو حق إيجاب بطل السلب الذي كان أولا ؛
 إذ قد تغير المحمول والموضوع . فانظر فيما يسلبه أو يوجب به نفس السلب
 والإيجاب كما هو . فإن كان صادقا وكان دائم الصدق فاحكم أنه كما هو ضروري ،
 أو كان غير دائم الصدق فاحكم أنه كما هو مطلق . فإذا غيرت ، فاستأنف
 الاعتبار . وفي المثال الذي نحن في اعتباره يجب أن ينظر إلى الأمور التي يقال
 لها يـض وإلى الحيوان ، فنجد الحيوان إما كاذبا سلبها عنها ، أو كاذبا
 إيجابها عليها ، أو في بعض دون بعض ؛ ثم يـنظر أذلك دائم فيها كلها أو بعضها
 أو بعض دون بعض ؛ ثم إذا أدخلت من جهة كذا وبشرط كذا فيعلم أن
 القضية صارت أخرى ، وتتوخى لها حال صدق وكذب وضرورة وغير ضرورة
 مرة أخرى ، وتترك ما كان في يدك . وأظن أن هذا القدر كاف لمن أنصف .

-
- (١) يجب : بحيث سا || جعل موضوعا : يجعل موضوعا عا ، م ، ن ، هـ || جعل موضوعا
 وإلى : ساقطة من سا . (٢) وإن كانت : فإن كانت سا ، ع ، عا ، هـ .
 (٤) وأنه ليس : وليس أنه ع . (٥) الإيجاب : ساقطة من ن || أوحق : أوحق
 حق د . (٦) تميز : تميز م || المحمول والموضوع : الموضوع أو المحمول سا ، هـ .
 (٨) أنه : ساقطة من ع || غيرت : اعتبرت سا . (١١) في : ساقطة من د || أذلك : ذلك
 ع . (١٢) أو بعض دون بعض : أو بعض دون آخر ن || ثم : + ينظر || أدخلت :
 دخلت ما ، م ، ن . (١٣) وتتوخى : فرئى م ، سا ، هـ || حال : ساقطة من ن ||
 ضرورة : ضرورة ع ، ما ، م ، || وغير ضرورة : وغيره ن . (١٤) أن : ساقطة من د .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في باقى الاختلاط منهما

الضرب الخامس : بعض جَبَّ بالإطلاق ، ولا شئ من آَبَ بالضرورة ،
وحكه ما علمت .

الضرب السادس : بعض جَبَّ بالضرورة ، ولا شئ من آَبَ بالإطلاق ،
وحكه المشهور ما علمت .

الضرب السابع : ليس كل جَبَّ بالإطلاق ، وكل آَبَ بالضرورة ،
والمشهور فيه ما قد علمته ؛ وحدوده : ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان
حيوان ، فليس كل أبيض إنسانا .

الضرب الثامن : ليس كل جَبَّ بالضرورة ، وكل آَبَ بالإطلاق ؛ والحدود :
بالضرورة ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان حيوان . ثم قيل مع ذلك :
فليست النتيجة اضطرابية .

فنقول : إنه إن كان بعض ما هو أبيض بالضرورة ليس بحى على معنى
السور ، فيجب أن يصدق هذا دائما ، ولا يصدق البتة أن كل أبيض حى .

(٢) فصل : الفصل الثالث ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٣ ع ، هـ . (٦) الضرب :
ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (٩) فيه : ساقطة من ع || علمته : علمت ن ، هـ .
(١٠) إنسانا : حيوانا ب ، د ، ع ، ما ، م . هـ . (١١) الضرب : ساقطة من ب ، س ،
سا ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ || بالإطلاق : الإطلاق م ؛ ساقطة من عا . (١٢) قيل : قل ع .
(١٥) فيجب : يجب ع || أن (الثانية) : ساقطة من ع .

واعتبار السور يقتضى أن هذا قد يصدق على ما قد علمت . وإن كان لا على معنى السور ، بل على معنى أن بعض الأشياء التى هى يعض مسلوب عنها الحيوان دائما ، فكذاك حالها وأنها مسلوب عنها الإنسان دائما ، فلم منع أن تكون النتيجة ضرورية ؟ فلعله يجب أن يأخذ الضرورى فى إحدى المقدمتين ليس من جهة السور ، بل من جهة الحمل . وأما المطلق منهما فيأخذه مطلقا من جهة السور حتى يكون قولنا : كل إنسان حى مطلقا ، بأن يأخذه من جهة السور ولا يأخذه من جهة المحمول ، فيكون قولنا : ليس كل أبيض حيوانا بالضرورة ، قد اعتبرنا ضرورته فى معنى الحمل ؛ وقولنا : كل إنسان حيوان بالإطلاق ، قد اعتبرنا إطلاقه فى جهة السور ، فأخذناه مطلقا من حيث هو كذلك بأن نظرنا إلى الصدق الذى اتفق أن كان : كل إنسان حيوان ، الذى قد يكذب إذا عدم الناس كلهم ، فلا يكون حينئذ ضروريا ؛ وأخذنا ذلك ضروريا من جهة المادة ، إذا كان الحيوان مسلوبا بالضرورة عن بعض الأبيض فأننتج : ليس كل أبيض إنسانا ، وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور ، وإن كانت ضرورية من جهة المادة .

وكيف لا يمكننا أن نلحق الضرورة بالمقدمة الموجبة فكون النتيجة حينئذ ضرورية ، فيكون حينئذ سلب الضرورة فى النتيجة مأخوذا من غير الوجه المأخوذ

-
- (١) حل : فى سا . (٢) هى يعض : هى لا يعض د . (٣) فكذاك ... دائما : ساقطة من د ، ن || وأنها : فإنها س ، هـ ، وإتباع . (٤) فلعله : فلعل ع . (٥) الحمل : الجهل م || فيأخذه : فيأخذ د . (٨ — ٩) ضرورية ... اعتبرنا : ساقطة من ع . (٩) قد : قد دم ؛ ساقطة من ساءن || اعتبرنا : ما اعتبرنا ن || فى : من س || بأن : فإن د ، ساءع ، ن . (١٠) حيوان : حيوانا د ، ع ، هـ ، ن . (١١) وأخذنا ذلك ضروريا : ساقطة من د . (١٢) إذا : إذع ، هـ ، س . (١٣) إنسانا : إنسان د ، س . (١٣ — ١٤) من جهة السور ... ضرورية : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) النتيجة حينئذ : النتيجة ضرورية د ، النتيجة ن . (١٥ — ١٦) النتيجة ... فيكون : ساقطة من م . (١٦) غير : ساقطة من د || الوجه : الساب ع .

- في المقدمة الجزئية، لأن الضرورة المأخوذة في المقدمة هي ضرورة الحل والمادة، وسلها في النتيجة هو سلب ضرورة السور . ولما كانت الجزئية قد تكون صادقة الضرورة وصادقة بالإمكان ولا يتمانان، إذ بعض الأبيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة، وبعضه ليس بالضرورة، وهو الذي هو أبيض لا بالضرورة .
- ولا يبعد أن يكون قول صاحب هذا التعليم : إن النتيجة لا تكون ضرورية ، ٥
معناه : أن النتيجة قد لا تكون ضرورية ، أى باعتبار غير اعتبار أن النتيجة لا تكون ضرورية بحسب السور ؛ بل باعتبار أنه قد يجوز أن يصدق المطلق والضروري معا في الجزئيات . فإن لم يكن هذا، قيل اقتصر على اعتبار السور ، وإن عدم الضرورة هو في اعتباره . وإن كان اعتبار الحل والمادة يوجب الضرورة، فليس هذا في الجزئي فقط ؛ بل وفي الكليات أيضا . فن ما أنتج : ١٠
أن كل إنسان حيوان بالضرورة ، أنتج ما قد يصير مطلقا باعتبار آخر كما قد علمت . فترى أن مشاحتنا قائلين : إن هذه تنتج ضرورية ، كان على أنها لا تنتج إلا ضرورية فقط لا يصح معها مطلق . وليست تنتج مطلقة ، لأنها لا تنتجها وحدها ، وإنما بحكم أنها تنتج مطلقة إذا تحجت مطلقة فقط . فلم لم يفعل هذا في كل موضع ؟ ودلا يتنصر على أن يعلمونا تعليما كليا : أن كل ١٥
جزئية ضرورية ؟ فإنها قد تصح أن تكون مطلقة ، فيحكم في جميع ذلك أنها

(٢) هو : هـ ب ، س ، س ، س ، ع ، ع ، م ، هـ || ضرورة : الضرورة ع ؛ ضرورة م || السور : ساقطة من م . (٤) بالضرورة : ساقطة من م || هو أبيض : ليس هو أبيض ع . (٥) ولا يبعد : فلا يبعد ، هـ . (٥ - ٦) لا تكون . . . النتيجة (الأول) : ساقطة من س . (٨) قيل : بل ب ، د ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) وإن : فإن ع . (١٠) بل : ساقطة من س || ما أنتج : لما أنتج د . (١١) أن : ساقطة من س . (١٢) مشاحتنا : مشايخنا ، هـ ؛ مشاهدنا ، هـ ؛ [مشاحتنا : مجادلنا (اللسان)] . (١٤) بحكم : + عليها || إذا تحجت مطلقة : ساقطة من ع || لم : ساقطة من ع . (١٥) وهذا : وهذا د ، ع ، ن . (١٥) يعلمونا : تعلينا ع . (١٦) فيحكم : لبحكم ع .

مطلقات النتائج ، ويكون هذا مفروغا منه ، ليس إنما يعتبر هذا في اقتران بعينه ، أو بحسب كونه نتيجة ، بل كيف كانت ، أو عسى أن لا يكون هذا كليا في كل موضع ؛ بل عسى أن يكون من الأشياء ما لا يسلم إمكان بطلانه فلا يكون ، ما يتعلق بطلانه داخلا في الإمكان حتى تصير القضية بسببه مطلقة . ولكن هذا لا يختص بقضية هي مقدمة أو قضية هي نتيجة ، بل يكون هذا جائزا في جميع أصناف القضايا التي تصلح أن تؤخذ مقدمة في هذا القياس أو نتيجة ؛ بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تأليفها . وعسى أن يرتكب مرتكب فيقول : إن صدق المادة التي يصح منها هذا التأليف ، يوجب أن تكون الضرورة ملزومة المطلقة . وهذا اقتراح ممن في الحال . ومع هذا ، فليت شعري إذا قلنا : كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر ، وكان هذا مطلقا صادقا ، ١٠ وقلنا : كل إنسان حيوان ، وكان هذا مطلقا صادقا ؛ فهل معنى الإطلاق فيهما شيء واحد ، أو يفهم للإطلاق فيهما معنيان ؟ فإن كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام ، فيكون الفصل فيما بينهما أن أحدهما يختص بالضرورة ، والآخر لا يختص بالضرورة ، إذ ليس كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام ذاته موجودا . ١٥ فيكون إنما أخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري ، فتكون النتيجة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار ، أي اعتبار الحمل .

-
- (١) ويكون هذا : ساقطة من د ، ن || منه : عنه س ، ساء ، م ، هـ . (٢) أو بحسب : وبحسب ع || هذا : ساقطة من س . (٣) ما لا يسلم : ما لا يلائم ن . (٤) لا يختص : لا يختص د . (٥) تؤخذ : توجد د ، ساء ، هـ . (٦) وعسى : ولكن عسى س ، هـ . (٧) يصلح د . (٨) وكان : فكان د . (٩) هو ما قلناه : وهو ما قلنا د ، ع ، ن ؛ هو ما قلنا ساء ، ع . (١٠ — ١٣) والآخر لا يختص بالضرورة : ساقطة من ع . (١٤) موجودا : موجودة د . (١٥) اعتبار : باعتبار ع .

فلا يجب أن يقبل ما قيل من أنه لا يكون ضرورياً لأنه مطلق، إلا أن يكون معناه لا يكون ضرورياً السور . ولهم أن يجعلوا المطلق الصادق وقتاً ما ، لا دائماً ، ويكون القولان مشتركين في أنهما صادقان في وقت ما ، لا دائماً . لكن الوقت ، كقولنا : كل إنسان حيوان ، وقت السور ، ولا تروقت كونه أبيض . فوقت أحدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ، ووقت الآخر الوقت الذي لم يعدم ولم يزل عنه البياض . ويكذبان جميعاً في وقت ، أما أحدهما فإن لا يكون الناس موجودين ، وأما الآخر فإن يكون قد عدم البياض . فعلى اعتبار السور قد يستمر ما قيل .

- فقد تحملنا إذن الوجه الذي يجب أن يفهم عليه صدق ما قالوا تحملاً متكلفاً ، مع معرفتنا بأن اعتبار السور في هذه الأحكام باطل ، ومع إيجابنا اعتقاد شيء . وهو : أن الضرورية في المقدمة اعتبارها غير مجانس للاعتبار الذي للمطلقة في النتيجة ، وأن الضروريات في المقدمة قد تصدق مطلقة ، لا من جهة أن المطلق مقول عليها وأعم منها فقط ، بل من جهة أنها لازمة لها باعتبار آخريناه . فنكون نحن حيث جعلنا نتائج هذا الاختلاط ضرورية لم نجعلها ضرورياً يمنع أن يكون مطلقة ، فإطلاقها لا يمنع ضرورتها . على أن الإطلاق الذي نستعمله غير هذا الإطلاق . واعلم أن طائفة من المحصلين تنهوا لكون نتيجة هذا الضرب ضرورية ، وزعموا أن هذا غلط واقع في النتيجة ، وبرهنوا على أن نتيجة هذا

(١) معناه : + أنه س . (٣) مشتركين : مشتركان عا . (٤) ولا آخر : والآخرون .
 (٥) فوقت : ووقت س . (٦) ويكذبان : ويكرنان ع || وقت : + ما ه || أما : فأما ع ، ه .
 (٩) تحملنا : تحملنا ع || صدق : ساقطة من د ، ن . (١٠) ومع : مع ن ؛ ساقطة من عا .
 (١١) وهو : وهى ع || في المقدمة : ساقطة من س ، ع ، ه . (١٣) عليها : عليها ه .
 (١٤) يمنع : يمنع س ، م . (١٦) الإطلاق . . . هذا : ساقطة من م || المحصلين : المحصلين ع || تنهوا : تنهوا س || لكون نتيجة : ساقطة من س || نتيجة : النتيجة ن || الضرب : + تكون س ، ع . (١٧) وبرهنوا : فبرهنوا س .

الضرب تكون ضرورية ، وبينوا ذلك بالافتراض تبيننا حقيقيا . فإن كانوا يملون في تحقيق الضروري والمطلق ميل السور ، فلا يجب أن ينعوا كون الضروري مطلقا أيضا . وإن كانوا قد عرفوا ماهو أولى بأن يعتقد فهم على الحق ، فليعتبروا ذلك أيضا في كل موضع ، وليسوا يفعلون ذلك ؛ بل كثيرا ما يفزعون إليه إذا لزمهم الحق في مضيق .

وأما الشكل الأخير فالضرب الأول منه من كليتين موجبتين ، والكبرى ضرورية ، كقولك : كل \bar{B} \bar{A} بالإنطلاق ، وكل \bar{B} \bar{A} بالاضطرار ، فالنتيجة بعض \bar{B} \bar{A} بالاضطرار . ويبين بعكس الصغرى .

والثاني عكس هذه في الجهة ، وتكون النتيجة أيضا من الاضطراب عندهم ، لأن الكبرى إذا عكست أنتجت بعض \bar{A} \bar{B} بالاضطرار ، ثم ينعكس بعض \bar{B} \bar{A} عندهم بالاضطرار ، وليس ذلك بواجب بحسب الأمر ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الضروري ضروريا . ومثال ذلك أن كل متنفس حيوان بالاضطرار ، وكل إنسان يتنفس بالاضطرار ، أى دائما ما دام موجود الذات .

-
- (١) وبينوا : فينوا هـ || بالافتراض : بالافتراض ع || تبيننا : تبيننا س . || فإن : وإن سا .
 (٢) ميل : + هذاع || فلا يجب : لا يجب س ، ع . (٣) عرفوا : عواد ، ن ؛ عزموا م ||
 يعتقد : يعتقدوا سا . (٤) أيضا : ساقطة من ب ، م || كثيرا ما : ساقطة من س .
 (٦) الأخير : الآخر د ، ن . (٧) \bar{B} \bar{B} : \bar{B} \bar{B} ع || \bar{B} \bar{A} : \bar{A} \bar{B} ع || فالنتيجة بعض :
 ساقطة من ع . (٨) \bar{B} \bar{A} بالاضطرار : ساقطة من ع || \bar{B} \bar{A} : \bar{B} \bar{A} هـ || ويبين : فيبين ب ؛
 وبين ع || الصغرى : الضروري سا ، م . (١٠) \bar{B} \bar{A} : ساقطة من م || عدم : ساقطة
 من د . (١١) بواجب : + عدم ع . (١٢) أن : ساقطة من س ||
 متنفس : إنسان س || حيوان : ساقطة من سا . (١٣) يتنفس لا بالاضطرار : بالاضطرار
 يتنفس سا ؛ لا يتنفس بالاضطرار م || بالاضطرار : + فلا يلزم أن بعض الحيوان يتنفس بالاضطرار
 س ، سا ، ع ، عا ، هـ || أى : + ما س || موجود : وجود س .

والثالث من كليتين ، والكبرى سالبة ضرورية ، كقولك : كل بَ جَ ،
وبالاضطرار لا شيء من بَ آ ، فبالاضطرار ليس كل جَ بَ . ويبين بعكس
الصغرى .

- والرابع أن تكون الجهة بخلاف الثالث . فيقولون : إن كانت الجهة
بالحلاف كانت النتيجة مطلقة . يتبين بعكس الصغرى . والحدود المشهورة : كل
فرس حي ، ولا فرس بحیوان نائم أو مستيقظ مما ليس ضروريا ؛ بل يكون
وقتا . وهذا القول صحيح في هذا الاقتران بعد أن يتذكر أن المادة إذا اخفقت
على ماسلف لك ذكرها في مطلقة كبرى تنج ضرورية كانت النتيجة ههنا
ضرورية . لكن الإطلاق العام يعم جميع ذلك . واعلم أن عندهم أن المقدمتين
إذا كانتا كليتين موجبتين ، فأيهما كانت اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ،
وإلا فالعبرة للسالبة .

والخامسة أن يكون التأليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة ، كبراهها كلية
ضرورية سالبة . فلاشك أن النتيجة ضرورية .

- والسادس أن يكون الكلى الضرورى صغرى ، فينتج عندهم ضروريا للعكسين .
وليس ذلك بواجب ؛ بل ينتج مطلقة تبين بالاقتراض ، بأن يعين البعض من بَ
الذى هو بالإطلاق وليكن دَ ، ويعمل ما عملت .

(١) ضرورية : ضرورى د . (٢) جَبَ : جَ آ س ، ه . (٥) يتبين : يبين د .
(٦) بحیوان : ساقطة من س || نائم : بنائم س || مستيقظ : + فينتج ليس حيوان نائم أو مستيقظ س .
(٧) وهذا : ولهذا د . (٨) لك : لكن س . (١١) وإلا : فلا س || للسالبة : +
هو د . (١٢) والخامسة : والخامس س ، ه . (١٣) فلاشك : ولا شك ب . (١٤) للعكسين :
للعكس س ، ه . (١٥) بالاقتراض : بالاقتراض ع . (١٦) هو : + آ د ، س ،
سا || ولكن : ولكن س || ويعمل : يعمل ه .

والسابع بعض بَ جَ بالاضطرار ، وكل بَ آ بالإطلاق لا بالاضطرار ،
وينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور .

والثامن كل بَ جَ بالإطلاق ، وبعض بَ آ بالضرورة ، تنتج عندهم مطلقة
فقط . وينتج ذلك بالعكسين . وليس ذلك كما علمت بواجب ؛ بل الاقتراض
يوجب أن تكون النتيجة ضرورية . وأما مثالهم : أن كل حي مستيقظ ، وبعض
الحي ذو رجلين بالضرورة ، ولا يجب أن يكون بعض المستيقظ ذا رجلين
بالضرورة . فيقول الحق إن بعض ما يقال له إنه مستيقظ فإنه موصوف بأنه
ذو رجلين دائما ، قيل له إنه مستيقظ أو لم يقل ، والبعض الآخر بالضرورة
ليس بذو رجلين . ففهم من قال : إن بعض المستيقظ وإن كان بالضرورة
ذا رجلين ، فليس من جهة ماهو ذو رجلين . وقد علمت ما في هذا . ولكن لا يمنع
كونه ضرورية أن تكون مطابقة أيضا علم الوجه الذي باعتبار السور ؛ إذ قولنا :
إن بعض المستيقظ ذو رجلين ، ليس بدائم الصدق . فيكون إنما أورد المثال على
هذه الجهة .

وأما التاسع فإن تكون السالبة كلية اضطرارية ، فنتج لاحالة اضطرارية ،
كقولنا : بعض بَ جَ ، وبالاضطرار لاشيء من بَ آ ، فينبئ بعكس الصغرى
أن بالاضطرار ليس كل جَ آ .

- (١) بَ جَ : جَ بَ س || بَ آ : آ بَ د . (٢) وينج : ينج ب ، د ، س .
(٣) بَ جَ : جَ بَ س || بَ آ : آ س . (٤) بالعكسين : بالعكس س ، س ، هـ .
(٥) مستيقظ : يستيقظ د ، م (٧) إن : ساطعة من س . (٧-٨) فإنه ...
مستيقظ : ساطعة من ع . (١١) قولنا : قلنا د ، ن . (١٥) كقولنا : كقوله د .
(١٦) ليس : ساطعة من د .

والعاشر أن تكون الصغرى موجبة كلية اضطرابية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فالنتيجة مطلقة . يبين ذلك بالمكس وبالحدود ، كقولك : بالضرورة كل إنسان حي ، وليس كل إنسان يستيقظ ، ويبين بالافتراض .

وأما الحادى عشر فإن تكون الصغرى موجبة جزئية اضطرابية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فتكون النتيجة سالبة مطلقة .

- والثانى عشر أن تكون الصغرى كلية موجبة مطلقة ، والكبرى جزئية سالبة اضطرابية . فالمشهور أنه تنتج مطلقة بمحدود هى هذه : كل ذى رجلين حي بالإطلاق ، وبالضرورة ليس كل ذى رجلين متحركا . وهذه الحدود لا بعد أن يكون قد وقع فيها السهو ، إذ كان الحق أن يقال : وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا . فأخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة ، وفى بعض النسخ : كل ذى رجلين متحرك بالإطلاق ، وبالضرورة بعض ذى رجلين ليس إنسانا ، فينتج ليس كل متحرك إنسانا . قالوا : وذلك بالإطلاق وحده الإطلاق السورى ؛ لأن هذا الصدق قد يزول فيكون كل متحرك إنسانا . لكن كيف كان ، فإن هذا الإطلاق لا يمنع صدق الضرورة . ولا شك فى صدق قولنا : بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس إنسانا كالفرس والسماء . فقد جعلت العبارة للكيفية فى هذا الموضع .

(٢) فالنتيجة : والنتيجة ع ، عا || مطلقة (الثانية) : ساقطة من سا || ذلك : ساقطة من ما ، هـ . || وبالحدود : والحدود س . (٣) ويبين ، ويبين س ، سا ، هـ . (٥) فتكون : وتكون ب ، م . (٧) مطلقة : مطلقا س ، سا ، ع ، ما ، هـ ، ساقطة من د ، ن || بمحدود : الحدود سا ؛ لحدود ما || رجلين : الرجلين ما (٨) كل : ساقطة من م . (٩) فيها : فيه هـ || إذ : إذا س . (١٠) فأخذت : وأخذت د . (١٣) الإطلاق : ساقطة من سا || فيكون : فكيف م . (١٦) الكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا في القياسات المؤافقة من المقدمات الوجودية والاضطرارية
 ٥ صرفها ومغتلطها ، فبقى أن نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة
 أو مختلطة ، وقبل ذلك يجب علينا أن نتكلم في حد الممكن والفرق بينه وبين
 الوجودي والمطلق ، وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية ، وتعريف عكسها .
 وإن كنا قد أومأنا فيما سلف إلى نبذ من أمر الممكن ، فخرى بنا أن نستقصي
 الآن القول فيه ولا نتقبض من الإعادة .

١٠ فنقول : قد ظن بعض الناس أن النظر في القياسات المؤافقة من الممكنات
 هذر . ولو فكر لعلم أن تأليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا .
 فإن المطالب الممكن لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . وكما يلزم البحث عن
 أمور ضرورية وعن أمور وجودية ؛ فكذلك قد يبحث عن أمور ممكنة .

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٤ ، ٥ ، ٦ (٣) المقدمة : ساقطة من
 ع || الكلية : ساقطة من ع ، ع ، ن ، هـ . (٤) الوجودية : الوجودية م . (٥) فبقى : فبقى ع .
 (٥ - ٦) أو مختلطة : مختلطة سا (٦) وقبل بينه : ساقطة من م || يجب : يجب ب ، س ، سا ،
 ع ، ع ، هـ . (٧) والمطلق : المطلق هـ ؛ ساقطة من م || وتعريف المقدمة : تعريف المقدمة د ||
 الحقيقية : بالحقيقة س ، سا ، هـ . (٩) الآن : ساقطة من ع ، م || ولا نتقبض : وألا
 نتقبض م || نتقبض : نتقبض س || الإعادة : العادة س . (١٠) ظن : يظن ع . (١١) هذر :
 هذا د || ليست : (هكذا في جميع النسخ الموجودة التي تحت أيدينا) (١٣) قد : ساقطة من ع .

- وإذا أردنا أن نبين أن شيئا من الأشياء ليس بمحال ، احتجنا أن نبين ذلك في أكثر الأمور بمقدمات أولية . فالحاجة إلى القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة . والذي يقال من أن الفيلسوف إنما يبحث عن الأمور الدائمة والأمور الأكثرية وليس يبحث عن الأمور المساوية ، لم يفهمه كثير من الناس على وجاهه ، بل يجب أن يفهم أن معناه أن الفيلسوف إنما لا يبحث عما خلا الضرورة • والأكثرية إذا بحث عن الأشياء من حيث وجودها . وأما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن ، وأما إذا راعى أمر الوجود والحصول ، لا أمر الإمكان ، التفت إلى الأمور الدائمة والأمور التي في الأكثر . وكذلك حال الجمهور أيضا في الأمور التي يتوقعونها من حيث وجودها إنما يتوقعون أمرا واجبا أو أكثريا ، أى في أن يكون له وجود . وأما إذا تركوا أمر التوقع ١٠ بحثوا من الممكن أيضا . وأما الأمور الأقلية والمساوية فلا يتوقعونها ولا يشتغلون بها إلا على وجه آخر ، وهو وجه الاحتراز والقياسات الطبية والعلاجية . والمقدمات التي في كتبهم كلها ممكنة أكثرية ، وقد أخذت على أنها موجودة ، كما في الكتاب المنسوب إلى بقراط المعروف بكتاب الفصول ، وفي ذلك من كتبهم . والعجب من الطبيب الفاضل الذي رأى النظر في ذلك فضلا ، وهو ١٥ نظره من حيث هو طبيب . ونحن نستقصى القول في هذا عن قريب .

-
- (٢) أولية : أقلية س ، ع ، م ، ن ، هـ (غير ظاهرة في ب) ؛ + أى ممكنة أقلية د ، سا ، ع ، ن || فالعاجة : فالعاجات سا . (٤) المساوية : المتساوية س (٥) الضرورة : الضرورية ع ، ن . (٦) إذا : إنما س . (٧) وأما : فأما ب ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ . (١١) والمتساوية : والمساوية د ، س ، ن ، المتساوية سا || فلا : ولا سا ، + فثب ، م . (١٣) في كتبهم : ساقطة من سا || على : في ع . (١٦) نستقصى : فنستقصى ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن .

وقد علمت فيما مضى لك أن الممكن يقال عند العامة على معنى ، وعند الخاصة على معنى آخر ، وأن الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير المتنع ، وعند الخاصة لغير الضروري . وأن الخاصة أيضا تستعمل الممكن على وجوه ، فيقولون : ممكن ، لما كان غير الضروري المطلق الحقيقي ، وهو الأمر الذى إذا قيس بالموضوع لم يكن دائماً الوجود له ولا دائم العدم ، سواء كان فى طبيعة الموضوع ما يقتضى وجوده له أولاً وجوده وقتاً ما معيناً كالكسوف ، أو غير معين كالنفس ، أو كان لا يقتضى ذلك ، بل يعرض له ذلك اتفاقاً ولأسباب خارجة مثل الحركة وغير ذلك .

وجميع أصناف المطلق الخاص تدخل فيه ، ويقال لما هو أخص من هذا ، وهو الذى يكون غير دائم الوجود ، ولا دائم العدم ، ولا فى طبيعة الموضوع ، ما يجعله ضرورياً فى وقت وحال ، ولا يجب بالجملة كونه أو لا كونه له ١٠

إلا أن يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما تقتضيه ذاته . مثال ذلك : أنا إذا نظرنا إلى الإنسان ونظرنا إلى الكتابة أو نظرنا إلى الصحة ، لم يجب علينا أن نجعل أحد الأمرين للإنسان ليس بمعنى أنه لم يجب دائماً فقط ، بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه . فإن اشترطنا شرطاً آخر فقلنا : مادام ، أو فى هذه الساعة ، تعيين أحدهما . أما ”مادام كاتباً“ فالطرف الذى هو الوجود ؛ وأما ”فى هذه الساعة“ فربما لم يعلم أحدهما الذى حصل وتعين بعينه . لكننا ندرى مع ذلك

(١-٢) يقال ... الممكن : ساقطة من ع . (٢) آخر : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ . (٣) وأن الخاصة : والخاصة ع || ممكن : ساقطة من ما . (٤) وهو : هو ع || بالموضوع : الموضوع ع . (٦) أولاً : ولا س || وقتاً ما : وقتاً د ، هـ . || أو غير : وغير د || كالنفس : كالنفس س ، هـ ، م || لا يقتضى : طبيعته ع ، هـ ، م . (١٠) ما يجعله : ما يجعل د || بالجملة : وبالجملة ب ، م . || كونه أولاً كونه : أولاً كونه ما || أولاً : ولا س (١١) شرط : شرط د ، ع ، ن ، هـ ساقطة من م . (١٢) الكتابة : الكاتب ن || أو نظرنا : ونظرنا ما . (١٣) لم (الثانية) : ساقطة من د (١٥) فالطرف : الطرف د ، ن . (١٦) وتعين : أو تعين ع .

- أن أحدهما قد متين ، فالآخر إذن بالضرورة لا يوجد إذ وجد هذا .
 فأما في المستقبل فلا ندرى أى طرف كذا قد يحصل بعينه فتعرفه بعينه ،
 ولا يوجب مع ذلك أن أحد الطرفين متين فيه بعينه وإن لم ندركه نحن ،
 لا كما أوجبنا في الزمان الحاضر أن أحد الطرفين بعينه متين فيه وإن كنا
 لا ندركه . والمستقبل إذا فرضناه حصل ، كان حكه هذا الحكم .
 ٥ إذا أخذنا هذا الوجه من حيث أنه لا ضرورة في طباع الموضوع
 أن يكون له المحمول دائماً ولا وقتاً ، دخل فيه الوجود والمستقبل
 جميعاً . فإن الموجود ليست له هذه الضرورة ؛ بل الضرورة الواقعة إنما هي
 بسبب أمر غريب . فإذن إذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار ، وهو أن لا ضرورة
 فيه بحسب طباع الموضوع أو المحمول ، دخل فيه ما ضرورته من خارج وما لم
 ١٠ يتعين فيه ضرورة . فبعض أصناف المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن ،
 والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذى لا ضرورة فيه بوجه من
 الوجوه وهو الذى لاعل الإطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما . ومثال هذا الأمر
 الذى لا يوجبه وقت معين لإيجابه في الكسوف أو لا يوجبه وقت وإن كان
 غير معين كالتنفس ، أو الأمر الذى لا يوجبه شرط ملحق من خارج لإيجابه
 ١٥ في الكتابة بشرط كونها حاصلة . فالأولان ، أعنى الكسوف والتنفس ، مطلقة
 لا يكونان ممكنين بهذا المعنى . فأما وجود الكتابة فهي قد تكون ممكنة بهذا
 المعنى ، وقد تكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى . فإنها مع الشرط الذى تصير به

(٢) في : ساقطة من ع || أى : أن ع ، ن ، هـ . (٣-٤) بعينه : ساقطة من م .

(٤) لا كما : ولا كاد ، ن ؛ إلا كاع . (١٠-١١) فيه (الثانية) يدخل : ساقطة من ن .

(١١) في هذا : ساقطة من عا . (١٤) لا يوجبه : لا يوجب د || وقت (الثانية) :

ساقطة من ما . (١٦) والتنفس : والنفس س (١٧) فهي : فهو د ، ن .

مطلقة أو ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن . وإما يترك هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن . فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن أخص من الوجه الثانى الذى هو أخص من الوجه الثالث ، ويكون بالقياس إلى المستقبل لا غير ، ويشترك المطلق فى الموضوع وبيانه فى الاعتبار ، ويكون من حيث الحصول مطلق ، ومن حيث إنه لا ضرورة فى كونه ولا كونه أى وقت فرضت فى المستقبل ممكنا ، ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل أحدهما فى الآخر . ويبين المطلق كل المبانية ، فلا يدخل فى مطلق ولا يدخل فيه مطلق ، أعنى بحسب الحل ، لا بحسب الوضع . فهى معان ثلاثة يقال عليها الممكن باشتراك الاسم ، وهى مع ذلك ، فقد يقال بعضها على بعض ، حتى أن الثالث منها يقال له ممكن بثلاثة معان ، وهذا من جنس الاسم المشترك الذى يتناول أمرا واحدا باعتبارات شتى .

والحدود المشهورة للممكن هى هذه : الممكن هو الذى ليس بضرورى ، ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن هو ما ليس بموجود ، ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن ، ما ليس بضرورى من غير زيادة . وأيضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضرورى . وأيضا الممكن هو الذى يتبها أن يوجد وأن لا يوجد . والأصح عندنا هو الرسم الأول .

فانوضح الفساد فى الرسوم التى بعده . فاما الزائد فى رسم الممكن أنه ما ليس بموجود فلا يخلو إما أن يرسم الممكن الذى بالمعنى الأعم ، فيكون قد كذب .

- (١) فلا يقال : فلا يدل سا || الشرط : + المذكور هـ . || يقال : يقال هـ .
 (٣) بالقياس : القياس ع . (٤) وبيانه : وبيانه ع . (٥) أنه : ساقطة من ع || أى : إلى
 أى ع ؛ إلى ن . (٧) ولا يدخل فيه مطلق : ساقطة من ع (٨) وهى : وهى ع .
 (١٠) وهذا : فهذا هـ . (١٢) هو : ساقطة من د ، س ، ن (١٥) هو : ساقطة
 من س ، ط ، م . (١٧) فلنوضح : ولنوضح هـ || فاما : وأما هـ || الزائد فى رسم :
 الزائدة فى أمرع || أنه : + هو د ، س ، ع ، ن ، هـ .

- فإنه يكون من ذلك ما هو موجود ، وإما أن يكون إنمّا يرسم الأوسط ، فقد أخطأ ، فإنه ليس من شرطه أن يكون غير موجود ، ولا أن يكون موجودا ، بل أن لا يكون دائم الوجود أو غير الوجود ، بل الغير موجود منه الذى ليس بضرورى الوجود واللاوجود هو السالب المطلق ، والموجود منه الذى ليس بضرورى الوجود واللاوجود هو الموجب المطلق . وكلاهما داخلان تحته . وكل واحد منهما أخص منه ، وإن كان إنمّا يرسم المعنى الثالث ، فالمعنى الثالث مبين للطلق . وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب . فيكون كأن المطلق سلبه هو الممكن الأخص . فيبقى قسم رابع وهو المطلق لإيجابه .

- فما نقول فيه إن الموجود الذى ليس بضرورى ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال ، فهل هو من هذا الممكن أم ليس ؟ فإن كان هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط ؛ وإن لم يكن منه ، بل كان مطلقا فى إيجابه ولم يكن كذلك ممكنا فى نفسه ، فذلك المقدمة أيضا مطلقة فى سلبها . فيجب أن لا تكون ممكنة ، وإن كان قد جعلوا الإطلاق جنسا أو شرطا للإمكان بقى الممكن الذى لا ضرورة فيه حقيقية ولا شرطية بلا رسم ولا حد . ثم إن ظن أن الوجود يجعل الممكن ضرورى الوجود بشرط وأن هذا مما يجب أن يحتز عنه فى الممكن

(١-٢) إنمّا . . . يكون : ساقطة من ع . (١) يرسم : رسم د || الأوسط : الأوساط م . (٢-٣) بل أن لا يكون : ساقطة من ع . (٣) غير الوجود : غير الموجود ع . (٤) واللاوجود : واللاوجود د || هو : وهو د ، ع ، ط ، م ، ن ؛ بين ه . (٥) هو : وهو ع || داخلان تحته : داخل ع || واحد : ساقطة من ن . (٦) وإن : فإن ع || كان إنمّا : ساقطة من س || إنمّا : ساقطة من ه || يرسم : رسم د . (٧) فيكون : ساقطة من د ، ن . (٨) فيبقى : فيقى ه . (٩) غير : عين د . (١٠) منه : منه ع || من (الثانية) : ساقطة من د . (١١) ولم : فلم ه . (١٢) أن لا تكون : أن تكون ط ، م ؛ + مطقة ع ، م ، ن ، ه . (١٤) فيه : ساقطة من ع || ولا شرطية : ولا شرط س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ؛ ساقطة من د || أن الوجود : أن حد الوجود ع . (١٣)

الحقيقى ، فلم لم يظن أن فرض الوجود يجعله أيضا ضرورى الوجود بشرطه ؟
فإن زعموا أن معنى قولهم غير الموجود هو أنه الذى لا يجب أن يوضع حكمه
موجودا ، أو أنه الذى ليس بدائم الوجود ، فليس ما قالوا صوابا . فإن
قولهم هو ما ليس يجب وجوده هو ، غير قولهم هو الغير الموجود ، وبعد ذلك
فالوجهان جميعا داخلا فى قولهم ليس بضرورى . فما الحاجة إلى تكرير
ذلك فى الحد .

و بالجملة فإن غير الموجود كالحنس لأمرين فقط ، فإن غير الموجود إما أن
يكون دائما فيكون : المحال والضرورى العدم ، وإما أن يكون غير دائم
فيكون : المطلق السلب . ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوما لهما . فهؤلاء
إذن لم يحسنوا فيما فعلوا .

وأما الذى يقال من أن الممكن هو ما ليس بضرورى من غير زيادة ، فإذا عُنَى به
ما ليس ضرورى الوجود وغير الوجود ، كان هذا القول مطابقا للممكن . أما الخاص إن
عُنَى به سلب ضرورية الدوام بلا شرط ، والأخص جدا إن عُنَى سلب جميع وجوه
الضرورة ، وإن عُنَى به أنه ليس ضرورى الحكم الذى يقال له إنه ممكن لم يجبا كان
أو سلبا ، لم يتم حتى يقال : وإذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض منه محال . وقد
فهم بعضهم من الضرورى الواجب الوجود . وقد زلّ . فإن الضرورى فى هذا الفن
من المنطق يعنى به معنى أعم من وجوب الوجود ، وإلا لكانت المقدمات

(١) لم : لا ع || بشرطه : بشرط د ، سا . (٢) هو : وهو د ، ع ، ن .
(٣) أرائه : أنه ع . (٤) هو غير : غيره . (٥) تكرير : تكرار د .
(٧) فقط : ساقطة من ع . (٩) فهؤلاء : فهود . (١١) أن : ساقطة من ع ،
عا ، م ، ن ، هـ . (١٢) هذا : ساقطة من ع . (١٣) ضرورية : ضرورة ع || الدوام :
الدام ع . (١٤) له : ساقطة من ع . (١٧) معنى : ساقطة من د .

- أربعا : ضرورية واجبة ، وأخرى ممتنة ، ومطلقة ، وممكنة . وأنت تقف من هذا على ما تضمنته الرسوم التي تلو هذا ، وأشتعها قولهم : إن الممكن هو الذى يتبياً أن يوجد وأن لا يوجد . فإن لفظ يتبياً يرادف الممكن . وفيه من الاشتراك ما فيه . وله وجه واحد حسن يمكن أن يصرف إليه ، وهو أن يكون المحدود هو الممكن الخاصى . ويوجد فى حده الشئ الذى هو كالجنس له وهو الممكن العام . ويكون المفهوم من لفظة يتبياً ما يفهم عند الجمهور . وليس يفهم عند الجمهور من لفظة يتبياً ولا من لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة . فلو أن أحدا أخذ الممكن العامى فى حد الخاصى لم يعتف . لكنه يكون قد أوهم من حيث اللفظ أن الممكن أخذ فى حد نفسه ، مثل ما عرض فى باب المضاف ، وعلى ما علمته . فإذا أخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام يدل على المعنى المراد بالممكن العام ، ولم يحدد الخاصة استعملوه كثيرا استعمالا مردافا للممكن المحدود ، يكون هذا الإيهام قد زال . فيكون كأنه قال : إن الممكن الخاصى ما ليس ممتعا كونه ، ولا ممتعا لا كونه . ويكون هذا بإزاء قولهم : إن الممكن الخاصى ما ليس بضرورى .

- ١٥ فاما الرسم الأول فهو أوثق الرسوم وأحفظها للذهب فى الصناعة . فاما إذا فهم إنسان هذا القول على أنه رسم الممكن من حيث هو ممكن ، وفهم من الممكن ما ليس بضرورى الوجود ، ولا غير الوجود ، صار ما قيل بعد ، من أنه إذا فرض

(٢) ما تضمنه : تضمنه ع . (٣) لفظ يتبياً : + اسم بـ ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (٤) واحد : آخر سا . (٥) يتبياً : ما يتبياً ع . (٦) (٧-٦) وليس ... الجمهور : ساقطة من ع . (٧) أخذ : ساقطة من ع || حد : ساقطة من عا ، م . (٨) فإذا : وإذا د . (٩) كثيرا استعمالا : كثيرا استعمال ب ، س ، ع ، عا ، م ، هـ . (١٠) الخاصى : ساقطة من د ، ن . (١١) ولا ممتعا لا كونه : ولا كونه ع . (١٢) من : ومن د .

موجودا لم يعرض منه محال، أمراً كالمستغنى عنه . وإنما أورد كنافع وخاصة ، لاعل أنه جزء رسم . لكن الأولى عندنا أن يقال : إن هذا التجديد هو للحكم الممكن . فإن الحاجة ههنا إنما هي إلى تجديد جهات القضايا . فكأنه يقول : إن الممكن من القضايا هو ما ليس ضروري الحكم ، المحكوم به من إيجاب أو سلب أيهما كان حكم به . فيدخل في هذا الممتنع . فإذا قال : ومتى فرض ذلك الحكم الموجب أو السالب موجودا أو حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه محال ، تم الرسم مساويا للرسم . ويكون الرسم إنما يتم بجزئين . فحينئذ إن عني بالضروري الضروري الحقيقي ، كان هذا الرسم للممكن الخاص ؛ وإن عني بالضروري أي ضروري كان بشرط أو بغير شرط ، كان هذا الحد للممكن الأخص . وليس ما قال بعض الناس : إن معنى قوله : ما ليس بضروري ، ما ليس بواجب ، شيئا . فقد علمت ما في ذلك .

واعلم أن الإمكان من المعاني التي تعرض لمقولات شتى ، فإنها تعرض للكيف وللكم وبغير ذلك . وهو يقع على هذه بالتقدم والتأخر . وهو كالوجود وكالوحدة وما أشبه ذلك ، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنه فيه . وكذلك فإن ما يؤخذ في رسمه كالجنس ، يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ، ولكنه يناسب الجنس ، وإنما يدل على معنى مشكك ، ويكون من الأمور العامة ، مثل : الذي : وما ، والشيء . وكذلك يكون ما يجري مجرى الفصول فيه فصلا عن تشكيل .

- (١) كنافع : للمنافع ع . (٢) عندنا : عينا ع || للحكم : الحكم ع ، ن .
 (٣) الحاجة : الخاصة ع || هي : هو ع ، ه . (٤) الحكم : بالحكم د ، س .
 (٥) نحو : أن م . (٨) هذا : ساقطة من ع || وإن : فإن ع . (٩) بالضروري :
 الضروري ب . د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || بغير : لغير د . (١٠) ما ليس بضروري :
 ساقطة من ع . (١٢) فإنها : فإنما د ، س ، ع ، ع ، ن ، ه . (١٣) ولنير : وغير د ، ن
 || ذلك : هذه سا || كالوحدة : والوحدة س ، سا ، ه . (١٤) له : ساقطة من ع .
 (١٦) وإنما : + يكون ع .

- ثم إن الممكن أمر ليس صحيح الوجود مستقرا بذاته ، بل هو أمر إما أن يكون عدما ، وإما أن يكون متحققا بعدم ، فيحتاج في تحديده إلى أن يُحد بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات أمور عدمية . ولما كان الأمر الوجودي في نفسه أسبق إلى التصور ، وكان العدم إنما يتصور بالقياس إليه ، أعنى أن العدم نفسه إنما يتصور بأنه عدم معنى وجودي ، كما قد سلفك بيانه ، فيجب أن يكون الأمر الضروري أسبق إلى التحقيق والتصور . فإن الضروري هو الأمر الذي وجوده يستحق الدوام ، إما مطلقا ، وإما عند وجود الشرط ، فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إما مطلقا وإما عند وجود الشرط . فالضرورة تدل على وثاقة الوجود . ويمكن تصوره مبتدئا . ولأن المحال ضرورة مقرونة بالعدم ، فيكون المحال إنما يتصور من جهة الضروري كأنه الذي موجود له دائما صدق القول إنه معدوم . فإذا أخذنا الضروري في حد الممكن ، أخذنا ما هو أشهر في نفسه عند الجمهور وعند التحقيق . أما عند الجمهور ، فلا نهم لا يفتنون للممكن الذي عند الخاصة . وأما عند التحقيق ، فلأن المتصور الأول هو الموجود . وأما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع . وتصور الممتنع إنما هو من حيث هو واجب أن لا يوجد ؛ وتصور الواجب هو من حيث هو موجود يستحق الدوام ، فلا يكون البتة معدوما . فالواجب والضروري متصور أيضا قبله . والمحال متصور أيضا قبل الممكن . أما العامي ، من حيث هو عامي ، فإنما يتصور بأنه ما ليس بمحال . وأما الخاص فلأن المحال أبسط نسبة إلى المعنى الوجودي منه ،

(١) مستقرا : مستقرة د . (٢) بعدم : لعدم د ، م . (٤) يتصور : بالقياس إليه سا . (٧-٨) فلا يكون . . . الشرط : ساقطة من ع . (٨) فالضرورة : والضرورة ع . (٩) ويمكن : فيمكن د . (١٠) الضروري : الضرورة ع . (١١) أخذنا (الأول) : أخذع ، (١٤) العامي : ساقطة من د . (١٥) هو موجود : له وجود ع . (١٧) أما : وأما ع .

فإنه هو الذى عدمه ضرورى . والممكن الحقيقى هو الذى لا عدمه ولا وجوده ضرورى . فإذا فهمت هذا، فطعن من طعن أنكم رسمتم شيئا وهو الممكن، بما هو أخفى وهو الضرورى، أو بما ربما يتبين به ويدور عليه ؛ إذ قد أخذتم فى حد الممكن المحال ، والمحال هو ما ليس بممكن ، ولا يمد إلا بذلك ، والضرورى أيضا هو الذى لا يمكن أن لا يكون ، وهو المحال أن لا يكون ، وأتم إما أن تكونوا قد أستم الاختيار ، وإما أن يكون الأمر فى نفسه يوجب الدور . فنقول : ليس الأمر كذلك . وذلك لأن الضرورى والمحال قبل الممكن فى التصور، المحال وإن كان يصدق عليه أنه ليس بممكن، فليس كل ما يصدق عليه شيء فهو هو فى الاعتبار ، أو هو ما لا يتحدد الشيء، دونه . ومع ذلك فليس الممكن الذى يعرف به المحال هو الممكن الذى عرفناه بالمحال ، بل هو كالجنس له . وكذلك قولهم : لا فرق بين قولكم : ممكن ، وبين قولكم : ما ليس بضرورى . فتقول : هو كذلك ، لا فرق بين قولنا : الإنسان ، وبين قولنا : الحيوان الناطق . لكن أحدهما : اسم ، والآخر : قول مفصل يشرح معنى الاسم .

(٢) رسمتم : سميتم || بما : إنماد . (٤) إلا بذلك : بغير ذلك ع . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من د . (٧) لأن : ساقطة من د . (٩) فهو : ساقطة من هـ || أو هو ما : وهو ما س ؛ أو ما هو سا || لا يتحدد : يتحدد د || دونه : + بحدود د .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في إعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

- فقد انشرح ما كان يجب انشراحه، ليتحقق به الرسم المذكور ، ولتعد الآن النظر في هذا الرسم . ولتأمل أنه هل يطابق الممكنين الخاصين فنقول : إنه
- يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار . وذلك لأننا إن عتينا بالضروري المذكور فيه ، الضروري الحقيقي ، طابق الممكن الخاص ؛ وإن عتينا بالضروري المذكور فيه ، كل ضروري كان بشرط أو بغير شرط ، طابق الممكن الأخص . وأيهما كان فلا يجب أن يقع فيه التفات إلى شرط وجود الشيء أولاً وجوده ، أما الخاص فإن المطلق الصرف أخص منه فلا يجب أن يلتفت في تصوره إلى
 - ١٠ وجه يجعله مطلقاً ويخصه . وأما الممكن الأخص فلا يجب أن يلتفت في تصوره إلى حال الأمر الذي هو ممكن من حيث وجد أو لم يوجد ، فإن كل واحد من الشرطين يجعله ضرورياً بذلك الشرط . وقد جعلناه غير ضروري بشرط ، بل ممكناً صرفاً ، بل يجب أن ينظر إلى حاله من حيث لا ضرورة فيه ، ومن حيث لم يشترط شرط يوجب الضرورة . فأما هل يوجب هذا النظر أن
 - ١٥ يجعله مستقبلاً ويقتصر باعتباره على الاستقبال لا غير ، فالظاهر من أمره هو أن

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، س ، ع ، م ؛ فصل ٥ ع ، هـ . (٣) رسم : اسم س .

(٤) ولتعد الآن : ساقطة من س . (٥) النظر في هذا الرسم : ساقطة من س .

(٦) لأننا : أناع . (٧-٨) فيه . . . المذكور : ساقطة من ع . (١٢) حال :

الحال م ، ن ، هـ ، || فإن : وإن د || كل : كان ع . (١٣) وقد : قد د .

(١٥) يشترط : يشترط ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || بشرط : بشرط ع .

الموجود من الأمور وما لم يوجد — سواء كان في الحال أو في الماضي — قد صارت له ضرورة ما. ومن أحب أن يرفع الضرورة أصلا، فإنه يحوج إلى اعتبار الاستقبال، وإن كان ليس ينعكس، فيكون كل ما في الاستقبال ممكنا. فإن كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل، ولا كسوفه في وقت آخر، ليس بممكنين بهذا المعنى الأخص، بل فيهما ضرورة على ما علمت. فأحد الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة، والآخر هو فيه بالضرورة غير منكسف.

فلنظر الآن إذا قلنا: كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً، هل يخرج الناس السالفون من هذا الحكم، والذين وجودهم حاصل حال ما يتعقد هذا العقد؟ أو يقال هذا اللفظ ويعنى بذلك أن كل إنسان من الموجودين فيما يستقبل من هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا؟ وكذلك إذا قلنا: يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً، هل ذلك إنمّا يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا؟ أو إنمّا يختص بالموجودين في الاستقبال؟ فنقول: لا حاجة لنا إلى ذلك، أعنى لا ضرورة إلى أن يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل، فإن قولنا: كل إنسان، معناه كل واحد واحد مما هو إنسان. فإذا قلنا: كل واحد مما هو إنسان أى وقت كان فإنه يمكن أن يكون كاتباً، وأردنا أن كل واحد واحد منهم، فإنه في مستقبل كل وقت من أوقاته غير ضرورى بوجه من الوجوه أن يكتب وأن لا يكتب، بل صحيح أن يكتب وأن لا يكتب

(١) قد: فقد، ع، م، ن. (٣) ليس: لا ع. (٥) فأحد: واحد ع || الوقتين: الوجهين د، س، ساء، م. (٦) بالضرورة (الثانية): ساقطة من س. (٩) هذا: ساقطة من س. || ويبنى: أو يعنى ع، ع، م || فيا: فاب، ع، ع، م، ن، هـ. (١٠) هو: ساقطة من سا. (١٢) أو إنمّا: وإثاب، د، س، ساء، ع. (١٣) لا ضرورة: بالضرورة س. (١٤) واحد واحد: واحد د، ن. (١٥) فإذا: إنسان: ساقطة من د، ساء، ع. (١٦) واحد واحد: واحد س، ن، هـ. (١٧) بل لا يكتب: ساقطة من س، ع || لا يكتب: كتب ع، م، ن، هـ.

- ما دام الوقت مستقبلا ، كان هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا ويكونون ، ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل المعين . ويكون هذا أعم صدقا من أن يكون : كل واحد من الناس في المستقبل ، من قول القائل : يصح له أن يكتب ، وأن لا يكتب . وههنا وجه صدق آخر من جهة الحصر ، وهى الجهة التى ردلناها ، وهوان قولنا : كل إنسان كاتب
- في كل وقت من المستقبل ، هوان قولنا : كل إنسان كاتب في كل وقت من المستقبل، غير ضرورى صدقه ولا صدقه . فإنه يصح في كل وقت من المستقبل أن يصدق قولنا : كل إنسان كاتب أو أبيض ، حتى يكون في ذلك الوقت كل إنسان موجود كاتباً ، وأن يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتين .
- فأى وقت من المستقبل كان مستقبلا ، يصح فيه أى الأخرين شئت .

١٠

- ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت أن تصوير الممكنة والضرورية في حكم واحد . فيكون كما أن قولنا : كل حيوان أو كل أبيض إنسان بحسب المستقبل، هو قضية ممكنة ؛ كذلك قولنا : ليس ولا واحد من الحيوان بإنسان، على ما سلف لك ، قضية ممكنة . فتكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها ممكنة أن تصدق أو تكذب في المستقبل ، وهى في مادتها ضرورية ، وتكون هذه نظرية المطلقات التى مضت . إلا أن أمثال هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة القضية ، بل السور ، وجهة القضية جزء من حدها . فكأنه يقول إن قولنا : كل حيوان إنسان ، قول ممكن أن يكون صادقا . وكذلك في الإطلاق ، بل يجب أن يلتفت إلى المثال المتقدم .

١٥

(٣-٤) من قول القائل : ساقطة من عا . (٤) له : ساقطة ع . (٧) من : في س .
 (٩) موجود : موجودا د . || بكاتين : كاتب سا ، ع . (١٠) كان : كلب ، ع ،
 م ، ع . (١٣-١٤) كذلك . . . ممكنة : ساقطة من ع . (١٦) نظرية : نظرية د ، س .
 (١٧) وجهة : في جهة س . (١٨) حيوان إنسان : إنسان حيوان س .

ولقائل أن يقول : إن وجود زيد في الحال وفي الاستقبال ، إذا اتفق أن استمر فيهما ، وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران ، وغير ذلك ، ليست أمورا متجددة بوجه من الوجوه . وكذلك لا كون زيد قاعدا ، ليس مما يتجدد في المستقبل ، إذا لم يكن قاعدا في الحال ، واستمر . فإن كان الذي في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال ، وهذا مطلق وضروري بشرط ، فكيف يكون ممكنا ؟ فنقول : إنه يجوز أن يكون شيء في وقت وحال بصفة ، وهو بعينه في وقت وحال واعتبار آخر بصفة أخرى . فالوجود والإنسانية والقعود ومقابلاتها هي في أنفسها أمورها أحكام أخرى تلحقها مثل : أنها ممكنة ومطلقة . وتلك الأحكام هي بحسب محمولات أخرى تضاف إلى أنفسها . وليس يتجه نظرنا هذا إلى معانيها في أنفسها ؛ بل إنما يتجه إلى نسبتها إلى موضوعاتها . ونسبتها إلى موضوعاتها الآن ليست نسبتها إلى موضوعاتها في المستقبل . وإذا كان كذلك فهي باعتبار وقت يفرض حاضرا مطلقة لموضوعاتها ، وباعتبار وقت يفرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها . وإن كان وجودها في أنفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد ، فقد لاح من هذا صحة جميع ما أوردناه بدءا ، ولاح أيضا أنه حق ما قيل من أن الممكن الخاص والأخص قد يرجع موجب كل واحد على سالبه . فإي يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون ؛ إذ لا ضرورة لافي أن يكون ، ولا في أن لا يكون ؛ إذ كل

(٢) المستمران : المستمرين ساء عا . (٣) وكذلك ع ، عا ، م ، هـ || لا كون : لا يكون م ، ن ، هـ || ليس : ساقطة من س || عا : ما عا . (٣ — ٤) ليس . هـ قاعدا : ساقطة من ع (٤) واستمر : فاستمر . (٥) وهذا : فهذا د ، م ، ن ، هـ || وضروري : ضروري ع || بشرط : بشرط د . (٨) ومقابلاتها : ومقابلاتها س . (٩ — ١٠) تضاف إلى أنفسها : ساقطة من ع . (١١) الآن : ساقطة من س . (١٢ — ١٣) حاضرا . . . يفرض : ساقطة من م . (١٣) مطلقة : مطلقا د ، ع ، ن . (١٥) من (الأولى) : ساقطة من م || من أن : أنه س . (١٦) يرجع : يرجع ساء ع . (١٧) لا يكون (الثانية) : يكون م .

- ممكن لاضرورة فيه بوجه. وما لاضرورة فيه بوجه ممكن. فما كان يمكن أن يكون لكل واحد ، فيمكن أن لا يكون لكل واحد واحد . وما كان يمكن لبعض ، فيمكن أن يكون لذلك البعض . وكذلك إذا كان اعتبار الإمكان إنمّا هو في السور ، فإن ما أمكن أن يكون كله كذا فيمكن أن لا يكون كله ، وما أمكن أن يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا الصديق أمكن أن يصدق أنه • ولا واحد منه . فإنه إن كان قولنا : ولا واحد. دائم الكذب ؛ فقولنا : بعض من حيث هو بعض ، دائم الصديق ، لا يمكن أن يكذب البتة ، فلا يكون صدقه ممكنا بل واجبا ، وجعلنا صدقه ممكنا . فكل ما هو ممكن أن يكون ، يرجع فيكون ممكنا أن لا يكون ، يشترك في ذلك الأكثرى والأقل . لكن يختلف في شيء آخر ، وهو أن الأكثرى يكون كون أحد طرفيه موجودا مطلقا أكثر والآخر ١٠ أقل . وليس كونه موجودا أكثر هو كونه ممكنا . وهو من حيث اعتبار إمكانه يتساوى انعكاسه إلى السلب ، ومن حيث الوجود لا يتساوى . فليس وجود الأكثرى وجودا ولا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود . وكل ما هو أكثرى وجودا فهو أقل لا وجودا . وكل ما هو أقل وجودا فهو أكثرى لا وجودا . وأما المتساوى فهو متساو من حيث عكس الإمكان ومتساو من ١٥ حيث الوجود . ونعني بالأكثرى وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في أكثر زمانه ، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد ، وإن كان لكل واحد منها دائما ، كأكثرية كون الإنسان ذا خمس أصابع ، أو كان موجودا
- (١) وما لاضرورة فيه بوجه : ساقطة من د، ع . (٢) واحد واحد : واحد ع ، ن .
 (٣) يكون : لا يكون ع ، ما . (٤) لا يكون كله : + كذا س ، هـ .
 (٥-٦) أنه ولا واحد : أنه لا واحد ما (٦) إن : وإن د || الكذب : ساقطة من ع .
 (٦-٧) فقولنا ... دائم : ساقطة من ع . (٧) بعض : ساقطة من د || صدقه : صدق ع .
 (٨) أن يكون : أن لا يكون س . (٩) فكان هـ . (١٠) كون : ساقطة من عا .
 (١١) وهو من : ومن هـ . (١٥) عكس : ساقطة من ن . (١٨) منها : منها ع ، عا || دائما : ساقطة من د || أو كان : وإن كان ع .

لأكثر الأشخاص في أوقات ليست بأكثر الأوقات ، بل أوقات ما كالا حلام أو كالشيب أو كامتداد القامة ، أو يكون لأكثر الأشخاص في أكثر الأوقات الغير المحدودة مثل الإبصار بالفعل للناس . والمحتمات الأكثرية إما أمور طبيعية كانت يجب لولا عوائق من خارج أو من عصيان المادة مثل الصحة ٥ ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع ، وإما إرادية تصدر وتجب عن الإرادة لولا عوائق .

وقد علمت أن الأكثريات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان . وأما الآخر فن حيث الإمكان فقط . ولذلك فإن الأكثريات تؤخذ مقدماتها في القياسات كالمطلقات ، فيقال : من سقى السقمونيا أسهله ، ذلك صفراء ، ولا يقال يمكن . فإنه إن قيل : يمكن ، أو هم أنها ممكنة لا يتعين منها طرف ، ١٠ فنظرت النفس إليه من حيث الإمكان لا من حيث الوجود فنبا عنه التوقع فرفض . فإن الممكن من حيث هو ممكن غير معلوم الوجود ، ولا على تعين الوجود فيه قياس ، اللهم إلا الأكثرى من حيث هو أكثرى ، فإن وجوده مطلق مع أن إمكانه معلوم . وعلى وجوده قياس ما ، كما على إمكانه . وأما الماءى فليس على وجوده قياس ولا هو معلوم ، بل إمكانه هو المعلوم فقط . ولذلك ما كانت ١٥ المحتمات المتساوية والأقلية لا توضع موجودة في العلوم ، ولكن تطلب ممكنة لتطلب بحيلة كما في علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر إلى الأصلح ،

(٣) إما : ما ب ، م . (٥) ومثل كون : وكون ما . (٨) ولذلك : فكذلك س ، سا ، وكذلك ع ، ن . (٩) كالمطلقات : كالمطلقة د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، ز . من حيث الوجود هو مطلق ما || السقمونيا : السقونيام [ويقال المحمودة وهو صنف زائنجى سهل يتخذ من نبات اسمه العلمى *Convolvulus scammonia*] (١١) حيث : طريق ع . (١٢ — ١١) فنيا معلوم الوجود : ساقطة من ع . (١٢) ولا على : ولا عن س || تعين : تعين ع . (١٣) إلا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ . (١٤) التساوى : المساوى د . (١٥) ولذلك : وكذلك د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ ، فذلك هـ . (١٧) لتطلب : لطلب ع .

- أو لتحذر ، وذلك فيما يرجع إلى عمل ، ولتعلم أن الأمر غير محال ، وذلك في الأمور النظرية . ومع ذلك فإن الممكنات قد تؤخذ في صنائع أخرى موجودة ، كما يقال في الخطابة : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فهو خيبت النية . كأنه قال : ومن يفعل هذا يكن خيبت النية ؛ ولا يقول : إنه يمكن أن يكون خيبت النية ، فإنه إذا قال هذا لم يقنع في غرضه ، إذ إمكان خيبت النية مما لا يحتاج أن يبين ويخطب له ، ولا معرفته نافعة في التدبير ؛ ولا آخر من الخطباء أن يقول : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فليس بخيبت النية ؛ كأنه يقول : ومن تكلم جهارا لا يكون خيبت النية . فهذه مقاييس خطابية تستعمل فيها الأمور المتساوية من حيث الوجود ، وقائلها يؤهم فيها ، لا أنها أكثرية غير متساوية فقط ؛ بل أنها موجودة على ما نوضح في صنعة الخطابة والسوفسطائية والشعرية . وقد تستعمل أيضا الأقلية والمنتمنة الوجود ؛ بل قد يستعمل ذلك في الخطابية أيضا إذا كانت مظنونة . وجميع ما قلناه في الممكن إنما هو بحسب طبيعته ، وليس الفرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول ، فإن كل مجهول عندنا ممكن عندنا أن يكون وأن لا يكون . وربما كان في نفسه واجبا ، وربما كان ممتنعا ، وربما كان بالحقيقة ممكنا .

(١) وذلك فيما : وفيها ه . (٢) كلم : بكلم ع || من الحصن : ساقطة من سا . (٤) خيبت : خيس سا || كأنه : فكأنه ع || كأنه . . . النية : ساقطة من س || يكن : يكون سا ؛ فهو ع . (٥) هذا : ساقطة من س . (٦) نافعة : بنافع ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، || ولآخر : والآخر س . (٧) كلم : كله ع ، م ، ن . (٨) كأنه : فكأنه ع . || لا يكون : فليس عا . (١٠) لا أنها : أنها د ، ع || غير : ساقطة من ع . (١١) والشعرية : والشعر س || وقد : فقد س ، سا ، ع ، عا . (١٢) بل : ما س || الخطابية : الخطابة د . (١٤) عندنا المجهول : عند المجهول ع . (١٥) ممكنا : والله أعلم تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع س ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق والله الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق عا ؛ + تمت المقالة الثالثة بحمد الله ورحمنه توفيقه والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين ه .

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الأول

فلنشرع الآن في تعليم القياسات التي في الممكن :

فالضرب الأول من الشكل الأول منه : كل جـ ب بالإمكان ، وكل ب آ بالإمكان ، فيبين أن كل جـ آ بالإمكان . وذلك لأن جـ داخلية بالقوة تحت ب ، فلها بالقوة ما لب . فهذا قياس كامل . ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر ، فقال بعضهم : إن هذا القياس لا يجب أن يكون بينا كاملا بنفسه ١٠ أنه قياس ، وإنما وجب كما لنظرائه فيما سلف ، إذ كان جـ بالفعل ب ، فكان ما يقال على ب يدخل فيه جـ . وأما إذا كان الدخول فيه بالقوة ، كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث . فإن الشكل الثاني قد حكم فيه أن جـ بالفعل ب .

(٢) من الفن ... المنطق : من فصول س || في المنطق : ساقطة من ع || الجملة الأولى في : ساقطة من س ، هـ || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعد هذه الكلمة عاشرين الفصول الستة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، س ، ع ، ط ، م . (٦) تعليم : ساقطة من س . (٧) منه : من ط ، في ن ، هـ ، ساقطة من ع || جـ ب : بـ جـ هـ . (٩) قد : ساقطة من هـ || ين : من ع ، ط . (١٠) بعضهم : قوم س || إن : ساقطة من ع || بينا كاملا : مشتتلا . (١١) وإنما : كاع || كالنظرائه : كمال نظرائه س ، س ، ط ، م ، هـ ، و نظرائه ع || فكان : وكان د ، ن ، و فكل ع . (١٢) ما يقال : يقال ن .

ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب بشئ، حتى يدخل فيه ج بالفعل ، فـ ب وإن كان ب ، فليس بالفعل ، داخلا تحت حكم على ب ؛ بل بالقوة . وذلك لأنه لم يحكم على ب بالفعل ، بل بالقوة . وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب ، بل بالقوة ، لأنه يمكن أن يعكس ، فيجعل ج تحت ب . وههنا أيضا فإن ج لم يدخل بالفعل تحت ب ، بل بالقوة . والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كان في الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان ، فليس هذا إذن قياسا كاملا .

قال قوم : إن قولنا كل ب آ ، معناه كل ب بالفعل وبالإمكان فهو آ ، وبالجملة كل ما يصح أن يكون ج ، فيكون ج تحت ب ، لأنه أحد ما يصح أن يكون . فإذا كانت ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا . وقد علمت ١٠ ما في ذلك . ومع ذلك فينتقض هذا في موضع قريب حيث تجعل الكبرى مطلقة أو ضرورية ، والصغرى ممكنة ، ويعمل القياس غير كامل ، ولا وجه لذلك إلا أن ج غير داخلة تحت ب بالفعل . لكنه قد قال قوم هناك إنه ليس معنى قولهم : إنه قياس كامل ، هو أنه قياس كامل بالإطلاق ؛ بل هو قياس مل بالقياس إلى قياس آخر بعده يتبين به . والذي يجب أن يقال في هذا ١٥ أنه ليس يجب أن يشتغل في أمثال هذه المواضع بكل هذا التشدد والتعصب ؛

(١) هناك بالفعل : هناك الفعل ما . (١-٣) فـ ج بالفعل : ساقطة من ن .
 (٣) ب (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) بل : ساقطة من د || بالقوة : ساقطة من ع . (٥) تحت ب ... تحت حكمه : ساقطة من ن . (٨) قوم : يا قوم م || وبالإمكان : وبالإمكان ع .
 (٩) ج (الأول) : ب س ، ما ، ه || تحت ب : ساقطة من ن || ب : ساقطة من د || لأنه لا س
 (١٠) يكون : + ب ه . (١٣) إلا أن : لأن ع ، ن || ليس : لا يبين د .
 (١٤) هو أنه قياس كامل : ساقطة من د ، ن . (١٥) كامل : + بالإطلاق س || إلى قياس : ساقطة من ن . (١٦) هذه : ه ذاع ، ه || بكل : كل ع ؛ فكل ما .

بل يُعلم أن كثيرا من الأمور الظاهرة للناس يتشدد فيها الناس بالقياس البيان تشدداً يحوجهم إلى العدول عن أمور ظاهرة . وأنه كما أن الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر أنه موجود له ، فكذلك الممكن للممكن ظاهر أنه ممكن . ولا يوجد شيء يبين به هذا الظاهر أظهر من هذا الظاهر .

- ٥ ونقول لمن قد فزع إلى أن قال : إن قولك بَ هو كل ما يكون بَ بالقوة أو بالفعل ، أرايت لو أن إنسانا قال : كل جَ بالفعل يمكن بأن يكون بَ ، وكل ما هو بَ بالفعل فيمكن أن يكون آ ، لم يكن لنا بد من أن نتحكم أن هذا قياس . فإن أنكر أن يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط . وكيف لا يكون هذا قياسا ، ويلزم عنه لذاته قول آخر دائما ؟ وإن كان هذا قياسا فهو من أى القرائن وأى التأليفات ؟ وإن كان قولهم ما هو بَ ، معناه ما هو يصح أن يكون بَ ، كان هذا الذى أوردناه ضربا من القياسات ذوات الجملات قد ضيعت . ثم إن كان هذا قياسا فأى قياس أظهر من هذا بينه ؟ وإن تكلف أن يبين بأن يزداد عليه فيقال : وما هو ممكن للممكن فهو ممكن ، وتجعل هذه المقدمة من حقا أن يصرح بها لكنها أضرت ، فهل قولهم : ممكن الممكن ممكن ، غير قولهم :
- ١٠ آ الممكنة لبَّ الممكنة بَ ممكنة بَ ؟ فهل آ إلا ما هو ممكن أى شيء كان ؟

(١) ليعلم : اطلع . (٢) وأنه : فإنه . (٣) فكذلك : وكذلك .
 (٤) هذا الظاهر : هذا الظاهر هـ . (٥) لمن : إن ع ، ن || إن : ساقطة من د ، ن ||
 بَ (الأول) : جَ د ، ع ، ن . (٨) أنكر : أمكن ما ، ن || وكيف : فكيف ع .
 (١٠) قولهم : قولك س ، سا ، عا ، هـ || ما هو : هون . (١١) الجملات : الجملية س ،
 سا ، عا ، هـ || إن : ساقطة من د . (١٢) وإن : فإن ما || أن : بأن ع || يبين : يتبين د ||
 بأن : بل ع . (١٤) لكنها : ساقطة من ما || أضرت : ما صحت سا || فهل قولهم :
 فهل قولكم ما || يمكن الممكن : يمكن أن الممكن سا || غير : من د ، ن . (١٥) آ (الأول) : ساقطة
 من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || ممكنة بَ : ممكنة بَ م || آ (الثانية) : ساقطة من ن .

وهل بَ إلا ماهوآ الممكن له ممكن ؟ وهل جَ إلا الشيء الثالث . فإن آ هو بدل قولك ما لأنه بدل المعنى الكلى ، وليس حدا مشارا إليه بعينه . وبَ بدل الآخر، وجَ بدل الثالث . فظاهر إذن أن ممكن الممكن ممكن ظاهر الإمكان، كما أن الضرورى للضرورى ضرورى ، والوجود للوجود موجود . نعم إذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج إلى فحص ونظر . وذلك مثل : ممكن الضرورى ، وضرورى الممكن ؛ وكذلك إمكان لا ، مع إمكان نعم .

فبين أن هذا القياس كامل ، إذ لاشبهة فيه ، وليس كالشكل الثالث والثانى . فإن نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعى زائلان ، وحال الحد الأصفر فى الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلى ليس يشبه حال هذا الدخول الذى ههنا ؛ بل يخالفه من وجهين :

أحدهما : أن قولنا : إن الأصفر داخل فى الشكلىين تحت الحكم الذى على الأوسط ، ليس معناه أن ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل ، أو أنه موجود له بالإمكان ، بل معناه أن القائل لم يحكم عليه بالفعل ، بل حكم على غيره بالفعل حكما ، إذا حكم على ذلك الغير، وكان صادقا، أمكن أن يحكم به حينئذ على الأصفر حكما صادقا، ولم يستحل، ولم يجب أن يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم . وإن كان إذا حكم صدق ، لست أقول : لم يجب صحة ذلك الحكم إذا حكم ، فتكون هذه القوة لا بالقياس إلى نفس الأمور ، بل بالقياس إلى حكم الحاكم ، الذى

(١) آ (الأولى) : ساقطة من ع ، ن || الممكن له : ساقطة من ن || ممكن : ساقطة من ن || جَ إلا الشيء : جَ آ لا الشيء م . (٣) فظاهر : وظاهر ع . (٤) ضرورى : ساقطة من س || نعم : نعمت من س . (٥) فاحتاج : واحتاج ع . (٨) الطبيعى : والطبيعى س . (٩) ليس : ساقطة من ن . (١١) الأصفر : الأصفرى من || الشكلىين : الشكل م || الحكم : ساقطة من م . (١٢) أو أنه : وأنه ن . (١٥) قد : وقد ن . (١٦) إذا حكم : ساقطة من م ، هـ . (١٧) بل : ساقطة من م || إلى نفس : بالقياس : ساقطة من س .

إذا حكم ، فذلك لأن له ، وأمكنه أن يقول ذلك ، ويكون صادقا . وأما ههنا
فإن القوة ليست بحسب الحكم ، بل بحسب الأمر في نفسه ، إذ جعل في نفسه
ممكنا له الأمر ، ولم يحكم بوجوده له . وليس يجب إذا كان ذلك النوع من
الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ، أن يكون هذا النوع يجعله أيضا غير
كامل .

والوجه الثاني : أن الدخول بالقوة هناك على أى وجه كان هو أمر في طبيعة
الحد الأصغر ، وليس بنا ، بل يحتاج أن يبحث عنه لتعلمه ونبرهن عليه ،
فيتضح لنا حينئذ أن جـ بالقوة كانت داخلة تحت بـ . فلو كان ذلك معلوما
لنا بنفسه ، كما هو حاصل في نفسه ، ما كنا نحتاج إلى العكس وإلى غير ذلك .
وأما ههنا فقد علمنا وتحققنا أن جـ بالقوة داخل تحت الحكم ، وإذا علمنا أنه
بالقوة داخل تحت الحكم لم يحتاج إلى أن نعلم شيئا آخر . وأما في ذينك الشككين
فإن الأصغر وإن كان داخلا بالقوة في الحكم فإنما كان كذلك في نفسه ،
وكان مجهولا لنا ، وكنا نطلب لتعلم ماله في طبعه .

فلسنا نقول : إن الشكل الثانى والثالث هو غير كامل ، بمجرد أن الحد الأصغرفيه
غير داخل تحت الحكم إلا بالقوة ؛ بل لأن هذا الدخول الذى بالقوة غير معلوم
إلا بنظر . فلو كان هذا الدخول الذى بالقوة معلوما هناك ، لم يحتاج إلى عمل
يبين به ؛ بل إنما نعمل ما نعمله من العكس وما يجرى مجراه ، حتى إذا

(١) فذلك : بذلك ، ها ، ن هـ || وأما : وما د . (٢) فإن : فكان ب ، م .
(٣) إذ : إذا ما . (٤) يحكم بوجوده : يحصل وجوده ويحصل وجوده ن . (٥) أن الدخول :
أن يكون الدخول هـ . (٦) بنا : + ناع ، ها ، ن هـ . (٧) فيتضح : فيصح ع .
(٨) وإذا : فإذا س . (٩) وكذا : فكان د ، س ، سا ، ها ، ن هـ ، ولكناع .
(١٠) هو : ساقطة من ع . (١١) بل : ساقطة من سا . (١٢) من العكس : بالعكس س
|| يجرى : جرى ب ، د ، ها ، ن هـ ساقطة من م .

دخل بالفعل ، علمنا أنه حين لم يعكس كان داخلا بالقوة . وإذا كان بالقوة كان قياسا ، فكونه بالقوة في نفسه يجعله قياسا في نفسه ، وكونه معلوما أنه بالقوة يصحح عندنا منه أنه قياس . فإذا كان قد صح لنا أنه داخل بالقوة تحت الحكم ، فقد صح لنا مع ذلك أن التاليف قياس ، وإذا صح مع علم ذلك أنه قياسى ، فما يوجبنا إلى التشكك فيه وإلى استنقاذه ؟ وهذا القدر كاف لمن اشتغل بزبدة العلم ، ولم يمل إلى الهذيان والهذر .

وأما الضرب الثانى من كليتين ، والكبرى سالبة كقولك : كل جَبَّ بالإمكان ، ويمكن أن لا يكون شئ من بَبَّ أ ، فيمكن أن لا يكون شئ من جَبَّ أ ، والحال فى ذلك معلوم .

والضرب الثالث بعكس ذلك ، وهو أن يكون بالإمكان لا شئ من جَبَّ ، وكل بَبَّ أ بالإمكان ، فهذا لأن صفراء سالبة ، وكبراء موجبة ، ولم يصرح بأن جَبَّ بالقوة تحت بَبَّ ، ولكن أنه بالقوة ليس يجب بَبَّ ، لم يكن بيانه بيان الأول ، إذ كان قد حكم بشئ يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول . فكان غير

- (١) وإذا كان : + داخلاً . (٣) منه : ساقطة من ع . (٤) أن التاليف : أنه س || وإذا : فإذا . (٥) استنقاذه : + لاقوة الدخول تحت الحكم الذى تحكمه نحن أى أنت الحكم الذى حكمنا به إذا ن على الأرسط بالفعل فهو على ذلك بالقوة وأما إذا لم يعتبر الحكم مثال للوجود فإن الأصغر داخل الفعل وإنما كلامنا فى قوة نعتبر بالقياس إلى الحكم كأنما حكمنا على بَبَّ بالفعل فقد دخل فيه جَبَّ بالقوة أى قد حكمنا على جَبَّ فيه بالقوة إذ لم نحكم به بالفعل لأنه إنما يكون محكوما عابه إذا أخذناه وهو بَبَّ من الباءت فاما إن لم نأخذه كذلك بل أخذناه عكس ذلك فلم نأخذ بَبَّ من الباءت فهذا فى اعتبار الشكل الثالث وأما فى الثانى فذلك من جانب الأرسط والأكبر والأخذ بالفعل هو أن نحكم على أن جَبَّ والأخذ بالقوة هو أن لا نحكم بذلك بل نحكم بحكم يلزمه ذلك ويصح ويقول أنت نرد إليه وإن كنا لا نلتفت إلى ذلك ولا نعطى ولا نخطئه بالبال وأما أن نحكم أنه بالقوة بَبَّ ونخطره حال القوة بالبال والأول مثال الحال فى الشكلين والثانى مثال الحال فيما نحن فيه من . (٧) والكبرى : فالكبرى د . (٩) جَبَّ أ : بَبَّ أ س . (١٢) يجب : تحت ع ، د . (١٣) فكان : وكان د .

- كامل، وكان الذهن ياتفت إلى أمر يخطر بالبال ، ويتأمله ليعلم المطلوب به .
 فإن مطلوبه هو أن يعلم أن ج تحت ب بالقوة ، وإنما نعلم ذلك من مقدمة
 كلية نتذكرها ونخطرها بالبال وهي : أن كل ما هو بالإمكان الحقيقي ليس
 كذا ، فهو بالإمكان الحقيقي أيضا كذا . فإذا أخطر ذلك بالبال وتأمله ، وجد
 حينئذ أن ج يدخل بالقوة تحت ب . فبيان هذا الضرب إذن إنما هو بالعكس
 الذى ينقص الممكن ، وهو أن تكون الحدرد بحالها والجهة بحالها ، لكن قد
 غيرت الكيفية ، فقلل الإيجاب إلى السلب أو نقل السلب إلى الإيجاب ، فإذا
 نقلنا ذلك بالصغرى صارت بالإمكان كل ج ب وبالإمكان كل ب آ ، فبالإمكان
 كل ج آ ، فبالإمكان أن لا يكون شيء من ج آ . فهذا بعكسين . وعلى هذا
 القياس سائر ما بعده .

١٠

والضرب الرابع : من سالتين كليتين ممكنتين ، ينتج ممكنة سالبة ، يتبين
 بعكس الصغرى إلى الإيجاب .

- وكذلك لك أن تركب أنت ضروريا أربعة : من جزئية صغرى ، وكلية كبرى ،
 سالتين أو موجبتين ، وموجبة وسالبة ، وسالبة وموجبة . لكن بعض الناس
 قد قال : إن ما تبين من هذا الباب بالعكس فهو مزيف لا يستعمل ، أعنى
 حيث هذه السوالب صغريات . وذلك لأن المستعمل من هذه هي الأكثريات .
 وإذا عكست صارت أقلية فخرجت عن الاستعمال . فقد أخطأ ، وذلك لأن
 المستعمل من هذه لتوقع الوجود هي الأكثريات . وأما إذا كان الغرض

١٥

(١) كامل : حاصل ع || به : منه م ، ساقطة من ع ، ن . (٢) أن يعلم : ساقطة من س || وإنما : وإنما
 د || مقدمة : مقدمات ع . (٤) فإذا : فإن ع ، فإذا هـ . (٦) والجهة بحالها : ساقطة
 من د . (٨) ج ب : ب آ م . (٨ - ٩) كل ب آ فبالإمكان : ساقطة من م .
 (١٥) من : في م . (٦٩) هذه الدوالب : هذا الدوالب ب ، م || صغريات : صغرى سا .
 (١٨) لتوقع : لتوقع د ، ع ، ن .

مصروفا إلى تحقق الإمكان فكلمها مستعملة . وأيضاً فليس كتاب القياس موضوعاً بحسب النفع في العلوم ، بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره . وقد رد عليه من وجه آخر فقيل : يمكن أن يكون قولنا لا شيء من ج ب بالإمكان إمكناً أقلياً ، فإذا قلبت صارت أكثرية . لكن هذا الرد لا يعنى شيئاً فإنها إن كانت أقلية فقلبت فصارت أكثرية لم تنتج النتيجة المطلوبة ، لأنه يحتاج أن تعكس نتيجه فتصير أقلية ، فيرجع إلى ما أنكروه المتشكك من أقلية النتيجة . وقيل إنه لا مانع من أن يكون هذا القلب نافعا حتى نرجع إلى قياس يفيد نتيجة أكثرية ثم لا قلب .

- وقد استعمل في التعليم الأول حدود لتزييف ما لا ينتج إذا كانت الكبرى جزئية لثلاث يظن أنه كما كانت سالبة الصغرى مما ينتج في الممكن ، فلعل جزئية الكبرى قد ينتج . فقيل إنه إذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض ما هو أبيض يمكن أن يكون حيواناً ؛ كان الصادق مع هذا هو أن كل إنسان حيوان . وكذلك إن جعلت الصغرى سالبة ممكنة أو جزئية ، ثم إذا أبدلناها بمحدود أخرى ، فقلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض الأبيض يمكن أن يكون ثوباً ؛ كان الصادق ههنا أن : لا شيء من الناس بثوب ، ويجب أن نتأمل هذه الحدود مع أن لا تناقض في الصغريين .

(٥) النتيجة : ساقطة من س ، م . (٦) يحتاج : + إلى عا . (٧) إنه : ساقطة من ع || لا مانع من : لا مانع عن هـ . (٨) نرجع : يرفع م || لا قلب : قلب د ، ع ، ن . (٩) إذا : إذا د . (١٠) أنه : أنها د || كانت : كان ب ، س ، س ، ع ، عا ، هـ ، أن م . (١٢) هذا : + القول سا . (١٣) إنسان حيوان : حيوان إنسان س . (١٤) أخرى : أنعم . (١٥) ثوباً : لونا ع . || الصادق : صادق عا . (١٦) بثوب : بلون ع || مع : ساقطة من ن || الصغريين : الصغرى د ، ع ، ن .

●

10.

10

(٢) ثوبا : لوانع . (٣) قليست : فليس ب ، م . (٥) الهكة : بالهكة ع || بمعنى : مغفوع || فالتجبة : والتجبة م . (٧) ولكن لقائل : ولقائل م || أن يقول : سافطة من ع || أيضا : سافطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ . (٩) فرسا . . . أيضا : سافطة من ج . (٩ - ١٠) وأيضاً . . . حيوانا : وكل إنسان يمكن أن يكون أبيض وكل أبيض يمكن أن يكون حيوانا م ، هـ . (١١) بفرس : فرسا ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٢) فانه : وإنه م || ينفك : + أيضا د ، س ، ع ، ن ، هـ . (١٤) بلب : باللب م . (١٥) غير : حن ج . (١٦) إلى : في د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول

فليتأمل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول . فالضرب الأول :
كل ج ب ، وكل ب آ بالإمكان ، فظاهر أن كل ج آ بالإمكان .

والثاني : كل ج ب ، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ ، فظاهر أنه يمكن
أن لا يكون شيء من ج آ ، وأما إذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة
فليس يكون بيننا أن القياس ينتج على أية جهة . وذلك لأن الصغرى إذا كانت
داخلة بالقوة تحت حكم موجود لم يكن أول الوهلة يدرك من حالة أنه مطلق
أو ممكن للاختلاط الواقع ، وإن كان الدخول بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه
من هذا القياس . إنما الذي يشكل ، حال كونه مطلقا أو ممكنا أو كليهما .
فإذن لا يكون حال هذا التأليف في لزوم الممكن عنه أو لزوم المطلق في البيان
كحال الذي من ممكنتين . فإن الدخول هناك تحت الحكم الممكن بالقوة لا يشوش
الذهن ، بل يقضى الذهن فيه ببساطة : أن إمكان الإمكان إمكان . ولما كان
هذه الدعوى كليا وفي الشكل الأول لم يمكن إثباته بالعكس أو بالافتراض ،

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٢ هـ . (٣) في الشكل الأول : ساقطة
من هـ . (٥) فظاهر : وظاهر د || فظاهر . . . بالإمكان : ساقطة من هـ . (٦) والثاني : والثانية ع .
(٧) ج آ : د آ م || وأما إذا : فأما إن س ، سا ، هـ ؛ وأما إن عا . (٨) فليس : وليس
س ، هـ || ينتج : منتج ع || على : ساقطة من س ، ن . (١٣) من : في س ؛ عن ع
(١٥) هذه : هذا د ، س ، سا ، هـ || وفي : في س ، سا ، عا ، هـ .

- فيجب أن يكون طريق إباته : الخلف . فكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن أن قولنا : كل ج ب ، معناه أن كل ما يمكن أن يكون ج ويصح أن يكون ج ، فهو : ب . ولو كان الأمر على ما قاله لما كان ج داخلا في ب بالقوة ؛ بل كان داخلا فيه بالفعل ، ولكان هو من جملة ما قيل عليه إنه آ ، وكان قياسا بينا بنفسه . إذ دخل الصغرى بالفعل في المقول
- ٥ على الكل . فأما وجه هذا الخلف فهو مبني على أن الأمر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الأعم لا يعرض من وضعه محال ؛ بل ما يلزمه يلزمه ، وهو ممكن عام .

- وقد أومأنا إلى حقيقة ذلك فيما سلف ، فلا يحسن بنا أن نطول الآن في بيان ذلك بما جرت العادة به من وضع حروف وأسباب . فإن محصول
- ١٠ ما جرت به العادة ، ما دللنا عليه فيما سلف . وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يتمتع ، أمر ممتنع . لسنا نقول : إنه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي إلا ممكن حقيقي ؛ بل نفى بهذا أنه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتغل على المعنى الخاص والمطلق والضروري إلا ممكن بالمعنى العامي . فإن الممتنع لا يلزمه البتة ، سواء كان ما وضع للزوم ممكننا حقيقيا أو مطلقا أو ضروريا . فإن ما يلزم الممكن
- ١٥ العامي فهو غير ممتنع كأشياء ما كان . ولذلك فإن الكذب غير المحال لا يلزمه كذب

(١) إباته : إثباته ب ، م || فكون : وكون د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (٣) ولو : فلو سا . (٥) عليه : عليه د ، س ، سا ، م ، آ : ساقطة من ع || وكان : كان هـ || إذ : أو عا . (٧-٨) بل ما يلزمه وهو : بل ما يلزم هو ع . (١٠) وأسباب : وإسباب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || فإن : ساقطة من د . (١٢) أمر ممتنع : ساقطة من د . (١٣) نفى : + بالمعنى ع ، ن || العام : العامي س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣-١٤) العام . . . بالمعنى : ساقطة من د ، ن . (١٤) الخاص : الخاصي م ، سا ، ع ، هـ || والضروري : الضروري سا . (١٥) الممكن : العام م . (١٦) ولذلك : وكذلك د ، ع ، ن || غير : النبر د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .

محال ، وهو الذى يستحق صدق تقيضه دائماً بنفسه بلا شرط ، بل إن
 لزمه الكذب لزمه كذب غير محال . فإذا كان كل جـ ب بالإمكان ، وكل
 بـ آ بالوجود ، فنقول : إن كل جـ آ بالإمكان . والمشهور أنه كذلك
 بالإمكان العام . وذلك أن يتبين بالخلف . وذلك الخلف مبنى على أنه إن لم
 يكن هذا ممكناً ، فليكن غير ممكن . وغير ممكن ، هو الذى بالضرورة ليس يكون .
 فلا شك أن هذا الممكن إذن هو العامى المقابل للذى بالضرورة ، وليس يكون ،
 أى العامى . فلأخذ إذن تقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل جـ آ ، ولنفرض
 أن كل جـ ب على أنه موجود ، إذ ليس ذلك محالاً ، فينتج من الشكل الثالث
 أن بالضرورة ليس كل بـ آ ، وكان بالإطلاق كل بـ آ ، هذا محال لم يلزم
 من التأليف ، ولا عن الكذب غير المحال ، فيكون عن الأخرى المشكوك فيها .
 فإذن ذلك محال .

هذا ما فى التعليم الأول ، فنذكر أن المعلم الأول قد كان منع أن يكون هذا
 التأليف ينتج الضرورى . والآن فقد أنتج منه الضرورى ، فإنه إن لم يكن ضرورياً
 لم يناقض بالحقيقة الوجودى . فبين لك من هذا أن هذه النتيجة ضرورية كما
 إذ عيناها نحن . وإنما لم تورد فى التعليم الأول ، حيث تعلم الأشكال ضرورية

- (٤) أن يتبين : أنه يتبين من هـ || الخلف : ساقطة من م (٥) فليكن : فليس د .
 (٦) بالضرورة : ساقطة من ن || وليس : ليس بـ د ، سـ ع ، طـ م ، ن ، هـ .
 (٧) ولنفرض : فلنفرض دـ س ، سـ ع ، طـ ن ، هـ . (١٠) من : من دـ س ،
 ع ، طـ ن ، هـ || غير : العيزد سـ س ، سـ ع ، طـ ن ، هـ . (١٢) فذكر : فنذكر ||
 المعلم : المعلم سـ طـ هـ . (١٣) فقد : قد ع ، طـ || منه الضرورى : منه الضرورة ع .
 || فإنه : وإياه سـ هـ . (١٤) من هذا : ساقطة من م || هذه : ساقطة من س
 || ضرورية : ضرورة ن . (١٥) تعلم : توردن || الأشكال : للأشكال ن || ضرورية :
 ضرورة ن .

- على سبيل الارتياض والامتحانات . ألا ترى أنها لما استعملت ، استعملت متجة للضرورة . على أنه قد يمكن أن تبين هذا الخلف على هذه الصورة ، من غير أن يؤخذ كذب غير محال البتة ؛ بل أن يقال : إن كان بالضرورة ليس كل ج آ ، وكان كل ب آ ، فواجب من الشكل الثانى أن يكون بالضرورة ليس كل ج ب ، وكان ممكنا أن يكون كل ج ب ، وهذا خلف . وقد بينوا
- هذا الخلف بوجه آخر بأن جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون : كل ج ب ، وكل ب آ ، فكل ج آ . وكان بالضرورة ليس كل ج آ ، وما كان يجب أن يؤخر هذا عن الأول .

- وقيل بعد هذا فى التعليم الأول ما معناه : إن المقدمات المطلقة لا يجب أن يلتفت إلى سورها البتة ، حتى يكون إطلاقها أن سورها قد صدق وقتا ما . فلا
- يجب أن يقال فى المطلقات : كل ج ب ، ومعناه كل ج ب فى هذا الزمان . وذلك لأنه لا مانع أن يصدق وقتا ما أن كل متحرك إنسان ، إذا لم يكن متحرك غيره . فإذا قلنا : كل فرس يمكن أن يتحرك ، صدقنا . وإذا قلنا : كل متحرك يمكن أن يكون إنسانا أى وقت ما ، لم يجب عنه أن كل فرس يمكن أن يكون إنسانا ، بل بالضرورة لا شىء من الأفراس إنسان . فإن جعل
- بدل الإنسان الحيوان ، كان بالضرورة كل فرس حيوان . فهذا ما قيل فى التعليم الأول ، فقد جعل هذا سببا لأن يكون مثل هذا الأكبر لا يتألف عنه قياس .

(١) استعملت : ساقطة من د، س، ساء، م، ن . (٢) للضرورة : للضرورة د، س، ساء، عا، هـ .

(٣) كذب : + عن م || بل أن : بأن هـ . (٤) وكان كل : وكل سا || فواجب :

لوجب ب ، م . (٥) جـ ب (الأول) : جـ آ د || جـ ب (الثانية) : ساقطة من م .

(٧) ب آ : آ ب هـ . (٨) يؤخر : يؤخره ما . (١١) ومعناه : معناه سا .

(١٥) إنسان : بإنسان هـ . (١٧) الأكبر : الأكبر د، م .

فقد بان وضح أن استعمال المطلق والوجودى على هذه الصفة ليس بجيد ، وأن التعليم الأول يخالفه .

- وإن كان لقائل أن يقول : إن هذا القياس غير مؤلف ، فإن الكبرى إذا كانت بهذه الجهة فيجب أن يكون الأوسط مشتركا فيه ، فيقال: إن كل فرس يمكن أن يكون متحركا في ذلك الوقت . وهذا كاذب ؛ لأن في ذلك الوقت لا يمكن أن يكون شئ متحركا غير الإنسان ، إذ كان قد وجد كل متحرك إنسانا ، وحين يوجد كل متحرك إنسانا يستحيل أن يكون الفرس متحركا . لكننا نقول له : إن ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة محالة ، وأغنى بالممكنة الممكنة بالإمكان الخاص . فإن ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا . فإنه وإن وجد أن لا متحرك هو فرس، فليس ذلك كذبا محالا، ولا صدقا حقا ضروريا ، بل هو أمر بين هذين . فهو الممكن الخاص الذى يقع على المطلق . وأما الممكن الذى لا يقع على المطلق ، ويعتبر فيه الزمان المستقبل، فلا يمكن أن يقال إلا ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل . فإما أن لا يأتلف منه مع هذا المطلق قياس البتة ، وقد ألف ؛ وإما أن لا يراعى ما ذكروا . وما علينا من ذلك شئ ، فإن علينا أن نحكم فى كل موضع بما يجب فيه ، مع اعتبار أنه إن كان المراد بالمطلق كذا كان كذا . وإن كان المراد بالمطلق شيئا آخر، كان له حكم آخر . وما علينا أن نناقش فى الألفاظ، ونصر على أن قائلنا كذا دون كذا .

(١) والوجودى : فى الوجود س . (١ - ٢) وإن التعليم : فإن التعليم م . (٤) بهذه : هذه ع .
(٥ - ٦) وهذا... الوقت : ساقطة من ع . (٧) وحين... إنسانا : ساقطة من س || يستحيل : مستحيلاد ؛ مستحيل س ، س . (٩) بالممكنة : الممكنة س . (١٠) وإن : إن س || أن : ساقطة من ع || هو : فهو س ، ن ؛ وهو ه . (١١) فهو : وهو س . (١٤) لا يأتلف : لا يلف م . (١٦) بالمطلق كذا : المطلق كذب س . (١٨) ونصر : أو نصر س ، ه .

- وإذ قد بينا هذا، فنعود قائلين : إنه قد تبين بهذا البرهان أن النتيجة ممكنة عامة . وذلك هو الحق، إن أخذنا المطلق ما يعم الضروري وغيره . فإن أخذناه المطلق الذى لا ضرورة فيه لم يجب أن يكون إلا ممكنه بالمعنى الأعم . فإن ظن الظان أنه قد صح من طريق الخلف المذكور أن النتيجة ممكنة حقيقية خاصة ، فلم يحسن . فإنه ليس إذا لم يكن جَبَّ بالإمكان الخاص والأخص يجب أن يكون بالضرورة ليس كل جَ آ ، بل يجوز أن يكون بالضرورة كل جَ آ . لأن الأمر المخالف للممكن ليس هو الذى هو ضرورى الوجود ، بل الضرورى فى الوجود والوجود جميعا . لكننا نبين أن النتيجة حينئذ تكون ممكنة خاصة أيضا . وذلك لأنه إن كان بالضرورة بعض جَ آ ، وليكن كل جَبَّ موجودا، فيكون بالضرورة بعض جَ آ . وكان كله لا بالضرورة . وأما أنه هل يجب أن يكون ممكنا الممكن الذى لا يدخله المطلق حتى يكون كل جَبَّ بالإمكان الأخص ولا إطلاق لإيجاب البتة ، فنقول : ليس ذلك بواجب . فإنه يجوز أن يكون آ أعم من ب . فيكون موجودا لكل ما هو ب بالفعل ولما ليس ب . ولا يجب أيضا أن يكون لما هو ب عند ما هو ب ؛ بل قبله أو بعده ، فيكون جَ موجودا له ، وإن كان ممكنا له أنه ب، لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا . فإنه وإن كان مطلقا له فى وقت، ولم يكن ضروريا، فيجوز أن يكون له فى وقت ما ممكنا بحسب القياس إلى مستقبله ، اللهم إلا أن يكون موجودا له دائما ، وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور . وتبين لك

(٣) إلا : ساقطة من س . (٤) خاصة : خاصة س ، م . (٥) جَبَّ : جَ آ س ، م ، هـ .

(٨) خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) إن : إذا س . (١١) لا يدخله :

لا يدخل ع || جَبَّ : جَ آ ع . (١٤) لما : ماع . (١٥) جَ : + هـ

|| له أنه : لداته ع . (١٧) له : ساقطة من س . (١٨) هل : + هذا س .

وجه يحقق هذا ، إذا علمت بعد أنه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت النتيجة ضرورية .

وأما الآن فنقول : إنه لو كان في مسألتنا هذه جـ آ دائما مادامت ذاته موجودة ، ثم كان يمكن له أن يكون بـ وأن لا يكون ، وقد قلنا : إن كل ما يوجد له بـ فإنه إنما يوجد له آ وقتا ما ، فيكون إذا صارت جـ بـ صار له آ أمرا غير دائم وذاته موجودة . وقد كان آ له دائما ، فيكون آ له دائما مادام ذاته موجودة ، ومع ذلك فإنه قد يصير له غير دائم عند أمر ما موجود مع ذاته ، هذا خلف . فيكون السبب في هذا ما فرضناه من كون آ دائما بـ . فإذن لا يكون له دائما حين تكون الكبرى صادقة . وإذا لم يكن له دائما ، لم يكن مانعا أن يكون آ بـ يمكننا أخص مع كونه مطلقا . فإنه يكون مطلقا له بشرط وجهة واعتبار غير الاستقبال ، وممكننا بشرط كل وقت شئت أن نفرضه له مستقبلا . فاما أن هذه النتيجة هل تصدق مطلقة ؟ فنقول : إنه لا يجب ذلك ، لأنه يجوز أن يكون الواحد من جـ لا يوجد البتة بـ من وقت حدوثه إلى وقت فساد ، ويكون إنما يوجد له آ عندما يكون هو بـ فقط . فيكون الواحد من جـ لا يتفق له بـ البتة ، ولا أيضا آ . مثل قولنا : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل كاتب مماس بقلمه الطرس ، فليس يلزمه صدقه بالإطلاق ، حتى يصدق أن كل إنسان مماس بقلمه الطرس . فإذا علمت هذا ، قمس عليه سائر الضروب .

(١) يحقق : تحقيق د || إذا علمت : ساقطة من س . (٥) صارت : صارد ، س ، ساء ، ع ، ما ، ن ، هـ || آ (الثانية) : ساقطة من د ، س ، سا . (٦) أمرا : أمر د ، ن || موجودة : موجود ب ، س ، ما ، م ، هـ || كان آ له : كان لا سا || فيكون آ له دائما : ساقطة من ساء ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ . (٧) موجودة : موجود ع ، ما || ما : ساقطة من م ، هـ ما هـ . (٨) السبب : + ما قلنا ع . (١١) واعتبار : ساقطة من س || له : ساقطة من ما . (١٢) هل : قد د || فنقول : ساقطة من س . (١٣) بـ : ساقطة من هـ . (١٥) جـ : ساقطة من م . (١٦-١٧) فليس ... الطرس : ساقطة من ن .

والضرب الذى بعد هذا هو : كل جـ بـ بالإمكان ، ولاشئ من بـ آ ، فلا شئ من جـ آ بالإمكان العام . وبيانه على قياس ماقد علمت بالخلف . ومع ذلك فالمشهور أن النتيجة هى شئ من جـ آ بالضرورة . فقد قيل مايدل على ذلك فى التعليم الأول .

- ٥ لكن الأولى أن يكون قد وقع فى اللفظ تقديم وتأخير ، ويكون معناه ليس بالضرورة آ ، ولا فى شئ من جـ ، لا أنه بالضرورة لافى شئ من جـ . و فرق بين قولنا : ليس بالضرورة لافى شئ من جـ ، وبين قولنا : بالضرورة ولا فى شئ من جـ كما علمت . وأورد لهذا فى التعليم الأول مثال يدل على أن المراد فيه هو أن النتيجة قد تكون ضرورية ، لا أنها تكون دائماً ضرورية . والمثال لذلك :
- ١٠ كل إنسان يمكن أن يفكر أى بالفعل ، ولا شئ من المفكر بغراب ، والنتيجة : فلا شئ من الناس بغراب ، وذلك بالضرورة . وإذا جعل بدل الغراب : المتحرك ، أنتج نتيجة غير اضطرارية . فإذا النتيجة تارة تكون ممكنة ، وتارة تكون ضرورية .

- وقد بقى علينا أن ننظر فى هذه الحدود . فقد قيل فى التعليم الأول يجب أن يطلب غير هذه . وقد صدق . فإن الكبرى فى القياس الأولى ضرورية ، إلا
- ١٥ أن يجعل بدل المفكر : المتخيل ، فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح فى وقت ما فيكون أول شئ قد نسينا النصيحة والوصية المذكورة فى هذه

(٢) قد : ساقطة من د . (٣) شئ : لاشئ ع ، عا ، ن ، هـ . (٥) ويكون : فيكون د ، ن . (٦) ولا فى شئ (الأولى) : فى شئ ع ، ولا شئ ن || لا أنه : إلا أنه ن . (٧) فى (الثانية) : ساقطة من د ، سا . (٨) كما علمت : ساقطة من د ، ن . (٩) ضرورية (الثانية) : غير ضرورية عا . (١٠) أى بالفعل : ساقطة من ع . (١١) فلا هى : ولا شئ ب ، س ، سا ، عا ، م ، هـ ، لاشئ ع . (١٥) غير : على عا . (١٦) فيكون سلب : ساقطة من سا || الغراب عن المتخيل : ساقطة من سا . (١٧) ما : ساقطة من ن .

الساعة ، وثانيا : أن هذا بعينه يمكن في الضرب الذى كبراه موجبة مطلقة . فإنه قد يصدق هناك أن كل متخيل غراب ، ولا ينتج أن كل إنسان يمكن أن يكون غرابا . لكنه إذا أخذ المطلق ما يعم الضرورى ، كان الإنتاج على ما ذكر في التعليم الأول . فإنه تارة يكون ضروريا إن كانت المطلقة فى مادة ضرورية ، وتارة غير ضرورية إن كانت المطلقة فى مادة غير ضرورية . والضرب الذى بعده وهو أنه يمكن أن لا يكون شيء من ج ب ، وكل ب آ ، ينتج : يمكن أن لا يكون شيء من ج آ . وتبين بعكس السالبة إلى الموجبة ، ثم بعكس النتيجة . وكذلك إذا كان من سالبين كليتين ، فإن جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس . والعللة فيه ما علمت فى المطلقات . فإن جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة ، والكبرى ممكنة كلية ، موجبة كانت أو سالبة ، فالعبارة للكبرى بلا شك . فإن كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى مطلقة ، فالنتيجة على ما سلف لك . فلا خلاف أنها تكون جزئية . وإن كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة ، تبين بالبعكس إلى الإيجاب على نحو ما علمت .

(٢) متخيل : متخيل سا . (هـ) ضرورة (الأول) : ضرورى د || والضرب : فالضرب د ، ن .
 (٦ — ٧) شيء من ج ب . لا يكون : ساقطة من هـ ، ع ، ن . (٧) بعكس السالبة : بالبعكس
 للسالبة ن . (١٢) لك : لكن س || فلا خلاف : لكن ما خلاص ، ساء ، لك ما خلا ما ، هـ .
 || تكون : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ || وإن : فإن ن . (١٣) تبين : تبين هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة
في الشكل الأول الممكنة والاضطرارية

- أما إذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل ؛ وإن كانت الكبريات ضرورية ، فهناك يحتاج إلى بيان يتبين به أن القياس منتج ، وذلك كقولنا : كل ج ب بالإمكان ، وكل ب آ بالضرورة ، فينتج أولا نتيجة ممكنة بالمعنى العام . فلأنها إن لم تكن ممكنة ، كانت غير ممكنة أن تكون كل ج آ ، فيكون بالضرورة بعض ج ليس آ ، وبالضرورة كل ب آ ، فيكون بالضرورة بعض ج ليس ب ، وكان بالإمكان الحقيقي كل ج ب . وكذلك إن كانت سالبة ضرورية كقولك : كل ج ب بالإمكان ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فيمكن أن لا يكون شيء من ج آ ، وإلا فليس بممكن . فبعض ج آ بالضرورة ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فينتج ما علمت . وأما هل تكون هذه النتيجة ضرورية أو مطلقة أو تكون ممكنة صرفة ، فقد قيل في التعليم الأول — فيه — قولا كليا : إن الكبرى الضرورية إن كانت موجبة ،

(٢) فصل : الفصل الثالث ب، د، س، ع، هـ، م، فصل ٣. (٣) والضرورة : والضروري د.

(٤) الأول : — فإن اختلطت ب، د، س، ع، هـ، م، ن، هـ. (٥) والكبريات : والكبرى ح.

(٦) وإن : فإن د، س، ع، هـ، م، ن، هـ. (٧) كقولنا : كقولك هـ.

(٨) ب آ ب : — فينتج : ينتج ن || العام : ما هي ب، م. (٩ — ٨) فلأنها إن : فلأنها إذا د.

(١٤) لا شيء : ولا شيء ع || ما علمت : ما علمت س، هـ || وأما : فلأنها ما. (١٥) صرقة :

ضرورية د .

أُتَجِتْ ممكنة فقط ، ولم تجب مطلقة ؛ وإن كانت سالبة أُتَجِتْ ممكنة ومطلقة
غير ضرورية .

ولم نعرض لبيان هذا في الضرب الموجب، ونعرض لبيان ذلك في هذا الضرب
الثاني، بما يمكن أن يجعل دليلا على أن النتيجة ضرورية . فإنه قيل فيه ما هذا
عبارته : فيجب أن لا يوجد آ في شيء من ج إذا لم تجعل لفظة ”يجب“ دالة
على لزوم النتيجة ؛ بل على أن النتيجة في نفسها واجبة ، وتكون لفظة ”ق“ دالة
على ذلك اللزوم ، ويكون الوجوب هو اللازم . فكأنه لما قاس قال متجا :
فبالضرورة ليس آ في شيء من ج ، واقتصر بالفاء على دلالة اللزوم والإتباع ،
ثم بين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بأن قيل : فلنوضح أن آ موجودة في كل
أو بعض ج ، وإنما قيل في كل مقصدا ببيان مثل ذلك في النتيجة السالبة
الجزئية التي نقيضها كلية موجبة . وأما قوله : فلنوضح ، فمعناه أنه لما قيل :
إنه تكون النتيجة سالبة كلية ضرورية ، قيل بعده : فإن لم يكن بالضرورة
لا شيء من ج آ ، فليكن ليس بالضرورة ولا شيء من ج آ ، فيمكن بالإمكان
العام أن يكون بعض ج آ . فلنفرض ذلك موجودا ، فإنه لا يلزم من فرض الممكن
موجودا محال ، ولنفرض كل ج آ ونضيف إليه أيضا قولنا : بالضرورة

(١) أُتَجِتْ : أتج ن . (٢) غير : ساقطة من س . (٣) في الضرب : الضرب د || ونعرض :
ونعرض ما . (٤) فإنه : + إن ساء + قد ه . (٦) وتكون : فكون ه ||
لفظة : لفظ ه || ف : ب د ، ع ، ن ، فام . (٨) فبالضرورة : بالضرورة ن .
|| بالفاء : بألف ن . (٩) بالخلف : الخلف ع || ما اعتبر : ما عبرا || بأن قيل :
فإن قيل د ، ع || فلنوضح : فليوضع د ، ساع ، عا ، م ، ن ، ه || كل : + جـ ما .
(١٠) مقدا : بعدما د ، س ، ساء مقدمات م || بيان : تبين ن . (١١) فلنوضح : فليوضع
د ، ساء ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (١٢) النتيجة : نتيجة ن . (١٤) بعض جـ آ : بعض جـ
ع ، ن . (١٥) محال : + آس ، ساء ، م ، ن ، ه .

لا شيء من آ ب ، عكسا للضرورة ، وردا إلى الأول ، لزيادة البيان ؛ وإن لم يفعل ، كان ذلك بيانا من الثاني . فلما فعل هذا ، أنتج من اختلاط المطلق والضرورة أن لا بعض أو لا شيء من ج ب ؛ وذلك بالضرورة ، وكان ممكنا أن يكون كل ج ب ، هذا محال .

- هـ فهذا وجه بيان برهاني ، تبين به أن النتيجة ضرورية ، وإليه ذهب في التعليم الأول ، لكن الصدر والاقتصاص المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التأويل .

- فلننظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا ، فنقول : إنه يمكن على هذه الصفة ، وهو ما عليه الظاهر من التفسير ، فنقول : إنه لا شيء من ح آ ، وإلا فليكن هذا باطلا ؛ ولكن الحق أن بعض ج آ ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فبالضرورة لا كل ج ب ، وكان كل ج يمكن أن يكون ب . وهذا البيان ١٠ يبين الإطلاق بالمعنى العامي ، ولا يبين الإطلاق الذي لا ضرورة فيه ، وذلك لأن قائلا إن قال : إنه ليس إذا كان لا شيء من ج آ بالإطلاق باطلا يلزم منه أن يكون بعض ج آ حقا ؛ بل يجوز أن يكون الباطل أنه لا شيء من ج آ بالإطلاق لا ضرورة فيه ، ويكون الحق أنه لا شيء من ج آ بالضرورة ، ولا يلزم أن يكون بعض ج آ حقا .

١٥

فإن هذا البيان لا يصلح لإثبات أن النتيجة مطلقة بإطلاق لا ضرورة فيه ، ولكن يصلح لأن يبين به إطلاق عام ، ثم يبقى البحث عن الضرورة . فإن هذا

- (١) عكسا : ممكناد || وإن : فإن ن . (٢) كان : ساقطة من ب ، م ، ن ، هـ . (٩) ولكن الحق : ساقطة ن ، هـ . (١٠) ج ب : ج آ د ، ع ، ن || ج : + آ هـ || ب : آ د ، ع ، ن || البيان : الباب ع . (١٢) يلزم : يلزم ب || ب : ساقطة من س || أن يكون : ساقطة من س . (١٣) ج ب : ج ب د ، ع ، ن || حقا : ساقطة من ع ، م ، هـ || بالإطلاق : بإطلاق ب ، د ، ع ، هـ . (١٣ — ١٤) بالإطلاق لا ضرورة فيه : ساقطة من س . (١٤) لا ضرورة : ولا ضرورة ع . (١٤ — ١٥) فيه . . . بعض : ساقطة من ب . (١٥) حقا : ساقطة من د ، ع . (١٦) البيان : الباب ع . (١٧) يبين : يتبين د .

البيان لم يبين به البتة أنه ليس ههنا ضرورة ، ولا يتبين به أن فيه إمكانا حقيقيا ، إلا أن يتكلف الإمكان بمعنى السور ، وعلى ما سلف مرارا .

لكني أقول : إن النتيجة في هذا وما أشبهه ضرورية ، وأقول : إن الضرب الموجب والسالب اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية . مثال الأول :

كل جـ بـ بالإمكان ، وكل بـ آ بالضرورة ، فكل جـ آ بالضرورة ، ٥

وإلا فيمكن أن لا يكون بعض جـ آ . فلنضع هذا الممكن موجودا ، فينتج

من الشكل الثاني : يمكن أن لا يكون بعض جـ بـ ، بل لا يمكن أن يكون

كل جـ بـ ، وهذا خلف لزم لامن الصادقة ، بل من المشكوك فيها . ولنبين

ذلك من الشكل الأول بعينه ، ولنضع أن كل جـ بـ بالوجود ، وكل بـ آ

بالضرورة ، فكل جـ آ بالضرورة . وإذا كان فرضنا الممكن موجودا يجعل ١٠

هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن أن ينتقل عن الضرورة ، فإن قولنا : كل جـ آ

بالضرورة ، معناه : أن كل ما هو موصوف بأنه جـ ما دام ذاته موجودا

— وإن تغير عليه أى وصف كان — فهو موصوف بأنه آ . فيلزم أن كل جـ

فـ ما دام ذاته موجودا فهو آ بالضرورة . فإذا كانت ذاته موجودة فهو آ

بالضرورة . وإذا كانت ذاته موجودة ولم تكن موصوفة ببـ بالفعل فلا يخلو إما أن ١٥

يكون موصوفا بأنه آ دائما ، أو لا يكون فإن كان موصوفا بأنه آ ، سواء

وجد بـ أو لم يوجد وفي كل وقت ، فالنتيجة ضرورية .

(١) ولا يتبين : ولا يبين ن . (٣) وأقول : فأقول هـ . (٤) اللذين : الذى هـ .

(٥) فكل : وكل د . (١٠) فكل جـ آ بالضرورة : ساقطة من س ، سا || فكل :

وكل د || وإذا : وإذا بـ ، س هـ . (١١) جـ آ : جـ ع (١٢) موجودا : موجودة ن .

(١٣) جـ : + أن . (١٤) فادام : ما دام ن . || موجودا : موجودة د ، ن ||

فهو آ (الأول) : ساقطة من ن || آ . . . آ : ساقطة من ع || موجودة : موجودا ما ، م هـ .

(١٤ — ١٥) ذاته موجودة . . . كانت : ساقطة من ن (١٥) وإذا : فإذا ، سا ، ع ، ما ؛

وإن س . (١٦) آ : ساقطة من ع .

- وإن كان عند ما يصير ب يصير آ ، فإن لم يكن ب لم يكن آ ؛ فليس ما دام ذاته موجودا يكون آ ، بل ما دام ذاته موصوفا بأنه ب . وقلنا إنه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا ، كان موصوفا بأنه ب أو لم يكن ، وهذا خلف . وبالجملة فاعلم أن ما يمكن أن يصير ضروريا فهو ضروري دائما وإمكانه الإمكان الأعم . وذلك لأنه إذا صار وقتا ضروريا ، ويجوز أن تزول عنه الضرورة ، ٥ وذاته موجودة ، فيكون لم يصير ضروريا ، لأن معنى صيرورته ضروريا : أن يكون الموضوع عند ما يصير هذا المحمول ضروريا له موصوفا بأنه ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول . وإذا كان ذاته موجودا وهو غير موصوف به قبل أن صار ضروريا له ، فقد صار ضروريا له ، وليس هوله بضروري ، وهذا محال . ومثال هذا : كل إنسان يمكن أن يتحرك ، وكل متحرك جسم ١٠ بالضرورة ، فكل إنسان جسم بالضرورة . فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا - يتحرك أو لم يتحرك - موصوفا بأنه جسم ، وكان الإنسان عندما يتحرك صادقا عليه أنه جسم بالضرورة ، أى ما دام ذاته موجودا كيف كانت أحواله ، يلزمه أن يكون - وإن لم يتحرك - جسما ، لأنه جسم ما دام ذاته موجودا لا عندما هو متحرك فقط . فهو ما دام ذاته موجودا جسم ، وهو قبل ١٥ الحركة جسم ، وبعدها جسم ، لأنه إنما يستفيد هذا عندما يتحرك . فإن الشيء لا يستفيد أمرا من أمر عند وجوده يكون ذلك الأمر له حاصلا قبل وجوده ،

(١) وإن : فإن ما . (٢) موجودا : موجودة د ، ن . (٣-٢) يكون ...
 موجودا : ساقطة من د ، ن . (٦) فيكون : ساقطة من ما . (٨) موجودا
 (الأول) : موجودة د ، ن || موجودا (الثانية) : موجودة ب ، د ، س ، م ، ن .
 (١٠) كل : أن كل د ، ن . (١١) فكل : وكل د ، ن || بالضرورة : ساقطة من د ، ع .
 (١٢) موجودا : موجودة د ، ن . (١٣) موجودا : موجودة د ، ن (١٥) موجودا
 (الأول والثانية) : موجودة د ، ن .

حتى لو لم يوجد ، لم يكن له ذلك . فإن ذلك محال ، كذلك الحال في التي كبراه
سالبة ضرورية أن نتيجته سالبة ضرورية .

- والمعجب كل المعجب أن مثل هذا البيان الذي ذكر ، حيث الكبرى سالبة
ضرورية ، ليين به أن النتيجة قد تكون ضرورية ، وقد كان يمكن أن يذكر
في الموجبة ، فقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين التي كبراه
موجبة والتي كبراه سالبة في هذا المعنى . ومن العجائب أنه لما كانت الكبرى
مطابقة سالبة مخلوطة بالممكن تحمل لها نتيجة ضرورية ممكنة ، ولما صارت
ضرورية جزم أن تكون نتيجة ضرورية . هذا ، وأما إذا كانت الممكنة سالبة ،
فيتنج بعينه ما أنتجت الموجبة . ولا يمكن رد النتيجة عن الإيجاب إلى السلب ؛
إذ ليس الإمكان فيه خاصيا ، بل عاما . واعلم أن أكثر ما يشتمل عليه في التعليم
الأول من أمر الاختلاطات امتحانات ، وليست فتاوى حقيقية . وسيوضح لك
حقيقة ذلك في مواضع يذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاختلاطات ، أو
يستعمل فيها بعض ذلك ، فتكون الفتوى فيها حيثئذ على ما يوجه الحق . وقد
مضى لك من جملة ذلك واحد ، وأنت تعرف المقاييس الجزئية من هذه .
وبالجملة فإن العبرة للكبرى ، فإنها إن كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة ، أو ضرورية
فالنتيجة ضرورية .

- (١) التي : الذي د ، ن (٢) أن . . . ضرورية : ساقطة من د || سالبة : ساقطة من ع .
(٣) هذا : ساقطة من ب ، دس ، ساء ، م ، ن ، هـ . (٤) وقد : قد هـ (٥) قد : وقد
عا ، هـ | حكم : حكمت ع . (٦) أنه لما كانت : أن ن . (٧) ممكنة : ساقطة من سا .
(٨) جزم : خرج هـ || نتيجة : نتيجة س . (٩) بينه : ساقطة من دد . (١١) امتحانات :
ساقطة من ع || وليست : فليست م . (١٢) ما مضى : ما سلف سا (١٣) فيها (الأولى) :
ساقطة من س ، سا || فيها (الثانية) : منها عا (١٤) تعرف : تعلم ع . (١٥) فإنها : وأنها
س ، سا ، عا ، هـ . (١٦) فالنتيجة : والنتيجة د || فالنتيجة ضرورية : ساقطة من س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الثاني

- إن الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس . فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكنا لشئين أحدهما يحمل على الآخر ، فيمكن أن يكون لكل واحد ، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه . وكذلك يمكن أن يوجب ويسلب عن كل واحد من أمرين متباينين ، فلا يلزم من هذا التأليف شيء بعينه ، إذ تارة تكون النتيجة ضرورية الإيجاب كما لو كان الأصغر إنسانا ، والأوسط متحركا ، والأكبر ناطقا أو حيوانا ، بل إنسانا نفسه ؛ ثم بدلت الحدود فجعلت الأكبر فرسا .

١٠

- وليس يمكن أن يتبين هذا بالعكس والرد إلى الشكل الأول . فإن السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة . أما على الحقيقة ، فإنه يجوز أن يكون شيء من الأشياء له خاصة لا تعمه وجودا بالفعل ؛ بل يمكن لكل واحد واحد منه ، كالضحك بالفعل للإنسان . فيمكن أن يقال : ممكن أن لا يضحك بالفعل واحد من الناس . وإن شئت جعلت بدل " يضحك " ، يعقد الحساب ؛ أو " يتعلم

١٥

- (٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ؛ فصل ٤ هـ . (٤) إن : فإن م .
 (٥) فيمكن : ويمكن س ، سا ، هـ || لكل : + شيء س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ شيء د || لكل واحد : لشيء واحد ن . (٦) يمكن (الثانية) : يمكن ح . (٧) شيء : ساقطة من م .
 (٨) ضرورة الإيجاب : ضرورة الإيجاب د ، ع ؛ ضرورة الإيجاب سا || والأوسط متحركا : ساقطة من ن . (٩) نفسه : + والأوسط متحركان || بدلت : بدل من م .
 (١٣) واحد واحد : واحد ن (١٤) كالضحك : كالضحك عا ، هـ .

الملاحظة“ ، أو ”يخجل“ . ثم يكون الحق في قلبه كلية موجبة ضرورية كقولك : كل ضحك أو نخجل أو متعلم للملاحظة أو عاقد للحساب إنسان بالضرورة؛ اللهم إلا أن يجعل الإمكان للسور ، حتى يكون معناه يمكن أن يكون حقا، مثل قولنا : لا واحد من الضحاكين إنسانا ، أى إذا اتفق إن لم يكن إنسان ولا ضحك . وكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون إنسانا ، ويكون ذلك الآن ممكنا . لكننا قد قلنا مرارا : إن هذا الاعتبار من حقه أن يُعرض عنه، وليجعل بدل الضحك المتحرك ، فيكون قولك : يمكن أن لا يكون أحد من المتحركين إنسانا ، كاذبا . فإن بعض المتحركين إنسان بالضرورة. والآخرين تُسلب عنهم الإنسانية بالضرورة. فلا يكون عكس ذلك لصادقا ولا أيضا ممكنا، إلا على التدبير المتكلف الذى أورد بيانه .

وأما المشهور فهو أنها لا تنعكس كلية ، ولكن تنعكس جزئية . والبيان المشهور فى أنها لا تنعكس كلية ، هو أنه إن كان يلزم قولنا : يمكن أن لا يكون شيء من آ ، الذى يصدق معه كل آ بالإمكان ، أنه يمكن أن لا يكون شيء من آ ، حتى يمكن أن يكون كل آ . فإلزم من ذلك كلما أمكن شيء لكل شيء أن ينعكس ، فيمكن الشيء لكل ما يمكن له ، حتى يكون إذا أمكن أن يكون كل إنسان متحركا، فيمكن أن يكون كل متحرك إنسانا . فربما كان المحمول الممكن السلب والإيجاب أعم من الموضوع، فلم ينعكس عليه الموضوع؟

(١) الملاحظة : الفلانة سا (١-٢) أو يخجل... للملاحظة : ساقطة من ع . (٢) كل : ساقطة من م || أو متعلم : متعلم سا || للملاحظة : الملاحظة د . (٥) وكان : فكان د ، ع ، هـ ، ن ، هـ ؛ فيكون سا . (٦) وليجعل : وليجمله سا . (٧) لا يكون : لا يوجد ما . (٨) إنسان : إنسانا هـ . (٩) فلا يكون : ولا يكون س . (١١) ولكن : ولا هـ . (١٤) شيء من آ : كل آ م || حتى يمكن آ... : ساقطة من م . (١٥) فيمكن : يمكن ع . (١٦) فيمكن : يمكن س ، هـ ؛ يمكن ع ، هـ . (١٧) والإيجاب : فالإيجاب ع ؟

قالوا : بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما نقول : كل إنسان يمكن أن يكون متحركا .

- ثم ليس يصدق أن كل متحرك لا يمكن أن يكون إنسانا ؛ بل إنما يصدق أن بعض المتحرك بالضرورة ليس إنسانا، وهذا قريب مما قلنا في مواضع. وهو دليل على أن قولنا : كل متحرك يمكن أن لا يكون إنسانا ، كاذب في استعمالات التعليم الأول ، لكنه باعتبار السور صادق . فبين أنه يجب أن لا يلتفت إلى السور ، وأن يعلم أن ذلك مخالف أيضا لمذهب التعليم الأول . ولكن مما يلزم القوم إذا عوملوا بموجب ما حكموا به من الحق إذ قالوا : إن بعض المتحرك هو بالضرورة ليس إنسانا ، وذلك هو الفرس ؛ أن يقولوا : ومن الحق أن بعض المتحرك هو بالضرورة إنسان ، وذلك هو الناطق مثلا . فإن كانت ١٠ الضرورية على ما يدعون من أمرها أنها منعكسة ضرورية ، وجب أن يتعكس : فبعض الناس متحرك بالضرورة . وقد وضعوا كل إنسان متحركا لا بالضرورة ؛ بل بالإمكان الحقيقي المعاند للضرورة . فإذن ذلك العكس مما لا يجب .

- ولنعد إلى حيث فارقناه . قالوا : والخلف لا يبين هذا . وذلك لأن قائلا إن قال : إن لم يمكن أن لا يكون شيء من جـ آ ، فبالضرورة بعض جـ آ ، وكان لا ضرورة ١٥ في شيء منه ، وهذا خلف ، لم يكن صنع شيئا . قالوا : وذلك لأن قولنا : يمكن أن

(١) قالوا : وقالوا م . (٢) أن يكون : أن لا يكون م . (٣) بل : ساقطة من ه . (٤) قلنا : قلنا سا || وهو : وهذا س ، ط ، ن ، ه . (٥) كاذب : كاذبا ع ، م . (٦) باعتبار : في اعتبار س . (٧) أيضا : ساقطة من م . (٨) القوم : ساقطة من د ، سا || إذ : إذاس . (٩) هو (الأول) : ساقطة من د ، س ، ط ، ن ، ه || وذلك : أود (١١) الضرورية : الضرورة ن ، ه || وب : ووجب د . (١٢) فيعض : بعض س || الناس : هوس || بالضرورة (الأول) : ساقطة من ع || لا بالضرورة : بالضرورة م . (١٣) فإذن : فإن م . (١٤) من : ساقطة من م || من جـ آ : من آ جـ د ، ح ، ن .

لا يكون شيء من \bar{A} \bar{B} مقابلة أمران ، أحدهما بالضرورة : بعض \bar{A} ، والآخر بالضرورة : لا شيء من \bar{A} ، ولا كل \bar{A} . فلا يجب إذن هذا الخلف . فهذا ما قيل في التعليم الأول وكله صواب حسن .

ولكن مراعاة مقابلة ضرورتى الإيجاب والسلب معا للسلب الممكن ، أمر كان منسيا إلى هذا الموضع ، وقد تذكره ههنا . فعمى أن يكون كلامهم فيما ساف ليس بحسب الممكن الحقيقى ، بل بحسب الممكن العام ، أو هى امتحانات . وقالوا أيضا : إن هذه المقدمة ، وإن لم تنعكس كلية ، فستنعكس جزئية . وهذا شيء له تأويل ما بعيد في التعليم الأول . ولكن الذين جاءوا من بعد فقد قالوا : إنه ينعكس جزئيا على ظاهره . وذلك لأن قولنا : لا شيء من \bar{A} بالإمكان الحقيقى ، ينعكس : أن كل \bar{A} بالإمكان الحقيقى ، وهذا ينعكس : أن بعض \bar{A} بالإمكان الحقيقى . إذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكننا عندهم ، ثم ينعكس هذا إلى السالبة بأنه يمكن أن لا يكون بعض \bar{A} . فقالوا : إن السالب الجزئى الممكن ينعكس لاستنتاجه أولا موجبا جزئيا ، ثم انعكس ذلك جزئيا موجبا ، ثم انقلاب ذلك إلى السالب الجزئى . فهذا ما قالوه ، بل أقوى ما قالوه . وليس يعجبني قولهم : إن الكلى الموجب الممكن ينعكس جزئيا موجبا ممكننا حقيقيا ، بل إنما ينعكس ممكننا بالمعنى العامى الذى لا يجب أن ينعكس سلبه على إيجابه . وذلك أنه يمكن أن يكون نوع ، وله أمر ما بالقوة فى أشخاصه كلها ، وذلك الأمر لا يصح أن يكون شيء يوصف بأنه هو إلا ويحمل عليه النوع ،

(١) \bar{A} : \bar{B} آس ، ساء ، عا ، هـ ، \bar{B} م . (٢) إذن : لأن ع .
(٤) للسلب : وللإيجاب . (٦) الحقيقى بل بحسب الممكن : ساقطة من د ، سا || العام : ساقطة من س و العامى ع . (١١) جزئيا موجبا : ساقطة من ن .
(١٣) انعكاس : انعكس ع . (١٤ — ١٥) بل أقوى ما قالوه : ساقطة من د ، ن .
(١٦) العامى : العام عا . (١٨) بأنه هو : ساقطة من د ، ن .

- كقولنا : كل إنسان يمكن أن يتحرك ، فكل نجمل فهو إنسان بالضرورة . وكذلك كل إنسان يمكن أن يتحرك ، والمتحركات بعضها ناس بالضرورة ، وبعضها بالضرورة ليس ناسا ، اللهم إلا أن يقصدوا قصد السور الذى جاز لنا الآن أن نقله . والذى تكلفه بعض المتكلمين أن بعض المتحركين بالقوة ناس بالقوة ، فقد أجبنا عنه فى مواضع . ولو صح مثل هذا القول ، لصح قول القائل بعض الناس حيوان بالإمكان الحقيقى ؛ إذ كان بعض الناس بالقوة حيوانا بالقوة . والذى قاله بعض الفضلاء إنا نقول : كل حيوان ممكن أن يكون نائما من جهة ما هو نائم ، فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم ممكن أن يكون حيوانا ، لأن حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ، فغالطة صرفة . أما ما يجب أن يعلم فى هذا بالحقيقة ، فأمر قد سلف بيانه . وأما القدر الذى ينبى أن نعيده ١٠ ونقوله ههنا فهو : أن لفظه من جهة ما هو نائم ، إما أن يقال على أنها جزء من المحمول أو من الموضوع . فإن كانت جزءا من المحمول ، فيجب أول شيء أن تجعل فى العكس جزءا من الموضوع ، حتى يقال : وبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم فممكن أن يكون حيوانا . وهذا كما تسمعه . ثم هب أنه حق ، فليس كلامنا

(١) فكل : وكل س ، سا ، عا ، هـ || فهو : ساقطة من م . (٢) والمتحركات : والمتحرك : نج ، م || ناس : ناس د ، ن . (٣) بالضرورة : للضرورة سا ، عا ، م || جاز : حان ب . (٤) نقله : + بالقوة هـ (٨) فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم : ساقطة من سا || هو من جهة : فهو من جهة د ، س ، ع ، عا ، ن . (٩) له : ساقطة من سا . (١١) أنها : ساقطة من سا . (١٢) من (الأول) : ساقطة من د ، ن . || المحمول : الموضوع د ، ن . (١٣) الموضوع : المحمول د ، ن || وبعض : فبعض سا . (١٣ - ١٤) من جهة ما هو نائم : ساقطة من ع . (١٤) فممكن : فممكن ع ، هـ || ثم : ساقطة من سا .

فيه . فلا يمنع أن يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة . وليس دليل صحة العكس هو أن ترى مواد ينعكس فيها الشيء ، بل دليل صحته أن القضية لا تنعكس ، هو أن ترى مادة لا تنعكس فيها . وإذا كان ذلك كذلك ، فهب أن هذا حق ومنعكس . ولكن أنت تعلم أيها الفاضل أن النائم بلا شرط غير النائم بشرط أخذ كونه نائما ، ومن جهة ما هو نائم ، والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا ينعكس . فإنه لا يخلو إما أن يحمل عليه الحيوان أولا يحمل ، فإن لم يحمل البتة فليس ينعكس . فإن حمل عليه دائما فهو ضروري . وإن حمل عليه وقتا دون وقت ، فسيكون : نائم ، ليس بحيوان . وهذا محال . وإما أن يكون جزءا من الموضوع ، ولنساعد حينئذ ، ولنسلم أن النوم يكون ممكنا له ويكون في هذه المادة ينعكس ، ولكن كلامنا في أن نأخذ الحيوان حيوانا ، ونعتبر معه النوم على أنه محمول بلا شرط يلحق الحيوان ، أليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس ؟

فهذا الفاضل في تكلفه هذا يجرنا قهرا إلى أن نجعل المال الذي أوردناه مثالا آخر يوافق غرضه . ونحن إذا ساعدنا وسامحنا أن يكون المال الذي يقلب عليه اعتباره هو على ما يقول ، وانعكست الممكنة هناك صادقة ، فلم يجب أن تكون منعكسة على الإطلاق ، اللهم إلا أن يجرنا كرها على أن نعتقد أن لافرق بين المنالين . وهذا مما لا يضطرنا إليه . وكيف ونعلم أن الحيوان بما هو نائم معنى ، والحيوان معنى ، والنائم بما هو نائم معنى ، والنائم مطلقا معنى . وقد بينا الفرق بين ذلك

(٢-٣) مواد... ترى : ساقطة من ع . (٣) كذلك : ساقطة من م . (٤) ولكن أنت : وأنت سا . (٤-٥) غير النائم... بلا شرط : ساقطة من ع . (٥) والنائم : فالنائم د ، ن . (٦) البتة : عليه ع . (٧) فإن : وإن سا ، ه . (٨) وهذا : وهو م . (٩) ولنسلم : ولنسلم س ، ن ، سا || هذه : هدام . (١٠) ولكن : وليس د ، ن ؛ لكن س ، سا ، ع . (١١) ولا ينعكس : فلا ينعكس د ، سا ، ع ، ن . (١٣) سادنا : تباعدنا ع || عليه : له د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٤) حل : ساقطة من م .

كله فيما سلف ، مما لا حاجة إلى مزيد عليه . فالحق ما نقوله ، والباطل ما يتعصبون له .

- ولنسلم أن الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة ، فذلك الموجبة ليس يجب أن تنعكس موجبة ممكنة حقيقية ، وإن كان يجب أن تنعكس ممكنة بالمعنى الأعم . وذلك فإنه إذا كان كل ب آ بالإمكان الحقيقي ، فبعض آ ب بالإمكان العامي ، وإلا فالضرورة لشيء من ب آ ، وكان كل ب آ بالإمكان . لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذي نحوه . فإنه ليس يجب إذا كان آ ب بالإمكان العامي أن ينعكس إلى السلب ، فيكون ممكنا أن لا يكون ذلك البعض من آ ب ، فإن الإمكان العامي لا يجب له انعكاس إلى السلب وإلى الإيجاب ، فربما كانت المادة مادة تصدق عليها الضرورة ، فهذه الأشياء يتبين أن الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها ، بل تنقلب هي والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الأعم . فإن السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها انعكاس إلا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الأعم تابعة فيه الجزئية الموجبة . فيخالف الممكن في هذا الباب غيره ، في أنه ما كان يجب لغيره أن ينعكس السالب الجزئي منه شيئا . وههنا يجب أن ينقلب جزئية موجبة . ثم من جملة هذه الأقاويل تبين أن العكس لا ينفع في بيان أن قرينة من القرائن المؤلفة عن المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس .

(١) فالحق : والحقن . (٣) ولنسلم : واهلح || ممكنة : ساقطة من ما .
 (٥) وذلك : ساقطة من ه || فإنه : ساقطة من ما || آ ب : ب آ م .
 (٨) السلب : السالب ع . (٩) فإن : فيان ع . (٩-١٠) لا يجب . . . الضرورة : ساقطة من ع . (١٠) ربما : ربما سا || فهذه : فهذه سا ، ع . (١٢) فإن : وإن س ، ط ، ما ، ه . (١٣) فيخالف : يخالف سا . (١٥) موجبة : ممكنة سا || جملة : ساقطة من ما || تبين : يتبين د ، سا ، ه .

وليس يمكن أيضا من طريق الخلف أن يتبين ذلك ، لأننا إن وضعنا كل
 آ ب ، وبعض ج ب بالإمكان لم يكن تناقضا للسالبة الممكنة ولم يبين به شيء .
 وأما إن أخذنا نقيضا ، وهو أنه ليس بممكن أن لا يكون شيء من ج آ .
 وذلك يصدق ، إما لأن بعض ج آ بالضرورة ، أو بعض ج بالضرورة ليس آ .
 فإذا قلنا بعض ج آ بالضرورة ، فإما أن نأخذها صغرى أو كبرى . فلتكن
 صغرى ، فنضاف إليه ، ويمكن أن لا يكون شيء من آ ب ، أو يمكن أن
 يكون كل آ ب ، فينتج : بعض ج بالإمكان هو ب ، أو ليس ب . وهذا
 هو الذى كان وضع أولا . ولنجعلها كبرى ، ولنجعلها مع ذلك كلية ، فضيف
 إليها مقدمة ج ب ، ينتج من الثالث : بعض ب آ ، أو ليس آ ، كيف كانت
 جهته . فلا يناقض شيئا من المقدمات ، فلا يبين به شيء بالخلف ، إلا أن
 تتفق النتيجة ضرورية في مادة ينعكس فيها الضرورى الموجب ضروريا للاحالة .
 فإن كانت عكس النتيجة تلزم ضرورية ، فإنها تناقض الممكنة التى هى إحدى
 المقدمتين المحكوم فيها بالإمكان الكلى . لكن ليس هذا مما يتفق دائما ،
 ولا الصادق دائما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية ؛ بل ربما كان
 الصادق الأخرى ، وإن لم تكن ضرورية ، لم يناقض ما قيل . ثم إذا اعتبرنا
 الجزئية السالبة ، وأخذنا بعض ج بالضرورة ليس آ ، ولنجعلها كبرى أولا ،
 فيكون فى الشكل الثالث فقط ، لأنه جزئى وسالب ، ويكون هكذا : كل ج ب

(٢) ج ب : ج آ || يبين به : يتبين فيه سا ، هـ . (٣) وأما : وأما هـ || وأما إن
 أخذنا : وأما أخذنا ن . (٤) لأن : الآن م . (٦) فنضاف : فيضاف سا .
 (٧) بعض : فبعض ن . (٨) ولنجعلها (الأولى) : ولنجعلها م . (١٠) يبين : يتبين س ،
 سا . (١١) تتفق : اتفق د + + تلك سا ، هـ . (١٢) كانت : ساقطة من د ؛ كان س ||
 ضرورية : ضرورة د . (١٣) لكن : ساقطة من م . (١٤) الموجبة : النتيجة د ، ن ||
 الضرورية : الضرورة ن || ربما : ساقطة من سا . (١٦) وأخذنا : فأخذنا سا ، ما ، هـ .

- بالإمكان ، وبالضرورة ليس بعض ج آ ، ينتج : فليس كل ب آ ، كيف شئت أن تكون عليها الجهة. فإن كانت مطلقة صرفة، لم يناقض الممكن ولو كان الحمل والوضع واحدا . وإن كانت ضرورية، لم تناقض لأنها عكس بعض المقدمات العكس الذي لا ينعكس ضرورية . ولست أعنى بالعكس أنه ينعكس عنه ؛ بل إنه مخالف في وضع جزئية له . فإن أخذت صغرى ، لم يصلح إلا في الشكل ٥ .
- الثاني ؛ إذ السالب غير الممكن لا يكون صغرى في شكل غير الثاني ، فلا يضاف إليه غير الكبرى، ولا ينتج أيضا تقيضا لمقدمة بوجه، ولا يمكن أن يبين بالاقتراض. فإن الاقتراض في هذا الشكل إنما يبين بقياس كل من هذا الشكل الثاني نفسه ، ثم بقياس يبين النتيجة الجزئية، فالكليتان من التاليفات من القرائن الواقعة في هذا الشكل لا تبيينان بالاقتراض ، والجزئيتان يمنع عن بيانها به ١٠ أن لا يستبين القياس الكلي في الشكل نفسه . فإذن لا نتيجة من ممكنتين في الشكل الثاني .

- وإن اختلفت المقدمات من مطلقة وممكنة ، فأنت تعلم أيضا أنه لا يكون قياس، إذا كان المطلق بالحال المذكورة في المطلقات في الشكل الثاني كيف كان .
- وأما إن كان المطلق سالبا ينعكس ، فيكون عنه وعن الممكن قياس ، سواء كان ١٥ الممكن موجبا أو سالبا . فإن كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس ، وهما في حكم الموجبتين .

- (١) ينتج فليس : فليس ينتج سا || كل : ساقطة من س ، ه ؛ فكل سا . (٢) أن : ساقطة من ما . (٣) وإن : فإن ن (٤) العكس : ساقطة من سا || الذي : التي سا || لا ينكس : ينكس د ، ن . (٥) مخالف : يخالف د ، ن . (٦) غير (الأول) : الذيرع ، عا ، ن ، ه . (٧) فلا يضاف : ولا يضاف ه . (٨) يبين : يبين د . (٩) قه : بعينه ، ما ، ن || يبين : يبين ب ؛ بين ن || فالكليتان : فالكليتا ع . (١١) لا نتيجة : لا يمكنه س . (١٣) وممكنة : ممكنة ه . (١٥) وأما : فأما سا ، عا .

والنعم الضروب المنتجة من هذا الشكل عددا .

فالضرب الأول : كل جـ ب بالإمكان ، ولا شيء من آ ب بالإطلاق
المنعكس ، ينتج ما ينتجه الضرب الثانى من الشكل الأول ، ويبين بعكس
السالبة .

٥ والضرب الثانى المشهور ليس شيء من جـ ب بالإطلاق المنعكس ، وكل
آ ب بالإمكان . وقد قيل فيه ما قيل .

ولكن إن فرغنا في تعزف حالة العكس واستخرجنا من العكس الأول فيه ،
ينتج : أن لا شيء من آ جـ بالإمكان . فكيف ينعكس هذا . إذ ليس يجب
للممكن الخاص عكس ، فلا يجب أيضا للممكن العام عكس . فإنه إذا لم ينعكس
ما هو أخص لم ينعكس ما هو أعم . فإن الأعم إنما ينعكس إذا انعكست
جميع خصوصياته ، وهذا شيء نعرفه . فلا يجب إذن أن يتوقع منه نتيجة كلية .

لكن الحق في هذا الباب هو أن النتيجة قد تكون جزئية موجبة بالإمكان الأعم ،
وهو الذى جعلناه عكس السالبة الممكنة ، إن كانت النتيجة الأولى ممكنة الإمكان
الحقيقى . وذلك عندما تكون الكبرى مطلقة فير ضرورية . فإن كانت المطلقة

١٥ قد اتفق فيها أن كانت ضرورية ، كانت النتيجة الأولى كما علمت ضرورية
سالبة ، فلم يجب عكس موجب ؛ بل عكس سالب . فإذا كان كانت المطلقة
حامة ، كان بين إنتاج موجب ممكن عام ، وبين إنتاج سالب ضرورى . فلم يكن
يلزم شيء بعينه بطريق العكس . فإن كانت المقدمتان ككاهما سالبين ، فلاضير . وذلك

(٥) المشهور : + منه سا . (٧) حالة : + منه ع ، عا ، ن ، هـ . (٨) من :
سافطة من م || آ جـ : آ د || إذ ليس : وليس ب . (٩) فلا يجب : ولا يجب سا .
(١١) إذن : سافطة من ع . (١٥) كما علمت : سافطة من سا . (١٦) المطلقة :
+ قد اتفق فيها أن كانت ع . (١٨) فإن : فإذا م || سالبين فلاضير وذلك : سافطة من ع .

لأن الممكنة ترجع إلى الإيجاب ، فينتج ما ذكرنا ، ثم يرجع فيما أتبعت
ممكنة صرفة إلى السلب . فأما حيث أتبعت جزئية موجبة بالإمكان الأعم ،
فلا يجب لها رجوع إلى السلب . والعجب ممن يرى أن إمكان نتيجة هذا
التأليف في الشكل الأول ليس هو بخاصي ، بل عامي . ثم حيث يحاول تبيين إنتاج هذا
الضرب ترجع الموجبة فيه إلى السالبة . . عليك أن تعرف أحوال المقاييس
الجزئية من هذه ، لتعرف أن السالبة يجب أن تكون هي المطلقة بهذه الصفة ،
وإن كانت جزئية فتبين على أصلهم بالافتراض .

- وفي التعليم الأول أن السالبة إن كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس . لكنا
إذا قلنا : بعض ج ليس بـ ، ويمكن أن يكون كل آ ب ، فافترضنا ذلك البعض
د ، فكان ولا شيء من د ب المطلق المنعكس ، وكل آ ب بالإمكان ، فانتج
بالإمكان : لا شيء من د آ ، وذلك على أصولهم . ثم نقول : بعض ج د ،
فينبئ أن ينتج : فبعض ج ليس آ بالإمكان . أو صي أن يكونوا قد تذكروا
هنا أن نتيجة هذا التأليف لا تكون كلية ، فلا يتألف منها قياس مع الجزئية
الأخرى .

(٢-١) لأن ٠٠٠٠ صرفة : ساطعة من ع . (٤) هو : ساطعة من ن ، هـ || بخاصي :
بخاصي ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن . (٥) أحوال : حال ع . (٦) أن تكون :
ساطعة من سا . (٧) وإن : فإن د || جزئية : + أيضا هـ . (١٠) د : ساطعة
من ب ، د ، س ، ع ، ما ، م ، ن || فكان : ساطعة من س ، وكان سا ، هـ || ولا هي :
لا في ن || د ب : ب ب س . (١١) د آ : د ب د ، ع ، ما ، ب آ س .
(١٢) فبعض : بعض سا || ب ب س . (١٣) لا تكون : + ممكنة ع .
(١٤) الأخرى : الأول د ، ن ، + واهة أم س .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني

فأما إن كانت المقدمة المخالطة ضرورية ، وقد علمت أن السالبة يجب —
 على أصولهم — أن تكون ضرورية . والضرب الأول كل ج ب بالإمكان ،
 وبالضرورة لا شيء من آ ب ، ينتج بالإمكان العام وبالضرورة أن لا شيء من
 ج آ . وتبين ذلك بانعكاس الضرورية وبالخلف أنه إن كان ليس بممكن عام
 أن لا شيء من ج آ ، فيمكن أن يكون بعض ج آ بالإمكان العام ، ولنفرضه
 موجودا ، ثم نقول : ولا شيء من آ ب ، وذلك بالضرورة ، فينتج بالضرورة
 ليس كل ج آ ، وكان ممكنا ، وهذا خاف ، قد علمت جهة خلفه مثله . ١٠

وإن كانت السالبة الضرورية صغرى تبين هذا بعكسين . فإن النتيجة
 بالحقيقة ضرورية ، وعكسها ضروري . فإن ظن ظان أن النتيجة الأولى ربما

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، سا ، ع ، غ ، م ، هـ ، فصل ٥ . (٣) في القياسات
 المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني [بهذا العنوان بتألف الكلام في مخطوطي]
 (٤) المقدمة : المقدمات د ، ن || وقد عا . (٥) والضرب : فالضرب د ، س ، سا ،
 ع ، غ ، ن ، هـ ، م ، ي . (٦) وبالضرورة (الأولى) : والضرورة ع . (٧) بانعكاس : انعكاس
 ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ ، م ، ي . || الضرورية : الضرورة د ، سا . (٨) فيمكن ج آ :
 ساقطة من سا (٨ — ٩) فيمكن آ ب : ساقطة من س . (١٠) ليس : وليس من
 || ج آ : ج ب س ، سا ، هـ || وهذا : هذا ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، م ، ي
 || قد : قد عا ، وقد ن . || خلفه : خلفه ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، م ، ي ||
 مثله : قبله عا ، م ، ساقطة من م . (١١) كانت : كان ي . (١٢) فإن : وإن د ،
 س ، سا ، ع ، غ ، ن ، هـ ، م ، ي || الأولى : ساقطة من د .

- كانت ممكنة ولا تنعكس ، فليترك العكس إلى أن يوضع الأمر فيه . وليبين بالخلف أنه إن كان يمكن أن يكون بعض جـ آ بالإمكان العام ، يدخل فيه الضروري وغير الضروري ، ويضيف إليه : وكل آ ب بالإمكان الحقيقي ، فيكون بعض جـ ب بالإمكان الحقيقي ، وكان بالضرورة لا شيء من جـ ب ، وهذا خلف . فإن كانت الضرورية موجبة ففي المشهور أنه لا يكون قياس البتة ،
- ٥ والحق يوجب في جميع ذلك أن يكون قياس دائما كيف كان الخلط . نعم لا يكون من هذا قياس ينتج لممكن البتة ، بل كان قياس منه ؛ فإما ينتج الضروري السالب دائما ، كانت المقدمتان موجبتين أو سالبتين أو خلطا وعل قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجوديتها صرفة . وقد عرفت ذلك فتذكر منه ما يجب تذكره .
- ١٠

- وأما الآن فلننظر فيما قالوه هم ، قالوا : إذا كان كل جـ ب بالاضطرار ، وكان بالإمكان لا شيء من آ ب ، فلا يلزم عنه نتيجة ؛ لإنا إذا قلنا : كل قفنس أبيض بالضرورة ، ويمكن في كل واحد من الناس أن لا يكون أبيض ، كانت النتيجة ضرورية سالبة . فلم تجب نتيجة ممكنة حقيقية ، إذ هذه غير الممكنة الحقيقية ؛ بل هي ضرورية . وقد صدقوا فقالوا : ولا الاضطرارية ؛
- ١٥ لأن الاضطرارية تجب إما عن اضطراريين ، وإما إذا كانت السالبة اضطرارية . ولكن هذا هو المشكوك فيه . فإن القائل إذا قال : إن هذا

(١) وليبين : وليبين سا . (٢) إنه إن : أنه سا || جـ آ : د ع . (٧) يمكن : الممكن
 يج ، د ، س ، سا ، ع || كان : كل س ، سا ، ع . (٨) خلطا : خلطى ؛
 ساقطة من د || وعل : أو عل هـ . (٩) ذلك : ساقطة من م || فذكر : فلذكرس (١١) فبا :
 مما سا . (١٢) فلا يلزم : فلا يلزمه د ، ن . || نتيجة : نتيجته س . (١٥) قالوا :
 قالوا ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ع . (١٧) هو المشكوك : مشكوك
 س ، سا .

الضرب منتج ، لم يسلم أن الضرورية لا ينتجها إلا هذان ، وحين يسلم أن هذين ينتجان الضرورية . ثم اتوا بمحدود فقالوا : إن كل يقظان متحرك بالضرورة ، ويمكن أن يكون كل أو لا يكون شيء من الحيوان متحركا ، فالنتيجة على ما يشتهيها المفسرون بالضرورة : كل يقظان حي . ولست أفهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة . فإن على الحركة الإرادية الثقيلة فلاس يجب أن يكون كل يقظان متحركا بالضرورة . وإن على حركة مقابل سكون النوم فتكون نفس اللفظة أو لازما . حينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا مادام ذاته موجودا ، فإنه ليس كل ما يوصف بأنه يقظان يتحرك حركة اللفظة مادامت ذاته موجودة بالضرورة ، كان يقظان أو لم يكن ، بل إنما يتحركها ما دام يقظان . وأنت تعلم ، على حكم الأصول الماضية ، أن مثل هذه المقدمة لا تكون ضرورية . ثم هب أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وبعض الحى يقظان لمكانا ، ليس ينتج ، على أصولهم ، أن بعض الحى متحرك بالضرورة ، بل بالوجود ، وذلك لا ينتفع به . وإن حسب أنه ينفعه وجودا ، فكيف يصدق وجودا أن يقال : بعض الحى متحرك بالضرورة . ويمكن أن لا يكون شيء من الحى متحركا إلا أن يلتفت إلى أمر السور وقد علم ما فيه . ومع ذلك فإن النتيجة تكون ممكنة حينئذ أن تصدق موجبة هكذا ، وممكنة أن تصدق سالبة كالأولى ، فتكون ممكنة بمعنى السور . ثم لا يقولون ههنا إن قولنا : كل

(٢) إن : ساقطة من م ، ع ، (٣) أن يكون : أن لا يكون س || فالنتيجة : والنتيجة س ، ه ، (٤) المفسرون : المقرون ما || صار : ساقطة من ع . (٥) فإن : وإن ب ، م || الثقيلة : ساقطة من ع (٦) يقظان : ساقطة من س . (٧) ذلك : ساقطة من س . (٨) موجودا : موجودة ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه || مادامت : مادام س . (٩) المقدمة : ساقطة من ه . (١٢) متحرك : المتحرك د . (١٣) وجودا : وجودا ع ، ساقطة من ه ، (١٣ — ١٤) فكيف يصدق وجودا : ساقطة من س . (١٤) وجودا : ساقطة من ه ، (١٥) علم : علمت س ، ه . (١٦) وممكنة : أو ممكنة ه .

- يقظان حى ليس بالضرورة إذ ليس من جهة ما هو يقظان ، بل هو ممكن كما قالوا فيما سلف ذكره . فإن قال قائل : إن معنى قولنا : يمكن أن يكون أو لا يكون الحى متحركا ، إنما هو فى وقت لا يكون فيه مثلا حى يقظان ، فلا يخلو إما أن يجعل هذا الوقت داخلا فى الموضوع ، حتى يكون كأنه قال : يمكن أن يكون كل حى موجودا حين لا حى يقظان متحركا ، فلا يفتج حينئذ أن اليقظان حى فقط ، بل إن اليقظان حى موجود حين لا حى يقظان ، وهذا محال . وإن لم يكن هذا جزءا من الموضوع ، بل تفهيمها لحال ، صدق الحصر وقتا ما . ففى ذلك الوقت يكون كاذبا أن كل يقظان متحرك ، سواء أخذت بالضرورة أو بالإطلاق، اللهم إلا أنه لا يلتفت فى الضرورات إلى الوقت، بل إلى ذات الموضوع وذات المحمول . فيجب أن يفعل مثل هذا بالممكنات . وقد علمت فيما سلف ما يلزم على هذا .

- والذى تكلفه متكلف فقال : إن قوله : كل يقظان متحرك بالضرورة ، ليس معناه أنه متحرك دائما ، بل معناه أنه كلما فرض موجودا فى وقت وجد أنه متحرك ، وكما نقول كل إنسان حيوان ، فإنه لا يعنى بهذا أن كل إنسان دائما حيوان ، بل إذا كان موجودا ، بل لا يعنى بهذا أن كل إنسان دائما إنسان وجود ، ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه ، ولا أيضا معناه أن قولنا : كل إنسان حيوان قول يكون دائما صادقا وفى كل زمان ، فإنه يجوز أن تعدم أشخاص كثيرة من الأنواع أصلا كاللود، فلا يكون ، حينئذ ، كل دود حيوانا .

(٢) قالوا : قالوه س ، سا ، ما . (٥) موجودا : موجود س ، سا . (٥-٦) فلا يفتج . . . يقظان : ساطعة من س . (٩) لا يلتفت : يلتفت ما ، م . (١٠) المحمول : الموضوع سا || مثل : ساطعة من سا . (١١) حل : من س . (١٤) وكما : كاس ، سا || فإنه : فإناس ، س . (١٥) حيوان : حيوانا م || بل إذا كان موجودا : ساطعة من ما || دائما إنسان : ساطعة من م . (١٨) كاللود : كاللودة ن .

نفقول لهذا الذى تكلف ما تكلف : أما قولك إنه ليس شرط الضرورى أحداً لمرتين المذكورين فهو حق ، لكن قولك بل شرط الضرورى ذلك الذى ذكرته وهو كون الموضوع موصوفاً بما وصفته ، حتى يكون قولنا : كلما كان يقظان موجوداً يقظان كانت الحركة اليقظية مرجودة ، يوجب الضرورة أو نقيضها ، ينقض عليك أصلاً سلفت . وذلك لأن هذا القول يلزم منه أن يكون قولنا : كل متحرك متغير ضرورياً ، فإنه كلما فرض المتحرك موجوداً حمل عليه أنه متغير . فإذا جعلت أمثال هذه كبريات ضرورية فى الشكل الأول ، وقرنت بصغريات مطلقة ، لم تنتج ضرورية ، وذلك خلاف رأيك . نعم إذا قلت : إن الذات الموصوفة بأنها يقظان ، كلما وجدت ، لزم منه أن تكون متحركة ، وصدق هذا ، كانت المقدمة ضرورية ، ولكن ليس يجب أن تكون الذات الموصوفة بأنها يقظى كلما وجدت كانت متحركة حركة اليقظة . فإنها إذا وجدت ، ولم تكن يقظى ، تكون قد وجدت الذات التى ترصف باليقظة ، ولا تكون متحركة . وأما الإنسان فليس من هذا القبيل . فإن الذات الموصوفة بأنها إنسان لا توجد وليست بإنسان ؛ بل إذا صارت لا إنسان فقد فسدت . ولا كذلك الذات الموصوفة بأنها يقظى فإنها تكون يقظى ، ولا تكون يقظى وهى موجودة . فضرورة مقدمة اليقظان تعتبر الذات الموصوفة باليقظان حكماً أنها يقظان ، لا حكم أنها موجودة ؛ وأما ضرورة مقدمة فى الإنسان ، فتهتبر حكم أنه إنسان وحكم الوجود معا ، فإنه

- (١) ما تكلف : ما تكلفه ع ؛ ساقطة من ما || أما قولك : ساقطة من ما || شرط : بشرط س .
 (٢-١) إنه ليس . قولك ساقطة من م . (٢) كون : ساقطة من د ، سا ، ع ، ما
 (٣) بما : فإنما سا || حتى : حين س || كلما : كل ما ع . (٤) أو نقيضها : ونقيضها د .
 (٧) هذه : هذا سا . (٨) رأيك : ساقطة من ما || بأنها : فإنها د ، ما ، ن .
 (١٠) ضرورة : ضرورة ع . (١٢) وأما : فأما د . (١٣) القليل : الباب ع . (١٥-١٧) ضرورة : ضرورة ع .
 معا : ساقطة من سا ، ما ، م . (١٦) تعتبر : ساقطة من م . (١٧) ضرورة : ضرورة ع .

- ليس شيء موضوعا قام الذات بوصف بأنه إنسان ، وإنه ليس بإنسان ؛ بل الشيء الموصوف بأنه إنسان ليس إلا نفس ذات الإنسان ، كالموصوف بأنه سواد ليس إلا ذات السواد . فلا يبقى الشيء الموصوف بأنه إنسان موجودا ، ولم يبق له أنه إنسان ، كما يبقى الشيء الموصوف بأنه يقظان موجودا ، وإن لم يبق له أنه يقظان . وإن أشكل هذا عليك في الإنسان فخذ بدله السواد . فإن
- ٥ جوزت أن يكون شيء واحد يكون إنسانا ، وهو بعينه غير إنسان ، وتحمل عليه الحيوانية عند كونه إنسانا ، لم يكن حينئذ قولك : كل إنسان حيوانا ، مقدمة ضرورية عندك . وهذا مما لا يجوز من ينازعه الآن . ولا يشك هو في أن الموصوف بأنه يقظان إنما يكون بالضرورة متحركا ، لا ما دام ذاته في نفسها موجودة ، بل ما دام ذاته يقظا ، وهذا هو ضرب من المطلق . وقد تحققت
- ١٠ هذا فيما سلف تحققا لا يحتاج مع تذكره إلى إعادتنا عليك ما أعدناه . فإن كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محالة ، كقولك : لا شيء من جـ ب بالإمكان ، وبالضرورة لا شيء من آ ب . فإن هذا ينعكس إلى الشكل الأول ، وإن كانت الصغرى ضرورية حتى يكون بالضرورة لا شيء من جـ ب . ويمكن أن يكون لا شيء من آ ب ، فينتج أنه بالضرورة لا شيء من جـ ب على ما قلنا .
- ١٥ أما على أصولهم فيعرض ما قلنا ، حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة .

وبعد ذلك فلا يجب أن يجدوا عكس العكس على أصولهم ، وإن كانت المقدمتان موجبتين ، فالنتيجة تكون على أصولنا سالبة ضرورية . وأما على المشهور

- (١) موضوعا : موضوع د ، ن . (٥) فخذ بدله : خذ بدله ع ؛ فدل عليه ما ، م . (٨) وهذا : وهو ب ، م || ولا يشك م . (٩) الموصوف : الموصوفات || متحركا ، ومتحركا د (١٠) بل : ساقطة من د || ذاته يقظا : ذاتها يقظانة ما . (١١) تحققت لا : ولا هـ . (١٢) وإن : إن س ، ما ، ما ، ي . (١٥) جـ ب : جـ آ هـ . (١٧) وبعد : [بعد هذه الكلمة يوجد قصص في نسخة ي] || وإن : فإن س ، ما ، (١٨) فالنتيجة : والنتيجة م .

فلا ينتج . ويثبتون ذلك بحدود هكذا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وكل قنصل بالضرورة أبيض والحق سالبة ضرورية . قالوا وكيف يمكن أن تكون النتيجة ممكنة ، وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة ، وكيف تكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة ، وكيف يمكن أن تكون ضرورية سالبة إلا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التأليف كهذا الذي أنتج من هذه المادة ، وكيف يجب عن هذا التأليف سالبة ضرورية ، إذ ليس فيه سالبة ضرورية ، فإنه من المسلم أن القياس لا ينتج سالبة ضرورية أو يكون فيه سالبة ضرورية . وهذا شيء لم يبين إلا في الشكل الأول ، وليس بيانه في الشكل الأول بيانا في كل موضع . ثم قد تكلف بعضهم أن يعطى حدودا تنتج موجبة ضرورية حتى يكون هذا التأليف ينتج في مادة نتيجة سالبة ضرورية ، وفي أخرى موجبة ضرورية . وذلك غاية مايدل على أن الاقتران غير منتج . وتلك الحدود هي : أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وكل حي ممكن أن يكون متحركا . وقد علمت ما في هذا . فإذا عرفت الكليات ، فقد أمكنك أن تعرف الجزئيات .

(٣) النتيجة ... تكون : ساقطة من س . (٣ - ٤) وكيف ... ولا مقدمة مطلقة : ساقطة من م .
 (٥) كهذا : هكذا ب ، هـ ، لهذا س . (٦ - ٧) إذ ... ضرورية : ساقطة من ن .
 (٧) فإنه : كأنه ب ، س ، هـ ، || أو يكون : ويكون س . (٨) لم يبين : لا يبين ط .
 (٩ - ١٠) أن يعطى ... هذا : ساقطة من ب . (١٠) التأليف ينتج في : ساقطة من ب .
 (١٢) كل يقظان : الإقظان س . (١٣) فإذا : وإذا س ، ط ، وإذا س .

هو أيضا بعض ب ، ولكن د ، فيكون كل د ب بالإمكان ، وبعض ج د
فبعض ب د بالإمكان . ثم نقول : كل د آ بالإمكان ، وبعض ب د ، وذلك
سواء كان بالإمكان أو بالإطلاق ، فينتج جزئية ممكنة حقيقية . وكذلك إن كانت
الجزئية صالبة أو كانتا سالتين على ما تدرى .

٥ فاما إذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة ، فالمشهور أن النتائج فيها
كلها تكون ممكنة ، ولا مطلقة . وهذا يفهم على وجهين :

أحدهما أن تكون النتائج فيها ممكنة ، ويستحيل أن تصدق مطلقة ؛ وهذا
بعيد . فإن الممكنات كثيرة منها تصدق مطلقة . ولا بأس بأن يكون محمول واحد
موجودا الآن ، ويمكن أيضا بحسب الاستقبال ، والطبيعة واحدة . فإن
خالفوا هذا ، وقالوا : إن الموجود الآن لا يمكن أن يكون شيء من جنسه ممكنا
١٠ في الاستقبال ، حتى يكون الجالس الآن لا يمكن أن يحدث له جلوس
في الاستقبال ، أو يستمر له الوجود في الاستقبال ، فقد خرجوا عن المعقول ،
وأوجبوا أن كل من جلس امتنع أن يكون له جلوس في حال ثانية . فهذا وجه
ردى جدا .

١٥ والثاني أن نتائجها مادو ممكن حقيقى ، ولا يجب أن يكون ممكنا يصدق على
المطلق لا غير . وهذا مستمر على قانونهم . فليكن كل ب ج بالإمكان ، وكل
ب آ بالإطلاق . فإذا عكست الصغرى ، صارت إلى الشكل الأول ، وأنتج

(١) د ب : ج ب سا ، ع ، ما . (١-٢) بعض . . . وبعض ب د : آ وليكن د فيكون
كل د ب : بالإمكان ، وكل ب ج ، فكل د ج . وكل د آ بالإمكان فيض ج آ س ، هـ . (٢) ب د :
(الأولى) د ب || د آ : ج آ ع . (٥) فالمشهور والمشهور د ن . (٧) تكون : لا تكون م .
(٩) ويمكن : ويمكن س ، ما ، هـ . (١٥) والثاني أن : والثاني أنه د ، سا || ولا يجب :
فلا يجب سا . (١٦) مستمر : يستمرع .

- على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية من مذهبهم . والظاهر أنه لا يصدق معها الإطلاق . وأما الحق فهو أنه ليس يجب أن تكون ممكنة حقيقية وأن لا يصدق معها الإطلاق . فإنه يجوز أن تنعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية ؛ بل ممكنة بالمعنى العام ، فتجعلها صغرى مطلقة ، فتكون النتيجة حينئذ مطلقة . فإذا إنعما تصدق عليها الممكنة التي تقال على المطلق أيضا . مثاله : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل إنسان يتنفس بالإطلاق ، فبعض ما هو كاتب يتنفس بالإطلاق كالإنسان . فأما إن جعلنا الصغرى مطلقة ، فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية . وكيف لا والكبرى عند الرد إلى الأول تكون ممكنة حقيقية ، ولا يمنع مع ذلك صدق المطلقة . فإن كانت الكبرى سالبة ممكنة أو مطلقة ، فالأمر على ما علمت .
- وإن كانت الصغرى كذلك ، فيكون الحال دلي ماعلمت . وكذلك إن كانتا سالبتين .
- وكذلك إن كانت جزئية . لكن لا يتبين بالعكس أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية ولما علمت من حال العكس ؛ بل إنما يتبين بالافتراض حيث يحتاج إلى عكسين كما قد علمت . وكذلك كل موضع لا يفنى فيه العكس . وهناك أيضا يمكن أن يتبين بالخالف . ولينزل لهذا الاقتران فنقول : إن مناه قولنا : كل ب ج بالإمكان ، وليس كل ب آ بالوجود الذي لا ضرورة فيه . فإنا نأخذ المقدمات
- ههنا بهذه الصفة صريحة في بابها خالصة لما قررناه فيما سلف من السبب ، وبين أن هذا لا يتبين بالعكس على أصولهم ، لأن السالبة الجزئية إذ هي وجودية فليست تنعكس على أصولهم . ولو كانت ممكنة انعكست جزئية موجبة . لكن يبينونه بالخالف ، والخالف المشهور فيه هو أنه إن لم يكن يمكن أن لا يكون

(١) من مذهبهم والظاهر أنه : ساقطة من ن || لا يصدق : وأن لا يصدق ن . (١٠) وإن كانت : ولكن إن كانت ع . (١٢) حيث : حتى س . (١٢-١٤) إلى . . . وينزل : ساقطة من ع . (١٣) قد : ساقطة من د ، ن . (١٦) بهذه : لهاء د || في : ساقطة من س || خالصة : في أنها خالصة ع . (١٧) أن : + يكون س .

كل جـ آ ، فبالضرورة كل جـ آ ، وكان ليس كل بـ آ . فبالضرورة ليس بعض بـ جـ ، وكان بالإمكان كل بـ جـ ، هذا خلف . لكنا نقول : ليس إذا لم يكن يمكن أن لا يكون كل جـ آ ، وكان الإمكان حقيقيا ، يجب أن يكون بالضرورة بعض ؛ بل ربما يكذب ذلك إذا كان بالضرورة ولا شيء من جـ آ ، فيكون ليس يمكن أن لا يكون كل جـ آ ؛ بل بالضرورة . وأما إن كانت الكبرى ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية . فإن كانت الكبرى سالبة ضرورية ، فإن النتيجة حينئذ تكون على الخلاف الذى فى الضرب الذى ينعكس إليه هذا الضرب بعكس الصغرى ؛ إذ المشهور فيه يتن ، والحق يتن . فإن جعلت الصغرى سالبة ممكنة ، كانت النتيجة جزئية على الوجه المقول فى الشكل الأول . ولا يلزم عكس النتيجة إلى السلب ، كما علمت . فإن كانت الصغرى سالبة ضرورية لم تنتج لمثل ما علمت فى المطلقات . فإن كانت الصغرى موجبة جزئية ممكنة ، والكبرى سالبة ضرورية ، أو موجبة ضرورية ، فالنتيجة ضرورية ، وعلى الخلاف فى الضرب الذى تنعكس إليه ذلك ، بعكس الصغرى . وكذلك إن كانت سالبة جزئية ممكنة . فإن كانت ضرورية لم تصلح سالبة ، وصاحبت موجبة . وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا غير . فإن كانت الكبرى هى الجزئية ، وهما موجبتان ، فإن كانت الضرورية هى الكبرى ، يتبين بالافتراض أن النتيجة تكون ضرورية ، ولم يتبين بالعكسين ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الضرورى ضروريا فى الإيجاب . وإن كانت الكبرى ممكنة تبين

(١) فبالضرورة كل ؛ وبالضرورة كل م . (٢) يمكن : ساقطة من د || أن (الأول) : وأن د .

(٤) بعض : ساقطة من سا . (١٢ - ١٣) فالنتيجة ضرورية : ساقطة من سا .

(١٣) الخلاف : - الفى ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ || ذلك ؛ وذلك م . (١٧) يتبين :

يتبين د ، ن || بالكدين : بالعكس د ، ن . (١٧ - ١٨) أن النتيجة . . . ممكنة تبين : ساقطة من ص .

بالافتراض أن النتيجة ممكنة أيضا لا بالعكس على ما علمت . وإن كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية ، فالقول ما علمت . وأما إن كانت سالبة ضرورية ، فلا ينتج . ولكن إن كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية ، تبين ذلك بالافتراض . فليكتفنا هذا المبلغ في ذوات الجهمية .

(١) بالافتراض : ساقطة س س . (٢) فالقول : + حل ه . (٤) هذا : هذه ب ، م . || الجهمية : + تمت المقالة ب ، م ، + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق س ، عا ، + واقه أعلم سا ، + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق بحمد الله ومه .

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات الشرطية وأصنافها

٥

إنه كما أن المقدمات منها حلية ، ومنها شرطية ، كذلك المطالب منها حلية ومنها شرطية . وكما أن من الحليات ما يصدق به بلا قياس ، ومنه ما يحتاج فيه إلى قياس ، كذلك الحال في الشرطيات . فإن كثيرا من الدعاوى التي في الرياضيات ، والطبيعيات ، وفيما بعد الطبيعة ، شرطية متصلة ومنفصلة . والحليات قد تبين بقياسات حلية ، وبقياسات شرطية . لكن الشرطيات لا تنتج عن الحليات ١٠ على ما علمت . فهنا إذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة ، أو مختلطة على ما سنبين . والقضية الشرطية توافق الجملة في أنها : قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب ، وفيه تصور لمعنى مع تصور نسبته إلى خارج على سبيل المطابقة . فإن كل قضية تتصور

(٢) من الفن . . . المنطق : ساقطة من سا || الجملة الأولى في : ساقطة من ب ، د ، س ، م ، ن ، هـ || في المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعد هذه الكلمة عاوين الفصول الخمسة] .
(٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ب ، فصل ا هـ . (٦ - ٧) كذلك . . .
شرطية : ساقطة من د (٧) ومنه : ومنها د . (٩) والحليات : وتبين الحليات م || تبين :
تبيين م . (١٠) عن : ساقطة من ع . (١١) كانت : كان د . (١٤) المطابقة :
[بهذه الكلمة تستأنف نسخة ي] .

أولا في نفسها ، لكنها إنما يقع التصديق بها إذا نسبت إلى خارج على سبيل المطابقة . ثم الشرطية تخالف الجملة في أنها مركبة بالضرورة من أجزاء فيها تأليف خبري . ومع ذلك فإن النسبة بينها ليست نسبة أن يقال في إيجابها أن أولها ثانيها ، كما يقال : إن الإنسان كاتب ، فيجعل أول الأمرين هوثانيهما . فتشارك الجملة في أن هناك حكما بنسبة جزء إلى جزء ، وتخالفها في هيئة ذلك الحكم . لكن الشرطيات تختلف أيضا في هذه النسبة ، فتكون النسبة الإيجابية في بعضها على سبيل المتابعة ، وفي بعضها على سبيل المعاندة . وذلك إذا أخذنا موجبتين . فإنا إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع . وإذا قلت : إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ، كان ذلك على سبيل العناد . ١٠

ولنبداً باقتصاص ما قيل في أمر الاتصال والعناد . قالوا : إن الاتصال منه تام ، ومنه غير تام . وكذلك العناد منه تام ، ومنه غير تام . وأما الاتصال التام ففعلوه ما يلزم فيه المقدم التالي ، كما لزم التالي المقدم ، كقولهم : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة . ١٥ وأما الاتصال الغير التام ، فأن يكون المقدم يلزمه التالي ولا يتعكس ، كقولك : كلما كان هذا انسانا فهو حيوان . ولا يتعكس ، فليس إذا كان ذلك حيوانا فهو إنسان . وقالوا أيضا : إن العناد منه ناقص ، ومنه تام . فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر ، أن يكون تقيض كل واحد منهما

- (٣) أن (الثانية) : ساقطة من ن . (٤) هو : ساقطة من سا . (٥) وتخالفها : وتخالفه س ، سا . (٧) المتابعة : المبالغة س . (٨) كان : كانت ي . (٩) وإذا : وإذا د وإنس ، سا . (١٢) ومنه (الثانية) : ساقطة من س || وأما : فأما سا . (١٣) لزم : يلزم ع ، م . (١٤) فالنهار طالعة : ساقطة من د . (١٥) التام : تام م . (١٦) إنسانا : إنسان ب . (١٦ — ١٧) فهو حيوان إنسان : ساقطة من د . (١٧) أيضا : ساقطة من ع .

- فإنما مقام عين الآخر، كقولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد . والناقص هو أن يكون المناد حاصلًا ، وليس تقيض أحد الأمرين يقوم مقام عين الآخر ، كقولنا : الستة إما أن تكون عددا تاما ، وإما أن تكون عددا زائدا ، ويقف ، فإنه ليس إذا لم يكن زائدا كان تاما ، بل ربما كان ناقصا . وقال بعضهم : إن الاتصال مكان الإيجاب ، والانفصال مكان السلب . وقال آخرون : إن الشرطية بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب . هذا وقد يدخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه : زيد إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا ، وزيد إما أن لا يكتب أو يكون يحسرك يده . ولم قضايا تستعمل في الشرطيات مترددة الأحوال سند كرها بعد .

- ١٠ وظن بعضهم أن الشرطية المتصلة إنما تكون شرطية ، بأن يكون مقدمها كالمشكوك فيه . وظن بعضهم أن قولنا : كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان ، أنه وما يجري مجراه حملي لامتصل ، كأنه يقول : كل إنسان حيوان . فخرى بنا الآن أن ننظر أولا في الاتباع الذي في الاتصال . فنقول : إن الاتباع قد يكون على أن وضع المقدم وهو المنسوب إليه ، وهو المقرون به الحرف الأول للشرط الذي يقتضى جوابا ، هو الجزء يقتضى لذاته أن يتبعه التالي ، وهو بين في نفسه كقولهم : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن وضع الشمس طالعة ، يلزمه ، في الوجود وفي العقل ، أن يكون النهار موجودا . وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود الثاني ، كما

(٢) وليس : ليس هـ . (٣) كقولنا : كقولك س . (٤) زائدا : وزائدا س || وقال : فقال د ، سا ، ع ، ط ، عى . (٥) إن : ساقطة من ع . (٦) لا يكون (الأولى) : يكون م || لا يكتب : يكتب م . (١٠) المتصلة : ساقطة من سا . (١٤) وهو : هو عا . (١٥) وهو : المنسوب إليه وهو المقرون به الحرف الأول للشرط وهو هـ || بين : ساقطة من م . (١٧) الذي : التالي د ، سا ، عى .

في هذا المثال ؛ وربما كان معلولا غير مفارق ، كما لو قلنا : إن كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة ؛ وربما كان مضايفا ؛ وربما كان كل واحد منهما معلول علة الآخر ، وكان معلولى أمر واحد يلزمانه معا : مثل الرد والبرق لحركة الريح في السحاب ؛ وربما كانت وجوه أخرى لا يحتاج إليها هنا . هذا ٥

وربما كان وضع المقدم يلزم التالى ، لا في بديهية العقل ، بل في الوجود ، حتى أن الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن أن يكون التالى معه علاقة بينهما لا يجوز معها أن يحصل للمقدم وجودا ، إلا وحصل للتالى وجود ، إما لأن المقدم موجب عن التالى ، وإما أن المقدم موجب للتالى ، وإما لأنه وهو موجبان عن علة واحدة ، وإما لتضاييف بينهما ، وإما لشيء آخر مثل ذلك إن كان .

وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل ، فيكون المقدم إذا كان صادقا ، فإن التالى أيضا صادق ، من غير أن تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت إليها وتراعى . وإن كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهية أو نظرا ، كما إذا قلنا : إن كان الإنسان موجودا ، فالفرس موجود أيضا ، لا على حكم منا أن ذلك الاتباع أمر واجب في الوجود نفسه ، ولا أن نفس وجود الإنسانية يوجبه أو يمتعه ؛ بل على تجويز منا أن يكون اتفاقا ، ١٥

وإن لم يكن اتفاقا ، وإن لم يكن الأمر في الطباع كذلك . والقول العام الشرطى يقتضى أن يدخل فيه جميع هذا .

وأما إذا جعل الشرطى المتصل ؛ إنما هو شرطى متصل بحسب شرط وجزء ، كان القول الشرطى الحقيقى هو الذى يكون اتباع تاليه لمقدمه على سبيل

(١) كما : وكاس . (٢) وربما : وفيما د . (٣) معلول : ساطعة من س . (٧) مهاب : معه د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، ي . (٨) عن (الأول) : ساطعة من ه . (١٠) هذه : هذا ه . (١٢) وإن : وإذا د ، ع ، ن . (١٣) إن : إذاع . (١٤) نفسه : بعينه د ، ن . (١٦) والقول : ساطعة من م . (١٩) الشرطى : ساطعة من م .

- اللزوم عن وضعه. وما طينا في ذلك من شيء ؛ بل علينا أن نتكلم على كل واحد منهما بما يخصه . لكن ههنا حروف شرط في الشرطيات المتصلة تدل على النحو المذكور من اللزوم ، وحروف أخرى لا تدل عليه . فالتى تدل عليه لفظة إن ، فإنك لا تقول : إن كانت القيامة قامت فيحاسب الناس ؛ إذ لست ترى التالى يلزم من وضع المقدم ؛ لأن ذلك ليس بضرورى ؛ بل إرادى من الله تعالى . وتقول :
- ٥ إذا كانت القيامة يحاسب الناس . وكذلك لا تقول : إن كان الإنسان موجودا ، فالإنسان زوج ، أو الخلاء معدوم . لكن تقول : متى كان الإنسان موجودا فالإنسان أيضا زوج ، والخلاء أيضا معدوم . فيشبه أن تكون لفظة إن شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ، و”متى” ضعيفة في ذلك ، و”إذا” كالمتوسطة ، ولفظة
- ١٠ ”إذا كان كذا ، كان كذا” لا تدل على اللزوم البتة . وكذلك لفظة كلما لا تدل أيضا على اللزوم . ولفظة لما إذ تقول : لما كان كذا ، كان كذا ، تصلح للأمرين ، ولا توجب أحدهما . والمقدم في الشرطى المتصل يدل على الوضع فقط ، ليس فيه أن المقدم الموضوع موجودا وليس بموجود . فليس إذا قلنا : إن كان كذا ، كان كذا ، هو أن كذا يريد أن يكون ؛ حتى يكون معنى هذا : إن كذا يريد أن يكون ، ومعه كذا يريد أن يكون ، فيكون المقدم في نفسه
- ١٥ قضية صادقة ، والتالى في نفسه صادقا ، وقد قلا معا ؛ ويكون المقدم

(١) في : من د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي || من : ساقطة من م . (٢) شرط : ساقطة من سا ، ي (٣) فالتى تدل عليه : ساقطة من سا . (٤) لست ترى : ليس د ، ن . (٥) تعالى : عز وجل س ، ه . (٦) فالإنسان : فالتان د || فالإنسان . . . موجودا : ساقطة من د ، ن || أو الخلاء : والخلاء سا . (٧) وإذا : وإذا د ، م ، ن . (٨) إذا : إذا د || البتة : ساقطة من س . (٩) البتة . . . اللزوم : ساقطة من د . (١٠) أيضا : ساقطة من ع || لما إذ : لما إذا د . (١١) يدل : دل ه || الوضع : الموضوع . (١٢) حتى يكون : ساقطة من سا . (١٣) حتى يكون . . . أن يكون (الأول) : ساقطة من د . (١٤) والتالى : التالى س ؛ والتالى سا .

لو سكت عليه كان قولاً تاماً ؛ وليس أيضاً دلالة المقدم على هذا المعنى ، وهو : أن كذا الذى يكون معه كذا أيضاً يكون . فإن هذه قضية محلية ، تحكم أن كذا كائن مع كون كذا ، وليس فى هذا شرط البتة ؛ بل الشرط يحيل كل واحد من الجزأين عن كونه قضية . فإنك إذا قلت : إن كان كذا ، فلا صدق فيه ولا كذب ، وإذا قلت : فيكون من كذا ، لا صدق فيه ولا كذب ، إذا أعطيت الفاء حلقها من الدلالة على الاتباع . اللهم إلا أن نتكلم بلغة لا يكون للتالى علامة من حيث هو تالى ، إلا قصص الاتباع ، فيكون حينئذ التالى وحده صادقا أو كاذبا ، بسبب أنه ناقص العبارة عن المعنى المقصود فيه ، ولو وفت العبارة حق المعنى لكان كما إذا أطلق به الفاء ، وإذا لحق به الفاء كان كأنك تقول : حينئذ أو مع ذلك يكون كذا . وهذا لا صدق فيه ولا كذب ، حتى يعلم .

الوضع الموضوع . وإن كان نفس قولنا : يكون زه صادقا أو كاذبا وحده وليس المقدم أيضاً معرضا ، من حيث هو مقدم ، للشك فيه أو للتصديق له ؛ بل إنهما الالتفات إليه ، من حيث هو مقدم ، أن التالى يلزمه أولا يلزمه . فربما كان غير مشكوك فى بطلانه ، كقولهم : إن كانت العشرة فردا فلا نصف لها . بل ربما كان وضعه على أنه ثابت حق فى نفسه ، ليصح به التالى . وأما من حيث هو شرطى ، فليس المقدم منه ولا التالى يقتضيه . فليس أحدهما بحيث يصدق به وهو مقدم أو تالى . وما لم يكن كذلك فليس مشكوكا فيه .

وأما إذا نظر إليهما من خارج فربما صار التالى هو المشكوك فيه ، إذا كان القصد متجها نحو إنتاجه ، أو المقدم ، إذا كان القصد متجها نحو إبطاله .

(٤) الجزأين : الجزئى . (٧) وحده : وحدهما ، هـ . (٨) المعنى : ساقطة من د . (١٠) فيه : مع || زه : كذا ساقطة من ع . (١٣) التالى : التالى سا . (١٥) حق فى : فى حق سا .

- فنقول : إنه لا بد من أن يكون القول الدال على أن شيئا يصدق معه شيء ، وأنه مهما كان الأول صادقا كان الآخر صادقا ، قولاً هو قضية ، وتكون لا محالة ليست من الحملات ، فيجب لا محالة أن تكون من الشرطيات ، ومن التي تسمى متصلة ، وإن كانت حقيقة الشرط والجزءاء توجب أن يكون وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي للعلاقة بينهما ، ونسبة كيف كانت نسبة حمل ، • أو نسبة صريح إضافة حقيقية ، أو نسبة إضافة لازمة . لأن أحدهما حلة أو معلول ، أو كل أو جزء ، أو كلي أو جزئي ، أو شيء من أمثال هذه ، مما علمت أن الإضافة لازمة له ، وليست مقومة بلجوهره ، كانت تلك العلاقة معلومة لنا أو لم تكن معلومة ، فنحتاج أن نعلمها ، والأول أيضا فإنه في وجه من الوجوه يرجع إلى هذه القسمة ، فإن المعينة في الصدق في الوجود علاقة ما . ١٠
- لكن إذا كان الذهن قد سبق فعمل وجود التالي ، وليس إنما انتقل إليه عن وضع الأول إما انتقالا أوليا وإما انتقالا بنظر ، فيكون لا فائدة لوضع المقدم ليتقل الذهن منه إلى التالي . فليكن المتصل إما على الإطلاق ، فما يدعى فيه أنه يصدق التالي منه مع المقدم ، وإما على التحقيق ، فما يلزم فيه صدق التالي عن المقدم . والأول منهما أهم من الثاني ، إذ ينقسم إلى ما معينه بلزوم ، وإلى ما معينه باتفاق . ثم ههنا مواضع توجب شكوكا في هذا المعنى ، مثل أنه إذا

(١) فنقول : وبقول س ، س ، ع ، هـ ، || مع د ، س ، س ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، ع ، ي .
 (٢) تكون : [بعد هذه الكلمة انتهت نسخة ي] . (٤) حقيقة : حقيقة د || الشرط : الشرطية س . (٥) علاقة : علاقة م || ونسبة : ونسبة د . (٦) صريح : ساطعة من ع .
 || لأن : كان ما . (٨) له : لها م || وليست : ليست د ، س ، س ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (٩) فنحتاج : + إلى هـ . (١٠) المعينة : المعينة س ، س ، || ما : ساطعة من م . (١١) وليس : فاس || إما : إنها م . (١٢) بنظر : نظرباع .
 (١٣) الذهن : ساطعة من ب ، م || التالي : التالي ب ، م || فإ : فإد ، عا ، ما .
 (١٤) التالي (الأول) : التالي س || مع : ساطعة من د ، س ، ع ، ن || يلزم : يلزمه م .

وضع محال على أن يلزمه في الظاهر محال ، مثل قولنا : إن لم يكن الإنسان حيوانا لم يكن حساسا ، هل يجب أن قبل هذا أم لا يجب أن يقبل ؟ فإنه إن لم يكن شرط الاتصال اللزوم ، لم يكن هذا مما يجب قبوله . ولقائل أن يقول إنه إذا فرض قولنا : إنه ليس بحيوان صادقا ، فلم يجب أن يرافقه في الصدق إنه ليس حساسا ، إذ كانت هذه المرافقة المرافقة التي لازوم فيها ، بل مقتضاها أن يكون حكما مفروضا ويتفق معه صدق شيء ولا التفات فيه إلى لزوم . لكن كون الإنسان ليس بحساس ، قول غير صدق . فكيف يوافق صدقه شيئا آخر رض فرضا ، إلا أن يكون هذا الاتصال بوجوب اللزوم ؟ فيكون هذا وإن كان ليس صادقا في نفسه ، حتى يصدق مع ذلك ، فهو لازم عنه . لكن الجواب عن هذا أن اللازم صدقه مع صدق الشيء أخص من الذي يصدق مع الشيء ، فإذ هذا لازم أن يصدق مع صدق الشيء ، فإنه يصدق لا محالة مع الشيء . وليس إذا صار صادقا مع الشيء ، يجب أن يصير صادقا مع الشيء بغير لزوم . فإنه قد يكون كذلك تارة ، وقد لا يكون أخرى . وأما هذا فلا يصدق مع الأول بوجه إلا لزوم . فإن الأول من هذين إذا فرض صادقا ، فالثاني لا يجوز أن يكون صادقا معه من غير لزوم ؛ لأن الأول متمتع صدقه معه . وإنما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع أن يقارنه صدق التالي ؛ إذ الصادق لا يمنع صدق الصادق . وأما إذا كان كاذبا فربما منع وربما لم

(٢) أم : أوع ، ع ، ن . (٣) ولقائل : فلقائل ع ، هـ . (٤) يرافقه : يوافق
ع ، ط ، ن ، هـ . (٥) إذ : إذا هـ || المرافقة المرافقة : المرافقة د ، ع ؛ المرافقة المرافقة
ع . (٦) حكما : حكما سا . || مفروضا : مفروض سا || شيء : الشيء د ، ن || التفات :
التفات س . (٧) كون : ساقطة من ع . (٨) هذا : ذلك سا || صدقه : بصدقه د .
(٩) صار : + الشيء || بغير : بلا ع . (١٠) فالثاني : فالثاني ن . (١١) لأن :
لكن س || معه : ساقطة من سا . (١٢) وأما : وإنما د ، ن .

- يُمنع هذا . وأما قول القائل : إذا كان الإنسان ناطقا فالغراب ناطق ، فليس يجب أن يكون صادقا بأحد الوجهين . لا لأن هذا في نفسه صدق مع ذلك ، فإن كليهما كاذب ، ولا لأن أحدهما يلزم عن الآخر . وأما قولنا : إن كان الإنسان موجودا فالخلاء ليس بوجود ، هو صادق بالمعنى الأول ، وكاذب بالمعنى الثاني ؛ فإن صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه . وإن كان صادقا معه فاللزوم جزء من التالى في هذه الحقيقتات ، وليس جزءا من التالى في الشرطى المطلق . ولفظة "أن" موضوعة لهذه الدلالة . وأما الألفاظ الأخرى فالأمر فيها على ما علمت وسلف لك ذلك .

- واعلم أن قول القائل : إن كانت الخمسة زوجا فهو عدد ، قول حق من جهة ، وليس حقا من جهة . فإن هذا القول حق حين يلزم القائل به ، وليس حقا في نفس الأمر ، حتى يكون واجبا بنفسه أن يكون التالى يلزم من الأول لا محالة . وذلك لأن المحقق لهذه القضية وهى قولك : إن كانت الخمسة زوجا فهى عدد ، ولما يجرى مجراها ، هو قياس يلزمه و يوجبه . وقد حذفته منه مقدمة وتحليل ذلك أنه إذا كان قد وضع أن الخمسة زوج على أنه حق ، وكان حقا في نفسه أن كل زوج عدد ، فيلزم ذلك الإنسان حينئذ أن تكون الخمسة عددا . والسبب فيه تسلم باطل وحق ، وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم ذلك الحق . فإنه إذا وضع أن الخمسة زوج فليس يجب أن يسلم أن كل

(١) هذا : ساقطة من س ، سا ، إذا : إن س ، سا ، عا ، هـ || ناطقا : ناعقا س ، سا || فالغراب : والغراب د ، ع || ناطق : ناطقا ع . (٢) لا لأن : لأن ع . (٣) ولا لأن : لا لأن ع . (٤) ركاذب : كاذب س . (٥) وإن : فإن ن . (٦) الشرطى : الشرطيات ع . (٧) المطلق : المطلق ع . (٨) فهو : فهى د ، هـ . (٩) حين : ساقطة من د ؛ من حيث . (١٠) لا محالة : محالة د . (١١) وكان : كان ع . (١٢) فيلزم : يلزم سا . (١٣) تسلم : تسلم ع ، ط ، ن || وحق : ساقطة من سا || الباطل : الحق هـ || سلم : يسلم ع . (١٤) ذلك : ساقطة من ع || الحق : الباطل هـ + وليس يجب تسليم ذلك الحق على من سلم ذلك الباطل سا .

عدد زوج . ولا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم ، بل يجب أن لا يسلم هذا .
 فإن وضع الخمسة زوجا يوجب في نفس الأمر أن لا يسلم هذا . ولا بأس من أن
 يلزم محال محالا ، حتى إذا سلم باطل كان بالحوى أن لا يلزم تسليم حق ، بل إذا
 سلم المحال فيجب أن يسلم معه محال إن كان يلزمه . ففي نفس الأمر إذا سلمت
 أن الخمسة زوج ، فيلزم أن تسلم ضرورة أنه ليس كل زوج بعدد . والدليل على
 أنه إذا سلم ذلك لزم أن يسلم هذا ، هو أنه ليس شيء من الأعداد هو خمسة
 زوج . ويجب من ذلك أن لا يكون شيء مما هو خمسة زوج بعدد . فإذا سلم
 أن خمسة زوج ، وتلك الخمسة ليست بعدد ، لم يكن كل زوج بعدد ، بل إنما
 لزم على واضح الوضع أن يلزم ذلك ، لأنه أخذ وضعاً باطلا ، وأخذ أمراً هو
 حق في نفسه ، نفلط بينهما ، فلزمه شيء لا يلزم ، إذا لم يسلم ذلك الحق الذي
 لا يلزم تسليمه إذا سلم باطل . وإن كان إنكار ذلك الباطل ، وتسليم هذا الحق
 واجبا عند اعتبار الصدق ، فإن خلاف الأمرين واجب أو جائز عند ركوب
 الباطل . ولو كان قولنا : لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا ، حقا يجب أن
 يسلم في نفسه ، لكان من الحق أن يقال : إن ما هو خمسة زوج فهو عدد .
 فلما كان هذا باطلا ، فإن المتصلة التي في قوته أيضا باطلة . ولو كانت هذه
 الجملة حقا ؛ لكان عكسها أن بعض العدد خمسة زوج حقا .

فقد عرفت حال القضية المتصلة للحق ، واللازمة ومقدمها وحده باطل ، والتي
 تاليها ومقدمها معا باطل ، ولا يجوز أن يكون المقدم حقا ، والتالي باطلا بوجه

-
- (١) عدد زوج : زوج عدد ب ، د ، س ، هـ ، ط ، م ، ن ، هـ . (٣) محال : ساقطة من د .
 (٧) زوج (الأول) : زوجا د || ويجب س . || بعدد : د ، د ، د ، س ، هـ ، ط ، م ، ن ، هـ .
 ح ، ط ، م ، ن ، هـ . (٩) وأخذ أمرا : نفسه د (١٠) في : ساقطة من ط .
 (١١) لا يلزم : لا يلزم ما || وإن : فإن ط . (١٤) أن يقال : ما يقال ع .
 || إن : ساقطة من د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (١٥) فلما : فكاد ، ع ، ن ؛ فكلا هـ .
 (١٧) فقد : وقد هـ || واللازمة : أو اللازمة د ، س ، ن ، هـ .

من الوجوه ، فإن الباطل لا يلزم الحق . وأما القضية الكاذبة من حقين ، فنل قولك : كلما كان الإنسان ساكنا ، كان الإنسان متحركا ، وكلا القضيتين صادقتان وجودا . وكذلك قولك : ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا فهو جسم . فإن هذه كاذبة من ضرورى الصدق .

(١) لا يلزم : لا يلزمه س . (٣) صادقتان : صادقين ع ، ما || الإنسان : ساقطة من د .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الشرطيات المنفصلة

ويجب أن ننظر في جانب المناد . فنقول : أما العناد فإنه مهما دل عليه مجرد معاندة بأن قيل : إن هذا القول مثلا معاند لهذا القول ، لم يجب بذلك أن تكون القضية شرطية ، ولا إن كانت شرطية وجب أن تكون منفصلة . فإن المتصلة قد يمكن أن تشمل على ما معناه هذا المعنى ، والدال على العناد في ظاهر العبارة هو لفظة إما .

ولفظة إما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلاثة :

١٠ فالوجه الحقيقي فيه هو أن تدل على ما يدل عليه قولك : لا يخلو الأمر عن أحد الوجوه . كقولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، حتى يكون الغرض فيه الدلالة على أن هذه أمور متعاندة ، والشئ لا يخلو عن جملتها ، فتدل على العناد بينهما ، وعلى أن لا يخلو عن أحدهما معا . فإذا عني بلفظة إما هذا المعنى ، لم يصحح أن يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة ؛ بل

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، خ ، ها ، م ؛ فصل ٢ هـ . (٤) فنقول أما العناد : ساقطة من م (د) بأن : بل د ، ن . || لهذا : بهذا د . (٦) تكون (الأول) : ساقطة من سا . (٨) العبارة : العادة ب ، س ، سا ، ع ، طا . (٩) ولفظة إما : وإما سا ؛ وهي ع . (١٠) عن : على س ؛ من طا . (١٢) أن هذه : ساقطة من سا || هذه : ساقطة من د ، ن . || متعاندة : معاندة د ، س ، سا ، م . (١٣) فتدل : فدلا سا . || عن : عنهم س .

كان الناقص كاذبا ، كقولك : هذا المدد لا يخلو إما أن يكون تاما أو زائدا ، ثم تسكت . فإناك إذا فعلت ذلك ، كان قولك هذا كاذبا .

- والوجه الثاني محرف عن هذه الدلالة لإضمار شيء في النفس . وبيان ذلك أن يقول القائل : إن هذا الشيء يكون جمادا أو حيوانا معا ، فنجيبه بأنه إما أن يكون جمادا ، وإما أن يكون حيوانا ، ونعني بهذا أن هذين يتعاندان فيه .
ولا يجتمعان ، ولا نعني صراحة أنه لا يخلو عنهما ؛ بل إضمارا . كأنك تقول : إن كان هذا الأمر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك ، فلا تأخذها مما لا يخلو عنهما الشيء معا حتى لا يزالا يلزمانه ؛ بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما لآما ؛ بل على أنه لا يخلو عن أحدهما . فإنهما لا يجتمعان لأنهما متعاندان ، فكيف يكونان معا ؟ فيكون كأنه قال : إن هذين متعاندان ولا يخلو الشيء عنهما بزعمك . فتدل على مثل ما دل عليه الأول من عناد وأنه لا يخلو عنه .
ولكن يكون أن لا يخلو عنهما أمرا ليس يقتضيه القول ، بل مناجاة المخاطب به ، كأن المخاطب جعل الأمرين لا بد منهما ومن وجودهما ، ولكن لا على سبيل العناد فزاده القائل : إن هذا على سبيل عناد ، ولا يجتمعان معا ، وإن كان لا يخلو عنهما الشيء . وإذا عني بلما هذا الوجه ، لم يدخله الناقص والتام معا ، بل أحدهما .

- (١) كقولك : مثل قولك سا . (٢) كاذبا : + إذ يمكن أن لا يكون تاما ولا زائدا بأن يكون ناقصا ، وكأنه دام بالعناد الناقص د . (٣) محرف : + به ما . (٤) القائل : قائل د ، س ، سا ، هـ . (٥) جمادا وإما أن يكون : ساقطة من س || وإما أن يكون : أو سا . (٦) عنهما : منهما ، ما . (٧) ليس : لا ع || تأخذها : تأخذها ، ما . (٨) لا يزالا : لا يزال د ، سا . (٩) لآما : بلا ما . (١٠) يكونان : يكون س || كأنه : فكأنه ع . (١١) مثل : ساقطة من سا ، هـ . (١٢-١١) حه . . . لا يخلو : ساقطة من سا . (١٣) لامل : مل سا .

والوجه الثالث أن يعبر عن العناد في مثل ذلك بسلب الأمرين ، كأن قائلًا
قال : إن هذا الشيء جماد وحيوان ، فيقال له : إما أن لا يكون جمادا ، وإما أن
لا يكون حيوانا ، فتكون دلالة إما ليس على القسمة ، ولا على أنه لا يخلو من أن
لا يكون جمادا ومن أن لا يكون حيوانا ؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه
آخر . كأنه قال : لا يخلو إذا قلت ما قلت إما أن يكون كاذبا في أنه جماد وإما
أن يكون كاذبا في أنه حيوان . وهذه القضية بهذه الصفة راجعة إلى حقيقة
دلالة إما . فان هذا القول لا يخلو إما أن يكون كاذبا في أن الشيء جماد ،
أو كاذبا فيه أنه حيوان . فهذا أيضا يرجع إلى الحقيقى . ولكن قد جعل فيه قوله :
إما أن لا يكون ، بدل قوله : كاذب . فإن الكاذب هو الذى لا يكون الأمر
على زعمه . فكأنه قال : إما أن لا يكون جمادا فيكون كاذبا إذا قلت ما قلت ،
وإما أن لا يكون حيوانا فيكون كاذبا إذ قلت ما قلت . وهذا القسم أيضا ليس
فيه عناد ناقص وعناد تام معا فينقسم إليهما مفهوم العناد في هذه الثالثة بمعنى
واحد . فإنه إن فهم من العناد بين الأجزاء أن الأجزاء لاتصدق معا فالثالث
تصدق أجزاؤه معا . ولفظة إما ليس تدل أيضا على معنى مشترك بين الأول
والثانى . فإن لفظة إما ليس إنما تدل على صريح العناد فقط ، بل على زيادة
أيضا : وهى أن الثانى كائن إن لم يكن الأول .

أما الدلالة على صريح العناد فقد تكون بالفاظ الاتصال وبالحمل ، وإن كان
من شرط لفظة إما أن تدل على العناد ، ولكن كما يدل اللفظ على جزء من أجزاء

(١) في مثل ذلك : ساقطة من ع . (٨) أو كاذبا : أو كان كاذبا ع || فيه : في س .
(١٠) فكأنه : فإنه د ، ن . (١١) وإما . . . ما قلت : ساقطة من سا .
(١٤) تصدق : لاتصدق ط || عل : + مفهومه د . (١٦) الثانى : التالى ط ، م ، هـ .
(١٧) أما : فأما د ، س ، سا ، ع ، ط ، هـ ، ن ، هـ ، وأما م || صريح ع || أو بالحل :
والحل م .

- حده أو شرط من شرائط مفهومه . وربما استعملوا لفظة إما في وجه آخر . فقالوا : لقيت إما زيدا وإما عمرا ، ولا تناد في ذلك البتة ؛ بل يضرر القائل : لقيت إما زيدا وحده وإما عمرا وحده ولم ألق غيرهما . وقد تدل لفظة إما على أن الشيء لا يتخلو من أحد أمرين مع جواز اجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه .
- كقولهم : العالم إما أن يعبد الله ، وإما أن ينفع الناس ، وليس يشار في هذا إلا إلى أنه ليس يتخلو من هذين ، لا على أن أحدهما يكون له وحده . فليس إذن المعنى الذى يسمونه عنادا تاما والذى يسمونه عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم إما بمعنى واحد ، بل باشتراك الاصم . وأما الاتصال فإن الأمرين اللذين يسمونهما اتصالا تاما أو غير تام داخلان فيه . ومع ذلك فليس يجب أن يلتفت في أمر الاتصال إلى هذه المكافأة التى يلتفت إليها في أمر العناد . وذلك لأن جزئى الاتصال قد تميزا وانفصلا بما لحقهما من اللواحق حتى جعل أحدهما مقدما بعينه والآخر تاليا بعينه ، إذا اقترن بأحدهما حرف الشرط واقرن بالآخر حرف الجزاء . فإن كان لأحدهما أن يعود مرة أخرى فيصير إن كان مقدما تاليا ، وإن كان تاليا مقدما ، فذلك بوضع ثان ، وبمخرج عما عليه الأمر الأول ، وفي مواد خاصة ليس لصورة الاتصال ، ولا التفات إلى ذلك .
- وكذلك لم يلتفت في الحملات الموجبة إلى أن يقال : إن منها ما هو حمل تام ينعكس فيه المحمول ، وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول ، إذا كان ذلك بتقدير ثان .

(١) أو شرط : وشرط ب . (٢) قالوا : وقالوا ب ، م (٢-٣) زيدا . . . إما : ساقطة من د . (٣) لقيت : ساقطة من م || قطة : بلفظة س . (٦) ليس يتخلو : لا يتخلو . || يكون : لا يكون س . (٩) أو غير : وغير س ، ع ، هـ (١٠) المكافأة : المكافآت س . (١١) قد : قد ب : م || بما : بما س . (١٣) فإن : وإن ب ، م || كان : ساقطة من س . (١٤) و : وروج : ويحرف ع . (١٥) الصورة : له صورة ع (١٦) إلى أن يقال : ساقطة من م || إن : ساقطة من د || منها : منها ب ، م .

وأما العناد فبالحرى أن يعتبر فيه هذه الأحوال إن أمكن . فإن حال أجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحدة . ولذلك يلحق بها حروف قوتها واحدة . وإنما عرض لبعضها إن كان مقدما ، ولبعضها إن كان تأليا بوضع لا طبع ، فاعتبار المكافأة فيها مما يحق تأمله . وأما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثانى .
 ٥ وليس يجب من حيث هو متصل أن يكون هناك مكافأة .

لكننا يلزمنا أن نحقق القول فى الأقسام الثلاثة للنفصلة ، ونوضح أن البسيط الحلقى منها واحد ، فنقول : إن الأول يدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها .
 فإنك تقول : لا يخلو إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون هذا العدد فردا ، ولا يلى ذلك بالصنفين الآخرين . فإنك لا تقول هناك : لا يخلو إما أن لا يكون هذا الشيء نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا ، ولا تقول : لا يخلو إما أن يكون هذا الشيء نباتا ، وإما أن يكون جمادا ، لأن هذا معناه أن هذا الشيء لا يخلو من الأمرين ، فأيهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الثانى من هذين . وأيضا فأيهما كان لم يكن الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الأول من هذين . فإن قال قائل : إنه قد تكون القضية صادقة ، مع أن لا يلزم من لا كون أحد الجزأين كون الآخر ، وذلك إذا كانت الأقسام فوق اثنين ، وكان القول صادقا ، مثل قولك : هذا المقدار لا يخلو إما أن يكون مساويا ، وإما أن يكون أعظم وإما أن يكون أصغر ؛ وليس يجب إن لم يكن مساويا ،

(٢) حال : حالة م || ولذلك : وكذلك د ي ن || وإما : وإن س (٣) ولبعضها :
 وببعضها ع . (٥) وليس : فليس م . (٨) هذا العدد : ساقطة من س ع ع .
 || زوجا . . . العدد : ساقطة من د . (١٠) الشيء : ساقطة من م .
 (١٢—١٤) الذى . . . فى : ساقطة من عا . (١٥) أحد : وأحد س .
 (١٦) صادقا : صدقاس ، ساء ، عا ، هـ . (١٧) وإما أن يكون أعظم : أو أعظم ن
 || وإما أن يكون أصغر : أو أصغر ن || يجب : ساقطة من ن .

أن يكون أعظم لا محالة ؛ والقضية صادقة . فالجواب عن هذا هو أن من رفع المساوى يجب لامحالة أن يكون ما بعده حقا . فإنه إن لم يكن مساويا فلا محالة أنه إما أعظم وإما أصغر . والذي بعد المساوى ليس هو أحد هذين ؛ بل جملة هذين مع شريطة الانفصال . فإذا لم يتأخرا عن المساوى ومن بعض ما بعده . وكلامنا في أنه لا يخلو عن الواحد . وإن خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه .

- فقد تبين الفرق بين الأول وبين الثاني . والفرق بين الثاني والثالث ، أن الثالث قد يصدق في الشيء الواحد جزآه معا ، حتى يصدق أن يقال : إنه ليس بنبات وإنه ليس بجاد . والثاني لا يصدق جزآه في شيء واحد بعينه ؛ بل بينهما عناد . والثالث يشارك الأول في شيء وهو أنه يصلح فيه إدخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط نقيض أى جزء ثبت . كأنك قلت : وإن كان نباتا لم يخل عن أن لا يكون جمادا . كما نقول :
 ١٠ فلان لم يكن زوجا ، لم يخل عن أن يكون فردا . ولا تقول في الثاني : فإن لم يكن نباتا ، لم يخل عن أن يكون جمادا . والثاني يشارك الأول في أن جزأيه بينهما عناد وهما موجبان . فظاهر الحال في المنفصل ذلك . والثاني والثالث يشتركان في أنه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو ، إذ لا يستوفيان الأقسام ، ويشتركان في أنهما إذا حقا لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة . وبالحرى
 ١٥ أن تسمى لذلك ناقصة العناد ، بل المنفصلة بالحقيقة هي التي يليق بها اللفظ الدال على القسمة ، وهي لفظة لا يخلو . وهاتان في قوة تلك ، وليست بهما .

(١) والقضية : فالقضية م || فالجواب : والجواب ب ، ع ، م || أن (الثانية) : أنه س ، سا .
 (٤) مع : من س || المساوى ومن : ساقطة من س || ومن بعض : و بعض د ، ن . (٥) عن (الثانية) :
 هـ م . (٦) فقد : وقد ه || الأول وبين : ساقطة من د || الثاني (الأول) : الاثنين ه || هـ .
 الثالث : ساقطة من س . (٧) ليس : ساقطة من د || وإنه : فإنه د . (١١) عن : ساقطة من س .
 (١٢) عن : ساقطة من س . (١٣) فظاهر : وظاهر ن ، ه ؛ وذلك س . (١٤) أنه : أنها
 د ، ن || إذ لا يستوفيان : ولا يستوفيان هـ . (١٦) لذلك : ذلك هـ . (١٧) لا يخلو :
 ساقطة من هـ .

وكل واحدة من هاتين فيها إضمار، إذا صرح به عادت إلى منفصلة ومتصلة، فلا تكون قضية منفصلة محضة . مثال ذلك في الثانية أن تمام الكلام فيها أن يقال : هذا الشيء إما أن لا يكون نباتا ، أو يكون ؛ فإن كان ، فينبذ لا يكون جمادا . فأسقط قسم لا يكون، وهولفظه يكون ، ووضع مكانها لازمها، وهو أنه لا يكون جمادا . حتى إن أورد لازم آخر عنه غير هذا اللازم من اللوازم ٥ التي تكاد لا تتناهى ، ف قيل : لا يكون فلكا ، لا يكون بياضا ، لا يكون ملكا ، أو قيل بالإيجاب : يكون متنفسا، أو يكون ذا أصل وفرع ؛ صح جميع ذلك . وهناك لا يصح إلا لشيء معين . لكن العادة جرت في ذلك على الاختصار وحذف الملزوم، إذ كان الذهن يشعر به ويستغنى عن تصريحه، وهو في الذهن مصرح مقول . فالمقول الحقيقي هو الذى يطابق مسموعه ترتيب المقول في الذهن . ١٠ فهذا القول إذن فيه تحريف عن وجهه ، وتجاوز واقتصار على الغرض دون توفية المعنى حقه من العبارة . وكذلك الحال في الثالث . فإن معناه إما أن يكون هذا الشيء نباتا، وإما أن لا يكون نباتا، فيكون حينئذ يصح أن يكون جمادا . فقد بان لك أن الثانية والثالثة كل واحدة منهما في الحقيقة قضيتان أدغم أحدهما في الأخرى . ولقائل أن يقول مثل ذلك في الأولى ، إلا أن الفرق بين الأمرين ما أقول : ١٥ أن لا كون العدد فردا، هو نفس كونه زوجا ، أو منعكس عليه ؛ وكون الشيء نباتا ليس هو لا كونه جمادا ولا خاصة ، بل هذا لازم له ، وربما كان لغيره .

(١) به : بهاع . (٣) فإن : فإذا ع . (٤) فأسقط : وأسقطم || قسم : فيه ع || وهو : هود || وهولفظه : وللفظة سا . (٦-٧) لا يكون ملكا : ساقطة من سا (٧) أو قيل : وقيل سا || صح : ساقطة من د ، ن . (٩) الملزوم : اللزوم د . (١٠) فالمقول : والمقول س ، ه . (١١) وتجاوز : وتجاوزم . (١٣) يصح : ساقطة من م . (١٤) إدحما : أحدهما س ، ع . (١٥) الأولى : الأول د ، ن . (١٦) أو منعكس : أو منعكس س ، ع ، ه ، ن ، ه . (١٧) ليس : ساقطة من ع . || وربما : فربما د ، ن .

- على أن ذاك الحقيقى ، وإن كان يصح أن يقلب إلى منفصلة أو متصلة ،
فليس يجب أن يكون تمام الكلام فيه ، ويمثله فى الذهن بالفعل على صورة
مؤدية إلى صيرورته قضيتين ، بل الذهن يستلثه من غير التفات إلى ذلك .
وأما هاتان فإن الذهن ما لم يلتفت إلى ذلك بالفعل لم يستلثه . وفرق بين أن
يكون للشيء حال لا بد منه وبين أن يكون له مثل تلك الحال على الجواز .
والقسم الثالث لا يستعمل فى القياسات الشرطية الاقترانية . نعم ربما استعمل
فى الاستثنائيات ، والحقيقى والثانى يستعملان فى كل جنسى القياسات الشرطية ،
ويشتركان فى أن وضع نقيض أى جزء منهما كان يلزمه وضع عين الآخر . ويخص
الحقيقية أن وضع عين أى جزء كان منه ، يلزمه وضع نقيض عين الآخر .
- واعلم أن حكم الآتى تكون مؤلفة من سالبة وموجبة فى حكم المؤلفة من
سالبتين . على أنه لا يمتنع أن تكون منفصلة حقيقية من سالبتين ، ومن سالبة
وموجبة ، إذا لم زدها ما أريد من المذكورة ؛ بل أريدت القسمة أيضا حتى
كان كأنه قال : لا يخلو الأمر من أحد أمرين : إما أن لا يكون آ ب ، وإما
أن لا يكون ج د . كأنه لا يخلو إما أن يكون الحق هو قولنا : لا يكون آ ب ،
أو أن يكون الحق قولنا : لا يكون ج د . فإذا كان كذلك فقد دخله لا يخلو .

(١) أو متصلة : ومتصلة ب د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٢) بالفعل : ساقطة
من د ، ن . (٣) استعمل : استعملت س ، ط ، هـ . (٤) والحقيقى : الحقيقى هـ ؛ + على الجواز
أى ليس بالضرورة بل الإمكان ما || يستعملان : يستعمل م || فى : ساقطة من ب || كل : كل
ب د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٥) منها : منها ع ، ط ، هـ . (٦) — (٧) ويخص
الحقيقة : ساقطة من د ، ع ، ن . (٨) أن ... الآخر : ساقطة من د ، ع ، ن
|| حين (الثانية) : ساقطة من ط ، هـ . (٩) فى : وهى س ، هـ ، سا ، ع ، ط ، هـ
|| المؤلفة : السالبة سا . (١٠) لا يمتنع : لا يمتنع م . (١١) أريدت : أريدت س ، سا
|| أيضا : ساقطة من ع . (١٢) كأنه : + قال د ، سا ، ن . (١٣) أو أن :
وأن د ، ن ، أو س ، هـ ، ع ، ط ، سا || الحق : + هو هـ || فإذا : وإذا س ، سا .

واعلم أن المضصلة الحقيقية قد تحرف عن الانفصال الحقيقي إلى الانفصال الغير الحقيقي فيزاد عليهما قسم ، وهو إذا كانت كل حكم الانفصال الحقيقي لم يحتمل قسما زائدا . وهذا كقولهم : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، وإما أن لا يكون عددا . وهذا يظهر فضل ظهور أن مقتضى لفظة إما هناك غير مقتضاها ههنا . هذا ولنتظر أنه هل كما أن من الاتصال ما هو على المعنى العام ، ومنه ما هو على سبيل اللزوم ؛ كذلك في العناد ، عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع . مثال ذلك ، هل كما يصدق في المتصلات ، يقال : كلما كان الإنسان موجودا ، فالخلاء معدوم ؛ كذلك يصدق في المنفصلات ، يقال : إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . حتى يكون الاتفاق أوقع الاجتماع لا العناد ، كما كان الاتفاق هناك أوقع الاتصال لا اللزوم .

فتقول : إن هذا لا يصح في العناد البتة . وذلك لأن لفظة لا يخلو لا تدخل في هذا البتة . ولا توافق الاتفاق . فإنه ليس يصح أن يقال : لا يخلو إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . لأن الوجوه المقولة في تفسير لفظ إما لاتصح في هذا الموضع ، إلا على سبيل المجاز الذي ربما أشرنا إليه .

فإنه وإن لم يكن الإنسان موجودا لم يجب أن يكون الخلاء موجودا ولا اتفق أن يكون موجودا ؛ لا ، ولو كان الخلاء موجودا ، يلزم أن لا يكون الإنسان موجودا ، أو يتفق ، أو لم يكن الخلاء موجودا ، صدق معه بلزوم أو من غير

(٢) عليهما : عليها د ، س ، ن ، هـ || وهو : وهى س ، سا ، هـ . (٣) هذا : ساقطة من ع .

(٥) إما : + مقتضاها ع || هذا : ساقطة من د ، ن || الاتصال : الاتصالات سا .

(٦) كذلك : وكذلك ع ، م || في : من سا . (١٠) كان : أن سا || أوقع : رضع بخ ،

س ، سا ؛ + رفع هـ || أوقع (الثانية) : مع د ، ع ، ن . (١٢) فإنه : بأنه د ، ن

|| ليس يصح : لا يصح ع . (١٦) لا : ولا هـ || ولو : لو هـ . (١٧) من :

ساقطة من س .

- لزوم ، أن لا يكون الإنسان موجودا . فالمفهومات المذكورة للفظه إما لا توجد
ههنا البتة ؛ بل الإنسان موجود دائما أو غير دائم ، والخلاء معدوم دائما ، فليس
يجتمع لها الوجود ، ولا أيضا يتعاندان مترافقين على سبيل اللزوم . وقد قلنا :
إن هذا غير حقيقة كون القضية متفصلة مكافئة في العناد أمر واجب ؛ إذ التكافؤ
في العناد واجب في نفس الانفصال الحقيقي في العناد . وأما في غير الحقيقي فلا
بأس بذلك . وأما التكافؤ في نفس الاتصال غير لازم ، والاتصال أقرب إلى أن
يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه آخر . فإنه ليس يبعد أن تكون الأمور
الموافية معا بينها علائق مشتركة موجبة في نفس الأمور تلزم لها بعضها بعضا ،
وإن كنا لا نشعر بها . ولا كذلك الأمور التي يتمانع أن توجد معا ، فإنها ربما
كانت مستحيلة لأنفسها ، أو لأسباب متفرقة ، ليس امتناع توافيها عن سبب
يوجب ذلك بينها .

- واعلم أن ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة التي ذكرناها ، وهي
في القوة إما متصلة وإما متفصلة . فمن ذلك قولم : لا يكون آ ب ، أو يكون
ج د ، أو حتى يكون ج د ، أو إلا أن يكون ج د . وهذه في قوة ما ذكرناه ، فإنها
لا محالة شرطية ؛ لأنها تتضمن نسبة ما بين حكم وحكم ، فنشبه من المتصلات
مثل قولك : إن كان آ ب ، فـ ج د ، ومن المتصلات قولك : إما أن يكون
ج د ، وإما أن يكون آ ب ، وتلحق بالمتصلات من غير تغيير كيفية الجزأين ،

(١) أن لا يكون : إلا أن يكون د ، ن ، أو لا يكن م || اللفظة : لفظه د ؛ اللفظ م ؛ بلفظة ع ، م ، ن .
(٢) فليس : فلا س . (٤) غير : أعنى م ، س . (٥) الاقصال : الاتصال م .
(٦) غير : فغير م . (٨) الموافية : المتوافية س ، م || بينها : بينهما م ، س .
(١٠) أولسباب : ولأسباب ع . (١٢) واعلم : فاعلم ه . (١٤) جـ د (الأول) : جـ ب د
|| أولا : وإلا ع . (١٦) مثل : ساقطة من م ، م ، ه ، || كان : كانت د ||
جـ د : جـ ب د . (١٧) أن يكون آ ب : أن لا يكون آ ب ع ، ه .

فهى بها أولى . ومن ذلك قولهم : يكون آّب ، وليس ج د ، وهذه شرطية أيضا كما تعلم . وتشبه من المتصلات قولك : قد يكون إذا كان آّب ، فليس ج د ؛ بل هو بعينه . ومن ذلك قولهم : إنما يكون آّب إذا كان ج د . وهذه أيضا شرطية متصلة ؛ وتدل لفظة إنما فيها على تخصيص التالى باتباعه للتقدم . وهذا نظير قولهم : إن الإنسان هو الضحاك . ولا يكونان إلا مهملين ، أضى الجملة المذكورة والشرطية . وقد توجد أيضا تأليفات تشبه هذه ، وترجع إلى المتصلات والمنفصلات رجوع هذه . فتكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة ، كما قد يكون مثلها فى الجمليات .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمايات

- وكل واحد من المتصل والمنفصل، فإما أن يكون التأليف فيه من حمل وكلي،
 ٥ أو متصل ومتصل، أو منفصل ومنفصل، أو متصل ومنفصل، أو حمل ومتصل،
 أو حمل ومنفصل .

ومثال الأول قولك : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . ومن
 المنفصلات قولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون هذا العدد فردا .

- ومثال الثاني ، من المتصلات : إن كان كلما كان نهار ، كانت الشمس
 ١٠ طالعة ، فكلما كان ليل ، كانت الشمس غاربة . ومن المنفصلات : إما أن
 يكون ، كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود؛ وإما أن يكون ، قد تكون
 الشمس طالعة ، والنهار ليس بموجود .

- ومثال الثالث، من المتصلات : إن كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا ،
 فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك . ومن المنفصلات : إما أن تكون هذه
 ١٥ الجسم إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون هذه الجسم إما بلغمية أو سوداوية .

(٢) فصل : الفصل الأول، س، ع، م، هـ، ض، ٣. هـ (٥) أو متصل ومنفصل : ساقطة
 من د، ن . (٨) وإما أن يكون هذا العدد فردا : وإما أن هذا العدد فردا ؛ أو فردا ن .
 (٩) المتصلات : + قولك س . (٠) طالعة : ساقطة من م || فكلما : وكلما س، هـ ||
 غاربة : فثابتة ع . (١١) قد تكون : + إذا كانت سا . (١٢) والنهار : فالنهار
 د || ليس بموجود : غير موجود سا . (١٥) أو سوداوية : وإما سوداوية د، ع، ن .

وهذه قريبة القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أن التي أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدرج . ولوجعات منفصلة من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدرج .

ومثال الرابع ، وليكن أولا من المنفصلات : إما أن يكون ، إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود؛ وإما أن يكون ، إما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن يكون النهار موجودا . وإما من المتصلات ، وليكن المتصل مقدما أولا كقولك : إن كان كلما طلعت الشمس ، كان نهار ، فإما أن يكون النهار ، وإما أن لا تكون الشمس طالعة . وليكن المتصل تأليا ، كقولك : إن كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ، فإن كان زوجا ، فليس بفرد . ١٠

ومثال الخامس ، وليكن أيضا أولا من المنفصلات : إما أن يكون كلما كان نهار ، فالشمس طالعة ، وإما أن لا تكون الشمس علة النهار . ومثاله من المتصلات والمقدم حمل : إن كانت الشمس علة النهار فكما كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة . ومثاله والتالي حمل : إن كان كلما كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة . فإن الشمس علة النهار أو شرط النهار . ١٥

ومثال السادس من المنفصلات : إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا ، وإما أن لا يكون عددا . ومثاله من المتصلات والحمل هو المقدم قولك : إن

-
- (٥) إما أن تكون : ساقطة من ب . (٧) أولا : ساقطة من هـ || نهار :
 نهارا : عا || النهار : + موجودا عا . (٨) إن كان : ساقطة من د ، ن .
 (١١) أيضا : ساقطة من عا . (١٦) هذا إما زوجا : هذا زوجا د ، ع
 || وإما فردا : أو فردا ن . (١٧) لا يكون : يكون م .

كان هذا عددا ، فهو إما زوج وإما فرد . ومثاله والجملي هو التالى قولك :
إن كان هذا إما زوجا وإما فردا فإنه عدد .

- واعلم أن المتفصل قد يكون ذا جزأين مثل قولك : هذا العدد إما زوج ،
وإما فرد . وربما كان أحدهما أو كلاهما سالبين . وإما أن يكون
ذا أجزاء كثيرة متناهية فى القوة والفعل ، كقولك : إما أن يكون هذا العدد
تاما أو زائدا أو ناقصا . أو غير متناهية فى القوة كقولك : إما أن يكون هذا
العدد اثنين أو ثلاثة أو أربعة وكذلك هلم جرا . وقد يكون فيها سوالب
وموجبات .

- وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ، ولكن ربما كان المقدم
قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة . ومع ذلك فقد تكون جمعتها مع التالى قضية
واحدة بالفعل ، كقولنا : إن كان هذا الإنسان به حى لازمة وسعال يابس
وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى ، فيه ذات الجنب . وأما إذا
وقعت هذه الكثرة فى جانب التالى لم تكن القضية واحدة ؛ بل كثيرة بالفعل .
كما إذا عكست هذه القضية فقلت : إن كان بهذا الإنسان ذات الجنب ،
فيه حى وسعال يابس وكذا وكذا . فتكون لا قضية واحدة ؛ بل قضايا
كثيرة بالفعل . لأن قولك : فيه حى ، قول تام ، وقولك : فيه سعال
يابس ، كلام تام . فإن قال قائل : إنه قد يكون التالى قضايا كثيرة ،
والمتصلة واحدة ، كقولنا : إن كان قد يكون آولاب ؛ ويكون ب ولا آ ،
فلا ب شرط آ ، ولا آ شرط ب . وإنما يتم فرضنا بأن يقول القولين
معا . فالجواب أنه ، وإن كان الجمع بينهما يكون أفر دلاله ، فإن القضية

(٤) فرد : + فإنه عدد ن . (٦) متناهية : متناه ، ن . (٩) وأما المتصل :
والتصل ، ن . (٢٠) فالجواب : والجواب د .

تتم مع أيهما قبلت وحده ، ولا يكون التالى معرفا لما قبل ، كما إذا جعل الحد محولا في الحليات . وذلك لا يكون دليلا على أن جزء الحد وحده لا يكون محولا . وإذا أريد أن يدل بعبارة أخرى لا يتم معها الكلام بوحدة منهما فهو أن يقال : إن كان قد يكون آ ولا ب ، وب ولا آ ، فليس أحدهما شرطا في وجود الآخر . فيكون التالى قضية واحدة أيضا . واعلم أنه كثيرا ما تكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الأجزاء في أجزائها ، أعنى مشتركة التالى والمقدم في جزء منهما ، أو في كلى جزئيهما ، مثل قولك : إن كان كل آ ب ، فبعض آ ب ؛ أو قولك : إن كان آ ب ، فآ ج ، وقولك : إن كان آ ب ، فبـ ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ج ؛ وقولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج ب . ١٠

وجميع القضايا المتصلة ، بل والمنفصلة ، فإنها يمكن أن ترد إلى الحليات وخصوصا المتصل المشترك الجزأين في ، وذلك مثل قولك : إذا وقع خط على خطين قصير الزاويتان اللتان في جهة واحدة كذا ، فإن الخطين متوازيان ، فإن هذا في قوة حلية ، مثل قولك : كل خطين يقع عليهما خط وقوما كذا فإنهما متوازيان . ونحن نبين هذا في موضع يخصه . وأيضا فإن المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ، ونحن نشير إليها عن قريب لاحتياجنا إلى معرفتنا إياها هناك . واعلم أن المتصلات والمتصلات ١٥

(١) كما : أما هـ . (٣) أخرى : ساقطة من س . (٥) أيضا : ساقطة من س ، هـ .

(١٠) وقولك : أو قولك ما . (١١) والمنفصلة : المتصلة س || أن : ساقطة من د .

(١٢) وذلك : ذلك د ، ن . (١٤—١٥) فإن : متوازيان : ساقطة من س .

(١٥) متوازيان : — فإن هذا في قوة حلية د ، ع ، ن . (١٧) والمتصلات : ساقطة من م .

وبما كان دلالة الاتصال أو الانفصال فيها بعد وضع الموضوع ، وربما كان قبل وضع الموضوع ، أعنى بذلك الكلمة التى بها يصار إلى الاتصال والانفصال ، كقولك : إن أو كلما فى المتصل ، أو قولنا : إما فى المنفصل . فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل .

- فنال الذى الاتصال فيه بعد الموضوع ، قولك : الشمس كلما كانت طالعة ، فالنهار موجود . وهذا قريب جدا من الحلى ، لأنه يمكن أن يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد ، مثاله أن معنى قولك هذا ، هو معنى قولك : الشمس شئ من صفته أنه إذا كان طالعا ، كان النهار موجودا . وهذا الشئ الذى هو بهذه الصفة قد يمكن أن يوضع له اسم وهو أنه ألف ، فإذا قلت إن الشمس ألف تكون قد قلت هذه القضية بينها . فهذه القضية مترددة بين أن تعنى ١٠ شرطية وبين أن تعنى حلية .

وأما مثال الذى الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر ، وهو قولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإن هذه القضية متصلة بالفعل ، وليست تكون حلية ؛ بل قد تلزمها الحلية . والقضيتان المتصابتان المذكورتان متلازمان فى كل موضع . وليس كذلك نظيرتاها من المتصل كما يتبين لك . ١٥

أما مثال المنفصلة التى الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن إلا أن تكون الأجزاء مشتركة فى ذلك الموضوع ، فتكون حينئذ كقولك : كل عدد إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون فردا . وهذا أيضا فى قوة الحلية ، كأنك قلت :

(٢ — ١) وربما . . . الموضوع : ساقطة من د ، ن . (٢) بها : مناع ، ما . (٣) أو قولنا : وقولنا ط .
 (٥) بعد الموضوع : ساقطة من س . (٩) قلت : قلنا ه . (١٠) معنى : ساقطة من ما . (١٢) قولك : كقولك ع . (١٤) قد تلزمها : قد تكون تلزمها ع ، ن .
 (١٧) كل : ساقطة من د .

كل عدد فهو شيء من صفته أنه لا يخلو من أحد هذين الأمرين . فإن سميته
بجيم صح أن تقول : إن كل عدد فهو ج . فهذه القضية مترددة بين أن تستعمل
مفصلة ، وبين أن تستعمل حلية ، من غير أن يكون كذلك بقوة بعيدة ؛ بل
بقوة كأنها فعل .

• ومثال الذى يكون الانفصال فيه قبل الموضوع ، قولك : إما أن يكون كل
عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا . والفرق بين هذه المفصلة وبين
الأولى أن هذه كاذبة والأولى صادقة . وهذه إنما تصدق إذا قرن بها قسم
ثالث ، فتكون الجملة قضية صادقة . والأولى لا تحتمل قسمًا ثالثا ؛ لأن الحق
هو أنه إما أن يكون كل عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا ، وإما أن
يكون بعض الأعداد زوجا وبعض الأعداد فردا ، وهذه الثلاثة لا تصدق إذا
أورد الانفصال بعد الموضوع . ولا قوة هذه القضية قوة الحلية التى تصاغ
من الأولى .

واعلم أن ظاهر القول والمشهور هو أن المتصل كالموجب ، والمنفصل
كالسلب . فإنه لا سلب ولا إيجاب فى الشرطيات . فنقول أولا : إنه ليس
إذا لم يكن المتصل يقضى فيه بسلب مقدم أو نال ، أو إيجابه ، قضاء جزء ما ،
يجب أن لا يكون له فى نفسه سلب أو إيجاب ، كما أنه ليس يقضى فيه بصدق
أحدهما ولا كذبه ، وذلك ليس يوجب أن لا يكون له فى نفسه صدق أو كذب ،
بل إنه كما أن الموجب الحمل يوجب الحمل ، كذلك الموجب المتصل يوجب
الاتصال ، والموجب المنفصل يوجب الانفصال . فإذا قال قائل : إن كانت

(١) من (الأولى) : ساطعة من هـ . (٣) بعيدة : + تزمها س ، ساء + تزمنا هـ . (هـ) الذى :
الثانى د ، ن . (٧) قرن : أقرن ب ؛ أقرن م || قسم ؛ ساطعة من ع . (٨) الجملة : الحلية
ع + الحلية . (١٤) لا سلب : لا يسلب م . (١٥) أو إيجابه ؛ وإيجابه د . (١٩) فإذا :
وإذا ب ، س ، ساء هـ || إن ؛ إذا د ، ن .

- الشمس طالعة ، فالنهار موجود ؛ فإنه يوجب تلو التالى للقدم وصدقه .
- فإذا لم يصدق هذا وأنكر هذا الاتصال ، فقيل : ليس إذا كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، يكون قد سلب هذا الاتصال . وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم ، وإن كان يلزمه انفصال ، ولا أيضا سلبه ما ظن بعضهم ، وهو أن يؤلف متصل تاليه صالب هذا التالى ، كما يقال : إن كانت الشمس طالعة ، فليس الليل بموجود . وذلك لأن هذا يبطل حين يجعل بدل إن لفظة كلها . فإنك إذا قلت : كلما طلعت الشمس كان غمام ؛ فأنكر هذا ، لم يجب من هذا أن يكون مناقضة . ومقابله هو كلما طلعت الشمس لم يكن غيم ، بل ليس كلما طلعت الشمس كان غيم . فيكون المقدم بحاله والتالى بحاله .
- لكن قد سلب الاتصال الكلى .

١٠

- وكذلك فى العتاد ليس إذا قال قائل : إما أن يكون هذا الشيء ناطقا أو ضاحكا ، وكذب ، فقيل له : ليس إما أن يكون ناطقا أو ضاحكا ؛ كان ذلك متصلا أو منفصلا مناقضا بأحد جزئيه الآخر . حتى يكون كأنه قال : إما أن يكون زيد ناطقا ، وإما أن لا يكون ضاحكا ؛ فإن هذا يبطل صدق المنفصل فى مادة أخرى . كمن يقول : إما أن يكون زيد كاتباً وإما أن يكون فقيهاً .
- فيقال له : ليس إما أن يكون كاتباً ، وإما أن يكون فقيهاً . ولا يكون معنى هذا هو أنه إما أن يكون كاتباً ، وإما أن لا يكون فقيهاً . فربما كان فقيها غير كاتب ، وربما كان كاتباً غير فقيه ، أو كان كاتباً وفقيهاً ، أو كان لا كاتباً

١٥

(٦) الليل : التماس || بدل : + لفظة د ، ن . (٩) بل . . . غيم : ساقطة من ع || الشمس : ساقطة من د ، س ، ن ، هـ || المقدم بحاله والتالى بحاله : المقدم بحال والتالى بحال . د . (١٢) ذلك : ساقطة من ن . (١٤) زيد : ساقطة من عا . (١٦) فيقال : . . . فقيها : ساقطة من سا . (١٨) وربما : فربما د ، ن || أو كان كاتباً وفقيهاً أو كان : وكان كاتباً وفقيهاً وكان د ، س ، ع ، ن ، هـ ، أو كان كاتباً وفقيهاً وكان ع .

ولا فقيها . فهذه الأشياء تحقق لك أن الانفصال له سلب انفصال يجوز أن يلزمه اتصال أو انفصال موجب . وكذلك إيجاب الاتصال يقابله سلب اتصال يجوز أن يلزمه انفصال أو اتصال موجب . وإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود ليس هو سلب الاتصال ؛ بل اتصال السالب وأنه بالجملة ليس إيجاب المتصل بسبب كون تاليه أو مقدمه موجبا ، ولا سلبه لنظير ذلك ؛ بل الإيجاب فيه إيجاب الاتصال ، والسلب فيه سلب الاتصال . وأنه قد يكون إيجاب والتالي ، بل الجزآن سالبان ، كقولك : إن كان الإنسان كاتباً فليس هو بأى ؛ بل كقولك : إن لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً . وقد يكون سلب والجزآن جميعاً موجبان ، كما مثلناه لك . وكما أن الجملى لم يكن حال إيجابه وسلبه من جهة تحصيل أجزائه أو عدولها لا تحصيلها ؛ بل بسبب الحل . كذلك حال المتصل ليس إيجابه وسلبه من جهة أجزائه . فكذلك حال المنفصل أيضاً في جميع ما قلناه . وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق أجزائه ، بل ربما كذبا معا ، وإن كان الشرطى صادقا كقولك : إن كانت الخمسة زوجا ، فالخمس لها نصف .

وأما المنفصلات فأكثر أجزائها تكون كاذبة ، وإنما يكون الحق فيها في واحد فقط . وهى مع ذلك صادقة من حيث هى منفصلة . لكن المتصل لا يجوز أن يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ، ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه صادقا

(١) الانفصال : الاتصال م || سلب : ساقطة من ع . (٥) السالب : السلب د ؛ السلب ن || بالجملة : ساقطة من م . (٦) فيه (الثانية) : ساقطة من س . (٧) وأنه : فإنه س ، سا ، ما ، هـ . (١٠) لاتحصيلها : أو سلبها هـ . (١٢) فكذلك : وكذلك س ، ما ، هـ . (١٥) فيها : منها ع . (١٧) كاذبا (الأولى) : + ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه كاذبا م .

- على النحو الذى قيل قبل ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، كان جمعا .
وقد يكونان كلاهما كاذبين ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، فالإنسان
جماد . ولا يجوز أن يكون متصل موجب كاذب صادق الأجزاء . ولكنه قد
يكون صادقا صادق الأجزاء . وكذلك يكون صادقا كاذب الأجزاء كما مثلنا .
وقد يكون صادقا حقا وأجزاءه لا صادقة متعينة الصديق بنفسها ، ولا كاذبة
متعينة الكذب بنفسها ، كقولك : إن كان عبد الله يكتب فيحرك يده . وأما
المنفصلة ففيها جزء صادق ، وربما كانت أجزاؤها كلها صادقة وهى كاذبة ؛
كقولك : إما أنت يكون الإنسان ناطقا ، وإما أن يكون ضاحكا . ومجموع
ما يوقع الفلظ فى أمر المتصل والمنفصل سبق الوهم فى القضيته إلى أن الفرض
فيها نال أو مقدم فتعتبر حاله ، وقصور الفهم عن معرفة أن الاعتبار فى الشرطيات
هو للنسبة التى بين أجزائها لا التى بين أجزاء أجزائها .

(١) قبل : ساطعة من د ، سا ، ن || كقولنا : قولنا م . (٢-١) كقولنا . . . كاذبين :
ساطعة من د ، ن . (٢) يكونان : يكون سا ، عا ، ه || كاذبين : كاذبتين عا ، م ، ه .
(٣) متصل : + من حيث د || كاذب كاذبا سا . (٥) صادقة : ساطعة من د ، ن
(٨) وجماع : وجميع م . (٩) ما يوقع : ما يوضع م . (١١) للنسبة : النسبة د ، سا ،
م ، ن ، ه || أجزائها : + والله أعلم .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية في الشرطيات

إنه كما قد ظن أن المتصلات تصير متناقضة ومتقابلة بسبب أجزائها ،
 كذلك قد ظن أنها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب أجزائها .
 فقالوا : إنه كما أن المقدمات الكلية في الحملات هي التي موضوعاتها ومجولاتها
 كلية ، كذلك المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتوالياها
 كلية . فكان قولهم : إن كان كل ج ب ، فكل هـ ز ، مقدمة
 شرطية كلية . ولو أنهم نظروا في نفس المثال الذي أورد نظرا
 أشفى من هذا لهداهم سبيل الصواب . وذلك لأن القضية الحملية لم تكن
 كلية لأجل كلية الموضوع والمحمول ؛ بل لأجل كلية الحكم الذي هو هناك
 حمل ، ونظيره ههنا اتصال وضاد . فكما كان يجب في الحملات أن ينظر إلى
 الحكم ، لا إلى الحدود التي فيها وبينها الحكم ؛ فكذلك في الشرطيات يجب إذن
 أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التي فيها وبينها الحكم . فإن كان الاتصال

(١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، فصل ٤ هـ . (٣) معاني : المعاني ع .
 (٤) كما : ساقطة من ع || أن : ساقطة من ع || تعبير : تكون س . (٥) قد (الثانية) :
 ساقطة من ع . (٦) فقالوا : قالوا ع . (٧) وتواليا : تاليا هـ . (٨) هـ ز :
 ز هـ سا . (٩) لهداهم : هد إلى س . (١٠) لأجل (الثانية) : ساقطة من س .
 (١١) حمل : حمل س || فكما كان : وكان د ، سا ، ع ، عا ، ن . (١٢) وكذلك :
 وكذلك عا . (١٤) أن ينظر : ساقطة من د ن .

- محكما به على كل اشتراط ووضع للوضع كيف كان، فالقضية الشرطية المتصلة كلية . وإن كان العناد كذلك، فالقضية المنفصلة كلية. وإن لم يحكم بذلك، فالقضية مهملة . أما إذا قيل : كلما كان كذا ، فالقضية متصلة كلية . وإذا قيل : دائما إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فالقضية منفصلة كلية .
- وأما إذا قيل : إن كان كذا ، فكذا كذا ، وإذا كان كذا ، فكذا كذا ،
- ٩ فالقضية مهملة ؛ إلا أنه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال ما بعده مخصوص . كأننا إذا قلنا : إن كان آ ب فـ هـ ز ، فإننا نوجب من هذا أن يكون أى مرة من المرات كان آ ب ، وفى كان آ ب كان هـ ز ، كأن يكون هـ ز يتبع كون آ ب ، من حيث هـ ز كان آ ب ، ولا يتضمن شروطا أخرى يتضمنها قولنا : كما ، مما سنذكرها . وأما لفظة إذا ، فتشبه أن لا يتضمن هذا المعنى ؛
- ١٠ بل تقضى باتباع يوجد من هـ ز ، ولوعند أحد أوضاع آ ب .

- هذا وقالوا أيضا : إن المقدمة الشخصية هى التى مقدمها أو نالها شخصى . وهذا أيضا بعيد عن الغرض الذى يجب أن ينحى فى هذا الكتاب نحوه . وذلك لأن لفظة كلما ، قد تدخل أمثال هذه القضايا ، فيقال : كلما كان زيد يكتب ، فزيد يحرك يده . ولا يكون هذا الشرط جزئيا ؛ بل كلياً . وكذلك
- ١٥ إذا قيل : إما أن يكون زيد يحرك ، وإما أن يكون يسكن . فإن هذا العناد ليس فى وضع مخصوص ؛ بل كلما كان زيد يتحرك . فإن هذا العناد يصدق بين هاتين

(١) كل : ساطعة من ع . (٢-١) محكما . . . كذلك : ساطعة من د ، ن .
 (٢) كلية (الثانية) : ساطعة من ما || وإن (الثانية) : فإن ع . (٣) وإذا : وأما إذا هـ .
 (٥) وإذا كان : أو إذا كان هـ . (٦) أن تكون لفظة : ساطعة من سا .
 (٧-٨) فـ هـ ز . . . آ ب : ساطعة من د ، ن . (٨) كان : وكان ع ، هـ .
 (١١) آ ب : ساطعة من هـ . (١٢) أيضا : ساطعة من س . (١٥) فزيد يحرك :
 فيحرك س . (١٦) قيل : + دائما س ، سا ، هـ . (١٧) وضع : موضع ما .

المقدمتين . والذي ظن أن قولنا : كلما كان آَب ، فَهَ رَ ، قضية حلية ؛ لأن قولنا : كلما كان هذا إنسانا ، فهو حيوان ؛ مساوٍ لقولنا : كل إنسان حيوان ؛ فقد أخطأ من وجوه .

- أما أحدها فإنه ليس مساويا له ؛ لأن قولنا : كل إنسان حيوان ، كلية موجبة ليس فيها شخص البتة . وقولنا الآخر يقتضى إشارة إلى زيد الشخص ٥ حيث قلنا هذا . وكان الأولى به أن يقول : إن نظيره من الحليات ، إن هذا الإنسان هو حيوان . لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذى فى "كلما".
- فإن حُفظ الحصر بطل إمكان وجه استمهال زيد . وإن استعمل زيد بطل الحصر . فليس إذن هذا المتصل مساويا لهذا الجمل . ثم إن كان مساويا ، فليس ١٠ يجب أن لا يكون شرطيا . فإن القضايا المختلفة الأصناف قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ، ويساوى بعضها بعضا فى الدلالة من وجه ، وهى مختلفة فى الاعتبار .
- فإن اعتبار أن الحيوانية موجودة للإنسان ، غير اعتبار أن حكما وقولنا : فهو حيوان ، يصدق مع حكما وقولنا : إنه إنسان . وليس هو هو ، بل معنى أعم منه ؛ إذ كثيرا يصدق كذلك لا يحمل . فإن التوالى فى غير هذا المثال ١٥ قد تصدق مع صدق المقدم ، ولا يحمل شئ منها على شئ من المقدم . ثم إن هذا التساوى موجود أيضا فى الذى يسلم من أمره أنه متصل ، مثل قولك :
- إن كان هذا إنسانا فهو حيوان . فلم كان هذا لا يصير حليا وذلك يصير حليا؟ وليس ههنا شئ يفوت بنقله حليا ؛ كما كان هناك الحصر يفوت .

(٢) قولنا : + دائما س . (٥) يقتضى : + وهذا س . (٦) وكان : فكان د، س، س، ع، ع، هـ . (٨) وإن : فإن د، ن . (٩) هذا : + الحصر ع . (١٠) لا يكون : يكون د، ن . (١١) ويساوى بعضها بعضا : ساطعة من س . (١٢) اعتبار (الأولى) : اختلاف ط || أن (الأولى) : ساطعة من د، ن || أن (الثانية) : ساطعة من ع . (١٧) وذلك يصير حليا : ساطعة من ع .

- فلتكمم الآن في الكلى الموجب من الشرطى المتصل فنقول : قولنا كلما كان جَب ، فـ هَ ز ؛ ليس معنى قولنا : كلما ، فيه معنى تعميم المراد فقط ، حتى يكون كأنه يقول : كل مرة يكون فيه جَب ، فـ هَ ز ؛ بل فيه تعميم كل حال يقتزن بقولنا : كل جَب ، حتى لا يكون حال من الأحوال أو شرط من الشروط يقتزن به ، فيجعل ذلك الشرط جَب موجودا ، إلا وهَ ز موجود .
 فإنه يجوز أن لا يكون المقدم أمرا له تكرر وعود ؛ بل هو أمر ثابت موجود لا مراده . ومع ذلك فإنه قد يمكن أن يقتزن به شروط تخصّصه ، كما ستعلم من قريب .

- وقد بقي لدينا أن ننظر في هذه الشروط ونأملها ، فنقول : هل يصح أن نقول : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ، ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة في الصدق لا اللزوم ؟ كما كان يصح أن نقول بهذا المعنى من الاتصال : إن كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ؟ فنقول : أما هذا ، فهو حق . فإن معناه إن كان الأول حقا ، فذلك التالى أيضا حق . فهنا يكفى في التالى أن يكون حقا . فلذلك يكون صدق هذه القضية ظاهرا . وأما إذا قلنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ؛ فعسى يقع لأحد من الناس أنه لا يكفى في صدق هذه القضية أن يكون قولنا : كل حمار ناهق ، صادقا فقط ؛ بل يجب أن يكون صادقا دائم الصدق من وجهين : أحد الوجهين أن يصدق على كل ما يوصف بأنه حمار أنه ناهق ، والثانى من جهة اعتبار السور أيضا . فإن كل حمار إذا كان ناهقا لم يمنع ذلك أن يكون وقت من الأوقات لا حمار

(١) قولنا : ساقطة من د ، ن . (٢) معنى (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) كل (الأول) : ساقطة من م || حال جَب : ساقطة من س . (٧) لا مراد : لا إقرار س || قد : ساقطة من م . (١٣) التالى : التالى س ، ع ، عا ، م ، ه . (١٤) فذلك : فذلك ع .

فيه . ففى تلك المرة ، والحال والشرط ، يمكن أن يظن أن قولنا : كلما كان كل إنسان حيوانا ، كان كل حمار ناهقا ، كاذبا . لأن فى تلك الكثرة لا حمار ناهق . لكن هذا ظن باطل . وذلك لأن قولنا : كل حمار ناهق ، قد يصدق وإن مُدِّم الحمار . فإنا ، كما علمت ، لا نريد بقولنا : كل حمار ناهق ، كل حمار موجود حاصل . فإن حينئذ هذا ، فليس بيننا أنه كلما كان كل إنسان ناطقا ، صدقا ، صدق معه كل حمار موجود فى ذلك الوقت فهو ناهق . وليس أيضا على سبيل اللزوم ، كان بين اللزوم أو لم يكن بين اللزوم ، بل يكون مما يبين بنظر .

ثم لسائل أن يسأل ، هل يوجب هذا الاعتبار ملازمة الكذب ، حتى يكون حقا أنه كلما كان كل حمار ناطقا فكل إنسان ناهق ، مثل أنه إن كان هذا المقدم الكاذب صدقا ، فالكذب الآخر يكون صدقا معه . فإن قوما حسبوا أن هذا لازم . فنقول : ليس الأمر على ما حسبوا . وليس هذا لازما بحسب الأمر فى نفسه ، ولا أيضا بحسب إلزام من يعترف به . وذلك لأن هذا الاتباع إما أن يكون على سبيل اللزوم ، حتى يكون هذا الكذب يلزم ذلك الكذب ، أو يكون على سبيل الموافقة . فنقول : أما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم من

(١) والشرط : والشروط ع . (٢) ناهقا : + كان هـ || لأن فى : لاس || الكثرة : الكثرة ما . (٥) كل : ساقطة من ع . (٦) صدقا : صادقا || حمار : + هو ع . (٧) كان : وكان ب || بين اللزوم بل يكون : ساقطة من س || يكون : ساقطة من د ، ع ، ط ، هـ ، هـ . (٩) الاعتبار : الاعتقاد ب ، ع ، م || الكذب : ساقطة من س . (١٠) كل : ساقطة من ع || هذا : ساقطة من س ، هـ . (١١) صدقا (الأولى) : صادقا د ، ن . (١٢) حسبوا : ذكروا س ، هـ . (١٣) إلزام : التزام س || يعترف : يعرف س . (١٤) يكون (الأولى) : + معه ما || ذلك : من ذلك ع ؛ بذلك ط . (١٤ - ١٥) حتى : اللزوم : ساقطة من س .

- الصدق المذكور ، ولا الكذب من ذلك الكذب . فإنه ليس يجب من كون الإنسان ناطقا أن يكون الحمار ناهقا ، ولا أن لا يكون ناهقا ؛ بل وجد ذلك صدقا بنفسه . وليس أيضا على سبيل الموافقة ، حتى إذا فرض هذا صدقا ، يكون قد وجد ذلك صدقا معه ؛ فإن ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم . فإذا كان لا هو صادق ، فيجب أن يصدق معه ولا هو لازم إياه ، فليس هو إذن يتابع له على وجه البتة . نعم لو كان لازما عن وضعنا أن كل إنسان ناطق ، أن كل حمار ناهق ؛ لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، قولنا : وليس كل إنسان ناطقا . فاما إذ ليس الأول لازما ، بل هو أمر في نفسه صادق ، فيصدق مع صادق آخر ؛ فلا يلزم أن يكذب مع كذب ذلك الصادق ، إذ كان إنما يتبرحال التالي في نفسه لا حال لزومه من شيء آخر فيتغير بتغيره . فإن قال قائل إنه لما كان قولنا : كل إنسان ناطق ، لا يوجد حقا البتة ، إلا ويوجد حقا أن الحمار ناهق ، فكيف يمكن أن يفرض أن الحمار ليس ناهقا ، ثم يوجد حقا أن كل إنسان ناطق ، وقد قلنا : إن مع وجوده ، يوجد أن كل حمار ناهق ، فيكون مع أنه ليس كل حمار ناهقا ، وجد كل حمار ناهقا ، فهذا إنتاج خلف من مقدمتين شرطيتين .
- هكذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق ، وكلما كان كل إنسان ناطقا فكل حمار ناهق . فإذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل حمار ناهق ، هذا خلف . وإحدى الشرطيتين صادقة والأخرى

(٢) ولا أن لا يكون ناهقا : ساقطة من ع . (٣) وليس : فليس ع .
 (٨) ناهقا : ناهق س || وليس : ليس س ، ع ؛ ساقطة من ه || ناطقا : ناطق س || فاما :
 فإنه س . (٩) مع كذب : ساقطة من د . (١٢) حقا (الأول) : حق س ||
 إلا ويوجد حقا : ساقطة من ن || فكيف : وكيف ما . (١٣) أن (الأول) : ساقطة من م .
 (١٥) فهذا : ساقطة من م . (١٦) قد : ساقطة من ع . (١٧-١٨) فإذا :
 ناهق : ساقطة من د ، ن ، ه . (١٨) ناهقا فكل حمار : ساقطة من م .

كاذبة ، فليس البتة إذا لم يكن وكل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق . والجواب
 أن هذه النتيجة ليست خلفا . ويبين ذلك بعد أن تعلم أن قولك : قد يكون ، ليس
 على سبيل أنه يوجد في الوجود ، بل على أنه قد يكون من الغرض . فإن قولك :
 قد يكون ، إذا كان ليس كل حمائرنا هقا ، قول لانسبة له إلى الوجود البتة ، بل إلى
 ٥ الغرض . وأما التالي فأخوذ من موافقة الوجود ، كما أخذت في كبرى القياس .
 فإذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا . فإنك كلما فرضت هذا الكذب ،
 وهو أنه ليس كل حمائرنا هقا ، كان في موافقة الوجود كل حمائرنا هقا ، فلا
 تكون هذه النتيجة كاذبة . فإن قولنا : كل حمائرنا هقا ، قول صادق في نفسه .
 فأى حال تفرضها وتفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا ، ولا يكون
 ١٠ لازما عن فرضك أنه ليس كل حمائرنا هقا . وبالجمل لا تبطل موافقة هذا الوجود
 لهذا الغرض . فأما كون الأمرين جميعا في الوجود ، حتى يكون في الوجود نفسه
 حقا أن ليس كل حمائرنا هقا ، وكل حمائرنا هقا ، فهذا محال .

وليس النتيجة هذه ، بل النتيجة أنه إذا فرضنا أنه حق أن ليس كل حمائرنا
 ناهقا ، وجدنا موافقا له في الوجود وموجودا مع هذا الغرض أن كل حمائرنا هقا ،
 ١٥ وهذان لا يتناقضان ولا يتمانعان . وأيضا عسى كان يكون محالا لو كان يلزم
 من وضعنا ليس كل حمائرنا هقا ، أن كل حمائرنا هقا . وهذا لم يلزم ذلك لأن القضية
 القائلة إن كان كل إنسان ناطقا ، فكل حمائرنا هقا ، ليس على سبيل اللزوم
 فما ينتجه ، كما ستدرى بعد ، لا يكون على سبيل اللزوم ، على أن في اللزوم أيضا

(١) وكل : كل ع ، ع ، ن ، هـ || والجواب : فالجواب د ، سا ، ن ، هـ ، ع (٢) خلقا :
 حقا ع . (٣) من : في هـ . (٦) فإنك : فكذلك هـ . (٧) أنه : أن د ، ع ،
 ع ، ن || ناهق : ناهقا ، ع ، ن || فلا : ولا ع . (١٠) ناهقا : ناهق ع ، ع ، هـ .
 || مواضة : ساقطة من هـ . (١٥) لو كان : ساقطة من هـ . (١٨) فا
 اللزوم : ساقطة من د ، ن || بعد : بعده ع .

ما علمت . وأما حيث ينتج الخلف ، ويقال إنه محال ، فإنما يقال حيث يلزم من شيء باطل . وأما أن يكون باطل بوضع ، فيوجد الحق معه في نفسه حقا ، ليس أنه يكون لازما أن يكون حقا عن فرض ذلك حقا ، فليس في ذلك بأس ولا الكلام بمحال . ولولا هذا لكان لا يمكننا أن نقيس قياس الخلف مع أنفسنا .

فإنما نقيس قياس الخلف بأن نأخذ شكوكا فيه ونضيف الحق الذي كان موجودا إلى تقيضة . ولا نقول عسى أنا إذا أخذنا تقيض الحق لم يصدق معه الصادق الآخر ، إذ يلزم عن كل كذب كذب ما . ولولا أن الأمر على هذا لكان أي حق رفعته ، لزمه رفع أي حق يتفق ويطلب المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه .

- ١٠ ويجب أن لا يفرك شيء واحد ، وهو أن القوم تجدهم كلما استثنوا تقيض التالي أوجبوا تقيض المقدم . وتعلم أن الاستثناء ليس هو فرضا فقط ؛ بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول . وهذا الوجود على وجهين : أحدهما بحسب الأمر في نفسه فلا يكون تقيض التالي هناك باطلا البتة ، أو بحسب إقرار الخصم به . فالخصم أيضا لا يجعله محالا ، فيلزم ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق ، وليس ما يلزم هو بعينه الحق . وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق ؛ بل من حيث اعترف أن الأمر موجود من حيث هو موجود . وأما في نفس الأمر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء ، إذا لم يكن الشرط المذكور ، وهو أن يكون هناك شرط ولزوم شيء . فليظرفيا كما فيه : هل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع التقيض للتالي ، فتكون صورة الإلزام : أنه إذا اعترف بذلك

(٢) فيوجه : و يوجد ، ن ؛ و يؤخذ س . (٧) كذب ما : كذب أيضا س . (٩) وبين : أو بين م . (١٠) لا يفرك : لا تفرك س ؛ لا يفعل ع . (١٤) فيلزم : فيلزمه ع || وجود : وجود وجوده . (١٧) إذا : إذ نج . (١٩) التقيض : تقيض ما .

لزمه وضع نقيض المقدم ؟ فنقول : إن هذا لا يتصور ، لأن المعترف لا يلزمه ذلك إلا أن يكون سلم الشرطية بشرطها ، ولا يمكنه أن يسلم الشرطية ويفرض وضع نقيض التالى . وذلك لأن تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم ، بل على أن الأمر الثانى صادق فى الوجود مع الأمر الأول ، وهو موجود أو مفروض من غير لزوم عنه ، بل فى نفسه . فلا يمكن مع ذلك أن نقول نقيض التالى قولاً يلزمه خلف ، لأنه لا يقول : لكن موجوداً أن الحمار ليس بناهق ، بعد ما قال : إن موجوداً أن الحمار ناهق دائماً . فإن فرض ذلك وجوز ، جوز أن يكون كل إنسان ناطقاً ، وليس كل حمار بناهق .

فلنظروا هل قول القائل : إن كان كل حمار ناطقاً ، فكل إنسان ناطق ، صدق فى معنى الموافقة أوليس ؟ فنقول : يجب أن يكون صدقاً على معنى الموافقة . فإنه إذا فرضنا كل حمار ناطق ، أولاً شيء من الحمار ناطقاً ، فالصدق فى نفسه هو : أن كل إنسان ناطق . فإذا اعتبر كونه التالى صدقاً فى نفسه ، لا لازماً عن المقدم ، فقولنا : كلما كان الحمار ناطقاً ، فإن كل إنسان ناطق ، حق . واعلم أنك إذا قلت : إن كان ، أو إذا كان ، لم يجب أن يخطر ببالك من نفس اللفظ أن ذلك يكون ، أولاً يكون . فإن عرفت ذلك فعده فى جملة ما تعرفه من خارج ، بل هذا اللفظ يدل فى كل موضع على معنى أهم من الذى يفهم معه أن له وجوداً أو ليس له . وإذا كان المفهوم من هذا اللفظ فى كل

(٤) الثانى : التالى د ، ع ، هـ || أو مفروض : ومفروض ع . (٧) إن موجوداً : إنه موجوداً ع || جوز : ساقطة من د ، سا ، م . (٩) ناطقاً : ناهقاً سا || فكل : فكان كل عا . (١٠) فى : على ع ، عا هـ || أو ليس : وليس س . (١١) ناطق : ناطقاً هـ || ناطقاً : ناطق د ، ن ، هـ . (١٣) ناطقاً : ناهقاً ع . (١٤) من : فى ع . (١٥) فى : من د . (١٧) أو ليس له : + وجود ع ، هـ .

قضية شرطية هذا ، كان مفهومه في كل موضع الفرض . فاما الالتفات إلى أن المفروض يوجد ، فليس من قبيل هذا اللفظ .

- فبين إذن أن المقدم من حيث هو مقدم ، لا يتوقع فيه الوجود ، وإنما هو فرض فقط ، ويتخصص بأن يكون تارة فرضا حقا في نفسه ، وتارة حقا بحسب فرض ما ، أو غير ملتفت إلى أنه حق ، بل متظر الحكم موقفه . وليس معنى الفرض ٥ أنك فرضته بالفعل أو تفرضه في المستقبل ، بل إنه إذا صح فرضه صح ما يتل إياه . وأما المحال فإنه إذا فرض مقدما فليس فيه إلا الفرض هذا . وأما التالى فيذكر على أنه موجود وحاصل مع المقدم ، إذ يقولون : فالتأخر موجود ، بعد ما قالوا : إن كانت الشمس طالعة . وهذا يدل على أن الحكم بأن للتأخر موجود ، حاصل مع الفرض المفروض . فيجوز بعد ذلك أن يكون على سبيل ١٠ الموافقة ، وأن يكون على سبيل اللزوم . وأما المقدم فإذا كان كونه مقدما ليس لأنه موجود ، بل بمعنى أهم من الفرض الصرف ، ومن الوجود في نفسه . وذلك أنه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلًا ، وحيث لا يصح الوجود يكون الفرض حاصلًا ، فإن دل على التخصيص دل على شيء هو بعد الفرض . واعلم أنه إذا كان المقدم مفروضا ، وهو أمر ١٥ غير ممنوع ، فيكون اتصال التالى به على سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا . وأما إن كان باطلا فقد يتبعه الحق ، وقد يتبعه الباطل . فإن تبعه الحق فإن تصور اتباعه على وجهين : أحدهما ، أن يكون الاتباع على أن

(٣) من : ساقطة من د ، ن || الوجود : الموجود . (٦) أنك : + ل د س .

(٧) التالى : التالى ما . (٩) أن : ساقطة من د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١١) فإذا :

فإن ما ، فإذا م . (١٣) أنه : + من د ، ن . (١٧) وأما إن كان : وإن د ||

كان : يكون ب .

الحق موجود مع وجوده ، وهذا كاذب دائماً ولا يلزم إليه . والآخر ، على أن الحق يكون موجوداً في نفسه ، مع كون الباطل مفروضاً ، وهذا دائم الصدق ، حتى أن قولنا : كلما كان الإنسان غير ناطق ، أى بالفرض ، فالإنسان ناطق ، أى في نفسه حق . وأما إن كان بمعنى اللزوم ، فكثيراً ما يكون ذلك . لكن لزومه يكون لازماً على الفارض ، فإنه يلزمه أن يقول بذلك ، وليس يجب أن يكون ذلك حقاً في نفسه ، وقد أشرنا إلى ذلك . وأما الباطل الذي يتبع الباطل ، فإنما يتبع على سبيل اللزوم فقط . واعلم أنا إذا قلنا : كلما كان كل إنسان ناطقاً ، فكل حمار ناطق ، حينئذ بالمقدم : الفرض ، وبالتالي : الموافقة . فكأننا قلنا : كلما فرضنا أن كل إنسان ناطق ، فرضاً على أنه حق في نفسه ، والوجود يطابقه ، أو حق بحسب الفرض ، أو مستظر موقوف ، فإنه يوافق أن كل حمار ناطق . ولو كان بدل كل حمار ناطق ، فكل إنسان ضاحك ، لكان الفرض يلزمه هذا التالى ، ويشتراك في أن الفرض يتبعه هذا اللازم .

فلنتكلم الآن على تحقيق الكلية للقضية المتصلة . ونعود الآن فنقول : إن القضية الشرطية الكلية ، إنما تكون كلية ، إذا كان التالى يتبع كل وضع للقدم ، لا في المراد فقط ، بل في الأحوال . وأما أنه أى الأحوال تلك ؟ فهى الأحوال التى تلزم فرض المقدم ، أو يمكن أن تفرض له ، وتبعه وتكون معه ، إما بسبب محمولات على موضوع المقدم إن كان حليماً ، أو بسبب مقارنات مقدمات له أخرى إن لم يكن حليماً ، أهنى المقدمات التى قد يمكن أن تصدق

(٤) بمعنى : معنى ما . (٧) كل : ساقطة من د ، ع ، ن . (٨) الموافقة : لما وافقه .

(٩) فكأننا : وكأنها || حق : بحق . (١١) فكل : وكل د ، ن || ضاحك :

ضاحك ن || لكان : كان م . (١٣) للقضية : ساقطة من س || الآن : ساقطة من سا ، عا ، م

(١٨) له : ساقطة من س .

- مع صدقه ، ولا تكون محالاً معه ، وإن كان محالاً في نفسه ، أو بسبب تسليم ما مما يوجبه ويمحوزه ، وإن كان في نفسه محالاً . وليس هذا إذا كان المقدم في نفسه حقاً فقط ؛ بل إذا كان باطلاً ، وفرض فرضاً طرئاً على الوضع ، فإن له أيضاً لوازم وعوارض تعرض ، أو تفرض إن لو كان موجوداً كانت تعرض له أو تلزم . وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ، إن كانت الشرطية أخذت للجدالة .

- ولقائل أن يقول : هل إمكان إلحاق الشروط المحالة بالأمر المحككة في المقدمات من أجزاء الشرطيات المتصلة ، يمنع كلية تلوا الأمور الحقة التي تتلوها؟
 كقولنا : كلما كان كذا إنساناً ، فهو حيوان ؟ فهل ينهدم الكلي فيه بسبب أنك لو قلت : كلما كان كذا إنساناً وكان عديم الحس والحركة ، لم يكن حيواناً ؛ أو كقولنا : كلما كانت هذه اثنية وكان لا يتقسم بمساويين كان فرداً ؟ فإن هذا لا يجوز أن يقال إنه كاذب بسبب إحالة المقدم . فإن الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم أو التالي ؛ بل صدقها حال اللزوم . وأكثر الشرطيات المستعملة في العلوم إذا استعمل القياس الخلف هي بهذه الصفة ، فإن مقدماتها تكون محالة . ثم لا يقال لكونها محالة المقدمات والتوالى إنها كاذبة .
 وكذلك لو قال قائل : إنه لو كان هذا اثنية ، وكان لا يتقسم بمساويين ، لكان تكون هذه الثنية فرداً ، فإن هذا حق ، وإن كان المقدم محالاً . فإن هنأ أحوال

(١) وإن : فإن ع . (٣) فقط : ساقطة من ه . (٧) هل : هذاس .
 (٨) يمنع : لمنع س ؛ منع سا || تلو : يكون د ، ن || الحلقة : الخوذة ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه . (٩) بسبب : + فرض عا . (١١) أو كقولنا : وكقولنا ع || اثنية : ثنية د ، ن || بمساويين : بمساويين م || كان : لكان سا . (١٣) أو التالي : والتالي عا . (١٥) لكونها : كونها س . (١٦) هذا : هذه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || اثنية : ثنية د ، س ، سا ، م ، ن ، ه . (١٧) الثنية : الاثنية د ، سا ، ع ، عا ، ه ؛ الثنية د .

غير محالة في الفرض ، وإن كانت محالة في الوجود ، إذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه . ومثاله أنه ليس كلما فرض هذه الثنوة فهو يلزمه أنه زوج ؛ بل إن لم يفرض معه ما ينقض ذلك . فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك ، نقض ذلك . فإن كان محالا في الوجود وكونه محالا في الوجود ليس يمنع كونه جائزا الفرض ، فليس كل فرض للشيء أنه ثنوة يتبعه أنه زوج ؛ بل ههنا فروض محالة تمنع ذلك . ولو كان قولنا : كلما كانت الثنوة عددا يعتبر به كونه جائزا له في الوجود ، لكان الأمر كذلك ، ولكان فرض المقدمات المحالات يمنع أن يكون منها شرطية إذ لا جواز وجودها . لكن المقدم ليس بتقديمه بشرط الوجود ، بل بشرط الفرض . فنقول : يجب أن نتذكر ما قلناه إن هذا يكون حقا بحسب الإلزام ، ولا يكون حقا في نفس الأمر ، وإن الكلية في نفس الأمر لا تنهدم بهذا ، إنما تنهدم الكلية بهذا بحسب الإلزام . ثم لفاصل أن يقول : فنحن لا نجد إذن قضية كلية موجبة بحسب الإلزام . فنقول : ونجد ذلك . وذلك هو بأن يضاف إلى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط التي توجب لزوم التالي الذي لا يجب لزومه بنفسه ، كأنك تقول : كلما كانت هذه اثنوة على النحو الذي يمكن أن تكون عليه الاثنوة فهو زوج ؛ وكلما كان هذا خلا

(١) كانت : كان د ، سا ، ن . (٢) هذه : هذا ما || الثنوة : الاثنوة بخ ، س ، سا ، عا ، هـ ؛ اثنوة . (٣) لم : ساطعة من ع || فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك : ساطعة من د . (٤ — ٣) نقض ذلك : ساطعة من ب ، س ، سا . (٥) فإن : وان س ، سا || وكونه محالا في الوجود : ساطعة من س . (٦) ثنوة : الاثنوة ب ؛ اثنوة س ، سا ، ع ، هـ . (٧) الثنوة : الاثنوة بخ ، س ، سا ، عا ، هـ || يعتبر : يمتد سا || كونه : كوناد ، س ، سا . (٨) ولكن : ولو كان ب . (٩) ما قلناه : ما قلنا س . (١٠) وإن : لكن س ، هـ . (١١) فنحن : نحن م . (١٢ — ١٣) موجب لزوم التالي : ساطعة من س . (١٤) كانت هذه : كان هذا س ، سا ، ع ، هـ || هذه اثنوة ، ثنوة د ، ن . (١٥) يمكن : لا يمكن سا ، م || أن تكون : ساطعة من ع ، هـ || عليه : عليها ب ، س ، سا ، عا ، م ، هـ || الاثنوة : اثنوة د ، ن .

على النحر الذى إذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذى فرض عليه ، أو إلزاما للوجود الذى فرض عليه ، أو لزوم فرضه إن أمكن ، ولم يكن هناك شرط يناقض مفهوم الخلائية ، فهو بعد . فيجب فى المتصلة أن يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه ، وإلا فلا توجد كلية البتة .

- و هذا إنما يتشوش حيث تكون الكلية مأخوذة بحسب الإلزام ، لأن تكون مأخوذة بحسب الأمر . وأمثال هذه الكلية المأخوذة بحسب الإلزام إنما هوى القياسات التى يساق فيها الكلام إلى المحال . وأما القياسات المستقيمة لمستغنية عن ذلك . فإذا استعملت هذه القضايا حيث يخفى عليك الأمر ، فاشترط فى نفسك إسقاط الشروط الناقصة كأنك تركته على واجبه . فإنك إذا استعملت : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، فاستشعرت معه ، ولم يكن مشترطا هناك شرط محال ١٠ مناقض لحكم المقدم يمنع الحق فى نفسه ، لحينئذ تسلم لك الكلية . فإن كان المقدم صحيح الوجود ، كانت الاعتبارات أمورا وقضايا صحيحة ، وإن كان محالا ، كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال وتنبه ، وتعرض عنه لا أمورا لا تسالمة — ذلك المحال — بل تناقضه وترفعه ، حقا كانت أو باطلة .

- ١٥ فإذا عرف الكلى ، لحقيق أن تعرف منه الجزئى . فإن الجزئى ههنا أيضا ، كما قد علمت فى الجمليات ، يكون على وجهين : جزئى محرف عن الكلى ، وهو الجزئى الذى يصدق معه الكلى ، إذا كان الحمل إذا صدق على الكل صدق على البعض .

(١) النحر: نحو: || الوجود: للوجود ع|| أو إلزاما: أو لزوم ع . (١ — ٢) أو إلزاما للوجود الذى فرض عليه: ساقطة من د، س، ساء، ن، هـ (٢) أو لزوم: أو لزوم د، ن . (٨) عليك: عنك ب، م، ن . (٩) تركته: تركته م . (١٠) ولم: لم ع|| محال: ساقطة من س . (١٢) وقضايا: ووصايا بجم، د، س، ع، ن، ي؛ وصايا هـ . (١٢ — ١٣) أمورا . . . الاعتبارات: ساقطة من م . (١٤) حقا: حقا ما . (١٥) فإذا: فإذا هـ|| قد: ساقطة من د، ن، هـ . (١٦) الجزئى: ساقطة من ع . (١٧) إذا: إذ ع .

فإذا حكم في هذا الموضوع بالجزئى لم يكن كاذبا ، والحكم بالكلى أيضا صادق . وكذلك حال التلويق المتصل ، إذا صدق على كل وضع للقدم صدق على البعض ، فيكون اتباع التالى لبعض أوضاع المقدم . وفي هذه المادة يصدق معه الاتباع الكلى ، ويكون جزئيا محرفا ، وجزئيا ليس محرفا عن الكلى ، بل هو الحلق نفسه دون الكلى . فن ذلك ماحق المحمول في جملة أن يكون بالضرورة موجبا على بعض الموضوع ومسلوبا عن الآخر . لكننا إذا جردنا الموضوع طبيعة في العقل ، كان طبيعة المحمول ممكنا له ، مثاله قولك : بعض الحيوان إنسان ، فإن بعض ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة إنسان كما علمت ، والبعض الآخر بالضرورة ليس بإنسان . لكن الحيوان إذا أخذته حيوانا ولم يلتفت إلى موضوعاته ، وجدت طبيعة أنه حيوان يتحمل من غير إيجاب ولا تمنع أن يكون إنسانا . ومنه ما المحمول فيه ممكن بالحقيقة للوضع في الوجود أيضا ، مثل قولك : بعض الناس كاتب . كذلك الجزئى الشرطى الذى جزئيته غير محرفة منه ، ما التلويق لبعض فيه على سبيل الضرورة . ومنه ما ذلك على سبيل الإمكان ، مثل قول القائل : قد يكون إذا كان الشيء حيوانا فهو إنسان ، أى إذا كان ناطقا ، وذلك بالضرورة . والآخر قد يكون إذا كان هذا إنسانا ، فهو كاتب ، وذلك بالإمكان . فأما المثال الأول فلا يشك من أمره أن التالى فيه لا يكون موافقا للتلويق المقدم فقط ، بل يكون مع ذلك لازما . وأما القسم التالى فربما ظن به أنه يكون موافقا فقط ،

(٢) حال : ساقطة من س || المتصل : المتفصل ع . (٣) لبعض : بعض ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || وفي هذه : في هذا ع . (٥) جملة : جملة ع . (٨) بالضرورة : ساقطة من د ، م ، ن . (٩) بإنسان : إنسان س . (١٠) تمنع : منع س ، ع ، م ، ن ، د . (١٢) منه : ساقطة من م . (١٤) حيوانا فهو إنسان : إنسانا فهو حيوان ب ، س ، ع ، م ، ن ؛ حيوانا وهو إنسان س . (١٦) موافقا للتلو : موافقا للتلود ، ن ، هـ ؛ موافقا للتلو : المقدم : للقدم س ، ع . (١٧) التالى : التالى ع ، || أنه : أن ما .

- ولا يكون لازما ، لكنه قد يمكننا أن نجمله لازما . فلننظر أنا إذا جعلناه لازما ،
 فهل يعود إلى القسم الأول أو لا يعود ؟ : فاما أنا كيف نجمله لازما ، فهو أنه
 حق أنا قول : قد يكون إذا كان كذا إنسانا فهو كاتب لا محالة ، وذلك
 إذا كان يدل على ما في النفس برقم يرقه ، وهذا يلزمه أنه كاتب أو أنه
 صانع . فإذا قد يكون إذا كان هذا إنسانا ، فيلزمه أن يكون كاتباً . فاما
 أن هذا هل يعود إلى الأول ، فنقول : إنه من وجه يرجع إليه ، ومن وجه
 لا يرجع إليه . أما الوجه الذي يرجع إليه فلا أن من الناس ما هو موجود برقم
 ذلك ، ومنه ما ليس بموجود كذلك . فالذي يرقم يلزمه بالضرورة أنه كاتب والذي
 لا برقم يلزمه بالضرورة أنه ليس بكاتب . وأما الوجه الذي لا يشبه فيه الأول
 ولا يرجع إليه أن قولنا : هذا إنسان ، إذا حصل موجودا ، جاز أن يلزمه وقتا
 أنه يكتب ، ووقتا أنه لا يكتب . ولا كذلك في الأول ، فإنه ليس إذا كان
 حيوانا كان يلزمه مرة أنه إنسان ومرة أنه ليس . فهذا القسم الآخر يمكن أن
 يوجد على سبيل الموافقة . ويمكن أن يوجد على سبيل الضرورة ، وإذ هو جزئى
 فلا بأس أن يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة ، كما كان قد يصدق الجزئى مطلقا
 وضروريا جميعا ، وإن كان هذا اللزوم غير الضرورة التي بلجهة المتصلة كما تعلمها .
 إنما المشكل هنا شيء واحد ، وهو أنا كيف نقول في بعض القضايا الجزئية
 من المتصلات : قد يكون إذا كان كل كذا كذا ، فكل كذا كذا . والكل

(٣) إذا : إن س . || فهو : هوب ، س ، م . (٤) كان : كانت د . (٥) إنسانا :
 إنسان ه . (٦) أن : + يكون ع . (٧) أما : وأما || برقم : + من د ، ن .
 (٨) فالذى : والذى (٨ - ٩) أنه . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٩) وأما : فأما ح .
 (١٠) ولا يرجع : يرجع م . (١٢) حيوانا : إنسانا ع || إنسان ومرة أنه : ساقطة من م ||
 الآخر : الأخير س ، س ع ، ما ، ه . (١٣) ويمكن : يمكن س ، سا || أن :
 ساقطة من م || وإذ : إذ ذ . (١٥) بلجهة : بجهة ع . (١٧) كل : ساقطة من ع
 || فكل كذا كذا : ساقطة من د ، س .

يستوعب الموضوعات كلها ، فكيف يكون هذا صادقا من غير أن يصدق معه الكلى . فنقول : إن هذا يصدق إذا كان أمر ما ممكنا للموضوعات ومن شأنه أن يعرض ويزول . وليس مستحيلا أن يجعل مداوما بالفرض . فنقول : وحيثئذ قد يكون إذا كان كل جـ ب ، فكل هـ ز ؛ وذلك إذا كان كل جـ د أى كل جـ الأمر الذى هو ممكن أن يعرض له آ ، وإذا كان كل جـ د الأمر الذى يمكن أن يقارنه ، مثاله : قد يجوز أن يكون إن كان كل إنسان محركا لليد فكل إنسان يكتب . وذلك إذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد إلا مبتدئا بالكتابة . وهذا غير مستحيل . وكذلك إذا قلنا : قد يكون إذا كان كل إنسان كاتبا ، فلا واحد من الناس برام أو فكل إنسان جاهل بالرماية . وذلك إذا فرض أن كل إنسان ضعيف ، ولا يتفرغ إلا لتعليم الكتابة . فيكون لفرضنا كل إنسان كاتبا في ذهن حالان : حال يفرض فيه كل إنسان قاصرا عن تعليم صناعة أخرى ، وحال لا يفرض فيه . ففي إحدى الحالين يلزمه شيء ؛ وفى الحال الأخرى يلزمه شيء آخر . والجزئية تدل على تخصيص الحال ، وهو تخصيص الفرض . فهكذا يمكن أن تصدق هذه القضية ، وكل كلية المقدم ، وإلا لم يصدق . فإذا أشرنا إلى وجه حل هذه الشبهة ، فلنتم الكلام فى إحصاء هذه القضايا .

(٢) أمر : أمرا س ع . (٣) يجعل : يجعل م || فنقول : وقول ع || وحيثئذ : حيثئذ س ، ساء م ، هـ . (٤) إذا (الأولى) : إن ، ساء ع ، ما م ، هـ . (٥) جـ : جـ آ ن || جـ د : + أى كل جـ ع . (٦) فكل : وكل د . (٧) فكل : كل س . (٨) فى : وفى ما هـ || إحدى : أحد ب ، د س ، ساء ع ، ما م ، ن ، هـ . (٩) فهكذا : وهكذا س || المقدم : ساقطة من ع (١٠) حل : ساقطة من د ، ن || نظم : ولنتم ن . (١١) القضايا : + واقع أعلم ب .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

- وأما الكلى السالبة فيجب أن نقيسه على هذا ، وهو أن يكون ولا سلب واحد يتبعه أو يلزمه التالي . وكما أن الشرطى المتصل على الإطلاق هو الذى فيه موافقة ، وأما الحقيقى فالذى فيه اتباع بلزوم ، كذلك السالب الشرطى منه ما يسلب الموافقة كقولنا : ليس إن كان الإنسان موجودا فالخلاء موجود ، ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا : ليس إن كان هذا إنسانا ، فهو كاتب . والفرق بينهما أن قائلا إن قال : ليس إن كان الإنسان ناطقا فالخمار ناهق ، وأراد رفع اللزوم ، صدق . وأما إن أراد رفع الموافقة ، كذب . فكذلك الكلى السالبة يكون أيضا على وجهين . وإذا كان الرفع رفع اللزوم ، فاللزوم المرفوع جزء من التالى من حيث هو تال . وإن كان رفع الموافقة ، فالموافقة المرفوعة جزء من التالى من حيث هو تال . ورفع التالى فى كليهما رفع للتالى مع ما هو جزء منه . ففى موضع ، المرفوع هو اللزوم . وفى آخر ، المرفوع هو الموافقة . والموافقة ليس إلا نفس تركيب التالى على أنه حق ، وهو نفس كونه قضية على أنها حق . وأما اللزوم فهو شئ زائد على نفس كونه قضية ؛ بل هو أنه مع كونه

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، الفصل الخامس د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، فصل ٥ هـ .
 (٤) ولا سلب : ولا شئ ما ؛ ولا شرط هـ . (٦) كذلك : وكذلك س . (٨) إن : ساقطة من ع .
 (١٠) فكذلك : وكذلك د ؛ فذلك سا . (١٢) كان : ساقطة من د ، ع ، هـ ، ن ، ||
 المرفوعة : الموضوعة س . . (١٣) ورف : ويرغب ، د ، ع ، هـ ، م ، ن ، || فى : وفى د ،
 سا ، هـ . (١٥) نفس تركيب : تركيب نفس سا (١٥ - ١٦) وهو . . . حق : ساقطة من م .
 (١٦) بل هو أنه : ساقطة من ع .

قضية فهو لازم . وأما السلب الجزئى قياسه قياس الإيجاب الجزئى ، كقولك :
قد يكون إذا كان آ ب ، بخلافه ؛ أو كان كل آ ب ، فكل ج د .

فلنتأمل حال الكلى الصادق فى وجهى السلب المذكور . فنقول ، إذا قلنا :

ليس البتة إذا كان آ ب فـ هـ ز ، ونعنى به الموافقة ، فإن تصوره ووجوده

سهل . فإنه يكون المراد فيه أن كون آ ب ليس يوجد صادقا معه هـ ز . فتارة

لأن هذا ليس صادقا فى نفسه ، فلا يكون صادقا عند وضع غيره إن لم يكن

لازما عنه . فربما كان الكاذب فى نفسه يصير صادقا عند وضع غيره إذا كان

ذلك لازما . وكقولنا : ليس البتة إن كان الإنسان ناهقا ، أو غير ناهق ،

فإنه لاهل موجود . وهذا رفع موافقة على الإطلاق . فإن أحدهما وهو المجعول تابعا

ليس يصدق موافقا للآخر وجودا ؛ إذ ليس يصدق . ولا أيضا يصدق لزوما ؛

إذ ليس يلزم عنه . وإذا كان كذلك صدق السلب والمقدم يمنع صحة التالى تارة ،

وهو فى نفسه صحيح الوجود وممكنه ، : سح سلبه ، كقولنا : ليس البتة إذا

كان زيد أبيض فهو أسود ، وأخرى وهو فى نفسه واجب الوجود كقولنا : ليس

البتة إن كان زيد ليس بجسم فهو حيوان ، أو كقولنا : ليس البتة إن كان زيد ،

جسما ، فهو بياض . ولرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا : ليس البتة إن كان

الإنسان موجودا ، فإلهاء ليس بموجود ؛ أو المثلث ليست زواياه مثل أربع

قوائم . وذلك لأن هذين التالين ، وإن كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود

(٢) قد : قد لاس . (٥) فإنه : كأنه د ، ن || فتارة : ساقطة من ع . (٧) لازما :

كاذبا ب ، د ، س سا ، ع ، ن ، هـ . (٨) وكقولنا : فكقولنا د ، س ، ن ؛ كقولنا ع ، هـ

|| ناهقا : ناطقا س || ناهق : ناطق س ، هـ . (١١) يمنع : ساقطة من س

|| صحة : ساقطة من سا || تارة : وتارة عا . (١٢) وهو : فإن هو د || إذا : إن د ،

س ، سا ، غ ، ع ، ن ، هـ . (١٣) وهو : هو عا . (١٤) زيد (الأولى) :

رجل عا || أو كقولنا : أو قولنا د ، ع ، عا ، ن ، هـ . (١٧) وإن : إن سا .

الإنسان ، فهما غير لازمين من وجود الإنسان . فهذا التلو يصدق موافقة ، ولا يصدق لزوما .

- فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون مادة ، أى حال فرضت لوضعه مقدما لم تلزم التالى ، فيشبه أن يظن أن هذا لا يمكن . لأنه يمكن أن تضاف شروط تجعل الشيء التالى المطلوب التلو لازما ، كمن يجعل الإنسان متحركا ، فيتوصل منه إلى أن يلزم أن الخلاء غير موجود . ولكن الحق أنه لا يخلو إما أن يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم يثبت التالى غير لازم ، ويحفظه على ذلك ؛ أو أى شرط ألحقته بالوضع للقدم ، جعل التالى لازما . فإن كان قد نيمك أن تستثنى الثرائط الملزمة ، فإذا استثنى إعدامها ، كانت المتصلة الكلية المقرونة بمقدمها الاستثناءات كلها كلية سالبة للزوم فيه . فإن كان الأمر على موجب
- القدم الأول ، فالسالبة صادقة ؛ وإلا فلا يتوصل إلى تصديقها . مثلا ، ليكن المقدم ج د ، والتالى ه ز ؛ وليكن هناك شرط أو شرائط تلزمه ؛ فليكن ذلك شرطا واحدا ، وهو شرط كون ح ط لاغير . حتى إذا كان ج د ، وليس ح ط ، كان فلا لزوم البتة لـ ه ز . والقضية القائلة إنه كلما كان ج د ، وليس ح ط ، فلا لزوم البتة لأن يكون ه ز قضية صادقة . فإذا قلنا : ليس إذ كان ج د ، وليس ج ط ، يجب أن يكون ه ز ، كان هذا صادقا بمعنى سالب للزوم

(١) فهما . . . الإنسان : ساقطة من سا || فهذا : وهذا د ، سا ، ن . (٤) لم : ما ع .
(٥) الشيء : ساقطة من ن . || منه : بذلك ه || أن يلزم : ما يلزم س || ولكن : لكن د ، س ، سا ، ن ، ه . (٦) إما : ساقطة من م . (٧) ما وراء : وراء ع . (٨) أو أى : وأى س ، سا || أى : + شئ ب ، م || ألحقته : ساقطة من د ، ن || للقدم : المقدم م .
(٩) فإن : وإن س ، ه || كان : كل سا (١١) ليكن : ليكن ذلك ع ، ه ؛ فيكون م .
(١٢) وليكن : ولكن س || تلزمه : ملزمة سا . (١٣) حتى : ساقطة من ع . (١٤) فلا لزوم : بلا لزوم د ، ن ، ه ؛ لا لزوم ع ، م . (١٥) لأن يكون : لا يكون س || ليس : + البتة س ، ه . (١٦) وليس : ساقطة من د ، سا ، ط ، ن ، ه .

فإن لم يكن هكذا ، بل كان إذا لم يكن ح ط ، كان لازما أيضا ، وكان لا ينفك عن شرط يلزم . فالتالى حقه اللزوم ، فالسالب للزوم كاذبة . ويجب أن تكون هذه الشروط الملحقة التى يلزم مما يلزم أو تلزم بفرض للقدم على ما قلنا . ولما كان قد يوجد لزوم محدود الأسباب يمكن استثناء إعدامها . فن الممكن إذن أن تكون قضيته كاية ترفع اللزوم ، وهذه يجب أن يؤخذ فيها اللزوم من جملة التالى ، أى فى حال الرفع ، حتى يكون قولك فيها : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، فكذا كذا ؛ معناه : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، يلزم أن يكون كذا كذا . وكذلك فافعل فى الموجبة .

ومما يتشكك فيه ههنا أنه هل يصدق سلب تلوأمر لأمر لا يتفق لهما وجود البتة ، ويكون ذلك السلب كليا . فبالحرى أن يقع للإنسان أن قولنا : ليس البتة إذا كان هذا عددا ، فهو خط ؛ أو ليس البتة إذا كان هذا نباتا ، فهو حيوان ؛ أو ليس البتة إذا كانت النباتية عددا ، فالنباتية فرد ؛ قضايا صحيحة . لكنه قد يمكن أن ينقص ذلك إذا جعل هذا المقدم شيئا محالا . فجعل العدد نهاية ذاتية للسطح يصير حينئذ خطأ . وذلك مثل ما يقال مصرحا به : إنه إن كان هذا عددا ، وكان مع ذلك نهاية للسطح ، فهو خط ؛ وكذلك إن كان هذا إنسانا ، وكان مع ذلك صاهلا ، فهو فرس ؛ وإن كان هذا

(٢) يلزم : ملزم ع || فالتالى : والتالى ع ، عا ، ه . (٣) أن تكون : أن لا تكون من || وتلزم : ساقطة من م . (٥) من : فى ب ، م || جملة : جهة عا . (٦-٧) كان كذا كذا : كان كذلك د ، ن || كذا . . . كان : ساقطة من سا . (٧) كذا فكذا كذا : ساقطة من ع || فكذا كذا : فكذا كان ن . (٨) كذا كذا : كذا ع || وكذلك : ساقطة من سا || فافعل : افعل د ، ن . (٩) لها : لها م . (١٠) الدالب : ساقطة من م ، عا . (١١) عددا . . . هذا : ساقطة من سا . (١٢) كانت : كان سا . (١٥) وكان : فكان د ، ن . (١٦) إن كان : لو كان ب ، م || وإن كان : أو إن كان م ، ع .

- ثنائية ، وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين ، فهو عدد فرد . وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية كاذبة . فإنا نقول : لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا ، ولو كانت الثنائية غير منقسمة بمتساويين لكانت فردا . وتكون القضيتان صادقتين وإن كان مقدمهما محالا . والقضايا الشرطية المستعملة في قياسات الخلف بهذه الصفة ، فلاذن ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة . لكننا قد أوردنا مثل هذا السؤال في الكلية الموجبة . والجواب عن ذلك يسهل مأخذ الجواب عن هذا . وأما السالبة الجزئية المتصلة فتعرفها مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هي سالبة ، ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة من حيث هي جزئية موجبة .

١٠. وإذا بلغ بنا الكلام في تعريف الإيجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فالحرى أن نتعرف مثل ذلك في المنفصل . فنقول : إن الأمر في كلية الإيجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو كالتظاهر ، وهو أن العناد المتكافي يكون دائما عند كل وضع للقدم . لكن يجب علينا أن نحقق تفهيم هذه السوالب ، ولنعتمد إلى أعصرها تصورا . مثل قولنا ليس البتة إما أن يكون كل آب ، وإما أن يكون كل جـ د . فنقول : إنه إنما يصدق في أحوال ثلاثة : أحدها ، أن يكون القولان وهو قولنا : كل آب ، وقولنا : كل جـ د ، يمتنعان بالصدق في كل حال ، كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناطقا ، وإما أن يكون كل حمار ناهقا . والثاني ، أن يكون القولان جميعا يمتنعان بالكذب في كل حال ،

(١) مع ذلك : ساقطة من د ، ن || غير : غيره د || فهو : فهذا ع . (٢) مما يجعل : ما يجعل د ، سا ، ن . (٣) ولو كانت : ولو كان ع ؛ أو كانت هـ . (٤) مقدمهما : مقدمها ع ، ما . (٥) وأما : فأما ع || مما يسهل : ما يسهل د ، ن . (٦) موجبة : ساقطة من ع . (٧) وإذا : وإذا ع . (٨) قولنا ليس : قولك د ؛ قولك ليس سا ، ن . (٩) وقولنا كل : وقولك كل د ؛ وكل ع ، ن . (١٠) وإما أن يكون : أو يكون ن || كل : ساقطة من ن . (١١) جميعا : ساقطة من م .

كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناهقا ، وإما أن يكون كل حمار ناطقا . والثالث ، أن يكون أحدهما حقا دائما ، والآخر محالا غير معاند ولا مقابل ، مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون الاثنان كيفاً ؛ وهذا واجب الصدق في كل حال ؛ أو مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان حيوانا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . فإنه ليس يعاند أحدهما الآخر ، ولا يلزم من أحدهما نقيض الآخر . وإن كان نقيض أحدهما ، وهو المحال منهما ، يصدق مع عين الآخر دائما ، ولكن ليس صدقا لازما إياه ، حتى لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الآخر . هذا إن عنيينا بلفظة إما بإيجاب عناد المقدم لتاليه ، على أن وضعه يمنع وضعه . وأما إن عنيينا به نظير ما عنيينا في المتصلات الغير الحقيقية ، وهو أن يكون المرتفع قد علم ارتفاعه نفسه ، أو هو مستحق لذلك في نفسه لا لوضع المقدم ، فهذه السالبة تكون كاذبة في مثل هذا الوضع من هذا القسم الأخير ؛ إلا أن المتصلات لا تتصور إلا مع عناد البتة . وإذا كان في الأجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ، قد يصدق بسبب أنه سلب لكاذب ؛ هو قولنا : إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ؛ لأن هذين قد يجتمعان معا اجتماعا لا تكون هذه القضية لأجله

(١) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٢) دائما : ساقطة من ن . (٣) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٤) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٥) ولكن : ولكن ما ، ه . (٦) ولكن : ولكن ما ، ه . (٧) ولكن : ولكن ما ، ه . (٨) كان : + كذا ع || كذا ؛ كاذبا ه . (٩) وأما إن : وإن سا || به : ساقطة من م . (١٠) وهو : هوس || يكون : ساقطة من م . (١١) أو هو : إذ هو ينج ؛ أو سا || لوضع : الوضع م . (١٢) الأخير : الآخر د ، سا ، ن . (١٣) مع : ساقطة من د . (١٤) ج د : ج د ع . (١٥) قد يجتمعان : لا يجتمعان ع .

كاذبة . فإذا كانتا هاتان جائزتي الاجتماع ، والقضية تكون صادقة ، لم يجب أن يصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات .

- فقد بين الوجه الذى عليه تتصور هذه القضايا . وذلك إذا كانت موجباتها المتأبلة لها كاذبة . وذلك لإحدى العلل المذكورة . ثم يشكل ههنا أنه دل يصدق
- ٥ إما أن يكون كل ، وإما أن يكون كل ، وإما أن يكون لاشئ ، وإما أن يكون لاشئ . وذلك لأنه لقائل أن يتشكلك فيقول : كيف تصدق القضية القائلة : إما أن يكون كل آ تب ، وإما أن يكون كل جـ د ، أو القائلة : إما أن يكون لاشئ من آ تب ، وإما أن لا يكون لاشئ من جـ د . وكيف يتفق أن يقع هذا التعاند بين كليتين ؟ فنقول : إن هذا الإشكال أكثر عروضه إنما هي في
- ١٠ المشتركات في الموضوع ، وذلك أنه كيف صار يصح أن يقال : إما أن يكون كل آ تب ، وإما أن يكون كل آ جـ . ويوقف عليه ويترك القسم الثالث ، وهو أنه إما أن يكون بعض وبعض . فنقول أولا : إن جواز هذا في المنفصلات اللاتي انفصالها وارد بعد الموضوع ، فهو أمر ظاهر متعارف ، كقولك : كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن العموم قد تناول كل واحد من حالتى الانفصال . وإنما يشكل في الانفصال السابق لوضع المقدم . والذي نقوله
- ١٥ في جواب ذلك : أما أولا ، فإنه ليس كلامنا في هذه القضايا على أنها صادقة ،

(١) كانتا : كانت د ، س ، ن ، هـ || هاتان : فهاتان د ، ن || جائزتي : جزئ د ، ن || والقضية : فالقضية د . (٢) بين : مبيد د ، س ، ع ، ن (٤) اللل : ساقطة من س . (٥) وإما أن يكون كل : ساقطة من د ، س ؛ وإما أن لا يكون كل ع . (٥ - ٦) وإما أن يكون لاشئ : ساقطة من د ، وإما أن لا يكون شئ ع . (٦) لأنه : إنه د ، س ، ن . (٧ - ٨) أن يكون . . . وإما : ساقطة ، هـ || يكون لاشئ من جـ د : لا يكون شئ من جـ د ، ن ، هـ ؛ لا يكون لاشئ من جـ د م . (٨) يتفق : أن يتفق ع . (٩) التعاند : التعادم || مروضة : + فن . (١٠) أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) ويوقف : ويتوقف س .

أو كاذبة ؛ بل على أنها قضايا . فلا يكون فقدان الصدق في صنف منها موجبا علينا أن نسقطه عن جملة الأصناف . وأما ثانيا ، فليس علينا أيضا أن نطلب فيها الصدق الحقيقي ، بل الشهرة قد تكفينا في استدعائنا إلى تعديدها ، أعنى إذا كان قد يقبل صدقها ، وإن لم تكن حقيقية . وأما ثالثا ، فلأننا إن سمنا أنفسنا أن نورد المتصلات صادقة بالحقيقة ، فليس يلزمنا لاحالة أن نورد من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا بالبديهة ؛ بل إن كان مما يتيقن صدقه بالجملة ، فهو أيضا من جملة الصادقات . فمثال ما وجد من المشهورات مطابقا لهذا الصنف ، أن القوم الذين صح عندهم وقام في أنفسهم أن الفاعل لا يكون إلا واحدا ، فإنه مشهور عندهم مقبول لديهم أنه إما أن تكون كل حركة فعل الله ، وإما أن تكون كل حركة فعل العبد . فإذا استنتوا أنه ليس كل حركة فعل العبد ، أتعجوا أن كل حركة من عند الله وفعله . ويكون مشهورا فيما بينهم أيضا أنه إما أن لا يكون شيء بقضاء الله ، وإما أن لا يكون شيء بفعل الناس . وربما لم تكن هذه كثيرة الاشتهار ، أعنى التي من سالتين كليتين . لكن إذا قلبت إلى الإيجاب كان يكون مشهورا عندهم ، كقولهم : إن كل شيء إما أن يكون بقضاء الله ، أو يكون كل شيء بفعل العبد ؛ لأنه لا فاعل إلا واحد . وأما في العلوم وفي الصدق الحقيقي ، فإن الشيء الذي يقتضيه النوع إما مسلوبا عن كل

(١) بل : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ع (٢) نسقطه : يسقط م || عن : من د ، ن ، هـ . (٤) سمنا : سمينا عا . (٥) نورد (الأولى) : نردع . (٦) الصدق : بالجملة هـ || مما يتيقن : مما يبين ع ؛ ما يبين عا . (٧) من (الثانية) : في ع . (٨) عندهم : ساقطة من د ، ن . (٩) فإنه . . . أنه : ساقطة من سا . (٩ - ١٠) إما . . . حركة : ساقطة من سا . (٩) إما : ساقطة من ع || الله : + تعالى ع ، هـ (١٠) العبد (الأولى) : العباد س ، هـ . (١١) الله : + تعالى ع ، هـ || ويكون : فيكون د ، ن . (١٢) الله : + عز وجل ع ، هـ . (١٣) كثيرة : كبيرة م || أعنى : وأعنى ع . (١٥) الله : + تعالى ع ، هـ ، ط ، ز || واحد : الواحد هـ .

- واحد ، أو موجبا لكل واحد ، مثل طلب طبيعة النار مكانا معينا ، والأرض مكانا معينا ، فإن ذلك يكون للكل ، وبالجملـة كل ما هو فضل أو لازم للنوع مما ليس بعرض عام زائل . فإن ما كان هذا صفته ، وعلم أن هذا صفته ، علم يقينا صدق القضية التي بنى انفصالها على متقابلين : أحدهما هذا الشيء ، والآخر مقابله . مثاله إما أن تكون كل نار متحركة إلى فوق ، وإما أن تكون كل نار متحركة إلى أسفل ؛ أى إما أن تكون كل نار مكانها بالطبع فوق ، أو تكون كل نار مكانها بالطبع أسفل . وهذا وإن كان يحمل التقسيم الذى يبنى على البديهـة قسما ثالثا ، وهو أنه إما أن يكون بعض النار كذا ، وبعضه كذا . فهذا القسم الثالث مستحيل إثباته فى القسمة التى تكون بعد العلم ، فإن طبيعة النار لا تختلف فى ذلك ؛ بل يكون القيمان المذكوران كافيين والقضية صادقة ، حتى أيهما استثنى عينه أنتج تقيض الثانى ، وأيها استثنى تقيضه أنتج عين الثانى . وإذا استثنى تقيض أحدهما صح أن تقول : فيجب أن يكون لا محالة القسم الثانى بعينه . ولو كان فى الأقسام قسم ثالث لم يجب أن يكون من رفع الأول إثبات هذا الثانى ، كما يكون إذا كان الأصل الذى يبنى عليه مجهولا .
- فكان حينئذ يحتاج إلى قسم ثالث ؛ وكان إذا رفع القسم الأول لا يجبه عند الذهن إثبات الثانى وحده ، بلهاتـه ، لالأنه غير واجب فى نفس الأمر . فقد بان أنه قد تكون قضية صادقة بهذه الصفة . وكذلك قد نجد لهذا أمثلة

(١) أو موجبا : وإما موجبا م ، ه ؛ موجبا ع . (٢) مكانا : ومكانا م .
 (٣) وعلم : علم ع || هذا (الثانية) : هذه د ، س ، سا ، ن ، ه . (٦) مكانها : مكانه ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (٧-٦) فوق ... بالطبع : ساقطة من د .
 (٧) مكانها : مكانه ب ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (٩) الثالث : ساقطة من ه ||
 مستحيل : يستحيل ه . (١٠) بل يكون : ويكون ع . (١٥) وكان إذا : فكان إذا سا ؛ وإذا كان م || لا يجبه : لا يجب د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٦) بلهاته : بجبهاته ه . (١٧) بان + له ع .

في القياس الثاني من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة ، إذا انتقل عن الاستثناء الأول إلى الاستثناء من النتيجة وهي ناقصة قسم .

وأما الجزئيات فبالحرى أن يتشكك في أمرها ، فيقال : إنه كيف يصالح
 • أن يقال : قد يكون إما كذا وإما كذا ، وليس ذلك كلياً دائماً ، إلا أن
 يكون عنادا غير تام . فنقول : إنه ربما كانت الأقسام بحسب الأمر المطلق
 مثلا ثلاثة ، وإما بحسب وضع وحال . فاثان أو أقل من القسّم المستوفية ،
 مثل أن الأقسام في قولنا : إن كل مقدار إما ناقص وإما زائد وإما مساو
 ثلاثة ؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساويا ، أو استثنى ذلك فبقيت نتيجة
 ١٠ يحتاج أن يستثنى منها ، كانت الأقسام اثنين . فإن المقدار بهذا الشرط يكون
 إما زائدا وإما ناقصا فقط ، ويكون العناد حينئذ تاما ؛ إذ أيهما أوجب رفع
 الآخر، أو رفع أوجب الآخر . فإن قال قائل : فيكون إذن قولنا : كل مقدار
 ما ناقص وإما زائد وإما مساو ليس دائما ؛ إذ حينئذ لا يصدق .
 إنقول : إن كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك . فإن هذا حينئذ لا يكون إيجابه
 دائما ؛ بل تارة يصدق وتارة يكذب . ويشبه حينئذ أن يكون كل منفصلة
 ١٥ يشتمل حال القسمة الأولى منه على أجزاء فوق اثنين . فهو منفصلة ليس فيها
 انفصال كلي الإيجاب . وذلك لأن عند وضع تقيض قسم ، وهو ممكن ، يبطل
 صدق الإيجاب لانفصال أكثر من اثنين . ولا أيضا إيجاب انفصال الاثنين
 منهما فقط يصدق دائما ؛ بل إنما يكون الانفصال الدائم الصدق حيث

(٩) مساويا : مساويا م . (١٢) أودع : وإن رفع ه . (١٦) حال : على موجب

سا ، ساقطة من ما ، ه || القسمة : ما القسمة ع || منه : منها د ، سا ، ن . (١٧) انفصال :

انفصال م || عند : ساقطة من س .

الأجزاء في القسمة الأولى اثنان . فإن كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاستثناء ، إذ الانفصال صدقه ليس لصدق أجزائه ، فلا يلزم هذا الطعن .

لكنه قد يشكل ههنا أيضا أمر الجزئي . فإنه قد يجوز أن يتشكك في حال التخصيص الذي تدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين ، كقولنا : قد يكون إما كل وإما كل ، فيقال : إن هذا كيف يمكن أن يكون ؟

- فلنحل هذا الشك أولا في الموجبة منه فنقول : إن هذا التخصيص أيضا تخصيص حال ، وعلى قياس ما قلنا في المتصل ، ووجه هذه الحال المخصصة أنه ربما كانت الأقسام التامة أكثر مما عد في هذه الجزئية . وأما في تلك الحال فلا يكون أكثر من قسمين . مثاله : إن مناسبات المقادير هي ثلاثة : المساواة والزيادة والنقصان . لكنه قد تكون الأقسام في بعض الأحوال قسمين لثلاثة .
- فإنه قد يكون كل مقدار في الوجود إما مساويا لمقدار ما وإما أصغر ، وذلك إذا في الوجود مقدار لا أعظم منه مثلا كقطر العالم . فإن قيل : إنما قد يكون كل خط إما مساويا لخط وإما أصغر منه ، كان هذا صوابا دائما فجزئيا فإن جعلته كليا ، كذب ، وهو أن تقول دائما وفي كل حال واعتبار : إما أن يكون كل خط مساويا لخط أو أنقص منه ؛ إلا أن تسمى المقيس إليه . فنقول
- دائما : إما أن تكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم ، أو أصغر منه . وأيضا قد تكون الأقسام أكثر من اثنين مثلا إذا أخذنا مفهوم الأحوال . وأما إذ اعتبرنا حالا ما ، فلا يصح فيه إلا أن يوضع من الأقسام جزءان اثنان أو أنقص من العدد الذي للأول . فلتكن تلك الحال فرضنا أن الفاعل واحد ، فيكون حينئذ

(١) فإن : وإن ع . (٢) فلا يلزم : ولا يلزم ع . (٥) أن يكون : ساقطة من ع .
 (٦) أولا : أولا ه . (٧) ما قلنا : ما قلناه ه . (١٢) في : من س || مثلا :
 ساقطة من س . (١٣) كان : وكان ع . (١٤) وفي : في ه . (١٥) إليه :
 عليه د ، ن . (١٩) للأول : + منه ع ؛ ساقطة من م || فرضنا : فرضا ما .

جميعا أن كل فعل إما أن يكون من الله ، أو يكون كل فعل من الناس ، ولا يكون القسم الثالث محجبا إلى صحة هذا الكلام . أعني بالقسم الثالث قولنا : وإما بعض وبعض . فنفس الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئيا ، أعني أنه قد يصح عند فرض ما أن يكون إما كل فعل من الله وإما كل فعل من الناس . وإذا كان الفرض حقا بنفسه واجبا ، فإن هذا الجزئي حينئذ يصير كليا ، فيكون هذا صحيحا بنفسه ، لا عند اعتبار تلك الحال . وفرق بين أن يكون فرضا ، وبين أن يكون حقا . فإن الفرض قد يكون غير موجود في الوجود . فنه ماهو جائز الوجود ، ومنه ماهو محال الوجود . والحق هو الذي حصل بنفسه موجودا في الأمور ، لا في الوضع والفرض . فإن أنكر منكر صحة لزوم التالى معتمدا إحالة الفرض ، وهو أن الفاعل واحد فقط ، فيجوز أن يوضع له فرض جائز مثل أن تفرض ، في وقت ما ، أن كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة إلى جهة واحدة . فحينئذ يصبح لك أن تقول : إما أن تكون كل نار متصعدة أو كل نار هابطة ، أو كل نار ذاهبة إلى جهة مقاطعة للسافة بين اللمهتين . ولا يصح لك هذا دائما ؛ بل عند هذا الفرض الجائز في نفسه ، لأن حل الحركة على كل واحدة من النيران جائز ، وإن كان يجب لها إذا وصلت إلى موضعها السكون . فيكون قد يكون كل نار إما كذا وإما كذا ، أى ههنا حالة يصدق منها هذا القول . وإن شئت جعلت بدل النار مدرة أو شررة فيخرج الكل من الحكم .

(١) الله : + تعالى || فعل من : من فعل م . (٢) بالقسم : القسم د ، س ، سا ، هـ ، م ، ن . (٤) يصح : + أن ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || ما : إماع || الله : + تعالى ، هـ . (٥) كان : صار س ، سا . (٧) قد يكون : ما يكون ع . (١٢) لك : ساقطة من د ، ن . (١٣) بين : من د ، ن . (١٤) هذا (الأولى) : ساقطة من سا || هذا (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٥) وصلت : وصل س ، ع ، ما ، هـ .

و بعد هذا كله ، فاعلم أنك إذا أردت أن تعتبر الجهات في الشرطيات ، كان أولى اعتبار الجهات لهذه القضايا أن يكون للتصللات . واعلم أنه كما لم يكن إيجاب المتصلة وسلبها وإهمالها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب أجزائها ؛ بل باعتبار الاتصال ؛ كذلك ليس كونها ذات جهة لكون أجزائها ذات جهة ؛ بل يجب أن تكون الجهة للاتصال .

- واعلم أنه كما يكون حمل موجود لا لزوم فيه ، وحمل في بعض الأشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه ، وحمل ضروري ، كذلك التلو . أما أمثلة ذلك في الحملات فإن قلنا : زيد كاتب ، وصدقنا ، كان وجودا ليس فيه ضرورة البتة . وإن قلنا : القمر ينكسف ، كان فيه وجود وضرورة ، ولم يكن دائما . وإن قلنا : إن زيدا أو القمر جسم ، كان ضروريا صرفا ، كذلك في المتصلات ، فليس نفس اللزوم . ولأنه لا بد من التالى عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا ، والموافقة أبعد من ذلك . ولا الموافقة من غير لزوم تمنع الضرورة ؛ بل يجب أن يكون اللزوم أو الموافقة دائما في جميع مدة كل وضع وضع للقدم ، حتى إذا كان ، يلزم كل وضع أو يوافق ، ولم يكن دائما ولم يكن ضروريا . فالضروري الكلى في الإيجاب هو أن يكون الاتصال دائما ١٥ ما دام الوضع ، ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم . وأما الوجودية الكلية اللزومية التي لا ضرورة فيها فهي من التي يعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو أن يكون اللزوم موجودا في كل وضع ، إلا أنه لا يدوم

(١) إذا : إن ع ، عا ، هـ . (٢) لهذه : في هذه هـ . (٣) كونها ذات جهة لكون أجزائها : كون أجزائها سا ، عا || كونها ذات جهة : كون أجزائها ذات جهة || كونها : كون هـ . (٤-٧) في بعض وحمل : ساقطة من عا . (٨) قلنا : + قولنا ع . (٩) أو الموافقة : والموافقة عا . (١٠) أو يوافق : أو موافق د ، سا ، ن || ولم يكن دائما ولم يكن دائما ولم يكن دائما لم س ، سا ، عا ، هـ . (١١) أو اتصال : واتصال ع || لزوم : اللزوم ع . (١٢) من : في د ، ن ؛ ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (١٣-١٨) وأما الوجودية . . . لزوم : ساقطة من ع .

مع دوام الوضع أولا يجب . كقولهم : كلما كان هذا إنسانا فهو متنفس ، أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السم . فإن المصير إلى الموافاة والموافاة جميعا بعد الطلوع زمان . وأما إذا لم يكن الاتصال منها بلزوم فلا يبعد أن يتشكك بتشكك أنه هل توجد كلية متصلة الاتصال . منها اتفاق ، ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دائم ، ويشبه أن هذا لا يوجد صادقا ، فإنه إن كان الأمر ليس لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة ، بل عارضا ، فيجوز أن لا يعرض ؛ إذ ليس يلزم عروضة عن الوضع ، ولا هو واجب في نفس الأمر . وأما في الجزئيات فسيوجد ذلك . هذا وأما الممكن الصرف فهو أن يكون التالي يصح أن يوافق في كل وضع وأن لا يوافق ، إذ لا موجب . وأما حيث الاتصال لازم فيشبه أن لا يوجد للزوم فيه حكم ممكن كلى صادق . ليس لأن الممكن لا يلزم . فإنه ممكن للإنسان الكتابة ، وقد يلزم بشرط كما قلنا وبيننا . ولكن لأن ذلك الشرط لا يوجد مع كل وضع . فإنه من الأوضاع التي للقدم ، أوضاع يُشترط فيها ما يمنع ذلك للزوم ، فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن أن يصير التالي لازما عن الموضوع ، وهو أحد الأوضاع .

وإذا عرفت هذا في الإيجاب ، فقد عرفت في السلب ، والأمر في الجزئيات أظهر .

(١) أولا يجب : إذ لا يجب د ، هـ ؛ ولا يجب م . (٢) أو كلما : وكلما سا || فهي : فهو ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || توافي : يوافق ما . (٣) وأما إذا : وإذ سا || منها : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، ن || يلزم : للزوم د ، س ، سا ، عا ، ن . (٤) منها : فيها د ، سا ، ن ، هـ . (٥) يلزم : للزوم هـ . (٦) موجب : يوجب م || لازم : اللازم سا . (٧) لزوم : للزوم ع ؛ ساقطة من م . (٨) لا يوجد : لا يوجد سا || فإنه : لأنه ن ؛ فإن م . (٩) وإذا : فإذا ع . (١٠) في الجزئيات أظهر : ساقطة من ب || أظهر : + والله أعلم ؛ + تحت المقالة الخامسة من الفن الرابع من المنطق سا ؛ + تحت المقالة الخامسة من الفن الرابع والحمد لله رب العالمين ع ؛ + تحت المقالة الخامسة من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق ع ؛ + تحت المقالة الخامسة والحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه محمد وآله أجمعين هـ .

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الأشكال الثلاثة

- ٥ القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين تشتركان في حد ، أعني في مقدم أو تال . ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة الجملة . فإما أن يكون الحد الأوسط تاليا في أحدهما ، مقدما في الآخر ، ويسمى الشكل الأول . وإما أن يكون الأوسط تاليا في كليهما ، ويسمى الشكل الثاني . وإما أن يكون الأوسط مقدما في كليهما ويسمى الشكل الثالث . ولا قياس ١٠ من جزئيتين ولا من سالتين ، ولا من سالة صغرى كبراهما جزئية .

(١) السادسة : السابعة د ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (٢) من الفن . . . المنطق : ستة فصول ص || من الجملة . . المنطق : منه ب ، د ، م ، ن من الجملة الأولى ستة فصول سا ، م من المنطق ع ، م من المنطق ستة فصول هـ . ثم تذكر هذه النسخة بعد ذلك عناوين الفصول [(٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ط ، ن ، فصل ١ هـ . (٥) الشرطية المتصلة : المتصلات س ، المتصلات البسيطة سا ، ط ، هـ . (٦) المتصلة : المتصلات د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٧) أو تال : وتال ط . (٨) الحد : ساقطة من ن || مقدما : ومقدما ع . (٨ — ٩) في أحدهما . . تاليا : ساقطة من د . ن . (٩) كليهما : فهما ن . (١٠) في كليهما : فهما س . (١١) من (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ .

الشكل الأول من متصلتين . شريطته مثل شريطة الشكل الأول في الحليات . وقولنا : $\bar{A} \bar{B}$ و \bar{C} يدل على حلية تكون من الثمانية .

الضرب الأول من موجبتين كليتين : كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{C}$ ؛ وكلما كان $\bar{C} \bar{D}$ ، $\bar{D} \bar{E}$ ؛ ينتج : كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{F} \bar{E}$. وهو قياس كامل .

الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة : كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{C}$ ؛ وليس البتة إذا كان $\bar{C} \bar{D}$ ، $\bar{D} \bar{E}$ ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{F} \bar{E}$. وهو قياس كامل .

الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{C}$ ؛ وكلما كان $\bar{C} \bar{D}$ ، $\bar{D} \bar{E}$ ؛ ينتج : قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{F} \bar{E}$. وهو قياس كامل . ١٠

الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى : قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{C}$ ؛ وليس البتة إذا كان $\bar{C} \bar{D}$ ، $\bar{D} \bar{E}$ ؛ ينتج : فليس كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{F} \bar{E}$. وهو قياس كامل .

وقد يلزم على هذا الشكل شكوك . فإن لقائل أن يقول : إن هذا الشكل لا ينتج : فإنا نقول : كلما كان الاثنان فردا فهو عدد ، ثم نقول : كلما كان الاثنان عددا فهو زوج ، وكلا المقدمتين صادقتان ، فيلزم من هذا كلما كان ١٥

(١) متصلتين : منفصلتين سا || شريطته مثل شريطة : شرطية مثل شرطية د ، ع ؛ شرطية مثل شريطة ن . (٢) وقولنا : قولنا ع || $\bar{A} \bar{B}$: + وقولنا || يدل : كل د ، س ، هـ ، ن ، هـ || الثمانية : الممكنة سا . (٤) ينتج . . . $\bar{F} \bar{E}$: ساقطة من د ، س ، ن . (٦) ينتج . . . $\bar{F} \bar{E}$: ساقطة من سا . (٨) الثالث : ساقطة من م . (١١) الضرب : والضرب هـ || قد يكون : ساقطة من سا . (١٢) ينتج : وينتج ب ، م || فليس : ليس د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٤) هذا (الثانية) : ساقطة من ع . (١٦) وكلا : وكلتا س ، هـ || صادقتان : صادقان د || هذا : ذلك ب ، م .

- الاثنان فردا فهو زوج ، وهذا خلف . فنقول : إن السبب في هذا أن الصغرى كاذبة في قسمها . ولكنها تلزم ، على ما قلنا ، من يرى أن الاثنين فرد ، وكل فرد عدد ، فتلزمه ، لا لأنه حق في نفسه ، بل لأنه يرى باطلا . وكذلك هذه النتيجة تلزمه ويكون صدقها على سبيل صدق المقدمة . فصادق على سبيل الإلزام أن الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس "أن يلزمه" و "أن يكون حقا" شيء .
- واحد . وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها . وإن كان الحد الأصغر محالا ، والأوسط محالا ، والأكبر محالا ، كان حال الأكبر في اللزوم صادقا عليه ، أى صادقا بحسب الإلزام لا بحسب الوجود . فلننظر إذا كان الأكبر موجودا مع الأوسط على سبيل اتباع دون لزوم ، والأوسط للأصغر كذلك . فنقول : إن مثل هذا ، وإن لزم عنه شيء ، فالأولى أن لا يكون قياسا ؛ لأن ذلك لا يكون أفادنا علما بشيء مجهول عندنا ، فإن الأوسط إذا لم يكن ملتزما للأكبر ؛ بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس أن الأكبر موجود معه الأصغر ، ومع كل موجود أو مفروض ؛ سواء التفقتا إلى الأوسط أو لم تلتفت . فإن انتهى إلى موضع تبين الشيء ببيان غيره ، فذلك مما هو لازم عنه عند الذهن . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية غير محالة المقدم ، وأما إن كانت محالة المقدم
- مثل قولنا : كلما كان الاثنان فردا ، فهو عدد ؛ وكلما كان الاثنان عددا ، فإن البياض لون ، فلننظر هل يفيد هذا أنه كلما كان الاثنان فردا فإن البياض لون . فنقول : ليس من علمنا هذا ، علمنا أن البياض لون : فإنا إن جعلنا

(٤) تلزمه : تلزمها ما . (٦) كل : ساقطة من د ، ن || هذه : ههنا سا || وإن : فإن س ، ه . (٩) سبيل : : ساقطة من سا || والأوسط : الأوسط س ، سا . (١٠) هذا : هذه ن . (١٢) منه : مع س ، ه . (١٤) إلى موضع : الموضع د ، ن . || هو : ساقطة من سا . (١٥) لزومية : لزمته س || وأما . . . المقدم : ساقطة من سا . (١٨) فنقول : + أنه سا .

الاثنين زوجا علمنا هذا أيضا ؛ بل هذا هو على أنا نعلم هذا في نفسه . وإن كانت الصغرى اتفاقية ، والكبرى لزومية ، فقد يظن أنه قياس مفيد . فإنه يجوز أن يكون الأكبر غير معلوم الوجود بالقياس إلى الأصغر ؛ بل إلى شيء يعلم أنه موجود معه ، فيعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر الآن ؛ ولم يكن قبل ذلك يعلم . لكن هذه الإفادة ، إلى حد ما ، على سبيل تذكير ما . وذلك لأنك لما علمت وجود الأوسط في نفسه ، علمت منه وجود الأكبر في نفسه ، لا من القياس . وأنت مع ذلك تعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر ومع كل شيء في العالم ، فلم يكن إدخالك الأصغر مفيدا شيئا يعتد به . هذا إن كانت الكبرى موجبة .

وأما إن كانت سالبة للوافقة أو للزوم ، فلا يخلو إما أن تكون الموجبة لزومية ، أو اتفاقية . فإن كانت اتفاقية ، وكان الموافق لا يلزم عن وضعه شيء بشرط وضع الأصغر معه ، إذ قلنا : ولا شيء من أوضاعه الممكنة يلزمه الأكبر ، فن أوضاعه اشتراط الأصغر معه . وهذا في اللزومية ظاهر أيضا . وإن كانت الصغرى محالا ، والأوسط جائزا ، والكبرى سالبة للزوم ، فيجب أن لا يلزم الأكبر عن الأصغر البتة ، وإلا لكان السلب الكلي كاذبا ، لست أعنى كاذبا بحسب الأمر في نفسه بل بحسب الالتزام ، ولو اعتبر بحسب الأمر في نفسه لكنت الصغرى كاذبة ، إذ كان الأوسط جائز الوجود أو حقا . وهذا شيء قد

(١) هو : ساقطة من سا || وإن : فإن سا . (٣) إلى شيء : الشيء شيء .
 (٥) لكن : + يعلم سا || على : وعلى ع ، عا || لما : إذا سا . (٨) إدخالك : إدخال ن .
 (١١) إذ : فإذا ب ، إذا د ، ن ؛ فإذا ع ، م || فن : من د ، س ، سا ، ن ، هـ .
 (١٢) منه : منه ع . (١٣) الصغرى : الأصغر س ، هـ . (١٤) وإلا لكان السلب : وإلا لزم أن يكون السلب ن . (١٥) في (الأول) : بل ن || بل نفسه : ساقطة من م . (١٦) إذ كان : وكان ع || وهذا : + وهكذا .

- علمته . وأما إن كان كلاهما محالا في الإيجاب فكذب إيجاب الأكبر على الأوسط ، كان الأكبر غير لازم البتة للأصغر . فإنه لو لزم الأصغر ، للزم فرض الأوسط ، إذا فرض معه الأصغر ، وعلى ما علمت ، فتكون النتيجة سالبة اللزوم صادقة . فأما في جميع ذلك إن كانت الكبرى سالبة الموافقة ، والموجبة اتفاقية . ولاشك أن الأوسط يكون جائز الوجود ، ويكون الأكبر محالا .
- فيكون معه سلب اتصال على سبيل الموافقة حقا . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية والأصغر جائزا . فإن كان الأصغر محالا ، والأوسط حق ، يلزمه ويسلب عنه موافقة محال أو لزومه ، فالنتيجة سالبة الاتفاق ، واللزوم على الوجه الذي يصدق فيه محال المقدم غير محال التالي ، أعنى بحسب الالتزام .
- ١٠ وأما الشكل الثاني فإنه لا ينتج عن موجبتين ، وعن جزئيتين ، وعن كبرى جزئية ، وذلك ما تعرفه بأدنى سعى على حكم الأصول المعلومة عندك ، وبأن تأخذ الحدود الحلية فتقلها إلى الشرطية . وأما إذا كانتا كلتيني ، والكبرى سالبة ، كقولنا : كلما كان هـ زـ لم يـ دـ ، وليس البتة إذا كان آ بـ لم يـ دـ ، فإنه يختلف الأحوال فيه بحسب كون المقدمتين وفاقيتين || ولزوميتين ، أو مختلفتين في ذلك . فإن كانتا جميعا للموافقة ، فلا يكون في ذلك بيان شيء
- ١٥ مجهول ، ويكون على حسب ما علمت في الشكل الأول .

(١) فكذب : كذب د . (٣) الأصغر : الأوسط س . (٤) والموجبة : ساقطة من س . (٥) اتفاقية : الاتفاقية م || يكون : ساقطة من سا . (٧) والأوسط : فالأوسط ع . (٨) محال أو لزومه : لا محالة أو لزومية هـ || أو لزومه : أو لزوم س . (٩) غير : عن د ، ع ، ن || الالتزام : الإلزام نج ، د ، سا ، الأمر ن . (١٠) وأما : فأما ع . (١١) المعلومة : المعلوم سا . (١٢) كانتا : كانت د . (١٣) كقولنا : كقولك س || هـ زـ : آ بـ ط || آ بـ : هـ زـ ط . (١٤) أولزوميتين : ولزوميتين د ، س ، ن ، ساقطة من سا ، م . (١٥) أو مختلفتين : مختلفتين ب ، ومختلفتين د ، ن || بيان : مثال سا .

وأما الموجب فيعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الأول . فإن كان السلب للزوم فقط ، ولا يمنع الموافقة ، والموجبة موجبة الموافقة ، فإن القياس لا ينتج البتة ، كقولنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالحمار ناهق ؛ وليس البتة إذا كانت الاثنوة زوجا ، يلزم منه أن الحمار ناهق . فإن هذا يصدق عنه أنه : ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقا ، يلزم أن الاثنوة زوج . وإن جعلت بدل كون الاثنوة زوجا ، كون الإنسان حيوانا ، صدقت النتيجة ، أنه كلما كان الإنسان ناطقا ، لزم أن يكون الإنسان حيوانا . ثم إن جعلت بدل كون الإنسان حيوانا ، كون الإنسان نباتا ، صدق أنه ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا ، فالإنسان نبات . فإن كانت الموجبة لزومية ، تجدد التأليف مفيدا ، سواء اقترنت به سالبة للزوم ، أو سالبة الموافقة ، وتكون النتيجة بحسبه . ثم تكون شريطته بعينه مثل شريطة الشكل الثاني في الجمليات . ويجب أن تكون سالبة ضرورية لإحدى الضروريتين المنعكستين حتى ينتج ، كما قلنا نحن ، في الجمليات . ويتبين بالعكس والخلف والاقتراض .

مثال بيان ذلك في هذا الضرب . الضرب الأول الذي من كليتين ، والكبرى سالبة . وهو قولنا : كلما كان آ ب ، ب ج د ، وليس البتة إذا كان ز هـ ، ب ج د ؛ ينتج ليس البتة إذا كان آ ب ، ف هـ ز . وتبين بعكس الكبرى ، وورده إلى ثاني الأول . وبالحلف أنه إن كانت هذه النتيجة كاذبة ، فتقيضها

-
- (١) بما : ما د . (٣) فالحمار : والحمار د . (٦) وإن : إن ع .
 (٧) لزم : يلزم سا || يكون : كون م . (٨) أنه : ساقطة من س .
 (١١) شريطة : شرطية م . (١٣) بالعكس : العكس م . (١٤) مثال : مثل ع ، ما ، م || الضرب (الأول) : ساقطة من سا ، ع ، م || الذي : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) وهو : فخرج .
 (١٦) ليس : ساقطة من د ، ن : ينتج د ، ن || وتبين : تبيين سا . (١٧) إن : إذا سا .

وهو أنه : قد يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ، صادقا ، وتضيف إليها : ليس
البتة إذا كان هـ ز ، بـ جـ د ، ينتج : ليس كلما كان آ ب ، بـ جـ د .

- الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة : ليس البتة إذا كان آ ب ، بـ جـ د ؛
وكلما كان هـ ز ، بـ جـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، هـ ز ؛
تبين بعكس الصغرى ؛ ثم بعكس النتيجة ؛ أو بالخلف ، بأن يؤخذ نقيض
النتيجة ويضاف إلى الكبرى ، وينتج نقيض الصغرى . والأحوال فيه ما قد
علمت في الضرب الأول .

- الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى ؛ وكلية سالبة كبرى . قد يكون إذا
كان آ ب ، بـ جـ د ؛ وليس البتة إذا كان هـ ز ، بـ جـ د ؛ ينتج : ليس كلما
كان آ ب ، هـ ز . وتبين بعكس الكبرى وبالخلف .

- الضرب الرابع : من جزئية سالبة صغرى ، وكلية موجبة كبرى . ليس كلما كان آ ب ،
بـ جـ د ؛ وكلما كان هـ ز ، بـ جـ د ؛ ينتج : ليس كلما كان آ ب ، هـ ز ؛ ويبين
بالخلف ويبين بالافتراض ، بأن تعين الحال والمرة التي يكون فيها آ ب ،
ولا يكون فيها البتة جـ د ، وليكن ذلك عند كون ح ط . فيصح أن نقول : ليس
البتة إذا كان ح ط ، بـ جـ د ؛ وكلما كان هـ ز ، كان جـ د ؛ ينتج ليس البتة
إذا كان ح ط ، كان هـ ز ؛ ونضيف إليها أنه قد يكون إذا كان آ ب ،

(١) صادقا : صادق س ، سا ، هـ ، ا . (٢) ليس : ساقطة من سا . (٣) ليس :
ساقطة من سا . (٤) بالخلف : و بالخلف ط . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) ليس : + البتة هـ . (١٠) كان : + آ ب بـ جـ د وكلما كان هـ ز بـ جـ د ينتج ليس كلما
كان د ، ن . (١٠-١٣) بعكس الكبرى بالافتراض : ويبين بالخلف ويبين
بالافتراض د ، ن . (١٣) تعين : تعين س . (١٤) فيصح : فينتج ح .
(١٥) ح ط : ح س . (١٦) أنه : ساقطة من سا .

فخ ط ، ينتج : ليس كلما كان آ ب كان هـ ز . ولقائل أن يقول : يحسن أن يكون توالى هذه السوالب محالة فلا تنعكس السوالب . فنقول : إن كان المقدم من الموجب ليس بحال ، فالتالى الأوسط ليس بحال ؛ وإن كان ذلك المقدم محالا ، ويقارن الأوسط ، والآخر لا يقارنه ، فلا يجتمعان البتة ، فالنتيجة صادقة .

الشكل الثالث . أنت أيضا ستعلم أن استعمال القضايا الموجبة التى اتصاها اتفاق غير محدود . وذلك إذا تأملت النحو من التأمل الذى سلف لك . وبعد ذلك فإن شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة الشكل الثالث فى الحملات ، وضروبه أيضا كضروبه ستة .

١٠ الضرب الأول : من كليتين موجبتين ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : أنه قد يكون إذا كان هـ ز ، فأب ؛ برهانه أن تعكس الصغرى فيرجع إلى الشكل الأول ؛ أو نقول : وإلا فليكن ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ؛ ونضيف إليه : كلما كان جـ د ، فأب ؛ فيكون ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ؛ هذا خلف .

١٥ الضرب الثانى : من كليتين والكبرى سالبة ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : ليس كلما كان هـ ز فأب ؛

(١) كان (الثانية) : ساطعة من سا . (٢) فلا : + تكون ب ، م . (٣) فالتالى : والتالى د ، ن ؛ أو التالى م . (٤) ويقارن : يقارن ع || فالنتيجة : والنتيجة د ، ع ، ن . (٥) اتفاق : إمامى ع . (١٠) الضرب الأول : الضرب هـ . (١٣) فأب : فهـ ز سا || ليس : ساطعة من م . (١٤) هـ ز فأب هذا خلف : جـ د فهـ ز م ؛ جـ د فأب هذا خلف سا . (١٤ — ١٦) هذا خلف ف آ ب : ساطعة من د ، ن .

يبين بعكس الصغرى ، وبالخلف ، بأن تضيف نقيض النتيجة إلى الكبرى ،
فيتنتج نقيض الصغرى .

الضرب الثالث : من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان جـ د ،
فهـ ز ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان هـ ز ، فأب ،
ويبين بعكس الصغرى وبالخلف المنتج لنقيض الصغرى .

الضرب الرابع : من موجبتين والكبرى جزئية ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛
وقد يكون إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : جزئية موجبة ، ويبين بعكس الكبرى ،
ثم عكس النتيجة ، وبالخلف .

الضرب الخامس : من موجبة كلية صغرى ، ومسالبة جزئية كبرى ، كلما
كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس كلما كان جـ د ، فأب ؛ فليس كلما كان هـ ز ، فأب ؛
وهذا لا يبين إلا بالخلف والافتراض بأن نقول : ليكن الحال الذى يكون فيه
جـ د ، وليس أب ، هو حال كون حـ ط ، فيكون ليس البتة إذا كان حـ ط ،
فأب ؛ فنقول : كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وقد يكون إذا كان جـ د ، فـ غـ ط ينتج :
إذا كان هـ ز ، فـ غـ ط ؛ وليس البتة إذا كان حـ ط ، فأب ؛ ينتج : ليس كلما
كان هـ ز ، فأب .

(١) بين : بين ع || قبض : ساقطة من ع . (١-٢) إلى الصغرى : ساقطة
من سا . (٣) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || من : ساقطة من م . (٥) وبخلف : بالخلف ما .
(٦) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٧) الكبرى : الصغرى س . (٩) الضرب الخامس : الضرب
٥ هـ || جزئية : كلية س . (١١) ليكن : لكن ما || الذى : الذى || يكون : ساقطة من س .
(١٢) كون : كونه م . (١٣) يخرج : ساقطة من ع . (١٣-١٤) يخرج فـ غـ ط :
ساقطة من س . (١٤) وليس . . . حـ ط : ساقطة من د || ليس : ساقطة من سا .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صغرى ، وكلية سالبة كبرى ، كقولك :
 قد يكون إذا كان ج د ، فهـ ز ، وليس البتة إذا كان ج د ، فأب ؛ ينتج :
 ليس كلما كان هـ ز ، فأب ؛ ويبين بعكس الصغرى وبالخلف .

واعتبر أحوال الجهات كما في الحليات ، والعبرة في حال المتصلة أنها مطلقة
 أولزومية للكبرى .

(١) الضرب السادس : الضرب ٥٦ || كقولك : ساطعة منع . (٤) أنها : بهاب ،
 م . (٥) للكبرى : الكبرى م .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى القياسات المؤلفه من المتصلات والمنفصلات

- نبدأ أولاً باللواتى يكون فيها المتصلات مكان الصغريات . فلا يخلو إما أن تكون الشركة فى المقدم ، وإما أن تكون الشركة فى التالى . وفى كل واحد من الأقسام إما أن تكون المنفصلة حقيقية أو الأخرى [و] التاليفات الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات حقيقية كبرى ، والشركة فى تالى المتصل .
- ضروب ذلك من موجبتين ، مثال الذى من كليتين : كلما كان هـ ر ، أى بلا شرط آخر ، بخـد ؛ ودائماً إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : أنه كلما كان هـ ر ، فلا يكون آ ب . برهانه أن المنفصلة ترجع ، فتصير :
- كلما كان جـ د ، فليس آ ب . مثال الذى من موجبتين ، والصغرى جزئية ، حكمها حكم هذه فى الإنتاج ، ولكن جزئية . وأما إن كانت المنفصلة جزئية لم تنتج . والحدود كذلك ، تارة قولك : كلما كان زيد ماشياً ، فهو متحرك فى المكان ، وقد يكون إما أن يكون زيد متحركاً فى المكان ، وإما أن يكون تاركا للشى . وتارة كقولك : كلما كان هذا مسكاً ، أى بلا شرط آخر ، فهو أسود ؛

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢٠٥ (٣) المزلقة : المخاطة سا . (٤) لبدأ : نبدأ سا . (٥) الشركة : ساقطة من ن . (٦) الكائنة : الكلية سا . (٨) مثال : + ذلك ن . (١٠) أنه : ساقطة من م . (١٢) كانت : كان م || والحدود : فالحدود سا . (١٣) كذلك : لذلك ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (١٣ — ١٥) وقد يكون . . . للشى : ساقطة من ن . (١٥) للشى : فى المشى سا || كقولك : قولك د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || آخر : ساقطة من د ، ن .

وقد يكون إما أن يكون الشيء أسود ، وإما أن يكون طيب الرائحة ، فالأول تصدق فيه الموجبة الكلية ، والثاني تصدق فيه السالبة الكلية .

• ضروب ذلك والمتصلة سالبة تنعكس : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بخـ د ؛ ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ بل كلما كان هـ ز ، فآ ب ؛ وأيضا ليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس آ ب . وهو لزومية لأنه يلزم الشرطيتين هكذا : كلما كان هـ ز ، لم يكن جـ د ؛ وكلما لم يكن جـ د ، فآ ب ؛ ينتج : كلما كان هـ ز بلا شرط آخر ، فآ ب ؛ ويلزمه ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ ويلزمه السالبة المنفصلة أيضا . وكذلك ينتج إن كنت الجزئية متصلة ، وينتج ههنا أيضا إذا كانت المنفصلة جزئية . لأن المتصلة تنعكس ١٠ فيلزم عكسها كلما كان جـ د ، فليس هـ ز . نواف إليه قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فليس آ ب ؛ ويلزم ليس دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

١٥ ضروب ذلك والمنفصلة وحدها سالبة لا ينتج منها شيء ، اعتبر من هذه المواد : كلما كان هذا زوجا ، فهو عدد ؛ وليس البتة إما أن يكون عددا ، أو يكون كثرة منقسمة بمتساويين ؛ هذا تارة ، وتارة أو يكون كثرة لا ينقسم بمتساويين ؛ فتارة يصدق بإيجاب كلى ، وتارة يصدق سلب كلى . والعقم في الجزئيات أظهر. وإما من سالتين [و] من جزئيتين ، فلا ينتج البتة التاليفات

(٢) الموجبة : السالبة س ، هـ || السالبة : الموجبة س ، هـ . (٤) إما (الأولى) : ساقطة من ب ، م . (٤ — ٥) البتة . . . ليس : ساقطة من سا . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٨ — ٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٤) لا ينتج : ولا ينتج ع . (١٧) والعقم : والعقم د ؛ والعقم س . (١٨) وإما : فلأما ع .

الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات غير حقيقية كبرى ، والشركة فى التالى من المتصل . فليكن أولا المنفصلات من جزء سالب وجزء موجب ، والشركة فى الموجب ، ولا ينفذ إلى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل ، فإنه لا يغير الحكم البتة .

- ضروب ذلك والتأليفات من موجبتين ، وليكونا كليتين : كلما كان هـ ز بلا شرط آخر ، بخـ د ، ودائما إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون آ ب ؛ وهذا لا ينتج . ومثاله كلما كان كذا إنسانا ، فهو حيوان ؛ ودائما إما أن يكون حيوانا ؛ وإما أن لا يكون طائرا ؛ ومرة أخرى إما أن يكون حيوانا ، وإما أن لا يكون ناطقا . وظاهر من هذا كيفية حال الذى تكون متصلة جزئية . وكذلك إذا كانت منفصلة جزئية لم تجب له نتيجة . مثاله : كلما كان ماشيا كان مريدا . ٩٥ وقد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون متحركا . وأيضا قد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون ساكنا أى مريدا للسكون . فإن إحدى المادتين تنتج ضد إنتاج الأخرى .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، على أى نحو كان .

- ١٥ وأما التأليفات من كليتين فمثل قولك : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بخـ د على أى نحو كان ؛ ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز فآ ب . فإنه ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن

(٢) التالى : الآلى سا . (٣) من : ساقطة من ع . (٦) لا يكون : يكون م .
 (٨) لا يكون (الأولى) : يكون م || إما : وإما ع ، ط . (١٠) مثاله : ومثاله هـ .
 (١١) لا يكون : يكون م || وأيضا : أيضا م ، هـ (١٢) أن : ساقطة من م || أى :
 ساقطة من م . (١٥) وأما : أما م ، سا ، ط ، هـ || التأليفات : التأليف د ، س ، سا ،
 ط ، ن || ليس : ساقطة من سا . (١٦) لا يكون : يكون د .

يكون آتَب ؛ لأنه يرجع إلى المتصلات هكذا : كلما كان هَ زَ على نحو المقول في السالبة ، فليس جَدَّ أوليس يلزمه جَدَّ . وكلما لم يكن جَدَّ ، لم يكن آتَب ، ينتج : كلما كان هَ زَ ، لم يكن آتَب ، ويلزمه : ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فآتَب ؛ وأيضا ليس إما أن يكون هَ زَ ، وإما أن لا يكون آتَب . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية . فإن كانت المنفصلة جزئية أنتج أيضا على مثال ما أنتج في نظيرتها والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كل هذا لا يلزم له نتيجة ، والحدود كما كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا بلا شرط ، وليس البتة إما أن يكون له حامل وإما أن لا يكون جوهر ، وليس البتة إما أن يكون له حامل وإما أن لا يكون كل مقدار متناهيا ، أى مع أن لا يشترط فيها شرط آخر فاسد . فإن هذه الحدود تلزم عنها مختلفات . والعقم في الجزئيات أوضح ، ولتكن الشركة في الجزء السالب .

ضروب ذلك والتأليف من موجبتين : كلما كان هَ زَ ، فليس جَدَّ ؛ وإما أن لا يكون جَدَّ ، وإما أن يكون آتَب ؛ فلا ينتج . والمواد : كلما كان هذا إنسانا ، فليس هو عرضا ؛ وإما أن لا يكون حجرا ، أو يكون جمادا ؛ وأيضا إما أن لا يكون حجرا ، أو يكون جسما . وكذلك إذا جعلت أحدهما جزئية فستجد له مواد .

(٢) جَدَّ (الأول) : ساطعة من م || يلزمه : يلزم ص || وكلما لم : وكلما سا || لم (الثانية) : فلم م .
(٤) ليس إما : ليس البتة إما سا || آتَب : ساطعة من سا . (٥) فإن . . . جزئية : ساطعة من سا || أنتج : ينتج ه . (٩) حامل (الأول) : + مطلقا ع || لا يكون : + له د ، ن || وليس : أوليس ع . (١١) والعقم : + يلزم ع || ولتكن : ولكن سا .
(١٢) الجزء السالب : الجزئيات د ، ن ؛ الجزء الثالث سا . (١٤) والمواد : والمراد د .
(١٥) مرضا : جراس ، سا ، طا ، ه . (١٧) فستجد : فتجد د ، ن .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : هذه لا تنتج . ولنورد لذلك مثالا واحدا :
 كلما كان هذا عرضا ، فليس بجوهر ، وليس البتة إما أن لا يكون هذا جوهرًا ،
 أو يكون في موضوع ، وليس البتة إما أن يكون هذا جوهرًا ، أو يكون
 المقدار غير متناه بالفعل .

- وأنت لا تبعد عليك من هذا أن تعرف أن حكم التاليفات التي تكون منفصلاتها
 من سالتين ، حكم هذه التي الشركة فيها في جزء سالب ، والجزء الآخر
 موجب .

فلنتقل الآن إلى امتحان الضروب المشاكلة لهذه الضروب ، والشركة في مقدم
 المتصل . ولنبدأ بما تكون منفصلاته حقيقية .

- ١٠. ضروب ذلك من موجبتين ، أما التي من كليتين كقولك : كلما كان هـ ز ،
 بـ ج د ، ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، ينتج : قد يكون
 إذا كان ج د ، فليس آ ب . فإنه ليس دائما إما أن لا يكون ج د ، وإما أن
 يكون آ ب . برهان ذلك أن المنفصلة تصير هكذا . فكلما كان هـ ز ، فلا
 يكون آ ب . ويضاف إلى الأخرى على قياس الشكل الثالث ، وينتج ما ذكره .
- ١٥. وقد يمكن من هذا أن يستنتج نتيجة كلية بأن يؤخذ عكس نقيض المتصلة على

(٢) لا يكون : يكون م . (٣) وليس : أو ليس سا ، عا ، هـ || أن يكون : أن لا يكون عا .
 (٥) حكم : + موضوع هـ . (٦) الآخر : الأخير د (٨) هذه : هذه د .
 (١٠) التي : التي د ، سا ، ع ، عا ، ن . (١١-١٣) يخج . آ ب : ساقطة
 من سا . (١٢) فإنه : وإنه د ، س ، ع ، عا . (١٣) يكون : لا يكون ع ||
 المنفصلة : المتصلة هـ || فكلما : وكلما س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٤) ويضاف :
 يضاف ب || ما ذكر : ما ذكر عا . (١٥) يستنتج : يخج سا || يؤخذ : + لازم سا .
 (٢٢)

ما عرف ، وهو أنه ليس البتة إذا لم يكن ج د ، فهـ ز ، ويضاف إليه لازم
 المنفصلة ، وهو أنه كلما لم يكن آ ب ، فهـ ز ، ينتج : ليس البتة إذا
 لم يكن ج د ، لم يكن آ ب ، ويلزمها ليس البتة إما أن يكون ج د ، وإما
 أن لا يكون آ ب . وكذلك إذا كانت المتصلة جزئية ، أو المنفصلة جزئية ؛
 فإنما حينئذ تصير : قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب . وقد يمكن أن يبين
 بالعكس المتصل حتى يرجع إلى ضروب التاليفات التي الشركة في تالي المتصل
 كما قيل في التي قبلها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فـ د ؛
 ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، ينتج ليس البتة إذا كان
 جـ د فليس آ ب ؛ بل كلما كان جـ د ، فآ ب ؛ فإنه ليس البتة إما أن يكون
 جـ د ، وإما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المتصلة تنعكس كلية ، وترجع
 إلى الشركة في التالى . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية يبين بأن نجعلها موجبة
 متصلة ؛ وبعكسه : قد يكون إذا كان ليس جـ د ؛ فهـ ز ؛ وكما كان هـ ز ،
 فليس آ ب ؛ فقد يكون إذا كان ليس جـ د ، فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن
 جـ د ، فآ ب . فإن كانت المنفصلة جزئية يبين بأن تجعل المتصلة السالبة متصلة
 موجبة ، فنقول : كلما كان هـ ز ، فليس جـ د ؛ وتجعل المنفصلة متصلة ،
 ونقول : قد يكون إذا كان هـ ز ، فليس آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان
 ليس جـ د فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن جـ د كان آ ب .

(١-٣) فـ هـ ز . إذا لم يكن جـ د : ساقطة من سا . (٢) أنه : ساقطة
 من هـ || فـ هـ ز : ساقطة من م . (٣) ويلزمها ليس : وليس سا || يكون : لا يكون
 ع ، ط . (٥) يبين : ساقطة من ب . (٦) ضروب : جميع سا || في تالي : فيها في تالي
 سا . (٩) هـ ز : زـ هـ س || ينتج : فينتج ب ، م . (١٢) نجعلها : نجعل ب ، س ،
 ساء ، طاء ، م ، هـ . (١٣) قد : قد س ، ع ، ط ، هـ . (١٧) ينتج : فينتج ن .
 (١٨) آ ب فليس : ساقطة من م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كلما كان هـ ز ، بـ جـ د ، وليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وهذا لا ينتج ، لأنك إذا قلت : كلما كان هذا زوجا ، فهو متقسم بعددين متساويين ؛ وليس البتة هذا إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ كان الصحيح أنه : كلما كان هذا متقسما بعددين متساويين ، فهو عدد ؛ وإن بدلت وجعلت مكان العدد وجود الخلاء ، كان الصحيح هو السلب . وكذلك إذا كان ههنا جزئية .

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والمنفصلة غير حقيقة ، ولكن الشركة في الموجب .

ضروب ذلك من الموجبتين : كلما كان هـ ز ، بـ جـ د ، ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ ينتج من وجه ما : قد يكون إذا كان جـ د ، فأ ب ؛ وليس دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ، وبين هكذا : كلما كان آ ب ، فهـ ز ؛ وكلما كان هـ ز ، بـ جـ د ؛ ينتج : كلما كان آ ب بـ جـ د ، ثم اعكس ؛ بل لك أن تستنتج الكلية على النحو الذي سلف لك منا ذكره . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بـ جـ د ، ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب ، فليس البتة إذا كان جـ د ، فأ ب ؛ بل كلما كان جـ د ؛ لم يكن آ ب ؛ وليس إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون

(٢) جـ د : آ ب سا ، هـ || وهذا : هذا سا ، عا . (٣) متقسم : منفرد سا . (٤) يكون زوجا وإما أن : ساطعة من سا . (٥) كان (الأولى) : فإن ع . (٥) كان : فإن ع . (٧) ولكن : ولكن د ، ن ؛ وليس ع (١١) وليس : أوليس سا . (١٥) — (١٦) بـ جـ د . هـ ز : ساطعة من سا . (١٦) هـ ز : ساطعة من عا || فليس : وليس سا . (١٧) وليس : فليس هـ .

آ ب . وبين بالعكس المتصلة . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية ، تفعل ما فعلت بنظيرتها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : كلما كان زيد يفرق ، فزيد في الماء ؛ وليس إما أن يكون زيد يفرق ، وإما أن لا يطير ؛ وليس إما أن يكون زيد يفرق ، وإما أن يكون الخلاء معدوما . ٥

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والشركة في الجزء السالب .

ولنبدا بضروبه من موجبتين : كلما لم يكن ه ز ، كان ج د ؛ ودائما إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون آ ب ، ينتج : قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب ، وليس دائما إما أن يكون ج د ، وإما أن لا يكون آ ب ، وكذلك إن كانت إحدهما جزئية ، وبين بالعكس بأن تقول : كلما لم يكن آ ب ، لم يكن ه ز ؛ وكلما لم يكن ه ز ، لج د ؛ ينتج : كلية . وينعكس ، قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب . ولك أن تستدج منه الكلية على ما علمت . ١٠

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا لم يكن ه ز ، لج ه ؛ ودائما إما أن لا يكون ه ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن ج د ، كان آ ب ؛ بل كلما كان ج د ، كان آ ب ؛ وليس البتة إما أن يكون ج د ؛ وإما أن يكون آ ب . يبين ذلك بعكس المتصلة كلية بحالها . وكذلك إن كان أحدهما جزئية ، فإنك تفعل به ما فعلت بنظيرتها . ١٥

(١) بالعكس : بعكس ع || المتصلة : المتصلة ما || المتصلة : للتصلة د . (٤) يفرق : + في الماء ما . (٦) التأليفات : والتأليفات ه . (٧) بضروبه : ضروبه س . (٨) ه ز وإما أن يكون : ساقطة من د ، م . (١٠) جزئية : ساقطة من س || كلما : + كان د ، ن || لم يكن آ ب : ساقطة من ع || آ ب : ساقطة من د . (١٢) كان : ساقطة من ع || أن : ساقطة من س . (١٣) ضروب : وضروب ه . (١٤) أنه : ساقطة من س || البتة : ساقطة من ع . (١٦) كلية : ساقطة من د ، ن .

ضروب ذلك ، والمنفصلة سالبة . هذا لا ينتج . وأمثله من حدود نظيرته ،
والمنفصلة حقيقية . ولكن اجعل مكان قولك : يفرق ، ليس لا يفرق .

وأما الضروب التي تكون منفصلاتها من سالتين ، فحكما حكم هذه ،
ولا يبعد عليك ممرقتها .

- فلتنصرف الآن إلى اعتبار هذه الأحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ،
ونبدأ بما تكون الشركة فيه في المقدم ، والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك من موجبتين : دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون
جـ د ؛ وكلما كان جـ هـ ، فأب ؛ ينتج : كلما لم يكن هـ ز ، كان آ ب ؛
ويلزمه إما أن يكون هـ ز ؛ وإما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المنفصلة تصوير
هكذا : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج :
كلما لم يكن هـ ز ، فأب . والأمر في كون المنفصلة جزئية معلوم على قياس
هذا . وإن كانت المتصلة جزئية ، فاجعل المنفصلة متصلة ، فيكون كلما
كان جـ د ، فليس هـ ز ؛ ويضاف إلى الأخرى على سبيل الشكل الثالث ؛
فينتج : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فأب .

- ١٥ ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
يكون جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ هذا لا ينتج . مثاله في الجدود :

(١) هذا : هذه سا || نظيرته : نظيرتها ع . (٢) ليس : ساقطة من د ، م ، ن .
(٣) فحكما : حكما د ، ن (٥) فلتنصرف : ولتنصرف س . (٦) فيه : ساقطة
من عا . (٧) إما : ساقطة من ب ، م . (٨) كان آ ب : فـ آ ب س ،
سا . (٩) إما أن ... آ ب : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (٩-١١) ويلزمه . . .
نـ آ ب : ساقطة من سا . (١١) والأمر : فلا أمرع .

ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء خلاء ، وإما أن يكون زوجا ؛ وكلما كان زوجا فهو ينقسم بمساويين . واجعل بدل الخلاء زوج الزوج .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : من ذلك قولك دائما : إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب . تنعكس المتصلة إلى الاتصال : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ وأنتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأب ؛ وكذلك ليس إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ وإن كانت المتصلة جزئية ، فاصنع ما صنعتينظيرتها ، والمتصلة موجبة .

التأليفات على هذا المنهج، والمتصلة غير حقيقية، والشركة في الجزء الموجب.

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : كلما كان هـ ز ، كان آ ب ؛ وليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وذلك لأن المتصلة تصير متصلة هكذا : كلما كان هـ ز ، بخـ د . وكذلك إن كانت جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية فلا تجب له نتيجة . مثاله من الحدود : دائما إما أن لا يكون هذا زوجا ، أو يكون عددا ؛ وقد يكون إذا كان عددا ، فهو زوج الزوج . وأيضا إذا كان عددا ، فهو فرد الفرد .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : ليس البتة إما أن لا يكون هذا غير ناطق ، وإما أن يكون إنسانا ؛ وكلما كان إنسانا ، كان حيوانا . ثم اجعل بدل غير الناطق : الخلاء .

(٢) بمساويين : بمساويين ساء م . (٣) قولك : قوله ب ، ساء م .
(٥) وأنتج : فأنتج هـ . (٨) الموجب : والموجب سا . (١١) لأن : أن ع .
(١٣) فلا تجب : ولا يتجبع || من الحدود : في الحدود س ، والحدود سا . (١٤) إذا (الثانية) :
إن ع . (١٥) الفرد : ساقطة من س . (١٦) لا تتجبع : + فيه ع .

- ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ؛ بل ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون أب ؛ لأن المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، بجـ د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية ، فإن كانت المنفصلة جزئية فلا ينتج . وحدوده مثل التي من موجبتين • بعد أن تقلب البازئية الموجبة ، جزئية سالبة .
- التأليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب .

- ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د ؛ وكلما لم يكن جـ د ، فأب ؛ ينتج : كلما لم يكن هـ ز ، فأب ؛ أوليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون أب . لأن المنفصلة تصير هكذا : ١٠ كلما لم يكن هـ ز ، لم يكن جـ د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية . وإن كانت المنفصلة جزئية لم ينتج . مثاله من الحدود : دائما إما أن يكون هذا الخبر عنه عددا ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وقد يكون هذا إذا لم يكن زوجا ، فهو بياض ، أو فهو فرد .

- ١٥ ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، لا ينتج . مثاله من الحدود : ليس البتة إما أن يكون الإنسان غير جسم ، أولا يكون متحركا ؛ وكلما كان متحركا ، فهو جسم . ثم ضع بدل غير الجسم : الخلاء .

(٤) تصوير : ساقطة من ع || هكذا : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ .
 (٨) أن يكون : أن لا يكون ع || وإما أن لا يكون : أولا يكون ن || أن لا يكون : أن يكون م . (٩) وكلما . . . ينتج : ساقطة من د ، ن . (١٠) البتة : ساقطة من هـ || أن لا يكون : أن يكون ع || أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) وإن : فإن س ، ط ، هـ . (١٣) وقد : قد د ، ن . (١٤) فهو : هو س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا لم يكن جـ د ، فهو آ ب . والمنفصلة تصوير هكذا : كلما لم يكن هـ ز ، فليس جـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأب ؛ أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وتدير المنفصلة إذا كانت جزئية ظاهر .
 ٥ وأما إذا كانت المتصلة جزئية ، فلا ينتج . وحدود ذلك : تارة ليس البتة إما أن يكون خلاء ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وليس حكما لم يكن زوجا ، فهو فرد ؛ وتارة ليس البتة إما أن يكون غير منتظم يمتساوين وإما أن لا يكون زوجا ، وليس كل ما لم يكن زوجا ، فهو فرد .

التأليفات التي تكون المتصلة فيها كبرى ، والشركة في تالي المتصل .

ولنبداً بما تكون المنفصلة فيه حقيقية . ضروب ذلك من موجبتين . دائماً
 ١٠ إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان آ ب ، بجـ د . والمنفصلة يلزمها ليس البتة إذا كان هـ ز ، بجـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ، أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، أو يكون جـ د . تدير المنفصلة إن كانت جزئية ظاهرة . فإن كانت المتصلة جزئية ، فإنها تصير صغرى ، وينتج :
 ١٥ قد لا يكون إذا كان آ ب ، هـ ز ، ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، وليس هـ ز ، وينعكس : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فأب ؛ فليس إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

(١) وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن . (٣) أوليس : وليس ع . (٣ - ٤) إما أن لا يكون : إما أن يكون س ، م ، هـ ، (٤) وتدير : ويتبين سا . (٥) كانت المتصلة : كانت الجزئية المتصلة س || وحدود : حدود سا . (٩) والشركة : + فيها هـ || تالي : ثاني سا . (١١) وكلما : كلما هـ ، د ، ع ، م ، ن ، هـ || بجـ د : بجـ د || والمنفصلة : + ليس .
 (١٣) أوليس : وليس هـ || جـ د : آ ب س . (١٥) ويلزمها : فيلزمها || وليس : فليس د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٦) فليس : أوليس ع ، م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود في ذلك ، إما تارة
ليس البتة إما أن يكون متحركا ، وإما أن يكون جوهرًا ، وكل ما كان ساكنًا ،
كان جوهرًا ؛ وأيضًا كلما كان متقلًا ، كان جوهرًا .

- ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : دائمًا إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛
وليس البتة إذا كان آ ب ، بـ جـ د ؛ والمنفصلة تنعكس متصلة فيصير : كلما لم يكن
هـ ز ، كان جـ د ؛ فينتج : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأ ب ؛ أو ليس البتة
إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية .
فإن كانت المتصلة جزئية نضيف إليها : وكلما لم يكن هـ ز ، فهو جـ د ؛ ينتج :
ليس كلما كان آ ب ، فليس هـ ز ؛ ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ؛
وينعكس : قد يكون إذا كان هـ ز ، فأ ب ؛ فليس دائمًا إما أن يكون هـ ز ،
وإما أن يكون آ ب .

التأليفات على هذا المنهج والمنفصلة غير حتمية ، والشركة في الجزء
الموجب .

- ضروب ذلك من موجبتين : دائمًا إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون
جـ د ؛ وكلما كان آ ب ، بـ جـ د . المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ،
فليس جـ د ؛ فليس البتة إن كان هـ ز ، بـ جـ د . ثم سائر القول كما تعداه .

(٣) متقلا : منفصلا . (٦) يكن : ساطعة من م . (٧) وإما أن
يكون آ ب : أو يكون آ ب ن . (٨) فإن جزئية : ساطعة من س .
(١٢) والمنفصلة : والمتصلة د ؛ ساطعة من سا (١٢ — ١٣) الجزء الموجب : الموجب الجزئية س ؛
الحركم . (١٤) وإما أن يكون : وإما أن لا يكون ع ؛ أو يكون ن . (١٥ — ١٦) هـ ز ظهري جـ د ؛
هـ ز فجـ د م . (١٦) فليس البتة إن كان هـ ز ، فجـ د : ساطعة من سا || إن : إذا ما ، م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان جـ د ، فأب . هذا أيضا لا ينتج . والحدود حدود نظيرتها بعد أن نجعل بدل المتحرك في المنفصل : لا يكون ساكنا .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا كان آ ب ، فجـ د . والمنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فجـ د ؛ فليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا يكون جـ د ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب . وتدبير الجزئية إذا كانت هي المنفصلة ظاهر . فإن كانت هي المتصلة فقد يعمل بها نظير ما عمل بنظيرتها . وأنت تعرف من هذا حال ما تكون الشركة فيه في الجزء السالب ، وتعرف حال ما يكون من سالبتي في جميع هذه الأبواب . ١٠

(٢) جـ د فأب : آ ب فجـ د سا . (٤) والمتصلة : والمنفصلة نجـ د ، عا ، ن || وإما أن يكون : أو يكون ن . (٦) فليس : ليس س ، ع ، عا || فلا يكون : يكون هـ || وينتج : ينتج هـ . (٧) هـ ز فأب : آ ب أو المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فجـ د ، ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا يكون جـ د ؛ والمتصلة يلزمها : كلما كان آ ب ، فلا يكون جـ د ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فـ هـ ز ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب هـ (٧) المتصلة : المتصلة ع || ظاهر : ظاهر د ، ع . (٨) ما عمل : ما عملت ما .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المؤلفة من المنفصلات

نقول : إن المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها قياس البتة ،
لأنك إذا قلت : لا يخلو إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ؛ فهذا
القول إنما يكون صدقا إذا لم يكن قسم ثالث ؛ لأن معنى قولنا : لا يخلو إما أن
يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ؛ هو أنه : إما أن يكون آ ب ، وإما —
إن لم يكن — كان لا محالة ج د . فإن كان قد لا يكون ج د ، فالقضية كاذبة ،
اللهم إلا أن تجعل جزئية على ما سلف . وحينئذ لا يكون لها قسم ثالث .

- ١٠ ثم سنبين أيضا أنه لا يكون من موجبتين وفيها جزئية قياس . فإذا كان
قولنا : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، دائما يتم صدقا ، إذا لم
يكن قسم ثالث ؛ فإن كرر الحد الأوسط فقل : إما أن يكون ج د ، وإما
أن يكون هـ ز ؛ فإن كان هـ ز هو آ ب ، فالقضيئان قضية واحدة والنتيجة
باطلة ؛ لأنه ينتج : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون هـ ز ، أى إما أن
يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ب . وإن كان قولنا : هـ ز ، غير قولنا :
١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ب ، فصل ٣ ، هـ . (٣) المنفصلات :
المنفصلات والمنفصلات هـ . (٤) قول : + الآن د ، ن . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن .
(٦) قسم : ساقطة من د ، ن . (٧) وإما أن يكون : ويكون ن . (٨) كان (الأول) :
ساقطة من هـ || لا محالة : محالة د ، ن . (١٠) فإذا : وإذاب ، م . (١١) إما :
ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٢ — ١٣) وإما أن يكون : أو يكون ن .
(١٣) هو : فهو هـ .

آ ب ، فهنا قسم ثالث ، والقضيتان المنفصلتان كلاهما كاذبتان . وأما من موجبتين ناقصتي العناد، فقد يأتلف ، ولا فائدة في ذلك . وأما من سائر ذلك ، فقد يأتلف .

فلننظر أولا هل يأتلف من موجبتين ، موجبتى الأجزاء ، وإحداهما جزئية ، مثل قولنا : قد يكون إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز ، ثم نقول : وإما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، هكذا يجب أن يكون ، حتى تكون الجزئية بالحقبة جزئية ليست بكلية . فنقول الأخرى أن لا يكون هذا قياسا . فإن الصغرى منه مقولة بالفعل فى الكبرى . وإن أريد أن ينتج منه ، أنه قد يكون إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، لم تكن هذه الفائدة حكما مجهولا حصل لنا من جهة القياس ، وإن كان يلزم القياس . والأولى أن يكون القياس هو الذى يسلك بنا من الأعراف عندنا إلى المجهول ، ويكون القياس عليه ذلك لنا .

فلنترك الآن هذا ، ولنشتغل بالتأليفات التى هى أشبه بمذاهب الأقيسة . ولسنا نراعى فيها الترتيب الحقيقى ، والولاء المقدم للأفضل فالأفضل ؛ بل الترتيب الذى هو أولى بالتعليم ، وأحق بالتفهيم . ثم أنت تعلم أنه لا يتعين فى المنفصلات مقدم ولا تال ؛ ولا فى النتيجة المنفصلة أيضا ، فلا يكون إذن فى اقتراناتها شكل وشكل ؛ ولا أيضا تكون فى القرينة الواحدة صغرى وكبرى ، بل يكون اقتران ساذج لا غير .

(١) المنفصلتان : ساقطة من ع || كاذبتان : كاذبتين ب ، س ، س ، ع ، ع ، م ، هـ . (٤) وإحداهما : فإحداهما ع . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٨) مقولة : مقولة ب ، م . (٩) إما أن يكون : ساقطة من ع || يكون (الثانية) ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) جهة : جملة سا . (١٤) فيها : فيه ب ، د ، ع ، ع ، م ، ن . (١٤ - ١٥) بل الترتيب : بالترتيب هـ . (١٦) فلا يكون : قد يكون د ، ن . (١٧) اقتراناتها : اقترانها د ، ن || وشكل : شكل س .

فلنبدأ بالاقترانات التي تستعمل فيها المقدمات المنفصلة الحقيقية الموجبة ،
التي لو انفردت لم يأتلف منها قياس فيخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية ،
وبسوالها .

- وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين ، إحداهما سالب جزء : دائما إما أن
يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وإما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون آ ب .
فنتقول : إنه ينتج . برهانه أنه إنهما يصيران هكذا : كلما كان هـ ز ، لم يكن
جـ د ؛ وكلما لم يكن جـ د ، لا يكون آ ب ؛ فكلما كان هـ ز ، لم يكن آ ب ؛
فإما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن جعلنا ذات السلب سالبة
لم ينتج . لأنه تارة يصح الانفصال الكلي الموجب ، وهو ينتج السلب الدائم
لهذا الانفصال ؛ وتارة لا يصح الانفصال الموجب ، وينتج السلب الدائم لهذا
الانفصال . وإذا كان كذلك لم يلزمه شيء بعينه . مثال الأول : إما أن يكون
الاثنتان فردا ، وإما أن يكون الاثنان زوجا . وليس البتة إما أن يكون زوجا ،
وإما أن لا يكون فردا . يصح ههنا أنه : إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما
أن لا يكون فردا ، يصدق من هذا أنه دائما ليس إما أن يكون الاثنان عددا
فردا وإما أن لا يكون فردا ، ومثال الثاني : إما أن يكون الاثنان فسرذا ،

١٥

(٤) وسوالب : وبسوالب ع || سالب : ساليه س . (٥) وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن .
(٧) يكن آ ب : يكن جـ د عا . (٨) فإما : وإما عا || لا يكون آ ب : لا يكون جـ د عا .
(٩) يصح : ينتج د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ || وهو : وتارة د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ
|| السلب : السالب س . (١٠) وتارة . . . الموجب : ساقطة من د ، س ، عا ، ن ، هـ
|| لا يصح : يصح ع . (١٠-١١) ويصح . . . الانفصال : ساقطة من د ، س ، عا ، ن ، هـ
هـ . (١١) وإذا : فإذا س . (١٢) وإما أن يكون : ويكون ن . (١٣) وإما أن
لا يكون : ويكون ن || يصح : فصح ن . (١٣-١٥) يصح . . . لا يكون فردا : ساقطة
من د . (١٤) دائما : كأنما ع . (١٤-١٥) يصدق . . . لا يكون فردا : ساقطة من س ،
سا ، عا ، ن ، هـ . (١٥) ومثال : مثال ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ .

وإما أن يكون زوجا . وليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون
خلاء . ينتج : أنه ليس البتة إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما أن لا يكون
خلاء . فإن كان فيهما جزئية ، فالعقم أظهر .

ولكن السالبة ذات الموجبتين فهي أيضا بهذه الصفة ، مثال ذلك أنك إذا
قلت : إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة
إما أن يكون الاثنان عددا ، وإما أن يكون منقسما بمساويين . صح من هذا
أنه إما أن يكون الاثنان زوجا ، أو يكون منقسما بمساويين . وأما إذا قلنا :
إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة إما أن يكون
الاثنان عددا ، وإما أن يكون خلاء ؛ صح أنه ليس البتة إما أن لا يكون الاثنان
عددا ، وإما أن يكون خلاء . وإذا كان ههنا جزئية ، فالعقم أظهر . فقد ظهر
من هذا أنه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية ، إلا أن تكون الأخرى
غير حقيقية ، وموجبة سالبة الجزء الذي لا شركة فيه .

التأليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقتين ، تشتركان في جزء موجب ،
لا تنجب لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة . واعتبره مثلا بهذه الصفة .
إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وإما أن يكون الاثنان

(١) زوجا (الثانية) : فردا عا . (٢) يخج : يصح بخ . (٢ - ٣) يخج خلاء : ساقطة
من عا . (٣) فيهما : فيا د ، س ، ساء ، د ، ن . (٦) أن (الثانية) : + لاع || بمساويين :
بمدين بمساويين د ، س ، ساء ، ها ، ن ، ه || من هذا : ساقطة من د ، ن . (٧) قلنا : قلت د ،
عا ، ن ، ه . (٨) وإما أن يكون : أو يكون ن || وليس : أو ليس عا . (٨ - ٩) زوجا . .
الاثنان : ساقطة من د . (٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) وإما أن يكون :
أو يكون ن . (١٢) فيه : ساقطة من ع . (١٣) جزء : غير م . (١٤) لا تنجب :
لا تكون م (١٥) زوجا وإما أن يكون : زوجا وإما أن لا يكون د ، ها ، ن .

عددا، وإما أن لا يكون فردا. يصدق من هذا أنه دائما ليس إما أن يكون الاثنان عددا زرجا ، وإما أن لا يكون فردا . ثم نقول : إما أن لا يكون الانسان زوجا ، وإما أن يكون عددا . إما أن يكون الاثنان عددا، وإما أن لا ينقسم بمساويين . يصدق ههنا أنه ليس إما أن يكون الانسان زوجا ، وإما أن لا يكون مقسما بمساويين .

- وكذلك الحال في الجزئيات ، ولكنها تنتج على غير وجه الانفصال هكذا :
- إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د . وإما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن المقدمتين يلزمهما إن لم يكن جـ د ، لا يكون هـ ز . وإن لم يكن جـ د ، لا يكون آ ب . فقد يكون إذا لم يكن هـ ز ، لا يكون جـ د . فليس كلما لم يكن هـ ز ، لا يكون جـ د . فليس إما أن يكون هـ ز ، أو يكون جـ د ، وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات ، وكذلك إن جعلت إحداهما سالبة .
- التأليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقي الانفصال وتشتريكان في جزء سالب .

- أما إن كانتا موجبتين أنتجتا . مثاله : إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د . وإما أن لا يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب . ينتج على حسب ما قلنا

(١) ليس : ساقطة من س ، يكون : لا يكون س ، سا . (١-٢) يصدق . . . فردا : ساقطة من د ، ن . (٢) عددا : زوجا زوجا س ، سا ، عا . (٣) عددا (الثانية) : زوجا . (٣-٤) وإما . . . زوجا ساقطة من د . (٤) ليس : + البه هـ || أن يكون : أن لا يكون س ، هـ . (٤-٥) وإما أن لا يكون : أو يكون ن . (٥) لا يكون مقسما : لا ينقسم س ، سا . (٦) حل : ساقطة من ع . (٧) وإما أن يكون جـ د (الأولى) : أو يكون جـ د || وإما أن يكون جـ د (الثانية) : ساقطة من عا || وإما أن (الثالثة) : أو ن . (٨) يلزمهما : يلزمها ع . (٩) لا يكون جـ د : لا يكون آ ب س ، سا ، هـ . (١٠) لا يكون جـ د : أو يكون آ ب س ؛ يكون آ ب سا ، هـ || أو يكون جـ د : أو يكون آ ب هـ || فليس . . جـ د : ساقطة من س . (١٢) وتشتريكان : تشتريكان ب ، د س ، سا ، م ، ن ، هـ . (١٤) أنتجتا : انتجاب ، د ، سا ، عا ، م ، ن || وإما أن : أو ن . (١٥) وإما أن يكون : أو يكون .

فما قبله : ليس دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . برهانه : أن
 المفصلتين ترجمان متصلتين إلى الشكل الثالث هكذا : دائماً إن كان جـ د ،
 فيكون هـ ز . وكلما كان جـ د ، يكون آ ب . فيصح من ذلك أنه قد يكون
 إذا كان هـ ز ، فآ ب . ويلزمه : ليس دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
 يكون آ ب ، وكذلك إن كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن كان فيهما سالبة
 لم ينتج . ولنتصور على مثال واحد ، وهو أنا إذا قلنا : إما أن يكون الاثنان
 زوجا ، وإما أن لا يكون زوج الزوج ، وليس البتة إما أن لا يكون الاثنان
 زوج الزوج ، أو يكون فردا ؛ لزم عنه مقابل ، الذي يلزم لو وضعت بدل الفرد
 كيفاً . والعقم في الجزئيات أظهر . والشركة بين سالبة الجزئين وموجبة
 الجزئين مستحيلة . وكذلك بين سالبة الجزئين وموجبة الجزء في الجزء الموجب ؛
 بل تصح في الجزء السالب .

التأليفات من منفصلتين إحداهما سالبة الجزئين ، والأخرى سالبة جزء
 واحد . حكمها تحكم التأليفات من مقدمتين تشتركان في جزء سالب .

التأليفات التي من منفصلتين سالبتى الأجزاء . حكم جميعها تحكم التأليفات
 من منفصلتين تشتركان في جزء سالب .

(١) وإما أن : أون . (٤) وإما أن : أون . (٥) إن كانت : إذا كانت س .
 (٦) إما : ساقطة من م . (٧) لا يكون (الأولى) : يكون ع . (٩ — ١٠) بين سالبة الجزئين
 وموجبة الجزئين : بين سالبة الجزء وموجبة الجزء س . (١٠) في : وفي ع . (١٣) تحكم :
 حكم ب ، ع ، ع ، م . (١٤) تحكم : حكم ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات المؤلفة من الحملة والشرطية في الشكل الأول ، والحملة
مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة

- هذه القياسات لا يخلو إما أن يكون فيها الحملي مكان الأعظم ، أو مكان الأصغر .
ولا يخلو إما أن تكون الشركة للعمل مع تالي المقدم ، أو مع مقدمه . فلنبدأ أولاً
بما تكون الشركة فيه مع التالى ، والحملي مكان الأكبر . ولا محالة أن الشركة
بين التالى والحملي تكون على إحدى الهيئات التى للأشكال الثلاثة . ومن عزمنا
أن نحصى القياسات المنتجة من ذى قبل ، ولا نطول الكتاب بذكر العقبات بعد
أن هدينا السبيل إلى اكتساب الحدود فيها .

١٠

ضروب ذلك والتأليف على هيئة الشكل الأول : إذا كان التأليف على هذه
الصورة ، فالشرطية في الإنتاج أن يكون الحملي والتالى على النسبة المذكورة
في الشكل الأول للعمليات ، فإن كانت المتصلة موجبة ، كانت النتيجة بينة
اللزوم كما في الحملات . إلا أن الفرق بين الأمرين أن اللزوم في الحملات مطلق ،
وهنا عند وضع شيء ، وتكون النتيجة هى مقدمة شرطية تاليتها نتيجة التالى

١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب، د، س، سا، ع، م، ؛ فصل ٤ عا، هـ . (٣) في الشكل الأول :
ساقطة من د، ن . (٣ - ٤) في الشكل . . . الثلاثة : ساقطة من ع، م || والحملة مكان
الكبرى : ساقطة من هـ . (٦) تكون : ساقطة من عا . (٧) فيه : ساقطة من د، ع، م، ن
|| ولا : لا هـ . (٨) تكون : ساقطة من ع . || التى : + تكون س . (١٥) هى : فى ع .

والحلية ، ولو كانتا وحدهما . وإن كانت المتصلة سالبة لم يكن إنتاجها بيدنا ، بل يظهر بالعكس إلى الموجبات .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل د آ . وكلما كان هـ ز ، فكل جـ آ . ولا يجب أن يعترض على هذه الضروب وما أشبهها معترض ، فيقول : ربما كانت الحلية صادقة في نفسها ، ولا تصدق عند وضع المقدم ، فلا يجب حينئذ قياس . مثاله أن قولك : كلما كان الخلاء موجودا . كان بعد قائم بذاته ، ثم تقول : وكل بعد فليس قائما بذاته ، أو لا شيء مما يقوم بذاته بعد . فتكون الحلية الصادقة في قوة مناقض التالى . فالجواب من وجهين : أحدهما أن لنا أن نحصى الكلام بالقرينة التى يصدقان فيها معا ؛ والثانى أن اللازم عن المقدمتين حق . فإنه إذا كان الخلاء موجودا لزم أن يكون البعد غير بعد لزوم الخلف ، وإن كان التالى لا يصادق الحلية .

الضرب الثانى : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، ولا شيء من د آ . فكلما كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ . كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، وكل د آ . فكلما كان هـ ز ، فبعض جـ آ . كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، ولا شيء من د آ . فكلما كان هـ ز ، فليس كل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية .

(١) ولو : إن ع ؛ لو عا ، هـ . (٢) والمتصلة موجبة : والموجبة المتصلة هـ .
(٧) بذاته (الأولى) : بنفسه ن . (٩) لنا أن : التالى ع . (١٠) التلازم ع
|| فإنه : ساقطة من س . (١٢) فكلما : وكلما س . (١٣) فبعض جـ د : فبعض
بـ د ، ن || فكلما : وكلما س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : إذا كانت المتصلة سالبة ، فالشرط فيها أن تكون التوالى سالبة ، والجمليات كلية ، وإلا لم تنتج . مثالها : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ د ، وكل د آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ آ . برهان ذلك أن المتصلة يلزمها : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل د آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فكل جـ آ . ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . وأنت تعلم حال البواق من هذا الواحد ، وهى هذه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من جـ د ، وكل د آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ . ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من جـ د ، ولا شيء من د آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية سالبة . التاليفات على هيئة الشكل الثانى . ١٠

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرط بين التالى والجملى فى إنتاجها هو الشرط الذى يجب أن يكون فى الجمليات حتى ينتج .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وليس ولا شيء من د آ . فكلما كان هـ ز ، فليس ولا شيء من جـ آ . برهانه أن نمكس الجملية ، وأيضا برهانه أن نقول : كلما كان هـ ز ، فـ جـ د حق ، وأنه لا شيء من آ د حق . وكلما كان جـ د حقا ، ولا شيء من آ د حقا ، فلا شيء من جـ آ حق . ينتج ، كلما كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ حق .

(١) والمتصلة : والمتصلة د ، ن . (٢) تكون : كون م || وإلا م : ولم سا || وإلا : + والمتصلة د . (٤) فلا كل : فليس كل هـ . (٦) الواحد : الوجه س (٧) فلا شيء من : فلا كل د ، هـ ، فليس كل ن || وكل : فلا شيء من د ، ن ؛ ولا شيء من عا ، هـ . (٨) فلا شيء من (الثانية) : فبعض ما ، هـ || ولا شيء من : وكل هـ . (١١) والمتصلة : والمتصلة د ، ن . (١٤) نمكس : + الكلية ع ، هـ || وأيضا : أيضا س ، م . (١٥) لا شيء : ولا شيء سا . (١٦) حـ ولا شيء : حقا وليس ولا شيء س || ولا شيء من : فلا شيء من ع || ولا شيء من آ د : ساقطة من عا || فلا شيء : ولا شيء هـ || ينتج : حتى ينتج عا . (١٧) جـ آ : د آ د ، ن .

الضرب الثاني: كلما كان هـ ز، فلا شيء من ج د، وكل آ د. ينتج كالأول وبرهانه بعكس التالى .

الضرب الثالث: كلما كان هـ ز، فبعض ج د، ولا شيء من آ د. ينتج: كلما كان هـ ز، فليس كل ج د. ويبين بعكس الجملة .

٥ الضرب الرابع: كلما كان هـ ز، فليس كل ج د، وكل آ د. ينتج كالثالث، وبرهانه: أنه كلما كان هـ ز، فحق أنه ليس كل ج د، وحق أن كل آ د. وكلما كان حقا أنه ليس كل ج د، وأن كل آ د، فحق أنه ليس كل ج آ. ينتج: وكلما كان هـ ز، فليس كل ج آ. وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية .

١٠ ضروب ذلك والمتصلة سالبة، والشرطة فيها أن يتفق الجلى والثانى فى الكيف، وأن تكون الجملة كلية .

الضرب الأول: ليس البتة إذا كان هـ ز، فلا كل ج د، ولا شيء من آ د. ينتج: ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج آ. لأن الشرطية يلزمها: كلما كان هـ ز، فكل ج د. ينتج: كلما كان هـ ز، فلا شيء من ج آ. ويلزمها: ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج آ. ١٥

الضرب الثانى ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج د، وكل آ د. ينتج كالأول .

(١) الضرب الثانى: الضرب ٢٢ || فلا شيء: ولا شيء ع. (٣) الضرب الثالث: الضرب ٣٣. (٥) الضرب الرابع: الضرب ٤٤. (٧) ليس كل ج آ: ليس ج آ د، ن. (٨) وكلما: فكلما ع، ه. (١٠) والشرطة: والشرطية د، ن. (١١) وأن: أن د، ن. (١٢) الضرب الأول: الضرب ١١. (١٣-١٤) فلا كل هـ ز: ساقطة من سا. (١٣-١٥) لأن الشرطية: فبعض ج آ: ساقطة من ه. (١٦) الضرب الثانى: الضرب ٢٢. (١٦-١٧) الضرب: الضرب ١١. كالأول: ساقطة من سا.

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من ج د ، ولا شيء من آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج د ، وكل آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ .

٥ التاليفات على هيئة الشكل الثالث .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وكل ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فبعض د آ . يبين بعكس التالي .

الضرب الثاني : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، ولا شيء من ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بعكس التالي .

١٠

الضرب الثالث : كلما كان هـ ز ، فبعض ج د ، وكل ج آ . ينتج كالأول ، ويبين بعكس التالي .

الضرب الرابع : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وبعض ج آ . ينتج كالأول ، ويبين هكذا : كلما كان هـ ز ، فحق أن كل ج د ، وحق أن بعض ج آ . وكلما

١٥

كان كل ج د ، وبعض ج آ ، يكون بعض د آ . وكلما كان هـ ز ، فبعض د آ .
الضرب الخامس : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وليس كل ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بمثل ما بان به الرابع .

(١) الضرب الثالث : الضرب ٣٣ . (٣) الضرب الرابع : الضرب ٤٤ || وكل : وليس س .

(٧) الضرب الأول : الضرب ١١ || فكل : فلا شيء من د ، ن . (٩) الضرب

الثاني : الضرب ٢٢ || ج آ : د آ د ، ن . (١١) الضرب الثالث : الضرب ٣٣

|| ج آ : د آ س . (١٣) الضرب الرابع : الضرب ٤٤ || فكل : وكل س .

(١٦) الضرب الخامس : الضرب ٥٥ .

الضرب السادس : كلا كان هـ ز ، فبعض جـ د ، ولا شيء من جـ آ . ينتج
كالخامس ، وبين بعكس التالى .

وضروب ستة أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشرائط أن يكون التالى سالبا ، ويكون
إحداهما كلية لا محالة ، أعنى التالى أو الحلى .

الضرب الأول : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من جـ د ، وكل جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د هـ . وبين بعكس المتصلة إلى
الإيجاب ، وعكس تاليتها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل جـ د ، ولا شيء من جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د هـ . وبين برد المتصلة إلى الإيجاب ،
وعكس تاليتها .

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من جـ د ، وكل جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د هـ . ويتبين برد المتصلة إلى
الإيجاب ، وعكس تاليتها .

-
- (١) الضرب السادس : الضرب ٩ هـ || جـ آ : د آ د ، ن .
(٤) والشرائط : والشريطة د ، س ، ع ، ن . (٥) أو الحلى : والحلى د ، س ، ن .
(٦) الضرب الأول : الضرب ١ هـ || فلا شيء من : فلا كل د ، ع ، ن .
(٧) ينتج : ساقط ، ع ، ن || ينتج ليس : فليس هـ || فلا شيء : ولا شيء ع .
(٧ - ٨) بعكس المتصلة إلى الإيجاب وعكس تاليتها : بعكس التالى أو بعكس المتصلة إلى الإيجاب د ،
ن . (٨) وعكس تاليتها : ساقطة من س ، ع ، ن || ثم ... النتيجة : ساقطة من د . (٩) الضرب
الثانى : الضرب ٢ هـ || فلا كل : فلا شيء من س ، (١٠) فكل : فلا كل ما || فكل د هـ
وبين : ساقطة من هـ (١٠ - ١١) برد ... تاليتها : بعكس التالى أو برد المتصلة إلى
الإيجاب عا . (١٢) وكل : فكل م (١٣) البتة : ساقطة من د ، ن || د هـ : جـ د د ، س .
(١٣ - ١٤) ويتبين ... تاليتها : وبين بعكس التالى أو برد المتصلة إلى الإيجاب د ، س ، ع ، ن .
(١٤) وعكس تاليتها : ساقطة من س .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، وبعض ج د .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د ه . ويتبين بعكس المتصلة
إلى الإيجاب ، وعكس نالها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الخامس : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، وليس كل
ج ه . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د ه ، ويتبين بعكس المتصلة
إلى الإيجاب ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب السادس : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، ولا شيء
من ج ه . ينتج كالتالي ويبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، ثم أخذ لازم النتيجة .
وسنة ضروب أخرى والمتصلة جزئية . فلنحص أصناف هذه الاقترانات ،
والمتمصل مكان الكبرى ، ولنبدأ بما يكون على قياس الشكل الأول .

١٠ .
ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط في أن تنتج هي أن يكون بين الحلي
والتالي من النسبة ما هو الشرط في إنتاج قرائن الشكل الأول في الحليات ، ثم
تكون النتيجة متصلة نالها نتيجة الحليتين لو افردتا .

الضرب الأول : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فكل ب آ . فكما كان
ه ز ، فكل ج آ .

١٥ .
الضرب الثاني : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فلا شيء من ب آ . فكما
كان ه ز فلا شيء من ج آ .

(١) الضرب الرابع : الضرب ٤ ه . (٢) د ه : ج ه د . (٣) وعكس
نالها : ساطعة من د ه ، ن . (٤) الضرب الخامس : الضرب ٥ ه . (٧) الضرب
السادس : الضرب ٦ ه . (١٠) والمتصل : والمتصلع . (١١) الحلي : الحليتين
د ه الحلية بخ ، س . (١٢) إنتاج : + في م || قرائن : القرائن د . (١٦) الضرب الثاني ،
والضرب الثاني ب ، د ع ، ه ، م ، ن ؛ الضرب ٢ ه || ج ب : ج د ب ، م || ب آ :
د آ د ، ن . (١٧) ج آ : د آ د ، ن .

الضرب الثالث: بعض جـ ب ، وكما كان هـ ز ، فكل بـ آ . فكلما كان هـ ز ، فبعض جـ آ .

الضرب الرابع : بعض جـ ب ، وكما كان هـ ز ، فلا شيء من بـ آ . فكلما كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ .

وأربعة ضروب أخرى والمتصلات جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة . شريطه أن يكون الثاني جزئيا .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل بـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . ويتبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثاني : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض بـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ .

والضرب الثالث : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل بـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . وبين كذلك .

الضرب الرابع : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز . فبعض جـ آ ، وبين كذلك .

(١) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٢) جـ آ : ب د . (٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٣-١) فكل بـ آ وكما كان هـ ز : ساقطة من ن . (٤) فلا شيء من : فليس كل س . (٦) والمتصلة : والمتفصلة د . (٧) الضرب الأول : الضرب ١ هـ || بـ آ : جـ آ د ، ع . (٧-٨) فليس هـ ز : ساقطة من ن . (٨) ويتبين : وبين عا . (١٠) الضرب الثاني : الضرب ٢ هـ (١١) جـ آ : جـ ب د ، ن . (١٢) والضرب الثالث : الضرب الثالث س ، ساءم ؛ والضرب ٣ هـ || بعض : ساقطة من س || وليس : فليس د ، ن . (١٣) فليس كل : فلا شيء من س . (١٤) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || بعض : فبعض ع || وليس : فليس ع (١٥) فبعض جـ آ وبين : فكل جـ آ ويتبين س ، ساءم ، هـ .

وأربعة ضروب أخرى ، والمتصلات جزئية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرائط بين العملية والتالى تلك التى فى العمليات .

- الضرب الأول : كل جـ د ، وكلما كان هـ ز ؛ فلا شئ من آ ب . ينتج :
كلما كان هـ ز ، فلا شئ من جـ آ . ويتبين بعكس التالى .
- الضرب الثانى : لا شئ من جـ ب وكلما كان هـ ز ، فكل آ ب . ينتج كذلك ،
ويتبين بعكس العملية ، ثم عكس التالى والنتيجة .
- الضرب الثالث : بعض جـ ب ، وكلما كان هـ ز . فلا شئ من آ ب . ينتج :
كلما كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . ويتبين بعكس التالى .

١٠

الضرب الرابع : كل جـ ب ، وكلما كان هـ ز ، فلا كل آ ب . ينتج
كالتالى ، ويتبين هكذا : كلما كان هـ ز ؛ لحق أنه لا كل آ ب ، وحق
أنه كل جـ ب . وكلما كان هذان حقين ، فلا كل جـ آ . ينتج : أنه كلما كان
هـ ز ، فلا كل جـ آ .

١٥

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشرطية فيه أن يكون التالى جزئيا موافقا
للعملى فى الكيفية كذلك .

-
- (٣) والمتصلة والمتصلة ط . (٦) ويتبين : ويتبين د ، ن . (٧-٦) بدكس . . . جـ ب :
ساقطة من د . (٧) الضرب الثانى : الضرب ٢ هـ (٧-٩) وكلما . . . آ ب : ساقطة من د .
(٩) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ (١٠) ويتبين : ويتبين ع . (١١) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ ||
كل (الأولى) : ليس كل س ، هـ || فلا كل : فكل س ، هـ . (١٣) جـ ب : آ ب هـ .

الضرب الأول : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض آَب .
ينتج : ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَ آ .

الثاني : لا شيء من جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل آَب . ينتج
كذلك .

الثالث : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض آَب . ينتج :
ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل جَ آ .

الرابع : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل آَب ، ينتج
كالثالث .

وجميع هذه تبين بعكس السالبة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ،
ولها ضروب ستة جزئية المتصلات .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث : ضروب ذلك من موجبتين .

الضرب الأول : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فكل جَ آ . فكلما كان
هَ زَ ، فبعض بَ آ . يبين بعكس المحلية .

الضرب الثاني : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فلا شيء من جَ آ . وكلما كان
هَ زَ ، فليس كل بَ آ . ويبين بعكس المحلية .

الضرب الثالث : بعض جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فكل جَ آ . فكلما كان
هَ زَ ، فبعض بَ آ . ويبين بعكس المحلية .

(١) الضرب الأول : ساقطة من ب ، د ع ، ط ، م ، ن . (٣) الثاني : الآخر ب ،
د ع ، ط ، م ، ن || جَب : دَب د ، ن . (٥) هَ ز : آَب د .
(٨) تبين : د ، س ، سا ، ط ، ن . (٩) ستة : أربعة س ، ه . (١٠) تأليفات :
تأليف ب ، ع ، م || الثالث : الأول م || ضروب : وضروب ب ، ع ، م . (١١) الضرب
الأول : الضرب ١ ه || كل : ساقطة من م . (١٢) بعكس : + الصغرى ع . (١٣) الضرب الثاني :
الضرب ٢ ه || جَب : جَد ه || فلا شيء : ولا شيء ع || وكلما : فكلما د ، ع ، ن ، ه .
(١٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ ه . (١٦) بَ آ : جَ آ د ، ن .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فبعض جَا . ينتج كالأول والثالث . وبين بعكس التالى .

الضرب الخامس : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فليس كل جَا . ينتج : كلما كان هَ زَ ، فليس كل بَا . وبين أن يقول : كلما كان هَ زَ ، فليس كل جَا ، وأيضا : كل جَب ، وإذا كان ليس كل جَا ، وكان كل جَب ، فليس كل بَا . ينتج : كلما كان هَ زَ ، فليس كل بَا .

الضرب السادس : بعض جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فلا شيء من جَا . ينتج كالخامس ، وبين بعكس الحلية .
ضروب ذلك من سالتين .

الضرب الأول : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل جَا . ١٠
فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شيء من بَا .

الثانى : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَا . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل بَا .

الثالث : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شيء من جَا . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شيء من بَا . ١٥

(١) الضرب الرابع : الضرب هـ (٢) الضرب الخامس : الضرب هـ (٦) كل (الأول) :
ساقطة من ن . (٧) الضرب السادس : الضرب هـ || وكلما كان : وكان من .
(٩) ضروب ذلك من سالتين : وستة أخرى والمتصلة جزئية ضروب ذلك والمتصلة ساقطة سا ||
سالتين : + والمتصلة ساقطة من هـ . (١٠) الضرب الأول : الضرب هـ || فلا
كل : ولا كل ع . (١٢) الثانى : هـ ٢ . (١٤) الثالث : هـ ٣ ||
فليس : وليس سا ، ع ، م .

الرابع : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شيء من بَ آ .

الخامس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل بَ آ .

السادس : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل بَ آ . وجميع هذه تبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ، وبالعكس إلا في واحد .

وكذلك ظروف ستة جزئية المتصلات .

(١) الرابع : ٥٤ || بعض : كل سا . (٢-١) فلا هَ زَ : ساقطة من د .
(٣) الخامس : ٥٥ || فكل : فبعض ع . (٥) السادس : ٥٦ || وليس هَ زَ :
ساقطة من ع || جَ آ فليس : جَبَ وليس سا . (٦-٥) فبعض بَ آ : ساقطة من ع .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في القياسات المؤلفة من الحلية والشرطية ، والحلى فيها مشارك للمقدم
في الأشكال الثلاثة

ولنبداً بما يكون الحلى فيه مكان الصغرى .

١٠. التاليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول، ومن الشرط صحة المقدم، وأن لا يكون محالاً . وخاصيته أنه إن كانت الحلية كلية موجبة ، والمقدم كلى ، فالنتيجة جزئية كلية المقدم . وإن كان المقدم جزئياً ، فالنتيجة كلية . وإن كانت الحلية جزئية ، فيجب أن يكون المقدم جزئياً حتى ينتج نتيجة كلية المقدم ، وإن كانت سالبة فيجب أن يكون المقدم جزئياً ، وتكون النتيجة موجب المقدم كلياً حتى يصح .
وإذا كان الشرطى ومقدمه جزئيين ، لم ينتج .

الضرب الأول ، والشرط أن يكون المقدم ليس بهال : كل ج ب ، وكلما كان كل ب آ ، فـ آ . ينتج : قد يكون إذا كان كل ج آ ، فـ آ ؛ وإلا ليس البتة إذا كان كل ج آ ، فـ آ . وكلما كان ب آ ، فـ آ ؛ فليس البتة إذا كان كل ج آ ، فكل ج آ . لكن كل ج ب ، فإذا كان كل ب آ ، كان كل ج آ ،

١٥

(٢) فصل : الفصل الخامس : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٥ ، ٥ . (٣) والحلى والحلية ن ، هـ || مشارك للمقدم : مكان الصغرى د ، س ، ع ، ط ، ن . (٣ - ٥) مشارك . . . فيه : ساقطة من سا . (٦) التاليفات : والتاليفات ع . (٩) نتيجة : ساقطة من ب ، سا ، م || وإن كانت : وإن كان س ، سا ، ع ، م ، ن ، فإن كان د || سالبة : ساليبا ، س ، سا ، ط ، م ، ن . (١٥) فإذا : وإذا هـ || فإذا كان كل ب آ كان : فإذا كان كل ب آ لكان م || كان كل ج آ : كان د آ .

هذا خلف . وقد يمرض ههنا شك ، كما عرض في نظيرتهما مما سلف ، وحله ذلك الحل .

الضرب الثاني : كل جَبَب ، وكلما كان لا شيء من بَب آ ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ ، فه ز ؛ وإلا فليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ ، فه ز . وكلما كان لا شيء من بَب آ ، فه ز ، فليس كلما كان لا شيء من بَب آ فلا شيء من ج آ ، وكل جَبَب . هذا خلف .

الضرب الثالث : كل جَبَب ، وكلما كان بعض بَب آ ، فه ز . فكلما كان كل أو بعض ج آ ، فه ز ؛ لأن ج بعض بَب ؛ فإذا كان ج آ ، كان بعض بَب آ .

الضرب الرابع : كل جَبَب ، وكلما كان لا كل بَب آ ، فه ز ؛ وكلما كان لا كل ج آ أولا شيء من ج آ ، فه ز ؛ لأن ج بعض بَب .

الخامس : كل جَبَب ، وليس البتة إذا كان كل بَب آ ، فه ز . ينتج : أنه قد لا يكون إذا كان كل ج آ ، فه ز ؛ وإلا فكلما كان ج آ ، فه ز . وليس البتة إذا كان كل بَب آ ، فه ز . ينتج : أنه ليس البتة إذا كان كل بَب آ ، فكل ج آ ، وهذا خلف . وأيضاً ترد السالبة المتصلة إلى الإيجاب ، ثم ترد النتيجة إلى السلب .

(١) عرض : رفع سا || وحله : وجواب د ، ن . (٣) الضرب الثاني : الضرب ٢ هـ .
(٤) كان (الأول) : ساقطة من د || فليس : ليس سا . (٥) فليس كلما : فليس البتة إذا سا ، ما ؛ وليس كلما . (٦) ج آ : ج د ن . (٧) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ .
|| فكلما : وكلما سا . (١٠) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || وكلما (الثانية) : فكلما سا ، هـ .
(١١) أولا شيء : ولا شيء || ب : آ من . (١٢) الخامس : الضرب الخامس م ، هـ .
(١٣) وإلا فكلما كان ج آ ، فه ز : ساقطة من ع || كان (الثانية) : + كل س ، سا ، ما ، هـ . (١٥) وهذا : هـ ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، هـ .

السادس : كل جَبّ ، وليس البتة إذا كان بعض بَ آ ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان كل أو بعض جَ آ ، فهـ ز . لأن جَ بعض بَ .

السابع والثامن : كل جَبّ ، وليس البتة إذا كان لاشيء أو لا كل بَ آ ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان لاشيء أو لا كل جَ آ ، فهـ ز . لأن جَ بعض بَ .

التاسع : كل جَبّ ، وقد يكون إذا كان كل بَ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان كل جَ آ فهـ ز ، وإلا فليس البتة ، وقد قلنا قد يكون إذا كان بَ آ ، فقد يكون إذا كان كل بَ آ فليس كل جَ آ ، هذا خلف .

العاشر : كل جَبّ ، وقد يكون إذا كان لاشيء من بَ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لاشيء من جَ آ فهـ ز ، وإلا فليس البتة ، وقد يكون إذا كان لاشيء من بَ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لاشيء من بَ آ ، فليس لاشيء من جَ آ . هذا خلف .

الحادى عشر : كل جَبّ ، وليس كلما كان كل بَ آ فهـ ز ، فليس كلما كان كل جَ آ فهـ ز ، ويتبين بالخلف وبالرد إلى الإيجاب .

الثاني عشر : كل جَبّ ، وليس كلما كان لاشيء من بَ آ فهـ ز ، فليس كلما كان لاشيء من جَ آ فهـ ز ، ويتبين بالخلف وبالرد إلى الإيجاب .

(١٠ - ١١) فليس لاشيء من جَ آ هذا خلف : ساقطة من د ، ن (١١) هذا خلف : ساقطة من ب ، د ، س ، س ، م ، ن (١٢) الحادى عشر : والحادى عشر ع ، هـ ، || وليس كلما كان كل : وليس البتة إذا كان كل د ، ن || فليس : وليس ب ، ع ، ط ، م . (١٣) كل جَ آ فهـ ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن || جَ آ فهـ ز : ساقطة من س (١٤) الثانى عشر : ١٢ هـ . (١٤ - ١٥) كلما كان : البتة إذا كان د ، ن . (١٥) كان لاشيء من جَ آ فهـ ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن || من جَ آ فهـ ز : ساقطة من س .

- الثالث عشر: بعض جَبَّ ، وكلما كان بعض بَ آ ، فهـ زَ . ينتج : وكلما كان جَ آ ، فهـ زَ لأنه إذا كان كل جَ آ ، وحق أن بعض جَبَّ ، كان بعض بَ آ .
- الرابع عشر: بعض جَبَّ ، وكلما كان لا كل بَ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من جَ آ ، لأنه إذا كان جَبَّ ولا شيء من جَ آ ، كان لا كل بَ آ .
- الخامس عشر: بعض جَبَّ ، وليس البتة إذا كان بعض بَ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَ آ ، فهـ زَ ، والبرهان مثل ذلك .
- السادس عشر: بعض جَبَّ ، وليس البتة إذا كان لا كل بَ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من جَ آ ، فهـ زَ .

التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثاني لاتنتج من مقدم موجب كلى وتنتج من مقدم موجب جزئى . فإذا كان المقدم جزئيا ، فيجب أن يكون الحلى موافقا له فى الكيف ، وإن كان كليا ، فيجب أن يخالفه فى الكيف ، وأن

- (١) الثالث عشر: ١٣ هـ || بعض (الأولى والثانية) : كل د ، سا ، عا ، ن || وكلما (الأولى) فكما ع . (٢) بَ آ : آ بَ ع (١ — ٢) وكلما كان بعض بَ آ بعض بَ : وليس البتة إذا كان لا كل بَ آ فليس البتة لأن جَ بعض بَ د ، سا ، عا ، ن . (٣) الرابع عشر: ١٤ هـ || بعض : كل د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٤ — ٣) وكلما بَ آ : وليس البتة إذا كان لا كل بَ آ فهـ زَ فليس البتة لأن جَ بعض بَ د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ . (٥) الخامس عشر: الحادى عشرس ؛ ١٥ هـ . (٦ — ٥) وليس ذلك : وكلما كان بعض بَ آ (بَ هـ سا) فهـ زَ ينتج كلما كان (+ كل س) جَ آ فهـ زَ لأنه إذا كان كل جَ آ وحق أن بعض جَ آ (جَ بَ س ، سا) كان بعض بَ آ (بَ آ س ، سا ، عا) د ، س ، سا ، عا ، ن . (٨ — ٧) وليس فهـ زَ : وكلما كان لا كل بَ آ فهـ زَ ينتج كلما كان لا شيء من جَ آ لأنه إذا كان (+ كل سا ، عا) جَ بَ ولا شيء من جَ آ كان لا كل بَ آ السابع عشر بعض جَ بَ (بعض جَ بَ : ساقطة من سا) وليس البتة إذا كان بعض بَ آ فهـ زَ ينتج ليس البتة إذا كان كل جَ آ فهـ زَ والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض جَ بَ وليس البتة إذا كان لا كل بَ آ فهـ زَ ينتج ليس البتة إذا كان لا شيء من جَ آ فهـ زَ د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٠) كلى : + مع حلى موجب سا || فإذا : وإذا س ، سا ، عا . (١١) وإن : فإن د .

يكون المقدم صحيح الوجود ، وإذا كان المقدم كلياً فالنتيجة جزئية ، وإن كان جزئياً فالنتيجة كلية . لكنه إن كان الحمل كلياً كانت النتيجة كلية ، كلية المقدم وجزئيتها ، وإن كان جزئياً لم يكن المقدم في النتيجة إلا كلياً ، ولكن يجب أن تكون المتصلة كلية المقدم سالبته .

٥. الضرب الأول : كل ج ب ، وكلما كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج :
 قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ ، فهـ ز ، وإلا فليس البتة . وقتنا : كلما كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب ، فليس شيء من ج آ ؛ لكن إذا كان لا شيء من آ ب ، وحق أن كل ج ب ، كان لا شيء من ج آ ، وهذا خلف . وقد يمكن أن تبين بعكس المقدم إذا كان سالبا كلياً فيعكس .

١٠

الضرب الثاني : كل ج ب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز .
 ينتج : ليس كلما كان لا شيء من ج آ ، فهـ ز . ونبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو ، أو بعكس المقدم ، أو يرد السالبة إلى الإيجاب .

١٥

الضرب الثالث : ليس شيء من ج ب ، وكلما كان كل آ ب ، فهـ ز .
 فقد يكون إذا كان لا شيء من ج آ ، فهـ ز . وإلا فليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ ، فهـ ز . وكلما كان كل آ ب ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان كل

(٢-٣) كلية كلية : كلية د ، ساء ن . (٣) وجزئيتها : وجزئية س . (٤) سالبته : ساقطة من س ، هـ . (٥) الضرب الأول : الضرب ١ هـ . (٦) قد : فقد هـ || وقتنا : وقد فلان . (٨) فليس : فلا د ، س ، ساء ، ع ، ن ، هـ . (٩) ج آ : د آ د ، ن ، هـ . بـ س || وهذا : هـ ذاب ، د ، ساء ، ع ، ن ، هـ . (١١) آ ب : بـ آ س . (١٢) من : ساقطة من م . (١٣) أوبعس : بعكس ع . (١٤) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || كل : لا كل ع . (١٥) فقد : فدع . (١٦) كان (الأولى) : ساقطة من د || كل (الأولى) : ساقطة من ع ، ن || فهـ ز فليس : فهو ليس ع ؛ فهو فليس ن .

آب ، فلا شيء من ج آ . لكن إذا كان كل آ ب ، وليس شيء من ج ب حقا ، فلا شيء من ج آ حق . وهذا خلف .

الضرب الرابع : ليس شيء من ج ب ، وليس البتة إذا كان كل آ ب ، فهـ ز . ينتج : فقد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ ، فهـ ز . ويبين على نحو ذلك .

الضرب الخامس : كل ج ب ، وكلما كان بعض آ ب ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ ، فهـ ز . لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .
الضرب السادس : لا شيء من ج ب ، وكلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ ، فهـ ز ، لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السابع : لا شيء من ج ب ، وكلما كان لا كل آ ب ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ فهـ ز . لأنه حينئذ يكون لا كل آ ب .

الضرب الثامن : بعض ج ب ، وكلما كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل ج آ ، فهـ ز . والبرهان بالخلف ، وبالعكس المقدم .

الضرب التاسع : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : ليس كلما كان لا كل ج آ ، فهـ ز . والبرهان بالخلف هو غير ذلك .

(٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٤) إذا كان لا شيء : إذا لا شيء من (٧) كل ج ساقطة من د ، ن || بعض (الثانية) : ساقطة من ع || يكون بعض آ ب : يكون آ ب ع . (٨) لا شيء أو بعض ج آ : كل ج ب وليس البتة إذا كان بعض آ ب فهـ ز ينتج ليس البتة إذا كان كل ج آ وآد بعض ج آ ساقطة من ع . (٨ - ١٠) وكلما ج ب : ساقطة من د . (٨ - ٩) وكلما . . . آ ب : ساقطة من س . (٩) لا كل آ ب : كل آ ب ب ؛ كل لآب آ م . (١٠ - ١١) الضرب . . . آ ب : ساقطة من س . (١١) كل : ساقطة من ع . (١٣) جـ د : جـ آ س ، س ، هـ . (١٥) هو غير : وغير ، هـ .

الضرب العاشر : ليس كل جَب ، وكلما كان آَب ، فهـ زَ . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل جَآ ، فهـ زَ ؛ وإلا فليس البتة . وقد قلنا : كلما كان كل آَب ، فهـ زَ ؛ فليس البتة إذا كان كل آَب ، فلا كل جَآ . لكن هما جميعا حقان ، فالسلب باطل .

- الضرب الحادى عشر : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس كلما كان لا كل جَآ ، فهـ زَ . لأنه إذا كان كل آَب ، فحينئذ ليس كل جَآ ، وليس حينئذ هـ زَ . وقد يبين بالرد إلى الإيجاب .

الضرب الثانى عشر : بعض جَب ، وكلما كان بعض آَب ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل جَآ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ بعض آَب .

- ١٠ الضرب الثالث عشر : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان لا كل آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَآ ، فهـ زَ . لأنه يكون حينئذ لا كل آَب .

وأما الجزئيات المتصلات ، السالبة المقدمات ، الكليتها ، فلنبرهن على ضرب منها وهو : أنه كل جَب ، وليس كلما كان لا شيء من آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس كلما كان لا شيء من جَآ ، فهـ زَ . وإلا فكلما كان ، وليس كلما كان

- ١٥ لا شيء من آَب ، فهـ زَ . فليس كلما كان لا شيء من آَب ، فلا شيء من جَآ . لكن كل جَب ، وكلما كان لا شيء من آَب ، كان لا شيء من جَآ .

(١) آَب : بـ آَم . (٢) كان (الثانية) : ساقطة من ع . (٣) آَب (الأولى والثانية) : بـ آَم . (٧) وليس حينئذ : وحينئذ يكون س . (٨) وكلما : فكلما س || ينتج : ساقطة من م (٩) كل : ساقطة من د ، ن || لأنه يكون : لا يكون د || يكون : ساقطة من س . (١١) ينتج : وينتج س || لا : ليس س . (١٢) السالبة : السالبة د ، س ، ن || المقدمات : والمقدمات س || ضرب : ضروب هـ . (١٣) منها : فيها س . (١٤) ليس : ساقطة من س || وليس : ليس د ، س ، ن . (١٥) فلا شيء : ولا شيء ع . (١٦) وكلما . . . جَآ : ساقطة من س .

ولنبرهن على ضرب آخر هو : أنه كل جَب ، وقد يكون إذا كان لا شيء من آَب ، فهـ زَ ، فقد يكون إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ويتبين بالخلاف .
التأليفات من هذا الباب على مناهج الشكل الثالث ، وهى أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج ، والحلمية سالبة ، وتكون النتيجة كلية المقدم دائماً .

الضرب الأول : كل جَب ، وكلما كان كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه حينئذ يكون كل جـ آ .

الضرب الثانى : كل جَب ، وكلما كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه لا يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب الثالث : كل جَب ، وكلما كان بعض جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه لا يكون حينئذ بعض جـ آ .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكلما كان لا كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه لا يكون حينئذ لا كل جـ آ .

الضرب الخامس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه لا يكون حينئذ كل جـ آ .

الضرب السادس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ ، ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه لا يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب السابع : كل جَب ، وليس البتة إذا كان بعض جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه لا يكون حينئذ بعض جـ آ .

(١) ضرب : ضرب هـ . (٢) ويتبين : بين د ، ن ، و بين س ، و يتبين ب ، ع ، عا ، م . (٤) ولا تنتج : فلا تنتج د ، ن || سالبة : ساطعة من سا || كلية : كل ب ، د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٩) كل بـ آ : لا شيء من بـ آ ع ، لا كل بـ آ هـ .

الضرب الثامن : كل جَب ، وليس البتة إذا لم يكن كل جَا ، فهـ زـ . ينتج :
ليس البتة إذا لم يكن لا شيء من بَ آ ، فهـ زـ ، لأنه يكون حينئذ لا كل جَا .
التاسع : كل جَب ، وقد يكون إذا كان كل جَا ، فهـ زـ . ينتج : قد يكون
إذا كان كل جَا ، فهـ زـ ، لأنه يكون حينئذ كل جَا .

والعاشر والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر والسادس عشر متصلاتها جزئية ، ونتائجها جزئية كلية المقدم ، يحتاج أن
تعلمه بنفسك .

والسابع عشر : بعض جَب ، وكلما كان بعض جَا ، فهـ زـ . ينتج : كلما
كان كل بَ آ ، فهـ زـ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جَا .

الثامن عشر : بعض جَب ، وكلما كان لا كل جَا ، فهـ زـ . ينتج : كلما
كان لا شيء من بَ آ ، فهـ زـ ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل جَا .

والتاسع عشر : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان بعض جَا ، فهـ زـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَا ، فهـ زـ .

والعشرون : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من كل جَا ، فهـ زـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من جَا ، فهـ زـ .

١٥

(١) الضرب : ساقطة من ن . (٢) لم يكن : لم يكن كان د ، سا ، هـ ؛ كان س ؛
لا يكون ع (٣) التاسع : الضرب التاسع سا ، ع ، ها ، هـ (٤) كل (الأولى) : ساقطة من م ||
جَا ، فهـ زـ : بَ آ ، فهـ زـ د ، ها ، ن ، هـ || يكون : ساقطة من س .
(٦) جزئية (الثانية) : ساقطة من ع || كلية : جزئية من ، سا ، ن ، هـ ؛ ساقطة من د .
(٩) يكون : ساقطة من سا . (١٠) الثامن عشر : الضرب الثامن عشرس || ينتج : + ليس هـ .
(١٢) والتاسع عشر : التاسع عشر سا . (١٣) إذا كان كل جَا ، فهـ زـ :
إذا كان جَا د ، ن || فهـ زـ : ساقطة من ها . (١٤) والعشرون : العشرون د ، س ، سا ، ن
|| لا شيء من كل : لا كل س ، سا ، ع ، هـ . (١٥) لا شيء من جَا : لا شيء من بَ آ س ، سا
|| فهـ زـ : ساقطة من سا ، ها .

والحادى والعشرون ، والثانى والعشرون ، والثالث والعشرون ، والرابع والعشرون ، جزئية الحملات ، وجزئية المتصلات ، والمقدمات والتوالى بحالها .
أصناف هذه القياسات والحملية مكان الكبرى .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلا أن يكون المقدم سالباً ،
والحملة كلية .

الضرب الأول : كلما كان لا شئ من ج ب ، فهـ ز ، وكل بـ آ . ينتج :
كلما كان لا شئ من جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شئ من جـ ب .

والضرب الثانى : كلما كان لا شئ من جـ ب ، فهـ ز ، ولا شئ من بـ آ .
ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شئ من جـ ب .

الضرب الثالث : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، وكل بـ آ .
ينتج : كلما كان لا كل أو لا شئ من جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ
لا كل جـ ب .

الضرب الرابع : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، ولا شئ من
بـ آ . ينتج : كلما كان كل أو بعض جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ
لا كل جـ ب .

الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن متصلة سالبة ، وتنتج تلك
النتائج سالبة . والبرهان مأخوذ ذلك بعينه .

(٦) وكل : فكل د . (٧) كان : ساطعة من د ، ن . (٨) والضرب : الضرب د ، سا ،
ما ، ن ، هـ . (٩) بـ آ : آ بـ س . (١٠) يخج : فينتج ب ، ع ، ما ، م || كلما :
فكلما د ، ن ؛ وكلما ب ، ما ، م . (١١) يخج : فينتج ب ، ع ، ما ، م ، م .
(١٢) الضرب : والضرب ع ؛ ساطعة من ن || الخامس : والخامس ن .

وضروب ثمانية أخرى، والمتصلة جزئية، موجبة وسالبة .

وأما تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى لا تنتج إلا أن تكون العملية كلية ، ويكون المقدم مشاكلا لها فى الكيفية .

الأول : كلما كان كل جـ ب ، فهـ ز ، وكل آ ب . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه حينئذ كل جـ ب .

الثانى : كلما كان لا شئ من جـ ب ، فهـ ز ، ولا شئ من آ ب . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه حينئذ يكون لا شئ من جـ ب .

الثالث : كلما كان بعض جـ ب ، فهـ ز ، وكل آ ب . ينتج كالأول .

الرابع : كلما كان لا كل جـ ب ، فهـ ز ، ولا شئ من آ ب . ينتج كالثانى .

وأوجه أخرى والمتصلات سوالب . وثمانية أخرى والمتصلات جزئية سالبة وموجبة .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث .

الأول : كلما كان لا شئ من جـ ب ، فهـ ز ، وكل جـ آ . ينتج :

كلما كان لا شئ من ب آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا شئ من جـ ب .

(١) وضروب : ضرب ع ، + ذلك سا . (٤) الأول : الأول ع

كل (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن . (٤ - ٥) وكل . . . فهـ ز : ساقطة من سا .

(٦) الثانى : والضرب الثانى من ، سا ، والثالث ع ، عا || ينتج : فينج ب ، م .

(١١) وأربعة : + وضروب عا || وثمانية أخرى : + والجزئيات من || سالبة : وسالبة هـ .

الثاني : كلما كان لا شيء من جَب ، فهـ زَ ، ولا شيء من جـ آ . ينتج :
كلما كان كل ب آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جَب .

الثالث : كلما كان لا كل جَب ، فهـ زَ ، وكل جـ آ . ينتج : كلما كان
لا شيء من ب آ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ لا كل جَب .

الرابع : كلما كان لا كل جَب ، فهـ زَ ، ولا شيء من جـ آ . ينتج : كلما
كان كل ب آ ، فهـ زَ ؛ لأنه حينئذ يكون لا كل جَب .

وأربعة أخرى والمتصلات كلية سالبة ، وثمانية أخرى ومتصلاتها جزئية
وكلية ، سالبة وموجبة .

(١) الثاني : التالي || ولا شيء : فلا شيء . (٢) يكون : ساقطة من ب ، م .
(٥) فهـ زَ : ساقطة من د . (٨) وكلية : ساقطة من م ، سا || وكلية سالبة :
سالبة كلية د ، ن ، هـ ، سالبة وكلية عا || وموجبة : ساقطة من سا ، موجبة عا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة

- فن ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ، ومن حلقات كثيرة على قياس الاستقراء . إلا أن الاستقراء لا يكون الحل فيه حقيقيا ، بل تشبيها . ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة ، ومع ذلك يكون استقراء ، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم . وهذا يكون الحل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال ، وأجزاء القسمة تامة . وأنا أسميه القياس المقسم . وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء ، وتكون الحلقات مشتركة في جزء ، ويكون ذلك إما على نمط الشكل الأول ، أو على نمط الشكل الثاني ، أو الثالث .

١٠

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول . وذلك أن تكون أجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع ، ويرد الانفصال على موضوعها ، ويكون كل حمل مشاركا للآخر في جزء هو محمول ذلك الحمل ، مبينا في جزء هو موضوع ذلك الحمل ،

- (٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٦ ع ، هـ ، (٣) في : تعريف سا ، هـ || القياس : القياسات ب و قياس هـ || المقسم : المقسم ب ، ع ، م || على نمط : في ع . (٤) فن : من د ، س ، سا ، ن ، هـ || ومن حلقات : حلقات سا || قياس : قياسات سا . (٥) إلا أن : لأن سا || ويجوز : ويجب سا . (٦) أن تكون . . . إلى : ساقطة من سا . (٨) وأنا : وإنما هـ || القياس : المقسم . (٩) فيه : منه ع || جزء : الثانية : حدس ، سا || ويكون : يكون سا . (١٢) ويرد : فيرد ، ن .

ويجب أن تكون المنفصلة موجبة ، موجبة الأجزاء ، والحمليات كلية متشابهة
الكيف ، وتبجتها حملة .

الضرب الأول : كل ب ، إما ج ، أو هـ ، أو ز . وكل ج ، و هـ ، و ز ،
أ . فكل ب أ .

• الثاني : كل ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز . ولا شيء من ج ، و هـ ، و
ولا ز ، أ . فلا شيء من ب أ .

الثالث : بعض ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز . وكل ج ، و هـ ، و ز ،
أ . فبعض ب أ .

الرابع : بعض ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز ، ولا شيء من ج ،
ولا هـ ، ولا ز ، أ . فلا كل ب أ . ١٠

وإن جعلت المنفصلة جزئية لم يفد في إنتاج الحملة .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني . والشريطة فيه أن تكون المنفصلة
أيضا موجبة .

الضرب الأول : كل ب إما أن يكون ج ، أو هـ ، أو ز . ولا شيء من
ج ، هـ ، أو هـ ، أو ز . ينتج : لا شيء من ب أ . ١٥

-
- (١) موجبة موجبة : موجبة د ، س ، ع ، ن . (٣) ب : د عا || أوه : أوجه .
(٤) فكل : وكل د || ب : آ د عا . (٥) ب : د عا || وإما هـ : وإما د عا .
(٦) ب : آ : د آ عا . (٩) الرابع : والرابع د ، س ، ع ، ن || وإما هـ :
ساقطة من د . (١٠) و هـ : و لاد عا . (١١) وإن : فإن س ، س ، ع ، هـ ، هـ .
(١٢) الشكل : ساقطة من س ، عا . (١٤—١٥) ولا شيء : . . ر أ و ز :
ساقطة من س . (١٥) أوه : ساقطة من د || لا شيء : ساقطة من د .

الضرب الثاني : لاشئ من ب ، ج ، ولا ء ، ولا ز . ودائما إما أن يكون آ ، ج ، أو ء ، أو ز .

الضرب الثالث : بعض ب إما أن يكون ج ، أو ء ، أو ز . ولا شئ من آ ، ج ، أو ء ، أو ز .

- وإن جعلت المنفصلة جزئية ، لم تغد في إنتاج الحلية . وكذلك إن جعلت المنفصلة كبرى وحفظت النسبة ولم تجعل الكبرى جزئية .

وإما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه أن تكون المنفصلة، كلية ، وأن تكون الشركة في كل ، أعنى أن يكون في أجزاء المنفصل أو أجزاء الحليات كل ، ثم يكون الجزئى ، إن كان في الآخر، مشاركا إياه .

- ١٠. الضرب الأول : دائما إما أن يكون ج ب ، وإما أن يكون د ب ، وكل ج ، وكل د ، ء . ينتج : أن بعض ب ، ء . لأن كل واحد من ج و د ، أو ج أو د ، بعض ب . فإن كانت المنفصلة سالبة لم ينتج . مثاله : ليس البتة إما أن يكون الإنسان حيوانا ، أو يكون الفرس حيوانا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . ثم ، نقول : ليس البتة إما أن يكون الإنسان نفسا ، أو يكون الفرس نفسا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . فإن جعلت المنفصلة كبرى أنتج أيضا مثل ذلك بعينه . فإن جعلت في الحلية جزئية أنتج كذلك . ولكن

(١) ب ج : د ج د ، ما ، ن ، ج ب م . (٢) يكون : + كل س ، هـ || آ ج : آ د عا .
(٣) ب : ء د ، ما ، د ن . (٥) جعلت (الأول) : + كل هـ || تغد : تغد د || إنتاج الحلية :
الإنتاج د ، س ، ما ، ن ، الإنتاج الحلية هـ . (٦) كبرى : جزئى د ؛ صغرى ن ؛ + جزئية ع ، هـ ||
النسبة : ساقطة من ما || جزئية : ساقطة من د ن . (٧) الثالث : الأول د . (١٠) وكل ج : وكل
ج د هـ . (١٢) أو ج أو د : ساقطة من س || د : د ء سا || بعض : وبعض د ، ن .
(١٤) وكل فرس : أو فرس سا . (١٥) فإن : وإن ع . (١٦) الحلية : الحليين د ،
سا ، ما ، ن .

ينبغي أن يكون جزء المنفصلة كليتين ، مثاله : إما أن يكون كل ج آ ، وكل د ب ، وكل ج آ ، وبعض د ه ، أو بالخلاف . وأما إن كان في جزئ المنفصل جزئية ، فإن شاركت في الحليتين كلية أنتج ، وإلا لم ينتج : مثال الذي لا ينتج : دائما إما أن يكون كل ج ب ، وإما أن يكون بعض د ب ، وكل ج ه ، وبعض د ه . فإنه يمكن أن لا يكون قولنا : كل ج ب ، حقا البتة . فيبقى الاقتران من جزئيتين ، ولكن يلزم منه نتيجة شرطية ، أنه إن كان لشيء من د ب ، فبعض ب ه ، لأنه يكون حينئذ كل ج ب . وكذلك إن عكست الترتيب . فإن جعلت الشرطية جزئية لم يفد كلية كما علمت .

وأما التاليفات من منفصلة وحليات لا تتشارك في محمول واحد ، فما كان ترتيب الشكل الأول فالشرط فيه أن تكون الصغرى موجبة والكبريات كليات .
مثاله : كل د ، إما ج ، وإما ب . وكل ج ه ، وكل ب ز . ينتج كل د ، لا تخلو من ه ، وز ؛ لاهل أنهما لا يجتمعان فيه ، بل على أنه لا يخلو منهما .
فإن كان كل د إما ج ، وإما ب ، ولا شيء من ج ه ، ولا شيء من ب ز .
ينتج : أن كل د لا يخلو من أن لا يكون ه ، أو لا يكون ز . وعلى ذلك نفس باقي الضروب .

فإن جعلت الحليات صغريات كقولك : كل ج ه ، وكل د ز . ثم نقول : وإما أن يكون كل ه آ ، وإما أن يكون كل ز آ . ينتج : أنه إما أن يكون

(١) إما : وإما م . (٢) وكل (الأولى) : وإما أن يكون ع || د ه . ج ه د ، ن .
(٣) د ب : ه ب ن . (٤) البتة : ساطعة من سا || ولكن يلزم منه : فلتكن ثامه ع || يلزم : يلزمه ه . (٥) د ب : ب ه ه || يكون : ساطعة من م . (٦) إن : إذا د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه || كلية : الكلية م ، ه . (٧) وأما التاليفات : والتاليفات ه . (٨) د : ج د ، س || ز : د عا . (٩) وإما (الأولى) : فإما د ، ع . (١٠) كل (الثانية) : ساطعة من د ، ن || ينتج . . . يكون : ساطعة من د ، ن .

ج آ ؛ أى عندما يكون كل ة آ . أو يكون كل ز آ . فإن كان فى أجزاء المنفصل جزئى ، لم ينتج . فإن كانت المنفصلة سالبة ، أنتجت منفصلة سالبة ، والشرط ما ذكر . أما إن كانت المنفصلة سالبة الأجزاء ، لم ينتج .

الشكل الثانى : يجب أن تكون الحليات فيه سوالب تنعكس . فحيث أن ترجع إلى الشكل الأول ، ويكون حكمه حكما .

الشكل الثالث : تعرف أحوالها بما يلزم الصغريات من العكس أو بالافتراض .
التأليفات من حلية مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى .

- ترتيب الشكل الأول : كل ج ب ؛ ودائما كل ب ، إما ة ، وإما ز .
ينتج : كل ج ، إما ة ، وإما ز . فإن سئل على هذا فقول : كل فرد فهو عدد، وكل عدد إما فرد، وإما زوج . فيلزم من هذا أن كل فرد، إما فرد، وإما زوج .
وهذا هذان . والجواب إن هذا ينتج ، ولكن نتيجة غير مفيدة . وليس أنه غير مفيد ، وأنه كاذب ، شيئا واحدا . ومثال هذا لو أن قائلا قال : كل ناطق إنسان . ثم قال : وكل إنسان ناطق . فانتج : وكل ناطق ناطق . لم يكن هذا موجبا أن الضرب غير منتج . ولكن السبب فيه المقدمات ، لا التأليف .
إذ قد أخذت المقدمات سوى المحتاج إليها . ثم لا شك أن كل فرد إما فرد ،
وإما زوج . وذلك لأنه إن خلا عنهما وهو عدد ، كان شيئا آخر غيرهما ، وهذا محال . وإن اجتمعا فيه ، كان الفرد والزوج مجتمعين . وهذا أشد استحالة .

(١) ج آ ... : ز آ : ساقطة من د ، ن . (٦) يلزم : + من د ، ع ، ن . (٩) عل : عن ع . (١١) والجواب : فالجواب س ، هـ || يخج : منتج ب ، د || ولكن نتيجته : ولكن نتيجة د ، س ، ن ؛ وليكن نتيجة ع ؛ ولكنه نتيجة م . (١٢) غير مفيد وأنه : مفيد فإنه د ، ن . (١٣) وكل (الاثنية) : كل ع . (١٥ - ١٦) إما فرد وإما زوج : إما زوج م . (١٧) وهذا : هذا هـ .

وكذلك إذا كانت الكبرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الصغرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الكبرى سالبة كلية ، أو موجبة سالبة الأجزاء .

وأما ترتيب الشكل الثانى لا ينتج .

وأما ترتيب الشكل الثالث ينتج ما تعرفه بعكس الحلية .

واعلم أن جميع المقاييس المؤلفة من حلية ومتصلة أو منفصلة ، قد يجوز أن يكون مكان الحلية متصلة إذا كان المقدم أو التالى أو أى الأجزاء كان مما يشارك فيه متصلة وتكون النتيجة تلك بعينها ، إلا أنها تكون متصلة بدل ما تكون حلية . واعلم أن جميع الاقترانات التى اشتركت فى حد بعينه ، فإنها يلزمها اقترانات تكون من إحدى المقدمتين ، ومن مقدمة فى قوة المقدمة الأخرى . وإن تغير الحد المشترك فصار كلياً جزئياً أو سالباً موجباً ، وبالعكس . وكذلك إن بدلت مكان المقدمتين لازميهما . وطليك أن تجرب هذا فى قرينة قرينة ، وتجيد حينئذ قرائن أخرى غير التى أوردناها ، وهى فى قوتها .

وأما أصناف قياسات تحدث من شرطيات تتشارك فى جزء غير تام ، فن ذلك اشتراك متصلة فى جزء غير تام ، ما كان من ذلك على مشاكلة الشكل الأول — إما من موجبتين : فهكذا دائماً إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون ه ز . وكل د إما أن ب يكون ، أو يكون آ — ينتج : إما أن يكون ج د ،

(١) إذا : إن ع ، ع || كانت (الأول) : صح د ، ن . (٢) أو موجبة : أو كانت موجبة د ، ع ، ه . (٣ — ٤) لا ينتج . . . الثالث : ساقطة من ع . (٤) بعكس : بحسب ن . (٥) واعلم : اعلم د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (٦) أى : ساقطة من ع . (٨) فإنها : فإنه ب ، م . (٩) من : فى ع || ومن : وهى د ، س ، سا ، ع ، ن . (١١) مكان : كان ن || وطليك : طليك ع . (١٢) التى أوردناها : الذى أوردناها || وهى فى قوتها : فى قولها ع ، وهى التى فى قوتها ع || فى : ساقطة من د . (١٣) من شرطيات : فى اشتراك شرطيات ه || تام : تمام ع . (١٤) تام : تمام ع . (١٦) وكل د : وكل ز س ، ع ، م ، ه ، ساقطة من ع .

وإما أن يكون هَب ، أو هـ آ . وإما من موجبة وسالبة : فهكذا دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون هـ ز ، وليس البتة ، إما أن يكون ز آ ، وإما أن يكون ز ب . ينتج : إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون هَب ، أو هـ آ .
واثنان صفراهما جزئية تنتج جزئية .

- وأما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون إلا على هذه الصورة : دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون جـ هـ . وليس البتة إما أن يكون د ، وإما أن يكون هـ .
ينتج حلية أنه ليس البتة جـ آ .

والضرب الثاني صفرا سالية ، وكبراه موجبة .

- وضربان صفراهما جزئيتان ، وهو في قوة الحملات ، ومنها اشتراك متصلة صفري ومتصلة كبرى في محول المقدم وموضوع الانفصال أو محمولها جميعا .
١٠ ضروب ذلك على منهاج الشكل الأول .

الأول : كلما كان جـ ب ، فهـ ز . وكل ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان جـ ب ، فكل هـ ، إما د ، وإما آ .

الثاني : كلما كان جـ ب ، فهـ ز ، وليس البتة ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان جـ ب ، فليس البتة ز ، إما د ، وإما آ .

١٥

وضربان والمتصلة جزئية .

(١) فهكذا : فيها كذا ع . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من م . (٣-٢) وليس ... هـ ب : ساقطة من د ، ن . (٤) تنتج جزئية : ساقطة من م . (٥) البتة : آ ع ، ما || د : آ م ، ساقطة من سا || د : م . (٦) جـ آ : + وليس البتة إما أن يكون د آ أو يكون د ب ينتج إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون جـ ب د (٨) الثاني : + في هـ . (٩) وهو هو (١٠) المقدم : التالي س . (١٢) الأول : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ ، وكل ز ، وكل ب ع . (١٣) فكل : وكل د ، ن || آ : ساقطة من د ، ن . (١٤) ز : ساقطة من سا ، ب ما || د : آ جـ س . (١٥) ز : هـ عا || ز إما : ساقطة من ن .

ضروب ذلك على منهاج الشكل الثانى : كلما كان جَب ، فه ، ز ، أو د .
ولا شئ من آ ، ب ، أو د . وكلما كان جَب فليس ه آ . كلما كان جَب ،
فليس ه ز أو د . وكل آ ، ز أو د . فكلما كان جَب فليس ه آ .

وضربان آخران جزئيتهما موجبة .

٥ وضروب أربعة ومتصلاتها سالبة ، فهى ترجع إلى هذه ، ونتائجها تكون
لوازم هذه .

١٠ فقد أدينا ما ضمناه من الكلام المختصر فى القضايا الشرطية وقياساتها . وقد
كنا علمنا فى هذا الباب فى بلادنا كتابا كبيرا مشروحا غاب عنا فى أسفارنا
ومفارقتنا لأسبابنا ، وكأنه موجود فى البلاد التى كنا بها . وبعد أن كنا
استخرجنا هذا الجزء من العلم بقريب من ثمانى عشر سنة ، ووقع إلينا كتاب
فى الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين ، كأنه منحول عليه ، فإنه غير واضح
ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض ، فإنه فاسد فى تعريف حال
القضايا الشرطية أنفسهم ، وفى كثير مما يستصحبه من القياسات ، وفى وجوه
الدلائل على الإنتاج والعقم ، وفى تعديد الضروب فى الأشكال . فوجب أن
لا يلتفت المتعلم إلى ذلك البتة ، فإنه مزاعة ومضلة . وذلك لأن مصنفه لم
١٥ يعرف الإيجاب والسلب فى الشرطيات ، والكلية والجزئية والإهمال كيف
يكون ، وكيف تتضاد الشرطيات ، وكيف تتناقض وكيف تتداخل ؛ بل

(٢) من : ساقطة من م || آ ب : آ ز س ، ط ، ه || وكذا : فكلما د ، س ،
س ، ع ، ط ، ن . (٣) وكل آ ، ز أو د : ساقطة من م || جَب : جَ زَ
ب ، م . (٥) ومتصلاتها : متصلاتها د ، س ، ع ، ن . (٩) وكأنه : فكانه ع .
(١٠) ووقع : وقع ه . (١٣) يستصحبه : يستحقه د ، ن . (١٤) والقيم :
والرسم س . (١٥) مزاعة ومضلة : مزاعة مضلة ب ، ط ، م ، ه ؛ من لغة متصلة
ع . (١٦) يعرف : + أن يج ، د ، س ، س ، ط ، ن ، ه .

أضاف هذا كله إلى أجزاء المتصلات، واشتغل من عكس الشرطى بنوع واحد . ولم يعرف جميع الاقترانات ؛ بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ، ولم يستوف جميعها ، وكثرها فوق العدد الواجب ، لأنه عدد أشياء داخلية تحت حكم واحد كأشياء ذات أحكام مختلفة . وإنما يجب أن يورد الحكم الكلى فيها ، فيكفيه تكثير أصنافها بحسب تعدد إبدالات المقدم أو تال باختلاف الكمية والكمية ، لا يتغير بغيرها حكم . ثم ظن بكثير من العقم أنه منتج ، وخصوصا أول ما بعده في الكتاب . ثم ظن في كثير من هذه العقم بأنها ظاهرة الإنتاج ، لا تحتاج إلى بيان لكامل قياساتها . ثم ظن في كثير من المنتجات أنها عقم . ثم لم يصب في إثباته كثير من المنتجات المحتاجة إلى بيان ، بل سلك سريلا غير سديد . ثم ظن أن المفصل يتميز فيه تال عن مقدم ، حتى عد التاليفات منه مرة في شكل ، ومرة في شكل آخر ، لأنه في أحدهما قدم المشترك فيه ، وفي الآخر أخره . ثم ظن في كثير من الاقترانات التي ليس الأوسط فيها شيئا بعينه أنه قياس بسيط ، لأنه يلزم منه شيء بقوة وسط واحد بعينه ، وذلك في حكم القياس المركب ، لأن القياس البسيط وسطه واحد بعينه بلا اختلاف . فهذه وأشباهها وجوه زيفه في ذلك الكتاب .

(١) كله : كليات || أجزاء : آنوع || واشتغل : فاشتغل د ، ن . (٢) بين : من س ، ع ، م . (٣) جميعها : جميعا م . (٤) ذات : فوات د ، ن . (٥) منتج : ينتج ن . (٦) هذه : ساقطة من د ، س . (٧) سلك : يسلك ن . (٨) عن مقدم : ومقدم ع ، ن || التاليفات : التأليف ع ، ع . (٩) وسطه : وسطا س . (١٠) وجوه : من وجوه ع || ذلك : هـ ، س || الكتاب : تمت المقالة السابعة من الرابع من الجلة الأولى في المنطق بحمد الله ومنه د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع من المنطق وفق الحمد والمنة س ؛ + تمت المقالة السابعة بحمد الله تعالى ومنه وصل الله على سيدنا محمد وآله ع ؛ + تمت المقالة السابعة من الفن الرابع في الجلة الأولى في المنطق ع ؛ + تمت المقالة السابعة بحمد الله ومنه والصلوات على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين هـ .

المقالة السابعة

من الفن الرابع ؛ من الجملة الأولى ؛ في المنطق

المقالة السابعة

من الفن الرابع ، من الجملة الأولى ، في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تلازم المقدمات الشرطية وتقابلها

قد عددنا الآن أصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل . وأما الاستثقال بتعديدها بأن تأخذ أصناف المنفصلات التي من حملات ، والتي من أخلاط ، والتي من جزأين ، والتي من أجزاء ، وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها ، وكيانها ، وجهاتها ، واعتبار أحوال مقدماتها ، وتالياتها ، إنها لا تتخلو من أن تكون أحد الثمانية .

وتلك الثمانية إما محصلة ، وإما معدولة ، وبذلك إما ثنائية ، وإما ثلاثية . وبعد ذلك لا تتخلو عناصرها من أحد العناصر الثلاثة . وتكون مطلقة أو منوعة . ونوعها وجوب ، أو امتناع ، أو إمكان ، وسائر ما أشبه هذه

(١) السابعة : الداسة ب ، د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، د . (٢) من الفن ... المطلق : ساقطة من ب ، ع ، م ، ي من الفن الرابع من المنطق سا ي من الفن الرابع من الجملة الأولى ب فصول س ب ثلاثة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عشرين جميع الفصول الثلاثة] . (٣) فصل : الفصل الأول : ب ، د ، س ، س ، ع ، م فصل ا ، ع ، هـ . (٥) المقدمات : ساقطة من ع || في ... وتقابلها : في القياسات المؤلفة من المتصلات البسيطة وفي تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها ع || المتصلة : ساقطة من سا . (٧) بأن : فؤ د ، ن . (٧-٨) الق . المتصلات : ساقطة من م . (٩) وكيانها : ساقطة من د || وتالياتها : ساقطة من سا .

الاعتبارات . ثم يركب بعضها مع بعض ، ويجمع ما يحصل من أعدادها ، وأن يسمى كل صنف باسم . فذلك مما الأولى أن يشتغل به من له فراغ عن المحتاج إليه ، بما لا يحتاج إليه . مع أن الاشتغال بذلك وتعيده من أسير الأمور وأهونها ، على كل من هم به ، ممن له أدنى تفتن . وأما الأولى بنا فإن نشتغل بالأحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول : إنك إذا علمت الموجبة ، والالبة ، الكلية ، والجزئية ، فقد علمت التناقض ، والتضاد ، وما تحته ، والتداخل ، ولا حاجة بنا إلى استئناف تعليمك ذلك ، فإن الحال فيها كما في الحملات . والذي ظن أن ذلك إنما يكون لسبب المقدم والتالي ، فذلك باطل . ولو كانت المقدمة التي تاليها مناقض مناقضة ، لكان قولنا : كلما مشى زيد عاين عمرا ، وكلما مشى زيد لم يعاين عمرا ، متناقضين . وليس كذلك ، وإن كان قد يتفق في بعض المواضع أن تكون تلك لازمة للتناقض .

وأمر المقدم أبعد في هذا المعنى ، فللشتغل بتعريف أحوال التلازم ، ولنبدأ بإحصاء أنواع كل جنس من هذه القضايا ، ونأخذ أجزاءها محصورات . فإن ذلك أدل على أغراضنا . ونتعرف الحال في كيفية لزوم بعضها لبعض . ولناخذها ضروريات . وأما أخذها مطلقات وممكنات فانتظره في كتاب اللواحق ، إن كنت لا يمكنك أن تقيس الحال فيها على ما قيل في نظائرها من الحملات . وعلى أنك لو اجتهدت تمكنت من ذلك بعد أن تفهم أولا المدلول عليه في كل

(١) يركب : ركب د ، إن يركب ع . (٢) وأن : أن ع || فذلك : بذلك د ، ن .

(٣) وتعيده : وبعد هذه سا . (٤) على كل : عند ب ، م || أم : موب || من : + هو ع .

(١١) قد : ساقطة من س || المواضع : المواطن سا . (١٢) فلتشتغل :

فاشتغل م || بتعريف : بتعرف ع . (١٣) أنواع : ساقطة من ع . (١٥) في : من ع ، هـ .

(١٧) لو : أن هـ .

صنف منها ، وأنه كيف يصدق . ولتبدئ بالمتصلات ، ولتأمل في البسيطة التي تؤلف من حليتين .

- من موجبتين كليتين (ا) كلما كان كل آ ب ، فكل ج د .
- من موجبتين والمقدم كلي (ب) كلما كان كل آ ب ، فبعض ج د .
- من موجبتين والتالي كلي (ج) كلما كان بعض آ ب ، فكل ج د .
- من موجبتين جزئيتين (د) كلما كان بعض آ ب فبعض ، ج د .
- من سالبتين كليتين (هـ) كلما كان لا شيء من آ ب ، فلا شيء من ج د .
- من سالبتين والمقدم كلي (و) كلما كان لا شيء من آ ب ، فلا كل ج د .
- من سالبتين والتالي كلي (ز) كلما كان لا كل آ ب ، فلا شيء من ج د .
- من سالبتين جزئيتين (ح) كلما كان لا كل آ ب ، فلا كل ج د .
- من كليتين والمقدم موجب والتالي سالب (ط) كلما كان كل آ ب ، فلا شيء من ج د .
- المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي (ي) كلما كان كل آ ب ، فلا كل ج د .
- المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي (ك) كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د .

١٥

(١) منها : فبإع || ولتبدئ : + أولاع . (١ - ٢) في البسيطة القوية : من سا (٢) حليتين : + الموجبات الكلية بخ ، د ؛ + أصناف النكل الموجب س . (٣) من : ومن م || كل : ساقطة من د ، سا . (٣ - ٤) من موجبتين . . . ج د : ساقطة من ع . (٤) من : ومن ع || والمقدم كلي : والكل مقدم س || ب : ساقطة من عا || كل : ساقطة من س ، سا ؛ بعض هـ . (٥) ج : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || فكل : فبعض ن ، هـ . (٦) آ ب : آ سا || ج د : ب ج د || (٨) ج د : ج ب د . (١١) من كليتين : كليتان د ، سا ، عا ، ن . (١١ - ١٢) فلا شيء من : كل د . (١٣) كل : ساقطة من د || كل (الأولى) : بعض د || فلا كل : فلا شيء من د . (١٤) كلي : جزئي د .

المقدم موجب جزئى والثالى سالب جزئى (ل) كلما كان بعض آ ب، فلا كل
ج د .

كليتان والمقدم سالب والثانى موجب . كلما كان لا شىء من آ ب ، فكل
ج د .

• المقدم سالب كلى والثالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب ، فبعض ج د .
المقدم سالب جزئى والثالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب ، فبعض
ج د .

المقدم سالب جزئى والثالى موجب كلى . كلما كان لا كل آ ب ، فكل ج د .
المقدم سالب جزئى والثالى موجب جزئى . كلما كان لا كل آ ب ، فبعض ج د .

السوالب الكلية

١٠

- من موجبتين كليتين : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د .
من موجبتين والمقدم : كللى ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فبعض ج د .
من موجبتين والثالى كللى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فكل ج د .
من موجبتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فبعض ج د .
من سالتين كليتين : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب ، فلا شىء من ج د .
من سالتين والمقدم كللى : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب ، فلا كل ج د .

١٥

(١) بعض : لا شىء . سا || فلا كل : فكل سا . (٣-٤) كليتان ... ج د :
صافطة من سا . (١٠) السوالب الكلية : أصناف السالب الكلى س ؛ صافطة من سا ، ع ،
سا ، م ، هـ . (١٦) لا شىء من : لا كل سا || فلا كل : فلا شىء من كل د ، سا ، ع .

من سالبين والتالى كلئى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فلا شئ من ج د .

من سالبين جزئيين : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فلا كل ج د .

كلبتان والمقدم موجب والتالى سالب : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا شئ من ج د .

٥ المقدم موجب كلئى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا كل ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلئى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فلا شئ من ج د .

١٠ كلبتان والمقدم سالب والتالى موجب كلئى : ليس البتة إذا كان لا شئ من آ ب ، فكل ج د .

المقدم سالب كلئى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا شئ من آ ب ، فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلئى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فكل ج د .

١٥ المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فبعض ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فلا كل ج د .

(١-٢) والتالى ... سالبين : ساقطة من سا . (٢) فلا كل : فلا شئ . م . (٣) كلبتان :

كلئيين ع . (٥) كلئى : ساقطة من عا || فلا ولا سا . (٦) ج د : د ج ع . (٩) كلئى :

ساقطة من م . (١٣) لا كل : ساقطة من د . (١٦) فبعض : فلا كل د .

(١٧-١٨) المقدم ... ج د : ساقطة من م ، سا ، ط .

ولكل واحد من الأنواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الأنواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها إلى بعض . ووجه الرجوع أن تحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع بنقيض التالي . وجميع هذه الأصناف توجد مرة باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فتراد لفظة اللزوم .

٥ نقولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، وهو على المعنى الأعم في قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن كل ج د . واحفظ هذا القانون في جميع ذلك . وعلى هذا القياس قولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فبعض ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج د . وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وعلى هذا القياس .

وأما وجه البرهان على هذا الاتباع فإننا نشير إليه في صنف واحد . وعليك أن تنقله إلى سائر الأصناف . فقول : إنه إذا صدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د ، ١٥

(١) الأنواع : أنواع سا . (٢) ويرجع : يرجع من . (٤) توجد : تؤخذ ب . وتارة : ومرة سا || فتراد : وزاد د . (٥) كل : ساقطة من د || المعنى الأعم : معنى الأعم ه . (٦) كل (الأولى) : ساقطة من د ، سا . || يلزم : ساقطة من عا || أن : + يكون سا . (٨) ذلك : ساقطة من ن || بعض : كل س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ساقطة من د || فكل : وكل د ؛ فبعض عا . (٩) بعض : كل د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من عا . (٩ — ١٠) فليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١٠) بعض (الأولى) : كل ج ، س ، سا ، ه . (١٠ — ١٢) فلا شيء . . . كلما كان بعض آ ب : ساقطة من سا . (١١ — ١٢) وقولنا ليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١١) فكل : وكل ع ، عا || بعض (الثانية) : كل عا . (١٣) إليه : إليك س . (١٤) البتة : ساقطة من ع . (١٥) قولنا : + ليس ع .

وإلا صدق تقيضه وهو قولنا: ليس كلما كان كل آ ب فليس كل ج د . ومعنى هذا الكلام هو منع أن يكون هذا التالى السالب لازما لكل وضع للمقدم ، فيكون هناك لا محالة وضع مرة من المرات يوضع فيها هذا المقدم خاليا عن متابعة هذا التالى إياه ، فيكون الصادق حينئذ معه تقيضه . فيكون حينئذ قد كان كل آ ب ومعه كل ج د ، وقد قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، وهذا خلف . وأما إن كان على سبيل رفع اللزوم ، فإنه يلزم من قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فيلزم أن يكون كل ج د ، قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن يكون كل ج د ، وإلا فمن الحق أنه ليس كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن يكون كل ج د ، فيلزم مرة عند وضع كل آ ب أن يكون كل ج د ، وهذا محال .

١٠

وأما البرهان على أن هذه السالبة تلزم الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم ، فإنه إذا صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فكل ج د ، ولم يصدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فليس كل ج د ، صدق تقيضها أنه قد يكون إذا كان كل آ ب فليس كل ج د . فيجوز أن يكون قولنا : كل آ ب موضوعة ، ولا يكون تاليها أن كل ج د ؛ إذ يكون ليس كل ج د . وقد

١٥

(٢) هذا (الثانية) : ساقطة سا . (٣) وضع : ساقطة من ع ، م || فيها : فيه : د ، س ، سا . (٤) فيكون (الأول) : + هذان . (٥) هذا : وهذا د . (٦) وأما : أما س . (٧-٥) فكل آ ب (الأول) : ساقطة من سا . (٧) فيلزم : فيلزم م || فيلزم . آ ب : ساقطة من ع . (٧-٨) قولنا . . . ج د : ساقطة من د ، سا . (٨) ليس : ساقطة من ع . (٩) فيلزم : يلزم د ؛ ويلزم س ، سا ، ه ؛ ويلزم ع || كل (الأول) : ساقطة من ع . (١١) تلزم : يلزمها ع ، ه . || فاعتبر : واعتبر سا . (٢) فإنه : لأنه س ، سا ، ه ؛ أنه ع || كل : ساقطة من د ، سا ، ع || فكل : وكل ع . (١٤) صدق : وصدق ه . (١٥) تاليها : تاليا لها ب ، د ، س ، سا .

قلنا : إنه كلما كان كل آ ب ، فيجب أن يوضع تاليه أن كل ج د ، وهذا خلف .
فإننا فرضنا أن ذلك يجب إما أن يصدق معه أو يلزمه ، فالقضايا المتصلة الكلية
المتفقة في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة التوالى متلازمة .

أما في المواد التي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة
التالى ، فيكون لزوم التناقض من التوالى . على أن اللزوم جزء من التالى وعلى أنه
خارج عنه فيصدق فيهما جميعا .

وأما إذا كانت المواد مواد يكون الصدق في سالبها ، ليس منع صحة التالى ،
بل منع لزوم التالى ، كان صحيحا أو ليس بصحيح ، فعلى أن يجعل اللزوم جزءا
من التالى فيؤتى بتقيضه من حيث دولازم فيجعل لازما للمقدم . فإن كان التالى
موجبا ، كان المتصل اللازم إياه على هذه الصفة : كلما كان ه ز فليس يلزم
أن يكون ج د . وإن كان سالب التالى كان هكذا : كلما كان ه ز فليس
يلزم أن لا يكون ج د . ومعناه يصح أن يفرض معه ج د ، فيكون كمال القول :
كلما كان ه ز فيصح معه فرض ج د ، أى صحة فى الفرض لا فى الوجود فقط .

ومن هذا يتبين أيضا خطأ من ظن أن القضايا المتصلة المتناقضة هى التى
توالىها متناقضة . وذلك أن الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان يكونان
فى قوة المتضادين ، فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان . وذلك لأن إحدى
هاتين الموجبتين يكون فى قوة سالبة كلية مقابلة للآخرى بالتضاد .

(١) أن : + يكون سا || وهذا : هذا س ، سا ، ع ، عا ، ه . (٢) أن :
+ يكون د ، ن . (٥) التالى : تاليها سا || التناقض : الناقض || أن :
ساقطة من س . (٧) منع : يمنع سا . (١٢) لا يكون : يكون سا || جـ د (الثانية) : ساقطة
من سا . (١٣) لا فى الوجود فقط : فقط لا فى الوجود م . (١٤) أيضا :
ساقطة من سا (١٥) اللتين : ساقطة من د . (١٦) ولا يتناقضان : فلا يتناقضان ع .

الموجبات الجزئية

من موجبتين كليتين ، قد يكون إذا كان كل \bar{A} فكل \bar{B} .

من موجبتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان كل \bar{A} فبعض \bar{B} .

• من موجبتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان بعض \bar{A} فكل \bar{B} .

من موجبتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان بعض \bar{A} فبعض \bar{B} .

من سالبتين كليتين ، قد يكون إذا كان لا شئ من \bar{A} فلا شئ من \bar{B} .

من سالبتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان لا شئ من \bar{A} فلا كل \bar{B} .

١٠

من سالبتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل \bar{A} فلا شئ من \bar{B} .

من سالبتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان لا كل \bar{A} فلا كل \bar{B} .

كليتان والمقدم موجب والتالى سالب ، قد يكون إذا كان كل \bar{A} فلا شئ من \bar{B} .

١٥

(١) الموجبات الجزئية : أصناف الموجبات الجزئية من : ساقطة من عا . (١-٢) الموجبات الجزئية ... فكل \bar{B} : ساقطة من سا . (٢) كليتين : جزئيتين ع || كل : ساقطة من ع . (٨) \bar{B} : \bar{A} م . (٩) فلا : ولا سا . (١٤) كليتان : كليتين عا . (١٥) من : ساقطة من د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلّى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب
فلا شئ من ج د .

المقدم موجب كلّى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب
فلا كل ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب
فلا كل ج د .

من كليّتين والمقدم سالب والتالى موجب ، قد يكون إذا كان لا شئ من
ب فكل ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلّى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب
فكل ج د . ١٠

المقدم سالب كلّى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا شئ من
آ ب فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب
فبعض ج د .

السوالب الجزئية

١٥

ليس كلما كان كل فكل .: ليس كلما كان بعض فكل .

ليس كلما كان كل فبعض .: ليس كلما كان بعض فبعض .

ليس كلما كان لا شئ فلا شئ .: ليس كلما كان لا كل فلا شئ .

(٢) فلا شئ : ولا شئ . سا . (٤) فلا كل : ولا كل سا . (٥) سالب جزئى : موجب م .
(٦) فلا كل : ولا كل سا . (٨) فكل : فكان س . (١٣) جزئى (الثانية) : كلّى م . (١٥) السوالب
الجزئية : حرف السوالب الجزئية م . (١٨) فلا شئ : فنى س || لا كل : كل د .

- ليس كلما كان لا شيء فلا كل .: ليس كلما كان لا كل فلا كل .
 ليس كلما كان كل فلا شيء .: ليس كلما كان كل فلا كل .
 ليس كلما كان بعض فلا شيء .: ليس كلما كان بعض فلا كل .
 ليس كلما كان لا شيء فكل .: ليس كلما كان لا شيء فبعض .
 ليس كلما كان لا كل فكل .: ليس كلما كان لا كل فبعض .

فقول: إن الحال في تلازم هذه الجزئيات كالحال في تلازم الكلّيات، فإن قولنا ليس كلما كان كل فكل، يلزمه قولنا: قد يكون إذا كان كل فليس كل وإلازمه نقيضه، وهو أنه ليس البتة إذا كان كل فليس كل. وهذا يلزمه أنه كلما كان كل فكل، وقد قلنا: ليس كلما كان كل فكل، هذا خلف. وعلى هذا القياس في سائرهما وبقریب من هذا يبرهن أن هذه الموجبة تلزمها سالبة. فإن لم تلزم ١٠ السالبة صدق نقيضها: وهو أنه كلما كان كل فكل، وهذا يلزمه ليس البتة إن كان كل فلا كل، وقد قلنا: قد يكون إذا كان كل فلا كل، هذا خلف.

واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم، وقد تبين أيضاً من هذا كذب ظن القائل: إن المناقضة في التالي تجعل المتصلة مناقضة، فإن هاتين الجزئيتين قد تصدقان ١٥ معاً. لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة في التالي وقوة الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي، فتكون موجبتان متناقضتان التالي وتصدقان معاً، وسالبتان كذلك وتصدقان معاً.

(٥) فكل: فلا كل سا. (٧) غليس كل: ساقطة من م || لزمه: لزم سا.
 (٨) وهو: ساقطة من س، سا، عا || يلزمه: يلزم سا. (٩) قلنا: + أن سا، ع، هـ. (١٠) سالبة: السالبة عا. (١١) يلزمه: يلزم سا. (١٢) إن: إذا د، سا، عا، ن، هـ. (١٣) تبين. يبين ب، ص: سا، ع. (١٥—١٦) منها قوة موجبة... للسالبة: ساقطة من سا. (١٧) كذلك: وكذلك سا || تصدقان: تصدقان سا.

وقد علمت فيما سلف أن الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية الداخلة معها ولا زمها ، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولا زمها ، ولا ينعكس أحد الأمرين ، ويجب أن يراعى حال الزيادة التي يحتاج إليها في أمر ما اتصاله بلزوم .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض
وبالمتصلات وحال التلازم فيها

ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة .

الموجبات الكلية

دائماً إما أن يكون كل $A \rightarrow B$ أو كل $B \rightarrow A$ ، دائماً إما أن يكون بعض أو كل .

دائماً إما أن يكون كل أو بعض ، دائماً إما أن يكون بعض أو بعض .

دائماً إما أن يكون لا شيء أولاً شيء ، دائماً إما أن يكون لا كل أولاً شيء .

دائماً إما أن يكون لا شيء أولاً كل ، دائماً إما أن يكون لا كل أولاً كل . ١٠

دائماً إما أن يكون كل أولاً شيء ، دائماً إما أن يكون بعض أولاً شيء .

(٢) فصل : الفصل الثاني ب، د، س، ع، م، هـ فصل ٢، هـ . (٣) في : + تلازم سا
|| في ٠٠٠ ببعض و: في القياسات من المنفصلات وتقابلها ها . (٣ - ٥) في المقدمات ٠٠٠
المنفصلة : في القياسات من المنفصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها ولنحص الآن أصناف
القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات ويحقق حال التلازم فيها ها في المقدمات الشرطية
للفصل ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات ويحقق حال التلازم
فيها أيضاً هـ . (٥) ولنحص : ولنحقق ن . (٦) الموجبات الكلية : ساقطة من ب، د ،
سا ع، هـ، م، ن . (٧) $A \rightarrow B$: بـ جـ س . (١٠) لا شيء : في شيء د || لا كل
(الأولى) : كل سا . (١١) يكون كل : يكون بعض م .

- دائماً إما أن يكون لا كل أو كل ، دائماً إما أن يكون بعض أو لا كل .
 دائماً إما أن يكون لا شيء أو كل ، دائماً إما أن يكون لا كل أو كل .
 دائماً إما أن يكون لا شيء أو بعض ، دائماً إما أن يكون لا كل أو بعض .

السالبات الكلية

- ٥ . ليس البتة إما كل وإما كل .: ليس البتة إما بعض وإما كل .
 ليس البتة إما كل وإما بعض .: ليس البتة إما بعض وإما بعض .
 ليس البتة إما لا شيء وإما لا شيء .: ليس البتة إما لا كل وإما لا شيء .
 ليس البتة إما لا شيء وإما لا كل .: ليس البتة إما لا كل وإما لا كل .
 ليس البتة إما كل وإما لا شيء .: ليس البتة إما بعض وإما لا شيء .
 ليس البتة إما كل وإما لا كل .: ليس البتة إما بعض وإما لا كل .
 ليس البتة إما لا شيء وإما كل .: ليس البتة إما لا كل وإما كل .
 ليس البتة إما لا شيء وإما بعض .: ليس البتة إما لا كل وإما بعض .

الموجبات الجزئية

- قد يكون إما أن يكون كل أو يكون كل .: قد يكون إما أن يكون كل
 أو يكون بعض . ١٥

- (١) لا كل أو كل : لا شيء أو كل م . (٢) لا شيء أو كل : أو كل م .
 (٤) السالبات الكلية : أمثلة المنفصلات السالبة الكلية ع ؛ حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، ط ، ن .
 (٧) لا كل : كل سا ، ع . (٩) كل : لا كل م || ليس ... لا شيء . ساقطة من سا .
 (١٣) الموجبات الجزئية : أمثلة الجزئيات الموجبة المنفصلة ع ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ،
 ط ، م ، ن .

قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون كل .: قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون بعض .

قد يكون إما أن يكون لاشيء أو لاشيء.: قد يكون إما أن يكون لاشيء أو كل .

قد يكون إما أن يكون لا كل أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون لا كل أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون كل أو لاشيء.: قد يكون إما أن يكون كل أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون بعض أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون بعض أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون لاشيء أو كل.: قد يكون إما أن يكون لاشيء أو بعض .

قد يكون إما أن يكون لا كل أو كل.: قد يكون إما أن يكون لا كل أو بعض . ١٠

السالبات الجزئية

ليس دائماً إما كل وإما كل .: ليس دائماً إما كل وإما بعض .

ليس دائماً إما بعض وإما كل .: ليس دائماً إما بعض وإما بعض .

ليس دائماً إما لا شيء وإما لا شيء .: ليس دائماً إما لا شيء وإما لا كل .

(٢) أو يكون بعض : وإما بعض س . (٣) أو كل : أولاً كل س ، سا ، هـ .

(٤) يكون (الثالثة) : لا يكون سا . (٧) أن يكون (الثانية) : ساقطة من ن .

(٩) أو كل : أولاً بعض سا || أن يكون (الأولى والثانية) : ساقطة من ن . (١٠) أن يكون

(الأولى) : ساقطة من ن . (١١) السالبات الجزئية : أسئلة الجزئيات السالبة المنفصلة ع

حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، ها ، ن .

- ليس دائماً إما لا كل وإما لا شيء .: ليس دائماً إما لا كل وإما لا كل .
 ليس دائماً إما كل وإما لا شيء .: ليس دائماً إما كل وإما لا كل .
 ليس دائماً إما بعض وإما لا شيء .: ليس دائماً إما بعض وإما لا كل .
 ليس دائماً إما لا شيء وإما كل .: ليس دائماً إما لا شيء وإما بعض .
 ليس دائماً إما لا كل وإما كل .: ليس دائماً إما لا كل وإما بعض . ٥

وإذ أحصينا هذه فلتكلم أولاً على تلازم المنفصلات والمتصلات، فنقول:
 أما المنفصلات الحقيقية الموجبة، الموجبة الأجزاء، فيلزمها من المتصلات ما يكون
 تقيض أحد جزئي المنفصلة فيه مقدماً، وعين تاليه تالياً، أيهما كان مقدماً من
 المنفصل إذا كانا متفقين في الكم والكيف . مثاله إذا قلنا: دائماً إما أن يكون
 كل آ ب وإما أن يكون كل ج د ، فيلزمها كلما لم يكن كل آ ب فكل ج د ،
 وكلما لم يكن كل ج د فكل آ ب . ولنبرهن على أحد اللازمين ، فإن الأمر
 في كليهما واحد فنقول : إنه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية
 المتصلة ، لا متصلة فقط ، بل متصلة مع التزام المقدم للتالي . وهذا إذا صح ،
 صح ما هو أعم منه وهو المتصلة المطلقة ، فإنه حيث يصدق الأخص يصدق
 الأعم . فنقول إن لم يلزمه قولنا : كلما لم يكن كل آ ب ، فيلزم أن يكون
 كل ج د ، فقد يصدق معه تبعضه ، وهو قولنا : ليس كلما لم يكن كل آ ب ، ١٥

(١ — ٢) ليس دائماً إما كل وإما لا شيء : ساقطة من سا . (٥) بعض : + الفصل
 الثالث في تلازم المتصلة والمنفصلة سا ؛ + فصل ٣ في تلازم المتصلة والمنفصلة ما . (٦) وإذا أحصينا
 هذه : وإذا قد أحصينا هذه ه ؛ ساقطة من ما || فلتكلم : + الآن ه . (٧) الموجبة
 الموجبة : الموجبة د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن . (٨) أحد : إحدى ب ، د ، ع ، ما ، م .
 (١٠) كل (الثانية) : ساقطة من سا ، م || فكل : وكل د . (١١) كل : ساقطة من ع ، ما
 || أحد : إحدى د . (١٢) في : ساقطة من ه || يلزم : + من سا . (١٣) قتال : التالى سا .
 (١٤) صح : + مع ه .

- يلزم أن يكون كل جـ د . ويلزم هذه المتصلة قولنا : قد يكون إذا لم يكن كل آ ب ، فليس يلزم أن يكون كل جـ د . وهذا يجوز أن لا يكون كل آ ب ، ولا كل جـ د . والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين معا ، وجعلت وضع كل واحد منهما ، يلزمه رفع الآخر . وهذه المتصلة تجوز ارتفاعهما معا . هذا خلف . وأيضا يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف ، نالیه تقيض أحد جزئیه ، ومقدمه عين الجزء الآخر . مثل قولنا : كلما كان كل آ ب ، فليس كل جـ د ؛ وإلا فليس كلما كان كل آ ب ، فليس كل جـ د . وهذا يلزمه أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل جـ د . وهذه توجب جواز اجتماع القولين ، والمنفصلة تمنع ذلك . هذا خلف .

- فهذا هو القول في الموجبات الموجبة الأجزاء ، وقد يبرهن على الكليات منها ، فيمكن أن يبرهن على هذا القياس على الجزئيات منها على نمط واحد . وليس يجب أن ينعكس الأمر ، حتى إذا صدقت المتصلات المذكورة ، صدق معها المنفصلات ، وإلا لوجب أن تنعكس كل متصلة منها على نقيضها إذا كان الصدق والعناد الحقيقي في المنفصلة منعكسا . وقد يجوز أن يكون التالي في المتصل الموجب أهم لزوما من لزومه للمقدم ، مثل قولك : إن الانسان كلما كان متحركا ، أو كلما لم يكن متحركا ، ففي الحالين جميعا يلزمه أنه جسم .

(١) يلزم : فيلزم د . (٢) قد : ساقطة من سا || وجعلت : وجعل سا . (٤) واحد : شيء . من || ارتفاعهما : ارتفاعاهما د ، سا ، ن . (٥) يلزمها : يلزمها م || نالیه : ونالیه م ، سا ، ع ، ع ، م ، هـ . (٦) الجزء : ساقطة من ن . (٧) فليس كلما كان كل آ ب : ساقطة من د || وهذا يلزمه : وهذه يلزمها م ، سا ، ع ، هـ . (١٠) هو : ساقطة من سا || يبرهن : يبرهن هـ || منها : فيها ع . (١١) وليس : ولا ع . (١٢) صدق : صدقت ع . (١٣) نقيضا : نفسه ع || إذا : إذ م ، سا . (١٥) لزومه : لزوم سا . (١٦) جميعا : ساقطة من م || يلزمه : يلزم سا .

وأما تحصيل بيان هذا ، فليكن اللازم موافقا للقدم كقولك : كلما كان كل
 آ ب ، فليس كل ج د . كقولنا : إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون
 كل ج د . فنقول : إن هذا المتصل لا يجب أن يلزمه أنه إما أن يكون كل
 آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، لأنه حينئذ يجب أن يلزمه هذا المتصل وهو
 أنه كلما لم يكن كل ج د ، فكل آ ب . وليس دائما يوجد هذا الانعكاس .
 وكذلك إن جعلت اللازم مناقض المقدم ، وجب أن يلزمه عكسه ، وهذا
 لا يجب . وأما إذا كان أحد الجزئين أو كلاهما سالبا ، فيلزمهما من المتصلات
 مناقض المقدم ، موافق التالى ، ولا يلزمها موافق العين ، مناقض التالى ؛ كما
 كان يجب فى الموجبات الأجزاء . مثل ذلك أنا إذا قلنا : دائما إما أن لا يكون
 شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . لزمه قولنا : كلما كان بعض
 آ ب ، فلا شيء من ج د ، وكلما كان بعض ج د ، فلا شيء من آ ب . ولنبرهن
 فنقول : إنه إن لم يصدق ذلك ، صدق قولنا : ليس كلما كان بعض ج د ،
 فلا شيء من آ ب . ويلزمها أنه قد يكون إذا كان بعض ج د ، فبعض آ ب .
 والمفصلة تمنع اجتماع ذلك . وهذا خلف . وإنما قلنا : إنه لا يلزم من وضع
 عين المقدم ، أنا إذا قلنا : وكلما لم يكن نباتا ، لم يلزم منه أنه جحد ، أو ليس
 بجحد . والضرورة ههنا منعكس ، لأن وضع تقيض التالى ، يلزمه وضع تقيض
 المقدم دائما . وإنما يؤدي هذا الانعكاس الى هذا فقط . وأنت تعلم أن هذا

(١) تحصيل : ساقطة من سا || للقدم : المقدم سا ؛ ساقطة من ن || كقولك : كقولنا د ،
 سا ع ، ن ؛ لقولنا عا . (٣) لا يجب أن يلزمه : لا يلزمه س || يلزمه : يلزم سا . (٤) حينئذ :
 ساقطة من سا || وهو : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ع ، م ، ن ، هـ . (٥) فكل : وكل د ،
 ن ؛ فهرس . (٦) عكسه : ساقطة من س . (٨) ولا يلزمها : ولا يلزمها ع || العين : المقدم س ،
 سا ، هـ ؛ المقدم الغير ع ، ما . (٩) مثل : ومثال س ومثال سا . (١٢) إن :
 ساقطة من د ، ن . (١٣) ويلزمها : فيلزمها م . (١٤) لا يلزم : لا يلزم هـ || من :
 ساقطة من سا . (١٧) المقدم . للقدم ما || يؤدي : ساقطة من ع .

الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط ، بل اتصالا مع التزام ، على أن يعتبر في إيجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان في الأولى ، وأن يدخل اللزوم أيضا في التوالى ، ونعتبرها ذلك الاعتبار بعينه .

ونقول : إنه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل أيضا ، وهو أنه إذا صح : كلما

- كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . يلزمه إما أن لا يكون شيء من آ ب ،
 وإما أن لا يكون شيء من ج د ، فإن لم يلزم وقتا أو حالا ، فليعين ذلك الوقت
 والحال . فيكون حينئذ شيء من آ ب ، ومعه شيء من ج د . فيكون حينئذ ليس
 يقتضى كون الشيء من آ ب ، أن لا يكون شيء من ج د . ولا كون شيء من
 ج د ، أن لا يكون شيء من آ ب . وقد فرضنا كون شيء من آ ب ، يقتضى أن
 لا يكون شيء من ج د . هذا خلف . وإنما لم يعرض مثل هذا الخلف في الأول ،
 ١٠ لأنه إذا صدقت سالبة الانفصال هناك ، لم يجب أن يلزم صدقها جواز
 الاجتماع ؛ بل ربما كان صدقها لجواز الارتفاع معا . وههنا يلزم صدق السلب
 لجواز الاجتماع فقط . وكذلك لا يحوج ههنا الى أن تصير المتصلة منعكسة
 وأجزاؤها بحالها ، بل أن يلزم نقيض نالها ، نقيض المقدم ، وهذا واجب .
 وعلى هذا فتأمل الحال إذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى جزئية ،
 ١٥ وبعد القانون ، فليك أن تمتحن في واحد واحد .

وأما التلازم في المنفصلات أنفسها فنقول : أما المنفصلات الموجبة ، الموجبة
 الأجزاء ، فإنها يلزمها من المنفصلات ما يوافقها في الكم بعد الخلاف في الكيف ،

- (١) التزام : إذام د ، ن . (٢) منع : مع سا || كان : ساقطة من س . (٣) لا يكون :
 لا سا || لم : ساقطة من س || يلزم : يلزمه د ؛ يكن ن . (٤) التواء : شيء س ، سا ||
 أن لا يكون : ألا يكون م || شيء (الأولى) حينئذ س . (٥) أن لا يكون : لا يكون م .
 (٦) هذا (الثانية) : ساقطة من س . (٧) يلزم : يلزمها سا . (٨) وعلى : على د
 س ، ن || والأخرى جزئية : ساقطة من م . (٩) الموجبة الموجبة : الموجبة سا .

ويناقضها في المقدم . مثاله في الكليات : دائماً إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . يلزمه : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وكذلك ليس البتة إما أن لا يكون كل ج د ، وإما أن يكون كل آ ب .

• ولنبرهن على الأول منهما ، فإن الثاني يجري مجراه وعلى قياسه ، فنقول : إنه إن كذب عليه قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ؛ صدق حينئذ عليه تقيضه ، وهو أنه قد يكون إما أن لا يكون كل آ ب ، وأما أن يكون كل ج د . وهذا يلزمه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . فيجوز الجمع ، والمنفصل يمنع الجمع البتة . وليس يجب أن ينعكس هذا ، حتى إذا صدق قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . صدق أنه دائماً إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، لأنه قد يصدق ما فيه المحال الغير المعاند . كقولك : ليس إما أن لا يكون كل إنسان حيواناً ، وإما أن يكون الخلاء موجوداً ، أو غير موجود . وليس يلزم من ذلك أنه إما أن يكون الإنسان موجوداً ، وإما أن يكون الخلاء موجوداً ، أو غير موجود ؛ بل قد يصدق أن نقول : ليس إما أن لا يكون

(١) الكليات : + قولنا س ، ع ، ط ، هـ . (٢) يلزمه : ويلزمه من || ليس البتة إما أن لا يكون : إما أن لا يكون ليس البتة ب ؛ ليس إما أن لا يكون س ؛ إما أن يكون ليس البتة م . (٣) وكذلك : تلزم س . (٧) عليه : ساقطة من س . (٨) وأما ... آ ب : ساقطة من س . (٩) فكل : وكل د ، ن || والمنفصل : والمنفصلة س || وليس : ليس م . (٩ - ١٠) والمنفصل ... البتة : ساقطة من د ، ن . (١١) كل (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) كقولك : كقولنا د ، ن . (١٣) كل ... يكون : ساقطة من د . (١٤) من ذلك : ساقطة من س || الإنسان موجوداً : كل إنسان حيواناً ع || موجوداً : حيوان س . (١٥) أو غير موجود : ساقطة من س || قد : ساقطة من س .

الشيء حيوانا ، وإما أن يكون بياضا . ولا يلزم من ذلك أن الشيء إما أن يكون حيوانا ، أو يكون بياضا .

- والجزئيات حكمها أيضا هذا الحكم . مثاله : أنا إذا قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . فإنه يلزمه : ليس دائما إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا صدق نقيضه : أنه دائما إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . ويلزمه : ليس البتة إما أن يكون كل آ ب وإما أن يكون كل ج د . وقد قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . هذا خلف .

ولا يلزم انعكاس هدا لما قد أشرنا إليه . فهذه حال المنفصلات بعضها

مع بعض .

١٠

ونقول : كل متصلة تلزم منفصلة موجبة . فإن السالبة المنفصلة التي تلزم تلك المنفصلة ؛ تلزم تلك المتصلة . مثاله أن قولنا : ليس البتة إما أن يكون بعض آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . هو لازم لقولنا : دائما إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . وهذه يلزمها متصلة لهذه الصفة : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . فنقول : إن هذه المتصلة يلزمها قولنا : ليس البتة إما أن يكون ، بعض آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . والا صدق نقيضها : أنه قد يكون إما أن يكون بعض آ ب ،

١٥

(٢) أو يكون : وإما أن يكون د ، س || حيوانا أو يكون بياضا : بياضا أو حيوانا .
(٤) يلزمه : يلزم س . (٥) وإلا : ولا ه . (٦-٧) ويلزمه . . . ج د : ساقطة من س . (٨) هذا : وهذا س ، ج ، ه ، ه . (٩) قد : ساقطة من ع || أشرنا : بيا وأشرنا س . (١١) ونقول : فنقول ع || تلزم منفصلة : ساقطة من ع || فإن : فأما م . (١٤) وهذه : وهذا ه || يلزمها : ساقطة من ع .

وإما أن لا يكون شيء من ج د . وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة : قد يكون إذا كان لا شيء من آ ب ، فلا شيء من ج د ؛ ويلزمها : ليس كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . وقد قلنا : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . هذا خلف .

• فقد علمت من هذا أن كل متصلة موجبة ، فتلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم ، وفي المقدم ، والثاني . ويدلك عليه نمط هذا البرهان الذي أوضحته لك . لكنه ليس يلزم أن ينعكس ، يلزم هذه الموجبة هذه السالبة . فإنه يصدق أن نقول : ليس البتة إما أن يكون بعض الناس كاتبا ، وإما أن لا يكون شيء من الاثنوات زوجا . ولا يلزم منه : كلما كان بعض الناس كاتبا ، فليس شيء من الاثنوات بزواج . وهذه السوالب تلزم من سوالب الموجبات المتصلة . ١٠ التي تلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات ، التي تلزم السالبة المنفصلة إياها .

ومن المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة اللازمة ، فتكون كل سالبة متصلة . فإنها تلزمها كلما سالبة كلية منفصلة ، مناقضة لها في المقدم . فإننا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . يلزمه : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا فليمكن ذلك ، فيكون قد يكون إما أن يكون لا كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وهذا يلزمه : قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . هذا خلف .

(١) وإما أن لا يكون : وإما ألا يكون سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٤) ج د . هذا خلف : ج د وهذا خلف د . (٦) وفي : في ع || ويدلك : ويدل ع . (٧) فإنه : فإن م . (٩) ولا يلزم : لا يلزم ع . (١٠) شيء : ساقطة من د || وهذه : هذه د ، ن . (١٤) فإنه : وإنما د ، ن ؛ وإنما ع || كلها : ساقطة من ع ، ط || فإنه : وإنما سا . (١٦) يكون : لا يكون م || فليكن : فليكن س . (١٧) يكون إما : يكون وإما هـ || كل : لا كل ع . (١٨) هذا : وهذا ب .

- فلننظر هل ينعكس هذا اللزوم ، فلنضع : أنه ليس البتة : اما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . ولنرجع إلى المواد فنقول : إنا نقول : ليس البتة إما أن لا يكون الإنسان حيوانا ، وإما أن لا يكون الخلاء موجودا . وهذا صادق على ما علمت ، ولا يلزمه شرطية متصلة بمعنى اللزوم ، وهو أنها ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا ، فالخلاء ليس بموجود ؛ إن غنى اتصال اللزوم . وأما الاتصال الأعم فإنه يشبه أن يلزمه ، فإنه إن كان مع صدق ذلك ، ليس صدقا قولنا : ليس البتة إن كان كل آ ب ، فكل ج د ، فتقيضه حينئذ صدق ، وهو أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . فإذا كان كل آ ب ، وكل ج د ، يجتمعان في وقت وشرط ، فعند ذلك الشرط إن لم يكن كل آ ب ، لم يكن كل ج د . وقد قلنا : ليس البتة هكذا ، هذا خلف . ١٠

- فقد علمت أن المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات ، إما الموجبة لها يناقضها في المقدم ، ويوافقها في التالي ، ويكون على كها ؛ وإما من السالبة لما يكون في قوة تلك الموجبة ، وهي التي تخالفها في الكيف ، ويوافق الموجبة في المقدم ، ويناقضه في التالي ، فيكون مخالفا للمنفصلة في الكم ، ومناقضا له في المقدم والتالي . وإنما يوافقها في الكم . وأن هذه اللوازم لا ينعكس حالها ، فلا يجب أن تكافئها الموجبات المنفصلة في اللزوم . ١٥

(١-٢) أنه ليس ... إنا نقول : ساقطة من د ، ن . (٤) ما علمت : ما علمت ع || أنه : ساقطة من د . (٥) إن (الأول) : إذا د ، ن . (٦) الأعم : للأعم ما . (٨) فكل : وكل د ، ما . (٩) وكل : فكل د ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) آ ب لم يكن كل : ساقطة من ما || هذا : وهذا م . (١٢) كها : حكها ع . (١٤) ويناقضه : ويناقضها ن ، هـ . (١٥) هذه : هذا س .

وأما المنفصلات السالبة فتلزم هذه الموجبات ، وما يلزمها معا . فيكون ملزومها من الموجبات المنفصلات ما يوافقها في الكم ، ويناقضها في المقدم ؛ ومن الموجبات المتصلة ما يوافقها في الكم ، وفي المقدم ، والتالى ؛ ومن السالبات المتصلة ما يوافقها في الكم ، والكيف ، والمقدم ، ويناقضها في التالى . ٥

فقد عرفت الحال في التلازم ، ولأنك عرفت الجزئى ، والكلى ، والموجب ، والسالب في الشرطيات ، فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات وما تمت المتضادات ؛ والمتداخل بعضها في بعض ؛ فلا يحتاج أن نعدّها لك ونطول الكلام فيها عليك . وكذلك إن أردت أن تعدّا ما يكون بعضها من بعض في مقدمها أو تاليها بإحدى النسب المذكورة . على أن ذلك لا فائدة فيه ؛ بل الفائدة أن تراعى هذه الأحوال في حكم القضية من الاتصال والانفصال . وإذا عرفت المناقض بالفعل ، وعرفت ما لا يمتنع ، وينعكس عليه إن كان له ذلك كما في المتصلات ، فقد عرفت المناقض في القوة ، وكذلك المضاد بالقوة وما تحته في القوة ، والمتداخل بالقوة . إذ بعض هذه الأحوال بالفعل ، وبعضها بالقوة . مثل قولنا : كلما كان كذا ، كان كذا ؛ يناقضه بالفعل : ليس كلما كان كذا ، كان كذا ؛ ويناقضه بالقوة : قد يكون إذا كان كذا ، كان كذا . ثم إن في هذه الملازمات شكوكا من جهة التناقض المأخوذ فيها إذا اعتبرت المقدمات ، مطلقة أو ضرورية ، ليس في تعرضنا لها كبير نفع . والأولى أنها تؤخر إلى الواحق ، إذ في ظاهر ما قلنا بلاغ إلى الغرض النافع . ١٥

(١) وما يلزمها : ويلزمها د . (٢) المنفصلات : المنفصلة ما ، هـ . (٨) يحتاج : + إلى ما || لك : ساقطة من س . (٩) من بعض : مع بعض ع . (١٠) في : من ص || أو تاليها : وتاليها ن . (١٣) المضاد : المتضاد ع . (١٨) كبير : كثير هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في عكس المقدمة المتصلة

- لنشتغل من العكس بعكس المتصل ، ونقول : إن عكس المتصل على وجهين :
- أحدهما عكس استقامة ، والآخر عكس تقيض .
- وعكس الاستقامة ، هو أن يجعل المقدم تاليا ، والتالي مقدما ، مع حفظ الكيفية ، على أن يكون مع ذلك حافظا للصدق .
- وأما عكس التقيض ، فإن تجعل بدل التالى ، تقيض التالى ، وبدل المقدم ، تقيض المقدم .
- ولنبداً بعكس الاستقامة ، فنقول : إنا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، يكون كل ج د . فظاهر الحال يوجب أنه : ليس البتة إذا كان كل ج د ، فكل آ ب . وإلا فليكن مرة كل ج د ، ومعه كل آ ب . فيكون في بعض المرات قد كان كل آ ب ، ومعه كل ج د . فقد قلنا : ليس البتة ذلك .
- لكن هذا يشكل في مواضع ، منها أنا نقول : ليس البتة إذا كان الإنسان موجودا ، فالخلاء موجود ، فهل نقول : ليس البتة إذا كان الخلاء موجودا ،

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، م ، و ، الفصل الرابع سا ، ع ، فصل ٣ ، هـ . (٤) ونقول : فنقول م || على : في ع . (١٠) أنا : ساقطة من ع ، م ، هـ . (١٣) ومعه : ومع م || فقد : وقد م . (١٤) ذلك : ساقطة من م ، سا . (١٥) الإنسان : إنسان م .

فالإنسان موجود ؟ فمن هذا ليس يجوز أن يكون حقا . على أن التالى مسلوب موافقته، مع فرض المقدم. وإن أردت سلب اللزوم، لم يكن عكس ذلك السالب .

لكننا نقول : إن هذه القضية فى المواد التى تواليا محالة لا تنعكس سالبة الموافقة ؛ بل سالبة اللزوم . وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس ، إذ لا يمكن فرض إيجابه وتعيينه فى الوجود . وسالبة اللزوم أعم من سالبة الموافقة ، وموجبة الموافقة أعم من موجبة اللزوم .

(١) يكون : ساقطة من د . (٢) وإن : وإذاع ، عا . (٣) سالبة : ساقطة من ن .
 (٦) اللزوم : + تمت س ؛ + تمت المقالة السابعة سا ؛ + تمت المقالة السادسة بحمد الله تعالى ومنه
 وحسن توفيقه ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع ط ؛ + تمت المقالة السادسة بحمد الله ومنه
 وصلى الله على سيدنا النبي محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين ه .

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف القياس الاستثنائي

- وإذا قد تكلمنا على القياسات الاقترانية حملها وشرطها ، فخرى بنا أن نتكلم الآن في القياسات الاستثنائية . فنقول : إن القياس الاستثنائي مخالف للاقتراني ، في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي بالفعل ، ولا يكون موجودا في القياس الاقتراني إلا بالقوة . كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل إنسان جسم . فلا المطلوب ، ولا تقيضه ١٠ موجودان في هذا القياس الاقتراني بالفعل . وأما إن قلنا : إن كان الإنسان حيوانا ، فالإنسان جسم ؛ أو إن لم يكن الإنسان جمما ، فليس بحيوان . وقلنا في الأول : لكن الإنسان حيوان . فانتج : أن الإنسان جسم . ولو قلنا في الثاني ، فانتج ذلك . وجدنا أحد طرفي المطلوب ، وهو الموجب ، موجودا بالفعل في أول القياسين تاليا ؛ والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس ١٥

(١) المقالة الثامنة : بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين المقالة الثامنة ع . (٢) من الفن ... المنطق : ساقطة من ب ، ع ، م ، من الفن الرابع ثلاثة فصول سا ؛ من الفن الرابع من الجملة الأولى ؛ ثلاثة فصول هـ ، [تم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول الثلاثة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، م ؛ فصل ١ حا ، هـ ؛ ساقطة مزع . (٥) في تعريف القياس : ساقطة من د . (٦) قد : ساقطة من حا || الاقترانية : الشرطية ن . (١٢) أروان : وإن سا . (١٣) فانتج : ينتج هـ . (١٤) الثاني : الثالث ، د ، ن . (١٥) أول ... في : ساقطة من سا .

الثاني تألياً . فنقول : إن كل قياس استثنائي يكون من مقدمة شرطية ، ومن مقدمة استثنائية هي نفس أحد جزئيهما أو مقابله بالنقيض . فنتج إما الآخر ، أو مقابله . فإما أن تكون الشرطية متصلة ، أو تكون منفصلة .

ولنقدم ما تكون الشرطية فيه متصلة ، فنقول : إنه لا يخلو حينئذ من أن يكون المستثنى من جانب المقدم ، أو من جانب التالى .

فالضرب الأول المشهور في ذلك هو أن يكون المستثنى عين مقدم المتصل ، ويكون المتصل تام الاتصال وال لزوم . فيتج عين التالى . فلننظر الآن في المتصل الذى يفيد هذا الجلس من الاستثناء ، كيف حاله من جهة كونه متصلاً على سبيل الموافقة ، أو على سبيل اللزوم . فنقول : إنه لا يفيد ما كان منه اتصاله على سبيل الموافقة ، وذلك لأن التالى لا يكون شيئاً يلزم من وضع المقدم ؛ بل شيئاً إنما جعل مواصلاً للمقدم ، بسبب أنه عرف وجوده حقاً في نفسه مع وجود المقدم . والمعلوم وجوده مستثنى فيه عن القياس عليه . لأن يجب أن يكون هو مجهولاً بنفسه ، ومعلومًا تلوه ومواصلته للمقدم . فإذا علم وجود المقدم ، علم منه وجوده ، كما إذا قلنا : إن كان آ ب ، فـ جـ د . فإذا استثنينا : لكن آ ب ؛ وكنا نعلم أن جـ د ، فإذن لم يفدنا علماً جديداً بأن جـ د . لكنه إذا كان كون جـ د مجهولاً ، وكانت متابعته لكون آ ب معلومة ، فإذا صح لنا أن آ ب صح من ذلك أن جـ د . فيجب أن تكون المتصلات المستعملة في المقاييس الاستثنائية هي المتصلات اللزومية .

(١) الثانى : التالى د ساقطة من ع || تألياً : ظاهراً س . (٢) أو مقابله : ومقابله د ، ن . (٣) تكون (الأولى) : ساقطة من د || أو تكون منفصلة : أو منفصلة هـ . (٥) أو من جانب : ساقطة من د . (٦) هو : وهو ب . (٨) كيف : وكيف س . (٩) اللزوم : ساقطة من د || منه : ساقطة من د ، س ، (١٠) جعل : يجعل س . (١٢) مستثنى : ومستثنى هو . (١٣) تلوه : يتلوه د ، ن || علم (الأولى) : وجد س . (١٤) كان : كل ب .

- الضرب الثاني من المشهور وهو أن يكون المستثنى عين المقدم ، ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم . وهو كالضرب الأول إلا أنه يباينه في أن اللزوم فيه غير تام ، وما كان يجب أن يجعل هذا قسما آخر ؛ بل كان يجب أن لا يلتفت إلى أمر تمام اللزوم وتقصانه في الاستثناء الذي يكون من جهة المقدم بوجه . وكان الأصوب أن يقال : إن الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ، ينتج العين من التالى . وذلك أمر بين والقياس فيه كامل . فإن كان موضع الفرق فهو ، إما في استثناء تقيض المقدم ، أو عين التالى .

- الضرب الثالث من المشهور هو: أن يكون المستثنى عين التالى من التام اللزوم. فينتج عين المقدم . وقالوا : وهذا ليس لإنتاجه بيانا بنفسه ؛ بل هو قياس غير كامل ، إنما يكمل بمثل أن يقال : إنما قلنا : إن اللزوم تام ، جعلنا اللزوم ١٠ منكمسا . فلنا حيثخذ أن نجعل التالى مقدما ، والمقدم تاليا . فيستثنى عين ما هو الآن مقدم ، وقد كان قبل تاليا . فينتج ما هو الآن تال ، وكان قبل مقدما . والذي يجب أن يعتقده المنصف في هذا أن النظر في صورة القياس هو النظر المختصر على موجب مفهوم المقدمة من حيث هى المقدمة المفروضة . فأما من حيث لما مادة ومادة ، وخصوصية وخصوصية ، فليس ذلك نظرا فيها بالذات . ١٥ فإذا قلنا : إن كان آ ب ، ب ج د . وجعلنا هذا القول مقدمة بنى عليها قياسنا ، فيجب أن يلتفت إلى مفهوم هذه المقدمة في صورتها فيقضى بما يوجبه الخلاص

(١) وهو : هو د ، س ، سا || المقدم : المدم ب ، م . (٢) وهو : هو س .
 (٥) وكان : فكان ع . (٦) وذلك : وذلك ب ، م || والقياس : في القياس س
 (٧) الفرق : للفرق د ، س ، سا ، ن . (٨) هو : وهوب . (٩) وقالوا :
 قالوا ما . (١٢) قبل (الأول) : ساقطة من ا || وكان قبل : وقد كان قبل س . (١٣) والذى :
 أو الذى د || يعتقده : يعتقده د ، ع ، ما ، م ، ن ، ه || المنصف : المنصف س .
 (١٥) وخصوصية وخصوصية : وخصوصة ن || فيها : فيها د ، س ، سا ، ن ، ه . (١٦) قياسنا :
 قياسا د ، س ، سا ، القياس ن .

من صورتها . وأما أن تأليها هل هو منعكس على مقدمها ، فهو نظري أمر غير صورة المقدمة ؛ بل إنما هو نظري مواد المقدمة ، وما هو إلا كالنظر في محمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للوضوع أو غير مساو .

- فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف أحكام المقدمات والمقاييس ،
- ٥ لقد كان يقال هناك أيضا : إن من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ، ومنه ما ليس تام الحمل ، أو شيئا آخر يشبه هذا . فكان يقال : إنه إن كان المحمول مساويا للوضوع ، فإنها تنعكس مثل نفسها ؛ وإن كان غير مساو ، فإنها تنعكس جزئية . ولكان يقال في الشكل الثالث : إن المحمول في الصغرى إن كان مساويا ، فالنتيجة تكون كلية موجبة . بل الضرب الثالث ، والرابع من الشكل الأول ، لقد كان يقال فيه : إن كان الحد الأصغر ، ليس أهم من الأوسط ، فالنتيجة كلية . لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بسبب أنهم اعتبروا حال المقدمة من حيث هي فيها موضوع محمول ، وكية وكيفية ، والتفتوا إلى ما يجب عنها لذلك ، ورفضوا ما يمكن أن يكون عنها إذا كان هناك اعتبار أزيد من الداخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو أخص منها مما يمكن أن يفرض في مادة دون مادة . فكذلك يجب أن يكون الأمر في الشرطيات المتصلة ،
- ١٥ فيجب أن يلتفت إلى نفس الشرط ؛ وإلى مقدمه وتأليه ، من حيث إن التالي تال ، والمقدم مقدم ، وإلى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده .

(٣) محمول : مجهول م . (٤) في : ساقطة من سا . (٦) يشبه : شبه س || فكان : وكان هـ . (٧) وإن : فإن د ، ن || مساو : مساويا م . (١٠) الشكل : الضرب ب ، د ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (١١) كلية : ساقطة من س . (١٢) هي : ساقطة من د ، ع ، ن ، هـ . (١٣) لذلك : كذلك ع || ورفضوا : وقضوا ط . (١٤) مما : ما سا . (١٥) فكذلك : فذلك سا . (١٦) أن يلخص : أن لا يلخص د ، ن || وتأليه : تأليه س . (١٧) وإلى : إلى م .

- فأما ما تكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة لها مقدم وتالى ، ولا يكون ذلك متضمنا فيها لازما إياها ، ويختلف هو من غير إيجاب اختلاف فيها ، فلا يجب أن يلتفت إليه . فإنه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ، ذات مقدم وتال ، أن تاليه كيف حاله مع المقدم في أنه سينعكس عليه أو لا ينعكس . فإن ذلك مما لا يفهم من صورة المقدمة ، بل هو شئ يجوز أن يفهم من خارج . وليس أيضا من المفهومات الخارجة اللازمة لزوم العكس ؛ بل من اللواحق الممكنة التى تتفق في مادة مادة . فيجب أن لا يلتفت إلى أمثال هذه التكثرينات .

- ومن علم أن التالى ينعكس على المقدم ، ليس من صورة المقدم ، بل من خارج ، فما يوجهه إلى استعمال هذا القياس ؛ وله سبيل إلى أن يضع المزوم عنه مقدما . ولا يلزم على هذا ما عمل في الشكل الثانى والثالث إذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الأول ، إذ الأمر هناك مخالف للأمر ههنا ؛ فإنه كما قد علمت هناك أنه كثيرا ما يكون السابق إلى الذهن أنه لاشئ من آ ب ، ثم يخطر بالبال بعده أنه لا يجب أن يكون لاشئ من ب آ ، أو لم يخطر ذلك بالبال ، فيكون خطوط هذا شيئا سابقا إلى الذهن . فإذا كان هذا السابق إلى الذهن كما هو وقد ينتج بقرن آخر إليه ، لم يحتاج إلى تكلف عكس . وكذلك في الموجبة الجزئية ، فيكون هذا وجها مفيدا في استعمال الشكلين الآخرين .

(٢) ولا يكون : لا يكون ه || هو : + فيها س ، سا . (٣) فلا يجب : ولا يجب ع || فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ط ، ن ، ه . (٦) العكس : العكس د ، س . (٧) التى : الذى د || أمثال : مثال د ، س ، سا . (٩) ينعكس : ينعكس س ، سا . (١٠) المزوم : المزوم ع . (١١) إذا : إذ م . (١٢) هناك : ساقطة من سا . (١٢-١٣) هناك . . . طبت : ساقطة من م . (١٣-١٤) من . . . أو : ساقطة من سا . (١٤) ثم : لم سا . (١٤-١٥) بعده . . . بالبال : ساقطة من د . (١٧) وكذلك : + يتبرس .

- ومع ذلك فإن العكس لازم للعكوس ، وهذا شئ قد فرغ عنه لك فيما سلف .
 وأما ههنا فإن صورة قولنا : إن كان آ ب ، بـ فـ د ، ليس يقتضى ذلك أن يكون إن كان جـ د ، قـ آ ب لا محالة ، بل يجب أن يكون هذا معلوما لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا إليه ، لالازما عن الأول ، فإنه لا يلزم عنه البتة . وإذا كان هذا معلوما لك بنفسه ، خاطرا في بالك ، واستنتيت أن جـ د ، فبالحقيقة إنما استنتيت المقدم ، وهو الذى سبق إلى الذهن ، ولم يحتاج إلى متوسط آخر . فلو كان قولنا : إن كان كل آ ب ، بـ فـ د ، إذا سبق إلى ذهنك ، لزم عنه عكسه ، وكان عكسه بحيث ينتج عن مقدم عين تاليه ، الذى الآن هو عين مقدم لما سبق إلى ذهنك . لكنك تقول : إن هذا لما سبق إلى الذهن أولا ، لزمه شئ ، يلزمه ثالث ، ولازم اللازم شئ لازم لللازم الأول . فلا أكلف الآن ذهنى أن ينتقل من هذا إلى اللازم الأول ، ومن اللازم الأول إلى الثالث ، الذى هو لازم ثان ، بل أتركه ينتقل دفعة إلى اللازم الثانى على أنه لازم أول ، من غير حاجة إلى أن يلتفت إلى القياس الأول عند الاستعمال ، وإن كان يحتاج إلى ذلك فى وقت استبانة أن القياس منتج .
 ولكنك استفدت بما علمته شيئا واختصرت بابا ، وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثانى والثالث . وإذا ليس الأمر كذلك البتة ، بل إنما ينفعك أن

(١) فإن العكس : فالعكس ع . (٤) لا يلزم : لا يلزمه س . (٥) فى : إلى ما .
 (٨) وكان عكسه : ساقطة من ع . (٩) لكنك : لكنه د ، ن . (١٠) إلى : فى م || ولازم :
 فلازم س . (١١) الأول (الثانية) : للأول ما . (١١ — ١٢) الأول ومن اللازم : ساقطة
 من م . (١٣) الثانى : التالى سا || عند : ساقطة من سا . (١٤) فى : ساقطة من ب ||
 استبانة : استثنائه د ، س ، هـ استبان ن . (١٥) ولكنك : إن كنت ب ، م ||
 علمته : علمت م .

- يخطر هذا العكس بالبال ، إذ يحتاج أن تعلم أن اللازم تام ، وهذا هو أنك يحتاج أن تعلم ويخطر بالبال أن هذا الذي هو تال له نسبة التقديم إلى هذا الذي هو الآن مقدم . فإذا كنت تحتاج إلى أن تخطر هذا بالبال أولاً حتى يعقد قياسك ، فتكون قد أوردت في ذهنك أنه إن كان ج د ، فأب . ثم لما استثبتت لكن ج د ، فإنما استثبتت مقدم المقدمة التي أخطرت بالبال بالفعل . فما كان • للمقدمة الأولى غناء بوجه في أن تكون جزء قياس ، وأكثر عناية أن تكون تذكرت به شيئاً ليس يلزمه بل يعرض معه .

- الضرب الرابع في المشهور ، استثناء نقيض التالي من ناقص العناد . وينتج نقيض المقدم . كقولك : إذا كان ج د ، فأب ، لكن ليس آ ب ، فليس ج د . وليس قياساً كاملاً وبين هكذا : أنه إن لم يكن ليس ج د ، بل ج د . ١٠ وإذا كان ج د ، فأب . ينتج : أنه إن لم يكن ليس ج د ، فأب . لكن فرضنا ليس ج د . ينتج فأب . فإذا حق أن آ ب ، وكان حقاً أن آ ليس ب . وهذا خلف .

- ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف أن نذكر من رأس أنه إن كان هذا الاتصال على سبيل الموافقة لم تجب هذه النتيجة . ١٥

قال بعضهم : ربما كان التالي كثير الأجزاء ، وأخذ كشيء واحد ، كقولهم : الفلك لا ثقيل ولا خفيف ، فيجب أن يؤتى بنقيض الجملة كلها .

(٣-١) تعلم ... أن : ساقطة من سا . (٢) له : أن د ، ن || إلى : + هذا ه . (٥) مقدم : مقدمة ب ، ع ، م . (٨) الضرب الرابع : الضرب ه . || العناد : الزوم م || ويخ : + من م . (٩) إذا : إن د ، س ، ساء ن . (١٠) هكذا : هذا ب ، س ، م || ليس : ساقطة من سا . (١٢-١٤) وكان ... أنه إن : ساقطة من س . (١٤) هذا : ساقطة من س . (١٦) وأخذ : ساقطة من سا .

والذى صدنا فى هذا أنه إن عنى بقوله : لا خفيف ولا ثقیل ، السلبين جميعا ؛ فيكتفى باستثناء قیض أيهما شئت ، حتى ينتج قیض الآخر . وإن عنى بذلك إثبات الواسطة بين الأمرين ، وقد عبر عنه بالسلبين ، فالتالى معنى واحد فى الحقيقة ليس فيه كثرة أجزاء . ومع ذلك فإن استثناء أحدهما أيضا يكتفى .
 ٥. فإن إثبات أحد الطرفين رفع الوسط ، كما أن قیض أحد الشرطين يوجب نقض المجتمع . فإن سلب الجزء سلب بالقوة للجتمع من حيث هو مجتمع .

الضرب الخامس فى المشهور : استثناء قیض المقدم من غير تام اللزوم . هذا لا يجب له نتيجة فى المشهور . فإن التالى إذا كان أعم لزوما ، فليس إذا رفع المقدم أوجب رفع التالى ، إذ التالى موجود مع غير المقدم ؛ وهذا كقولهم : إن كان زيد متقلا ، فهو متغير . لكنه ليس بمتقل ، فليس يلزم أنه متغير أو ليس بمتغير . فإنه إن لم يكن متقلا ، جاز أن يكون متغيرا فى الكيف ، وأن لا يكون .

الضرب السادس : من استثناء عين تال من متصل ، ناقض اللزوم . لا ينتج . ولكن مثاله : لكنه متغير ، فليس يلزم أنه متقل ، أو ليس بمتقل .
 ١٥. الضرب السابع : استثناء قیض مقدم ما هو تام اللزوم . فينتج : قیض التالى . وذلك لأنه يصير تاليا ، ويصير ما كان تاليا مقدما . وعلى ما علمنا .
 والحكم فى هذا الضرب هو الحكم فى الثالث .

(١) هذا : هذه سا || السلبين : سلبين من . (٤) فى الحقيقة : بالحقيقة من .
 (٥) فإن : فى ما || رفع : يرفع || قیض : قیض ع ، ما . (٦) قیض : قیض ع || مجتمع : للجعب ، م . (٧) فى : من من || تام : تمام ع . (٩) غير : عين من ، هـ ، رفع سا . (١٣) عين : غير نج ، د ، ن || من : ساقطة من من . (١٤) ولكن : ولكن من || يلزم : يلزمه سا || متقل : متصل من || ليس : ساقطة من سا . (١٥) تام : تال م .
 (١٦) تاليا : تال م .

- الضرب الثامن : استثناء نقيض تال تام للزوم . وليس هذا بالحقيقة ضرباً
 آخر غير الذى سلف ، بل يجب أن تعلم أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج ،
 واستثناء عين المقدم ينتج عين التالى ، واستثناء عين التالى لا ينتج ، واستثناء نقيض
 التالى ينتج نقيض المقدم . وإن هذا التكلف منهم إنما دعاهم إليه سبب واحد ،
 وهو فقدانهم ما تولاها المعلم الأول من تفصيل القياسات الشرطية ، واحتياجهم إلى
 أن يخوضوا فيه بأنفسهم ، واقرن بذلك غفولهم عن القياسات الاقترانية فيها ،
 ووقوعهم إلى هذه الاستثنائية ، واستقلالهم عدد ملاح لهم ، واستقبحهم أن
 يكون ذلك أمراً موازاً لما تولى المعلم الأول بيانه فى الحملات ، فالتجأوا إلى
 تكبير الجور بالنقض .

- ويجب أن نختم هذا الفصل بشئ ، وهو أنك يجب أن لا تلتفت إلى ما يقال :
 ١٠ إن الاستثنائية لا تكون إلا حلية . واعلم أنها تكون ما يكون المقدم أو التالى
 المأخوذ ، هو أو نقيضه فى الاستثناء . وإذا كان كل واحد منهما يجوز أن
 يكون أحد أقسام المقدمات ، فكذلك الاستثناء . فذلك إن قال قائل : إن
 كان إن طلعت الشمس ، كان نهارة ، فالنهار لازم للشمس . ثم أراد أن
 يستثنى المقدم ، لم يستثن إلا شرطياً . وقد ظن قوم أن الزوم قد يكون على
 ١٥ سبيل الإمكان ، كقولهم : إن كان هذا حيواناً فيمكن أن يكون إنساناً ، وإن
 حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف . وإنما غرتهم هذه المادة ، وطى

(٤) التكلف : التكليف ب ، د ، م ، ن . (٦) القياسات : ساقطة من ع .
 (٨) تولى : تعلم سا . (١١) الاستثنائية : الاستثناء سا || ما يكون : ساقطة من د ، ن
 || أو التالى : والتالى د ، م . (١٢) المأخوذ : الموجود . (١٣) فكذلك : ساقطة
 من سا || فذلك : فكذلك ب ، سا ، م ، ن ، وا ل ك ع . (١٤) كان إن : ساقطة من م ، ه .
 (١٥) المقدم لم يستثن : ساقطة من د || لم يستثن : ساقطة من م . (١٧) غرتهم : غرم
 د ، م ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || هذه : هذا ه .

أن الإمكان فيها إمكان بحسب الذهن لا بحسب الأمر ، إذ ليس شيء من خارج هو حيوان ويمكن أن يكون إنسانا ، بل هو واجب إما أن يكون إنسانا ، أو واجب أن لا يكون إنسانا ولا يصير إنسانا البتة وجوهره باق على ماهو في شرط الممكنات . فاما أن هذا غير متج على ماظنوه ، فإنك إذا قلت : إن كان هذا حيوانا ، فيمكن أن يكون أبيض ، لكنه أبيض أو ليس أبيض ، حيوان أو ليس بحيوان ، لم يلزم عنه شيء ، بل عسى إنما يلزم هذا في الإمكان الذهني ، الذي يختص بنسبة الأعم ، إلى الأخص الذي ينقسم إليه الأعم . وهذا شيء وراء كون اللزوم ممكنا ، وشيء يلتفت فيه إلى المواد دون الصورة . والذي الجاهم إلى هذا شيء عجيب . وذلك أن المعلم الأول ذكر في كتاب النفس : أن النفس إن لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن أن يكون لها قوام بذاتها ، وإن كان لها فعل بذاتها كان لها قوام بانفرادها . فجاء رجل له سبق في العلم الطبي ، ونكوص في المنطق ، فزعم أن فلانا أخطأ ، إذ استثنى تقيض المقدم فأنشأ منه تقيض التالي . فقال قوم يتعصبون للعلم الأول : إنه لم يخطئ . لأن هذا اللزوم هو بالإمكان وجاهز له أن استثنى تقيض المقدم فيه ليجعل تقيض التالي نتيجة التي تلزم على جهة الإمكان . وعسى أن يكون قوم يجهلون عن ذلك ، بأن اللزوم فيه تام ، فيفتح تقيض المقدم . والحق أن المعلم الأول لم يورد هذا الكلام على سبيل

(١) إمكان : ساقطة من سا . (٢) واجب إما : إما واجب بخ ، د ، د ، س ، سا ، ن ، هـ ، || إما : ساقطة من ع . (٣) لا يكون إنسانا : + البتة ، هـ || البتة : ساقطة من د . (هـ) أبيض (الثانية) : ساقطة من سا || أوليس : وليس || أبيض (الثالثة) : بأبيض ، هـ || حيوان : ساقطة من هـ . (٥ — ٦) أوليس بحيوان : أو غير حيوان من . (٦) لم يلزم : ثم لا يلزم د ، ن ؛ لا يلزم ع || الذهني : ساقطة من س . (٧) الذي : والذي د . (١٠) بذاتها (الأول) : + كان هـ . (١٠ — ١١) فلا يمكن . . . فعل بذاتها : ساقطة من د ، ن . (١٢) فزعم : أوزعم هـ || منه : فيه ع . (١٣) الأول : ساقطة من س || هو : ساقطة من م . (١٤) فيه : منه هـ || نتيجة : مقدته سا ؛ نتيجة م . (١٥) بأن : فإن د ، ن .

- الاستثناء والإنتاج ، بل ذكر مقدمتين معا ، في موضع أحدهما عكس للآخر ،
 كمن لو ابتدأ فقال : إن كل ضاحك إنسان ، وكل إنسان ضاحك ؛ فدل
 بذلك على تساوى المحمول والموضوع فيهما ، ليس على أن الثانى منهما شئ .
 يستبين من الأول ، بل شئ يذكره مع الأول ، ولذلك ذكر الثانية
 مع لفظ الشرط ، والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط ، بل يذكر بناء على أنه
 قول تام ، لا على أنه جزء قول . فلما وضع المقدمتين جميعا ، جاء وبين في موضع
 آخر أن للنفس فعلا بذاتها ، فانتج : فلها قوام بذاتها . فكان استثناءه ليس
 تقيض مقدم أولتهما ، بل عين مقدم الثانية . لكن المتشكك ضل لحسب أنه
 ينتج من تقيض المقدم تقيض التالى . والذي اشتغل بحل ذلك حسب أن
 المتشكك صدق فيما ظن ، وأخذ يروم وجه التخلص بالحيلة التى لا جدوى لها ،
 ١٠ . فإخطأ المتشكك في واحد وأخطأ الحال في شيتين : أحدهما تصديقه المتشكك
 فيما ذكر من حال الاستثناء . والثانى إيجابه أن ذلك الاستثناء منتج في مادة
 الإمكان .

(١) للآخر : للآخرى س ، هـ . (٢) الثانى : التالى م . (٣) فقط (الأول) :
 اصطلاح || والاستثناء لا يذكر مع : ساقطة من س . (٤) قول تام لا على أنه : ساقطة من م .
 (٥) بذاتها (الثانية) : بذاته د ، ن || فكان : وكان د ، ع ، ن ، هـ . (٦) بل : ساقطة من هـ
 || لحسب : بحسب د ، ن . (٧) تقيض المقدم تقيض التالى : عين الأول د ، ن ؛
 عين التالى عين الأول س ، ع ، ط ، هـ . (٨) واحد : شئ س . (٩) والثانى . . .
 الاستثناء : ساقطة من س || منتج : يوجب يخرج س ؛ متبعة د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعديد أصناف القياسات الاستثنائية

- أما القياس الاستثنائي الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية ، فإنها إما أن تكون ذات جزأين ، أو تكون ذات أجزاء . واللواتي من جزأين إما أن يكون جزأها مختلفين بالإيجاب والسلب على سبيل التناقض ، كقولنا : إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا . فإن استثنى فيها عين أيها اتفق ، أنتج تقيض الآخر . فتكون النتيجة هي بالمعنى نفس الاستثناء ، كقولك : لكنه كذا ، فيتج : فإذا ن ليس لا كذا . وهذا ليس شيئا أعرف من الاستثناء الذي كان جزء قياس وكذلك إن استثنى : لكنه ليس لا كذا ، فيتج : فهو إذن كذا . لكن الاستثناء أيضا ليس بعيدا من أن لا يكون أعرف من النتيجة ، وأسبق إلى الذهن ، وإنما ينتفع بذلك في أكثر الأمور في قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة ، كقولهم : كذا إما أن يكون كذا ، وإما أن لا يكون كذا . فإن لم يكن كذا ، فإذا آ ب ، لكن ليس آ ب . فيتج : فهو إذن كذا . فكأنه يكون المستثنى غير التقيض نفسه ، بل لازما . لكن هذا القياس أيضا مما يتم بشرطية متصلة وحدها ، ولا يبعد أن لا يحتاج فيها إلى المنفصلة بوجه .

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، فصل ٢ ما ، هـ . (٤) أما : وأما هـ || القياس : قياس ب ، م || الاستثنائي : + الممكن سا . (٧) استثنى : انتهى سا . (٨) فيتج : ليتج د ، ن . (٩) فإذا ن : إذن سا || ليس : ساقطة من د ، ن . (١٠) إن : إذا سا || لا : ساقطة من م . (١٠ — ١١) كذا . . . النتيجة : ساقطة من م . (١٢) يقطع : ينجح م . (١٣) كذا (الأول) : ساقطة من م . (١٤) لكن ليس آ ب : ساقطة من سا . (١٥) غير : م ، د ، ط ، ن . (١٦) قيا : ساقطة من م ، ن .

فإذن هذا القسم من المفصلات لا ينفع استعمالها في القياسات الاستثنائية كثير نفع ، بل يجب أن يكون الجزآن غير متقابلين هذا التقابل ؛ بل مثل قولنا : إن كان هذا عددا فهو إما زوج ، وإما فرد . فإن استثنى حين أيهما كان بقي نقيض الآخر ؛ كما إذا استثنى : أنه زوج ، أنتج : أنه ليس بفرد ؛ وهو الضرب الأول .

والضرب الثاني هو الذى يكون الاستثناء فيه من النقيض ، كقولك : ليس بزوج . فينتج : أنه فرد . أو ليس بفرد ، فينتج : أنه زوج .

- وأما المفصلات الحقيقية الكثيرة الأجزاء . فلما أن تكون أجزاؤها التي تم بها متناهية في القوة والفعل ، لحكمها حكم ما سلف . مثاله ، إذا قلت : إن هذا العدد إما زائد ، وإما ناقص ، وإما مساو ؛ فاستثنيت عين أيها شئت ، ١٠ تجت نقيض جميع ما بقى . وهذا النقيض يفهم على وجهين : أحدهما أن تكون النتيجة ليست نتيجة واحدة ، بل نتيجتان في هذا المثال ، ونتائج كثيرة في مثال : إن كان أكثر من هذا أجزاء ، مثاله فيما مثلنا به . فليس إذن زائدا ، ولا ناقصا . وهذا القول في الحقيقة نتيجتان . والوجه الثاني أن ينتج نقيض المفصلة التي تم من الباقيتين ، وهو أنه : فليس إما زائد وإما ناقص . ولقائل الآن أن ١٥ يتشكك فيقول : إن هذا لا يكون قياسا ، وذلك لإمك إن جعلت إنتاجه على سبيل إنتاج نتيجتين أو نتائج ، كان عين قياس واحد نتيجتان ، أو أكثر من اثنتين معا ، كلاهما بالذات ليس أحدهما قبل الآخر ولا بعده . وإن جعلت

(٣) كان : ساقطة من د . (٤) فرد : مفرد . (٦) القى : ساقطة من س ؛ +
 أن ب ، د ، د ، م . (١٢) نتيجتان : نتيجات ط . (١٣) به : ساقطة من د ، ن .
 (١٤) المفصلة : المصلحة . (١٥) الآن : ساقطة من هـ . (١٦) يتشكك فيقول : يقول
 ويتشكك . || إن (الثانية) : إذاع . (١٨) وإن : وإن ع .

إنتاجه على سبيل الوجه الآخر ، أنتج الكذب . فإنه ليس حقا أن هذا العدد لا يكون إما زائدا ، وإما ناقصا . فإن كونه مساويا ، إنما يمنع كونه ناقصا ، ويمنع كونه زائدا . وإما أن يكون إما هذا ، وإما ذاك ، وإما شيئا آخر ، فليس استثناءك بمانع إياه ، ولا هو نقيض ما استثنيت ، فإن العملية لا تناقض المنفصلة . فنقول في جواب هذا : أما أولا ، فلم يكن في شرط القياس أنه ينبغي أن لا ينتج نتيجتين البتة ، بل كان من شرطه أن ينتج نتيجة واحدة . وليس يمنع كونه متجا نتيجتين أن يكون أيضا قد أنتج نتيجة واحدة . وأما ثانيا ، فإن هذا أيضا إن أردت الحقيقة وإنما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسا ، وذلك لأن المفصلات كلها إنما تنتج هذه العمليات الكثيرة بقوة مقدمات أخرى . كأنك إذا قلت : لكنه مساو ، تحتاج أن تذكر في نفسك مقدمة أخرى ، وهي : أن ما هو مساو ، فليس بزائد . فتنتج إحدى النتيجتين . وأيضا ما هو مساو ، ليس بناقص . فتنتج حينئذ النتيجة الأخرى . وهذا شيء ، وإن أسقطت ذكره لفظا وقولا ، فإنك لا محالة تقوله في ذهنك إذ لا بد لك من أن يخطر هذا في بالك . إذ لو قال لك قائل : ولم يجب أن لا يكون ناقصا أو زائدا ، قلت : لأنه مساو ، وكل مساو فليس بناقص أو ليس بزائد . فتكون حينئذ حلت القول إلى المبادئ . وكذلك لو لم تشكك ، فانت تضم هذا في نفسك . وما لم يلتفت إليه ذهنك لا يستبين لك صدق الإنتاج . فبالحقيقة إنما يتم الإنتاج من المقدمة المنفصلة باستعمال قياس آخر اقتراني ،

(٢) إنما : لماع (٧) وليس . . . واحدة : ساقطة من د ، ن . (٨) إن : ساقطة من م .
 (٩) كلها : ساقطة من د ، س ، ن . (١١) وهي : وهو س || فينتج : ينتج د ، ن . (١٤) من : ساقطة من س || يخطر : الخطر د || في بالك : يالك ن .
 (١٥) أوليس : وليس ب ، م . (١٦) وكذلك : فكذلك د ، س ، ن .

يكون جميع ذلك هو المتأدى إلى الإنتاج . فيكون بالحقيقة ما يتأدى إلى إنتاج أنه ليس بزائد ، فيلتفت فيه إلى تأليف غير التأليف الذى يلتفت إليه في إنتاج : أنه ليس بناقص بعد ذلك . وههنا أشياء من حقها أن تقال في اللواحق . فهذا واحد .

- وأيضا ، فإن قولنا : ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، هو قول حق ، وقيضه باطل . وذلك لأن قولك : ليس إما ، يضر فيه : فليس هذا الذى هو مساو إما كذا ؛ وإما كذا . وحق أن يقال : إن هذا الذى هو مساو ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ؛ وذلك لأن هذا مساو . وليس البتة المساوى إما أن يكون ناقصا ، وإما أن يكون زائدا . ينتج : فهذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا . وأما صدق الكبرى ، فهو أنها إن لم تصدق صدق نقيضها . فكان بعض ما هو مساو إما زائدا ، وإما ناقص . ومعنى هذا أن بعض ما هو مساو لا يخرج الحق فيه من أحد القسمين : إما أن يكون زائدا ، وإما أن يكون ناقصا . وهذا كذب صراح . وقد عرفت هذا القانون فيما سلف ، فلا بأس أن تكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه . ثم يلزم هذه النتيجة ، النتيجة ، لاعتبار وحدها . فإنه ليس إذا قيل : إن آليس إمام ، وإمام . يلزم أنه لا يكون لآب ، ولا ج . فإنك إذا قلت :
- ١٥

-
- (١) إلى (الأول) : ساقطة من م || فيكون بالحقيقة : فالحقيقة ب ، د ، س ، م ، ن ؛ بالحقيقة س .
 (٢) فيلتفت : يلتفت س ، س || فى : ساقطة من د ، ن . (٤) فهذا : وهذا ع ، وهو . (٥) وأيضا : أيضا م || ليس : ليس د ، س ، س ، ن . (٦) يضر : يضر من || هذا : هود ، ع ، ن ، ه . (٧) إما كذا وإما كذا : وإما كذا وإما كذا ، م || إما كذا . . . مساو : ساقطة من د ، ن . (١٠) أنها : أيضا ب ، م || صدق : ساقطة من م || فكان : وكان ع . (١٢) القسمين : قسمين د ، س ، س ، ط || وإما أن يكون ناقصا : أو ناقصا ن . (١٣) عرفت : عرفت م || الحقيقة : بالحقيقة د ، بالحقيقة ن . (١٤) النتيجة : نتيجة ن || لاعتبار : لاعتبار س ، ه .

زيد ليس إما إنسانا ، وإما ناطقا ، لم يلزم منه أنه ليس بإنسان ولا ناطقا ؛ بل إنما تلزم النتيجة ، لاعتبار آخر ينقد مع هذا في الذهن ، وهو أنه ينقد في الذهن أن هذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، بل هو أمر خارج عنهما . وكلما كان كذلك فليس هو أحدهما . فهذا هو القول في استثناء العين .

- وأما في استثناء النقيض ، فإنا إذا استثنيت نقيض أيهما كان ، أنتج عين الباقية على حالها منفصلة . مثلا إذا قلت : لكنه ليس بمساو أنتج لك هذا : فهو إما زائد ، وإما ناقص . وهي النتيجة القريبة . ثم إذا استؤنف إنشاء قياس من هذه النتيجة ، ومن استثناء نقيض بعض أجزائها ، فهناك يتأدى إلى أن ينتج عين واحد منهما بعينه ، وتكون كثرة القياسات بحسب كثرة الأجزاء .
- ١٠ فهذا إذن لا يخالف ما يكون من جزأين . والجامع بينهما أن استثناء العين في كل واحد منهما ، ينتج نقيض الباقي على حاله إن كان جزءا أو أجزاء . واستثناء النقيض ينتج عين الباقي على حاله كان جزءا أو أجزاء . وأما إن كانت الأجزاء غير متناهية في القوة ، فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه في أن يكون عنه قياس ، ولا استحسان اشتغال من اشتغال باعتبار إنتاجه . وذلك لأن الاستثناء إن كان عين أحد الأجزاء لم تكن له نتيجة لأن البواقي لاتحد ، حتى يقال نقائضها ، أو تؤلف منها منفصلة سالبة . اللهم
- ١٥ إلا أن تكون النتيجة : فليس شيئا مما عدا المستثنى . فتكون حينئذ هذه النتيجة

(١) منه : ساقطة من هـ || لم . . . ولا ناطقا : ساقطة من سا . (٢) لاعتبار : بإختيار س ، سا || في الذهن : ساقطة من هـ . (٤) هو أحدهما : هو من أحدهما هـ || استثناء : ساقطة من سا . (٦) منفصلة : منفصلا سا ، جيمان || أنتج : وأنتج م . (٧) وإما ناقص : وناقص م || إنشاء : ساقطة من ما . (٨) يتأدى : ساقطة من م . (١١) الباقي : التالي بـ ، د ، هـ ، ع ، ط ، ز ، ح . (١٦) لاتحد حتى : ساقطة من سا || لاتحد : لا أحدا || منها : حه هـ .

- نتيجة عن قياس ذى جزأين . كأنه قال : إنه إما أن يكون العدد اثنين ، أو ما عدا الاثنين ، لكنه اثنان ، فليس ما عدا الاثنين . وكذلك إن كان الاستثناء نقيض بعضها ، فينتج أيضا شيئا غير محدود ، لا يمكن أن ينطق به إلا أن يقال : فهو شئ . من باقى ما بعده . وهذا أيضا يكون بالحقيقة عن قياس مبنى على منفصلة ذات جزأين ، كأنه يقول : إما أن يكون اثنين أو شيئا مما بعد الاثنين . ثم الفائدة المحصلة فى الاستثناء من المنفصلات هى استتمام القياسات المترادفة بالاستثناءات المتوالية منتهية إلى قسم واحد ونتيجة واحدة ، وهذا مما لا سبيل إليه فى استتم القياس الاستثنائى من منفصلات ذوات أجزاء لانهاية لها . فهذا هو القياس الاستثنائى من مقدمات منفصلة حقيقية .

- وأما إن كانت المقدمة منفصلة غير حقيقية ، فإما أن تكون المنفصلة منفصلة ١٠ يجتمع طرفاها ، فن ذلك ما يكون الأمر فى نفسه كذلك ، كقولك : إما أن يكون عبد الله لا يفرق ، وإما أن يكون فى الماء . ويقاربه قولنا : لا يكون عبد الله يفرق ، أو هو فى الماء . فأيهما استثنى نقيضه أنتج عين الباقي . ثم استثناء العين لا ينتج . ومنه ما يكون كذلك اتفاقا ، كقولك : إما أن لا يكون عبد الله يتكلم ، وإما أن يأذن له عمرو . ويقاربه قولنا : لا يكون عبد الله يتكلم ، أو يأذن له عمرو . وحكمه ذلك الحكم . وقد يقارب هذين آخران ،
- ١٥

(١) نتيجة : ساقطة من ع || إنه : ساقطة من ه || يكون : ساقطة من د . (١ - ٢) أو ما عدا الاثنين : ساقطة من سا . (٣) أيضا : ساقطة من ه || فهو : وهو سا . (٥) اثنين : الاثنين س . (١٠) وأما : فأما د ، س ، ن ، ه || وأما ... حقيقية : ساقطة من سا . (١١) فى : ساقطة من ، ن . (١٣) أو هو : أو هو س ؛ وهو سا || نقيضة : ساقطة من س || الباقي : التالى ج . (١٤) أن : ساقطة من ه . (١٥ - ١٦) وإما ... يتكلم : ساقطة من سا . (١٦) الحكم : ساقطة من س ، سا .

كقولك : لا يكون عبد الله يفرق وليس هو في الماء ، ولا يكون عبد الله يتكلم وليس يأذن له عمرو . والنتيجة ههنا تخالف ذلك ، فإن استثناء النقيض ينتج النقيض لا غير .

وأيضاً من هذين القسمين ما يكون من سالتين ، كقولك : إما أن لا يكون نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا . وينتج كذلك . ويقاربه : لا يكون عبد الله نباتا ، وهو جماد . وأيضاً لا يكون عبد الله نباتا ، أو لا يكون جمادا . فثانيهما الجزآن فيه كالجزأين في الأصل . وأولهما جزء فيه بجزء في الأصل ، وجزء مقابل للجزء في الأصل . فالذي الجزآن فيه كالجزأين ، ينتج استثناء النقيض : عين التالى . والآخر ينتج : النقيض . وهذا هو الذى يقال له المبتدئ من سالب إلى سالب . وقد يتفق أن تكون الأجزاء في جميع ذلك أكثر من اثنين ، كما علمت في المقدمات ، فيكون الحكم هذا الحكم .

وأما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم ، وهى التى لا يجتمع طرفاها فيرتفعان . كقولك : إما أن يكون نباتا ، وإما أن يكون جمادا . فإثما ينتج فيها استثناء العين للنقيض . فهذا القسم يشبه المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين . والقسم الأول يشبهها من حيث استثناء النقيض . ونقول : إن جميع المقاييس التى من منفصلات فإثما تم بالمتصلات . أما في غير الحقيقة فستعلم ذلك إن تذكرت ما أعلمناك من

(١) يتكلم : لا يتكلم س . (٢) يأذن : ساقطة من ن || تخالف : بخلاف س ، سا .
(٥) وإما أن لا يكون جمادا : أو لا يكون جمادا ن (٨) الجزء ان : جزءان م .
(٩) يقال : يقابل سا || له : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ه . (١٠) اثنين : ذلك سا . (١٣) طرفاها : طرفاها ب ، م ، ن ، ه . (١٥) العين : + للنقيض سا || والقسم : ساقطة من س || الأول : والآخر س ، الآخر سا . (١٦) فإثما : ساقطة من ع . (١٧) غير : عين ط || فتعلم : كما ستعلم ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || أعلمناك : طبعناك ع .

- أحوالها سالفا . وأما في الحقيقة فإنك إنما تمنى بها ما تدخله لفظة "لا يخلو"
فتكون كأنك قلت : إذا لم يخل عن هذا وهذا ، ولا يجتمعان ، وهذا ليس
ذلك ، فهو ذاك ، أو هو ذاك ، فليس ذا ؛ فقد أضمرت في نفسك اتصالا
لا محالة ، واستثناء منه ، وإن لم يصرح به . وكيف المطلوب يجب أن يكون
لازما عن القول ، والمعاقد ليس بالفعل لازما لما يعانده ؛ بل إما أن يلزمه •
نقيضه ، وإما أن يلزم هو لنقيض معانده . فلذاً البيان الحقيقي الأول الذي
لنفسه هو من طريق اللزوم ، وإما من طريق العناد ، فذاك يتوسط ما يلزمه
من لزوم . وأنت يجب أن تمثل هذا وتبسطه بقوة ما قد تمرنت فيه إلى
هذه الغاية .

(١) في الحقيقة : في الحقيقة سا ؛ بالحقيقة س . (٢) كأنك : + إذا ه || وهذا
ليس : وهو ليس ب ، م || ليس : فليس ع . (٣) أو هو ذاك : أو ذاك س ، ه ؛ فهو
ذاس ، ه . (٥) يعانده : يحده سا || يلزمه : يكون د . (٦) أن : + لم م .
(٦-٧) نقيضه ... هو : ساقطة من سا . (٨) ماقد : ما س .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في قياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطين فقط . فإن كان المطلوب حليا وهو المشتغل به في كتاب أنولوطيقا ، فإن النتيجة تكون هي الحلية . وأما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حمل ، وذلك إذا سلك فيه المسلك الطبيعي السهل . فأما القياسان الشرطيان اللذان فيه ، فأحدهما اقترااني من شرطية متصلة ، ومقدمه يشاركها في التالي ؛ والثاني قياس شرطي اتصالي استثنائي . وبذلك يتم الخلف وحده ، ويستغنى عن الكلف التي تحاول في تحليل تمام القياس الخلفي ، وأنه بكم قياس يتم ، وأن تبسط ذلك بسطاطويلاه على ما يوجد في كتبهم .

فأما الوجه الحق وهو الذي ذهب إليه المعلم الأول ، فهو أنا نجعل المطلوب مثلا : أن ليس كل ج ب . فنقول : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ، فكل ج ب ، ونضيف إليها مقدمة صادقة وهي : أن كل ب آ . ينتج من الاقترانات التي حددناها شرطية هكذا : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ،

(٢) فصل : الفصل الثالث د ، د ، س ، س ، ع ، م ، ب فصل ٣ ع ، هـ . (٤) والقياس الخلف بالحقيقة هو : وهو بالحقيقة ن || هو : فهو س ، س . (٧) فأما : وأما س || القياس الشرطيان : القياسات الشرطيات ع . (٨) والثاني : والثالي ع || شرطي : + أيضا هـ . (٩) الكلف التي : الكلف الذي س ، هـ ، الكلف الذي ع . (١٠) وأنه : فإنه د ، ن || بكم : من كد د س ، ع ، ع ، ن ، م . (١٢) فأما : وأما س || وهو : فهو ع || إليه : ساقطة من س . (١٣) ج ب (الثانية) : ب آ م . (١٥) التي : التي د ، ن || ليس : ساقطة من ع .

- فكل جـ آ . ثم نقول : لكن ليس كل جـ آ ، إذ هو خلف محال . فيكون قد استثنى نقيض التالى ، فنتج نقيض المقدم ، وهو : أن كل جـ ب . وهذا أمر خفيف سهل . فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين ، وفيهما مقدمتان شرطيتان ، إحداهما لا يتغير حالها في جميع المواضع ، أخصى من حيث أن مقدمها تكذيب المطلوب وتاليها نقيض المطلوب ؛ والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال تاليها ، فإن مقدمها يكون تكذيب المطلوب ، وتاليها أى حال لازم من تأليف نقيض المطلوب ، مع مقدمة حقة ، أحد أنحاء التأليفات المنتجة للعمليات إن كان المطلوب حليا ، أو المنتجة للشرطيات إن كان المطلوب شرطيا . كقولنا بعد الدعوى مثلا : إن لم يكن إذا كان جـ د ، فهـ ز ؛ فليس كلما كان جـ د ، فهـ ز ، وكلما كان ح ط ، فهـ ز . ينتج : إن لم يكن إذا كان جـ د ، فهـ ز . ليس كلما كان جـ د ، فهـ ز . فليس كلما كان جـ د ، فخ ط . لكن هذا خلف . فإنه ليس كلما كان جـ د ، فخ ط ؛ ينتج : أنه كلما كان جـ د ، فهـ ز .

فهذا هو تحليل القياس المعروف بالخلف إلى مقدماته .

- وأما الذين يحاولون أن يضموا الشرطية الأولى ، ثم يبينوا منها الخلف ، فإنهم يقولون : لكن التالى محال ، ويعملون قولنا : التالى محال ، دعوى . فمنهم من يتكلف أن يصادف قياسا يجمع بين التالى وبين المحال ، فيقول : إن التالى يجمع منه ومن حق قياس منتج المحال ، وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال . ثم يأتى بقياس ينتج الصغرى فيقول : إن التالى يجمع منه ومن كذا

(٢) أن كل : أن ليس كل سا . (٣) وفيها : فيها د . (٤) شرطيتان : ساقطة من س .
(٦) مقدمها (الأولى) : ساقطة من ع || ويتغير حال : ساقطة من ع . (١٣) فهذا : وهذا س . (١٦) يتكلف أن : ساقطة من سا || يصادف : يضاف د . (١٧) حق : جزء ع || قياس : بقياس د ، ع ، ن . (١٨) إن : ساقطة من عا .

قياس ينتج المحال ، وما اجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال ، فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال . هذا يدل أن يكون فيه إدغام مقدمات وتكاف كثير وطول كلام على المحال . ومنهم من يعرض عن هذا ، يأخذ تأليفا من التالى ومن حق ، فينتج محالا . ثم يعود فيقول : إن هذا المنتج محال ، فهو إما عن الكبرى ، أو الصغرى ، أو التأليف . ثم يستثنى : وليس عن التأليف ، فينتج : فهو إذن إما عن الكبرى ، وإما عن الصغرى . ثم يستثنى : وليس عن الكبرى ، إذ كان الحق هو الكبرى ، فينتج : فهو إذن عن الصغرى . ثم يقول ، والصغرى محال ، فينتج : فقيض التالى حق ، ونقيض المقدم حق . ثم يكون في جملة هذا أنواع من البتر ومن إضمار قياسات لم يصرح بها ، لا فائدة لنا بتطويل الكلام في ذلك . والذي أوردناه هو عين القياس الخلقى من غير زيادة ولا قصان .

لكن العادة جرت في استعمال الخلف بأن تستعمل تلك الاقتوائية ، ثم ترك النتيجة فلا تذكر ، بل يذكر ما هو بالحقيقة استثناء نقض تاليها ، فينتج المطلوب . مثلا العادة في ذلك هي أنه إذا قيل : إن كان ليس كل ج ب ، فكل ج ب ، وكل ج ب آ ، فكل ج آ ، وهذا محال ، فكل ج ب . ويكون قوله فكل ج آ ، معناه إن كان ليس كل ج ب ، فكل ج آ . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكل ج آ . ويكون قوله : هذا محال ، معناه أنه ليس كل ج آ ، وهو استثناء نقض التالى . فالعادة مستمرة إذن على وفاق تحليلنا

(٢) كثير وطول : ساقطة من سا || كلام : الكلام ب ؛ للأمر د ، س ، سا ، ما ، ن .
 (٤) عن : من د . (٥) وليس : ساقطة من سا . (٦) عن الصغرى : الصغرى د || إذ : إن د ، س ، سا ، ن ؛ وإن هـ . (٧) عن : فيرد ؛ حين م || يقول والصغرى : يقول فالصغرى ب ، م . (٨) فينتج : ساقطة من طا ، هـ || فقيض : فقيض د ، سا ، م ، ن || حق (الأولى) : ساقطة من س || ونقيض : فقيض ب ، د ، سا ، ع ، طا ، م ، ن . (١٢) لنقيض : فقيض د ، ن . (١٤) وهذا : وهو س || فكل ج ب : وكل ج ب د ، ن || ويكون : فيكون د ، ن .

- لقياس الخلف . ومعنى قولهم : قياس الخلف ، أى القياس الذى يرد الكلام إلى المحال ، فإن الخلف اسم للحال . وأما الذين يقولون : قياس الخلف بضم الخاء ، فقد زاعغوا ، إذ الخلف إنما يكون فى المواعيد فقط . وبعضهم قال إنما سمي قياس الخلف ، لأنه لا يأتى الشيء من بابه ، بل يأتى من ورائه وخلفه ، إذ يأتى من طريق نقيضه . والأوقع عندى أن الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير .
-

(١) الكلام : + عليه ع . (٢) الحال : الحال عا . (٣) الشيء : ساقطة من س . (٤) هو : ساقطة من : سا || بمعنى : معنى د ، ن || لا غير : + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من المنطق وه الحمد والمنة سا ؛ + تمت المقالة الثامنة بحمد الله تعالى ومنه وكرمه وصل الله على سيدنا محمد وآله وسلم ع ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع عا ؛ + تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الأولى فى المنطق بحمد الله ومنه والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ه .

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

- في تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الاقتراعية

إن كل قول قياسي ينتج منه حمل فإنه يتم بأحد الأشكال الثلاثة التي للمحمليات. وبالجملة فإن الاستثنائيات تتم بالاقترايات إذا أريد أن يكون القياس مفيداً. فنقول إن قياس الخلف قد بان أنه يتم بالقياسات الاقتراعية والشرطية الاستثنائية، والقياس الشرطي فقد وضع من أمره أنه تتم فائدته بالاقترايات. وإذا الكلام في أنولو طبقاً القديمة إنما هو في القياس المتشج للحمل، فيكون المراد بالاقتراي ١٠ فيه، وبالحمل واحداً. فنقول: وقد اتمضح لك أن القياس الاستثنائي المنفصل

(١) المقالة التاسعة: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أعوذ وأستعين المقالة التاسعة ع. (٢) من الفن . . . المنطق: من الفن الرابع منه ب، د، ع، م، ن، وهي أربعة وعشرون فصلاً من الفن الرابع من المنطق أربعة وعشرون فصلاً من الفن الرابع منه وهي أربعة وعشرون فصلاً [ثم تذكر هذه النسخة حارين الفصول كلها]. (٤) فصل: الفصل الأول ب، د، م، سا، ع، م، فصل ١ ع، هـ. (٥) تتم بالقياسات: ساقطة من د، عا || بالقياسات: ساقطة من ن || الاقتراعية: بالاقتراعية د، عا، ن (٦) قياسى: قياس م || منه: به م || فإنه: وإنما عا || يتم: ساقطة من م. (٧-٨) لقياس . . . يتم: ساقطة من سا. (٨) قياس الخلف: القياس م || بالقياسات: القياسات سا. (٩) فقد: قد هـ || وإذا: فإذا م، وإذا سا. (١١) فيه: ساقطة من عا || وبالحمل: والحمل م، ع، هـ || وقد: قد م.

إنما يستنتى فيه لاستشعار المتصل ؛ وأن المتصل ، الذى يستنتى فيه بنقيض التالى ، يستبين بالذى المستنتى فيه من المقدم ؛ فإذا وضع أن المستنتى فيه من المقدم لا يفيد إلا بقياس اقترانى ؛ بأن لك ذلك فى جميع القياسات الشرطية والحملية . فأحسن ما تكلف فى إثباته ذلك إن قيل فيه ما قاله بعض المحصلين : إنه لو كان المقدم بينا واضحا ، لكان لازمه وتابعه بينا واضحا ، وكان فى إثباته بالقياس محالا ، إذ القياس يبين الخفى ، نأما البين فلا حاجة به إلى أن يقاس عليه . قال : ولولا أن المقدم غير بين لما ألحق به لفظ الشك ، وهو الشرط . فإن قلنا : إن كان كذا كذا ، فكذا كذا . يقتضى أن فى المقدم شك . فإذا زال ، صح حينئذ التالى . فإن كان المقدم بينا بنفسه ، فما معنى إلحاق لفظ الشك به .

١٠ فيجب أن تنصيح هذا البيان ، فإن وجدناه ناقصا أكملناه ، وإن وجدناه باطلا انتقلنا إلى غيره .

فنقول : أما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه ، أو غير مشكوك ؛ فأمر قد سلف منا إيضاح الحال فيه . فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف . وأما كون المتعلق البين المتعلق بشئ بين الصدق ، بينا صدقه ، فأمر غير مسلم . وذلك لأن الشئ ربما كان بينا بنفسه ، وله لازم ليس بينا بنفسه ، لكن لزومه لذلك الشئ البين بينا ، فنعلم بتوسط لازمه . فإنه ليس سواء أن نقول : إن الشئ بين بنفسه ، وأن نقول : إنه بين لزومه عن بين بنفسه . فإن الأشياء الخلفية إنما

(٢) بالذى المستنتى : ساقطة من د . (٣) الابهاس : إلا به بقياس د .
 (٤) إن : فإن س . (٥) لكان . . . واضحا : ساقطة من سا || وكان : وإن كان ه || إثباته : إنتاجه س . (٦) إذ : إذا د . (٧) ألحق : لقم . (٨) فكذا كذا : ساقطة من د ؛ وكذا وكذا سا (١٠) أكناه : ساقطة من ما . (١٣) هذه : هذا سا ||
 ما : قياس ، سا . (١٤) البين المتعلق : ساقطة من ع || بشئ : شئ ؛ لئى . سا .
 (١٦) بينا : ساقطة من سا || بتوسط : بتوسطه سا ، ع ، ط . (١٧) وأن . . . بنفسه : ساقطة من سا || لزومه : لزومها ، ن || عن : + شئ س .

- يتدرج إليها بأن تكون لازمة لأموor بينة بنفسها أو مبنية ، وإن كان لزومها غير بين بأن يتوسط آخر ، وينتهي آخر الأمر إلى لازم بين اللزوم . فإن كان هذا المنتمى إليه بينا بنفسه ، وكان الذى يلزمه لزوما بلا وسط بينا بنفسه ، لأنه لازم للبين بنفسه بين اللزوم ، فستصير الأشياء كلها بينة بأنفسها . ويلزم على هذا أن يكون الضرب الأول من الشكل الأول لا ينتج شيئا ، وذلك لأن قياساته
- تتحلل إلى مقدمتين يبتين بأنفسهما ، ثم النتيجة : بين اللزوم عنهما ، كما قد علمت . فتكون نسبة القياس إلى النتيجة نسبة التالى إلى المقدم . فيكون المقدم أمرا بينا . وهو مثلاً أنه إن كان كل جـ ب ، وكل بـ آ . والتالى بين اللزوم عنه كقولك : كل جـ آ . فيجب أن يكون قولنا : كل جـ آ بينا . وكذلك جميع النتائج التوائى إلى غير النهاية . فهذا المقدار من البيان لا يكشف حقيقة الغرض . وأيضاً
- ١٠ فإنه ليس يجب أن يكون التالى بين اللزوم حتى تكون المقدمة متصلة . فإنه بما كان غير بين اللزوم ، فينبى لزومه . فإذا صار بين اللزوم بمجة ، واستثنى المقدم حينئذ بعينه ، أنتج التالى بعينه ، فكان قياساً مفيداً . فيجوز أن يكون المقدم بينا بنفسه واللزوم ليس ببين ، فيبين . فإذا بان أفاد استثناء مقدم بين بنفسه ، شيئاً كان مجهولاً . والذى يجب أن نقوله نحن فى هذا ونردفه بما يمكن ، هو أن كل ما يتعلق
- ١٥ من الأمور تعلقاً بينا بأمر واحد بين ، كان خطور المتعلق به بالبال ، معنا

(١) إليها : ساقطة من ع || لازمة : ساقطة من ع . (٢) يتوسط : بوسط س || ويتبقى : وينهى س || هذا : ساقطة من د ، ن . (٣) لازم : ساقطة من م . (٤-٣) وكان الذى ... اللزوم : ساقطة من س . (٤) فتصير : فتصير س || الأشياء : للأشياء د ، ن || بأنفسها : بنفسها س . (٥) يبتين : للبين س . (٦) وكل بـ آ : فكل آ بـ س . (٧) تكون : ساقطة من د ، ن . (٨) فينبى ما || واستثنى : فاستثنى د ، ع ، ما ، ن ، هـ . (٩) التالى : الباقى د ، س ، ما ، ن . (١٠) واقى : فالذى س ، هـ || ونردفه : ونردفه ب ، س ، م ، هـ ، ونزيد د ، ن . (١١) معنا س .

في وقوف الذهن على صحة التالى اللازم. فيكون إذا كان كل آ ب بينا ، وكان تلو
ج د له بينا، ففى أخطر آ ب بالبال لم يحتاج إلى أن يستعمل قياس بالفعل بوجه
من الوجوه في إلزام التالى . فإنك كما أخطرت بالبال حال آ ب إذا قلت : إن
كان آ ب ، فكانك قلت في خاطرك : إن كان آ ب الكائن ، فج د . فلا يحتاج
إلى أن تعاود وتضع : لكن آ ب . لأن هذا قد فعل في ضمن إيرادك آ ب المقدم .
لأنك لا تأخذه مقدما ، أو تأخذه خاطرا بالبال ، ولن يخطر بالبال إلا موضوعا ،
فيعنيك وضعه مقدما في أن تعلم صدق التالى ، وإن كنت بالحقيقة قد
استغثت وضع المقدم ، إلا أن ذلك استثناء مندرج في التقديم ، مفروغ عنه ، غير
محتاج إلى تجريده استثناء مبتدأ لشيء . إنما يشهر به أنفا . وأما إذا لم يكن بينا
فلا تكون الصورة ، تلك الصورة ، بل يحتاج إلى أن تجرد النظر في أمره مستثنى .
وكذلك حال القياس الاقترانى إذا صار مقدما ، فإنه يغنيك بيان مقدماته عن
استثناف الاستثناء ، فيكون للتالى ، وهو النتيجة ، لزوم ، أى بالقياس إلى القياس
وهو ، أعنى القياس ، مقدم شرطى . وبحسب ذلك ليس محتاج النفس ، إذا كان
اللزوم كاملا ، أن ترجع فتستثنى . فنقول : ولكن كل ج ب ، وكل ب آ .
إذ هذا قد اندرج في الذهن مع خطور المقدم ، لكنه إنما ليس بين اللزوم قبل
القياس وقبل الوضع ، وإلا فلا لأنه ليس لزومه عن أمر واحد بين ، لأن لزومه
عن أمرين وعن اجتماع بينهما . وليس صورة هذا الاجتماع ثابتة في الذهن ،
فإنه ربما خطر في الذهن التصديق بإحدى القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية ،

(١) كل : ساقطة من د ، س ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٢) ولن يخطر بالبال : ساقطة
من د || ولن : وآن . (٣) لشيء : كشيء ، س ، ط ، ع ، هـ . (٤) للتالى :
التالى ، س ، ع ، ط ، ن || وهو : هو هـ . (٥) إذ : إذا م ||
هذا : ساقطة من د ، ن . (٦) بين : ساقطة من ع . (٧) بالثانية : ساقطة
من ط .

- وعلى أنه ليس يخطر بالبال لا على أنه بين الصدق. والفرق بين الأمرين قد سلف لك في موضع آخر، وربما حضر التصديق بالآخر، وربما حضر بهما جميعا ولم يرتبنا بالفعل الترتيب الذى يؤدى إلى النتيجة فلم يشعر بالمشترك. فإن كان يبنى فيه تصديق واحد فإنه كلما خطر خطر معه الثانى، وإن كان يحتاج إلى تصديقات أكثر من واحد احتيج إلى أن تجتمع معا فى الحالين جميعا. فإن وضع المقدم يفيد
٥. علما بلازم غير بين بنفسه. وفى الحالين جميعا، فإن الخطور بالبال على تمامه يبنى عن استثناء الاستثناء لما قلناه من اندراج الاستثناء فى التقديم، وفى كون استثناء الاستثناء كشيء مبتدئ أمراً فضلاً، لكن المزموم فى أحدهما تصديق واحد، وفى الآخر تصديق أكثر من واحد مع شروط أخرى. وليس هذا إنما هو فى المقدم الذى يكون بينا بنفسه، بل إذا بان أيضاً بقياس وعلم، كان الاستثناء
١٠. فضلاً، وكذلك إن كان اللزوم فضلاً بان للجهة، وكان المقدم بينا بنفسه، وإذا كان الاستثناء المبتدأ فضلاً، كان تكيل القياس على صوته فضلاً. ولهذا ما صارت أمثال هذه المقدمات من الشرطية لا تستعمل فى العلوم بصورة القياس، بل يقال: لما كان كذا، كان كذا؛ ولا يقال: إن كان كذا، كان كذا؛ لكن كان كذا؛ فإذا ن كذا؛ بل هذا يؤخذ أخذاً.
- ١٥.

(١) وعلى: على د، س، سا، ع، عا، ن، هـ || لاعل: لا على ع || بين الصدق: ليس بين الصدق ع، عا || بين الأمرين: بين صدق الأمرين ع. (٢) لك: ساقطة من م. (٣) فلم: ولم سا || فيه: به س. (٤) تصديق: التصديق س. (٥) الحالين: الحال سا. (٦) الاستثناء (الأول): استثناء س، سا || لما: كاس || قلناه: قدمناه سا || قلناه د. (٨) أمراً فضلاً: أم فضلاً سا، أمر قصده، م || المزموم: اللزوم س، سا. (٩) واحد... تصديق: ساقطة من سا. (١٠) وعلم: هـ ما هـ. (١٠-١١) الاستثناء... وإذا كان: ساقطة من سا. (١١) فضلاً (الانية): ساقطة من د، ع، عا، ن، هـ || وإذا: ولود، ن، فإذا ع. (١٣) الشرطية: الشرطيات هـ || العلوم بصورة: ساقطة من سا. (١٤) كان (الخامسة): ساقطة من د، س، عا، ن، هـ. (١٤-١٥) كان كذا فإذا ن: ساقطة من م.

وايس لقائل أن يقول : فيلزم أن يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة
 بأنفسها في القياسات فضلا، وأن يكون الضمير في ذلك كافيا، على نحو ما يستعمل.
 فنقول : إن الفضل في القول على وجهين : فضل يكون الاستغناء عنه استوفى على سبيل
 أنه قد فرغ من إخطاره بالبال في ضمن ما قيل، فلوقيل، لاستوفى إخطاره بالبال
 مرة ثانية على سبيل التكرير. والثاني : أن تكون النفس تستغنى عن التوقيف عليه،
 لا أنه لو صرح به لكان الأمر يخطر بالبال مرتين، بل لأنه لو صرح به لكان
 يخطر بالبال أمر سيخطر بالبال، وإن لم يلفظ بلفظه، ويكون إذا خطر بالبال وإن
 لم يلفظ به، خطر مرة واحدة. ويكون خطوره بالبال معاقبا لخطور المصريح
 به بالبال في زمان ثان، الذي لو صرح بهذا أيضا لكان يخطر بالبال فيه أيضا
 مرة واحدة. فإكان على سبيل القسم الثاني فإنه يكون فضلا من حيث هو
 قول. وأما من حيث هو معنى، فيكون هو محتاجا إليه، ليس بفضل، بل لا بد
 منه في أن يتم المعنى، كما عرفناك من حال الكبرى. لكن التصريح بما صرح
 به، وإتباعه المطلوب، يخطر بالبال أن القائل أضمر شيئا، وهو مثلا أنه كل بآ،
 فإن كان بينا بنفسه استغنى بخطوره بالبال في إتباع النتيجة المقدمة عن التصريح
 به، وإن لم يكن بينا بنفسه طالب به المخاطب، فقال : ولم يجب أن يكون كل
 بآ. فلولا أنه فهم من المخاطب ما صرح به، وما لم يصرح به جميعا، لما

٥

١٠

١٥

-
- (١) استعمال : ساقطة من س. (٢) على نحو ما يستعمل : ساقطة من س. (٤) قد :
 ساقطة من س || بالبال (الأول) : مرة د || في... بالبال : ساقطة من س. (٥) التوقيف : التوقف
 د، ن. (٥-٦) عايه لأنه : فيه لأنه ب، م، عليه إلا أنه ع. (٦) بل : ساقطة
 من م. (٧) وإن... بالبال : ساقطة من س. (٩) ثان : ساقطة من س.
 (١٠) فا : وما سا || فإنه : + قد ب، م. (١١) هو (الثانية) : ساقطة من د،
 س، سا، عا، ن. (١٢) من : ساقطة من س. (١٣) وإتباعه : فإتباع ع ||
 ب آ : آ ب سا. (١٤) بنفسه : ساقطة من د، س، سا، عا، ن || إتباع : إنتاج س.
 (١٥) بنفسه : ساقطة من د، س، سا.

كان يحق في قوله له لم قلت : إن كل ب آ . فاما إن كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى ، فلا يكون هذا الكلام نافعا البتة . فإذن إنما ينفع هذا الإصمُّرُ إذ أخطر الكبرى بالبال ، خارجا عن خطور الصغرى بالبال ، ومتصلا زمانه بزمانه ، كما لو صرح بالكبرى . فإن لم يخطر لم ينفع البتة ، ولم يكن للضمير جدوى في علم البتة . وإن خطر فإنما ينفع الضمير لشيء لابد من أن يخطر بالبال في زمان لو قيل اللفظ لكان إفادته ذلك الإخطار في ذلك الزمان لو صرح به .

فإذن المعنى الذى يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج إليه . لكن خطوره بالبال يفنى عن استفادته بدلالة اللفظ . فعنى اللفظ محتاج إليه ، وإن كان اللفظ مستغنى عنه .

وأما في الشرطية فإننا إذا قلنا : إن كان كل ب آ ، فخطر الوضع بالبال ، وخطر معه التصديق به ، فإن التصديق مثلا يكون خاطرا قبل الزمان الذى ينتقل فيه الذهن إلى التالى ، فضلا عن ارمان الذى استأنف فيه الاستثناء . فإذا جاء الاستثناء لم يحل إما أن لا يفيد إخطار شيء بالبال ، أو يفيد تكريرا لأمر حاصل مستغنى عنه ، ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء ، كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال ، فيما يستغنى عن التلفظ به . فإذن

(١) كان : تكون || اتباع : إنباهه س . (٢) الكبرى : الكبرى د ، س ، سا ، ما ، ن .
(٣) الكبرى : ساطعة من س . (٤) ومتصلا : متصلا ب ، د ، ع ، ما ، م ، ن ||
لو : ساطعة من س || بالكبرى : به الكبرى د ، س ، سا ، ما ، ن . (٦) اللفظ : باللفظ هـ .
(٨) الذى : ساطعة من هـ || بلفظ : بلفظة ع || محتاج : محتاج س . (٩) فعنى اللفظ : ساطعة من م . (١١) فى : ساطعة من ع || آ : آ ب م . (١٢) وخطر : + إليه د ، ن .
(١٣) استأنف : يستأنف د ، سا ، ن . (١٥) كما : كما س . (١٥ - ١٦) بالاستثناء . . .
التلفظ : ساطعة من د . (١٦) زمان : ساطعة من ع || التلفظ : اللفظ ، ما .

هذا الاستثناء ليس يفيد أمرا ذاتيا في الإيصال إلى الغرض ؛ بل أمر سلف التصديق به . وما سلف التصديق به ، فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة إليه . فهو فضل بحسب اللفظ ، وبحسب الإفادة جميعا ، فلا يفيد أو يفيد مستغنى عنه . ولا كذلك الذي إذا قيل ، أفاد نفس المحتاج إليه في وقته ، وكان مطابقا بدلالة لما هو المحتاج إليه في الوقت .

فبين إذن أن استعمال هذه المقدمات على صورة قياسية ، تكلف . وإنما الواجب أن يستعمل على نحو ما قلنا ، كما يقولون : لما كان كذا كذا ، كان كذا . وليس كل ما كان على صورة قياس ، فتكون له فائدة قياس . فإن قائلا لوقال : كل إنسان ضاحك ، صدق . وإذا قال : وكل ضاحك حيوان ، صدق . ولكن هذا غير مفيد . فإنه قد لم : أن كل إنسان حيوان ، ليس بعد أن علم : أنه ضاحك . فيجب أن يفهم قول المعلم الأول على هذه الصورة . ولا يظن أنه يرى أن بين اللزوم عن بين السدق بين الصدق . أو أن المقدم لا يكون موضوعا مقدما ، وهو غير مشكوك فيه . كأن المقدم ، إذا لم يكن مشكوكا فيه ، لم تكن القضية متصلة ، حتى يكون قول القائل : إن كان الإنسان حيوانا ، فهو جسم ، أمرا مشكوكا في مقدمه ، أو قولاً غير متصل ؛ بل معناه

(١) يفيد : ساقطة من د ، ن . (٢) الدلالة : التصديق ع . (٣) أفاد : الحال س . (٤) استعمال : + أمثل بـ ع ، هـ || قياسية : قياسه س . (٥) ما قلنا : ما قلنا د || كذا كذا : كذا س ، هـ . (٦—٧) كان كذا : ساقطة من ع ، هـ . (٨) كل ما : كذا د ، س ، هـ ، ع ، ن ، هـ || قياس (الثانية) : ساقطة من ع || فإن : وإن س . (٩) وإذا : وإذا هـ || ضاحك : ضاحك س ، هـ ، ع ، هـ . (١٠) ولكن : لكن س ، هـ ، هـ . (١١) ضاحك : ضاحك هـ || هذه : ساقطة من د ، ن . (١٢) ولا يظن : لا يظن د || بين : بين ب ، د || اللزوم : + عن بين اللزوم د || بين الصدق بين الصدق : بين الصدق س || أو أن : وإن د ، ن . (١٣) كان : أو كان س ، هـ . (١٤) أمرا : فهو أمرا ع || قولاً : أمرا س .

أن استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه ، بأن يستثنى مقدمه ، إذا كان قاليه بين
اللزوم ، أو كان قد بان لزومه بشيء ، أو هو بين بنفسه ، هو أمر غير قياسي ،
أو غير مطابق بدلالته على الاحتجاج إليه . فإن كان التالي لم يكن لزومه بينا ، فهو
أبعد ، فيحتاج لاحتماله في إباته إلى قياس اقتراني ، ينتهي إليه آخر الأمر
ليكون الاتصال بينا ، فينفع . فإذا كانت المقدمه المتصلة متعرضة للاستثناء
من مقدمها ، مالم يكن مقدمها مشكوكا فيه ، والتالي ظاهر اللزوم والاتصال
بنفسه ، أو ظاهرهما بحجة .

فقد بان وجمع أن القياسات الخلفية والوضعية المنصلة ، فإن الفائدة في استعمالها
على صورة قياسية إنما يكون إذا كانت مشكوكا في مقدمها ، ويكون قد بان
اتصالها بنفسه أو بقياس اقتراني ، فيكون لابد من اقتراني . وأما المقدم فلا
يخلو إما أن يتبين بقياسات استثنائية ، أو اقترانية . فإن تبينت باستثنائية ،
فلا بد من أن ذلك ينتهي في آخر الأمر إلى قياسات استثنائية مشكوك
في مقدماتها ، تبين بالاقترانيات وإن تبين في أول الأمر بقياسات اقترانية ،
فذلك أوضح فتكون جميع القياسات المفيدة ، استعمالها على صورة قياسية يرجع إلى
الاقترانيات . على أنها لا تستبعد أن تنتهي إلى استثنائية ، لا يحتاج أن تستعمل على
صورة القياس ، وذلك في القليل والكثير الغالب ما قلناه .

فإن قال قائل : فما نقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها قياس اقتراني ؟
فكيف يبين مقدمها بقياس اقتراني ؟ فنقول : هو في نفسه قياس اقتراني ،

- (١) مشكوكا : + فيه سا . (٢) قد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .
|| بشيء : لشيء ع ، عا || أو هو : هو عا . (٣) بدلالته : بدلالة ب ، م .
(٥) متعرضة : متعرضة س . (١) وأما : وإنما عا . (١١) يبين :
يبين س || أو اقترانية : واقترانية س . (١٢) في (الأول) : ساقطة من ن .
(١٥) لا تستبعد : تستبعدس .

وغرضنا أن الشيء الذى يتبين بالاستثنائى ، من مقدمة تتعلق بقياس اقترائى ، فإن كان نفس مقدمه كذلك ، فقد تعلق البيان الاستثنائى بالقياس الاقترائى ، وإن لم يكن كذلك بأن بقياس غيره . هل أنى قد بيلت أن استبانة التالى الذى هو النتيجة من المقدم ، الذى هو القياس ، ليس على سبيل بيان أمر قياسي من قياس مفيد .

لكن لقائل أن يقول : ما تقول فى القياس الاستثنائى ، الذى فى الخلف ، الذى يستثنى فيه نقيض التالى ، ليتج نقيض المقدم ؟ فنقول : إن ذلك ليس من الجنس الذى هو بين المقدم ، بين لزوم التالى للمقدم . وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذى يراد إبطاله ؟ وكيف يكون بين لزوم التالى للمقدم وإنما يبين ذلك باقترائى ؟ هل أنه إذا بان لزوم التالى بالاقترائى ، صح باستثناء نقيض التالى ، إنتاج نقيض المقدم . ولقائل أن يقول : إن استعماله ، والاستثناء من التالى ، قياس ليس مما يستثنى عنه ، وقد جاء قياس شرطى مستثناه بين نفسه لايين باقترائى . كأنه يقول : هب أن المستثنى إذا كان من المقدم ، فهو كما ذكرتم ؛ فما قولكم فيما يستثنى من تاليه ، فإنه يتم بلارد إلى اقترائى البتة ؟ فنقول : إن مثل هذا القياس لا يخلو إما أن يكون من جنس ما اللزوم فيه خفى ، وإما أن لا يكون . فإن كان من جنس ما اللزوم فيه خفى ، احتاج إلى اقترائى فى إثباته . وإن كان اللزوم فيه بيتا ، فكان لزوم التالى للمقدم بيتا ، وكان

(١) بالاستثنائى : بالاستثناء د ، س ، سا ، ن ، هـ . (٢ — ٣) بالقياس الاقترائى : ساقطة من د ، ن . (٣) بأن : كان س ، بل سا . (٤) الذى هو : التى هى ع || المقدم : المقدمة د ، ن . (٥) عن : غير س . (٩) بين : بين س . (١٠ — ١١) صح . . . المقدم : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ن . (١١) إنتاج : ساقطة من ع || ولقائل : ولقائل د ، س ، ع ، ن . (١٢) وقد : فقد سا ، هـ || مستثناه ، مستثنى ع . (١٥) خفى : حقيق سا . (١٦) كان من : ساقطة من د || جنس : ساقطة من ع || خفى : حقيق سا . (١٧) إثباته : يانه د ، ن . (١٧) فكان . . . بيتا : ساقطة من سا .

- كذلك لزوم تقيض المقدم لتقيض التالى بينا ، لم تكن فائدة البتة فى وضع المتصلة على وجه يراد فيه أن يستثنى تقيض مقابل تالها ، ليتج تقيض المقدم . فإنا لو وضعنا تقيض التالى مقدما ، مسبرا عن تقديمه بلفظة "لما" لأفاد الفائدة على الوجه المذكور . فكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا ، وأمرنا يقتضى تكررا على قريب من النحو المذكور فيما ساف . ونحن لا نمنع أن يكون قياس مؤلف من المتصلات على الوجه الذى أومأنا إليه ؛ بل نمنع أن ذلك لا يكون مفيدا ، وإن كان لزوم التالى للمقدم بينا . لكن لزوم تقيض المقدم لتقيض التالى غير بين ، حتى يكون قولنا : إن كان آب ، فجاء بينا بنفسه ؛ ثم يجوز أن يكون : ليس ج د ، وموجود معه : إن آب ، إلا إذا التفتنا معه إلى القضية الأولى . فإن كان استعمالها مع وضع القضية الأولى ، كان بيان أن ذلك منتج ، هو بخلف اقترانى قد عرفته . وإن لم يوضع مع الأول احتياج إلى قياس مبين للزوم .
- ١٠

- فهذا أكثر ما يمكننى أن أقوله فى نصرة رأى من يرى ، أن المتصل لا يتم إلا بالحملى على ما فيه ، وعلى أنه ليس الحملى منظور إليه من حيث هو حملى ، بل من حيث هو اقترانى ، وليس باستثنائى . ولكن لما لم يكن المذكور من الاقترانى ١٥ فى كتاب أنولوا طبقا إلا الحملى ، كان الحملى والاقترانى فيه يجرىان مجرى واحدا . وإذا قد فرغنا من مقصودنا هذا متكلفين ما تكلفناه ، فيجب أن يبين أن الحملى لا يتم إلا بمقدمتين ، وأن يبين أنه لا يحتاج المطاوب الواحد إلى أكثر من مقدمتين . وتنقل جميع ما نقوله فى الحملى إلى قياس اقترانى ، إن كنت عليه قديرا .
- (١) كذلك ذلك م . (٢) فيه : منه سا || فإنا : وإنا ع . (٣) لأناد : فادد ؛ أفادس ، ن . (٤) فكان : وكان سا . (٩) آب : بآ م . (١٠) كان (الأولى) : ساقطة من س . (١١) بخلف : خلف د ؛ خلف سا . (١٤) بالحملى : بالحملى سا || هو : ساقطة من س || بى : + هوب ، م . (١٥) الاقترانى : الاقتران س ، سا . (١٦) فيه : منه س ، سا ، ع ؛ ساقطة من د ، ن . (١٩) وتنقل : ويخلف د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب

- إن المطلوب إما أن يبين على سبيل أنه لازم عن شيء أو معاند، فيكون نقيضه في قوة اللازم، فيكون سبيل، بيانه عنه سبيل الاستثناء. فإن كان يبين عن شيء لا على سبيل اللازم عن موضوع، أو العناد له، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا جزئيا، أو يكون ليس كذلك، بل لا جزء فيه، وهو في حكم المقرر. يكون لزوم الشيء عنه، كما يلزم عن مفرد لوضعه أو رفعه، فيكون على سبيل فالاستثناء أيضا. فإن كان يلزم عن شيء مركبا تركيبا جزئيا، وليس على سبيل وضع واستثناء، فلا بد أن يكون الذي تبين به نسبة ما أخرى إلى هذا الشيء. ١٠ وليس يمكن أن تكون النسبة إلا على أحد الوجهين: إما نسبة إلى جملة هذا القول لا إلى أجزائه ويكون إذا عقلت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء، لزم هو، سواء كان الوضع إيجابا أو سلبا، إلزاما أو رفعًا، بعد أن يعمل حكما. وهذا القسم هو أيضا من القياس الشرطي الاستثنائي. وإما نسبة إلى أجزاء هذا القول المطلوب واحدا فواحدا. وذلك لأن النسبة التي لذلك الشيء إما أن تكون إلى الجملة، ١٥

(٢) فصل: الفصل الأول، د، س، س، ع، م، فصل ٢، ح، هـ. (٣) تعريف: بيان عا. (٦) لاعل: ولا على س، س، هـ || عن: من د || موضوع: ساقطة من د، شيء ن. (٩) مركبا: مركب د، ركب ن. (١٠) يكون: ساقطة من س، س || الذي: لذي س || إلى: في س. (١١) الوجهين: وجهين د، س، س، ع، ع، ن. (١٢) إذا: ساقطة من د، ن. (١٣) حكما: ساقطة من د، ن.

- وإما أن تكون الى أجزاء الجملة . فإنه إذا لم يكن لذلك نسبة الى جملة هذا القول ، ولا الى أجزائه ، حتى تكون تلك النسبة توجب جميع الأجزاء ، لم يجب أن يتصل في الذهن أحد الحكمين بالآخر ؛ أعني المطلوب ، بما يطلب به ، ويعلم به .
- وإذا كان الشيء إذا حضر في الذهن ، نزم أن يحضر في الذهن شيء آخر ، فينبى أن بينهما علاقة ما . وكل علاقة بين معنيتين معقولتين ، إما أن تكون علاقة لزوم ، ٥ أو تلازم ليس على سبيل ما يكون يحمل ووضع ، وإما أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع . فإن كان الشيء الثالث الذي له نسبة الى أجزاء المطلوب ، فيبين به المطلوب . وإنما نسبته الى أجزاء المطلوب هى على سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع . فإن ما يحضر منه في الذهن إما أن يدل على وجود الموضوع ، أو وجود المحمول ، أو وجودهما جميعا فقط ، دون الدلالة على سبيل النسبة التى بينهما . ١٠
- فيجب إذن أن تكون العلاقة فيما نحن فيه ، علاقة حمل ووضع . ثم يجب أن تكون هذه العلاقة مع الطرفين جميعا . فإنه إن كان مع أحد الطرفين فقط ، ويوجب وجوده لطرف ، أو سلبه عن طرف ، أو عكس ذلك ، لزوم علاقة ما بين الطرفين ، فالقياس يعد شرطى . وإنما نزم قول قولنا ، وليس وجود ذلك الشيء سببا لذلك ؛ بل جملة قول واحد تجتمع فيه مع أحد الطرفين ، تلزمه صحة قول آخر . فإذا نزم ١٥ أن تكون العلاقة مع الطرفين معا . وتكون تلك العلاقة إذا عقلت له معهما ،

(١) أن تكون : ساطعة من د ، ع ، ما ، ن || لذلك : كذا دس . (٢) ولا : لا س || تلك : ساطعة من م . (٣) وإذا : وإن ع || نزم : يلزم د || شيء : ساطعة من د || فينبى : فينبى م . (٤) ما : ساطعة من س . (٥) ليس على : لا على ع || ووضع : أو وضع سا . (٦) أو وضع : ووضع ما || الذى : ساطعة من هـ . (٧) فيبين : وتبين ع . (٨) فإن ما : فإذا د ، ن . (٩) جميعا : ساطعة من ب ، م . (١٠) مع (الثانية) : من ع . (١١) فالقياس : فإن القياس سا || القول : ساطعة من ع . (١٢) له : إن د ، ن || معهما : معها س .

صار الحل أيضا كاللزوم ، والمطلوب كذلك . إلا أن الثالث هو الذى جعل الطرفين مجتمعين لخاصية لا محالة . تلك الخاصية توجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب . فإذا عقلت تلك الخاصية ، وهى أنها لما كانت لما إلى هذا الطرف نسبة كذا ، وإلى ذلك الطرف نسبة كذا ، وجب أن تكون بين الطرفين نسبة كذا فى أى مادة اتفقت ، وأى قول كان ، لأن تلك الخاصية فى صورة المقدمة ، أى كيفيتها وكتبها وجهتها لامادتها ، لزم دائما أن يصح اللزوم . فلا يحتاج أن يتبدأ كل وقت بوضع شرطى واستثناء ؛ بل يقتصر على تلك الخاصية ، وإن كان فى الحقيقة عند النفس شرطى واستثناء ، وكان من الجملى من هذه الجهة أيضا ما يتم فى القوة بالشرطى .

وأما الأقسام الأخرى التى تقع للنسب ، دون ذلك القسم الخاص الذى اجتمع له الطرفان ، وهو الوجه الذى يلزمه المطلوب ، فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية فى هيئة المقدمة اللازمة وصورتها ، بل لمادتها . وقد توجد تلك الصورة بعينها ، فلا يلزمها مثل صورة ذلك اللزوم لزوما قياسيا ، بل عصى مثل العكس ، وكذب التقيض ؛ وليس كلامنا فى مثل ذلك .

فقد بان واتضح أن القسم الذى تكون نسبة الشيء الثالث فيه إلى أجزاء المطلوب حتى يجمعهما ، إنما تكون على سبيل حمل ووضع ، وتكون هيئة تلك

(١) الحل : الجملة ب ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || كاللزوم : كاللزوم م . (٢) الخاصية : بخاصية ع . || جمع : جميع سا . (٣-٢) توجب . . . الخاصية : ساقطة من د ، ن . (٣) اللذين : ساقطة من س . (٤-٥) وإلى ذلك . . . نسبة كذا : ساقطة من د ، ن . (٦) لا مادتها : لاق مادتها س ، سا ، ع ، ع ، ع ، هـ . (٧) وقت : وقف د ، ن . (٨) كان : ساقطة من د ، ن || وكان : فكان ع || الحل : + أيضا س ، سا ، هـ . (٩) ما يتم : يتم د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ . (١٢) هيئة : هذه ع . (١٣) يلزمها : تلزم د . (١٥) بان واتضح : اتضح ن . (١٦) يجمعهما : يجمعه س ، سا ، ع || وتمكن : تكون ب ، ع ، م .

- النسبة ملزمة للطلوب ، وذلك هو صورة التأليف . وهذا الثالث لا يخلو إما أن يكون شيئا مفردا معنى ولفظا ، أو غير مفرد . فإن كان غير مفرد ، فلا يخلو إما أن يكون في قوة مفرد ، أو تكون أجزاؤه متباينة ، لا يتصل منها ما قوته قوة مفرد . فإن كان في قوة مفرد ، حكمه حكم المفرد الذي يقول : فإن وضع لا في قوة مفرد ، بل أخذ على أنه شيان أو أشياء متباينة ، فإما أن يكون لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، أو لجمتها ، أو بعضها له نسبة إلى طرف ، وبعضها إلى طرف آخر . فإن كان لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، فإما أن يتم جمع الطرفين بنسبة واحدة منها ، فيكون القياس الواحد تاما بواحد ، ويكون ذلك الآخر إما فصلا ، وإما قياسا آخر ، وإن كان إنما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها ، فيكون جمعتها هو الشيء المتوسط . وهو من جهة ما هو جملة بمعنى واحد . مثال هذا ، والنسب متفقة : آ ب ، و ج ، وكل ما هو ب مع ج ، فهو د . ومثاله ، والنسب مختلفة : آ ب ، وليس ج ، وكل ما هو ب ، وليس ج ، فليس د . ولسنا نبين ههنا شرائط الإنتاج ، بل أحوال هذا المتوسط ، حتى نبين آخر الأمر أن النسب هي تلك التي مضت وشرائط القياس هي تلك التي مضت .

١٥

وأنت تعلم أن المقدمة من حيث هي مقدمة ، هي من جملة القول الذي ليس مفردا ؛ اللهم إلا أن تؤخذ لا من حيث تفصيلها في جزئياتها ، بل من حيث هي

- (١) ملزمة : ملزمة س ، ن ، ملزمة ع . (٢) ولفظا : أو لفظا د ، س ، ه ، ن ، ه .
 (٣) لا يتصل ولا يتصل ع . (٤) منها : منها ع . (٥) جمع : جميع د ، س ، ه ، ن .
 (٦) جمع : جميع س || جميع : جميع س . (٧) وكل ما هو ب : وكلما هو ب ب ، س ، م ، ه .
 (٨) وكل ما هو ب : وكلما هو ب د ، س ، ع ، ه ، ن ، ه . (٩) القى : ملاحظة
 من س . (١٠) مفردا : مفرد س ، ه || تؤخذ : يوجد س .

أمر من الأمور، فتكون أيضا في قوة مفرد . كقولهم ، قولنا : كل آ ب ، محصورة . وأما من حيث هي مقدمة مفصلة ، فلا تكون لها نسبة واحدة إلى كل واحد من الطرفين ، بل يجب أن تتفصل نسبتها ، ولا يكون حالها حال المتوسط الذي أوردناه ، الذي فيه تركيب .

وقد دخل في هذا البيان القسم الثاني ، وهو أن لا تعتبر الأجزاء فيه البتة ، بل تعتبر الجملة . فظاهر أنه يكون حينئذ نسبة شيء واحد ذي أجزاء .

وأما القسم الثالث الذي وضعت فيه النسب متفرقة ، فن البين أنه لا يجب أن يلزم منه لازم البتة . وذلك أنه إذا كان لشيء إلى شيء نسبة حمل أو وضع ، ولتان إلى رابع نسبة حمل أو وضع ، وليس للثالث مع الرابع علاقة ما ونسبة ، فلا يجب من ذلك أن يكون بين الشئين بينهما علاقة حمل أو وضع ، فإن الأشياء كلها بهذه الصفة ؛ بل يجب لا محالة إن كان ولا بد أن يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة في حل ورسخ ، فإذا كان كذلك ، فكل واحد منهما ، أو واحد منهما ، فإنه أولا إنما يحدث ، علاقة بين الثاني منهما وبين أحد الطرفين . ثم ذلك الثاني يجمع الطرفين ، فإن النسبة القريبة قبل النسبة البعيدة ، بل يجب أن يتحقق له إليه أولا نسبة ، ثم يؤدي إلى الطرف الذي يخصه النسبة إليه ، إذا كان لا نسبة له أو إليه إلى ذلك ، إلا بواسطة هذا . فهذا لا يكون قياسا واحدا ، لأنه يكون مشتملا على بيانين ، أحد البيانين أن لطرف ما إلى

(١) فتكون : يكون ع || مفرد : مفردة س . (٢) هي مقدمة : مقدم د ، ن || مفصلة : مفصلة سا . (٣) واحد : ساقطة من ن || بل يجب : فلا يجب ع . (٧) القسم : قسم م . (٨) شيء نسبة : شيء فذبة د . (٩) ولتان . . . أو وضع : ساقطة من سا || ما : ساقطة من س . (١٠) أو وضع : وضع ب ، د ، م ، ن . (١٢) وضع : أو وضع ع || فكل : وكل د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ . (١٦) كان : ساقطة من س || أو إليه : أولية ع ، عا . (١٧) لطرف : ساقطة من د ، ن .

أحد الشئيين الداخلين الذى يخص ذلك الطرف ، علاقة ونسبة . ثم بيان ذلك
 يتبين أن لهذا الطرف إلى ذلك الطرف ، علاقة ونسبة ، وبينهما اجتماع . فإن
 لم يكن هكذا ، لم يجب للذهن أن يتبع علاقة علاقة . مثاله إذا كان طرفا المطلوب
 ب و آ ، والداخلان ج في جانب ب ، و د في جانب آ ، فإن لم يكن ب ج و د
 علاقة لم يلزم شئ ، وإن كان بينهما علاقة ، كان أول النسب المؤلفة نسبة
 ب مع د ، أو نسبة آ مع ج . فإن كانت هذه النسبة الموافقة ، فوجب نسبة مقورة
 لب مع د ، أو مع ج ، ثم كانت نسبة ج إلى آ وب ، أو نسبة د إلى آ وب ،
 فوجب بينهما وقوع نسبة ، فقد بان المطلوب ثانيا . وإن كان لا يرجب بينهما
 وقوع نسبة لم يفن هذا التاليف .

- وأنت تعرف هذا إذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية ، فتجد
 ١٠ إن لزم لأحد الداخلين مع أحد الطرفين نسبة ، لزم ثانيا للطرفين نسبة ، وإلا لم
 يلزمه شئ . ولما كان القياس الواحد على هذا السبيل ، فإذا القياس الواحد ،
 إنما الداخل فيه بالفعل أو بالقوة واحد ، وهو إما موضوع لطرف ، محمول لطرف ،
 أو موضوع لهما ، أو محمول عليهما . ويجب أن يكون للمحمول في المطلوب نسبة إلى
 الداخل بالفعل أو بالقوة كلية ، وللوضوع نسبة إليه بالقوة أو بالفعل موجبة ،
 ١٥ حتى يكون الحكم على الداخل يتناول الطرف الذى هو موضوع المطلوب .

(١) ذلك : هذا س . (٢) يتبين : يبين س . (٣) للذهن : اتقن د ، ن || علاقة علاقة :
 علاقة د ، ن || مثاله : مثله س || طرفا : طرف عا ، ه . (٤) و آ : ساقطة من س ||
 والداخلان : والداخل س ، ه . (٥) علاقة (الأول) : + ونسبة س || النسب : النسبة س .
 (٦) فإن : وإن ب ، م . (٧) ج (الثانية) : د د (٨) لا يوجب : لا يجب د .
 (٩) لم يفن : له يبين د ، ن . (١٠) هذا : ساقطة من س || فتجد : فيجب س .
 (١٢) هذا : هذه د . (١٤) المطلوب : الموضع ع . (١٥) أ : بالقوة : ساقطة
 من س . (١٦) الطرف : لطف د ، ن .

فإذن الأشكال القياسية ثلاثة، أعنى الاقترابية، وقد كان قيل: إن الاستثنائية أيضا إنما تتم بالاقترابية، وكذلك الخلفية. فكل مطلوب إنما يتم به — هذه لأشكال. وتتم هذه الأشكال بالشكل الأول. ثم قيل بعد هذا القول في التعليم الأول: إن كل قياس يتم بكلى، وبنوجب. ولا ينتج كلى إلا عن كليتين. وأما الجزئى فقد ينتج عن كليتين، وعن كلى وجزئى. والنتيجة تشبه في الجهة إحدى المقدتين لاحتالة. فبهذا القول يتبين صحة ما ذكرناه، من أنه إذا كانت ضرورية وممكنة، لم تجب نتيجة مطلقة؛ أو مطلقة وممكنة، لم تجب نتيجة ضرورية.

- قد تبين لك، من هذا أنه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية، وما هو موجب بالفعل أو بالقوة، كالممكن والمطلق الصرف. إذ قوة سالبة، قوة موجبة. ١٠
- ويتبين أن الكلى لا ينتج إلا كليتان. وأما الجزئى فقد ينتج كليتان، وكلى وجزئى. والموجب لا ينتج إلا موجب. والسالبة لا تنتجها إلا سالبة وموجبة، لاموجبتان. قيل: وفي كل قياس مقدمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة، إما كليتهما، وإما إحداهما. فظاهر من اعتراف المذم الأول بهذا، أن الذى يورده من استنتاج ممكنة، عن مطلقة وضرورية، هو على سبيل التشكيك، ١٥ وكذلك ما ينتج من مطلقة، عن ضرورية وممكنة.

(١) وقد: ساقطة من ع || إن: ساقطة من ع || الاستثنائية: الاستثناء م. (٤) ولا ينتج: ولا يوجب س || كلى: ساقطة من س. (٥) وأما الجزئى فقد ينتج: ساقطة من س. || عن كليتين: ساقطة من س. || والنتيجة تشبه: وتشبه ع || الجهة: الجملة د، ن. (٦) إحدى: أحس س || لاحتالة: ساقطة من ع. || فهذا: بهذا، ن، وهذا م || يتبين: تبين د، س، س، ن. (٩) قد: قد س، ه || لك: ساقطة من س. || وما: وما س. (١٠) بالقوة: + فهو يمكن ع. (١١) ويتبين: وبين س || الكلى: الكلية س. || كليتان (الذاتية): كليان س، س || وكلى: ونتيجة كلى ن. (١٣) لاموجبتان قيل: ساقطة من د، س، ن || قيل: بل ع. (١٤) أن: ساقطة من أ. (١٦) عن: غريب، ع، م، ه.

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنتين
وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة

٥ قد استبان لك أنه لاقياس اقتراني عن مقدمة واحدة ، ولا عن أكثر من مقدمتين . وبق لك أن تتشكك وتقول : إنا قد نشاهد أقاويل قياسية ، يحاول بها إبانة مطلوب واحد ، وتكون المقدمات فيه أكثر من اثنتين ، مما يدل على ذلك كتاب الأصول في الهندسة ، وغيره .

فقول : إن المقدمات تكثر في القياسات ، وتزيد على اثنتين ، لأحد وجوه ثلاثة : إما أن تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب ، بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي أقرب . وإما أن تكون موردة على سبيل الاستقراء والتعميل ، فلا تكون مقدمات القياس نفسه ، بل مقدمات استقراء يتعرف بها صحة مقدمة . وإما أن تكون خارجة عن الضرورة ، وعن المنفعة القريبة من الضرورة . وهذا على وجوه : بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة ، وبعضها أن تورد للزينة ، وبعضها أن تورد للاستظهار في الإبانة . فأما الموردة للحيلة ، فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي كانت المقدمات الضرورية لو أوردت

(٢) فصل : الفعل الثالث ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ضل ٣ ، ط ، هـ . (٥) أنه : أن س .
(٦) قد : ساقطة من ب ، م . (٧) فيه : ساقطة من ب || اثنين : واحد د ، ط ، ن || وتكون ... اثنين : ساقطة من سا . (٨) وغيره : وفيها سا . (١٣) يتعرف : معرف د ، ن . (١٤) تلك : فك س . (١٥) فأما : وأما ط . (١٦) التي : ساقطة من ما || كانت : كان ع ، ط .

صرفة لحدس ماتنساق إليه من النتيجة ، وعلم كيفية انسياقها إليه ، فموسر في تسليمها ؛ فإذا خفى وجه انسياقها ، وظن بها أنها عديمة الجدوى ، وخصوصا لاختلاط مالا يجدى بها ، تركت المعاصرة في تسليمها . وهذا في الجدل وفي الامتحان ، وقد يقع مثل ذلك للغباء ، والتليس ، والترائي بالتدقيق . وأما التي للزينة ، فمقدمات يحاول بها تحسين الكلام بالتشبيب ، وبالتخلص ، وهي مقدمات وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة . وأما التي للإيضاح فكالاتمثلة المستغنى عنها ، وإنما تورد للتحقيق كالاتشهادات المستغنى عنها ، وككتسيم اللفظ ، وكالاتنقال من لفظ إلى لفظ ، وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل . وأما القياس القريب ، فحال أن يكون من أكثر من مقدمتين ، بل يحتاج أن يكون الأصغر فيه بالقوة أو بالفعل داخلا تحت حكم الأكبر كلى . ١٠

فالتكثر إذن إن وقع وليس بسبب الاستقراء ، وغير ذلك من هذه الوجوه ، فهو بسبب تركيب القياس . ومعنى تركيب القياس أن يكون قياس مؤلف من مقدمتين ، ككناهما أو إحداهما تحتاج إلى قياس يبينها . فيتركب قياسان : أحدهما على المقدمة ، والآخر على المطلوب . ومقدمات المطلوب زوج لا محالة .

-
- (١) لحدس : يحدس ع . (٢) وظن : ظان د || وخصوصا : خصوصا س .
 (٣) بها : ما عا || و ، ساقطة من ع . (٥) التي : الذين . || وبالتخلص :
 والتخلص سا ، ع . (٦) مقدمات : المقدمات س || وعدمها : ساقطة من ن || وأما : فأما
 ع ، م . (٧) للتحقيق : التقدير د ، ن || كالاتشهادات : مثل الاستشهادات ع ، كالاتشهادات
 د ، س ، سا ، عا ، ن ، ه || وككتسيم : لتقسيم س ، عا . (٩) وأما : فأما د ، س ، سا ،
 ن ، ه . (٩ — ١٠) وأما . . . بالقوة : ساقطة من عا . (١٠) بالقوة :
 ساقطة من س || كلى : ساقطة من س ، ه . (١٠ — ١٤) أو بالفعل . . .
 لا محالة : ساقطة من عا . (١١) فالتكثر : فالتكثير سا ، فالتكثير ع || وليس : ليس ع
 || هذه : ساقطة من سا . (١٢) ومعنى تركيب القياس : ساقطة من سا .
 || أن : بأن سا || مؤلف : مركب س . (١٣) قياس : ساقطة من ن || يبينها : يبينه
 د ، ن ، بينهما س || فيتركب : فيتركب د .

والمقدمات المنتجة لإحدى المقدمتين زوج . والنتيجة أيضا لكليهما زوج ؛
 إذ هو ضعف ما ينتج الواحد ، وجمع الزوج إلى الزوج زوج . فإذا مقدمات
 القياسات البسيطة أو المركبة أزواج . فإن كان عددها فردا فهناك إما نقصان ،
 وإما زيادة ، وإما عقم ، إن كان لا يتم بزيادة ، ولا يستوى بنقصان ، والذي
 بنقصان فهو على وجهين : إما أن تكون المقدمات قد أسقط الكبرى منها
 استثناء بما لها في اشتهاها من الظهور ، أو إيهام استثناء بالظهور فيما لو صرح به
 لظهر كذبه ، كما في المناظرة والخطابة ؛ أو أسقطت الصغرى بسبب من ذلك .
 وإما أن يكون الإسقاط على سبيل استثناء عن المقدمة لالظهورها في نفسها
 ولا لحيلة ، ولكن لأنها قد ظهرت بتأليف المقدمتين التي تنتجها ظهورا يغني
 أن تجعل بعد ذلك مقدمة ، فتسقط النتيجة التي عن المقدمتين ويؤتى بالمقدمة
 الأخرى ، فتكون ثلاثة ، وينتج المطلوب . وإذا كان على كل مقدمة قياس
 فيبعد أن يسقطا معا كما تسقط النتائج استثناء بالظهور ، بل إن أسقط منها شيء ،
 فالتى يتأخر قياسها ، فإن الذى سبق قياسه كأنه نسي عند الاشتغال بما تأخر
 قياسه ؛ فكان نتيجة الأقرب زمانا من القياسين أولى بأن لا يذكر . وأما الذى
 بالزيادة فهو على الوجوه التى سلف لك ذكرها . وأما الذى لأجل العقم فهو
 أن لا تكون الفردية ترجع الى الزوجية بوجه ، لا بنقصان ، ولا بزيادة .

- (١٦ — ١) والمقدمات . . . بزيادة : ساقطة من عا . (١) لكليهما : لكليهما د ، سا ، ن .
 (٢) ضعف : ساقطة من د ، ن || الواحد : الواحدة س ، سا . (٣) نقصان : انقضاء سا .
 (٤) إن : فإن ع || والذى : فالذى س ، هـ . (٥ — ٤) والذى بنقصان : ساقطة من م .
 (٥) بنقصان : بالنقصان س ، سا . (٧) الظهور : لعلم س ، سا ؛ ليعلم د ، ن .
 (٩) المقدمتين : + إلى نتيجة المقدمتين د || تنتجها : تنتج د ، س ، سا ، ن ، هـ ؛
 النتيجة ع . (١٠) النتيجة : الشيء ع . (١١) ثلاثة : ثمانية سا . (١٣) فالتى :
 فالتى سا . || قياسها : قياس د ، سا ، ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، سا ،
 ن ، هـ . (١٥) ذكرها : ذكره سا . (١٦) لا بنقصان : ولا بنقصان ب ، م .

وكل قياس مركب فلما أن يكون موصولا ، وإما أن يكون مفصولا .
 والموصول هو الذى تكون النتائج المتقدمة للطلوب ، التى هى مقدمات المطلوب ،
 مذكورة فيه بالفعل ؛ سواء كان التركيب بسبب حاجة إحدى المقدمتين إلى
 القياس ، فيكون تركيبا واحدا ؛ أو بسبب حاجة المقدمتين كليهما إليه ،
 فيكون تركيبا مضاعفا . قد ذكرت النتائج على أنها نتائج ، ثم ذكرت على أنها
 مقدمات ، وذلك بأن يتبدأ من أبعد المقدمات عن المطلوب ، فيقرن بين اثنين
 اثنين منها ، فتنتج نتيجة هى مقدمة . فإن احتيج إلى أن تستنتج مقدمة أخرى
 فعل ، وإن لم يحتج أخذت تلك المقدمة والمقدمة الأخرى ، فانتج منهما
 فتكون أربع مقدمات ، ونتيجتان . فاما إن احتج إلى أن يستنتج
 الأخرى أورد له قياس من مقدمتين ، واسنتج . فيكون فى طبقة
 واحدة أربع مقدمات ، ونتيجتان . وفى الطبقة الثانية مقدمتان ،
 ونتيجة . فتكون جميع المقدمات فى التركيب ستا ، وجميع النتائج
 ثلاثا ، ويكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات ، ويكون فى كل
 قياس ثلاثة حدود ونتيجة . فإن كان على كل مقدمة قياس ، وكانت
 المقدمات مشتركين ، كانت ستة حدود . إلا أن الواحد منها مشترك
 فى الوسط فتكون خمسة حدود . لكن من المشترك ومن أحد طرفي الخمسة
 تحصل إحدى المقدمتين القريبتين . ومن المشترك والطرف الآخر تحصل المقدمة
 الأخرى . ومن طرفي الخمسة يحصل المطلوب ، الذى إليه يساق تركيب القياس .

(١ — ١٨) وكل قياس . . . القياس : ساقطة من ط . (٢) والموصول : فالمفصول ،
 ن || تكون : ساقطة من س . (٣) حاجة : ساقطة من سا . (٤) أو بسبب :
 وبسبب م || المقدمتين : للمقدمتين ه . (٥) قد : ساقطة من || ذكرت (الأول) : كثرت س ||
 ذكرت (الآية) : كررت د ، ن . (٦) فيقرن : فيقول س . (٧ — ٦) اثنين اثنين :
 اثنين ب ، ع ؛ اثنين ب ، ج . (٨) والمقدمة : ساقطة من م || منها : منها د ، س ، ن .
 (٩) فاما : وأما س ، ع ، ه . (١٥) كانت : كان س ، سا . (١٧) تحصل (الأول) :
 ويحصل سا || إحدى : ساقطة من م || ومن المشترك : والمشارك م . (١٨) يحصل المطلوب :
 يطلب المقصود س .

(५-)

وأما إذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة ، لكن أحد القياسين أقدم مرتبة من القياس الثاني ، إذ توجد فيه مقدمة في الآخر ، فإنه إذا تم القياس الأول كانت الحدود ثلاثة . فإذا جاء القياس الثاني ، جاءت مقدمة أخرى ، وحد آخر ، فيكون للقياسين في البسط ستة حدود : اثنان من الستة ، حدود القياس الأول ؛ فبقية للقياسين أربعة حدود . فيكون عدد الحدود مثل عدد المقدمات ، والتأنيج نصف عددها . فإن جاء قياس ثالث حينئذ جاء بمقدمة تضاف إلى النتيجة الثانية ، ويكون بزيادة حد ، وتكون المقدمات مع ما فيها من التأنيج الأولى ستا ، والتأنيج ثلاثا ، والحدود خمسة . وإذا كانت المقدمات أربعة كانت الحدود أربعة . والآن لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ، ازدادت نتيجة لما سلف ، ومقدمة . فإن زدنا حدا ، ازداد قياس ، فصارت المقدمات ثمانية والتأنيج أربعة ، والحدود ستة . فيكون في القياس الأول عدد الحدود أكثر من المقدمات بواحد . وفي القياس الثاني يتساوى المقدمة والحد ، كأن المقدمات قد لحقت الحدود . ثم من بعد ذلك يكون تجاوزه في كل تركيب ؛ إذ مع كل حد تزداد مقدمتان . فإن الحدود كانت أولا ثلاثة ، وزاد واحد فصارت الحدود أربعة ، وزادت مقدمتان فصارت المقدمتان أربعة . فلما زاد حد فصارت المقدمات ستا ، والحدود خمسة . وصل هذا القياس . فتكون المقدمات دائما أزواجا ، وتكون الحدود

(١ — ١٧) وأما إذا . . . الحدود : ساقطة من ما . (١) وأما : فأما د ، ن || القياسان : القياس د ، س ، س ، ن || نسبتهما : نسبتهما د ، س ، س ، ن . (٢) أقدم : أكل س || مرتبة : رتبة س ، س || الثاني : ساقطة من س . (٣) فيكون : ساقطة من س . (٤) فيكون : ويكون س || مثل : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٥) بمقدمة : مقدمة د ، ن . (٦) وإذا : وإذا ن ؛ فإذا س . (٧) أربعة كانت : ساقطة من م || الحدود أربعة : ساقطة من ع . (٨) كان : فإن ع || من : ساقطة من ع || من بعد ذلك : ساقطة من س . (٩) المقدمات : المقدمة د ، ن ، المقدمتان س .

- في أول الأمر فردا ، إذ هي ثلاثة ، وفي التركيب الثاني زوجا ، وفي الثالث فردا . وكذلك تنتظم دائما . فإن كان التركيب مختلطا لم يحفظ لذلك الترتيب ولا هذا الترتيب . أما ذلك الترتيب فلأن المقدمات وإن بقيت أزواجا ، فالحدود لا تبقى أفرادا ولا يكون لها نظام . وأما هذا الترتيب ، فإن المقدمات دائما تبقى أيضا أزواجا . لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد ، وعلى تواليه . وليس تكون المقاييس المركبة هذا التركيب ، ولا التركيب الآخر الذي سنذكره الذي من قياسات من شكل واحد ، إلا أن يكون المطلوب كليا موجبا . فإن القياسات عليه ، وعلى مقدماته ، تكون من الشكل الأول ، ومن الضرب الأول ، أعني من الحليات . فإن كان المطلوب سائبا كليا ، فإن القياس على أحد مقدمتيه وهو الكلي الموجب ، أن يكون من الشكل الأول . وأما على مقدمته الثانية فيكون من الشكل الأول ، ومن الشكل الثاني ، وبحدود واحدة بأعيانها . مثاله ، والمطلوب : لا شيء من جـ آ . فيكون تركيب قياسه الأبسط وهو الذي هو قياس على مقدمته على وجوه ، فأما إن كانت المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة ، أعني في القياس القريب من المطلوب ، وكان هذا القياس القريب من الشكل الأول ، فإنك تجد الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول ، والكبرى تبين بالشكلين ، وتبين بالشكل الثاني من وجهين : أحدهما والكبرى من

(١-٢) في أول ... لم يحفظ : ساقطة من ما . (٢) مختلطا : مختلفا من ||
لذلك الترتيب : لذلك التركيب سا . (٤-٥) فالحدود ... أزواجا : ساقطة
من ن . (٥) مستمرا : شتمل ع . (٦) تكون : كون د ، ساقطة من ع || ولا : هذا ع .
(٩) من : ساقطة من م . (١١) وبحدود : بحدود د ، والحدود ن || واحدة :
واحد ، د ن . (١٢) جـ آ : د آ ، ن || الأبسط : الأوسط د ، ع ، ن (١٣) هو :
ساقطة من د ، ن || مقدمته : مقدمته س . (١٤) من المطلوب ... القريب : ساقطة من
م . (١٥) لا تبين : لا تبين ب . (١٦) بالشكلين وتبين بالشكل الثاني : بالشكل الأول وتبين
بالشكل الثاني د ، ن || بالشكلين : كالكلين س || بالشكلين وتبين : إلا سا || أحدهما : الوجه
الأول بحرس ، سا ، ط ، هـ || والكبرى : الكبرى د ، ن .

الشكل الأول : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل دَ ولا شيء من
 ة آ فلا شيء من دَ آ . فلا شيء من جَ آ . الوجه الثاني والكبرى من الشكل
 الثاني وصغراه موجب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل دَ ،
 ولا شيء من آ ة ، فلا شيء من دَ آ . فلا شيء من آ جَ . الوجه الثالث والكبرى من
 الشكل الثاني وصغراه سالب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . لا شيء
 من دَ ة ، وكل آ ة ، فلا شيء دَ آ . فلا شيء من جَ آ .

وإما أن تكون المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة في القياس القريب ،
 ويكون القياس من الشكل الثاني . فتكون الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول
 أيضا ، والكبرى تبين بالشكلين . الوجه الأول والقياس على الكبرى من
 الشكل الأول : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل آ ة ، ولا شيء
 من دَ ة ، فلا شيء من آ دَ . فلا شيء من جَ آ . الوجه الثاني والقياس على
 الكبرى من الشكل الثاني والصغرى موجب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل
 جَ دَ . كل آ ة ، ولا شيء من دَ ة ، فلا شيء من آ دَ . فلا شيء من جَ آ . الوجه

(١-٢) كل جَب ... دَ آ : كل دَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ رَ . وكل دَ هَ ، ولا شيء من ة آ ،
 فلا شيء من دَ آ دَ ، ن ؛ ساقطة من سا . (٢) فلا شيء من جَ آ : ساقطة من ب ،
 د ، م ، ن || الوجه : والوجه د ، ن || الثاني : الأول سا . (٣-٤) جَب ... دَ آ :
 دَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ ة . كل دَ ة ، ولا شيء من آ ة ، فلا شيء من دَ آ دَ ، ن . (٤) فلا شيء
 من آ جَ : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٥) سالب : سالبة د ، ع (٥-٦) جَب ...
 دَ آ : دَب وكل بَ دَ ، فكل دَ ة ولا شيء من دَ ة ، وكل آ ة ، فلا شيء من دَ آ
 دَ ، ن ؛ كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ هَ . لا شيء من آ ة ، وكل دَ آ ، فلا شيء من دَ آ م .
 (٦) فلا شيء من جَ آ : فلا شيء من دَ آ دَ ، ن . (٨) ويكون القياس : والقياس س ،
 سا ، عا ، ه || لاثنين : لاثنين د ، ن . (٩) تبين : تبين د ، ن . || حل الكبرى :
 ساقطة من س ، عا . (١٠) جَب : دَب د ، ن . (١١) جَ آ : دَ آ د ، ن || الوجه : والوجه د ، ن . (١٢) الثاني :
 الثالث د ، ن || جَب : دَب د ، ن . (١٣) جَ دَ : دَ رَ د ، ن || جَ آ : دَ آ د ، ن .

الثالث والقياس على الكبرى من الشكل الثانى ، وصغراه سالب : كل جَب ، وكل بَب دَ ، فكل جَدَد . لا شئ من آَ ، وكل دَ دَ ، فلا شئ من آَد . فلا شئ من جَ آَ .

- وأما إن كانت المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ إلا من الشكل الثانى ، فيكون من ذلك وجوه ثلاثة ، هى عكس الوجوه الثلاثة المذكورة . وأنت يمكنك أن تعلم ذلك . فإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين ، وإحداهما وحدها كلية . فإن كان على صورة الشكل الأول ، كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الأول فقط . والقياس على الصغرى إما من الشكل الأول والجزئية موجبة صغرى لا محالة ؛ وإما من الثالث فيكون إما من كليتين ؛ فيكون التياسان الأبعدان من الشكل الأول لا غير ؛ وإما من جزئية وكلية ، فتكون تارة الجزئية صغرى ، وتارة كبرى . وإن كان القياس القريب من الشكل الثالث ، وصغراه موجبة جزئية ، كان القياس على كبراه من الأول ، وعلى صغراه إما من الأول كما علمت ، وإما من الثالث على وجهين . وإن كان صغراه كلية ، كان القياس على صغراه من الشكل الأول ، وعلى كبراه إما من الشكل الأول ، وإما من ضروب الثالث . فإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، فلما أن يكون القياس القريب عليه من الشكل الأول ، أو الثانى ، أو الثالث . فإن كان القياس القريب عليه من الشكل الأول ، فيكون القياس على كبراه من الشكل الأول لا غير ؛ وعلى

(١) سالب ١ سالبة || جَب : دَب دَ ، ن . (٢) جَدَد : دَو دَ ، وَ دَن . (٣) جَ آَ : دَ آَد ، ن . (٥) هى : مع س . (٧) كان : كانت س . (١٢) وإن : فإن س . || موجبة : ساقطة من دَ ، س ، ساء ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٣) كان : وكان ع . || كا : + قدن . (١٣-١٥) إما من الأول . . . كبراه إما : ساقطة من دَ . (١٥) وعلى . . . الأول : ساقطة من ن . (١٨) فيكون . . . الأول : ساقطة من دَ ، س ، ن .

صغراه من الشكل الأول على ضرب ، ومن الشكل الثالث على ثلاثة ضروب .
 وإن كان القياس عليه من الشكل الثانى ، وصغراه موجبة ، وكبراه كلية ،
 فيكون القياس القريب على كبراه من الأول ، ومن ضربى الثانى ، وعلى صغراه
 من الأول ، ومن ثلاثة ضروب الثالث . وتركب المزاوجات فيه ، فتكون
 ثمانية . وإن كانت صغراه سالبة ، تبين كبراه بضرب من الأول ، وصغراه
 بضرب من الأول ، وضريين من الثانى ، وثلاثة ضروب من الثالث ؛
 فيكون أربعة وعشرين تركيباً .

وأما التركيب الذى يكون على سهيل فصل النتائج من المقدمات ، بأن تذكر
 المقدمات وترك النتائج أصلاً ، إلا النتيجة الأخيرة ، مثل قولهم : كل جـ دة ،
 وكل دة ، وكل ة ز ، وكل ز ح ، فكل جـ ح . فإن أول القياس الذى فيه
 بالفعل لا محالة ، وهو من مقدمتين ، والقياس الثانى مذكور كبراه فى المثال
 الذى أوردناه ، فكلما زدنا حداً ، زادت مقدمة ؛ فيكون لما زدنا حداً رابعاً ،
 ضامت مقدمة ثالثة ، وإذا زدنا حداً خامساً ، جاءت مقدمة رابعة . فتكون
 عدد المقدمات أقل من عدد الحدود بواحد . فإن كانت المقدمات زوجاً ،
 كانت الحدود فرداً ؛ وإن كانت المقدمات فرداً ، كانت الحدود زوجاً ؛
 كذلك على الولا . لكن مع زيادة كل حد ، تزيد نتيجة فى القوة ، أعنى من
 النتائج النافعة فى المطلوب . فكلما زيد حد زادت نتيجة ، فتكون النتائج الزائدة

(١) على (الأول) : ساقطة من هـ || الثالث : الثانى ع . (٣) ضربى : ضرب سا .
 (٤) ومن ثلاثة : وثلاثة د || الثالث : ساقطة من د ، ن ؛ من الثالث سا || وتركب : وركب
 بـ ، س ، عا . (٥) تبين : من ط . (٩) النتائج : النتيجة ب ، ع ، م . (١٠) فكل : وكل سا
 || فيه : ساقطة من ن . (١١) الثانى : التالى م || مذكور : مذكورة ن . (١٢) فكلما : وكلما ط .
 (١٣) وإذا : فإذا د ، ن . (١٦) كل حد : ساقطة من سا . (١٧) فكلما . . .
 الزائدة : ساقطة من د .

- النافعة في المطلوب ، هي بعدد الحدود ، ومثلها في الزوجية والفردية . ومعنى قولنا : النتائج النافعة في المطلوب ، أنه في قوة مثل هذا التركيب أن تستنتج نتائج غير نافعة في المطلوب . والنتائج النافعة في المطلوب في المثال الذي أوردناه ، فنل : كل جـ هـ ، ومثل : كل جـ د . وأما غير النافعة في المطلوب ، فنل قولنا : إذ نقيس من تلك المقدمات ، فنقول : كل دـ هـ ، وكل هـ زـ . فينتج • فكل دـ زـ . فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب في نسقنا الذي نسقناه . وإن كان لنا أن نبتدئ بترتيب آخر ونسق آخر نجعل فيه مقدمة جـ هـ بينة ، ومقدمة هـ زـ غير بينة ، ثم نبينها ، ثم نضيف إليها مقدمة زـ حـ على أنها بينة . لكن نكون قد غيرنا النسق الذي فرضناه في هذا المثال . وهذا النوع لا يستفاد فيه ، مع زيادة كل حد نتيجة . وأما النوع الآخر فإنا نتج أولا : أن كل جـ هـ ، ثم ١٠ نضيف إليه : كل هـ زـ ، فينتج : كل جـ زـ ، ثم نضيف إليه : كل زـ حـ ، فينتج : كل جـ حـ . وأما كل دـ زـ ، وما يجري مجراه ، فإنه لا ينفع بوجه من الوجوه ، في هذا الترتيب من القياس .

- واعلم أن الحد الرائد ، يدخل في جانب الحد الاضمر ، وفي جانب الحد الأكبر ، وفي الوسط . وأما الكلي الموجب ، فلا تكون القياسات المركبة عليه ١٥ إلا من الشكل الأول ، ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذي قد علمت في المثال الذي أومأنا إليه . وأما الكلي السالب فيكون عليه قياسات مركبة على

(١) النافعة في المطلوب : ساقطة من سـ . (٢-٣) أنه ... في المطلوب : ساقطة من سـ .
(٤) جـ هـ : دـ هـ ، د ، ن || جـ د : جـ زـ س ، س هـ دـ و د . (٥) إذ : أن ، حـ ، د ، س ، س هـ ، ط ، ن ، هـ . (٦) فكل : وكل ب ، م ، كل ع || دـ زـ : هـ زـ حـ ، د ، ط ، ن || في نسقنا : ساقطة من سـ . (٧) وإن كان لنا ... [حتى نهاية الفصل] : ساقطة من سـ .
(٨) لكن : قد نـ . (٩-١١) مع زيادة ... زـ : ساقطة من سـ . (١٠) الآخر : الأعمى || جـ هـ : دـ هـ . (١١) جـ زـ : دـ زـ س || إليه : + أن عـ . (١٢) جـ حـ : جـ زـ طـ . (١٥) وأما : فأما د ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ .

الوجه المذكور في الموصولات. فنظير الوجه الأول ، كل جَب ، وكل بَد ، وكل دَد ، ولا شئ ، من آ ، فلا شئ ، من جَآ . ونظير الوجه الثاني : كل جَب ، وكل بَد ، وكل دَد ، ولا شئ ، من آة ، فلا شئ ، من جَآ . ونظير الوجه الثالث كل جَب ، وكل بَد ، ولان ه د ، وكل آد ، فلا شئ ، من جَآ .

وكذلك الحال في جميع الوجوه التي تترك فيها النتائج أصلا ، ويرضى بها وهي بالقوة ، وإنما نذكر الأخيرة منها بالفعل فقط . فمن هذه الأشياء ، يبين لك أن الكلى الموجب مما يصعب وجود القياس عليه جدا ، كان قياسا مفردا ، أو قياسا مركبا . إذ لا يكون إلا من ضرب واحد من شكل واحد . ومقابله يسهل وجود القياس عليه جدا ، لأنه يتبين بستة ضروب مفردة ، أعنى بهذا المقابل الجزئى السالب ، ويتبين بضروب كثيرة جدا من القياسات المركبة ، عددها لك . وعلى الكلى الموجب في الصعوبة الكلى السالب . يعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ، ويل الكلى السالب في الصعوبة مقابلة الجزئى الموجب . ويعرف ذلك من ذلك المذهب ، أيضا .

واعلم أن التركيب المفصل إذا انتهى إلى مقدمات سواب بعد الموجبات ، فالأحسن أن توصل ، فإن النظام ينقطع هناك . وأما إذا كان الابتداء من

- (١) الموصولات : الموصل ع || الأول : ساقطة من ع || جَب : دَبَد (٢) ولا شئ . من آة : فلا شئ . من آد ، ن ؛ ولا شئ . من آع . (٣) جَب : دَبَد ، ن || من (الثانية) : ساقطة من م || جَآ : دَآد ، ن . (٤) وكل : (الأولى) د ، س || بَد : دَم ولا شئ . من آة وكل آد : ساقطة من د || فلا شئ : ولا شئ . د . (٦) الوجوه : ساقطة من س . (٧) الأخيرة : هوع . (٩) إلا من : الأمر من ع . (١٠) يتبين : يبين د ، ن . (١١) ويتبين : ويبين د ، ن . (١٤) ذلك (الثانية) : ساقطة من ع . (١٥) المفصل : المنفصل ع .

السوالب ، ثم تلتها موجبات أى عدد كانت ، استمر القياس على تركيب الفصول .
وقد تتركب قياسات استثنائية واقترانية ، وتكون الاقترانية إما داخلية لإنتاج
الاتصال والانفصال ، أو لإنتاج الاستثناء .

(١) كانت : كان ع || استمر القياس : استمر القياس د || الفصول : المفصول سا ، م . (٢) وقد
تتركب : وإلك تتركب د ، ن || وتكون : فتكون ع . (٣) والاتصال : أو الانفصال ن .
|| الاستثناء : الانفصال س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على المطلوب مطلوب

- قد اشتغلنا إلى هذا الحد بتبيين أن القياس ما هو ، وكـم ضروبه ، وما الفرق بين بسيطه ومركبه . وليس يكمل انتفاعنا بأن نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح ، إذا لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله . وذلك لأننا إذا احتجنا إلى معرفة شيء بالقياس لم يكن لنا أن نعلم أن القياس ما هو . ويكون مثلنا كمثل من يعلم أن الدواء النافع لعلـة كذا ما هو . وهذا لا يكفيـه في شفاء العلة ، كما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذـه . فإنه إن اتفق أن صادفه معمولا محصلا انتفع به ، وإن لم يتفق ذلك على متحيرا لا يتفـعه علمه بمـاهيته وكيفيته ١٠
- في حاجته السانحة . فـقوى بنا أن نشغل بتعرف كيفية اكتساب القياس اشتغالا على وجه كلي . أما اكتساب القياس من حيث هو برهاني أو جدلي أو غير ذلك ، فهو أمر أخـص من بحثنا هذا ؛ بل كما أن بحثنا إنما هو عن القياس الكلي ، لـعن قياس ما معين برهاني أو جدلي ؛ كذلك بحثنا عن اكتساب القياس إنما هو عن القياس على الإطلاق ، لـعن قياس ما . ١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٤ ما ، هـ . (٣) مطلوب مطلوب : مطلوب سا .
 (٤) بتبيين : بتبين د ، وتبين سا . (٥) بين : من م . (٦) ويكون : فيكون
 س ، سا ، ط ، هـ . (٩) يعلم : يعلم ما || مع : من د ، ن || واتخاذ : ساقطة من سا ||
 إن : إذ ذ ، إذا س . (١٠) انتفع : ينتفع س ؛ لينفع سا || ذلك : ساقطة من ع || بقى :
 ساقطة من د . (١١) يتعرف : يتعرف د ، ن . (١٢) أما : وأما د ، سا ، ن ||
 أو جدلي : وجدلي د ، سا . (١٤) ما معين : معين د ، ن .

- ولنبرعما أفادناه المعلم الأول في ذلك ، وإن كان جميع الصناعة مستفادة منه بقوة أو فعل ، فنقول : قد علمنا أن الأمور إما شخصيات ، وإما كليات . والشخصيات قد تكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات ؛ وإما محمولة على الشخصيات ، كهذا الأيض على زيد ، فلا يكون بالحقيقة ، وهذا شئ . قد وضع لك في موضع آخر . وأما الكليات فمنها كليات قريبة من الأشخاص بلا واسطة ، ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها ، وإما أمور في الوسط . وكل محمول إما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي ، وإما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأيض ، أو حمل عارض على عارض آخر يشا وكه في الموضوع ، الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الأيض على الموسيقى . وليس كل حمل عرضي إنما يكون من حمل موضوع على عرضيه ، بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتية المقوم الأعم ، كما يحمل الإنسان على الحيوان ، وزيد على الإنسان ، وذلك في القضايا المحصورة الجزئية . لكن الأمر الذي هو في نفسه واجب ، بحسب طبائع الأمور من غير اعتبار عارض من خارج ، هو أن يكون الأخص موضوعا للأعم ، وأن يكون الأمر موضوعا لخواصه وعوارضه ، لا بالعكس . والمحمولات التي تحمل بالطبع على شئ واحد يتبين من حالها أنها متناهية ، سواء أخذت ١٥ محمولات حقيقية أو مشهورة . فإن كنيما لا يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا يكون مشهورا أنه محمول ذاتي . وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ، ويكون في المشهور أن له عامًا فوقه . وبين أعم العوام وأخص الخواص أمور ، إنما أكثر الكلام فيها وأكثر البحث عنها . فإذا أردت أن تكتسب القياس ، فضع

(١) أفادناه : أفاده سا . (٣) وإما : فإما [جميع النسخ] . (٤) فلا : ولا سا ، سا . (٧) كائن : ساقطة من د . (٨) عارض (الأول) : ساقطة من س . (٩) الأيض : الإنسان د ، ن . (١٤) وان : فإن عا || وإن يكون : ويكون ع . (١٩) فيها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عام ، ن || فضع : وضع د .

الحدين واطلب حد كل واحد منها وخاصيته ، وكل ما يلحق كل واحد منهما ، أعني الحدين من الأجناس وأجناسها ، والفصول وأجناسها وفصولها والعوارض لها ، ولشيء من مقوماتها وفيها أجناس عوارضها وفصول عوارضها أو عوارض عوارضها ، وبالجملة لواحق اللواحق ، فإنها عوارض أيضا . وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبة الحد إليه النسبة المذكورة ، وما يلحقه ما يلحقه . فهذه مواد طلب الإيجاب . وأما مواد السلب ، فاطلب أيضا الأمور التي لا يوجد ضرورة أو إطلاقا لحد حد منها . ولا تستغل بطلب ما لا يلحقه حد حد ، فإن ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحق ، وأما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق . فإن الموضوعات التي على المجرى الطبيعي ، تمايز المحمولات التي على المجرى الطبيعي ، وإن دخل بعضها في بعض ، إذا كانت على غير المجرى الطبيعي ، كما قد علمت . فإذا حصلت ذلك فبعد ذلك تتأمل حال كونها ذلك حقيقية أو مشهورة . واعلم أنك كلما أمعنت في الاستكثار من هذه اللواحق والملحقات وما لا يلحق ، فأنت أقرب من إصابة الغرض . واللواحق التي تلحق غير اللوحق الكلي ، مما لا ينتفع به في أكثر الأمر ، بل عليك باقتناص الكليات . وكذلك في الملحقات ، وفيما لا يلحق . واعلم أن القياس إنما يحصل لك من الكليات . وليس اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للوضوع ، بل ما يلحق كلية الموضوع ، وقد استبنت هذا فيما سلف . وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه

(١) منها : منها د ، س ، سا ، هـ || وخاصيته : وخاصته نج . (٣) ولشيء : وليس من || وفصول عوارضها : ساقطة من ع . (٤) أو عوارض : وعوارض ع . (٦) فهذه : وهذه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن . (٧) منها : منها من . (٨) فإن : إن د ، ن . (٨-٩) فليس هو نفس : فليس ليس د ، فليس نفس ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) التي : ساقطة من ب . (١١) كونه : كونه || ذلك (الثالثة) : ساقطة من س . (١٣) ن : إل م || والملحقات . . . واللواحق : ساقطة من د ، ن . (١٤) غير : من د ، ن || باقتناص : باقتناص د ، ن . (١٧) وكما : وعاد ، ن || ما لا يلحقه : ما يلحقه من .

- الموضوع، أحنى مثل هذا الحق الكلى ؛ كذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما يلحق
 اللاحق ، هل هو لاحق للوضوع ، فإن لاحق اللاحق لاحق . وكذلك لا يفيد
 اشتغالك بتأمل ملحق الملحق ، هل هو ملحق اللاحق ؟ وكذلك لا يفيد
 اشتغالك بتأمل شئ ، هل يلحق الطرفين جميعا أو هل لا يلحق الطرفين جميعا .
- ٥ إذ قد علمت أن ذلك لا يفيد ، إلا أن لا تجعل نظرك من حيث لحوقه ومن
 حيث لا لحوقه ، بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة .
 فذلك مفيد جدا في اشتغالك به ، على رأينا خاصة الذى سنذكره ، إن تذكرته .
 ولا يفيد أيضا أن تنظر ، هل في موضوعات المحمول ما لا يلحق الموضوع ،
 فإن ذلك لا ينعقد عنه قياس . ويجب أن تتأمل حال الحق الضرورى ، والممكن
 والذى هو دائم ، أو أكثرى . فإن كل مطلوب ينتج مما يجانس ، فإذا كان
 ١٠ مطلوبك موجبا ، وهو كلى ، طلبت في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحقات
 المحمول . فإن وجدت ، فقد انعقد قياس . فإن كان جزئيا ، فاطلب في ملحقات
 كل واحد من الطرفين ، فإذا وجدت شيئا مشتركا ، انعقد لك قياس من الشكل
 الثالث ينتج نتيجة ؛ فإن لم تجد ذلك ، ولكن وجدت في ملحقات أحدهما
 لاحقا للآخر كله أو بعضه ، أفادك ذلك . وإن كان المطلوب سالبا ، فاطلب
 ١٥ لواحق أحد الحدين ، هل فيها شئ في جملة ما لا يلحق الآخر ؟ فإن صادفت
 انعقد لك قياس من الشكل الثانى . وإن كان جزئيا طلبت هل في ملحق
 أحدهما ما لا يلحقه الآخر ، فإن وجدت انعقد لك قياس . وإذا تدربت
-
- (٢) اللاحق (الأول) : اللاحق س . (٣) هل : ساقطة من سا || لا يفيد : لام .
 (٣ - ٤) تأمل . . . اشتغالك : ساقطة من د . (٤) هل : وهل د ، ن || أو هل : هل د ، ن ||
 جميعا أو هل لا يلحق الطرفين : ساقطة من د ، سا . (٥) لتجمل : تجمل د ، ن .
 (١١) هو : ساقطة من د ، ن . (١٤) نتيجة : ساقطة من د . (١٦) في : من د ، س ، سا .
 (١٨) قياس : + من الشكل الثانى وإن كان جزئيا طلبت هل في ملحق أحدهما ما لا يلحقه الآخر
 فإن وجدت انعقد لك قياس ب ، م ، (١٨) وإذا : فإذا س ، ه .

في هذا ، علمت غناء الحد الأوسط ، وأنه هو الذي يخلق القياس . وإذا امتنحت حال ما يلحق وما لا يلحق ، فابتدئ من أعم لواحق أحدهما ، هل هو مما لا يلحق ؟ فإنك إن وجدت ذلك غير لاحق كغيت المؤونة ، وعلمت أن مادونه غير لاحق ؛ فإن لم تجده كذلك ، بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة ، ابتدئ مما هو أعم ، وتتدرج عنه على الولاء . فإن في ذلك سرمة الإصابة ، ومصادقة القياس الأول . فإن سلب الناطق عن البياض ليس سلبا أوليا ، بل سلب الجسم عنه أو الجوهر . فإذا كنت في طلب هذا الامتحان ، فلا يكون قصارى طلبك أنه هل في لواحق أحد الحدين شيء مضاد للواحق الحد الآخر أو مغاير ، حتى تقول مثلا : إن ج باردٌ وآ حارٌّ ، أو تقول : إن ج سماءٌ وآ أرضٌ ، وذلك لأن الحد الأوسط يجب أن يكون شيئا واحدا ، وأما هنا فإن الأوسط اثنان . ١٠

وذلك يضطرك إلى أن تجعل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا ، وأكثر من قياس واحد . وذلك لأنه ليس إنما يصير حينئذ آ ، مسلويا عن ج ، بسبب كونه وصوفا بشيء هو ضد ما يوصف به ذلك ، حتى يكون هذا هو الذي لأجله منعقد القياس المنتج للسلب . فإنه لو صار بدل الضد مضاف ، أو عدم ، أو ملكة ، أو غيرية أخرى ، لكان القياس ينعقد . لكن السبب الأول فيه كون شيء مما هو لاحق لـ ج ، غير لاحق لـ آ ، أو بالعكس . فالبارد إذا لحق ج ، كان قياسه إلى آ قياسين : أحدهما ، أنه غير لاحق له ، والآخر أنه ضد لاحقه ،

(١) يخلق : يلحق ، د ، س ، ن ، هـ . (٣) إن : إذا ، د ، س ، ن ، هـ . (٥) على : ساقطة من ، د ، ن . (٧) أو الجوهر : والجوهر ، س ، هـ || فإذا : وإذا ، س ، هـ || فلا يكون : فلا يكون ع . (٨) أحد : ساقطة من ع . (٨-٩) أو مغاير : ومغاير ع . (٩) إن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، هـ ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) فإن : وإن ، د . (١٣) به ذلك : بذلك نج ، هـ . (١٤) بدل : بذلك ، د ، ن || أو ملكة : وملكة ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ . (١٥) ينعقد : ينقد ، د . (١٦) آ أو بالعكس : إلى آ أو بالعكس م || أو بالعكس : وبالعكس ع || فالبارد : والبارد ، د ، ن ، هـ فالبارد م || بـ : د ، د .

وإنما ينمقد منه القياس لأنه غير لاحق فقط . فإنك إن حفظت : كونه غير لاحق ، وبدلت : كونه مضادا لللاحق ، استمر القياس المطلوب . فإن أمكن أن تحفظ : كونه ضدًا ، وتوهم : أنه لاحق مثلا ، حتى تجعل الأضداد قد تلحق بالشئ الواحد ، لما كان ينمقد عنه القياس . وهذا يحوجك إلى أن تتكلف طلبين . فإنك إذا وجدت البارد يلحق ج ، ونظرت هل يلحق البارد آ أولا يلحقه ، فوجدته في جملة مالا يلحق آ ، كفيت المؤونة . فأما إذا استأنفت الطلب بمد حصول الأرب ، فأخذت تبحث هل في لواحق آ ضده ، فإنما تبحث بحثا خارجا عن الغرض ، اللهم إلا أن تطلب قياسا آخر .

- وبالحقيقة إذا وجدت هذين ، فلم تجد قياسا واحدا ، بل قياسين . فإنك في استعمالها كأنك تقول : ج بارد ، وآ ليس ببارد ، وج ليس بحار وآ حار .
 ١٠ . والخلف أيضا قد يكتسب بهذا النحو . وذلك لأنك إذا تبعت لواحق وملحقات حدود النقيض ومالا يلحقه ، فوجدت فيها ما ينمقده مع أحد طرفيه مقدمة صادقة ، ينتج مع النقيض محالا ، كنت قست قياسا الخلف وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار ، وكل خلف كما صيضح لك ، فإنه يرجع إلى المستقيم بوجه من الوجوه ؟ وكذلك يمكنك أيضا أن تكتسب من هذا المأخذ ما يفترأ إليه في الشرطى الاستثنائى ، هل ما علمت . ويمكنك بهذا الوجه أن تكتسب الاستقراء أيضا ، وذلك إذا تأملت موضوعات الموضوع . وإذا وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة ، أمكنك أن تكتسب قياسا كليًا ، من حيث كنت تكتسب الجزئى بقوة الانعكاس . وهذه المساواة في الإيجاب ، هو أن يكون الإيجاب على الموضوع فقط ، وفى السلب أن يكون السلب عنه
 ٢٠ .

(١) إن : إذا د ، ن : (٢) فإن : وإن ع ، عا . (٤) بالشئ : والشئ د .
 (٦) فوجدته : لوجدته د ، ن .

فقط ، ويجب أن تتأمل في جميع ذلك ، هل هو على سبيل الاضطراب أو على سبيل الإمكان ؟ وأما المطلق ، فإن عينه بشرط أن يكون لا دائما، وجدته من مادة الممكن ، وإن أخذته عاما فأيهما وجدته مع لك مطلقا ، فلا يحتاج أن تبحث عنه بحثا خاصا . فإن قال قائل : كيف يمكننا أن نجعل ما يمكن مطلقا كليا . فإننا نجد الكتابة ممكنة للإنسان ، ثم لا نقول : كل إنسان كاتب . فنقول : إما قد أو صيناك أن تأخذ اللواحق الكلية ، والمحقوقات الكلية ، فذلك هو المقدم ، فإذا شئت أن تعتبر الإمكان والضرورة ، فبالحرى أن تعتبرها بعد ذلك . واللاحق للكل إذا كان غير دائم ولا ضروري ، فهو ممكن ومطلق على ما علمت . وبأن لك هنالك ، أن هذه المطلقات موجودة ، وإن كانت القضية المؤلفة من الإنسان والكاتب ليس من جملتها . فإذا كان اشتغالك باعتبار الضرورة واللا ضرورة ، ووجدت الإمكان مع المحقوق، الكلى ، وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري ، فقد وجدت . وإن كان مرادك المطلق الأهم ، وهو الأصوب أن يكون مرادك ، فأيهما وجدته وجدت المطلق . فبفتحك حينئذ عن الشيء ، هل هو مطلق ، محال . وكما أن السلب والحمل قد يكونان بالحقيقة ، وقد يكونان بالاشبهة ، فكذلك الضرورة واللا ضرورة قد تكونان بالحقيقة ، وقد تكونان بالاشبهة . والمنتهور أيضا ، منه ما هو مشهور بالحقيقة ، ومنه ما هو مشهور في بادئ الرأي . فأت من حيث تكتسب القياس المطلق يجب أن تميز جميع ذلك ، ويجب أن تعلم أن لكل صناعة مقدمات خاصة . فتكون اللواحق والمحقوقات

- (٢) وأما : فأما س ، س ، ع ، ع ، ع ، هـ . (٣) وإن : فإن ع ، م . (٤) كيف : فكيف س ، هـ ، وكيف س . (٧) فإذا : وإذا ما . (٨) واللاحق : واللواحق س ، س . (٩) هنالك : ههنا د ، ن . (١١) وكان : فكان س . (١٢) وإن : فإن د ، ن // المطلق : ساقطة من ع . (١٥) فكذلك : وكذلك س . (١٥ - ١٦) فكذلك . . . بالاشبهة : ساقطة من ع . (١٦) ما هو (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م . (١٨) خاصة : خاصة س ، ع ، ع ، م .

وما لا يلحق ، إنما يطلب بحسب تأمل تلك الصناعة . فإن إدراكها بالجللة المشتركة إدراك يسير . وكثير منها يحصل بالتجربة ، وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما .

فهذه إشارة إلى اكتساب القياس . وأما تقيضها لحيث يتكلم في صناعة الجدل .

ولقائل أن يقول : إن كانت هذه الجملة بإزاء ذلك التفضيل ، فلذن هذا بحث عن اكتساب القياس بنحو غير كلي ، بل بنحو مطابق للبحث الجدلي .

فقول : إن البحث الجدلي في ذلك ، هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات . والمشهورات أهم من الأوليات . فكل أولى مشهور ، وليس كل مشهور بأولى ، فالمباحث البرهانية تدخل في المباحث الجدلية ، من حيث هي أيضا ناعمة في المشهور ، لكن إنما ينظر فيها في كتاب الجدل من حيث هي مشهورة ؛ وتطلب في البرهان من حيث هي حقة ؛ وتنظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمها .

فهذا البحث ، والبحث الذي في الجدل ، يشتركان في المباحث ؛ ويختلفان في أن هذا البحث أهم من ذلك بالاعتبار ، وإن لم يكن في الموضوع . وذلك لأن هذا ليس يبحث عن تلك من حيث هي مشهورة ؛ بل من حيث هي مقدمات . وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث هي أولية وحقة . وفي كتاب الجدل يبحث عنها من حيث هي مشهورة ، وإن كان قد يدخل البحث الأول

(١) بالجللة : بالجملة هـ . (٢) بالاستقراء : يحصل بالاستقراء (٩ - ١٠) وليس كل مشهور : ساقطة من س . (١١) هي : ساقطة من ب ، م . (١٢) حقة : حق ب ، د ، م ، ن ، حقا . (١٣) يعمها : يعمها ع . (١٤) في الجدل : ساقطة من د ، ن . (١٦) تلك : ذلك س ، سا ، عا . (١٧) وحقة : وحق ب ، د ، ع ، م ، ن .

والنافع في البرهان في ذلك البحث ، فليس يدخل بالذات ، بل بالعرض . فإن المشهور ليس يحمل على الأولى من حيث هو . والمقدمة تحمل عليه من حيث هو ، ونحو البحث الذي في البرهان ، فقد يدخل في هذا بالذات إذا كانت المقدمة أمرا يلحق كل واحد من الأمرين ، من حيث هو هو . والمقدمة أعم من المشهور ، من حيث هو مشهور ، ومن الحق الغير المشهور من حيث هو حق غير مشهور . والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة ، يصلح أن يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية . والبحث عن المقدمة من حيث هي مشهورة ، لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية . فإن البحث البرهاني ليس جزءا من البحث الجلدلى . والبحث عن المقدمة البرهانية كإجزء من البحث عن المقدمة المطلقة . كما أن القياس البرهاني والجلدلى ، هما جزآن من القياس المطلق . وليس ولا واحد منهما جزءا من الآخر .

ولكن لقائل أن يقول : فما بالكم أعرضتم عن النحو الخطأى والسوفسطائى والشعرى ، ولم تحيلوا على الفن الخطأى والسوفسطائى والشعرى ، بل أحتم على الجلدلى . فنقول : إن اكتساب القياس متضمنة الكبرى في الأمور الكلية والصنائع المعدة نحو ذلك ثلاثا : البرهان والجلدلى والمغالطة . والمغالطة مذمومة ، وتنعم ليؤمن الوقوع في حيلة مقاييسها المصنوعة . فكيف يكون تعلمها لأجل اكتسابها ؟ على أنك إذا أخذت مكان الحق أو المشهور في اللواحق ، والملاحقات ، وما لا يلحق ؛ المشبه من اللواحق ، والملاحقات ، وما لا يلحق ، تكون قد صادفت القياس المغالطى .

(١) في البرهان : ساقطة من س || يدخل : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٣) قد : قد د ، ن . (١٣) النحو : النوع د ، ن . (١٤) على (الأولى) : عن س || ولم . . . والشعرى : ساقطة من س . (١٥) إن : لأن س ، س ، ه . (١٧) في : ساقطة من د || حيلة : حيلة جهالة س . (١٨) أو المشهور : والمشهور د ، ن . (١٩) والملاحقات (الأولى) : أو الملاحقات س ، ه . (٢٠) تكون : فتكون س || صادفت : صادف د ، ن .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في بيان غلط من ظن أن القسمة قياس

- وقد ظن قوم أن القسمة هي سبيل إلى اكتساب القياس ، بل إنها هي القياس . ففهم من جعلها قياسا على كل شيء . ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا على الحد ، وجعل الحد محتاجا إلى البرهان ، وجعل برهانه القسمة . نأما الحق ، فإن القسمة إنما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا منفصلة على ما علمت ، وأما على غيرها وعلى الحد فلا . وليست أيضا قياسا ، بل مقدمات قياس . فلبين أن القسمة ليست قياسا على الحدود المنفصلة التي في أجزائها ؛ ثم لبين أن القسمة ليست قياسا على الحد الأول .

١٠

فأما التبيين الأول فنقول فيه ، أولا : إنهم إنما يرومون أن ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا . والشئ الموجب إنما يثبت لموضوعه بتوسط وسط هو إما أخص من المحمول الذي هو الأكبر أو مساو له .

وأما القسمة إنما يكون الأكبر فيها دائما أخص من الأوسط ، كقولك :

- ١٥ كل حيوان إما مائت ، وإما أزل . ثم تقول : والإنسان حيوان . فإن أنتج

(١) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل هـ ع ، هـ . (٤) هي : هوس ، هـ ، سا ، هـ .

(٦) البرهان : برهان س ، سا . (١٠) الحد : الحدود د ، ن || الأول : ساقطة من ع ، عا .

(١١) التبيين : التبيين ب ، د ، م ، ن || إنما : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٢) بتوسط :

+ هـ || هو : فهو س . (١٤) وأما . فأما ب ، د ، س ، سا ، م ، ن . (١٥) وإما

أزل : أو أزل س ، ن .

هذا ، فإمّا ينتج منفصلا فقط . وأما أن الإنسان أزلّى أو مائت ، فلا ينتج منه البتة . اللهم إلا أن نأخذ ذلك أخذا فنقول : إن الإنسان حيوان أزلّى أو مائت . فإن كان هذا يعطى لك بنفسه ، أو بقياس آخر ، فما الذى أحوجك إلى القياس عليه ؟ فإن القياس إنما يكون قياسا إذا كان مفيدا لعلّ بالمجهول ، ولهذا يكتسب و يطلب . وأما المفروغ من معرفته ، فاكتماب القياس عليه كالفضل ، فكيف إذا كان الذى يكتسب منه لا ينتج المطلوب ؟ فإن قال قائل : إن هذا يفيدنا أن الإنسان مائت ؛ بأن نقول : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما أزلّى ، فينتج : إن الإنسان إما مائت ، وإما أزلّى ؛ ثم نقول : لكنه ليس بأزلّى ، فينتج : أنه مائت ؛ أو أنه ليس بمائت ، فينتج أنه أزلّى . فنقول أولا : إن القسمة حينئذ لا تكون مفيدة ، من حيث يفيد القياس الاقترانى ، بل من حيث يفيد القياس الاستثنائى ، إلا نتيجة منفصلة .

وأما ثانيا : فإنه لا يخلو إما أن يكون قولك : الإنسان ليس بأزلّى ، بينا ؛ أو قولك : ليس بمائت ، بينا ؛ أو لا يكون أيهما اعتبرته بينا . فإن كان قولك : ليس بمائت ، بينا ؛ وكان كونه أزلّيا ، بينا ؛ لم يحتاج إلى قياس .

إن لم يكن كونه أزلّيا منهما بينا ، فلا يخلو إما أن يكون بينا ، أن الشيء فإذا لم يكن مائتا فهو أزلّى ، أو لا يكون . فإن كان ذلك بينا بلا وسط ، فكيفينا أن نقول : إن الإنسان ليس بمائت ، وما ليس بمائت فهو أزلّى من غير قسمة ، وإن لم يكن بينا ، بل كان جائزا عندك فى أول الأمر أن يكون بعض

(٣) كان : ساقطة من س . (٤) إلى القياس عليه : إليه سا || كان : ساقطة من س .

(١١) الاستثنائى : ساقطة من س . (١٢) أو قولك ليس : أوليس م . (١٣ — ١٤) أو

قولك . . . بمائت بينا : ساقطة من ن . (١٥) بينا (الأول) : ساقطة من ع . (١٦) أولا يكون :

+ ذلك س . (١٦) وسط ، وسيط د ، واسطة س . (١٧) وما ليس بمائت : ساقطة من م .

ما ليس بمائت ، ليس بأزلى ؛ أوزاد فيه الحيوان ؛ فاستناؤك : لكنه ليس بمائت ، لا ينتج . ذلك ما لم تقل : لكنه ليس بحيوان مائت .

- فيجب أن تكون قسمتك مأخوذاً فيها المقدم جزءاً من المقسوم إليه ؛ إذ القسمة على وجهين : أحدهما أن لا يؤخذ المقسوم جزءاً من المقسوم إليه ، كقولك : كل حيوان إما مائت وإما أزلى ؛ والثاني أن يؤخذ كقولك :
 • كل حيوان إما حيوان مائت ، وإما حيوان أزلى . فإذاً يجب أن تكون قسمتك على هذا الوجه . وإذا كانت قسمتك على هذا الوجه لزمك أيضاً ما قلنا . فإنه إن كان بيننا ، أن كل إنسان حيوان ليس بمائت ، وبيننا أن كل حيوان ليس بمائت ، فهو حيوان أزلى ، وكان مطلوبك أن كل إنسان حيوان أزلى ، فقد يمكنك أن تنتج من هذا التأليف من غير قسمة . فإذاً ليس يمكنك من طريق
 ١٠ القسمة أن تنتج الأطراف .

- وأما استعمال القسمة لإثبات الحد ، فأول ما فيه أن القسمة لا تفيدك : أن ما أخذته هو المحمول الأعم الذي يجب أن يقسم بقسمة مثلا ، كالحَيوان في هذا الموضوع ، بل يجب أن يكون ذلك لك موضوعاً . ثم تقول مثلا : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما غير مائت . فإذا وقفت ههنا لا يكون
 ١٥ الحد قد حصل لك ، بل يجب أن تضع وضعاً وتأخذ أخذاً ، أن كل إنسان حيوان مائت . ثم تعود وتقول : إن كل حيوان مائت إما فاطى ، وإما غير

(٣) قسمتك : قسمته د ، ن || إذ : إذا د ، سا ، م . (٦) وإما حيوان : أو حيوان ن .

(٧) وإذا ... الوجه : ساقطة من سا . (٩) أن : + كان سا .

(١٢) القسمة : (الثانية) + لإثبات المدس . (١٣) هو : من س . (١٤) لك : ساقطة

من س . (١٥) وإما غير مائت : ساقطة من م . (١٦) أخذاً : ساقطة من د ، ن .

(١٧) وتقول : فتقول س ، سا ، ع ، عا ، ه .

ناطق، فنضع وضعا مرة أخرى، أن الإنسان ناطق. فيجتمع أن الإنسان حيوان ناطق مانت. فإذا فعلت ذلك، لم يمكنك من ذلك أن تعلم أن هذا حد. فإن القسمة لا تدل على أن هذا مساو، وليس بأعم. فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك لإفادة ضرورية. والحد كما تعلمه مؤلف من جنس، ومن فصول. والجنس لا يكتسب بالقسمة. والفصول هي التي تكتسب القسمة، ليست التي تكتسب بالقسمة. والتمام، وهو المساواة، ليس يمكن أن يبين بالقسمة أنه قد حصل. وأيضا فإن الذاتية والعرضية لا تبين بالقسمة.

فإن القسمة يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج، خصوصا في الحد. ومع ذلك فإنها لا تخلو عن جدوى؛ فإنها تنبه على ترتيب الفصول؛ وتنبه على ما ينقسم إليه الشيء لأنه ولما هو هو، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض. فإن انقسام الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أمر له، لأنه حيوان؛ وأما إلى السواد والياض، فليس لأنه حيوان. والقسمة لا تفيد هذا بالذات، بل بالتبني. والقسمة تنبيه بتوسط فصول على فصول تليها. فإن القسمة إذا أوردت ذا الأرجل، وعديم الأرجل، نهت على أن من ذي الأرجل، ما هو ذو رجلين، وما هو ذو أربع، وما هو ذو أرجل كثيرة. وإذا أعطت الفصول والخواص نهت لأمر تلحق الفصول والخواص، ونهت أيضا على

(٢) فلت: فل سا. (٦) وهو: هو سا || وهو المساواة: والمساواة س || ليس : وليس ه. (٧) وأيضا: أيضا س. (٨) خصوصا: خصوصا س، سا، ع، عا، ه. (٨) فإنها (الأولى): فإنها د. (٩) وعلى: هو سا || إليه: عليه ه. (١٠) له: ساقطة من سا. (١١) والقسمة: فالقسمة ب || بل: ولكن نج، س، سا، ع، عا، ه. (١٣) ذا: على ذي د، ن، بذي ع، ه || نهت... الأرجل: ساقطة من سا. (١٤) ذو (الأولى): ساقطة من سا || وما هو (الثانية): ما هو سا || أعطت: أعطيت عا. (١٥) نهت... والخواص: ساقطة من سا.

ملحوظات ما هو أهم . وجميع ذلك نافع في القياس ، وفي الحد . لكن إفادته على سبيل التنبيه ، لا على سبيل الإيجاب . أرايت لو كان مطلوبنا أن القطر مباين للضلع ، فقلنا : إما أن يكون القطر مباينا ، أو مشاركا . هل كان هذا القول يؤدي إلى أن القطر مباين البتة ، إلا أن يصادر على المطلوب ، أو يأتي بقياس آخر به استثناء عن القسمة .

•

(١) ذلك : + هو || المدة : الجدل سا . (٢) لا على : ليس على نج ، س سا ، ه .
(٤) يأتي : بأي سا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تعتمد وينتفع بها في ذلك

ولأنه ربما خوطب الإنسان بقياس يورد عليه مصنوها مفروفا منه ، أو وجد
 ذلك مكتوبا في كتاب ؛ ثم لم يكن بسيطا ، بل مركبا . وكان تركيبه غير
 موصول ، بل مفصولا . وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي ، أو
 مضمرا فيه شيء ، أو موردا فيه زيادة غير محتاج إليها . وربما كان بسيطا
 ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي أو ناقصا ، أو زائدا . وقد علمت السبب
 في ذلك . فإذا لم يمكن عندنا قوانين يهتدى بها ، في أنا كيف نطلب للطلوب
 المعطى قياسه ، صحة النسبة إلى القياس المعطى بحسن الثاني ، لتحليل قياسه إلى
 عدد مقدماته ، وترتيبها الطبيعي ، وتجريدها من الشوائب ، وتقييمها إن كانت
 ناطقة ، ورفعها إلى شكلها الذي منه تنتج ، فاتنا ما يفيد القياس . أما إن
 كان قياسا صحيحا ، فإنتاجه . وأما إن كان فاسدا ، فالوقوف على فساده إما
 في مقدماته ، وإما في تأليفه .

فيجب أن يكون عندنا قوانين من باب الوصايا ، ومن باب التحذيرات ،
 نتمدها في تحليل القياس ، لا على أنه قياس برهاني أو جدلي أو غير ذلك ؛ بل
 على أنه قياس مطابق . وأنت إذا أعطيت ذلك ، وجدت ما يؤديك إليه التحليل ،

(١) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٦ عا ، هـ . (٣) وتحذيرات :
 وتحذيرات سا . (٤) منه : عنه س . (١٠) لتحليل : لتحليل سا . (١٢) منه : عنه ن || إن :
 الذي د ، ن . (١٣) إن : ساقطة من سا || إما : وإما م . (١٥) أن : ساقطة من سا .

- مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب ، فتجد الحق متفقا من جميع جهاته وشاهدا لذاته . فإن الحق كما أنه من حيث هو موجود ، شاهدا لذاته من حيث هو متصور . كذلك من حيث هو مبتدأ منه ، شاهدا لذاته من حيث هو منتهى إليه ، ومن حيث هو منتهى إليه شاهدا لذاته من حيث هو مبتدأ منه . فإذا وجدت قياسا فأول ما تطلب منه : المقدمتان ، قبل الحدود . فإن حصر الأقل
- أسهل . وأيضا فإنك إذا ابتدأت بالحدود ، أمكن أن تكون وجوه إمكان تركيب المقدمتين منها أكثر من وجهين ، فاحتجت إلى بحث متفرع ، وذلك لأنك بمصادفة الحدود قد لا تصادف المقدمتين مؤلفتين ، بل تضطر إلى أن تتمحن حال كل حد من الحدود . فتمتنح أربعة أصناف من إمكانات التركيب .
- فتكون لك خمسة مباحث : بحث عن الحدود ؛ ثم أربعة بحوث تتصل بنحو
- تأليف المقدمتين منها . فإن صادفت المقدمتين ، كفاك نظر واحد وهو تعدد الحدود . فإذا وجدت مقدمتين ، سهل لك حال القياس ومصادفته . فأول ذلك أن ننظر ، هل المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب بمحد ، وتباينه بآخر ؟ فإن كانت إحداهما تشارك جزءا من الثانية في كلا الحدين ، والأخرى تشارك بجزء منها كلا الحدين من المطلوب ، هو غير ذلك الجزء ، فالقياس
- استثنائي . والمقدمة التي تشارك المطلوب بجزء ، وتشارك الأخرى بجزء آخر ، مشاركة في حدى كل واحد من المطلوب والأخرى ، فهى الشرطية .

(١) من : في ط : (٢) هو : ساقطة من سا . (٣) هو متصور : يتصورم || متصور . . . هو : ساقطة من د || من حيث هو مبتدأ منه ، ساقطة من سا . (٥) الأقل : الأول سا . (٩) حد : واحد ، سا . (١١) فإن : ساقطة من د ، ن . (١٣) المقدمتان : المقدمات د || واحدة : واحد ب ، د ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٤) كانت : كان ب ، نج ، د ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || إحداهما : أحدهما ب ، نج ، د ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٦) وتشارك : تشارك د ، ن ، هـ .

والأخرى هي الاستثناء . فأمثل الذي يشارك جزءه منه المطلوب بالحدين ، هل هو متصل أو منفصل ؟ فإن كان متصلا فانظر هل يشارك بمقدمه أو تاليه ؟ وانظر ذلك الآخر ، هل هو بمثل ، أو قبيض ؟ أو كان منفصلا ، فانظر هل يشارك بمثل أو نقبيض ؟ وانظر في حال الأخرى ، وهي الاستثنائية كذلك ، فيحمل القياس لك حينئذ إلى الضروب الشرطية . فإن لم يكن كذلك ، بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب إلا بمحدودين حد هو ما يباين به ، فاعلم أن القياس اقتراني . وإن وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة ، فاطلب الحد الأوسط ، فتجد الشكل ؛ وانسب الحدود إلى النتيجة ، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائر ما ينبغي أن تطلبه . وإن لم تجد الحد الأوسط ، فالقياس غير بسيط ، بل هناك تركيب ، وأقل حدوده أربعة . فليكن المطلوب كليا موجبا وهو أن كل جـ آ ، وليكن الموجود من المقدمات : كل جـ ب ، وكل د آ . فإن كان بيننا أن كل ب د انتظم قياسك ، وإلا فيحتاج إلى وسط . وليكن المطلوب كليا سالبا ، وليكن الموجود : كل جـ ب ، ولا شيء من د آ ، فانظر هل كل ب د ؟ فإن كان ، فقد تركب قياس ؛ وإلا فيحتاج إلى وسط . وليكن الموجود من المقدمات : لا شيء من جـ ب ، وكل آ د ؛ ولا ينفك ههنا أن تجد أن كل ب د ، فإن السالبة تصير صغرى الأول وتبقى موجبتان . فانظر هل يصح لك كل د ب . فحينئذ تقول كل د ب ، ولا شيء من جـ ب ،

(١) هي : فهمي د ، ع ، م ، ن ، هـ || الاستثناء : الاستثنائية س ، سا . (٢) أو تاليه : تاليه د ، ن . (٣) الآخر : الأخير سا . (٥) بل : ساقطة من سا . (٦) ليس : ليست سا || حد : ساقطة من د || هـ ما : هـ د ، سا ، ن || يباين : يباين د ، ن . (٧) وإن : فإن عا . (١٠) وأقل حدوده : أول حدودك س || حدوده : حدودك بخ . (١١) وليكن : ولكن س . (١٢) ب د : ب جـ س . (١٣) وليكن الموجود : ولكن الموجود س || د آ : جـ آ س . (١٤) ب د : ب جـ س . (١٥) ولا ينفك : لا ينفك سا ، عا || ههنا : ساقطة من سا . (١٦ — ١٧) فإن السالبة . . . هل يصح لك د ب : ساقطة من د ، ن . (١٧) فحينئذ تقول كل د ب : ساقطة من س || جـ ب : د ب د ، ن .

- وينتج: فلا شيء من ج د . وتضيف إليها : أن كل آ د ، فينتج : لا شيء من ج آ . وليكن الموجود : لا شيء من ج ب ، وكل د آ ، فلا ينتفع به . وليكن المطلوب : بعض ج آ ، ووجدت بعض ج د وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الموجود كل د ج ، وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الحاصل : كل ج د ، وبعض ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، أو بعض د ب ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل ج ب ، أو بعض ج ب ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل بعض ب ج ، أو بعض ب د ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل كل ب د ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل ب ج ، لم يحتاج إلى ج . فإن كان الموجود الحاصل بعض د ج ، وكل ب آ ، واتصل كل د ب فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د ج ، وكل ب آ ، واتصل كل أو بعض د ب ، فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د ج ، وبعض ب آ ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل بعض د ج ، وكل ب آ ، لم ينتفع به . وكذلك فاعبر الأقسام الباقية . وليكن المطلوب جزئيا سالباً وهو : أنه ليس كل ج آ ، ووجدت بعض ج ب ، ولا شيء من د آ ، فإن اتصل ب ، د انتفعت به ، مثل : كل ب د . وإن كان عندك لا شيء من ج ب ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وكذلك إن كان عندك : كل ج ب ، وليس

(١) أن : ساقطة من م . (٢) وليكن : (الأولى والثانية) : ولكن م . (٣) ج آ : د آ د ، ن ؛ ج د م || ج د : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : ج د م . (٤) وإن : فإن ن || د ج : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : ج د م . (٥) قد وجدت وإن كان الحاصل : فالحاصل س . (٦) د ب أو بعض د ب : ج ب أو بعض ج ب م || أو بعض : وبعض ن || ج ب (الأولى) : ساقطة من م . (٧) لم ينتفع . . . ب ج : ساقطة من س . (٨) ب ج : ج ب ع . (٩) ج : د م ؛ ج د س ، ه . (١٠) وإن : فإن د ، ن . د ج : ج د س || وكل ب آ : وبعض ب آ د ، ن . (١٠ - ١١) وكل ب آ . . . كل د ج : ساقطة من س . (١٤) وجدت : وجدت د ، ن . (١٦) عندك : ساقطة من ه .

بعض آ. وإن كان عندك ليس كل جَب ، وكل آ ، فلا ينتفع به . وإن كان عندك : بعض بَ ج ، ولا شيء من آ ، واتصل كل بَ د انتفعت به . وإن كان : لا شيء من بَ ج ، وبعض آ ، لم ينتفع به . وإن كان : كل بَ ج ، وكل آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل بَ ج ، وكل آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دَ ج ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل دَ ب ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من جَب ، وبعض آ د ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : كل جَب ، وليس بعض آ د ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : ليس كل جَب ، وكل آ د ، لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : بعض جَب ، ولا شيء من آ د ، واتصل كل بَ د ، انتفعت به . وإن كان عندك : لا شيء من بَ ج ، وبعض آ د . لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : كل بَ ج ، وليس كل آ د ، لم ينتفع به .

وكذلك في سائر البواق . هذا إذا كانت المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد . فإن كانتا مشتركتين في أنفسهما ، وليسنا مشتركين للمطلوب أصلا ، فلا تشتغل بتحليله ؛ فهناك نقصان مجاوز للقدر . وكذلك إذا كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط ، والأخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها ، فهو بعيد عن التحليل ، يحتاج في تعليم تحليله إلى أن نوصل أصلا طويلا

(١) آ : بَ آ ج ، س ، سا ، هـ . (٢) ولا شيء : فلا شيء سا . (٣) بَ بَ (الأولى) : بَ د د . (٤) دَ جَ : بَ جَ سا || آ بَ : آ د ج ، س ، سا ، عا . (٥) دَ بَ : بَ د ، س ، سا ، ما ، جَ ب د ، ن || فإن : وإن س ، سا ، هـ || عندك : ساقطة من س ، سا . (٦) جَ بَ : جَ سا || بَ د : ب سا . (٧-١٠) واتصل . . . وبعض آ د : ساقطة من س . (١٠-١١) وإن كان . . . لم ينتفع به : ساقطة من س ، سا . (١١) بَ جَ : بَ د د . (١٢) وكذلك : وكذلك سا || واحدة : واحد س . (١٥) كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط والأخرى لا تشارك المطلوب : كان يشارك أحدهما المطلوب فقط والاخر لا يشارك المطلوب ب ، ج ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، م ، هـ ، (١٦) رفيقتها : رفيقها ب ، د ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ .

لا يقتص في قانون يحصل بالإيجاز . على أن تحليل ذلك ممكن ، ولكن مكانه كتاب الواحق ، وحيث تحلل مقدمات أكثر من اثنين . فإن وجدت المقدمتين مشتركين وتشارك أحدهما المطلوب ، فإما أن تشارك في الموضوع ، أو في المحمول .

- فلنضع المشاركة في الموضوع ، ولنكن أولا النتيجة كلية موجبة ، كقولنا : كل جـ آ ؛ ولكن الموجود هكذا : كل جـ ب ، وكل بـ د . فإن وجدت د ، متصل بـ آ ، فقد حصل . ولنكن النتيجة كلية سالبة ، والموجود : كل جـ ب ، وكل بـ د . فإن وجدت آ ، مسلوقة عن كل د ، فقد حصل . وإن وجدت كل جـ ب ، ولا شيء من بـ د ؛ فإن وجدت : كل آ د ، فقد حصل دون عكسه ؛ وإن وجدت لا شيء من جـ ب ، وكل بـ د ، فلا ينتفع به ؛ وإن وجدت لا شيء من جـ ب ، وكل د ب ، ثم وجدت كل آ د ، فقد حصل . ولنكن النتيجة جزئية موجبة ، ولكن قد حصل أن بعض جـ ب ، وكل بـ د ، فإن اتصل كل د آ ، فقد حصل آ . ولكن كل د ب وكل بـ جـ . فإن اتصل كل د آ ، أو بعض د آ ، فقد حصل . ولكن : كل جـ ب ، وبعض بـ د ، وبعض بـ د ، فإن هذا لا ينتفع به . وإن كانت الجزئية سالبة ، ووجدت بعض جـ د ، وكل د ب ، واتصل لا شيء من بـ آ ، فقد حصل . وإن وجدت
- ١٠
- ١٥

(٥) فلنضع : ولنضع سا ، عا ، هـ . (٦) د : ساقطة من ن . (١٠-١١) وكل بـ د . . . جـ ب : ساقطة من سا . (١٣) كل (الأولى) : ساقطة من ب ، م || آ : ساقطة من س ؛ بعض جـ آ سا ، هـ . (١٣) د ب وكل بـ جـ : جـ ب وكل بـ د س ، سا ، عا ، هـ || وكل بـ جـ : ساقطة من د ، ن . (١٣-١٤) قد . . . د آ : ساقطة من ع (١٤) كل (الأولى) : ساقطة من ب . (١٥) ووجدت : وجدت د ، ن ؛ فوجدت س . (١٦) د ب : د آ د ، ن .

بعض جَبَّ ، ولا شيء من بَ دَ ، واتصل كل آ دَ ، فقد حصل . وتأمل ما بقى عليك من هذا في أمثاله بحسب التراكيب .

واعلم أن قولنا : فقد حصل ، أى حصل من غير احتياج إلى عكس للوجود ، وتغير . واهلم أنا لا نتكلف أن نعلمك الآن أن الحاصل في أى شكل يكون . فإذك إن لم تفهم ، ولم تحفظ ما قيل ، لم ينتفع بهذا .

ماذا إذا كانت المشاركة في محمول المطلوب ، وكان المطلوب كلياً موجبا ؛ وكان عندك كل دَبَ ، وكل بَ آ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وأما إن كان المطلوب كلياً سالبا ، وكان الموجود : كل دَبَ ، ولا شيء من بَ آ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وإن كان الموجود عندك : لا شيء من دَبَ ، وكل آ بَ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل دَبَ ، ولا شيء من آ بَ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، وعندك بعض بَ دَ ، وكل دَ آ ، واتصل كل بَ جَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض بَ دَ ، وكل آ دَ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دَبَ ، وكل بَ آ ، وكان كل دَ جَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض دَبَ ، وبعض آ دَ ، لم ينتفع به وبكمه في الترتيب . وأما إن كان المطلوب عندك جزئيا سالبا ، وكان عندك بعض بَ دَ ، ولا شيء من دَ آ ، واتصل

(١) جَبَّ : جَ دَ بَ جَ ؛ س || بَ دَ : بَ آ بَ ؛ بَ عَ || آ دَ : دَبَ س ، عَ .
(٢) من : ساقطة من سَ . (٣) للوجود : الموجود سَ . (٤) أى : + قدع .
(٥) وأما إن : وإن بَ ، س . (٦) جَ دَ : جَبَّ دَ ، عَ ، ن . || وكل : فكل عَ . (٧-١٠) وإن كان ... فقد حصل : ساقطة من سَ . (١١) وإن : فإن سَ ، سَ ، هَ . (١٢) بعض : وبعض م || بَ جَ : جَدَ بَ جَ ، سَ ، عَ ، هَ .
(١٣) وإن : فإن سَ ، سَ ، عَ || آ دَ : دَ آ عَ . (١٤-١٥) بَ آ ... وبكمه : إذ لم ينتفع به وإن كان عندك بعض بَ آ وكل دَ جَ وكان كل دَبَ انتفعت به وإن كان عندك بعض دَبَ وبعض آ دَ لم ينتفع به وبكمه م . (١٤) بَ آ : دَ آ سَ ، سَ ، عَ ، عَ || دَ جَ : دَبَ بَ جَ ، عَ ؛ جَبَّ سَ ؛ بَ جَ سَ . (١٦) عندك (الأولى) : ساقطة من سَ ، عَ .

- كل ب ج انتفعت به . أو كان عندك : كل ب د ، وليس كل د آ ، لم ينفع به . وإن كان عندك : ليس كل ب د ، وكل د آ ، لم ينفع به . وإن كان عندك : لا شيء من ب ج ، وبعض د آ ، لم ينفع به . وإن كان عندك : بعض دب ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من د ب ، وكل آ ب ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : ليس كل د ب ، وكل آ ب ، لم ينفع به .
- ووجب أنت التركيبات التي تكون المشاركة فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس .

- فهذه وأمثالها مما نقيسه عليها هي وجوه التحليل ، وعندك مقدمتان . فأما
- ١٠ إن كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول ، والمطلوب كلي موجب ؛ وكان المطلوب : كل ج آ ، وعندك كل د آ ، فإن اتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك كل آ د لم ينفع به . وإن كان المطلوب كليا سالبا ، وعندك : لا شيء من د آ ، أو لا شيء من آ د ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل د آ ، فلا يحصل ؛ بل إن كان عندك : كل آ د ، ومع لا شيء من ج د ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئيا
- ١٥ موجبا ، وعندك : بعض د آ ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك كل د آ ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض آ د ، لم ينفع به البتة ، إلا بأن تعكس . وإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، وعندك : كل د آ ، لم ينفع به البتة ؛ بل إن كان لا شيء من د آ ، واتصل بعض

(١) أو كان : وإن كان م . (٢) ب ج : ب د س ، س . (٣) آ ب : آ د ج ، عا || فإن : وإن س ، س ، ع ، عا (٩) هي : مع س . (١٠) تشارك : ساقطة من س . (١١) وكان : فكان س ، ع ، عا || اتصل : + كان ع . (١٢) أو لا شيء : ولا شيء . س . (١٨) كان : + عندك س .

ج آ ، انتفعت به . وكذلك إن كن لا شيء من آ د ، وعندك بعض د آ ،
أو بعض آ ج ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل د آ ، وانصل كل
د ج ، انتفعت به . وإن كان ليس كل آ د ، لم ينتفع به .

وأنت إذا فعلت هذا الترتيب الذى بينت لك ، وقفت على الحدود ، وعلى
الأشكال ، وعلى الضروب . فصادت الحدود لا تخرج عن الوجوه المذكورة
• فى أن ينتفع بها .

واعتبر للقارئ الشرطية هذا الاعتبار بعينه .

(١) كان : + عندك س || وعندك بعض : وكان عندك بعض ب ، س ، سا ، ع ، عا || د
آ : جـ آ س ، سا ، عا . (٣) دـ جـ : جـ د ب ، م || وإن كان ليس : وإن كان
عندك ليس سا ، هـ . (٤) الترتيب : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٥) وعلى
الأشكال : والأشكال سا . (٥) وعلى الضروب : والضروب سا || المذكورة : ساقطة
من د . (٦) ينتفع : لا يسمع ع .

[الفصل السابع]

فصل (ز)

في ذكر تأليفات قياسية يعسر تحليلها ، و بيان الوجه الذي يسهل به ذلك

- إنه كثيرا ما يعسر تحليل القياس الناقص ، إذا كان ظاهر المسموع منه
 تلزم عنه النتيجة عند الذهن ، قستغنى النفس عن تميمه ورده إلى كماله . وتظنه
 تاما ؛ ثم لا تجد القدر الموجود ، مشاركا للنتيجة حق مشاركتها ، التي ينبغي أن
 تكون بينها وبين المقدمات . ومثال هذا قول القائل : إن أجزاء الجوهر ،
 يبطل بطلانها الجوهر ؛ وما ليس بجوهر ، لا يبطل بطلانه الجوهر . أو تقول :
 بطلان أجزاء الجوهر ، يبطل معه الجوهر ؛ وبطلان ما ليس بجوهر ، لا يبطل
 معه الجوهر . فيلزم منه أن أجزاء الجوهر ، جوهر . ثم لا يشك الذهن في لزوم
 هذا عما وجدته ، فيظن أن ذلك قياس تام ؛ ثم لا يمكن تحليله ورفعها إلى الأشكال
 رفعا يلزم منه المطلوب فيتبدل فيه الذهن . وربما كان المطلوب في مثل ذلك ،
 لازما للنتيجة القرينة من القياس ، لزوم التالي للقدم ، أو لزوم النتيجة عن
 الضمير . كما أن هذا القياس إنما ينتج عنه بالحقبة . أما على العبارة الأولى ،
 فهو أن أجزاء الجوهر ، ليس ما ليس بجوهر ؛ ويلزم هذا لزوم تال لمقدم ، أن
 أجزاء الجوهر جوهر . وأما على العبارة الأخرى ، فهو أن بطلان أجزاء الجوهر ،

(٢) فصل : الفصل السابع ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٧ ، أ ، هـ . (٣) بصير تحليلها : ساقطة من سا ||
 و بيان : ساقطة من ع || ب : ساقطة من د ، م ، ن . (٤) إذا : إن س || المسموع : المحسوس سا .
 (١١) ثم : ساقطة من س ، ع . (١٢) وربما : فربما س ، هـ ، أ . (١٣ - ١٤) من
 الضمير . . . بالحقبة : ساقطة من م . (١٥ - ١٦) ليس . . . الجوهر : ساقطة من سا .

ليس بطلان ما ليس بجوهر ؛ وإذا أضيف إليه : وما ليس بطلانه بطلان لا جوهر ، فهو جوهر ؛ فينتج : فأجزاء الجوهر جوهر .

وربما كان القياس يعود إلى إنتاج المطلوب بأدنى تعبير يلحق مقدمة من مقدماته ، إذ كانت المقدمة مأخوذة في القياس ، لا على النحو الذي ينتج المطلوب الواجب ، بل على نحو يلزمه مثل عكس ، أو عكس نقيض ، أو غير ذلك . ٥

فإذا رد إلى الواجب سهل تحليل القياس . فإن هذه المقدمة القائلة : وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر ، إذا قلبت حتى صار : وكل ما يبطل ببطلانه الجوهر ، فهو جوهر ، أنتج على الاستقامة : أن أجزاء الجوهر ، جوهر . وكذلك لو أن قائلاً قال : إن كان الإنسان موجودا ، فالحيوان موجود ؛ وإن كان الحيوان موجودا ، فالجوهر موجود ؛ فينتج : أنه إن كان الإنسان موجودا ، فالجوهر موجود . قيل : وهذا يعسر تحليله . وقد قيل في كونه عسر التحليل ، وجوه من القول . من ذلك إن هذا التأليف إنما يكون من شرطين ، ليس من حليين ؛ ومع ذلك فليس فيه استثناء ، فليس بقياس ، وإن أشبه القياس . ومن ذلك أن المراد منه هو أن ينتج من هذا : أن الإنسان جوهر ؛ ولا ينتج ذلك من هذا . ومن ذلك أن هاتين مهملتان . ومن يقول هذا فالعجب منه إذ يغشى الحق . ولم يعرف بعد الإهمال إلا في الحملات . وينبغي أن يكون ما يقال في مثل هذا تحفظ أشياء : أحدها ، أن يكون المطلوب حقا . والثاني ، أن يكون لازما عن ذلك القول . والثالث ، أن يكون القول ليس ينتج ذلك إما لأنه

(١) بطلان : — أجزاء س . (٤) في : من ع || لا على النحو : ساقطة من س .

(٥) الواجب بل : المطلوب بقيمة الواجب ع || الواجب : ساقطة من س ، س ، ع ،

يلزمه : يلزم د ؛ ما يلزمه س . (٨) جوهر : ساقطة من س . (٩ — ١٠) فالحيوان . . .

موجودا : ساقطة من س . (١٥) إذ : أنه س ، س . (١٨) إما : ساقطة من س .

- غير قياس ، وإما لأنه قياس . وينتج غير ذلك . وهذه الأشياء لا يمكن أن تحفظ في تعقب هذا القياس . لأن هذا القياس قياس مؤلف من شرطين متصلين ، والمطلوب شرطى متصل لا ينتج إلا عنه ، فلا يوجد في هذا القياس مغمز إلا أن يقال : إن المقدمتين ليستا بمحسورتين لا الحصر الذى للحمل ، بل الذى للشرطى الذى قد علمت . فيحتاج أن يصلح ، فيجعل بدل : إن كان ، كلما كان ، لكن المعلم الأول إذ أورد هنا ، فقد أوردته ، ولم يتقدم تعليمه للشرطيات ، فيشبه أن يكون معنى ذلك أن ههنا لوازم تلزم ، ولا تكون عن وجوه القياسات التى تعلمتموها . فلا يمكن حلها إلى تلك حتى تعلم : أنه ليس كلما يلزم عنه شئ يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو ؛ بل ربما كان عن اقترانى آخر . وإذا أريد تحليله إلى الحملات التى علمت في هذا الكتاب ، لم يمكن أن تؤخذ بحالها ، بل بأن يتصرف فيها نحو من التصرف ، فتنتقل مثلا الشرطيتان ههنا إلى حملتين . وأما أنه كيف ينقل ذلك إلى الحملتين فبأن نقول : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جوهر ، فكل إنسان جوهر . ويلزمه : إن كان إنسانا فهو جوهر . فهذا التأليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ، ولا ينحل إلى القياس المتعلم . وإذا احتيل حتى يحل إليه بما ذكرناه ، لزم عنه أيضا هذا اللازم ، ولكن ليس على أنه نتيجه الأولية . فإذا أخذ على أن هذا نتيجه

(٢) قياس : ساقطة من سا . (٣) متصلين : + منه سا ، عا ، هـ . (٤) بل : + الحصر س . (٥) الذى : ساقطة من . (٦) المعلم : والمعلم ن || الأول : ساقطة من هـ || تعليمه : بتعليمه د ، ن . (٧) ولا تكون : لا تكون د ، ن || القياسات : القياس سا . (٨) فلا يمكن : ولا يمكن س . (٩) اقترانى : اقتران س ، عا . (١١) التصرف : التصرفات د ، ن || الشرطيتان : الشرطيات ع ، هـ . (١٣) فكل إنسان جوهر : ساقطة من س || ويلزمه : ويلزم سـ . (١٤) ولا ينحل : + هذا هـ . (١٥) يحل : يحل سا . (١٦) ولكن : لكن د ، ن .

لم يمكن تحليله مع النتيجة وإذا حلل وحده كانت نتيجته شيئا آخر وكان هذا لازما عن نتيجته .

فعل هذا يمكنني أن أفسر هذا المثال . فهذا وأمثاله من قبيل ما يكون الموهم في الشيء ، أنه قياس على شيء ، وليس بالحقيقة قياسا عليه ، هو كونه بحيث لا يشك في لزوم ذلك الشيء عنه . وقد يعرض أن يكون الموهم شيئا فيه نفسه ، لا بالقياس إلى ما يظن أنه يلزم عنه . وذلك بمشابهة حدود لحدود القياس ، مع إخلال وقع فيه ، بشرط أو بشروط تلحق الحدود من الأسوار والروابط وغير ذلك . ويكون غير متنج ، ولا يلزم منه شيء ، فيظن قياسا . مثال ذلك : أن زيدا متوهم زيدا ، والمتوهم زيدا قد يمكن أن يكون أزليا . والذي قيل في هذا إن السبب في التغليب ، كون الكبرى غير كلية وإن الشرط أن الكبرى يجب أن تكون كلية حتى تنتج . وهذه ليست كلية ؛ بل مهمة . وإذا قلت : كلمة ، فقيل : وكل متوهم فيمكن أن يكون أزليا ، كان القول كاذبا ، قول من حقه أن ينظر فيه . ونقول ولقائل أن يقول : إن الكبرى ليست مهمة ، بل شخصية . وأن يقول : يشبه أن تكون القياسات المؤلفة من شخصيتين قد تنتج : وإن كانت الكبرى ليست كلية ، فإنه إذا قيل : إن زيدا هذا القاعد ، وهذا القاعد هو أبيض ، لزم دائما أن يكون زيد أبيض . إنما كان الجزئي لا ينتج حيث تكون جزئيته محصورة أو في قوتها . فيجوز أن يقلب الأصغر عن الأوسط .

١٠

١٥

(٣) يمكنني : يمكنه سا . (٥) الموهم : المتوهم ع . (١٠) التغليب : تغليب ن . (١١) أن : وأن ب . (١٢) فقيل : فقل سا || فيمكن : فيجب سا . (١٣) ولقائل : لقائل د ، س ، سا ، ن . (١٤) المؤلفة : المهمة سا . (١٥) كانت : كان ب ، د ، ن || هذا : هوس . (١٦) أبيض : الأبيض س || دائما أن يكون : ساقطة من سا . (١٧) حيث تكون : حيث كان ب ، د ، م ، ن || جزئيته : جزئية ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، ه || محصورة : ساقطة من ع || أو في : ساقطة من د ، ن .

وههنا فلا يقلب الأصغر عن الأوسط أبدا . فلو قلنا : إن زيدا متوهم زيدا ،
كان متوهم زيدا إن كان شخصا ، ثم كرر ، وصدق أن المتوهم زيدا يمكن أن
يكون أزليا ، وعنى به هذا المتوهم زيدا ، كان القياس متجا . والقول يلزم
عنه ما يلزم . وإن كان قولنا : وهذا المتوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ،
كاذبا . فيكون القول لم ينتج حقا ، لأن كبراه كاذب ، لا لما قيل .
٥

على أن لقائل آخر أن يقول : إن قولنا المتوهم زيدا ، يفهم عنه معنيان :
أحدهما ، الشيء الموجود خارجا ، المضاف إليه صورة في النفس ، وهيته تحكى
صورته ، كما يقال : محسوس ، للشيء الذى من خارج . وقد أخذ الحس
صورته . وقد يمكن أن يفهم منه نفس تلك الصورة التى فى الوهم ، فإنه هو
المتوهم عن زيد . فالمنى الأول إذا أضيف إليه ، أنه يمكن أن يكون أزليا ،
١٠ فيمكن أن يفهم منه معان . فإنه يمكن أن يفهم منه أن يكون دائم الوجود
فى نفسه . ويمكن أن يفهم منه أنه يكون دائم الوجود فى الوهم ، ويمكن أن يفهم
منه أنه يتوهم محكما عليه أنه دائم الوجود ، لا على معنى أنه كذلك فى الوجود
فى نفسه ، ولا على أنه يبقى فى الوهم دائما ، بل لو بقى فى الوهم ساعة قصيرة ، كان
قد توهم فى تلك الساعة أنه موجود دائما ، صدق القول والألفاظ التى تطابق
١٥ معنى معنى من هذا .

(٢) كان متوهم : فإن متوهم س ، فإن كان متوهم هـ . (٢-٤) كان متوهم . . .
زيدا : ساقطة من سا . (٥) كاذب : + متوهم سا . (٦) آخر : ساقطة من س .
(٧) خارجا : + البه هـ || وهيت : وهيت عا . (٩) نفس : ساقطة من ن .
(١٢-١٣) أنه . . . منه : ساقطة من سا || ويمكن أن يفهم . . . الوجود :
ساقطة من د ، ن . (١٣) معنى : ساقطة من س ، سا ، هـ . (١٦) هذا : هذه
سا ، عا ، هـ .

أما الذى يطابق المعنى الأول فأن نقول : إن الشيء الحاصل صورته
 فى الوهم ، موجود فى الأعيان دائما . والذى يطابق المعنى الثانى هو أن نقول :
 إن الشيء الحاصل فى الوهم صورته ، تبقى صورته فى الوهم دائما ، بقى هو أو لم
 يبق . والذى يطابق المعنى الثالث أن الشيء الفلانى قد أحضر فى الوهم صورته ،
 وحكم على أنها دائمة الوجود فى الأعيان حكما فى الوهم ، حتى يكون الحكم
 فى الوهم ، ولكن مقيسا إلى خارج . ثم للسلم أن قولنا المتوهم زيدا أزلى ، أو
 يمكن أن يكون أزليا ، موضوعه معنى كلى . فإن عنى به المعنى الأول ، فالقضية
 كاذبة . وإن عنى به المعنى الثانى ، فالقضية أيضا كاذبة . وإن عنى به المعنى
 الثالث ، فهناك تقصير فى العبارة ، إذ معنى القول : إن المتوهم زيدا أزلى
 فى حكم الوهم فيجب أن يؤخذ الأزلى كذلك فى النتيجة . فلا تكون النتيجة
 كاذبة ، بل صادقة . ويكون السبب فى كذب النتيجة وجها غير الوجه الذى
 ذهب إليه ، وهو أن الحدود فى القياس على نحو ، وفى النتيجة على نحو . إلا أن
 ترتيبها فى القياس ترتيب ردى . فيجب أن يحكم الآن فى ذلك فنقول : أما قوله :
 متوهم زيدا ، فهو معنى يجوز أن يفهم على وجه كليا . وذلك بأن يفهم منه أن
 هذا الشيء حصل صورته فى الوهم منسوبة إليه . وقد يمكن فى التوهم العام أن
 يتوهم غير زيد زيدا ، كان كاذبا أو صادقا . فإنه ليس يكون كونه متوهما
 شيئا ، وكونه صادقا ذلك التوهم ، شيئا واحدا . ثم ليس يبعد أن يتوهم عبد الله
 أنه زيد ، فيكون هذا التوهم ممكنا ، ويكون كاذبا . وهذا مثل قولك : زيد ،
 قيل إنه فلان ، ويجوز أن يكون عبد الله ، مقولا إنه فلان . فيكون المقول إنه

(٢—٣) أن نقول إن : ساقطة من د ، ن . (٤) الفلانى : الذى ن . (٧) موضوعه :
 ساقطة من د ، ن . (١١) ويكون : وكذلك يكون سا . (١١—١٢) وجها ...
 النتيجة : ساقطة من س . (١٢) إلا : لاد ، س || إلا أن : لأن سا . (١٦) كان :
 لكان سا || صادقا : ساقطة من د || متوهما : متوهم م . (١٨) فيكون : ويكون س .

فلان زيد ، وغير زيد . وإن كان الصدق واحدا من ذلك . وفرق بين أن يكون الشيء قولاً ، وبين أن يكون صادقا . وكذلك بين أن يكون متوهماً ، وبين أن يكون صادقا . فإذاً الأوسط على هذا الاعتبار كلى .

- ثم ليساع أيضاً في أمثال هذه الأمثلة ، فليؤخذ المتوهم مقولاً على ذات زيد ، وعلى الصورة ، من حيث لكليهما نسبة إلى الوهم ؛ وليساع ، وليجعل ٥ أحدهما ممكناً أن يكون أزلياً ، وهو الذى فى الوهم ، والآخري ليس كذلك ، وبحسب إمكان وجوده ، حتى يكون أيضاً قولنا : يمكن أن يكون أزلياً ، بحسب إمكان النحو من الوجود له ، فيكون صادقا : أن بعض ما هو متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزلياً ، الإمكان الذى له ، وليكن الآخري ليس كذلك . فإذا قيل : وكل متوهم ، دخلاً جميعاً وكذب الحكم . وإذا أخذ مهملًا صدق . ١٠ فيكون السبب ههنا ، والصورة هذه الصورة ، إنما ليس ينتج . لأنه على النحو الذى لا ينتج ما كان كبراه مهملًا . وذلك النحو ، هو أن يخرج الأصغر عن الحكم الذى للأكبر على الأوسط .

- فهذا هو غرض المعلم الأول . وإن كان عليك أن تجعل الأوسط جزئياً ، لا عموم له ، وذلك باعتبار آخر . وهناك يتغير هذا الحكم الذى نحن ١٥ فى اعتباره . والمعلم الأول ليس يبالى فى الأمثلة ، أن لا تكون الحدود على كل ذلك التواطؤ . ثم إن احتيل أن تجعل الكبرى صادقة عند ردها إلى الكلية ،

(٢) وكذلك : فكذاك هـ . (٣) صادقا : صدقاس ، سا ، عا ، هـ || فإذاً : فإذاً .
 (٤) فليؤخذ : وليؤخذس ، سا . (٦) وهو : وهذا هـ . (٨) له : ساقطة من سا ، عا . (٩) وليكن : ولكن د ، وذلك ن . (٩-١٠) زيدا . . . متوهم : ساقطة من سا . (١٠) وكل : فكل ما || وكذب : فكذاك عا || صدق : اتفق د ، ع ، ن ؛ فحقس ، سا ؛ بين عا . (١١) والصورة : فى الصورة س . (١٥) له : إليه س || هذا : ساقطة من س . (١٦) كل : ساقطة من سا . (١٧) ثم : بل س .

حتى قيل : وكل متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا في حكم الوهم ، فلا تكون النتيجة كاذبة . وليس شغلنا بهذا ، بل الذي ليست نتيجته صادقة . وقد يتبع هذا المثال بمثال آخر ، فيقال : زيدا هو زيد المعنى ، وزيد المعنى لا يبقى غذا وإلا بقي الغناء ، فإن مجموع كل المعنيين وأحدهما لا يبقى ، لا يبقى . ويجب أن يفهم من هذا المثال ، أن زيدا المعنى ، أمر كلّي أيضا . لأن زيدا لا يقال إلا على واحد ، وأما زيد المعنى ، من حيث هو زيد المعنى ، فيقال على كثيرين . وذلك لأن زيدا المعنى من حيث هو زيد المعنى ، هذا المعنى بهذا الغناء ، نجده بعد ساعة قد بقى زيدا ، ولكن لا يبقى مغنيا . فلا يكون زيدا المعنى ، ثم يصير زيدا المعنى . ونعني ذلك الغناء لا بالعدد ، ولكن بالنوع . فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه ؛ وأما من حيث هو مجموع زيد ومغنى ، فلا يكون ذلك بالعدد . وإنما كان يكون ذلك بالعدد ، لو كان زيد ذلك بعينه ، والغناء ذلك بعينه بالعدد . وهذا كلبنة تتخذ من طين ، ثم تنقص ، ثم تُعاد . فلا تكون اللبنة تلك بعينها ، وإن كان طينها ذلك الطين بعينه ؛ بل يكون هذا شيئا مبتدئا غير ذلك . كذلك إذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد ، فهذا المعنى من حيث هو هذا المعنى ، غير ذلك بالعدد . والشئ قد يفاير ذاته في أحواله ، كما قد علمت . والمغايرة لا تصح مع وحدة بالعدد ؛ وذلك لا يوجب أن لا يكون الموضوع واحدا .

- (٢) يتبع : بنفع ن . (٣) المثال : ساقطة من د ، س ، ع ، ا || بمثال : ساقطة من سا .
 (٤) المعنيين : معنيين س ، ساقطة من سا || لا يبقى لا يبقى : لا يبقى سا . (٦) فيقال :
 ويقال د ، ن . (٧) هذا : بهذا ، ع ، ن || هذا المعنى : ساقطة من س ، هـ || بهذا
 الغناء : ساقطة من د ، ن . (٨—٩) فلا يكون . . . المعنى : ساقطة من سا .
 (١١) وإِنما : لوسا || كان : ساقطة من س . (١٢) والغناء ذلك بعينه : ساقطة من سا .
 (١٣) اللبنة : البنة س ، سا ، ع ، هـ || تلك : ساقطة من د ، ن || وإن : فإن ن ؛ وإذا هـ .
 (١٤) هذا : ساقطة من س . (١٦) قد : ساقطة من سا .

- وإذا كان الحد الأوسط معنى ليس بشخصى فمن حق الكبرى أن يكون صادقا عند الحصر الكلى . فيكون قولنا : زيد المغنى يجوز أن يدخله كلٌّ ، فتكون كأنك قلت : إن كل شيء يوصف بأنه زيد المغنى . وقد علمت أن معنى هذا أن الأمور موضوعة لزيد المغنى ، إذ علمت أن قولنا : كل ج ب ، معناه كل ما يوصف بأنه ج بالفعل فهو ب ، ليس بشرط أن ذلك ما دام موصوفاً بأنه ج ، أوفى وقت آخر . والأمور الموضوعة لزيد المغنى أحدها زيد مطلقا ، والثاني زيد المغنى من حيث هو مغنى ، وهما مختلفان ، ويميل عليهما زيد المغنى . فمن الكاذب أن يقال : إن كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لمغنى زيد المغنى ، فإنه يبطل غدا ، بل بعض ذلك ، وهو الذى هو زيد المغنى ، من حيث هو زيد المغنى . وأما كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لزيد المغنى فلا . فإن زيدا مطلقا لا بشرط إنه زيد المغنى ، لست أقول بشرط إنه ليس زيد المغنى ، هو ما يوصف بأنه زيد المغنى ، مثل أن الإنسان باعتبار نفسه ، وإن لم يشترط باعتبار أنه أبيض ، فإنه يوصف بأنه أبيض . فلأنك إذ تقول : زيد أبيض ، فلم يأخذ الموضوع إلا زيدا فقط بلا زيادة . وكذلك يوصف أيضا مأخوذا مع الأبيض حين تقول : زيد الأبيض أبيض . لكنه إذا أخذ مع الأبيض كان الحمل ضروريا ، بالوجه الذى تعلم . وإذا أخذ مطلقا ، كان الحمل عليه مطلقا . وهذا الفن من العموم ، هو الذى همومه ليس بحسب الأشخاص ، بل بحسب الأحوال ، وقد فهمت
-
- (٢) الحصر : حصر من . (٤) موضوعة : الموضوعة من ، سا ، ه .
 (٦) آخر : ساقطة من د ، ن || أحدها : أحدهما من ، سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ن . (٩) لمغنى زيد : لزيد سا || فإنه : ساقطة من سا . (١٠) المغنى (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٠-١١) وأما ... لا بشرط إنه زيد المغنى : ساقطة من من . (١١-١٢) فإن ... مما يوصف بأنه زيد مغنى : ساقطة من سا . (١٥) بلا : بل من . (١٨) هو : وهو سا .

هذا مرارا . فإن أخذ زيد ، أنه زيد ، شيء ؛ وأخذ أنه زيد المغنى ، شيء ؛
وقولنا : الموصوف بأنه زيد المغنى ، شيء . وقولنا : الموصوف بأنه زيد ،
المغنى ، هو كل واحد منهما . لأن زيدا يكون معتبرا أنه زيد ، ولا تعتبر
معه زيادة . ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة أنه معنى . وهذا لا يطل
شخصية زيد ، لأنه شخص من حيث هو زيد فقط ، مشروطا فيه معنى فقط .

وإذ قد تبين هذا ، فإذا أخذت الكبرى مهمة أوهمت الصدق ، وإذا
جعلت كلية كذبت . فهذان المثالان ، مثال ما تكون الحدود منه مرتبة
ترتيبها ، ولكن في تحصيل كيتها تخليط ، وربما كان التخليط في روابط
الحدود . وذلك لأنه ربما عبر عن القياس بأن ابتداء من المحمولات ، فيحتاج
حينئذ إلى زيادة لفظ ليس داخلا في الحدود ، وإنما هو رابطة أو شبه رابطة .
ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول : إن الصحة ولا في شيء من المرض ، والمرض
في كل إنسان . قيل : وقد يظن أنه يمرض من هذا أن الصحة غير ممكنة أن
تكون في واحد من الناس . ولكن لقائل أن يقول : إنه أخذ النتيجة
ضرورية ، وهذا مما لا يلزم عن القياس عنده ، وإن كان قياسا . والذي يظن
أنه يلزم عنه ، هو أن الصحة ليست ولا في واحد من الناس . وهذا يكون
حقا على النحو الذي الصغرى به حق ، وهو أن المرض في كل إنسان . فإن
أخذت الصغرى ممكنة ؛ فهذا على ذلك النحو ممكن ؛ وقد حكمت أن هذا
القياس ينتج ممكنة . وإن أخذ الصغرى مطلقة ، وصح إطلاقها ، فهذه النتيجة

(٣) المغنى : + شيء ع ، هـ || منها : ساقطة من د ، ن . (٥) مشروطا فيه
معنى فقط : ساقطة من د . (٨) وربما : ولكن ربما سا . (١١) ولا : لا ع .
(١٢) يمرض : قد يمرض سا . (١٣) أن يقول : ساقطة من ن || النتيجة : الصحة ن .
(١٤) مما لا يلزم : مما يلزم ص ، سا ، م .

أيضا تصح مطلقة . والذي نقول في الجواب عن هذا : أن النتيجة مأخوذة ضرورية ، والكبرى مأخوذة ضرورية ، والصغرى مأخوذة ممكنة .

- وإذ قد استدل في التعليم الأول على صدق الصغرى من جهة القبول . والقبول لا يدل على الوجود ، بل على الإمكان . على أن كل إنسان يصدق عليه أنه مريض مطلقا ، إذ كل إنسان مائت ، وكل موت فيتقدمه مرض ، ولوزمانا يسيرا . فن القياس أن تقال الصحة بالضرورة ، لا على شيء من المرض . والمرض ، إن شئت ، قلت : ممكن ، أو شئت قلت : موجود في كل إنسان . فإن أخذت الصغرى مطلقة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية اتفاقا . وإن أخذتها ممكنة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار الحق ، وإن لم يكن عليه اتفاق . وعلى أن المعلم الأول يوصي إلى أنه يأخذها ممكنة ، ١٠ فيتضمن ذلك أن رأيه هذا الرأي . لكنه يقول ما يقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان . وبعد هذا فإن النتيجة الضرورية كاذبة ، وسبب كذبها أن دلالة لفظة "في" في الكبرى هي ما يشبه الرابطة . ولذلك يصدق أن نقول : ولا شيء مما هو مرض بصحة . وفي الصغرى هي جزء من المحمول . ولذلك لا نقول هناك : إن كل إنسان مرض ، بل نقول : كل إنسان فيه مرض . ١٥ فتكون لفظة "في" في الكبرى تدل على أن حمل لفظة "في" في الصغرى لا تدل

(١) تصح : ساقطة من س ، هـ . (٢) والكبرى مأخوذة ضرورية : ساقطة من سا || والصغرى مأخوذة : + ضرورية هـ . (٦) يقال : تقول د ، ن . (٧) قلت ممكن : قلت إنه ممكن س || أو شئت قلت : أو قلت سا . (١٠) وإن : فإن د ، ن || اتفاق : صدق د ، ن . (١١) فيتضمن : فيضمن سا . (١٢) هذا : هذا كله س || وسبب كذبها : ويكذبها سا . (١٣) الرابطة : الربط د ، س ، سا ، عا ، ن . (١٤) صحة : ساقطة من د || وفي : وفي في س . (١٥) غول (الثانية) : ساقطة من س . (١٦) في في (الأولى) : في سا || إن حمل لفظة : الحمل ولفظه س || حمل : حمله سا .

على أن الأوسط محمول على الأصغر ، بل موجود فيه . فإن أصلح حتى قيل مثلا :
كل إنسان فيه المرض ، أو هو مريض ، أو ذو مرض . ثم قيل : ولا شيء
مما هو مرض بصحة ، لم يكن قياس . فإن أصلح كرة أخرى فقيل :
ولا يمكن أن يكون شيء مما هو مريض بصحة أنتج حقا : وهو أنه
٥ لا أحد من الناس يمكن أن يكون صحة . وإن سلك به إلى أن ينتج المحال ،
وهو أنه لا شيء من الناس يمكن أن يكون صحيحا ، يجب أن يقال التكبري : ولا
شيء مما هو مريض يمكن أن يكون صحيحا . فتكون هذه القضية كاذبة . وهذا
نوع من الغلط يقع حيث تكون الحالات أخذت مكان قوابل الحالات ،
وأخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في القوة ، وإن لم
١٠ يكن بالفعل . فهذه أنحاء من الغلط تعرض بسبب الأمور الداخلة على الحدود
مثل : الحصر ، والإهمال ، والربط .

(١) حتى : ساقطة من سا . (٣) فإن : وإن س . (٤) شيء : ساقطة من
سا || هو مريض : فيه مرض س ، أو مرض سا . (٦-٧) يجب . . . صحيحا : ساقطة من
سا ، م . (٩) وأخذت الصحة : وأخذ الصحة س .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في تعريف وجوه آخر من الاعتبارات المأخوذة من الحدود
ومن نفس الحكم ، لا بالقياس إلى النتيجة ، يسهل بها التحليل

- ولنورد الآن وجوها من الاعتبارات يجب أن تراعى حتى لا يتعذر التحليل .
وتلك الاعتبارات في نفس الحدود ، وفي نفس الحكم ، لا بالقياس إلى
النتيجة ، ولا أيضا من جهة الدواخل . فمن ذلك ما في نفس الحدود . وذلك
أن الحدود ربما لم تكن ألفاظا مفردة ؛ بل تكون ألفاظا مركبة ، مثلا لا يكون
الحد الأصغر: الإنسان، بل الحيوان الناطق المسائت؛ فتشوش حينئذ عليك أفراد
الحدود ، لأنك لا تجدها ثلاثة ، بل أكثر ؛ ويصعب عليك تمييز بعضها من
بعض . فاجتهد حتى تجد جملة جملة منها اسما مفردا ، فإن لم تجد فلا عليك أن
تضع جملة جملة منها اسما مفردا . وربما كان الأولى أن تبدل اسما مكان
اسم ، وأن تصلح مثلا مقولا في العبارة .

- ومن الأمثلة الموردة لهذا ما يجب أن يفهم لا على ما فسر عليه شيخ
النصارى ، ولا على ما فسر عليه فاضل المتأخرين . قال : إنك إذا أردت مثلا
أن تبرهن ، فتجعل الحد الأصغر متساوى الزوايا ، والأوسط المثلث ، والأكبر

(٢) فصل : الفصل الثامن ب : د ، س ، سا ، ع ، م ، ؛ فصل ٨ ط ، هـ .
(٣) المأخوذة : مأخوذة س ، عا . (٤) يسهل : ليسهل هـ . (٦) وتلك : فتلك هـ .
(١٠) تمييز : تمييز د ، س ، ن || من : عن هـ . (١١—١٢) فإن . . . مفردا : ساقطة
من سا . (١١) جملة : ساقطة من م . (١٤) عليه : ساقطة من س ، سا .
(١٥) إنك : ساقطة من د ، ن . (١٦) متساوى الزوايا : مساوى الزوايا س .

متساوى الزوايا لقايمين ، لأنك تحتاج أن تبرهن على المتساوى الزوايا بسبب المثلث ، لأن هذا للثالث أولى ، أى ليس مقولا عليه بسبب القول على أعم منه ، وإن كان بينهما أوسط ، فيكون ما تبينه وتفهمه ، وهو الحد الأكبر ، كلاما وقولا لا لفظا مفردا . فكذلك ناعلم أنه ربما كان الأوسط لا لفظا مفردا ، لكن مركبا ، مثل هذا الأكبر . فإذا طلبت أن تجعل الحد الأوسط مفردا من جملة لم يخل لك الإشكال . وأن تتأمل حال الألفاظ التى هى أدوات أو كالأدوات وهى التى حقها أن تكون جزءا من جملة المحمول أو الموضوع . فيعرض من الإخلال بتأملها ما عرض فيما سلف ذكره . مثل قولك : إن علما واحدا موجودا فى الأضداد ، وإن الخير موجود للحكمة . فإن ”فى“ فى الأول جزء من المحمول ، لأن معناه : الأضداد فيها علم واحد . وحرف ”آ“ فى الأخرى ليست جزءا من شيء ، بل هى حرف دال على الربط . فإذا وجدت شيئا فى الحدود من هذا الجنس ، فانظر هل هو جزء ، فاحتفظه جزءا وأضفه إلى ما هو قرينة ، واجعل منهما حدا واحدا ، واطرح الآخر ، واقلب القضية إلى عبارة لا تحتاجك إلى استعمال ذلك . فإنك إذا قلت : الخير موجود للحكمة ، احتجت إلى هذا اللام ، وإذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها ، فعلمت أن اللام ليس جزءا من محمول البتة . فأما إذا قلت : علم واحد فى الأضداد ؛

(١) متساوى : مساوى ب ، س ، سا . (٢) القول : المقول س . (٣) أوسط : وسط س ، سا ، عا || تبينه وتفهمه : بينه سا || الأكبر : الأصغر كثير ع . (٤) فكذلك : وكذلك س ، سا ، عا || لا لفظا (الثانية) : ساقطة من عا . (٥ — ٤) لا لفظا مفردا لكن لفظا د ، ن . (٥) لكن : ولكن س ، سا ، ع ، عا ، هـ || طلبت : طلب سا . (٦) لك : ساقطة من هـ + إلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٧) جملة : ساقطة من هـ || أو الموضوع : والموضوع ب ، م . (٨) فيعرض : ففرض م . (٩) وإن : ساقطة من سا || للحكمة : فى الحكمة س || فى فى : فى د . (٩ — ١٠) الخير : ... الأضداد : ساقطة من سا . (١٢) فى الحدود : ساقطة من سا . (١٣) واجعل : فاجعل عا || حدا حدا : واحدا واحدا عا (١٥) اللام : اللازم د ، ن . (١٦) اللام : اللازم د ، ن || فأما : وأما عا .

- ثم قلت : الأضداد فيها علم واحد ؛ لم تستغن عن لفظة في ، أو لفظة أخرى تقوم مقامها . وقد يتفق أن يكون مثل هذه اللفظة ، في الصغرى والكبرى جميعا ، دالة على الجزء ، كقولك : كل كيفية ففيها تصديق ، وكل ما فيه تصديق ، فله موضوع ، فكل كيفية لها موضوع . وربما اختلف الأمر في المقدمتين ، فكان الدال على الجزء في الكبرى والآخر في الصغرى ، كقولك : العلم موجود
- في كل كيفية ، والكيفية موجودة في كل بياض . وربما كان بالعكس ، كقولك : الخير موجود في العلم ، والعلم موجود في كل كيفية . وليس هذا في الإيجاب وحده ، بل وفي السلب أيضا ، كقولك : ليس في الكون كون ، وليس للحركة حركة . فإنك إن أخذت لفظة ”آ“ ولفظة ”في“ داليتين على الحمل ، كذبت القضيتان ؛ وإن أخذتهما جزئين من المحمول صدقتا جميعا .
- ١٠ فإنك إذا قلت : لا شيء من الكون موجودا للكون ، والكون موجود في كل لذة ، فأخذت اللام في الكبرى جزءا ، أنتج من هذا أن اللذة ليس لها كون . وهذا حق ، إذ كل لذة كون ، والكون ليس له كون . وإذا أخذت دالا على الحمل ، لم يصح قولك : إن الكون ليس موجودا للذة ، أو ليس محمولا عليها .
- ١٥ وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة ، والعلامة موجودة للضحك . وكذلك الوقت موجود لله . وزمان يحتاج إليه ليس موجودا لله . وهذه الأشياء تخلصك عنها قول المقدمات على الترتيب المستعمل . فإنه وإن كان وضع الحدود يحوجك

(١) أول لفظة : أوفى لفظة م . (٤) لها : له ب ، م ، س ، ع ، ع ، م ، ه .
 (٧) الخير : الجزء م . (٩) إن : إذا د ، م ، ع ، ن . (١٠) المحمول :
 المحمولين سا . (١١) موجودا : موجود د ، ن . (١٢) اللام : اللازم د ، ن . (١٣) وإذا :
 فإذا عا . (١٤) أوليس : وليس د ، ن . (١٦) لله : سبحانه وتعالى ع ، ه .
 (١٧) عنها : عنه ب ، م ، ع ، ع ، م ، ه ؛ عدا سا || على : ف ع .

أحيانا إلى أن تقول : إن الحيوان على الإنسان ، والإنسان على الكاتب . فإن استعمال المقدمات لا يحوجك إليه ، فإليك لا تقول في استعمال القياس هذا ، لا في الكتب ، ولا في المخاطبات ، بل تقول : كل كاتب إنسان ، وكل إنسان كاتب ، وتكون قد تخلصت عن شبهة الزائد على الحدود . وقد يمرض الغلط في الحدود من جهة شرائط هي بالحقيقة أجزاء من الحدود ، ولكنها لا يصرح بها ، أو يختلف التصريح فيها . فيجب أن يصرح بجميع ذلك ، ويحظر بالفعل ، ثم تحاول التحليل . مثال ذلك إن قولك : إن غير المتناهي لا يعلم ، ليس بالحقيقة صادقا ، فإنه إن كان عددا علم من جهة ما هو عدد ، وإنما يجهل من جهة أنه غير متناه ، وليس أنه غير متناه وأنه عدد معنى واحد ، فيجب أن تريد فيه ، وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، وأما ما يكون كقولك : الإنسان حساس ، فلا يحتاج إلى ذلك فيه . واعلم أنه ربما صدق القول مرسلا ، فإن زيد شرط كذب . فإنه صادق أن الإنسان حساس ، وليس بصديق أن الإنسان حساس للنفس . وربما كذب مرسلا كقولك : إن الإنسان معدوم . فإن قيل : معدوم النظير ، صدق . وأما ما ليس كذلك ، فليس شيء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه ، إلا وهو صادق مرسلا . فإن الشيء إذا كان مملوكا لزيد ، فهو مملوك لا محالة . وما كان يميناً لعمرو فهو أيضا يمين . فإن الشيء ما لم يكن له المعنى الأهم ، لم يكن له المعنى الذي يخصه . وأما صدق الشيء بسيطا دون المركب ، ومركبا دون البسيط ، فهذا أمر قد عرفته وتحققت كيفيته .

- (٣) وكل : فكل د ، ن . (٤) إنسان : إنس ب ، م . (٥) ولكنها : لكنها ه .
 (٧) التحليل : ساقطة من م || إن غير : فير سا . (٨) عددا : صادقا م . (٩) فيجب : ساقطة من د ، ن . (١٠) ما هو : أنه ع || ما يكون : أن يكون س ، ه .
 (١٢—١٣) حساس . . . الإنسان (الثانية) : ساقطة من سا . (١٣) حساس : ساقطة من م . (١٥) هو : ما هوس . (١٨) فهذا : فهو س .

- واعلم أنه قد يعرض لبعض الحدود أن يؤخذ مكررا، فيحسب أن تكراره إنما يكون حيث هو ، ولا يكون كذلك ، بل يكون مرة حدا أو في حد ومرة جزءا من حد آخر . فإذا كان المكرر هو الحد الأوسط عرض كثيرا أن يكون له ثلاثة مواضع : موضع في الأوسط، وموضع في الأكبر ، وموضع في النتيجة .
- مثاله : العدل خير ، وكل خير فإنه يعلم أنه خير ، فالعدل يعلم أنه خير . فالخير ههنا يكون مرة حداً أوسط ، ومرة أخرى جزءا من الأكبر . وكذلك إذا قيل : إن خط كذا غير متناه ، وكل غير متناه فلا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، فتكون النتيجة : أن خط كذا لا يعلم مطلقا ؛ ولكن من جهة ما هو غير متناه . فإن قال قائل ، إن مفهوم قولك : لا يعلم ، أعم أيضا من مفهوم قولك : لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ؛ فيصح أن ينتج ٥ : لا يعلم . فنقول ، وأيضا قولنا : لا يعلم ، أعم من قولنا : لا يعلم ذاته ، أولا يعلم خطأ . فإذا أنتج : أنه لا يعلم ، موقوفا ؛ غير مفصل أنه كيف لا يعلم ، لم يخل من وجهين : إما أن يكون هذا جاريا مجرى الكلم الوجودية ، التي لا تصدق إذا حلت ، ولا تكذب ؛ كقولنا : لا يكون الذي يراد به الربط ، ليس كونه في نفسه الذي لا يتم بمفعول واحد ، لكن الذي يتم بمفعول واحد ؛ حتى يكون أيضا قولنا : لا يعلم ، يقتضى أن لا يعلم أنه ماذا لا يعلم لا لا يعلم نفسه ؛ مثل ما يقال أيضا : لا يظن . فيكون ما جعل نتيجة ليست نتيجة إذ ليس فيه صدق ولا خبر . وإما أن يكون

(١) فيحسب : فليحسب م . (٢) يكون حيث : يكون من حيث هـ . (٧) إن : ساقطة من ع .
 (٧-٨) فتكون النتيجة : فالنتيجة س . (٨) كذا : ساقطة من س || مطلقا : لا مطلقا
 د ، س ، ن . (١٠) عنه : منه سا . (١١) أولا يعلم : + أنه ع . (١٣) مجرى :
 مجارى س ، عا . (١٤) لا يكون : ساقطة من د . (١٥) لكن : ليس عا ، هـ .
 (١٦) لا يعلم (الفاية) : يعلم د ، س || لا لا يعلم : إلا لا يعلم د ، ن ؛ لا يعلم ع ، عا .
 (١٧) خيرة : كذبهما .

محمولا مستقلا بنفسه . فإن كان محمولا مستقلا بنفسه فلا يتبرق صدقه صدق قولك : إنه لا يعلم خطأ ، أو كذبه ، بل معنى أهم منه . كأنه يقول : لا يعلم من وجه ما . لكن القاييس ربما لا يكون ذهب إلى هذا ، بل نحنا نحو تمييزها ، أو يكون موضع الكلام يقتضيه . فإذا لم يوضع ذلك أشكل الأمر ، وإن كان له هذا التأويل . وذلك حين لا يكون هذا التأويل مناسباً .

واعلم أنه حيث ما قيل : من جهة كذا ، فهو في المحمول دون الموضوع . فإن قولك : كذا كذا ، من جهة ما هو كذا ؛ ليس كـ الثانية جزأ من الموضوع ، بل من المحمول . ولذلك غلط من قال من المغالطين : إن الموجود من جهة ما هو موجود إما قائم بنفسه ، وإما غير قائم بنفسه . ولو كان الموجود من جهة ما هو موجود ، هو غير قائم بنفسه لوجب أن يكون كل موجود موصوفا بأنه غير قائم بنفسه . وكذلك إن كان من تلك الجهة قائما بنفسه ، وجب أن يكون كل موجود قائما بنفسه ، وهذا خلف . ولم يعلم أن القابل للوجبة منها هو أنه ليس ما أورد ، بل هو أنه ليس من جهة ما هو موجود قائما بنفسه . فيدخل السلب على القائم بنفسه ، مقرونا به من جهة ما هو موجود ؛ ويكون من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول ، إلا يلزم من ذلك الجال . فجميع أمثال هذه يجب أن يؤخذ المكرر منها في جملة المحمول . فإن كان في الأوسط في مثل الضرب المشار إليه وقع أيضا في الأكبر، وإن لم يميز الأمر على هذه الجهة لم يكن للكلام معنى ، ولم يخل إلى الضروب .

(١) فإن . . . بنفسه : ساقطة من د ، س ، ن . (٢) لا يعلم (الأولى) : يعلم م || أو كذبه : أم كذبه م . (٣) القاييس : القياس م || لا يكون : يكون س . (٤) وإن : فإن د ، ن . (٨) ولذلك : وكذلك م . (٩ — ١٠) إما قائم . . . ما هو موجود : ساقطة من س . (١٠) هو : ساقطة من هـ . (١١) بأنه : أنه ب ، س : س ، ع ، ع ، ع ، م ، هـ . (١٣) هو أنه (الأولى) : ساقطة من س || ليس ما أورد بل هو أنه : ساقطة من د ، س ، ع ، هـ . (١٥) من (الثانية) : ساقطة من ب ، س ، س ، ع ، هـ . (١٦) جملة : جهة س . (٢٧) أيضا : ساقطة من ع .

- ومن الأمثلة لهذا الباب : الإنسان محسوس ، وكل محسوس فإنه يعلم من جهة ما هو محسوس . فكلما أردت أن تنتج في أمثال هذه الأشياء بشرط ، فيجب عليك أن تأخذ الأكبر في الأوسط بالشرط ، ثم تحلل . وإن صح إنتاجك مرسلا ، نفذ ذلك مرسلا ، ثم حل . مثال الأول إن أردت أن تنتج أن الخير معلوم ما ، فقل لأنه موجود ما . وإن أخذت : معلوم ، نفذ : موجود .
 ومتى انقلب ، فبدل الألفاظ ما شئت . وربما كان حذف جزء من اللفظ المؤلف ، غير مؤثر في غرضك ، وإنما أدخل إدخالا غير ضروري ، بل لفرط بيان ، فتكون إن أسقطته لم يتغير المعنى ، فأسقطه ، ثم حل . فإنه ربما أردت أن تنتج : أن كذا هو متوهم ، ويكون الوسط المظنون ؛ فتقول : المتوهم جنس للمظنون ، وكذا هو مظنون ، فيدخل الجنس بين الحدود . وإنما أدخلته لتدل على أن حمل المتوهم على المظنون صحيح . ثم إن أسقطت ذلك لم يضرك في الإنتاج ، فأسقطه لينصل القول إلى القياس . وربما كان الأمر بالضد ، فيكون حذف شيء يسير يوقع خلافا كثيرا ، كما أن إدخاله يوقع أيضا خلافا كثيرا . فإنا إذا قلت : إن اللذة هي خير ، كان له معنى . وإذا قلت : إن اللذة هي الخير ، كان له معنى . وبين المعنيين بون بعيد . وكيف والأول منهما صادق عند من سلم أن اللذة خير ، والآخر ليس بصادق ، إذ ذلك يوجب أن يكون الخير مساويا في الحمل للذة . وكذلك من أراد أن ينتج : أن اللذة هي خير ، فيجب أن يجعل الأكبر خيرا ، بغير الألف واللام . وإن أراد أن ينتج : أن اللذة هي الخير ، فيجب أن يأخذ الأكبر مع الألف واللام حدا أكبر . ولقائل

(١) فإنه : ساقطة من د ، ن . (٣) عليك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن .

(٥) وإن أخذت : فإن أردت أخذت ع ، هـ || نفذ : قل سا (٦) من : في س .

(٧) لفرط : لفظ د . (١٠) المظنون : المظنون ما || الجنس : ساقطة من سا . (١٢) القول

إلى : ساقطة من س . (١٥) الخير : خيره . (١٨) وإن : فإن ما .

أن يقول : إن في هذا خلا، فلتكن بَ هو الحد الأوسط ، فيكون حينئذ اللذة
 هي بَ . فلا يخلو إما أن تقول : إن كل بَ هو الخير ، أو تقول : بعض بَ
 هو الخير، أو تقول البَ هو الخير . فإن قلت : كل بَ هو الخير، فكأنك قلت :
 كل واحد واحد مما هو بَ ، هو الخير كله ، وهذا كذب . وإن قلت :
 بعض، صارت الكبرى جزئية . وإن أخذت مهملته ، كانت الكبرى مهملته ،
 فلم ينتج . فنقول في جواب هذا : إن المهملته في المادة المنعكسة تنتج . وذلك
 لأن المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع ، بل على كل
 الموضوع . كما أن الموضوع مقول على كله . فلا يقلب الأصغر ، بل الأصغر
 لا يكون أيضا إلا منعكسا ، ولا يمكن أن يوجد إلا على هذه الصفة . وفي هذه
 المادة قد يكون قياس من مهملتين ، حيث يقال : إن اللذة هي البَ ، والبَ
 هي الخير ، وتكون هذه مساويات بعضها لبعض . فتعكس فتكون كل لذة بَ ،
 وكل بَ لذة ، وكل بَ خير ، وكل خير بَ . ولكن قولنا : كل خير بَ ،
 لا يفيد ما يفيد قولنا : إن كل الخير هو البَ . فإن الأول يلتفت إلى موضوعات
 الخير ، وهذا يلتفت إلى طبيعة الخير نفسه . وذلك لا يفيد المساواة ، وهذا
 يفيد المساواة . فيفيد أيضا أن بَ مقول على كل ما يقال له خير ، بعدما أفاد
 أن كل الخير مقول على كل ما يقال له بَ . وهذه الفائدة غير مستفادة من
 المقول على الكل ، بل المستفادة من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف

(١) الحد : الجزع || فيكون : ويكون د ، ن . (٢) فلا يخلو : ولا يخلود .
 (٢ — ٣) أو تقول بعض بَ هو الخير : ساقطة من د ، ن . (٤) واحد واحد : واحد
 ع ، ء || وهذا كذب : وهذا يكون كذبا ع ، عا . (٥) جزئية ... الكبرى :
 ساقطة من د ، ن . (١٠) يقال : ساقطة من م (١٣) ما يفيد : ما يفيد د ||
 إن : ساقطة من س || الخير : ساقطة من عا . (١٥) المساواة : ساقطة من سا . (١٧) المقول
 (الأولى) : القول ب ، م .

- بالموضوع فقط . فإن هذا هو المعنى المستفاد من القول على الكل . ليس المقول على الكل هو أن بَ المحمول يقال على كل الأشياء التي يقال على كلها الموضوع ، حتى إن كان شيئاً يقال عليها بَ ، ولا على كلها ، لم يقل عليها المحمول ، بل هو أعم من ذلك ؛ وكذلك ليس معنى المقول على الكل ، أن يكون مقولاً على كل ما يوجد فيه بَ ، حتى إن كان بَ يوجد في بعض الشيء ، يكون مقولاً على كله ، ٥ حتى يكون قولنا الحيوان ، على كل إنسان ، معناه الحيوان مقول على كل شيء يوجد فيه الإنسان ، فيكون مقولاً على كل جسم . فإن هذا ربما كان أخص مما يوجد فيه الإنسان ، كما تحققته من هذا المثال . فإذا ليس معناه هذين ، فكيف يكون معناه أن الحيوان بكليته مقول على الإنسان ؟ حتى يكون قولنا : اللذة هي الخير ، وقولنا : كل لذة هي خير ، بمعنى واحد يوجه المقول على الكل ١٠ في أحدهما ؟ فإذاً هذا يفيد بنفسه فائدة أخرى ، وصلاح أن يؤلف من مثله النحو من القياس المذكور ، ولا يلزم الشك المذكور .

(١) ليس : + له س . (٢ - ١) ليس المقول على الكل : ساقطه من د ، س . (٢) ب : ساقطة من س . (٦) مقول : مقولاس . (٨) تحققته : تحققته م . (٩) فكيف : وكيف سا . (١١) وصلاح : وصلاح س ، سا ، ع ، ا ، ه .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

في ذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب أشكال المقدمات ،
يجب أن تراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران وصوره المقدمات

• فلنقل الآن في الأحوال التي تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب شكل المقدمة ، أعنى الذى ليس بسبب الحدود .

فنقول : إنه قد يتفق أن يكون القياس الموجود مركبا ، فيحتاج أن يحلل أولا إلى قياسات . فإذا وجد قياس أوهم ذلك أن القياس الثانى هو من شكله ، فيجب أن لا يلتفت إلى ذلك ، ونعلم أن القياسات قد تتركب ، وهى من أشكال وضروب مختلفة ، بل يجب أن تعتبر حال التأليف فى نفسه لا غير . وإذا كانت القياسات مؤلفة لتتج سلبا ، وكان المحمول مركبا ، فإنه قد يمكن أن يخفف فيزال التركيب . وذلك لأنه إذا كان الدعوى أن الماء جسم بسيط مشروب ، فهذا يمكن أن يبطل فيه جملة القول ، فيقال : ليس جسما بسيطا مشروبا . ويمكن أن يبطل بأن يبطل أنه مشروب . فإنه إذا أبطل أنه مشروب ، لم يكن جسما بسيطا مشروبا . ثم يكون إبطال أنه مشروب ، يكفى أن يورد الحد

(٢) فصل : الفصل التاسع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٩ ، ٥ ، ٤ . (٣) ذكر : ساقطة من ما || من : من ع . (٤) يجب . . . المقدمات : ساقطة من س ، سا ، ما . (٥) تعوق : تعرف د || بسبب شكل : بحسب شكل س . (٦) بسبب الحدود : بحسب الحدود س . (٨) الثانى : الثانى د . (١٠) تعتبر : لا تعتبر || حال : ساقطة من د || نفسه : نفسه د ، سا ، ن . (١٤ — ١٥) لم يمكن . . . مشروب : ساقطة من د ، ن .

- الأكبر في القياس وهو المشروب وحده ، فيكون التحليل أسهل . فنقول :
 ماء البحر ماء ، ثم لا نقول : وماء البحر ليس بمجم بسيط مشروب ؛ بل نقول :
 ليس بمشروب . فهذا وذلك يقوم لك في غرضك مقام المركب . فإن جاءك
 قياس استثنائي فخله إلى شكله ، لاتفه إلى الأشكال الاقترانية . أما المنتجة
 للاستثنائي ؛ فسيمكنك ذلك فيه . وكذلك المنتج للخلف في قياس الخلف ، إما
 على الطريق المشهور عند الجمهور ، وإما الحقيقي المركب من الحلى والشرطى ،
 على ما أوضحناه ، وكلاهما اقتراني . ويمكن أن يحلل إلى الأشكال . والفرق بين
 الشرطية التي في القياس الاستثنائي الذي في الخلف ؛ والقياس الاستثنائي الذي
 ليس في الخلف ، أن الشرطية التي في الخلف لا يلتفت فيها إلى تسليم المخاطب ،
 إذ الحق لا يخرج من طرف النقيض ، وأما الأخرى فيحتاج أن يقر المخاطب بها ،
 ويتسلم منه أنه إذا كان المقدم كذا ، لزم كذا التالي . والخلفية في كل مادة يكون
 التالي منها تقيض المقدم في الأكبر ، فلا يصحح بها استثناء . وفي غير الخلف
 لا بد من التصريح به في أكثر الأمور . وربما لم يصحح بالمستثنى هذا . وربما
 أشكل الأمر في الانحلال ، وكان القياس صالحا لأن ينحل إلى أشكال ثلاثة
 كالقياس المنتج للجزئى السالب ؛ أو إلى الأول والثاني ، كالقياس المنتج للكلى
 السالب ؛ أو إلى الأول والثالث ، كالمنتج للجزئى الموجب . وربما كان لا ينحل
 إلى شكل آخر إما لأنه لا ينتج مطلوبه إلا في شكل واحد كمنتج الكلى الموجب ،
 وإما لأنه إن أنتج مطلوبه غيره . فإنه لا ينحل إلى ذلك الغير لأن حدوده

(١) وهو المشروب : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || وهو : ساقطة من س ، ع ، ما .
 (٤) الاقترانية : المفردة سا . (٥) فيه : ساقطة من هـ . (٧) ويمكن : فيمكن س .
 (١٠) فيحتاج : + إلى س || يقرر : يقرن سا . (١١) أنه : ساقطة من د ، م ، ن ||
 كذا التالي : كذا كذب التالي س . (١٥) للجزئى : الجزء ب ، د ، ع ، هـ ، م ، ن .
 (١٥ - ١٦) للكلية . . . والثالث : ساقطة من سا . (١٦) للجزئى : الجزء ب ، د ، ع ، ما ، م ، ن .

لا تطع للعكس المراد إليه ، كرايع الثانى وخامس الثالث ، فإنه يجب أن تراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها . فإن أشكل فلا تبال بعد أن ينحل .

ومما يتعذر معه أمر حل القياس إلى الأشكال ، اشتباه السالبة والمعدولة . فإنه إذا كانت المقدمتان أو إحداهما معدولة ظنت سالبة فغلط ذلك . وأكثر

ما يغلط هذا إذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها ، وفى المقدمات عدول . فظن سلبا مثلا أن تكون الصغرى معدولة من جهة المحمول ، والكبرى

معدولة من جهة الموضوع . مثل قولنا : كل ج ، هو لا ب . وما هو لا ب ، فهو آ . فكل ج آ . فهذا ما يحير ويغلط . ولكن يجب أن نراعى حال السلب

والعدول ، وأن نأخذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذى يقرن به وخصوصا من المحمول . وقد علمت الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة والحال

فى تلازمها وتحالفها . وسيكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ، ولا تحتاج إلى الإطالة التى تورد فى هذا الموضع ، لتبين به الفرق بين أن يرد السلب بعد هو

وبعد الكلمة الوجودية ، وبين أن يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية ، بأن يقال : لا فرق بين أن يرد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية ، وبين أن يرد بعد

معنى آخر . فإنه لو كان قولنا : موجود لا أبيض ، مناقضا لقولنا : موجود أبيض ، لكان قولنا : يمكن أن يمشى ، مناقضا لقولنا : يمكن أن لا يمشى ،

بل يكون قولنا : عود أبيض ، مناقضا لقولنا : عود لا أبيض . فسيكون كل شيء إما عود أبيض ، وإما عود لا أبيض . ويكون القمر عودا لا أبيض ،

(١) للعكس : العكس د ، ع ، ع ، ن . (٥) بسيطة : لبسطة م . (٧) جهة : ساقطة من ع (٨) ما : مما سا . (١٢) الموضع : + فيه بخ ، د ، سا ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (١٤) أن يرد (الاولى) : ساقطة من د || يرد (الثانية) : + به د ، ع ، ه . (١٧) فيكون : بسبب كون بخ . (١٧-١٨) مناقضا . . . أبيض : ساقطة من د . (١٨) وإما عود : أو عود ن .

- وسيكون كل شيء إما شيئا يساوي شيئا، وإما شيئا غير مساوٍ على معنى متفاوت .
مثلا: إذا عينا بغير مساوٍ متفاوت، أو عينا شيئا أعم منه مختصا بالوجود، فستكون
النقطة إما مساوية للنقط ، وإما متفاوتة . قالوا : إذا غلط وأخذ المعدول في قوة
السلب عرض منه محال ، وغلطه عظيم . فليكن آ ، مكون ب ، ليس بمكون د ،
هو غير مكون ج . أبيض د ليس بأبيض ب ، هو غير أبيض . حتى يكون ٥
ب ، الشيء الذي لا هو أبيض ، ولا هو أيضا ليس بأبيض . لأن المعدولة غير
السالبة . ود الشيء الذي ليس بمكون ولا أيضا هو ليس بمكون . لأن المعدولة
غير السالبة . وإذا كان آ مكونا ، فيكون محمولا على ج الأبيض حمل الأعم ،
حتى يكون كل أبيض مكونا ، وليس كل مكون أبيض . ولكن ب تقيض
أ وهو ليس بمكون ، ود تقيض ج وهو ليس أبيض ، فلا ن آ أعم من ج ، ١٠
فيكون د أعم من ب . وقد علمت هذا مما تكرر عليك . ومما يزيدك في التنبه
لذلك بيانا ، أن تعلم أنه لما كان ما يكذب عليه آ ، يكذب عليه ج ، فيصدق
عليه د . وكان قد صدق ب ، وكلما صدق ب ، صدق د . لكن آ قد يصدق
على ما ليس بج ، لأنه أعم منه ، فيصدق إذن على بعض ما هو د ، وحينئذ
يكذب ب ، وكان كلما صدق ب ، صدق د . فإذن د أعم من ب . فكذا ١٥
إذا كان د أعم من ب ، فسيكون ج أخص من آ . وعلى قلب ذلك البيان فليكن
د الغير المكون ، في قوة التقيض لآ المكون ، فإن كان هو في قوة التقيض ،

(١) شيئا : (الأول) : ساقطة من ه || متفاوت : مقلوب د ، ن ؛ متفاوت من .
(٣) وأخذ : فأخذ ما . (٤) وغلطه : وغلط ب ، د ، ن || وغلطه عظيم : ساقطة من س ، سا .
(٦-٧) المددولة غير السالبة : المددولة غير السالبة سا . (٧) لأن : أن م || المددولة :
اندول سا . (٨) السالبة : السالبة ب || جـ : د د . (٩) ولكن : ولكن
س ، سا ، ه . (١٢) لذلك : لك د ، ن || بيانا ، ساقطة من ه . (١٣) وكلما : فكما س
|| صدق د : صدق جـ ن . (١٥) فكذا : فذلك د ، ن ؛ وكذلك سا ، ه . (١٦) د : ساقطة
من س . (١٧) دـ : زنج ؛ ب ع ، ما .

فسيكون على هذا الحكم المذكور في الانعكاس . ولكن ب كذلك جـ ، فإن كان د في قوة تقيض لـ آ ، كان أخص من ب ، وكان أيضا أخص من ب ، إذ كان ب في قوة د من حيث هو غير أبيض . وإذا كان كذلك لم يكن د ب ، وليس د أيضا بـ آ . فيصدق عليه أنه ليس آ ، وقد يصدق عليه أيضا أنه ليس بـ . فهو إذن قد سلب عنه الطرفان . وما سلب عنه الطرفان فهو في حكم الواسطة . والواسطة ، ليس بأن يكون تقيضا لأحد الطرفين ، أولى منه بأن يكون تقيضا للطرف الآخر ، بل هو تقيض لكل طرف . فإذن من حيث د هي تقيض آ ، وب تقيض جـ ، يكون ب أهم من د . ولأن د تقيض ب ، و د تقيض جـ ، وتقيض ب ، أهم من جـ ، فسيصير د أهم من د ، وهو هو ، هذا خلف . ١٠

وأما أنا فأقول : إنني لست أفهم هذا الكلام حق الفهم . وسيكون غيري يفهمه فهما أبلغ من فهمي له لأنه إن كان إنما يكون واسطة لأن الطرفين يسلبان عنه . فيكون إذن شيء ليس هو آ . وأيضا ذلك الشيء ليس هو بـ . فهذا يكفيني أن أعلم أن آ د ليسا بمتناقضين . ولا أحتاج إلى هذه الهندسة كلها . ومع ذلك فإنه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة ، فإن الواسطة هو الذي يسلب عنه ١٥

(١) ولكن : وليس من ب ولكن ما || فإن : ولما س ، عا . (٢) كان : ساقطة من د ، ن || وكان : + آ م . (٣) غير : ساقطة من م . (٤) إذن : أيضا ن || سلب : يسلب د ، ساء ، ن ، هـ . (٥) منه : منها د ، ن . (٦) هو : هي د ، ن || بل هو تقيض لكل طرف : ساقطة من ساء || حيث : + أن ساء . (٧) يكون : ويكون ساء || ب (الثانية) : ساقطة من س . (٨-٩) و د تقيض جـ : وب تقيض د س . (٩) وتقيض : وكان من || جـ : د س || د : ب س . (٩-١٠) تقيض جـ . . . خلف : ساقطة من هـ . (١٢-١٤) لأنه . . . كلها : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (١٢) إن كان إنما يكون : إذا كان ساء . (١٣) ب : د س ، ساء ، هـ . (١٥) هذا : ساقطة من ساء || بالحقيقة : ساقطة من م .

- الطرفان جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث العموم والخصوص . والمعدولة ليست هي السالبة ، على الوجه الذى يقال : ليس الإنسان هو الحيوان ، أن معنى الحيوان أعم من الإنسان . فاما أن الحيوان ليس محمولا على الإنسان ، فكلما . وههنا فإن الموجبة لا تحمل على المعدولة . وأما السالبة المقابلة لها فإنها تحمل على المعدولة . وإنما تفارقها بحسب العموم . والمتوسطة كالمباين ،
- فليس إنما تخالف الطرفين بأن أحد الطرفين أعم ، بل بأن الطرف لا يحمل عليها أصلا . فقد أخذ إذن المعدولة كالواسطة . وإنما المعدولة بالحقيقة ، نوع وأمر أخص من الطرف الآخر . ومثل هذه الواسطة ليس يجب أن تكون نسبتها إلى الطرفين نسبة واحدة ، بل تكون نسبتها إلى أحدهما نسبة الأمر الذى هو مبين ، ونسبته إلى الآخر نسبة الأمر الذى هو أخص . ثم إن الواسطة ،
- وإن كانت مسلوبا عنها الطرفان ، فليست تقوم ولا لشيء من الطرفين مقام النقيض ؛ فإنه ليس كلما ليس الشيء ، فهو نقيضه . وكل من له عقل وإنصاف يعقل أن هذه النسبة غير متشابهة . وليس يجب إذا فرض نقيضا من جانب ، أن يصير نقيضا من الجانب الآخر ؛ بل أن يصير متوسطا . ثم يشبه أن يكون عند غيرى
- بيان لهذا ليس همدى ؛ إلا أنه لم يرد فى التفاسير شيء يقنع به . وإنما خبطوا فيه خبط عشواء .

(١) والمعدولة والمعدولة عا . (٣) أن : ساقطة من د ، ن . (٤) فكلما : فكلما س || الموجبة : + نعم عا || لها : ساقطة من د ، ن . (٥) المعدولة : المعدولة ع || كالمباين : كالمتارب ، د ، س ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، ه . (٦) بأن (الأول) : بل د ، ن || الطرف : الطرف ب ، د ، س ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، ه || عليها : عليها ع ، ه . (١٢) يقل : فإنه يعتقد ؛ فإنه يقل س ، ع ، ط ، م ، ن ، ه . (١٥) يقنع : يتفقد د ، ع ، ن || به : ساقطة من ه .

والمقدار الذي عرف من أمر المعدول والسالب يعني عن تكلف هذه الهندسة ، فليقتصر على ذلك ، فإن في ذلك يانا وفرقانا . واعلم أن أخذ المعدول مكان النقيض يكون بالقوة ، كنقل النقيض إلى المضادة . وقد علمت ما في هذا . فإن كانت المادة ضرورية لم يختلف ، وإن كانت ممكنة اختلف ولم يصلح .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

في استقراء النتائج التابعة للطلوب الأول بالقياس المؤلف

- المقاييس التي تنتج الكلى فإنها تنتج ذلك الكلى والجزئى تحته ، وعكسهما
- المستوى ، وعكس النقيض . ومعنى عكس النقيض هو أن تجعل مقابل
- المحمول ، بالإيجاب والسلب موضوعا ، ومقابل الموضوع محمولا . مثل أنه إذا
- أنتج : كل آ ب ، أنتج : ما ليس ب ، ليس آ . ولكن ينتج الأول بالذات ،
- وأولا ؛ وهذه بالعرض ، وثانيا ؛ على سبيل اللزوم . والجزئية الموجبة تجمع إلى
- ما ينتج عكسه وعكس نقيضه . وأما السالبة الجزئية ، فليست تستتبع شيئا لأنها
- لا تهكس . وههنا وجوه أخر في اللوازم المستنبطة من قياس واحد ، وهو أن
- القياس الكلى في الشكل الأول إذا قام بالفعل على الحد الأصغر ، قام بالقوة
- على كل ما يشاركه تحت الأوسط ، أعنى على كل موضوع مثله للأوسط .
- وأيضا على كل موضوع للأصغر . فإذا أحضرت هذه الموضوعات في الذهن ،
- انعقدت قياسات أخر في الحقيقة ، وكأنها ليست قياسات أخرى ، بل كأنها
- القياس الأول لاتصالها في الذهن به معا . فالوجه الأول نتيجة مع نتيجته .
- والوجه الثانى نتيجة تحت نتيجته . وأما الشكل الثانى فلإنما تستتبع النتيجة فيه

(١) فصل : الفصل العاشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ؛ فصل ١٠ ا ، هـ . (٣) استقراء :
استقرا ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ف ، هـ . (٧) آ ب : ب آ سا ، عا . (٨) وهذه :
ساقطة من ع || وثانيا ؛ ثانيا س . (٩) ما ينتج عكسه : ما عكسه سا . (١٠) ن : عن
س . (١٢) كل (الأول) : ساقطة من د ، ن . (١٤) وكأنها : + كلها ع || ليست :
+ سالبة م . (١٥) لاتصالها : + معا هـ || به : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ
|| نتيجة : ساقطة من هـ || نتيجته : نتيجة د ، س ، سا ، م . (١٦) نتيجته : نتيجة د ، س ،
سا || وأما : وأما في س ، سا ، عا ، هـ || الشكل : الوجه ع .

ما تحتها لا ما معها . فإن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط ، بل عسى بالقوة . وأما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها بحكم ذلك القياس ، لأن ذلك إنما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فيقوم في القياس الذي هو في الحقيقة منتج النتائج المستتبعة مقام الكبرى ، فيظن للاتصال الذي فيهما أنهما قد لزاما عن قياس واحد . وأما إذا كانت النتيجة جزئية ، فلا يمكن ذلك فيها . أعني استتباع ما تحتها . وأما استتباع التي معها فيمكن . وإذا لم تكن النتيجة الجزئية أن تستتبع ما تحتها في الأول ، فذلك في الآخرين أخرى . فإنه إذا كان لا يستتبع النتيجة الكلية ما معها في الآخرين لأن الحكم على الأوسط غير مبرهن ، أى غير موضوع بالفعل مينا ، ويحتاج إلى بيان ، فكم بالحرى أن لا تستتبع الجزئية جزئية معها . ولكن نظن أن النتيجة في الشكل الثالث قد تستتبع ما معها . والصواب أن ذلك ليس مع النتيجة ، لأنه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الأوسط مع موضوع النتيجة الثانية فيكون . وأما يكون معها إذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الأولى تحت الأوسط ، فيكون الحكم عليها كالواحد ؛ والقياس عليها في الظاهر كالواحد . وأما إذا كان يحتاج إلى عكس وبيان ، فلا . وبالجملة إنما يكون معها إذا كانت نسبتها إلى الكبرى واحدة . وإنما يكون تحتها إذا كانت النتيجة تصح أن تصير كبرى . فهذا وجه تقف به على أن القياس كيف ينقلك عن نتيجته إلى لازم آخر .

- (١) لا ما معها : لا معها د ، س ، سا . (٢) نتائجها : فباع ، ما . (٤) النتائج : النتيجة د ، س سا ع ، ع ، ن ، هـ || فيما أنها : فيها أنه د ، س ، سا ، ن . (٥ - ٦) استتباع ما تحتها وأما : ساقطة من د . (٦) التي : التي س . (٨) الآخرين : الأخرى ما . (٩) أى غير : أو غير د ، ن || ويحتاج : يحتاج عا . (١٠) جزئية : ساقطة من د ، ن . (١٢) موضوعها : موضوعا عا ، م . (١٥) نسبتها : نسبتها د ، ن . (١٦) النتيجة : ساقطة من سا || ينقلك : ينقلب د ، سا ، ن . (١٧) توجه : توجه د ، سا ، ن .

[الفصل الحادى عشر]

(ك) فصل

فى أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا ينعكس

فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات صادقة

- اعلم أنه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة، إذ كان يلزم عنه النتيجة، والنتيجة كالنتالى، فيجب من وضع المقدم، وهو صدق القياس أى صدق مقدماته وصواب تأليفه، أن تكون النتيجة لا محالة صادقة. وليس يجب برع المقدم، وهو كذب المقدمات أو فساد التأليف، كذب النتيجة لا محالة؛ بل قد يمكن أن تكون من مقدمات كاذبة، نتيجة صادقة، لا أن المقدمات أوجبتها، بل اتفق أن كانت صادقة لذاتها وعارضة لهذه المقدمات. فأما أنه قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة، فنال ذلك أنك إذا قلت: كل جـ ب، ولا شئ من آ ب، فانتج: لا شئ من جـ آ، ثم حرقت فكذبت فيهما فقلت: لا شئ من جـ ب، وكل آ ب، أنتج ذلك: أنه لا شئ من جـ آ. وكذلك أيضا فى الموجب إذا اتفق أن كان شيكان متباينين فى الجنس، وأورد جنس أحدهما فقبل بالإيجاب على الآخر، وقبل ذلك بالإيجاب على المباين أنتج الصلوق. مثال ذلك قولك: كل إنسان حجر،

(٢) فصل: الفصل الحادى عشر ب، د، س، سا، ع، م، فصل ١١، ع، هـ.
 (٤) فتكون... صادقة: ساقطة من س، سا، ع، هـ. (٥) اعلم: واعلم عا.
 (٧) برع: أن يرتفع د، أن يرفع ن. (٩) لأن: لأن د، م || أوجبتها: أوجبه ب، د، س، سا، ع، عا، م، ن. (١٠-١١) صادقة من مقدمات كاذبة: كاذبة من مقدمات صادقة عا. (١٢) فأنج: وأنج د، ن، فأنج س، سا، هـ || فيهما: فيها د، ن.
 (١٥) ذلك (الأولى).: + الآخر || الصلوق: الكذب ع، عا.

وكل حجر حيوان ، فيلزم منه : أن كل إنسان حيوان . أو قيل : ولا شيء من الحجر
بجماد ، فانتج : لا أحد من الناس بجماد . فاما إن هذا المقول الذى قيل قياس ،
فلأنه قول إذا وضع ما فيه ، أى سلم ، لزم عنه قول آخر ، اضطرابا لذاته لا بالعرض .
وهذا القول الآخر هو هذه النتيجة الصادقة .

- ٥ فلنبداً أولاً بالدلالة على أصناف هذا النحو من الإنتاج فى الشكل الأول .
فنقول : إنه لا يخلو إما أن يكون الكذب فى المقدمتين جميعاً أو فى إحداهما . فإن كان
الكذب فى الكبرى ، وكان كذباً فى الكل ، أى ومع ذلك فى كل وقت ، حتى يكون
كاذباً غاية ، وكان القياس على مطلوب كلى ، فيمتنع أن ينتج عنه الصدق البتة .
والسبب فيه أن ضد تلك المقدمة يكون صادقا . وإذا أضيف إلى الصغرى ،
١٠ أنتج ضد النتيجة التى ينتجها كاذب الكبرى فى الكل ، ويكون ذلك الضد صادقا .
كيف يكون هذا صادقا . فاما إن كانت كاذبة بالجزء ، فإنه قد تكون النتيجة
فصادقة . فإنه يمكن أن يكون الحد الأكبر فى كل الأصغر ، ومع ذلك ليس فى كل
الأوسط ، بل فى بعضه ، وذلك حيث يكون الأوسط أعم من كليهما . فنصدق
أن كل ج ب ، ويكون كاذباً بالبعض أن كل ب آ ، ويصدق كل ج آ . مثاله :
١٥ كل قنفس أبيض ، وكل أبيض حى .

وأما السلب فإن تكون نسبة الأوسط هذه . لكن الأكبر قسم الأصغر تحت
عام فهو غير موجود فى شيء من الأصغر . ولكن بدل القنفس الثلج . فاما إن
كانت الصغرى كاذبة فى الكل ، فيمكن أن ينتج الصدق . مثل أن يكون الأكبر
جنسا ، والأوسط والأصغر نوعين متفقين فى المرتبة تحت . كقولنا : كل

(١) منه : ساقطة من سا . (٢) فانتج لا أحد من الناس بجماد : ساقطة من سا || المقول :
القول ع . (٩) وإذا : فإذا هـ . (١٢) فإنه يمكن : فإنه قد يمكن هـ . (١٦) السلب : السلب هـ .
(١٧) ولكن : وليكن د س ، سا ، ن .

- إنسان فرس ، وكل فرس حى . وللساب بدل الحى جنس غريب عن كليهما .
 كما نجعل بدل الفرس والإنسان ، الموسيقى والطب . وترك الحى بحاله .
 وكذلك إن كانت الصغرى كاذبة فى الجزء ، حتى يكون الأوسط نوعا مثلا ،
 ويكون الأصغر فصلا ما أعم من النوع ، أو جنسا أقرب ، ويكون الأكبر جنسا
 للنوع ، أو جنسا أعلى من الأصغر ، كقولنا : كل مشاء إنسان ، وكل إنسان
 حيوان . وللساب جنس غريب لمثل ذلك كما نقول : إن كل فكرى عقل ،
 وهذا كاذب فى البعض ، ولا شئ مما هو عقلى بحيوان . فإن كان القياس على
 جزئى فإن الكبرى الكاذبة فى الكل تنتج . مثاله : بعض الأبيض تلج ، وكل
 تلج حى ، فبعض الأبيض حى . ونسبة ما بين هذه الحدود هى أن الأصغر أء
 من الأوسط . ويقال على كله ، ولكنه يقال على بعض الأكبر . مثاله
 ١٠ فى السلب : بعض الأبيض إنسان ، ولا شئ من الناس بحيوان . والأوسط
 كما كان ، لكنه يقال على بعض الأكبر . والأكبر يقال على كله . وكذلك إن
 كانت جزئية الكذب ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض من الأوسط ،
 والأصغر والأوسط فى بعض الأصغر ، فتوجب الكبرى كلية أو تسلب كلية .
 ١٥ فاما القياسان المتجانان للجزئى فقد ينتجان ، والكبرى كاذبة بالكل ، أو بالجزء ،
 أو الصغرى ، أو كلاهما كاذبان . فإنه يجوز أن يكون الأكبر كالحى غير
 موجود فى شئ من الأوسط كالتلج ، والتلج موجود فى بعض الأبيض ،
 والأكبر موجود فى بعض الأصغر . فتوجد الكبرى موجبة . وللسلب ، الأكبر
 موجود فى كل الأوسط ، كالحى للإنسان ، وفى بعض الأصغر كالأبيض

(١) واللب : والسلب . (٨) جزئى : الجزئى د ، ن . (١٠-١٢) مثاله . . .
 الأكبر : ساطعة من ساطعة . (١٢-١٢) والأكبر . . . الأكبر : ساطعة من د ، ن .
 (١٣) من : ساطعة من ع . (١٨) واللب : ولا سلب د ، ن .

دون بعض ، فتوجد الكبرى سالبة . وكذلك الحال إن أخذت الكبرى كاذبة
 فى الجزء ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض الأوسط ، كالحى فى بعض
 الجسد ، والأوسط فى بعض الأصغر ، فتؤخذ الكبرى موجبة كلية أو سالبة كلية .
 فإن جعلت الصغرى هى الكاذبة فى الكل ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى كل
 الأوسط ، كالحى فى كل فففس ، وفى بعض الأصغر ، كالحى فى بعض الأسود ،
 ويكون الأوسط ليس فى شئ من الأصغر ، ويوجد فى بعض . وللـسلب الأكبر
 جنس غريب من الأوسط ، كالحى الذى هو غريب من العدد . ثم يكون
 الأوسط مسلوبا عن عرض يوجد فيه الأكبر ، كالأبيض ؛ فيكون لا شئ من
 الأبيض بعدد ؛ فيؤخذ كل أبيض عددا . وأما إن جعلت الصغرى كاذبة فى
 البعض ، فلا يجب أن يكون كذبا إذا أخذت جريئة . وأما إذا أخذت المقدمتان
 جميعا كاذبتين ، أما الكبرى فى البعض ، وأما الصغرى فى الكل ، فيجوز أن
 تكون النتيجة صدقا ، وذلك إذا كان الأكبر كالحى موجودا فى بعض الأوسط
 كالأبيض ، وفى بعض الأصغر كالأسود ، والأبيض لا شئ من الأسود .
 وأخذ بعض الأسود أبيض ، وكل أبيض حى ، أو ليس شئ من الأبيض حيا .
 فينتج الصدق . وقد يجوز أن تكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين فى الكل ،
 بأن يكون الأكبر كالحى مسلوبا عن جميع الأوسط . وهو نوع غريب كالعدد
 ووجود فى بعض الأصغر ، وهو كعرض لأنواعه كالأبيض . ثم يكون
 الأوسط مسلوبا عن كل الأبيض ، فيؤخذ بعض آجب ، وكل ب آ . وللـسلب
 يكون الأوسط نوعا تحت الجنس ، مثل الفففس تحت الحى . ويكون الأصغر
 شيئا من الأعراض التى يوجد فيها الأكبر كالأسود ، لكن الأوسط لا يوجد
 فيها البتة ، فيقال : بعض آجب ، ولا شئ من ب آ .

(٥) فففس : النفس طائر عظيم بمقارءه أربعون نقبا يصوت بكل الأنعام والألحان العجيبة المطربة
 (تاج العروس) . (٦) وللـسلب : اللب د ، ن . (١٢) كالحى : كل ع . (١٣) كالأبيض :
 ساقطة من م . (١٨) وللـسلب : واللـسلب ع . (٢١) بعض : ساقطة من ه || ب آ : آ ب ن .

- وأما في الشكل الثاني فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الأقسام ،
 وفي الكليات والجزئيات . فإن حدود الضرب الأول إذا كانت صادقة
 وأتجت : لا شيء من آ ، فجاءت الموجبة سالبة ، والسالبة موجبة ، كانتا
 كاذبتين في الكل ، وأنتجتا تلك النتيجة بعينها في الضرب الثاني منه . وكذلك
 حدود الضرب الثاني ينتج مثل ذلك من الضرب الأول منه . وكذلك إن كانت
 إحداهما كاذبة بأن يكون الأوسط موجودا في الطرفين ، وليس أحد الطرفين
 موجودا في الآخر ، بفعل موجودا في كل أحدهما ولا في شيء من الآخر ، فإن
 النتيجة تكون : أن لا شيء من الأكبر في الأصغر ؛ وسواء جعلت السالبة
 الكاذبة صفري أو كبرى . وكذلك إن كان الأوسط شيئا لا يوجد في شيء
 من الطرفين ، ولا يوجد أحدهما في شيء من الآخر ، فأخذ موجودا في أيهما
 كان ، فيكون الإيجاب كاذبا ، وتكون تارة صفري ، وتارة كبرى . وكذلك
 إن كانت الكاذبة كاذبة بالجزئيات ، يكون الأوسط في بعض طرف ، وفي كل
 الآخر ، وهما متباينان ، وأخذ لا في شيء من ذلك الطرف ، فكانت السالبة
 كاذبة ؛ لكون الأوسط في بعض طرف ، وقد أخذت لا في شيء من ذلك
 الطرف . وكذلك إن كان الأوسط موجودا في بعض كل من الأصغر والأكبر ،
 ولا واحد منهما في الآخر ، كالحار في الأسود والأبيض ، فأخذ في كل أيهما
 شئت ، وفي لا شيء من الآخر ، فتكون القضيتان كاذبتين في البعض ، والنتيجة
 صادقة ، إن كان القياس على جزئى . وكذلك فإنه يجوز أن يكون الأوسط

(٥) كانت : كان ن . (٦) إحداهما : أحدهما ن . (٧) الآخر (الأول) : الأصغر ن .
 (١٠) أحدهما : ساقطة من د ، ن . (١٢) بالجزئيات : بالجزء ، س ؛ + بأن س ، هـ .
 (١٣) وأخذ : تأخذ هـ . (١٣ - ١٥) فكانت السالبة . . . الطرف : ساقطة من ن .
 (١٥) موجودا : ساقطة من س || كل : + واحد س ، سا ، هـ ؛ ساقطة من ط ، ن .
 (١٦) فأخذ : وأخذ ، ن .

كالحیوان ، مما یوجد فی کل الأكبر وفی بعض الأصغر ؛ والأكبر لیس فی کل الأصغر ، كالفقنس فی المتحرك ؛ فإن أخذت معه الكبرى سالبة کلیة أنتج الصدق . أو أن یكون الأوسط لا فی شیء من الأكبر ، ولا فی کل الأصغر ؛ والأكبر ولا فی کل الأصغر ؛ فتوجد الكبرى كاذبة موجبة . وكذلك إن كانت الكبرى وحدها صادقة ، بأن یكون الأوسط غیر موجود فی شیء من الطرفين ، والأكبر لیس إلا فی بعض الأصغر ، فتوجد الصغرى جزئية موجبة أو تكون موجودة فی جمیع کلیمها ، وهما على ما قبل ، فتوجد الصغرى جزئية سالبة . وعلى هذا القیاس فتأمل .

وأما فی الشكل الثالث فقد ینتج الصدق من الكذب كيف اتفق . أما عن الكاذبتین فی الكل ، فإن یكون الأوسط مباینا للطرفین ، وأكبرهما فی بعض الأصغر ، فتوجد المقدمتان موجبتین . وذلك فی إنتاج الإیجاب . أو تكون المباینة مع الأصغر وحده ، فتوجد معه بإیجاب كاذب ، ومع الأكبر سبب كاذب ، وذلك فی إنتاج السلب . وأما الكاذبتان فی الجزء ، فإن یكون الطرفان كل واحد منهما ، یوجد فی بعض الأوسط وحده ، والأكبر فی بعض الأصغر فیوجد أن کلّیتین بالإیجاب ؛ أو تكون الكبرى سالبة کلیة ، والصغرى کلیة موجبة . وقد یجوز أن توجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة ؛ بأن یكون الأكبر موجودا فی بعض الأصغر ، وغیر موجود فی شیء من الأوسط ، ولكن الأصغر

(١) فی كل الأكبر : ساقطة من ن . (٣) أو أن : وأن س ، هـ . (٤) ولا فی كل الأصغر : ولا فی شیء من الأصغر د ، ن || وكذلك : ساقطة من سا || إن : وإن سا . (٥) صادقة : صادقا سا . (٧) وهما : ساقطة من هـ . (٩) من : على س . (١١) أو تكون : إذ تكون ما ؛ أن تكون هـ . (١٢) المباینة : المتابعة ع . (١٢—١٣) ومع ... كاذب : ساقطة من د ، ن . (١٤) والأكبر : الأكبر د ، ن . (١٥) أو تكون أو توجد س ، عا . (١٦) كاذبة : کلیة هـ .

- موجود في بعض الأوسط، فيكذب ، فيجعل الأكبر في كل الأوسط . وللسلب
أن يكون الأكبر في مثل ذلك موجوداً في كل الأوسط ، فيوجد ولا في شيء
منه . وقد تنتج والكبرى موجبة كاذبة في كل ، كقولك : كل قفنس حي ،
وكل قفنس أسود ؛ ويعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة في الكل أيضاً ،
كقولك : كل قفنس حجر ؛ ولا قفنس بأسود . وكذلك والكبرى كاذبة كقولك •
كل قفنس حجر ، ولا قفنس بأبيض . وقد يمكن أن يكون الكذب في البعض ،
أما للوجبة والكبرى كاذبة ، فكقولك : كل إنسان ذو رجلين ؛ وكل إنسان
فاضل . وللصغرى هذه الحدود نفسها ، ويعكس الترتيب . فأما والكبرى سالبة
وكاذبة في البعض ، فكقولك : كل إنسان ذو رجلين ، ولا إنسان بفاضل .
فإن كانت الصغرى كاذبة ، فكقولك : كل إنسان فاضل ، ولا إنسان بفرس . ١٠
وأما الجزئيات فيجب أن توجد حدودها هذه الحدود ، على أن يكون الجزئي
الكاذب كاذباً في الكل . فإنه لا يتصور جزئي غير كاذب في الجزء . فيعلم أن
صدق القياس الذي هو كالمقدم ، يوجب صدق النتيجة الذي هو التالي . وأما
كذب القياس الذي هو رفع المقدم ، فلا ينتج كذب التالي الذي هو رفع التالي .
فأما كيفية هذا التقديم والتلو ، فيجب أن تعلمه مما قد علمت ؛ ولا أطيل عليك ١٥
القول فيه .

(١) بعض : + من س || والسلب : والسلب ه . (٣) منه : ساقطة من م || كل : الكل
من ، ع ، ما ، ه . (٤) أيضاً : وأيضاً س ، ه . (٥) والكبرى : الكبرى م .
(٦) حجر : حي س ، ع ، ه || وقد : فقد د ، ن . (٩) البعض : كل البعض د ، ن .
(١١) وأما الجزئيات : والجزئيات د || توجد : تأخذ س ، ه . (١٥) فأما : وأما ع ،
ن || التقديم : التقديم ه || تعلمه : تعلم د ، م ، ن . (١٥) قد : ساقطة من س .

[الفصل الثاني عشر]

(ل) فصل

في قياس الدور

- ٥ إنه قد يقع في القياس عارضان، من جهة حال نسبة المقدمات إلى النتيجة ، أحدهما بيان الدور ، والآخر عكس القياس ، على ما ستبينهما . فهما ، من جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس ، فيجب أن ينظر فيهما في علم القياس . وأما الانتفاع بهما ، فإنما يكون في الامتحان والمناظرة أو يكون لأجل التحرز . وقد يدخل من وجه ما في العلوم وفي الجدل . وكل واحد من بيان الدور ، ومن عكس القياس عارض للقياس ، وموضوعهما القياس . فإن الدائر والمعكوس قياس . وذلك لأن القياس لم يكن قياسا ، لأن مقدماته حقة أو مسامة أو مشهورة ١٥ أو غير ذلك ؛ بل إنما كان قياسا لأن مقدماته إذا وضعت وسلمت لزم عنها غيرها . فإما بيان الدور فإن يكون معنا قياس على مطلوب ، ثم يجعل المطلوب مع عكس إحدى المقدمتين قياسا على إنتاج المقدمة الأخرى ، فيكون المطلوب تارة مقدمة ، والمقدمة تارة مطلوباً . فتارة توجد تلك المقدمة في بيان المطلوب ، وتارة يؤخذ المطلوب في بيانها . وبالحقيقة المطلوب والمقدمة يكون واحدا . ١٥

(٢) فصل : الفصل الثاني عشر ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٢ ، ع ، هـ . (٥) أحدهما : أحدهما د ، ن ، وهما عا || ما ستبينهما : ما ستبينها د ، ن || فهما : فهو ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ينظر : ينظر د ، ن . (٨) من : في ن || وجه : جهة د . (٨ — ٩) ومن عكس : وعكس س ، سا . (٩) وموضوعهما : وموضوعها سا . (١٠) حقة : حق د ، م ، ن . (١١) وسلمت لزم عنها : وسلمت لزم د ، س ، سا ، ع ، م ، ولزم سلمت ب ، م . (١٢) بيان : ساقطة من د . ن || معنا : معناها د ، ن ، معنى س ، سا || قياس : قياسا د ، ن || مطلوب : ساقطة من د .

- وهذا قد يستعمل بأن يتلطف فيغير المطلوب في اللفظ عن صورته وهو مطلوب ،
 ليوم شيء شيئا آخر وربما استعمل هذا في العلوم بأن يكون معنا مقدمتان فتتجان
 شيئا على سبيل برهان "إن" وبيان العلة من المعلول ، وذلك على طريق "الإن"
 ثم يقلب فيبان المعلول من العلة على طريق "اللم" على ما ستعلمه في الفن الذي
 على هذا الفن . وأما عكس القياس ، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى
 المقدمتين مقابل المقدمة الأخرى . وأكثر نفع هذا في إنكار إحدى المقدمتين
 من قياس يوجب شيئا ، فيتولى إبطاله بأن يحتال ويتلطف في تسليمه مقابل
 النتيجة من حيث لا يشعر به بتغيير لفظ أو حيلة من الحيل ، فيقرن بمقدمة وينتج
 صحة مقابل المقدمة الأخرى ، فيمنع بذلك القياس على المطلوب . وقد ينتفع به
 كما ستعلم في رد الخلف إلى المستقيم .

١٠

- وأما في الجدل ، فإنه ربما كان مقابل المطلوب مشهورا في نفسه . إذ
 المتقابلان ، كما ستعلم ، كثيرا ما يكونان مشهورين . والجدلى من حق صناعته
 أن ينصر طرفي التقيض معافى وقتين ، وأن يستعمل طرفي التقيض المشهورين
 في وقتين مختلفين . وربما حاول أن يكون نصر أحدهما في وقت بقياس ، ثم
 يتلطف فيتسلم مقابلة المشهور ، فيمنع به مقدمة في قياس يؤلف على إبطاله ،
 على أن هذا يكون ضربا من المغالطة في الجدل . فإنه عندما ينصر أحد
 المقابليين ، ليس له أن يأخذ مقابله حقا على سبيل المشهور .

١٥

فلنبداً ببيان الدور ، فيبان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى
 المقدمتين ، فتنتج المقدمة الثانية . فإن أدخل حد غريب ، لم يكن بيان الدور؛

(٢) ثمر : ساقطة من د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٣) إن و بيان : أو بيان ن ||
 و بيان : فيبان ما . (٥) على : ساقطة من د ، ن . (٧) تسليمه : تسلط ما .
 (٩) مقابل : + من د . (١١) ربما : فربما هـ . (١٦) فإنه : فإن ما || ينصر :
 يتغيرع . (٢٨) طلبداً : ساقطة من د ، ن . (١٩) فإن : فإذد ، سا .

وإن أنتج أيضا شيء غريب ، لم يكن بيان الدور ؛ بل بيان الدور أن يبين الشيء بما يبين به ، مثل قولك : كل جـ ب ، وكل بـ آ ، فيتج : وكل جـ آ . فإن أخذت كل جـ آ ، وكل آـ ب ، أتجت : كل جـ ب . وإن أخذت كل بـ جـ وكل جـ آ ، أتجت كل بـ آ . ويحتاج أن تكون المقدمة التي تضاف إلى النتيجة منعكسة هل كيتها ، مثل : كل جـ ب ، وكل بـ جـ . فهذا العكس في الموجبة ظاهر . وأما في السالبة ، فإن العكس المحتاج إليه في الدور ، إنما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع ؛ فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع . كما أن العكس في الإيجاب ، إنما يكون حيث يكون الإيجاب خاصا بالموضوع ؛ فيكون مسلويا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع . ومثل هذه السالبة ، سالبة ترجع إلى العدول الموجب ، فتعكس بالإيجاب . ومثال هذا السلب قولك : لا شيء من الجوهر بعرض ، فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر ، أو لا شيء مما هو إليه بمتعلق الوجود بالغير ، فعكسه : ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو إليه .

وبالجملة هذا هو السالب الذي إذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول ، ثم عكس بأن يجعل جزءا من الموضوع ، صح الطرف الآخر هل كل ذلك الموضوع . وقول : إذا كان لا شيء من بـ آ ، وانعكس لا شيء من آـ ب ، على أن كل ما ليس آ فهو ب ، فيلزم أن كل ما ليس ب فهو آ ، وإلا فليكن بعض ما ليس ب ليس آ ، وكل ما ليس آ فهو ب ، يلزم أن بعض ما ليس ب

- (١) وإن ... الدور : ساقطة من د ، ن . (٢) وكل : كل س ، ط ، هـ .
 (٥) وكل بـ جـ : ساقطة من د ، ن . (٦) فإن العكس : وفي العكس س .
 (٦-٧) حيث يكون : ساقطة من سـ . (١١) ومثال : ومثل د ، ن || العكس : ساقطة من د .
 (١٢) الموضع : الموضوع د ، ن || أولا شيء : ولا شيء د ، س ، ن . (١٣) فمكة : فينعكس ن || فهو : هو طـ . (١٥) بأن : فإن طـ . (١٧) فيلزم : فترم س .

- فهو ب . هذا خلف . فإذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمه ، فهذا
 تلزمه المقدمة أيضا . وأما الجزئية السالبة كقولنا ليس : بعض ج آ ، فإنما
 يعكس العكس المطلوب هنا أن كل ما ليس بعضه آ ، فهو ج . فإن كانت
 إحدى المقدمتين منعكسة دون الأخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في إنتاج
 الأخرى ، ولا يتكافأ . فالضرب الأول من الشكل الأول أية مقدمتين •
 انعكست ، انتجت مع النتيجة المقدمة الأخرى . وإن كانت المنعكسة الكبرى ،
 بقيت كبرى في القياس الثاني . أو كانت الصغرى ، بقيت الصغرى في القياس
 الثاني . وأى مقدمة أخذت مع عكس النتيجة ، انتجت عكس الأخرى . وإن
 عكستا جميعا ، انتجتا عكس النتيجة . وإن كانت الكبرى سالبة كقولنا :
 ١٠ لا شيء من ب آ ، وكانت الكبرى تنعكس العكس الذي يخص السالب في هذا
 الموضع ، وهو أن كل ما ليس آ فهو ب . فأخذ النتيجة محاولة من الصلب
 الكلى إلى العدول ، فنقول : كل ما هو ج ، فليس آ ، وكل ما ليس آ فهو
 ب ، ينتج كل : ج ب . وإن قوما من المفسرين يظنون أنه ينبغي أن يقال :
 إن ج شيء لا يزال آ على شيء منه . وكل ما لا يقال آ على شيء منه فإن ب
 يقال على كله . فينتجون : أن ج شيء يقال آ على كله . فيجعلون السور غير
 ١٥ السور ، بل جزءا من المحمول . ويجعلون النتيجة في ظاهر حاليها مهمة .
 ويجعلون النتيجة بالجملة ليست إحدى المقدمتين ، فيكونون قد غيروا النتيجة الأولى
 والمقدمة المضافة والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعي . ليخالفوا نسق كلام من

(٢) تلزمه : يلزم د ، سا ، ما ، ن . (٤-١٧) منعكسة . . . المقدمتين : ساطعة من م .

(١٨) ليخالفوا : ويخالفوا ب ، س ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ ، ليخالفوا ما .

يفسرون كلامه . وأما إنتاج الكبرى فسهل ، بأن تمكس الصغرى فيكون كل $\bar{B} \bar{A}$ ، ولا شيء من $\bar{A} \bar{B}$. وأما القياسات المتجهة للجزئيين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى . وأما الصغرى فقد يمكن في الموجبتين هكذا : بعض \bar{A} ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فبعض \bar{B} . هذا في النتيجة الموجبة .
 • وأما في السالبة فلا يمكن ، لأننا إذا عكسنا الكبرى صارت النتيجة صغرى سالبة ، فلم ينتج . وإن عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جريئة ، فلم تنتج .

وأما في الشكل الثاني فلا يمكن أن تنتج الموجبة دورا بفحو إنتاج السالبة . لأن الموجبة لا تنتج من موجبة وسالبة . وأما السالبة فيمكن أن تنتج من ذلك ، لأن النتيجة السالبة مع عكس الصغرى تنتج من الشكل الأول عكس الكبرى السالبة ، ثم يعكس . فإن كان من شرائط البيان الدوري أن تكون النتيجة تؤخذ وتمكس مقدمة فقط ، ولا عكس بعد ذلك ، لم يكن هذا بيان الدور .
 ١٠ فإن أخذت النتيجة السالبة مع عكس الموجبة الكبرى الكلية أنقجت الصغرى السالبة ، وصارت النتيجة صغرى سالبة . وقد تنتج الصغرى السالبة من الشكل الثاني . وأما إذا أريد إنتاج الموجبة ، فيحتاج إلى العكس الذي يخص السالبة مثاله : كل $\bar{A} \bar{B}$ ، ولا شيء من $\bar{B} \bar{A}$ ، فلا شيء من $\bar{A} \bar{B}$. فنقول :
 ١٥ كل ما هو $\bar{A} \bar{B}$ ، فليس \bar{B} . وكل ما ليس \bar{B} ، فهو \bar{A} . فكل $\bar{A} \bar{B}$. فهكذا تبين بأخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس . فإن لم يجعل هذا بيان الدور لأنه لم تنعكس فيها مقدمة ، فله ذلك . وإن جعل بيان الدور يتم ، يلزم

(٤) وكل : فكل د . (٥) في : ساقطة من ع . (٧) بفحو : ساقطة من سا .

(١١) وتمكس : بعكس د ، ن . (١٢) فإن : وإن ن . (١٣) صغرى : الصغرى هـ .

(١٥) من $\bar{B} \bar{A}$: $\bar{A} \bar{B}$ من $\bar{A} \bar{B}$ ، ن . (١٨) فله : فإنه م . (١٨) يلزم :

+ من د ، س ، سا ، ن ، هـ .

- المقدمات من العكس ، وما يجري مجرى العكس من اللوازم التي حكمها حكم
 الملزوم ، كان هذا بيان الدور . وأما إن كانت الموجبة هي الكبرى ، مثاله :
 لا شيء من ج ب ، وكل آ ب . فتحتاج أن تعكس النتيجة السالبة العكس
 الذي يخص هذا الموضع ، وهو أنه كل ما هو آ ، ليس ج ؛ وكل ما ليس ج ،
 فهو ب ، فكل آ ب . فلما أن لا يكون هذا بيان الدور أو يكون على وجه آخر .
- فيفارق هذا الشكل الشكل الأول من هذه الجهة ، وهو أنه يحتاج فيه في إنتاج
 السلب إلى أحد أمرين ، إما أن يؤخذ لازما سالبين ، أو يؤخذ عكس
 النتيجة ولازم المقدمة . ومن غير هذه الجهة لا يمكن . فإن كانت المقدمات
 هكذا أمكن بيان الدور . وأما إن كانت الصغرى جزئية ، فلا يمكن أن يتبين
 منها ومن النتيجة الكبرى البتة . ولكن إن كانت سالبة أمكن من النتيجة وعكس
- ١٠ الكبرى أن يتبين من الشكل الثاني . وإن كانت موجبة لم يمكن على النحو
 البسيط لأنه لا قياس من سالبين . ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غيره .
- وأما الشكل الثالث ، فلا يمكن أن تبين فيها كلية البتة ، لأن النتيجة الجزئية
 مع عكس مقدمة كيف كانت ، لا تنتج إلا جزئية . وأما الجزئية ، فإن كانت
 كبرى ، والنتيجة موجبة ، وأضفنا عكس الصغرى إليها كليا ، أنتج الكبرى
- ١٥ الجزئية . لأننا إذا عكسنا ، قلنا : كل ج ب ، وج الأصغر ، وكان أنتج بعض :
-
- (٢) هذا : ساطعة من د || يان : بيان من ، سا . (٣) ج ب : د ب د || وكل : فكل د .
 (٩) يفارق : يفارق من . (٧) لازما : لازم من . (٩) يان : ساطعة من || يانين :
 يبين من . (١٠) إن : إذا د ، ع ، ن . (١١) يبين : يبين د ، س ، س ، +
 هـ ب ، د ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || النحو : الوجه د ، ن . (١٢) لاقياس : قياس د ،
 ن || لاخره : لاخر من ، ما . (١٣) فيها : فيه د || الجزئية : + فإن كانت م .
 (١٩) الجزئية : جزئية د ، ن || وج الأصغر وكان أنتج بعض : وبعض من || أنتج :
 ينج من .

ج آ ، أنتج : بعض ج آ ، وهو الكبرى . وإن كانت صغرى لم يمكن إلا بعكسين . لأننا إذا أخذنا أن بعض ج آ ، وهو النتيجة ، وأضفنا إليها عكس الكبرى ، وهو كل آ ب ، أنتج لا المطلوب ، ولكن عكسه ، ولم يكن كلامنا في ذلك . ولكن إذ جوزوا هذا في الثاني ، فما بالهم لا يجوزونه في الثالث ؟ وإن اختلف موجب وسالب ، والموجبة كلية ، أمكن إنتاج السالبة . لأنك تقول : ليس بعض ج آ ، وهو النتيجة ، وتضيف إليها عكس الصغرى ، وهو كل ج ب ، ينتج : ليس بعض ج آ . فإن كانت الكلية هي السالبة ، لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين ، إلا أن تمكس السالبة على النحو المذكور . فنقول : بعض ج ، هو ليس بآ . وكل ما ليس كله أو بعضه آ ، فهو ب . فنقول : بعض ج ب ، ثم نمكس .

١٠

فقد بان أن البيان الدورى في الشكل الأول للوجبات ، لا يخرج من الشكل الأول حقيقة ولا خيالا . وأما السؤال فقد يكون البيان من الشكل الأول ، ولكنه يخيل كأنه من الثالث . لأنك قلب المقدمة "سالبة" ، فنقول : كل ما لا يؤخذ فيه آ ، يؤخذ فيه ب . فجعلت آ ، ب محولين معا . وأما الشكل الثانى فالبيان فيه إما بالشكل الأول عند التحصيل ، وإن كان في الشكل الثانى ، وإما على الوجه الذى يحيل الشكل الثالث . وأما في الشكل الثالث فإنه يمكن أن يكون البيان الحقيقى كله منه . وأما المخيل فكان في غيره منه ، فكيف فيه ؟ وما كان من الشككين الآخرين إنما يبين دوره بالرجوع إلى الأول ، فيحتاج إلى عكس النتيجة . فيكون بيان الدور فيه إما ناقصا ، وإما معدوما ، إذا جعل بيان الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة .

١٥

(١) ب آ : ج آ عا || لم يمكن : لا يمكن س . (٥) وإن : فإن هـ . (٨) الصغرى : + فى ع . (٩) بآ : آ د ، ن . (١٢) للوالب : السؤال ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٤) فالبيان : فالبيان س . (١٥) الثانى : الثالث ب ، د ، م ، ن . (١٥ - ١٦) الشكل الثانى . . . وأما فى : ساقطة من د . (١٧) منه (الثانية) : من د . (١٨) بين : يتبين ن .

[الفصل الثالث عشر]

(م) فصل

في عكس القياس

- قد علمت أن عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إما تقيضها، وإما
 ضدها، ويضاف إلى إحدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الأخرى. ومن
 الضرورة أن مقابل النتيجة إذا أخذ مع إحدى المقدمتين أبطل الأخرى،
 وإلا فإن كانتا ثابتتين فالنتيجة لم تبطل، إلا أن أخذ المقابل بالتناقض
 والتضاد، مختلف. فليعتبر ذلك من الشكل الأول، ولنضع أن: كل جـ ب،
 وكل بـ آ، فكل جـ آ. فإن قلنا: لا شيء من جـ آ، وكان كل بـ آ، أنتج
 لا شيء من جـ ب. وكان كل جـ ب. فأخذ الضد، أنتج ضد الصغرى. وإن
 أخذنا التقيض، أنتج التقيض للصغرى. وكله من الشكل الثاني. وأما إن
 أضفنا إليه الصغرى فقلنا: لا شيء من جـ آ، وكل جـ ب، أنتج من الثالث:
 أنه ليس كل بـ آ. فكذلك لو قلنا: لا كل جـ آ. فإذن لا سبيل إلى إنتاج
 مضاد الكبرى، لأن الثالث لا ينتج عاما، ولا بد من أن يكون الشكل هو الثالث.
 ولنضع أن كل جـ ب، ولا شيء من بـ آ، فلا شيء من جـ آ. ونأخذ مضاده
 وهو أن كل جـ آ. وكان لا شيء من بـ آ. أنتج ضد الصغرى. ونأخذ تقيضه،

(٢) فصل: الفصل الثالث عشر ب، د، س، سا، ع، م، فصل ١٣، عا، هـ.

(١٠) فأخذ: فأنتج د، ن. (١١) للصغرى: الصغرى سا || وكله: فكله د. (١٢) لا شيء:

ولا شيء، س، عا، هـ || وكل: فكل د. (١٣) فكله: وكله س، سا، هـ || جـ آ:

جـ ب، س، سا، عا. (١٦) أنتج: ينتج س.

فينتج نقيض الصغرى . وذلك من الثانى . فإن أخذنا مع النتيجة المعكوسة إلى التضاد أو التناقض ، الصغرى . أنتج نقيض الكبرى لا غير . وذلك من الشكل الثالث . ولنضع الصغرى جزئية ، فحينئذ إن عكست النتيجة إلى التناقض بطلنا ، معاً وإلى التضاد لم يبطل شيء . فلنضع أن بعض جـ ب ، وكل بـ آ ، فبعض جـ آ . فتعكس النتيجة إلى السلب المناقض ، فنقول : ليس شيء من جـ آ ، وكل بـ آ ، ينتج نقيض الصغرى . أو نضيف إليها الصغرى ، فينتج : ليس كل بـ آ . فإن أخذنا بالمضادة ، وهو أن ليس بعض جـ آ ، وأضفنا إليها الكبرى ، وهو كل بـ آ ، أنتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل أن بعض جـ ب ، أو الصغرى فقلنا : ليس بعض جـ آ ، وبعض جـ ب كاتا جزئيتين ، فو لم ينتج التاليف من جزئيتين . ولنضع أيضاً بعض جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، كلا كل جـ آ . وناخذ نقيضه ، فنقول : كل جـ آ ، وبعض جـ ب ، فبعض بـ آ . وهو نقيض الكبرى . أو نضيف إليها الكبرى ، فيكون كل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، ينتج نقيض الصغرى . فاما إن أخذنا الضد فلا ينتج ، لأننا إن لنا : فبعض جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، وينتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل قولنا : بعض جـ ب ، وإذا أضفنا إلى الصغرى لم ينتج أيضاً .

وأما في الشكل الثانى ، فإنه لا يمكن أن يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ، فيبطل الكبرى بأن ينتج ضده ، بل بأن ينتج نقيضه . لأن القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث ، وذلك لا ينتج الكلى . وأما مع الكبرى ، فإن عكست

(١) وذلك من الثانى : ساقطة من ساء || فإن : وإن ساء . (٢) أو التناقض : والتناقض د ، ن . (٣) شيء : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || فلنضع : ولنضع هـ . (٧) أخذنا : أخذناه س (٩) أو الصغرى : والصغرى ح . (١١) فلا : ولا هـ || فنقول : ساقطة من م . (١٣) فاما : وأما ساء ، عا . (١٤) فبعض : بعض س || وينتج : أنتج ع .

- النتيجة إلى المضادة ، أنتجت ضد الصغرى ؛ أو بالتناقض ، أنتجت نقيض الصغرى ؛ لأن القياس يكون في الشكل الأول ، ولا يمنع ذلك هناك . فلتكن الكبرى ، موجبة مثل أن لا شيء من جـ آ ، وكل بـ آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، قلنا : ولا شيء من جـ آ ، أنتج من جـ آ ، أنتج في الحالين : أنه لا كل بـ آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، وكل بـ آ ، أنتج كل جـ آ . فإن أخذنا بعض جـ ب ، وكل بـ آ ، أنتج بعض جـ آ . ثم فلتكن الكبرى سالبة ، مثل أن نقول : كل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ؛ ولناخذ إما كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ؛ وقد قلنا : كل جـ آ ؛ أنتج في الحالين : بعض بـ آ ، وهو نقيض الكبرى ، لا ضدها . وإن أخذنا مع عكس النتيجة ، الكبرى ، قلنا : كل جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، أنتج : لا شيء من جـ آ . أو قلنا : بعض جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، أنتج بعض جـ ليس آ . فهذا هو تفصيل ذلك . فإن كانت الصغرى جزئية فلا يبطل أخذ ضد النتيجة شيئا ، فإنه يكون جزئيا موجبا ، ولا ينتج مع الصغرى ، وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية ، والجزئية لا تبطل الجزئية . وأما إن عكست النتيجة إلى التناقض أبطلت كليهما بالتناقض . فليوضع بعض جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، فليس بعض جـ ب . فإن قلنا : بعض جـ ب ، لم ينتج مع الصغرى ، وأما مع الكبرى فينتج : ليس بعض جـ آ . ولا يبطل ذلك قولنا : بعض جـ آ ، فإن قلنا : كل جـ ب ، وقلنا : بعض جـ آ ، أنتج بعض بـ آ ؛ وهو نقيض الكبرى . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، أنتج : لا شيء من جـ ب ؛ وهو نقيض الصغرى . ولنضع : لا كل جـ آ ، وكل بـ آ ، فإن أخذنا ضد النتيجة وهو بعض جـ ب ، لم ينتج مع

(١) بالتناقض : التناقض م . (١-٢) أو بالتناقض . . . الصغرى : سافطة من .

(٩) لا ضدها : لا ضده ب ، س : سا ، ع ، عا ، م ، هـ || وإن أخذنا : وأخذنا د || عكس :

مقابل سا . (٢٠) ضد : هذه س .

الصغرى ، وأنتج مع الكبرى : بعض جـ آ ، ولا يبطل بهذا قولنا : لا كل جـ آ . وأما إن أخذنا النقيض ، فقلنا : كل جـ ب ، وكل ب آ ، أبطل الصغرى بالنقيض . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا كل جـ آ ، أبطل الكبرى بالنقيض .

- وأما في الشكل الثالث إن أخذ ضد النتيجة ، لم تبطل البتة مقدمة ؛ لأن
- ٥ ضد النتيجة مع الصغرى ، يكون من الشكل الأول ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج ؛ ومع الكبرى ، يكون من الشكل الثاني ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج . وأما أن أخذت بالتناقض ، كان نقيض النتيجة كلياً . فإن كانت الكبرى سالبة ، كان موجبا كلياً ؛ أو موجبة ، كان سالبا كلياً ؛ واتظم مع الصغرى ، على نظم الشكل الأول ، ومع الكبرى ، على نظم الشكل الثاني . فإن كانت المقدمتان
- ١٠ كليتين ، أنتج ضد كل واحدة منهما ، لأن نتيجة الكليتين من الشكل الأول والثاني كى . وإن كانت إحداهما ، ولتكن الصغرى ، جزئية ، وتكون لا محالة موجبة ، أنتجت نقيض كل واحد منهما . لأن الجزئية إذا أخذت مع عكس النتيجة إلى النقيض ، أنتجت جزئياً يناقض الكلى منهما . وإن لم تؤخذ هى ، بل الكلية ، أنتجت كلية تناقض الجزئية منهما . وإن كانت الكبرى هى الجزئية الموجبة ، لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة إلى النقيض ولا إلى التضاد ،
- ١٥ ما ينتج نقيض الصغرى ، ولا ضدها ، لأنها تنتج عكس مقابل الصغرى واثلف من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها ، وكذلك إن كانت جزئية سالبة .

(٢) وأما إن : وأما إذا س || الصغرى : ساقطة من سا . (٥) جزئية : جزئى س .

(٦) ومع : مع م . (٧) نقيض : عكس س ، سا ، هـ || فإن : وإن س || كان : ساقطة

من . (١١) وإن : فإن عا || وتكون لا محالة : ولا يكون محالة م . (١٢) نقيض :

ساقطة من سا . (١٥) ولا ضدها . . . الصغرى : ساقطة من سا || واثلف : بل يأتلف

فقد اجتمع من هذا كله أن انعكاسات القياسات من الشكل الأول تكون إلى الثاني والثالث . لكن إن أريد إبطال الكبرى ، كان من الثالث ؛ أو الصغرى ، كان من الثاني . وفي الثاني تبطل صغراه بالأول ، وكبراه بالثالث . وفي الثالث تبطل صغراه بالثاني ، وكبراه بالأول .

[الفصل الرابع عشر]

(ن) فصل

في رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف

- فلنقل في رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف . على أنا نعتبر
- ٥ المقدمة التي هي التالى من الشرطية ، ونعمل على أن الاقتران منها وحدها مع الحلية ؛ فإن ذلك لا يضرنا . إذ قد علمت صورة ذلك التأليف ، وأن الاعتبار فيه إيقاع التالى مع المقدمة الداخلة موقع إحدى القرائن الحلية . فقياس الخلف أيضا يكون من وجه مشابها لعكس القياس ؛ لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما ، وتضيف إليه مقدمة ، وتبطل مساهما . لكنه يخالف بأن عكس القياس إنما يكون دائما ، إذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ، ونتيجة حدثت عنه بالفعل ، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم . وأما الخلف ، فقياس مبتدأ ، لا يلزم أن يتقدمه قياس ، وإن اتفق فلا ندرى بعد ما ينتجه إلى أن ينتج محالا . لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد . فليكن مع لنا أن كل ب آ ، بتوسط ج آ . ليس إن أخذنا مقابل النتيجة ، وأضفنا إلى الصغرى ، بطلت الكبرى ، أو أضفنا إلى الكبرى ، بطلت الصغرى ، وكان هذا عكس القياس . فلو أنا ابتدأنا فقلنا : إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ، فنقيضه
- ١٥

(١) فصل : الفصل الرابع عشر ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٤ عا ، هـ . (٣) في : ساقطة من سا || والمستقيم : ورد المستقيم سا ، م . (٦) وإن : + كان س . (٨) من وجه : ساقطة من سا || ما : ساقطة من د ، م ، ن . (١٠) حدثت : وحدت د . (١١) عقد : يعقد س . || شيء : ساقطة من هـ . (١٢) يتقدمه : يتقدم سا || وإن : فإن ع . (١٤) أخذنا : أخذ سا .

- وهو قولنا . لا كل ب آ صادق ، وكان مسلما أن كل ب ج ينتج : أن لا كل ب ج آ ، وكان حقا أن كل ج آ ، هذا خلف . إذ لا يمكن أن يكون كل ج آ ، وليس كل ج آ . فإذن قولنا : ليس كل ج آ ، كذب ، ولزم عن قياس . فأحدى مقدمتيه كاذبة ، ولكن ليست المسألة ، وهي أن كل ب ج . فهي إذن المشكوك فيها ، وهو أنه ليس كل ب آ ، فإذن كل ب آ . والمطلوبات
- الأربع كلها ، إلا الكلى الموجب ، يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف . وأما الكلى الموجب تبين من الشككين الآخرين فقط . لأنك إذا أردت أن تبين صدق قولنا : كل ب آ ؛ بكذب نقيضه ، وهو قولنا ليس كل : ب آ ، قلت ، إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ؛ فنقيضه ، وهو قولنا : ليس كل ب آ صادق . وتحتاج أن تنتج من هذه المناقضة ، ومن مقدمة أخرى مسألة
- نتيجة بينة الاستحالة . وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الأول . لأن هذه المناقضة لا يجوز أن تكون صغرى الأول ، لأنها سالبة ؛ ولا كبرى الأول ، لأنها جزئية . وأما أن أخذت الضد بدل النقيض ، أمكن أن يجعله كبرى ، ولكن إذا أنتج محالا ، لزم أنه كذب ، لم يلزم أن ضده صدق ، لأن الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما علم سالفنا ، فلم ينفع في إنتاج المطلوب .
- وأما السالبة الكلية فتبين في الشكل الأول ، بأن يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية ، ويضاف إليه كبرى ، فينتج محالا . ولا يمكن أن تضاف إليه الأخرى وهي الصغرى فتكون الكبرى جزئية . والسالبة الكلية تبين في الشكل الأول .

(١) ينتج : فينتج ما ، ن || لا كل (الثانية) : لا د ، ن . (٢) إن كل ب آ : إن ب آ آ د ، ن . (٦) تبين : تبين د ، ن . (٨) قولنا ليس : قوله ليس سا . (١١) بينة : ساقطة من د ، ن . (١٥) يكذبان : يكونان ع . (١٦) قبيضا : نقيضه ما || وهو : وهما د ، ن . (١٧) ولا يمكن : ويمكن ن || إليه : ساقطة من د ؛ إليها ن . (١٨) والسالبة : فالسالبة سا || تبين : تبين د ، ن .

بإدخال مقدمة هي كبرى لا غير . وأما الموجبة الجزئية ، فإننا إذا أخذنا تقيضا وهي السالبة الكلية ، لم يمكن أن نضيف إليها في الشكل الأول مقدمة إلا الصغرى ، فينتج المحال . وأما السالبة الجزئية ، فإذا أخذنا تقيضا في الشكل الأول ، أمكن صغرى وكبرى معا ، لأنه كلى وموجب .

• وأما في الشكل الثاني ، فإن الموجبة الكلية إذا أخذ تقيضا ، وهو ليس بعض ب آ ، لم يمكن ، إلا أن تضاف إليها كبرى كلية موجبة . وأما الكلية السالبة ، فإنه إذا أخذ تقيضا لم يمكن أن تضاف إليها إلا كبرى سالبة كلية . وإذا أخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ، لكن لم تثبت صحة ضده . وأما الجزئية الموجبة ، فإن تقيضا يمكن أن يضاف إليه في هذا الشكل كبرى وصغرى . وكذلك الجزئية السالبة ، فإن تقيضا يمكن أن يضاف إليه كبرى وصغرى ، لأن تقيض الجزئيتين كلية ، فتصلح كبرى وصغرى ، سالبة وموجبة . وإذا أخذنا الضد في هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد . ولكن لم تصلح إلا صغرى .

وفي الشكل الثالث . أما الموجبة الكلية فإنها إن أريد أن تثبت بانخلف ، وأخذ تقيضا لم تصلح إلا كبرى . وأما الكلية السالبة ، فتقيضا يصلح كبرى وصغرى ، لأنها موجبة جزئية ، وتكون سالبة في الطرفين أيهما كان . وأما الجزئية الموجبة ، فتقيضا إذا أخذ لم يصلح إلا كبرى . وأما الجزئية السالبة ، فتقيضا يصلح فيه كبرى وصغرى . فإذا الموجبة لا تبين إلا بالضروب

- (٢) الأول : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن . (٥) إذا : فإنه إذا سا .
 (٧) إلا كبرى : الكبرى د ، س ، ن . (٨) لكن : ولكن س ، سا ، عا .
 (٩) إليه : إليها ع ، هـ . (٩-١٠) إليه . . . يضاف : ساقطة من ما .
 (١٠) إليه : إليها ب ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، هـ . (١٢) أخذنا : أخذ هـ .
 (١٣) فإنها إن : فإنها إذا س ، سا . (١٥) كان : ساقطة من سا . (١٧) بالضروب : بالضرب عا .

التي كبرها سالبة ، هي نقيض النتيجة ، وأما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث . والحال في الضد ههنا أنه إذا بطل ، لم يجب بطلان ضده ، هو كما في غيره .

- والفرق بين المستقيم والخلف : أن المستقيم يقصد فيه القاييس في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبينه ، فيقيس عليه من مقدمات سامة إما على الإطلاق • وإما عنده ، وبينه وبين خصمه . وأما الخلف فإنه يقصد فيه في أول الأمر أن ينتج شيئا غير المطلوب ، ذلك الشيء بين الكذب على الإطلاق ، أو عنده ، وبينه وبين خصمه . فإذا تبين كذبه ، عاد وأنتج كذب ما هو سبه ، فأتى صدق نقيض ذلك . وأيضا فإن المستقيم إنما توجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات . وأما في الخلف ، فأحدى المقدمتين من تلك الجملة ، والأخرى ١٠ نقيض المطلوب ، وأيضا فإن النتيجة في المستقيم غير بائنة في أول الأمر ، حتى يتم فيكز . وأما في الخلف فإن النتيجة توضع أولا ، ويوضع نقيضها . وإذا كان الخلف مؤلف من نقيض المطلوب ومن صادقة ، ينتج محالا . فلأنك إن عكست القياس فأخذت نقيض المحال وقررت به بالصادقة ، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها ، وهو المطلوب ، أعني ذلك النقيض . ١٥

فلتبين السالب الكلي بالخلف من الشكل الأول ، ولتأمل كيف يستقيم ، وليكن المطلوب أن نبين أنه لا شيء من ب آ . فإذا أخذنا نقيض هذا ، وهو أن بعض ب آ ، فلا بد من أن تكون ذلك صغرى في الشكل الأول ، والتي

(١) السالبة : الثانية د (٤) أن المستقيم : سافطة من س || في : من س || القاييس : القياس ما . (١٠) في الخلف : بالخلف ع ، (١٣) إن : إذا د ، س ، سا ، ما ، هـ . (١٤) فأخذت : وأخذت سا .

يضاف إليها حتى تنتج المحال ، هو إما قولنا : كل آج ، أو قولنا : ولا شيء من آج . فإن أنتج موجبة ، فكان بعض ب آج ، وأخذنا نقيضها ليرد إلى الاستقامة ، كان نقيضها ، لا شيء من ب آج ، وأضفنا إليها كل آج ، كان الشكل الثانى . وإن كان أنتج سالبة ، فكان ليس كل ب آج ، وكان نقيضها كل ب آج ، وأضفنا إليها لا شيء من آج ، كان أيضا من الشكل الثانى .

وأما إن كان المطلوب سالبة جزئية ، وأخذنا نقيضها وهى الكلية الموجبة ، فإن أضفنا إليها كبرى موجبة ، أو كبرى سالبة ، كان بعينه كما قلنا . وإن أضفنا إليها صغرى موجبة جزئية أو كلية ، فإن النتيجة تكون موجبة ، ونقيضها إما كلية سالبة وإما جزئية سالبة . وجميع ذلك يبين باقتران نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث . وأما الموجب الكلى ، مثل قولنا : كل آب ،

فلا يمكن أن يبين بالخلف فى الشكل الأول ، لأن نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى ولا كبرى . فأما الجزئى فيبين فى الشكل الأول وذلك بأخذ نقيضه ، فلا يمكن أن يكون نقيضه إلا كبرى الأول ، لأنه سالب كلى فلا يمكن أن يبين بعكس القياس إلا من الصغرى ، ونقيض النتيجة ، وذلك فى الثالث . فالموجب فى هذا الباب لا يمكن رده إلى الشكل الثانى .

وأما الشكل الثانى فإذا عكس قياسه الخلفى إلى الاستقامة فإنه يرجع إلى الشكل الأول فى كل موضع . أما الكلى الموجب فلا أنه يكون قد أخذ

(١) أو قولنا : وقولنا د ، س ، ن || ولا شيء : فلا شيء عا . (٢) ليرد : رد سا . (٣) ب آج : ب آج د || كان : فكان ب ، د ، م ، ن . (٤) وإن : فإن س ، هـ . (٥) أيضا : نقيضها د ، ن . (٦-٧) فإن . . . سالبة : ساقطة من م . (٧) إليها : ساقطة من ن . (٩) سالبة (الثانية) : ساقطة من سا . (١١) فلا يمكن : ولا يمكن هـ || فلا يصلح : ساقطة من س . (١٢) فأما : وأما د ، س ، عا ، ن ، هـ || الجزئى : + الموجب سا . (١٢-١٣) وذلك . . . الأول : ساقطة من م . (١٣) فلا يمكن : ولا يمكن هـ . (١٦) فأما : فإن د ، ن .

- في الخلف نقيضه فصار صغرى ، فيحتاج إلى إبطال الصغرى ، وقد بان ذلك بالشكل الأول . وكذلك الكلى السالب ، لأن نقيضه أيضا لا يكون كبرى .
- وأما الجزئى الموجب ، فإن نقيضه يصلح صغرى وكبرى ، فيصلح في الأول والثالث ؛ وكذلك الجزئى السالب . فإذن جميع قياساته يمكن أن تعكس إلى الأول . والخلفان المحتجان للجزئى يمكن أيضا أن تعكس إلى الثالث .
- وأما الشكل الثالث ، فإن موجبات ما بين فيه بالخلف قد تبين كلها في الأول بالمستقيم ، وسالباته تبين أيضا في الثانى . أما الموجبات فإن نقائصها تكون في قياس الخلف كبرى لا محالة ، فتبطل بالشكل الأول . وأما السالبات ، فإن نقائصها تكون صغرى وكبرى معا ، فيمكن أن تبطل في الثانى أيضا مع الأول . فقد بان وظاهر أن القياس الخلفى مشارك للمستقيم ، يرجع أحدهما إلى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات .
- ١٠

(١) بان : + أن د ، س ، ن ، هـ . (٢) وكذلك : فذلك سا . (٣) فيصلح :
 ويصلح سا || الأول : + والثالث د ، ن . (٤) قياساته : قياسه د ، ن .
 (١٠) وظهر : ساقطة من ن .

[الفصل الخامس عشر]

(س) فصل

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

وقد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة ، بأن يؤلف قياس من موجبة
 وسالبة متضادتين أو متقابلتين احتيل حتى خفى ذلك، إما بأن تبدل اسم حد ما
 بما يرادفه ، وإما بأن توجد بدل الحد جزئية أو كلية فتحكم عليه بما يرفع
 الحكم من الحد . فنه ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ، ومنه ما ليس
 بالحقيقة كذلك ، ولكن بالظن . وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل
 على سبيل المبالغة في التبيكيت بأن يتسلم قول ثم ينتج تقيضه من أصول أخرى
 ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه في الشيء أنه ليس هو . وكثيرا ما يغلط به
 من هو ضعيف التمييز .

والمتقابلات في اللفظ أربعة : كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا بعض .
 وفي الحقيقة ثلاثة ، لأن البعض ، ولا بعض ، لا تقابل فيها . وهذا الضرب من القياس
 إنما يتألف في الشكل الأول بأن يجعل المحمول كشيئين فيوضع أحدهما للآخر ،
 وأما في الشكل الثاني فبأن يؤخذ الموضوع كشيئين ، ويؤخذ المحمول واحدا .

- (٢) فصل : الفصل الخامس عشر ب ، د ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٥ ما ، هـ .
 (٤) وقد قد سا ، م || يؤلف : يقدم س ، يوجد سا . (٥) أو متقابلتين : ومتقابلتين د ، أو
 متقابلين س ، سا || بأن : أن د ، ع ن . (٦) وإما بأن : أو إن سا . (٧) متقابلتين :
 متقابلين د ، س ، سا ، ما ، هـ . (١٠) يؤخذ : وجدد || فينتج : ساقطة من م ||
 أنه : أن د || به : فيه س . (١٢) والمتقابلات : المتقابلات سا . (١٣) البعض : بعض ما .
 (١٥) يؤخذ : يوضع سا .

- وأما في الثالث فبان يؤخذ المحمول كشيئين ، ويوضع الموضوع واحدا . وفي الشكل الثاني إن أخذنا متضادين جاز وضع أيهما اتفق صغرى وكبرى . وإن أخذنا متناقضين لم يميز إلا أن تكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة أو سالبة . ولكن لا بد من أن يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل أو بالقوة ، مثل أن يكون أحدهما نوعا وجزئيا تحت الآخر ، فيكون قياسا على المتقابل . ٥
- وأما ما سوى ذلك فلا يكون إلا في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب وإيجاب . وغير ذلك لأن المقدمتين لا تكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين ، مثل قولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الناطق بحيوان أولا شيء من الضحالك بحيوان . أو كل علم ظن ، ولا شيء من الطب بظن . وأقول : يشبه أن يكون القياس على طرفين : أحدهما جنس ، والآخر نوع . مما يظن أنه قياس ١٠ على المتقابلين . وليس في الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين ، بل إذا رد إلى ذلك بالتحقيق كان قياسين في قياس ، أحدهما مضمر ، والآخر مصرح . والمضمر هو الحقيقي على متقابلين ، ولكنه وإن لم يكن حقيقيا فهو أقرب إلى الحقيقة ، لأن الحكم على الكلى كالحكم على الجزئى الذى تحته ، ولا يحتاج إلى بيان . فكانه حكم على الجزئى بمتقابلين . وذلك حكم القياس المضمر فيه . ١٥

وأما الشكل الثالث ، فلأنما يمكن ذلك في ضروبه المتبعة للسالب . فاما الضروب المتبعة للوجب فقد متاه موجبتان . فكيف يتقابلان ؟ وعلى كل حال

-
- (١) المحمول كشيئين ويوضع : ساقطة من سا || ويوضع : يوجد س ، ويؤخذ ع ، ما .
 (٥) وجزئيا : جزئيا س . (٦) وأما ما سوى : وأما سوى هـ . (٩) يظن : ساقطة من د ، م .
 (١١) متقابلين : متقابلين م . (١٢) قياسين : قياسان د ، سا || قياسين في قياس : قياسا على قياس س . (١٣) متقابلين : متقابلين م . (١٤) الكلى : الجزئى ب ، م .
 (١٦) السالب : السالبة د ، م ، ن ؛ السالبة سا || فاما : وأما سا ع ، هـ .

فلا يجوز إلا أن يكون السالب كبرى . ومثاله : كل طب علم ، ولا طب بعلم ، فليس كل علم بعلم . وكذلك إن أخذنا على التناقض تلك . وينبغي أن نستقصي النظر ، هل يمكن ههنا شيء أمكن في الشكل الثاني ؟ إذ كنا نقول هناك مثلا : إن كل علم فاضل ، ولا شيء من العلوم فاضل . فيكون قياسا من متقابلين . ثم نضع بدل العلم ، الطب . فيمكن أن يوضع فيه طرف أخص من طرف . ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا من متقابلين . فهل يمكن أن يكون ذلك ههنا . وإذا استقصى وجب أنه لا يمكن ، لأنه لا يمكن في الشكل الثالث في القياس على المتقابلين أن يكون الطرف الأكبر أخص من الأصغر والمقدمتان متقابلتان ، وينتج فيالحق ، مثل قولنا : كل هندسة علم ، ولا شيء من الهندسة طب ، فليس كل علم طب ، فذلك حق . ومما تعين في هذا الاستقصاء أن نضع كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا شيء ، وهى ثلاثة ، فنجعلها أسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ، إلا أن لموضوعاتها اسمين مترادفين أخذا حدين ، أو مشتركة الموضوع ، إلا أن لمحمولها اسمين مترادفين وضعا طرفين ، أو أحدهما تحت الآخر ، والموضوع محفوظ الاسم ، فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث ، ليس غيرها . فنعلم أنها قياس ، وأنها غير قياس ، وذلك بالأصول المتقدمة ، وتنتج ، وأن يراعى الأصل الذى أعطيناك .

إلا أن الأكبر يجب أن يكون ليس أخص من الأصغر . ولا يجب أن يظن أنا لما جوزنا أن يكون قول صادق أنتج عن كاذب ، كذلك يجوز أن يكون

(١) إلا : ساقطة من س ، س ، هـ || كبرى : إلا كبرى س ، س . (٢) إن : إذا د ، ن . (٣) فاضل (الثانية) : فاضل ن . (٤) أن يكون : ساقطة من س . (٥) لأنه : فاته س ، هـ . (٦) الأصغر : الطرف الأصغر س . (٧) كل كل : كل بعض د ، ن . (٨) فنعلم : فنعرف هـ ، هـ . (٩) وتنتج وأن : ويجب أن ع || وأن : أن س ، س ، هـ ، م .

- أيضا عن متقابلين نتيجة صادقة البتة . لأن هذا ينتج أن الشيء ليس هو .
 وأما أنه كيف يمكن أن يعرض لأصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات
 من متقابلين ، وهم لا يشعرون ؛ فذلك لأنه يمكن أن يكون عند إنسان ما
 قياسات فاسدة ، أنتجت نتائج فاسدة ، فهو جامعها عند نفسه ، ويكون
 عنده حق ما ، هو موضوع مسلم . وتكون تلك القياسات أو النتائج الفاسدة ،
 يلزم عنها لفسادها شيء فاسد ، يمكن أن يساق إلى إنتاج ضد ذلك الحق .
 أو يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم أو الجزئي
 تحته . فإذا حقق كان بالقوة مقابلا له . فينتج منه بقياس ما ، مقابل هذا
 الموضوع . مثاله إن كان الموضوع : أن بعض الأعداد فرد ؛ ويكون في تلك
 القياسات الفاسدة ، إما مقدمة كاذبة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين ،
 وإما نتيجة فاسدة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمتساويين ، أمكن أن يكتسب
 من تلك مقدمة مناقضة أو مضادة لهذا الموضوع ، أن لا شيء من الأعداد
 بفرد . فينتج منها أن بعض ما هو عدد ، ليس بعدد ؛ أو بعض ما هو فرد ،
 ليس بفرد . وكذلك إن وضع ، أن كل علم ظن ؛ ثم سلم أولزم من أصول
 أخرى عنده ، أن الطب ليس بظن ، وربما كان الموضوع حقا ، والقياسات
 الفاسدة أنتجت مقابلة ؛ وربما كان الموضوع باطلا ، والقياسات أنتجت
 مقابلة ؛ كانت قياسات صادقة أو كاذبة ، وربما كانت قياسات صحيحة
 عنده وقياسات فاسدة ؛ فاكسب من الصحيحة ، صحيحا ؛ ومن الفاسدة ،
 فاسدا ؛ وكانا متقابلين . وأما إذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن أن يستعمل من

(١) متقابلين : متقابلين د ، ن . (٥) موضوع : هو موضوع د ، ن . (٧) لجنس :
 بجنس سا . (١١) وإما نتيجة . . . بمقارنين : ساقطة من د ، ن . (١٢) مقدمة :
 المقدمة د ، ن . (١٦) الفاسدة : ساقطة من س . (١٩) فاسدا : فاسدة سا .

غير حيلة . فمن تلك الحيل أن تتسلم جزئية متناقضة لكلية ، كما تتسلم أن كل علم ظن ، ثم تتسلم ، وأن لا شيء من الطب ظن . ومن ذلك أن يوم أن المركب ليس أحد الجزأين فيسلب أحد الجزأين عن المركب ، ويجعل المركب حداً أوسط ، فيقال : إن الحى الأبيض ليس بأبيض ، أى ليس بأبيض مجرداً وحده ، أو ليست حقيقته الأيضية ، ولكن لا يشترط هذا الشرط . ثم نقول :

• إنسان ما ، أى كفلان ، هو حى أبيض . فيتج : أن ذلك الإنسان ليس بأبيض ، أى ذلك الإنسان بعينه . ثم نقول : ذلك الإنسان ليس بأبيض ، وهو بعينه أبيض ، فيتج : الأبيض ليس بأبيض . هكذا ينبغي أن يفهم هذا الوضع . ويمكن أن يؤخذ له مثال كل ، كقولك : كل إنسان حيوان ناطق ، وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق . على أنه يعنى فيما بينه وبين نفسه : وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فقط ، فيتج : فليس أحد من الناس بناطق . ثم موضوع : إن كل إنسان ناطق . فإن قال قائل : إن هذا لا يكون متناقضاً في المطلق . وخصوصاً في الماهل . قيل : أما الماهل ، فقد عرفت الجواب عنه ، وأما المطلق فليؤخذ حل الشرط الذى يمتنع أيضاً في المطلق اجتماعه . ولنقل : إن زيدا أبيض ، وهذا الإنسان ليس بأبيض ، فزيد ليس هو هذا الإنسان الذى هو زيد ، هذا خلف ليس في المطلق كذا .

(١) تلك : ذلك س ، سا . (٢) وأن لا : أن لا هـ . (٣) فيسلب أحد الجزأين : ساقطة من م || أحد (الأولى والثانية) إحدى د ، ن . (٤) بأبيض مجرداً : أبيض مجرداً س ، سا . (٥) أوليست : ولست د ، ن . (٦) الإنسان (الثانية) : ساقطة من ن . (٧) — (٨) بعينه أبيض : بأبيض سا . (٩) شيء : ساقطة من د ، ن || فليس : ليس هـ . (١٠) بناطق : ناطق س . (١١) زيدا : فلانا سا . (١٢) خلف ليس : خلف وليس ع ، هـ || ليس في المطلق كذا : ساقطة من سا .

[الفصل السادس عشر]

(ع) فصل

في المصادرة على المطلوب الأول

- وقد بقي من الأمور المناسبة لما جرى ذكره ، أمران : المصادرة على المطلوب الأول ، ووضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ؛ وذلك في الخلف . فاما المصادرة على المطلوب الأول ، فهي داخلية في جنس ما لم يبرهن مما قيل . ولكن ذلك الجنس أعم منه ، لأن ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب أن القول غير متج بشكله أو بسبب مقدماته . وقد يكون بسبب أن المقدمات أخفى من المطلوب ، أو أن المقدمات مساوية له في الجهالة ، أو أن المقدمات إنما تبين بعد بيان المطلوب . وليس شيء من هذه مصادرة على المطلوب الأول . فإنه إنما تكون المصادرة على المطلوب الأول في قياس متج الشكل ، وليس إذن بسبب الشكل . وليس يجب أن تكون بسبب أن المقدمة أخفى أو مساوية في الجهالة ، حتى إذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب ؛ وذلك لأن الخلفي والمساوي في الجهالة قد تكون غير المطلوب ، ولا تكون مصادرة على المطلوب الأول . وأما في المصادرة على المطلوب الأول ،

(٢) فصل : الفصل السادس عشر ، د ، س ، ع ، م ، فصل ١٦ ع ٥ . (٥) الأول : ساقطة من هـ || للنتيجة (الأول) : للنتيجة س || للنتيجة (الثانية) : ساقطة من س . (٦) أما : وأما هـ . (٧) يبرهن (الأول والثانية) : يبرهن س || ولكن . . . مما قيل : ساقطة من د ، ن . (٩) مساوية : مساوية س . (١٠) تبين : تبين س ، سا || وليس شيء : ولا شيء س . (١١) الأول (الثانية) : - فإنه إنما تكون د . (١٢) وليس (الأول) : فليس هـ || يجب : يجوز عا . (١٥) في : ساقطة من سا .

فليس الخلفي أو المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب ؛ بل إنما يكون القياس ،
 مصادرة على المطلوب الأول ؛ لأن المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه ،
 بأن يدل اسم أحد حديه الذي يراد أن يجعل حداً أوسط . والأشياء البينة
 بنفسها فلا تبين بوجه ولا بالحقيقة ولا بأن يقاس عليها من نفسها . فإن ذلك غير
 معتاد ، لأنها مقبولة مسالمة ، وإن كان يمكن أن يصادر عليها ، بل إنما يستعمل
 هذا فيما من شأنه أن يتشكك فيه ، ويجهل . فهذا إذا استعمل في بيانه غيره
 مما هو أعرف منه ، فقد عمل الواجب . وإن استعمل نفسه في بيان نفسه ،
 فقد صودر على المطلوب الأول . وقد يعرض ذلك في قياس واحد ، وقبلما
 يخفى هذا إلا على ضعفاء العقول . وقد يعرض في قياسات فوق واحدة ، بأن تكون
 نتيجة نتبين بمقدمة غير بيّنة بنفسها ؛ وتلك المقدمة تبين بمقدمة أخرى ؛ وتلك
 المقدمة إنما تبين بصحة النتيجة ؛ فيكون هذا أيضاً مصادرة على المطلوب
 الأول بوسائل . مثل الشكل الذي في كتاب أوقليدس ، أن الخطوط
 المتوازية إذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا كذا وكذا . ومن مقدمات برهان
 ذلك المطلوب أن الخطين اللذين في سطح واحد إذا وقع عليهما خط قصير
 الزاويتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا . فإن رام أحد أن يبين
 هذا ، بأن يقول : إنهما إن التقتا ، كان مثلثا من الخطين ، والخط الواقع ،

(١) غير المطلوب : + بل هو نفس المطلوب هـ . (٤) ولا بالحقيقة : لا بالحقيقة ، س ، هـ ، م ، هـ . (٦) استعمل : استعملت عا || بيانه : بيان د . (٧) وإن :
 فإن د . (٨) وقبلما : وقيل ما سـ . (١١) هذا : ساقطة من سـ . (١٢) الشكل :
 الوضع بـ ، س ، عا || الذي : الأول ن . (١٣ — ١٤) المتوازية . . . الخطين : ساقطة
 من س ، س ، عا . (١٤) اللذين : التي س ، س ، عا || في : من س ، عا || قصير : قصير
 د ، ن . (١٥) الزاويتين : اللتين عا || من : في د ، ن || يلتقيا : + وهذا موضوع
 في مصادر كتاب أوقليدس س ، س ، عا ، هـ || فإن : وإن سـ . (١٦) إن :
 إذاع .

- وكانت الزوايا الثلاث أعظم من قائمتين ، هذا خلف . فإذا لا يلتقيان . فقد صادر على المطلوب الأول من حيث لم يشعر ، لأن كون زوايا المثلث بهذه الحالة ، إنما يبرهن بعد صحة ذلك ، فيكون عرف حال الزوايا في الخططين بزوايا المثلث ، وحال زوايا المثلث إنما تبين بحال زوايا الخططين ، فيكون استعمال زوايا الخططين مع الخط الواقع عليها مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسائلط ،
- فهكذا تكون المصادرة على المطلوب . وبالجملة يجب أن يكون قد أخذ فيها أخذ حدى المطلوب مرتين ، إما بالحقيقة قياسين مرادفين يرجع أحدهما على الآخر حملا ومعنى ، وإما بحسب الظن ، فإن يأخذ أى شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحاك ، فيظن أن شأنهما وحكمهما واحد ، ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين ؛ أو أخذ كلياً وجزئياً ، ويظن أن الحكم فيهما واحد ؛
- فيظن أنه مصادرة على المطلوب الأول .

- والمصادرة على المطلوب الأول بحسب الظن على أقسام مذكورة في طويقا .
- وأما في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدين حداً أوسط ، اسماً آخر مرادفاً ، كما يكون في تقابل القياس . فإن تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الأول ، مشتركان في أن الحد الأوسط فيهما موجود

(١) وكانت : فكان سا . (٢) الحالة : + أعنى مساويتين لقائمتين ؛ + أعنى مساوية لقائمتين || ذلك : + الوضع ما ؛ + يدعى صحة قولنا إنه إذا وقع على الخطوط المتوازية خط قاطع كانت الزاويتين المتبادلتين متساوية والخارجة متساوية لقابلها الداخلة ع .

(٥) استعمال : استعمل كون سا ، هـ . (٦) المطلوب : + الأول ع ، هـ .

(٧) مرادفين : مترادفين سا . (٨) فإن : بأن سا || أى : ساقطة من ب . (٩) فيظن : ويظن س ، سا ، ما || معناه : معنيهما عا . (١٠) فيهما : فيها د ، ن . (١٥) مشتركان : يشتركان سا .

في النتيجة . والقياسات الصحيحة ليست كذلك . وتكون المصادر على المطلوب الأول فيهما مقدمة صادقة جدا ، وهي التي يكون موضوعها ومحوها واحدا ، ومقدمة مشكوك فيها ، وهي التي هي المطلوب ، وقد صودر عليه . وقد يمكن المصادر على المطلوب الأول في الشكل الأول والثاني والثالث . لكن إن كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الأول صغرى وكبرى . فإن كان صغرى ، كان للأكبر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الكبرى هي تلك المقدمة الصادقة جدا . وإن كان كبرى ، كان للأصغر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الصغرى هي تلك الصادقة جدا . وإن كان جزئيا ، لم يمكن إلا أن تكون صغرى . وإن كان سالبا ، لم يمكن فيه إلا أن تكون الكبرى . وقول المعلم الأول : إن كل مطلوب موجب في الشكل الأول فيصلح أن يؤخذ في القياس صغرى وكبرى ، إنما عني به الكلى . وأما في الشكل الثاني ، فإن المطلوب لا يكون إلا سالبا . ففي ضرب لا يكون إلا صغرى ، وفي ضرب لا يكون إلا كبرى . وهذا إن كان السالب كليا . فإن كان جزئيا لم يميز في الثاني إلا صغرى ، وفي الشكل الثالث إلا كبرى ، وفي الأول لا يصلح يأنه بوجه . لأنه لا يصلح صغرى ولا كبرى .

- (١ — ٢) المصادر على المطلوب الأول : ساقطة من د ، م ، ن . (٢) فيهما : فيباد ، س ، ن || مقدمة : ساقطة من هـ . (٦) للأكبر : الأكبر سا || مترادفان : مترادفان سا . (٧) المقدمة : ساقطة من د ، ن || للأصغر : الأصغر سا || والأوسط : والأكبر سا . (٧ — ٨) كبرى . . . الصادقة جدا وإن كان : ساقطة من د ، ن . (٨) مترادفان : مترادفان س || لم يمكن : لا يمكن س . (٩) وإن : إذاب ، سا || فيه : ساقطة من س ، سا . (١١) في : ساقطة من م . (١٢) لا يكون إلا صغرى . . . ضرب : ساقطة من ن . (١٣) إن : إذاس . (١٤) الثاني : الشكل الثاني ع || وفي : ضي س . (١٥) صغرى : لا صغرى سا .

والمصادرة على المطلوب الأول قد تكون في المعلوم ، وذلك إذا كان صادر بالحقيقة على الوجه الذى قلنا . وقد تكون في الجدل ، وذلك إذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود ، وهو الذى يكون حد المقدمة الصادقة فيه كشيء واحد بحسب الظن المحمود .

(١) هل : فى س || المعلوم : المعلوم ب ، د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ || كان : ساقطة من سا || صادر : صادق . (٢) هل : وعلى س ، سا || كان : ساقطة من س || فعل : ساقطة من هـ . (٤) فيه : ساقطة من س ، سا || المحمود : الموجود ما .

[الفصل السابع عشر]

(ف) فصل

في وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب

وأما وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ، فهو أن ينتج كذبا وينسبه إلى مقدمة ، حتى يكون من حقه أن يقال إن الكذب الذي أنتجته هو من قبل كذا ، وليس من هذه الجهة التي ظننت . وهذا يقع في قياس الخلف إذا أخذ أخذ قبيض الموضوع ، ثم قاس قياسات أنتج كذبا ، ثم رام أن ينتج أن قبيض الموضوع كذب ، لأنه أنتج كذبا . فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا لينع قياس الخلف . وإنما يمكن أن يقال له : ذلك إذا كان الكذب يلزم ، وإن رُفعت تلك المقدمة ، ولم تُستعمل في القياس أصلا . ١٥

وهذا الاعتبار لا يكون في المستقيم ، لأن المستقيم لا يقصد فيه إنتاج كذب من وضع شيء مناقض للطلوب ؛ بل يساق إلى المطلوب . وإذا منع ، قيل : إن في القياس مقدمة كاذبة ، أو ليس تأليفه متبعا . ولم يقل : إنه لم يعرض الكذب من قبل وضع كذا لأنه لم يبين على أن هناك كذبا عارضا ، بل هذا في الخلف إذا كان قبيض الموضوع ، سواء وضع أو رفع لا يغير حكم اللازم ١٥

(٢) فصل : الفصل السابع عشر ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٧ ، ا ، هـ . (٤) على أنه سبب للنتيجة : ساقطة من سا ، هـ . (٥) الكذب : الكبرى سا . (٧) إذا : وإذا س ، هـ || أخذ أخذ : أخذ د ، ن . (٩) قياس : القياس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || له : ساقطة من ع || ذلك : وذلك ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (١٢) للطلوب : ساقطة من د . (١٣) في : ساقطة من ما || يمرض : يمرض سا . (١٤) بين : بين سا || على : ساقطة من هـ .

- من الكذب ولا يكون سببا لإنتاج المحال ، فلا يلزم أن يكون محالا . وهذا على وجه : إما أن تكون الحدود التي للحال ولقياسه ، غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة ؛ وإما أن تكون مشاركة ، ولكن المحال لزم عن شئ آخر .
- مثال الأول : لو أن أحدا أراد أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع ، فاستعمل فيه قياس "زنين" في أن لا حركة ، ثم قال : وهذا محال ، ثم قال : فاذن القطر غير مشارك للضلع . وهذا القمم من أخذ ما ليس بسبب سببا ، هو أظهر ما في هذا الباب . وأما مثال الذي يأخذ في المحال أو قياسه حدودا تشارك وتصل بحدود النقيض ، فنل أن يقول : ليس كل ب آ ، وإلا فليكن كل ب آ ، وليكن كل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ . فاذن كل د ب . هذا خلف .
- فاذن ليس كل ب آ . فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا . لأن قولنا : ١٠ كل د ب ، يكون نتيجة عن مقدمته ، وإن لم يقل : كل ب آ . وأيضا من الجانب الآخر بأن يقول : كل ب آ ، وكل آ ج ، وكل ج د . فكل آ د . وهذا خلف . فإن هذا أيضا وضع ما ليس بسبب سببا . وذلك لأن قولنا : كل ب آ ، وإن رفع ، بقي القياس المنتج للخلف ؛ بل يجب أن تكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ، وتكون مع ذلك بحيث إذا رفع ١٥ النقيض لم يلزم محال ، بل يكون المحال إنما يلزم لوضعه لا غير . فيكون القياس المركب متصل التركيب ، لا حشو فيه ، وليس قياسات مختلفة لا وصلة

(١) ولا : فلا ب ، س ، سا ، ما ، م || لإنتاج : للإنتاج م . (٢) إما : لها ع || التي : التي ما || لنقيض : للنقيض ما . (٥) زنين : [يقصد زنين الإيل] . (٦) القطر : للضلع س ، سا ، ه || غير : ساقطة من د ، س ، ه || مشارك : المشارك د ، ن || للضلع : ساقطة من س ، ه || سببا : ساقطة من سا . (١١) د ب : ب آ م . (١١-١٢) وأيضا . . . ب آ : ساقطة من سا . (١٦) إنما يلزم : إذا لزم د ، ن ؛ إنما لزم س ، سا ، ع ، ما ، ه . (١٧) وليس : أو ليس ب ، د ، سا ، م ، ن || لاوصلة : ولاوصلة ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

بينها . فإن الكذب لا يمكن أن يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالاً نصير به كقياس واحد ، فإنها إذا اجتمعت ولم تتصل إما أن يكون الكذب لازماً من واحد منها ، وإن رفع البواق ، وإما أن لا يلزم عنها شيء بالشركة . وإن كذبت نتائجها كلها أيضاً ، لم ينفع بجمعها في إبطال شيء أو إثباته ، مثل قياسات مختلفة ، على أن المتوازية تلتقي ، وأن المثلث زواياه أعظم من قائمتين ، وغير ذلك . فإن جميع أصناف نتائج كاذبة ، لا تتصل قياساتها ، لا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف .

(٢) واحد : ساقطة من س .

(٤) أو إثباته : وإثباته د ، ن .

(١) يتنا : بينهما ب ، د ، سا ، م .

(٣) منها : منها ع || وإن : فإن ط .

[الفصل الثامن عشر]

(ص) فصل

في وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمحجّب في تسليم المقدمات ،
والامتناع عن تسليمها ، وغير ذلك

- ٥ إن القياس قد يستعمل في العلوم ، وقد يستعمل في الجدل . والذي يستعمل في العلوم فيستعمل على ما عليه الأمر في نفسه ، والذي يستعمل في الجدل يستعمل على ما هو مشهور أو متسلم . وإن هو مر في المشهور لم ينتفع به في الجدل . فعمدة المقدمة في المحاوراة الجدلية أن تكون على سبيل التسليم ، والتسليم يكون بالمسألة ، والمسألة في الموضوع كأنها هي المقدمة . وإنما تباين بهيئة تلحق بالمسألة تحرف بها عن هيئة المقدمة . وقد يقال لها أيضا مسألة إذا كانت متسلمة عن سؤال . ولما كان الجدل إنما يحاول الإلزام والتبكيك ، أعني القياس على نقيض ما ينصره المحجّب ، وليس غرض الجدل من حيث هو جدلي ، الحق ؛ فلا بأس أن يحاول السائل في تركيب القياس الجدلي حيلة يكون استعمالها مقربا للسافة من الغرض ؛ وأن يعتمد المحجّب ، الذي يورد للسائل القياس على مقابل ما ينصره حيلة يتحرف بها عند احتياجه إلى الإجابة عن مسألة مسألة ،
- ١٥

(٢) فصل : الفصل الثامن عشر ، د ، س ، ع ، م ، فصل ١٨ ، هـ . (٦) يستعمل : فيستعمل ، س ، ع ، م ، هـ . (٧) متسلم : تسلم ، س ، ع ، م ، هـ . (٨) الجدلية : والجدلية هـ || التسليم والتسليم : التسلم والتسلم ، س ، ع ، م ، هـ || يكون : قد يكون س . (٩) بالمسألة والمسألة : بالمسلم والمسلم ، د ، م ، ن || كأنها : كأنه ، د ، م ، ن || هي : هو ، د ، م ، ن || تباين : ساقطة من س . (١٠) مسألة : مسألة ع ، م . (١١) متسلمة : مسلمة س || ولما كان : وأما إذا كان س ، هـ . (١٤) لائق : لائق ب ، س ، ع ، ط ، م ، هـ . (١٥) مسألة مسألة : مسألة د .

من أن يلحقه نقض وتبكيث ؛ ويجتهد في منع القياس أصلا ، أو منع القياس على مقابل ما ينصره .

ولنعد ههنا أصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس ، أو يستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس . ولأن المسألة الجدلية على وجهين : فلأنها إما أن تكون عن مقدمات قياس مع نتيجة ، كقولك : أليس إذا كان كل ب ج ، وكل ج د ، كان كل ب د . فهذا لا حيلة فيه إلا تسليم أو إنكار مقدمة أو ادعاء أن القياس غير متبع . وإما أن يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها آخر الأمر القياس وتنتج النتيجة . فيكون فيه التحفظ على وجهين : أحدهما عند تسليم مقدمة مقدمة . والآخر عند اجتماعها لثلا يؤلف قياسا .

١٠ فاما القسم الأول فيجب أن يجتهد فيه حتى لا نسلم حدا مكررا تسليما قياسيا . فإنه إذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي ، لم يمكن أن يؤلف قياس ، ولم يمكن السائل أن يبكت . والتبكيث قياس على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المحجب . وأما في آخر الأمر بعد التسليم فيجب أن يتأمل أن الواسطة التي سلمت كيف نسبتها إلى الطرفين ، حتى يعرف الشكل والضرب . فلن لم يكن الشكل متجا لذلك المطلوب كالثاني للوجب ، والثالث للكلى ، منع إنتاجه ذلك ؛ أو كان غير متبع أصلا ، منع إنتاجه أصلا . وهذا إنما يتأني له بعد حفظه أشكال القياسات وضروبها . فهذه وصية المحجب .

(٣) بمن : فن د ، ثم سا . (٤) ولأن : لأن ه . (٥) كقولك : كقوله س || أليس : ليس د . (٦) غير : ساقطة من سا . (٧) مقدمة مقدمة : مقدمة ن || آخر الأمر : أمر د ، ن . (١٢) ولم : لم ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه || يبكت : ساقطة من د . (١٥) منع : مع سا . (١٦) يتأني : يتأني س .

- وأما السائل فيجب أن يحتال في التوصل اللطيف إلى ترويح ما أوصى بالتحرز منه ، فيجب أن يمتد بأخفى ما يكون من الحيلة ، فينظم ما هو ضرورى في الإنتاج من غير أن يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنيعه . بل إن كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج أخر ، ولا يزال حتى يبلغ المطلوب ، سأل أولا عن أبداها من إيهام المطلوب وتسلمه ، ثم لم يسأل عما يليه ، بل عما هو أقرب من المطلوب من مقدمات بينهما ، ثم عاد وسأل عما بين المسألتين . ولذلك وجوه من الترتيب . مثلا إن كان تبين أن كل ز آ ، وكان ينتج ذلك بأن كل ز ه ، وكل ه د ، وكل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ ، فكل ز آ . فيسأل إما عن مقدمات الأطراف ، أو الواسطة . فإن سأل عن مقدمات الأطراف فأولاهما الكبرى . لأن السائل ١٠ إذا سأل أولا عن الصغرى أليس كل ز ه ؟ حدس المحيب أنه عسى أن يكون كل ه د ، أو شيئا آخر مما على النظام . وأما إذا سأل عن الكبرى أنه أليس كل ب آ ؟ فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب . فكان وقوع الحدس عن هذا الجانب أقل ، لأنه لو قيل : كل ب آ ، وكل ز ب مصرحا ، لم يكن على النظم القياسي بالفعل إذا لم يوضع المشترك في كل واحد منهما بجنب الآخر فلم يوهم ، ١٥ فكيف إذا لم يصرح ؟ والأخرى أن يسأل عن الكبرى أولا ، فيقول : أليس ب كل آ ؟ ثم يتباعد عنه فلا يسأل عما هو يجنبه ، بل عن البعيد منه ، فيسأل

(٥) نتائج : ساقطة من م . (٦) بل : ساقطة من م . (٧) بينهما : ينهادر ، ن || ولذلك : وكذلك د ، ن + من م || من : ساقطة من د ، ن . (٨) ز آ : ب آ ، د ع ، م ، ن . (٩) د ب : ه ب . (١٠) فأولاهما : وأولاهما د ، م ، سا ، ما ، ن ، ه . (١١) حدس : حدث م || أن : ساقطة من م ، ما . (١٤) وكل ز ب : وكل ب ز ع ؟ ساقطة من م . (١٤ - ١٦) مصرحا . . . إذا : ساقطة من سا . (١٥) القياسي : + فلم يوهم ع || واحد : ساقطة من ن || فلم يوهم : ساقطة من ع . (١٦) والأخرى : فالأخرى م ، سا ، ما ، ه . (١٧) ب آ : ز ب م .

هل كل $هـ د$ ؟ ثم يعود فيسأل هما بينهما أنه هل كل $ج ب$ ؟ وكذلك يجتهد أن
يوقع اختلافا في الترتيب . وإن سأل عن بعض المقدمات المتوسطة أولا ، ثم
الطرفية على خلاف ما هو نهج الترتيب في الأوساط ، ثم عاد إلى الطرفية
الأخرى ، لم يكن به بأس بعد أن لا يجعل المسائل مرتبة .

• وأما إذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب أن يسأل أولا عن الواسطة
بجعل أول سؤاله عن الكبرى ، فيكون أول ما يلفظ به لفظ الواسطة ، مثلا
نقول : هل كل $ب آ$ ؟ فيكون أول ما يدخل في لفظة الواسطة ؛ ويكون إنما
طلب أولا النسبة التي للمحد الأكبر إلى الواسطة ، ثم سأل عن الصغرى فيكون
فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات . فإذا فعل هذا حدث قياس على
تقيض الموضوع ، وهو التبيكيت . فالتبيكيت قياس ما ، وعلى شرائطه
في الأشكال والضروب ، إلا أنه باعتباره ما ، وذلك الاعتبار أن تكون نتيجته
تقيض وضع ما يحفظه المحييب .

وقد ظن بعضهم أن قول المعلم الأول : إنه يجب أن يبدأ أولا بالواسطة ، أن معناه
أنه يجب أن يبدأ بالأصغر . وليس كذلك . فإنه إذا سأل عن الصغرى ، لم
يكن بد من أن يتلوه بالسؤال عن الكبرى ، فيكون قد سأل على ترتيب قياسي
متنظم . وقد حذر أيضا عن الابتداء للصغرى لما فيه من التنبيه على مأخذ
الاحتجاج . فإن كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للمحييب فيه من جواب

(١) $هـ د$: $ب آ$ || $ج ب$: $هـ د$ م || أن : في د ، ن . (٢) اختلافا : خلافا م ||
سأل : يسأل م . (٣) الطرفية (الأولى) : الطرفين م || على : وعلى م || ما هو نهج : ما يهرم م ،
ما || الأوساط : الأوسط د ، ن || الطرفية (الثانية) : طرفية م ، ما . (٤) الأخرى : الآخرين
م ، ما || به بأس : بقياس ما . (٥) $ب آ$: $ج ب$ م || ويكون : ليس د ، ن .
(١٠) التبيكيت : + فإن هـ . (١٣) الأول : ساقطة من م .

- يلئم غرض السائل ، يكون حكمه حكمه لو ابتدأ بالصغرى سائلا ، وإن كان للجيب أن يجيب بشيء آخر ، فهو الآن أفطن لوجوب ذلك عليه ، إذا أحس بالصغرى وأحس بانتظام القياس . فإذا كان له سبيل إلى أن يعاسر في تسليم الكبرى ، فقد افترض عليه سلوكها من هذا الوقت . وأما إذا سأل عنها أولا ، ثم تلاها بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الأول لم يلح له وجه التأليف والنسق ، فلم يلح له وجوب المعاصرة . فإن كان التسليم أشبه بالواجب والمستحسن رجي أن لا يعدل عنه عدوله لو بدنه للتأليف القياسي . ولو أن إنسانا ينازعنا في أن العالم محدث ، فأردنا أن ننبت عليه أن العالم محدث ، فقلنا له : أليس العالم كذا ؟ تنبه أن كونه كذا يجعله محدثا . فعاسر في ذلك في أول الأمر وأما إذا سألناه ، وقلنا : أليس كذا محدثا ؟ أمكن أن يذهب توهمه إلى أنه شيء لا يضره حدته ولا قدره [قدمه] .

ويجب أن تعلم أن هذا الاختلاف في الترتيب ينتفع به في المقاييس التي تؤلف على نظم الشكل الأول . ومع الذين لم يحتنكوا في الجدل ، بل هم مبتدئون وعاميون . وأما المحتنون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم ؛ بل إنما يغلطون في القياسات المركبة .

١٥

(١) حكمه حكمه : حكمه حكمه . (٢) فإذا : فإن س ، هـ . (٣) عنها : عنه س : س ، ع ، هـ ، أ ، ب ، ج ، د . (٤) الشكل : ساقطة من م . (٥) رجي : فإن رجي س . (٦) محدث ... أن العالم : ساقطة من م . (٧) قلنا ... يجعله محدثا : ساقطة من س . (٨) وقلنا : قلنا س ، هـ ، ع ، ج ، د ، هـ . (٩) على : من ع || الذين : القيد . (١٠) المحتنون : المحتنون س || هذا القدر : ساقطة من هـ .

[الفصل التاسع عشر]

(ق) فصل

في أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا ، وأنه كيف يعلم
ويظن به مقابل ما يعلم

• إنه كما أن المحيب قد يسلم مقدمات يلزم عنها تبكيته ولا يشعر، لأنها تسلمت
منه لا على الترتيب المتبع ، بل مخلطة محرفة . كذلك الإنسان فيما بينه وبين
نفسه قد يكون عنده المقدمات التي يجب أن يعلم مع العلم بها شيء آخر؛ فيجهل
ذلك الشيء ، لأن المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في علمه بالفعل
بالترتيب الموجب لذلك العلم . فلنقل كيف يمكن أن يجهل الشيء ويعلم معا ، وأن
يعلم ويظن به مقابل ما يعلم . فنقول : إن السبب في أن يكون بالشيء علم وظن
مقابلان بقياسين أو أحدهما بقياس والآخر ليس بقياس ، هو على جهتين .

١٠ إحداهما ، يستحيل أن يكون في إنسان واحد في وقت واحد، بل قد يقع
لإنسانين، وذلك أنه إذا كان مثلا كل دَبَّ وَجَّ بلا واسطة، ثم كان كل بَ آ،
وكل جَّ أيضا آ، فإن اعتقد إنسان واحد أن كل بَ آ، وهو الحق، واعتقد الآخر
أن لا شيء من جَّ آ ، وهو باطل ، وقرن كل بما تراه الصغرى ، هذا

(٢) فصل : الفصل التاسع عشر ب، د، س، ساء، ع، م، فصل ١٩، عا، هـ . (٣) وأنه : ساقطة من ن .
(٣ - ٤) معا . . . ما يعلم : ساقطة من د || كيف : وكيف ن . (٦) مخلطة : مخلطة من ساقطة من ساقطة
سا ، عا || الإنسان فيما : ساقطة من سا . (٨) بالفعل : بالظن . (١٠) به :
ساقطة من س . (١٣) دَبَّ : جَبَّ د ، ن . (١٤) واعتقد : فاعتقد هـ .

أن كل د ب ، وذلك أن كل د ج ، اعتقد اعتقادين متقابلين . وأما إنسان واحد فلا يمكن أن ينمقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة إنتاجهما إياهما معا ، بل إن وقع له مثل هذا تشكك ولم يعتقد شيئا .

- والجهة الثانية ، هو الذى يمكن فى إنسان واحد ، وهو أن يكون ينمقد أن
 لا شئ من ج آ ، ومع ذلك يعتقد فى نفسه مقدمات قياس حل هذه الصفة :
 أن كل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ . فإنه ربما التفت ، فلم من هذا
 بالفعل أن كل د آ ، وعلم أن كل ب آ ، ولم يعلم أن كل ج آ بالفعل إذ لم
 يصرف تأمله إلى ذلك ؛ وكان يجب أن يعلم ذلك ، لو صرف إليه تأمله . إذ العلم
 بأن كل ج ب ، وكل ب آ ، يكون علما بالقوة أن كل ج آ . قوة تصوير
 ١٠ بالفعل إذا أورد المعنيين ببالة ، وأخطرها على ترتيبهما ، وقصد أن يعلم مع ذلك
 حال ما بين الطرفين قصدا ، ولكنه لم يفعل . لكنه يظن الآن أن لا شئ من
 ج آ . فالذى يعلمه ليس يعلمه إلا من جهة العلم بالكلى الذى يلزم عنه أن يعلم ،
 وهو أن كل ب آ . وأما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلاً . كما أن
 إنسانا يعتقد أن الأجرام السماوية لا تشارك النار والاستقصات فى طبيعتها ،
 ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة . فهذا ظنه بالفعل بخصوص
 بالكواكب وعلمه بها كلى ، توجد هى فيه بالقوة لا بالفعل ، لأنه علم بالجملة
 أن كل جسم سماوى لا يشارك النار . وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى

(١) أن (الأول) + كان د ن || اعتقادين : اعتقد ب ج ، ع ، م ، ه ، س
 ساقطة من د ن . (٢) القياسان : قياسان س . (٣) إنتاجهما : إنتاجها
 د ، س ، ن || ينمقد : ينمقد س . (٤) وكل ج ب : ساقطة
 من د ، ن . (٥) إذ : ساقطة من م . (٦) يكون : ساقطة من د ، ن || تصوير :
 ساقطة من م . (٧) يظن : ساقطة من س . (٨) توجد : بوجه ما .

تحت هذا الحكم الكلى . فليس من جهة واحدة علم وظن ، بل علم الشيء من جهة لا تخصه ، وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه .

- وقد نهجنا لك سبيلا إلى أن تعلم أنه كيف يمكن أن تعلم في المثال الأول أن كل جَب ، وتعلم أيضا أن كل ب آ ، ومع ذلك يظن أن لا شيء من ج آ .
- أو تعلم ههنا أن كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوى ، وتعلم أن كل ما هو من جوهر الجسم السماوى فهو غير نارى ، ثم تظن أن الكواكب نارية . فإنه يسهل عليك بما أعطيناك آنفا أن تحل هذه الشبهة . لأنك تعلم من ذلك أنه لا فرق بين أن تعلم الكبرى ، ولم تضع الأصغر تحت الأوسط بالفعل في أنه لا يجب أن تعلم النتيجة بالفعل ، وبين أن تعلم الكبرى والصغرى معا ولم تؤلف بينهما تأليفا تلزم عنه النتيجة بالفعل ، لأن وجود هاتين المقدمتين في النفس كيف اتفق ، لا يوجبان في النفس العلم بالنتيجة ، إلا أن يكون فيما بينهما تأليف ما مخصوص ، وأن تكون النفس مراعية لذلك التأليف ، معتبرة إياه قايسة بينه وبين المطلوب . كل ذلك بالفعل وإلا وقع ذهول . مثلا أن من يعلم أن هذه بغلة ، ويعلم أن كل بغلة عاقر . فإذا لم يجمعهما معا في الذهن خاطرين بالبال ،
- يمكن أن يظن مع ذلك أن في بطن هذه البغلة جنينا . وذلك لأن هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة إلا بالقوة . وإنما تصيران سبب النتيجة بالفعل إذا أخذلرا معا بالبال على الترتيب الذى من شأنه أن ينتج قاعدة نحو النتيجة .

(٢) وظن : ظن 'أ' || به : ساقطة من ع . (٥) أو تعلم : وتعلم ، سا ، ه .
 (٥-٦) وتعلم ... السماوى : ساقطة من د ، سا (١٠) النتيجة : ساقطة من س .
 (١٤) ويعلم : وكل يعلم ه || ويعلم أن كل بغلة : ساقطة من سا || بالبال : في البال د ، ن .
 (١٧) معا : ساقطة من د ، ن || قاعدة : قاعدة د ، م ، ن .

وأما إذا كانا معلومين بالتفاريق ، ولم يحضرا معا في العلم بالفعل على الترتيب المذكور ، ونحو الغرض المقصود ، فإن النتيجة تلزمهما بالقوة . كما أن الكبرى وحدها إذا علمت ، لم يعلم وجود النتيجة ما لم ينظر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الأوسط وتحت حكمه . فإذا نال الخدعة الواقعة مع العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة ، أحدهما ، الجهل فيه يجزئ ، وهو ٥ بالقوة تحت كل معلوم ، والثاني ، الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم ، لا من حيث هو ملزوم بالفعل ، بل من حيث ذاته . فعلى هذا ينبغي أن يفهم قول المعلم الأول .

- فإذا ليست من جهة واحدة جهل الشيء وعلم . فقد زال تشكك رجل يقال له مائن على فيلسوف يقال له سقراط . إذ قال له : هل المطلوب عندك بالقياس ١٠ معلوم ، أو مجهول ؟ فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآيق من لم يعلم عينه ؟ ولم تعرض سقراط لفسخ مقدمات قياسية ، بل عرفه بشكل هندسي أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم . وأما تلميذه الذي يقال له إفلاطون فلما تعرض لذلك قال : إن التعلم تذكر . وكيف يستقيم هذا الذي اعتمده هذا الفيلسوف الآخر متخلصا به ١٥ عن الشك والعالم بأن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لفاعمتين عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية ، وإن كان جاهلا بها بالفعل . فكما يحس بثلث جزئي ،

(١) وأما : فأما ن || كانا : كانا د ن || معلومين : معلومتين د ن || يحضرا : يحضرا د ن ، ه .
 (٢) ونحو : ونحو س || تلزمهما : تلزمها ب د د ع ، ه ، م ، ن . (٣) وحدها :
 وحده ب د د ه ، م ، ن || علمت : علم ب د د ه ، م ، ن . (٤) بمقدمتين :
 بالمقدمتين س . (٥) الكبرى : الأخرى سا . (٦) بل من : يلزم د .
 (٩) وعلم : وعلمه س || فقد : وقد س ه ، م ، ن || رجل : ساقطة من د || له : ساقطة
 من د . (١٢) وهل : هل ب . (١٥) هذا : ساقطة من سا . (١٧) بالمثلثات الجزئية :
 في المثلثات الجزئية س . || جزئ : + بالفعل د ن .

ويعلم أن هذا الشيء مثلث ، ويخطر بالبال ما كان علمه أولا ، تيقن أن هذا الشيء زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . ولا يجوز أن يكون قد تذكر شيئا علمه قبل ، فإن هذا المثلث الجزئى إنما حدث الآن ، فكيف يكون علم من قبل أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ؟ بل إنما كان علم أولا علما كليا ، ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئى تحت ذلك الأول العلم الكلى ، فلم نالنا أصرا لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة . فإذا كان يعلم المطلوب لا من الوجه الذى يجهله ، ويجهله لا من الوجه الذى يعلمه . فليس المطلوب إذن يجهل كل الجاهل حتى إذا وجدناه لم نعلمه بوجه لا يخصه ، ولا أيضا نعلمه كل العلم حتى نستغنى عن طلبه لأننا نجهله من الوجه الذى يخصه . وهذا كمن كان يعرف آبقا أبى منه بعلامة ، فعرف مثلا أن كل من به تلك العلامة فهو آبقه ، ولا يعرف أين آبقه الذى يطلبه ، فكما يحس به يحس بالعلامة ، وهو الحد الأوسط ، فيحكم أنه الآبى المطلوب .

وبالجملة فإن المعرفة إما عامة ، وإما خاصة . وأيضا فإن المعرفة إما معرفة بالقوة ، وإما معرفة بالفعل . ولهذا السبب يمكن أن نكون عارفين بالكلى ونجهل الجزئى ، لا الجاهل الذى هو عدم العلم فقط ، بل الجاهل المضاد للعلم . مثلا بأن يكون علمنا أن كل خس مرطب ، ثم رأينا خسا فحسبناه مجفقا فظننا أنه جرجير أو غير خس ، فنكون قد أخطأنا فى الصغرى ، لا جهلناه فقط . وربما ظننا أن خيرا ما ليس بخير ، كالشجاعة ، أنها شر ؛ وكنا علمنا أن كل

(٢) قد تذكر : ساقطة من ع . (٢-٤) لقائمتين . . . مساوية : ساقطة من د ، ن .
 (٥) قط : فقط ما . (٨) وجدناه : + حق ع . (٩) لأننا نجهله : لانجهله من .
 (١٣) وإما خاصة : أو خاصة ن . (١٥) الجزئى : بالجزئى من || قط : ساقطة من ع .
 (١٦) ظننا : لظننا ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ؛ لعلنا ما . (١٨) أن : ساقطة من ما || ليس بخير : ساقطة من من ، سا || أنها : أنه ب ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، ن || شر : شر ما س ، سا ، ع ، هـ .

شر ما فليس بخير ، فيكون ظننا أن خيرا ما ليس بخير . وسواء عقد في خير مثلا أنه شر ما ، أو أنه وذلك الشر واحد . وكذلك سواء عقد في ذلك الشر وشر آخر أنه واحد ، وعقد أن ذلك الشر ، ذلك الشر الثالث ، بل هذا أشهر تأكيداً لأنه يدل على المساواة . لكن مذهب الغلط واحد . وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطأ بأن يظن بخير ما أنه شر ، ويظن بذلك الشر أنه خير ، فنكون قد ألتجنا أن خيرا ما خير ، فنكون انخدعنا في المقدمة دون النتيجة . وقد يعرض للإنسان من جهة أخرى علم وظن بشيء واحد متقابلين معا من جهة ، وليس معا من جهة . مثل أن يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس أن ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء . ثم إنه إذا أعرض عن ذلك القياس ونظر في الأمر نفسه ، جاءت القوة الوهمية فرسمت وجوب أن يكون هناك خلاء أو ملاء ، فتبعها النفس فتظن أن هناك خلاء أو ملاء على سبيل غفلة ، كما علمت . ثم إذا تذكرت القياس انقلعت عن طاعة الوهم . فيكون هناك من جهة علم وظن معا ، ومن جهة ليس . أما الجهة التي ليس بها العلم والظن معا أنه يستحيل أن تخطر جميعا بالبال ، أعني صحة أن ليس هناك خلا أو ملاء من القياس اليقيني الموجب له ، ثم تكون النفس ظانة أن هناك خلا أو ملاء ، وإن كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك إذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا . وأما الجهة التي يكون بها هذا العلم والظن معا ، فلا أن هذا العلم قد اكتسب وحصل ، وليس يحتاج أن يستأنف طلبه ، كالمشكوك فيه بقياس

(٢) واحد : حدد . (٣) وعقد : أو عقدس . (٥) الخطأ : الغلطس .
 (٦) قد : ساقطة من ما || أنجينا : أنجها د . (٧) وظن : فظن عا . (٨) قد : وقدس .
 (٩) أن : أنه سا || إنه : ساقطة من س . (١١) فتبعها . . . ملا : ساقطة من سا .
 (١٢) انقلعت : انقلعت د ، ن ؛ انتقلت ع . (١٥) أن هناك : أن ليس هناك .
 (١٧) هذا (الأول) : ساقطة من س .

يستفاد والظن طراً على هذا العلم ، وهو مكتسب ، ولكنه معرض عنه . و الفرق
بين المكتسب المعرض عنه وبين المجهول المطلق . فإن جميع ما يعلمه الإنسان
لا يكون نصب عينه . ومن هذه الجهة ما يعرض للإنسان من الاختلاط عند
الظنون الفاسدة فيكون الإنسان متيقناً من جهة العقل أنه لا ضار له في الموضوع
المظلم ، ويظن من جهة الخيالات والظنون الفاسدة أن فيه ضاراً له فيجب
عن خوضه . كأن الوهم يخيل شيئاً ، وكأن النفس تنقاد لذلك المتخيل فيظنه
ظناً أو يعتقد عقداً . ولو كان لا يظنه ولا يعتقد لما كان نفس التخيل
بوحشة ، فإن الإنسان قد يتخيل أموراً هائلة ، فإذا لم يكن معها ظن ما لم
يفعل عنها شيئاً ، فيكون العقل قد حصل عنده استعالة ذلك الأمر
المائل ، إلا أن النفس وبخصوصها الحيوانية تكون كأنها تؤثر الإعراض
عن المقول .

(١) وهو مكتسب : والظن مكتسب هـ . (٥) والظنون : الظنون ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || أن : ساقطة من د ، ن || فيه : فيها ص || و يظن له : ساقطة من ط .
(٦) يتخيل : يتخيل سا . (٧) أو يعتقد : أو يعتقد ص ، و يعتقد سا . (٧) ولو كان :
فلو كان ص ، سا هـ || ولا يعتقد : ولا يعتقد ب ، د ، م ، ن . (٨) بوحشة : بوحشته
د ، ن || هائلة : ساقطة من سا ، م . (٩) شيئاً : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٠) تؤثر :
.

[الفصل العشرون]

(ر) فصل

في عكس النتائج

- وهنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب أحوال في الحدود .
- فقول : إنا إذا أتحبنا أن كل جـ آ ، من قولنا : كل جـ ب وكل ب آ . ثم انعكس
- كل جـ آ . فصيح أن كل آ جـ . فيلزم أن تنعكس الصغرى . وذلك لأنك
- تقول : كل ب آ ، وكل آ جـ ، فكل ب جـ . ويلزم أن تنعكس الكبرى
- لأنك تقول : كل آ جـ ، وكل جـ ب ، فكل آ ب . فإن كانت الكبرى سالبة ،
- قلت : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، فيلزم أنه لا شيء من جـ آ ، كانت
- الكبرى مما ينعكس لا محالة . فمما تنعكس الكبرى ، فكذلك تنعكس
- النتيجة لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب من تأليف ؛ وإن كانت الكلية
- السالبة تنعكس لنفسها دائماً . وأما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى ،
- فلأن الكبرى إذا انعكست صارت إلى الشكل الثاني ، وصاحت أن تكون
- صغرى ، فاتجهت عكس النتيجة . وأيضاً إن انعكست الصغرى وعكست
- النتيجة السالبة ، انعكست الكبرى السالبة . لأنه إذا كن كل ب جـ ، وقلت :

(٢) فصل : الفصل العشرون ب ، د ، هـ ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢٠ عا ، هـ . (٤) تعرض :
 ساقطة من د ، ن . (٦) كل (الأول والثانية) : ساقطة من د ، ن || أن (الأول) : ساقطة
 من س ، سا ، هـ . (٧) فكل ب جـ : ساقطة من هـ . (٩) فيلزم : فلزم عا ، + منه
 س ، سا ، ع ، هـ ، عا ، هـ || أنه : أن ع || جـ آ د آ د ، ن . (١١) وجوب : وجود ع .
 (١٢) نفسها : كفسها د ، ن ، بنفسها س ، هـ . (١٣) الثاني : الثالث .
 (١٥) السالبة (الأول) : ساقطة من عا || الكبرى السالبة : + لا محالة س .

ولا شئ من آج ، وهو عكس النتيجة ، أنتج : لا شئ من آب . فإن لم تنعكس النتيجة ، أنتج الكبرى بحالها . فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة أو المقدمة .

وأما انعكاس التلازمات والمتقابلات ، فإنه إذا كن كل واحد من آ وب ينعكس على الآخر في الحمل ، وكان كذلك ج ود . وكان د آ و ج موضوع ٥ إما الشئ المطلق وإما شئ أخص ، لا يخلو إما أن يكون ج وإما أن يكون آ ، فكذاك هو لب ود . لأنه إذا كان إذا وجد في الموضوع آ . وجد فيه ب . وحينئذ لا يوجد فيه ج ، فيجب أيضا أن لا يوجد فيه د ، وإلا فقد وجد فيه ج ، لأن كل د ج . فإذن عند ما يوجد فيه ب ، لا يوجد فيه د . وكذلك ١٠ عند ما يوجد فيه د يجب أن يوجد ج ، فلا يوجد آ . فيجب أن لا يوجد ب ، وإلا فقد وجد آ . وأقول أيهما لم يوجد فالآخر يوجد ، لأنه إذا لم يكن فيه د ، فأقول يكون فيه ب ، لأنه إذا لم يكن فيه د ، لم يكن فيه ج ، وإلا لكان ج ليس ب د . وإذا لم يكن فيه ج كان فيه آ ، وكل آ ب ، فكان فيه ب . وكذلك بالعكس . ومثال هذا أنا نضع المكون والفاقد ، ينعكس أحدهما ١٥ على الآخر . فغير المكون وغير الفاسد ينعكس أحدهما على الآخر . وكل شئ إما مكون ، وإما غير مكون . فكل شئ إما فاسد ، وإما غير فاسد .

(١) ولا شئ : لا شئ . د . (١ - ٢) لا شئ . . . أنتج : ساقطة من د ، م . (٣) أو المقدمة : ساقطة من م . (٥) كذلك : + كل هـ . (٦) إما الشئ : وإما الشئ هـ . (٧) فكذاك : وكذلك سا || ود : وجءا || إذا وجد : فإذا وجدها . (٨) وإلا : فلا عا . (٩ - ٨) فيه ج . . . لا يوجد : ساقطة من م ، ن . (١١) وأقول : ويقول س . (١٢) فأقول . . . د : ساقطة من د ، ن || لكان : كان د ، س ، سا ، عا ، هـ . (١٣) وإذا : فإذا هـ || فكان : وكان سا . (١٤) أنا : إنما س . (١٥) وغير الفاسد : والفاسد س .

وهذان قياسان مركبان : أحدهما يبين أن الشيء دائما يكون موصوفا بأحد هذين . والثاني أنهما لا يجتمعان فيه معا . فيتين منهما المطلوب .

فأما أولهما فهو أن كل شيء إما مكنون ، وإما غير مكنون . وكل مكنون فاسد ، وكل غير مكنون غير فاسد . ينتج : كل شيء لا يخلو عن كونه فاسدا أو غير فاسد . ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ، ليس أنهما لا يجتمعان فيه ، ولا يزولان عنه ؛ بل معناه أنه لا يوجد مفارقا للعنيين جميعا ، وإن جاز اجتماعهما فيه . وهذا في نفسه قياس مركب من قياسين : أحدهما أن كل شيء إما مكنون ، وإما غير مكنون ، وكل مكنون فاسد ينتج كما تعلمت فيما سلف . وحيث علمتاك الاقترانيات الشرطية أن كل شيء لا يخلو على الوجه الذي قلنا من الصغتين المذكورين ، أعنى من أن يكون فاسدا ، أو غير مكنون . وإذا جعل هذا مقدمة ، وأضيف إليها : وكل غير مكنون غير فاسد ؛ ينتج : أن كل شيء لا يخلو من أن يكون فاسدا ، أو غير فاسد .

ولكن ليس على معنى أنه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت ، بل يحتاج في إتمام ذلك إلى بيان آخر . وذلك في القياس الثاني ، وهو أيضا مركب من قياسات ، وهو أنه لا شيء مما هو مكنون بغير مكنون ، وكل غير فاسد غير مكنون ، فلا شيء .

(١) دائما : ساقطة من ع . (٢) معا : ساقطة من د ، ن . (٣) فأما : أما س ||
 شيء : + فهو س ، س . (٥) ولكن : لكن ط || ليس أنهما : أنه ليس أنه س ؛
 ليس أنه س ، ه . (٨) تعلمت : علمت س . (٩) وحيث : حيث س ، س ، ه ||
 الاقترانيات : الاقترايات ب ، س ، ط ، م || على : عن س . (١٠) فاسدا :
 ساقطة من ه . (١٢) ليس : ساقطة من س . (١٥) فلا شيء : ولا شيء د ، ن .

مما هو مكون غير فاسد . ثم نقول : كل فاسد هو مكون ، ولا شيء مما هو
مكون غير فاسد ، ينتج أنه لا شيء مما هو فاسد بغير فاسد . ثم يقال : كل شيء
لا يخلو من فاسد وغير فاسد ، والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان ، فكل شيء لا يخلو
مما لا يجتمعان ، وكل شيء لا يخلو مما لا يجتمعان فهو إما هذا وإما ذاك .
فكل شيء إذن إما هذا الذى هو الفاسد ، وإما ذاك .

نأخذ القياسين المركبين بين أن كل شيء لا يخلو منهما جميعا . والثاني تين
أن لا شيء من الأشياء يوجد فيه كلاهما . فعلى هذا الوجه يمكن أن يبان
ما يؤوله المعلم الأول من أن ذلك يبين بقياسين مركبين .

وأما من لم يعلم الاقترانيات التى من شرطيات ، فيهم فى بيان هذا هيأنا غير
متنظم . وهذا وأيضا وإن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه آ ، وإما ب .
وأيضا إما أن يوجد فيه ج وإما د . ثم كان كل آ ج ، وكل ج آ ، فكل
ب د ، وكل د ب . وإلا فليكن بعض آ ليس ب ، فيكون آ ، لأنه لا يخلو
الموضوع من آ وب . وإذا كان بعض د آ ، وكل آ ج ، فبعض د ج . وكان
د ، ج لا يجتمعان معا . هذا خلف . وأما إن كانت آ موجودة فى كل ب
وفى كل ج فقط ولا توجد فى غيرهما . ثم كان كل ج ب . فيكون كل آ ب ،
لأن ب يقال على جميع ما يقال عليه آ لأن آ يقال على ب وج فقط ، ثم ب يقال

(٢) شيء . (الثانية) ساقطة من س . (٢-٤) مما هو فاسد ... لا يجتمعان
وكل شيء : ساقطة من د . (٣-٤) فكل ... لا يجتمعان (الأول) :
ساقطة من س ، سا ، هـ . (٤) لا يجتمعان فهو : لا يجتمعان وكل شيء فهو سا ||
وإما ذاك : وإما غير ذاك م . (٧) يوجد : وجد س ، هـ . (٩) بيان : ساقطة
من س . (١٠) وإن : إن س ، هـ . (١١) وأيضا : + وإن كان الموضوع ع .
(١٢) د : ج عا . (١٣) د آ : ج آ س || وكان : فكان عا . (١٣-١٤) وكان د : ج :
ساقطة من سا . (١٤) معا : ساقطة من س || إن : إذاع ، عا ، هـ || كانت : كان سا .

- على ب وعلى ج فب يقال على جميع ما يقال عليه آ . فكل ب آ . فإن انعكس ب ج انعكس أيضا آ ب . وهذا ظاهر . وأيضا إذا كان كل ج آ ، وكل ج ب ، وكان كل ب ج ، فكل ب آ . لأن كل ب ج وكل ج آ . ونقول : إنه ليكن آ و د مطلوبين . و ج ، ب مهروبا منهما . وآ وب متقابلان . و ج ، د متقابلان . فنقول : إذا كان آ ، ج كلاهما مجموعين ، أفضل من ب و د مجموعين ؛ فإن آ أفضل من د ؛ وذلك لأن آ مطلوب ، كما أن ب مهروب عنه لأنهما متقابلان ، وكذلك ج مطلوب مثل ما أن د مهروب عنه لأنهما يتقابلان . فإن لم يكن آ أفضل من د ، فلما أن يكون مساويا لد ، أو يكون د أفضل . لكنه إن كان آ مساويا لد في أنه مطلوب ، فيجب أن تكون أضدادها متساويين في أنهما مهروب عنهما ، أعني آ ب ، وآ ب فإذا جمع إلى آ ، ج ، اجتمع مطلوب ومهروب منه ، وإذا جمع إلى ب ، د اجتمع مطلوب ومهروب منه . وكان جملة ذينك في الطلب والحرب ، بجملة هذين . فلم يكن مجموع آ ج أفضل من مجموع ب د ، وكان أفضل . هذا خلف . وأما إن قلنا : إن د ، أفضل من آ في باب أنه مؤثر مطلوب ، فضع الدال الذي هو في غاية الخلاف له ، أكثر في باب الحرب . لأن الأقل بإزاء الأقل ، والأكثر بإزاء الأكثر . فإذا ج أكثر في وجوب اجتنابه والحرب منه من ب . فتكون ب أثر من ج ، فتكون ب و د معا . أثر من آ ، ج . ولم يكن هكذا .

(١) فب: وب سا . (٢-١) انعكس ب ج : ساقطة من سا . (٢) ب ج : ج آ د : ب د ن . (٣) فكل : وكل سا || إنه : ساقطة من عا || آ : د : ج : د ، ن . (٤) ج : د متقابلان : ساقطة من د ، سا ، ع ، ن . (٥) فنقول : ساقطة من عا . (٥-٦) مجموعين فإن آ أفضل من د : ساقطة من سا . (٦) كما : ساقطة من ن . (٧) ج : د ه . || أن د : أن ج ه || يتقابلان : متقابلان د ، س ، سا . (٨) من د : من ج د . (٩) آ : ساقطة من ه . (١٠) آ ، ج : ج ، آ د ، د ، أن . (١١) وإذا . . . منه : ساقطة من د ، ن . (١٢) آ : ج : آ م . (١٣) إن : إذا سا . (١٤) فإذا ن : فيكون إذن س ، سا ، ع ، فيكون ه . (١٦) ج (الاثنية) : د سا

ثم مثل لهذا مثالا من كتاب إفلاطن . فليكن بدل آ من المواد اختيار مساعدة الحبيب محبة على بغيته . فتكون ب أن لا يختار مساعدة الحبيب محبة على بغيته . ولكن ج هو أن لا يساعده على بغيته . فتكون د هو أن يساعده على بغيته . ثم كـ لا آ و ج ، أعني أن يهوى مساعدته ولا يساعده ، أفضل من كـ لا ب ، د أعني أن لا يهوى مساعدته ويساعده . فإذا آ وحده وهو أن يهوى أن يساعده ، أفضل من د وهو أن يواتيه ويساعده . ومعنى هذه الموازنة والمساعدة المشتركة في الجماع . فإذا أفعال المحبة بلا جماع آثر في المحبة من الجماع . والأفضل هو الكمال في كل شيء . والجماع إما أن لا يكون له مدخل في باب المحبة ، وإما أن يكون شيئا من أجل المحبة لإرادة شدة الالتقاء وطلب النسل المؤدى إلى تأكيد المقارنة والمخالطة . فلا يكون من المحبة ولكن عن شهوة مقارنة للمحبة ، فالشهوة تطلب اللذة ، والمحبة تطلب المخالطة والتخير الواصل إلى المحبوب . فتكون إذن هذه الشهوة إذا قدرت وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لأجل المحبة . فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة ، لا على أن تقص المحبة تقتضيه ، بل على أن الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة تقتضيه لأجل المحبة .

(٢) ب : ساقطة من س || مساعدة الحبيب محبة : مساعدته س ، سا ، عا . (٩) وطلب : أو طلب س ، سا ، هـ . (١٣) فالجماع : بالجماع عا || تقس : ساقطة من س .

[الفصل الحادى والعشرون]

(ش) فصل

فى القياسات الفقهية والتعلية

- ليس الراجع فى التحليل إلى الأشكال الاقترابية هى المقاييس البرهانية والجدلية ، بل والمتال والاستقراء والضمائر الخطية والفقهية والحسية والتعلية
- والوصاطية . وما كان من الضمائر يسمى دلائل وعلامات ، مما سنذكره .
- واعلم أن الجمع الخطية إما ضمائر حذفت فيها الكبريات ، فإذا ردت طادت إلى شكل من الأشكال ؛ وإما مثالات مظنونة الصدق غير معتقدة ، أو مظنونة الإتساج فى التأليف غير معتقدة ، سواء كانت صادقة أو كاذبة ، ولكنها ممددة نحو إلزام خصم منازع ، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين
- أو مكاتين ، وأكثرها فى الأمور الجزئية . والقياسات الفقهية أيضا فإنها قياسات مثالية ، وهى التى تحكم فيها على شبيه بحكم موجود فى شبيهه المأخوذ من صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالمين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه . ويسمى الشبيه أصلا ، وما يتشابهان به معنى وطلة ، وما ينقل
- عن الشبيه إلى شبيهه حكما . وقول صاحب الشريعة إما جزئى أقيم مقام كلئى ،
- ١٥

(٢) فصل : الفصل الحادى والعشرون ب ، د ، س ، س ، م ، الفصل الحادى عشرين ع ، فصل ٢١ ط ، هـ .
 (٤) الأشكال : القياسات ع . (٥) بل : ساقطة من م || الخطية : والخطية ه ||
 والتعلية : التعلية ب ، م . (٦) سنذكره : سنذكره د ، م ، ن . (٧) دوت : أدوت
 د ، س ، ن . (١٠) واكتنا : واكتنا د ، ن . (١٢) موجود : موجودة س ||
 شبيهه : شبيهه س ، س . (١٣) الشريعة : صلوات الله عليه ع . (١٥) أقيم : وأقيم
 س || مقام : بدل س ، هـ ، هـ بدل ع .

كما يخاطب فى كتاب الله النبى عليه السلام ، ويراد به الناس كلهم ؛ وإما كلى
أقيم بدل جزئى ، كالعام فى كتاب الله تعالى الذى يراد به الخاص . وإما جزئى
أريد جزئيا ، أو كلى أريد كليا . وهذان هما النص .

وأما القياسات العقلية ، فهى قياسات تؤلف على إنتاج ما ينبغى أن يفعل
وتخالف المشورية بما تخالف به الخطبية . فإن الخطبية جماع الأمر فيها أن
تكون على سبيل المخاطبة ، فلا يقال لمن فكر فى نفسه فى إثارة ما يجب أن يفعل
ولا يفعل أنه يخطب . وكذلك تشبه أن المشورية تكون على الغير . ولذلك
صارَت القياسات العقلية مأخوذة من مقدمات صادقة أو أكثرية فى الحقيقة .
وأما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك ، بل أن تكون مقبولة عند
السامع مظنونة تلزمها النتيجة . وإنما صار ذلك كذلك بسبب أن الإنسان
ليس غرضه مع نفسه أن يلزمها ، بل أن يهديها سبيل الحق ؛ وغرضه مع غيره
قد يكون الهداية ، وقد يكون الإلزام . والعقلية أعم من السياسية ، فإن
السياسة إنما تكون فيما ينتج ما ينبغى أن يفعل ، وترك من الأمور المتعلقة
بالمشاركة العائد نفعها إلى تدبير المدنية من حيث هو تدبير مدنية . والعقلية
تكون فى ذلك ، وفيما هو أخص من ذلك .

- (١) عليه السلام : صلى الله عليه وسلم س ، ه ؛ ساقطة من د ، ع ، ط ، ن .
(٢) المخاطبة : المخاطلة س || فى نفسه : مع نفسه نج ، س ، سا ، ع ، ط ، ه || إثارة :
إثبات سا || ما يجب : يجب م . (٧) المشورية : المشورة ط || ولذلك : + قد سا .
(٨) مأخوذة : ساقطة من د ، ن || أكثرية : أكثر د ، ن . (٩) وأما : + فى سا .
(١٠) كذلك : ساقطة من م . (١٣) المتعلقة : المتعلقة د ؛ المتعلقة ط ؛ ساقطة من ن .
(١٤) العائد : العائدة د ، س ، سا || إلى : على س ، ط || والتقلية : والعقلية س .
(١٥) فى : من د ، ن || وفيما : وما ب ، د ، ن || هو ساقطة من س .

وأما القياسات الحسية ، فهي قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة . فتؤخذ عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية . والوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة مختلطة من الفقهية ، والآراء المحمودة التي ليست تختص بملة ملة ، التي تسمى سنة غير مكتوبة . فتكون في أكثر الأمور عامتها من المقدمات الفقهية ، ثم تخصص بمقدمات محمودة .

- وأما الاستقراء ، فهو أن يبين أن شيئاً كلياً موجب على شيء كلي آخر ، أو مسلوب عن شيء كلي آخر ، لوجود ذلك الكلي الأول فيما تحت الكلي الثاني ، أعني في جزئياته . ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم ، فالكلي المحمول أو المسلوب كالطرف الأكبر . وتلك الموضوعات حقها أن تكون كالطرف الأصغر . والكلي المحكوم عليه حقه أن يكون كاللحق الأوسط . فيكون قد تبين بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ، ويكون ما حقه أن يكون حداً أصغر قد صار واسطة ، وما حقه أن يكون حداً أوسط صار حداً أصغر . فليكن مثلاً الحد الأصغر وهو ج إنساناً وفرساً وبغلاً ، وليكن الحد الأوسط وهو ب قليل المראה ، والحد الأكبر وهو آ طويل العمر . لتبين أن كل قليل المראה طويل العمر . فإذا أردنا أن نستعمل هذا على سبيل الاستقراء ، قلبنا الأوسط أصغر ، والأصغر أوسط ، وحفظنا الأكبر بحاله . فقلنا : كل حيوان قليل المראה فهو إما إنسان أو فرس أو بغل . أو قلنا : كل حيوان ويل العمر ، فهو كالفرس والإنسان والبغل . ثم قلنا : وكل فرس أو بغل

(١) من : عن س . (٢) سياسية : وقياسية س . (٤) تسمى : ساقطة من س . (٥) تخصص : تختص س ؛ تحفض س . (٨) الأول : الآخر . (١١) أن يكون : ساقطة من ما . (١٢) تبين : بين س ، سا || الآخر : الثاني س ، ما ، هـ . (١٣) (صار الأول) : صارت ما . (١٥) آ : بـ سا . (١٧) قلنا : قلنا م || قلنا : ثم قلنا ع .

أو إنسان فهو قليل المرارة. فانتخبنا: أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المرارة. فقد وجع هذا إذن إلى القياس الاقترانى إلا أن الوسائط فيه أشياء كثيرة وموضوعات الحد الأكبر. وأما أن الأكبر كلى للأوسط، والأوسط موجب على الأصغر، والأوسط نال للحد فى من الكبرى إلى الصغرى، وجامع بين الأكبر والأصغر، فهو كما فى القياس. ويجب أن يعلم أن الاستقراء ليس استقراء إلا لأنه يان حكم على كلى لكونه فى جزئياته مدعى أنه فى جميعها لفظاً، وإن لم يكن كذلك ولم تكن قد صدّت بكاملها، متناهية كانت أو غير متناهية. فإن المستقرئ يقول كل حيوان طويل العمر فهو كففلان وفلان. فيكون هذا ظاهر دعواه. فإنه لو اعترف أن شيئاً شاذاً من جملة ما يستقرئه فكأنه اعترف بأنه حصى أن يكون دعواه الكلى غير صحيح، وربما عد منها شيئاً، ثم قال: كذا وكذا، وما يجرى مجراه. فإذا فعل كذلك، جعل الأوسط فى دعواه مساوياً لجزئياته. فإنه يقول: إن كلها كذلك. لكنه ربما كذب فيها يومه. وليس قانون الاستقراء مبني على أن يكون حقاً، بل على أن يكون على الصفة المذكورة. فإن استقرأ الجميع، فقد أتى باستقراء برهاني. وإن لم يستقرئ الجميع فإنه يومهم أنه يستقرئه حتى يكون كأنه يقول: كل حيوان هو أحد ما عدّه فقط. وليس لقائل أن يقول: إنه يجب أن يعد الجميع، وإلا لم يلزم. لأن الاستقراء كما قلنا ليس للإلزام الحقيقى، بل للإلزام المشهور، وربما يظن

- (١) فهو: ساقطة من د. (٢) فيه: فيها ه. (٣) وموضوعات: وهى موضوعات ع، ما || والأوسط: ساقطة من م. (٦) إلا لأنه: إلا أنه ما، أنه م. (٧) عدت: عدت د. (١٠) الكلى: الكل ما || منها: مناسا. (١١) الأوسط: الحد الأوسط سا. (١٢) ربما: كلما سا. (١٤) وإن لم: ولم، ن. (١٥) أنه: أن ما. (١٦) يجب أن: ساقطة من م || أن: ساقطة من د. (١٧) ربما: بما د، س، ما، وبما ع، ما، ه.

- غالبا . فالاستقراء استقراء لهذا . وقد فلت من ظن أن الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حدة ، وأن فيه نوعا من الاستقراء غير الذي في طويقا ، محجبا بأنه قد ذكر فيه أن الاستقراء يكون لجميع الجزئيات . فإن ذلك ليس على أنه يكون كذلك بالحقيقة ، بل على أنه يدعى أنه كذلك .
- فوالاستقراء أعم من الاستقراء المستوفى الذي هو بالحقيقة قياس مقسم ، ومن جملة ما عدناه فيما سلف ومن الاستقراء المقصر فيه المدعى فيه الاستيفاء فإن انعكس ج على ب حتى يكون كل ب ، فهو أحد تلك المعدودة لا غير ولا يخلو منها ، فكانت البآت هي الجليات ، والجليات هي البآت ، حل الألف على كل الباء لا محالة . إذ كل اثنين يقالان على موضوع ، ثم انعكس الموضوع على أحدهما ، فواجب أن يقال الثاني على الذي انعكس عليه الأول .
- قد بنا هذا ، والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه ب على ج وتكون الجزئيات عدت بالتام . والاستقراء إنما يضطر إليه في إنتاج المقدمات التي ليس يوجد بين محمولها وموضوعها واسطة ، وإنما يبين بموضوعات الموضوع . فإنه إذا كانت هناك واسطة ، كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة ، لا الاستقراء .

١٥

فقد بان من هذا أن الاستقراء يخالف القياس ، من جهة أن الشيء الذي يجب أن يكون حدا أصغر لو كان القول قياسا يصير في الاستقراء واسطة ،

(١) غلط : يخاطد . (٢) وأن : فإن د ، ن . (٣) أن : بأن د || فإن : فإن س . (٤) أنه (الأولى) : أن س ، سا . (٥) فالاستقراء : والاستقراء ب ، د ، ع ، م ، ن . (٦) الاستيفاء : الاستقصاء د ؛ الاستيفاء س . (٧) ب (الأولى) : ب د . (٨) الباء : ب س . (٩) في إنتاج : لإنتاج س ، ه . (١٠) كان : + هذا س .

فبين به ما يجب ان يكون حدا أكبر للواسطة ، أو كان القول قياسا .
 وفى القياس لا يكون هكذا . وأيضا القياس أقدم وأين بالطبع عند العقل .
 وأما الاستقراء فأقدم وأين عندنا بالحس . فكأنما لانما يكتسب كثيرا من
 المقدمات الأولى بالاستقراء الحسى . وأما كيف ذلك ، فسيبين فى موضعه .

فبين : فبين د ، س ، سا || أو كان : لو كان س ، سا . (٢) هكذا : هذا د .
 (٣) فأقدم وأين : فأترب وأقدم د . (٤) موضعه : + ويرجع إلى القياسات
 المذكورة تحت المقالة التاسعة وتم بتمها الفن الرابع سا .

[الفصل الثاني والعشرون]

(ت) فصل

في الاستقراء

- نعود فنقول : قد علمت أن الاستقراء استقراء ، لأنه لإثبات حكم على كلى لأنه موجود في جزئياته على إيهام أنها استوفيت ، ومنع أن يكون لها مخالف .
- فنه تام ومنه غير تام . فكونه استقراء أمر أعم من ذلك . وأيضا فاعلم أن الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى أو صغرى ، فإنه استقراء لأنه يثبت به المطلوب كلى . ثم يعرض له أن يصير مرة أخرى مقدمة كبرى أو صغرى . فلا يكون الاستقراء إنما هو لإثبات الكبرى أو الصغرى ، أو لإثبات شيء لينفع في شيء آخر ، أو لإثبات شيء هو المطلوب في نفسه ، بل الاستقراء استقراء لأنه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم من الإثبات . هـ يكون ذلك الأمر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره . وذلك اختلاف بعد كونه مثبتا بالاستقراء ، واختلاف ما بعد ذلك لا يعمل مختلفا في أنه استقراء ، بل هذا كله يعد أنه استقراء . والاستقراء قد يستعمل لبيان الكبرى في قياس ما ، وقد يستعمل في بيان الصغرى وتؤخذ الكبرى أخذاً . وحيث ما كان فيجب أن يكون ما بين بالاستقراء أظهر من المطلوب

(٢) فصل : الفصل الثاني والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٢٢ عا ، هـ ، [من ابتداء هذا الفصل حتى نهاية الكتاب ساقطة من نسخة سا] . (٥) أنها : + قدع . (٨) أن يصير : ساقطة من س ، هـ || أخرى : + أن يكون هـ . (٩) فلا يكون : ولا يكون هـ || هو هو : هوس ، عا ، هـ . (١٠) لينفع : لينفع س || في نفسه : بنفسه س ، عا ، هـ . (١٣) مثبتا : بيان . (١٥) الصغرى : + ذلك هـ .

الآخر أو ليس أخفى منه . أما كيف يكون أظهر من ذلك المطلوب ، فإن يكون ذلك المطلوب مثلا مجهولا وجود محوله لموضوعه أو سلبه عنه ؛ ويكون المحمول فى المصحح بالاستقراء معلوما وجوده للوضوع أو سلبه عنه مطلقا ، لكن كينته مجهولة فتصحح بالاستقراء كينته ؛ أو يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة ، لكن هذا أظهر . وأما كيف يكون ليس بأخفى منه ، بل مساويا له ، فإنما يمكن ذلك إذا كان لوجود المحمول فى المطلوب سبيل يان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه إلى هذه السبيل . فيكون كل واحد منهما له وجه يان ليس متعلقا بالآخر . فلا يكون أحدهما مبدأ يان للآخر ، فيكون أظهر منه ، بل يتساويان . ولكنه من حيث هو الآن مبين بهذا ، فلا يمكن إلا أن يكون البيان أولا للقدمة ، ثم للنتيجة . فيكون الوسط للقدمة أقل منه للنتيجة . وإذا كان الوسط أقل فهو أئين . فإن جميع ما نورد فى الاستقراء من وسط ، فإنه مشترك للقدمة والنتيجة . وللنتيجة زيادة وسط آخر . فإن كان الأصغر مبينا ، والأكبر مشكوكا فيه ، وأريد إثباته بالاستقراء التام ، أمكن من وجه ولم يمكن من وجه .

أما الوجه الذى يمكن أن يقسم قسمة تكون الجزئيات فيه بحيث لا يخرج عنها الأصغر مثل أن الحيوان تارة يقسم إلى الناطق ، وإلى غير الناطق ؛ وتارة إلى المائت وغير المائت . والمائت وغير المائت لا ينفلت عنهما الناطق ولا غير الناطق . فإذا أريد مثلا أن يبين أن كل ناطق ألف ، وجعل الحيوان فيه وسطا ،

(١) أو ليس : وليس د ، ن . || أخفى : إخفاء د . || أما : وأما ن . (٥) بأخفى : بإخفاء د . (٦) فإنما : وإثبات ن || ذلك : ساقطة من ع ، ط || يان : كان د . (٨) مبدأ : مبدأ د . (١٠) البيان : ساقطة من ن . (١١) وسط : الوسط د . (١٢) زيادة : زيادته د . (١٣) فيه : ساقطة من ط . (١٥) فيه : فيها د . (١٧) والمائت : ساقطة من ط || لا ينفلت : فلا ينفلت د ؛ فلا ينقلب ن || عنهما : عنها د .

أو أريد أن تبين الكبرى بالاستقراء ، قبل فيه : كل حيوان مائت وغير مائت ، وكل مائت وغير مائت فهو آ ، فكل ناطق آ .

- وأما الوجه الذى لا يمكن ، فإن يستعمل الاستقراء فى الكبرى مأخوذاً من جزئيات القسمة الأخرى . فنقول : كل ناطق حيوان ، وكل حيوان إما ناطق وإما كذا ، وإما كذا ، وكل ناطق وكل كذا وكذا آ ، فإنه يأخذ أن كل ناطق آ فى بيان أن كل ناطق آ . وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة إلا قسمة واحدة إن كان شئ هكذا . وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون إلى جزئياته مرة إلى أنواع اللون ، ومرة إلى أنها جسم وياض ، بفعل الجسم والياض قسمين فى الترتيب تحت اللون ، ولم يحضره أنه يمكن أن يقسم إلى موضوعات للمحل قسمة لا يذكر فيها ما يدخل فى قسمة أخرى .
- ١٠ .

فبالجملة الوجه الممكن هو أن يكون إذا قسم القسمة المذكورة ادعى أن كل واحد مما فى القسمة الغير المصرحة بالأصفر ولا المخرجة إياه هو بصفة ، بفعل تلك الصفة للكل الذى هو الأوسط ، ثم أدخل الأصفر تحت ذلك الحكم .

- وأما الوجه الذى لا يمكن فيه ذلك ، فإن تكون القسمة مخرجة فى الأجزاء للأصفر صريحا ، فيحتاج أن يصرح أن الصفة موجودة للأصفر ، وذلك هو المطلوب الأول ، وذلك محال . فإن ذلك إن كان بينا لما الحاجة إلى البيان . وكذلك إن كانت الصغرى هى الخفية .
- ١٥ .

(١) أو أريد : وأريد د ، س . (٢) وغير مائت : ساقطة من س .
 (٥) وإما كذا (الثانية) وكذا د . || وكل (الثالثة) : وكان ع . (٧) جعل : جعله د . || هذه : هذا ه . (١١) فبالجملة : بالجملة س . (١٣) الأصفر : الأوسط س .
 (١٦) أن الصفة : بأن الصفة س ، ما .

على أن المستقرئ إذا لم يكن استقراؤه تاما اقتصر من الأقسام التي ينقسم إليها الذي هو في حكم الأوسط على ما هو خارج عن الأصغر، وترك الأصغر. فإذا أنتج الحكم الكلي عاد فأدخل الصغرى تحت ذلك الحكم. واعلم أن المستقرئ عند ما يستقرئ ما يمكن أن يجعل صغرى أو كبرى، فإنما ينظر فيه لنفسه، ولا يلتفت حينئذ إلى النتيجة، بل إنما يطلب أن يستقر له الحكم الكلي فإذا استعمله في القياس استعمله على أنه أمر قد تبين قبل. فهو بحسب استعماله أين من النتيجة. ويكون في نفسه إما أين، وإما مثل النتيجة في الخفاء. فإن الاستقراء من حيث هو استقراء إنما يبين به ما هو بالحقيقة أمر جزئي، إلا أن ينقلب الاستقراء قياسا مقسما. وذلك الذي بان هو مثل ما نريد أن نبين من أمر النتيجة المسوق إليها الكلام. فإن تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبني على الاستقراء لا تبين أيضا بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية، كما لم تكن المقدمة أيضا بান্ত، نخفاؤها واحد. ولا يتنع أن يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء. وربما كان للنتيجة طريق آخر تبين به بلا توسط هذا المتوسط، وبلا توسط الصغرى أو الكبرى المجهولين، ويكون أيضا لتلك طريق آخر تبين به. فيكون البيان الحقيقي لها منفردا لكل على حياله غير مبين بالآخر، فلا يكون أحدهما أظهر من الآخر. فعل هذه المحجة ينبغي أن تفهم هذه المواضع، لا على الجملات التي قلت.

- (١) التي : الذي ب، م. (٣) الصغرى : الأصغر ه. (٥) حينئذ : ساقطة من ه || يستقر : يستقرى س، ه. || له : ساقطة من ه. (٨) يبين : تبين س. (٩) قياسا : ساقطة من د، ن. (١٠) إليها : إليه د، ن. || الكلام : النتيجة س. (١١) لا تبين : لا تبين س. (١٢) نخفاؤها : نخفاؤها د، س. (١٣) النتيجة : النتيجة د، ن. (١٤) وبلا توسط : ساقطة من د، وبلا توسط ن (١٥) تبين : تبين س. (١٦) منفردا : منفردا م. || لكل : كل س. || مبين : تبين س. (١٨) قلت : قلت د.

- واعلم أن الاستقراء الناقص مغالطة في البرهان ، وليس مغالطة في الجدل .
- وقد يؤخذ في الجدل أخذا غير حق ، ويستعمل على ذلك من غير استئثار في الجدل . والاستقراء التام المنقول عنه الحكم إلى شيء تحت المستقري له إنما ينفع في البراهين ، إذا بادت بها المقدمات من جهة قسمة ما . ثم هناك قسمة أخرى تصير لها الجزئيات الأخر فيطلب الأكبر على جزئ ما منها ،
- مثلا إذا بان أن كل ناطق وكل غير ناطق بصفة ، فصار كل حيوان بتلك الصفة ، ثم أخذ الماشي قفيل : والماشي حيوان ، وكل حيوان فقد بان باستقراء جزئياته أنه بصفة كذا ، فالماشي بصفة كذا . أو يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق ، فبان على كل حيوان ، ثم جعل الحد الأصغر جزئ الناطق . فلا يمتنع أن يكون الحكم على الناطق أي من عليه على جزئ الناطق . ثم ليس لقائل أن يقول : فهلا بين الجزئ الذي للناطق من جهة الناطق ؟ وإنما ليس ذلك له ، لأنه لا يمتنع أن يكون نظره الأول في الناطق ، ليس لأجل جزئ الناطق ، بل لأجل الاستقراء ، ثم صح له من الاستقراء أن كل حيوان بصفة ، ثم لما أورد ذلك الجزئ خطر بالبال وقومه تحت الحيوان ، ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين ، فائتنف قياس صحيح .
- فإن كان يئانه من جهة الناطق بيانا أفضل ومما هو أولى ، على ما ستعلم في كتاب البرهان ، فعل هذا يجب أن يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الأول .

واعلم أنه كلما كانت الأوساط من حيث هي جزئيات المستقري له أقل ، ومن حيث هي مودة في الاستقراء أكثر ، كان الشك أزول ، لأن الباقي مما لم يعد

(١) أن : إن س ، هـ . (٤) إنما : فإنما د ، ن . (٥) الأثر : أنرب ، د ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) ناطق وعلى على كل : ساعة من م . (١٢) نظره : نظره . (١٣) صح : يصح د ، ن . (١٦) فإن : وإن هـ || وما : ع ، هـ . (١٧) يجب : فيجب ب ، د ، ع ، م ، ن . (١٩) الشكل أزول : أدل د ، ن .

يكون أقل . فاعلم أن الاستقراء في تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين ، وقد يستعمل للتنبيه على الأوتل ، ولا يحتاج فيها إلى الاستيفاء . وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وإن كانت من غير استيفاء ، كما ستكلم فيه في كتاب البرهان . واعلم أنه قد استعمل في التعليم الأول لإبانة الاستقراء المتبع للصغرى مثالان ، أحدهما ما قيل من أن كل عدل علم ، وكل علم متعلم ، فكل عدل متعلم . ثم وجد كون العدل علما أمرا غيرين ، فكان هذا الذي يحتاج إلى بيان استعمل بعضهم فيه القياس ، ونسى أنه ينبغي أن يستعمل الاستقراء ، إذ المثال للاستقراء . وكان ذلك القياس مثل قولهم : إن كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة ، وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم . وهذا هو نفس القياس . وقد عمل بعضهم شيئا آخر ، وهو أن قال : إنه يجب أن يكون مكان العدل فضيلة ، ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء ، إذ هو جزئى للفضيلة . فلما سمح أن العدل علم بالقياس المنقول ، قيل : وكذلك كل فضيلة علم . وأما نحن فلا يعجزنا أن نأخذ العدل حدا أصغر نفسه ، ويكون يانه أن عدالة فلان المشهود . وفلان المشهود كانت فنية اكتسبت بالبحث والفكرة . فنقول حينئذ : كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة . فتكون هذه الصغرى إنما بانت بالاستقراء هكذا .

- (١) فاعلم : واعلم د ، س ، ط ، ن ، هـ || يستعمل : استعمل د ، ساقطة من س ، ط ، س (٣) منه : ساقطة من د ، ن . (٦) علما : ساقطة من د ، م ، ن . (٧) فكان : وكان م . (٩) عدل : علم د ، ع ، ط ، ن || ملكة (الأولى) : + به د ، ن . (١٠) عمل : علم د ، س ، ن . (١١) جزءا : أجزاء د ، جزئيات || إذ : أى د . (١٢) المنقول : المقول د ، س ، ن || كل : ساقطة من س . (١٣) أصغر نفسه : الصغرى بنفسه ع . (١٤) وفلان المشهود . ساقطة من س . (١٥) إنما : إما هـ .

- وأما المثال الثانى فإنه يشبه ما يستعمل فيه الاستقراء وليس مستعملا فيه الاستقراء . وذلك المثال هو أن قيل مثلا : إن الدائرة تساوى أشكالا مستقيمة الخطوط ، وكل ما يساوى أشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التريع ، فالدائرة معروفة التريع . لكنه بين الصغرى ، بأن قسمت الدائرة إلى أشكال هلالية ، وكان كل واحد منها يساوى مربعا ، فالدائرة تساوى المربع . فههنا • شئ لا يمنع الاستقراء ، وشئ يمنع الاستقراء .

أما الشئ الذى لا يمنع الاستقراء فهو أنه إن كانت الدائرة لا تتحل إلى أشكال هلالية بتمامها ، بل يبقى شئ غير هلالى ، فإن الاستقراء يتم بالأكثر ، وإن أغفل الأقل . ومع ذلك فبدعى المستقرئ أنه أخذ فيه الجميع .

- وأما الشئ الذى يمنع الاستقراء فهو أن الهلاليات ليست جزئيات الدائرة ، ١٠ بل هى أجزاء الدائرة . وكذلك فإن الدائرة الواحدة بالعدد تتألف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس . وليس كذلك حال الجزئى والكلى . ولذلك فإن الهلاليات لا تقال عليها الدائرة ، وليس كذلك حال الجزئى عند الكلى . لكن هذا مثال سوح فيه ووضعت الأجزاء بدل الجزئيات ، إذ الأمثلة قد لا يناقش فيها .

١٥

(٢) الاستقراء : ساقطة من س || وذلك : + لأن س . (٣) وكل ... الخطوط : ساقطة من م (٤) فالدائرة : والدائرة ه . || بأن : فإن د ، س ، ع ، ن ، هـ ، (هـ) وكان : فكان ما . || منها : منها ب ، م . (٧) الشئ : ساقطة من ع || إن : وإن س . (٨) بتمامها : ساقطة من د ، ن . (١١) وكذلك : ولذلك د ، س ، ن ، هـ . (١٢) مستعمل ، يستعمل ما . (١٢ - ١٣) حال ... كذلك : ساقطة من د . (١٣) ولذلك : وكذلك ع ، ط ، ن .

[الفصل الثالث والعشرون]

(ث) فصل

في التمثيل

وأما التمثيل، فإنه إذا حقق يكون من أربعة حدود: أكبر كلى، وأوسط كلى . وهذا الأوسط محمول على الأصغر، وعلى شبه الأصغر . فيكون الأصغر وشبيهه حدين وأما الأكبر فإنه يحمل على الأوسط لأنه محمول على شبه الأصغر . فليكن الأكبر آ ومعناه المذموم، والأوسط ب ومعناه قتال المتأحمين، والأصغر ج ومعناه قتال أهل بلد كأثنية لأهل نينيا، والشبيه بالأصغر تحت الأوسط د ومعناه قتال أهل نينيا لجيرانهم أهل قونيا . وههنا فالمشكل شيطان : أحدهما الكبرى، هل ب أى هل قتال المتأحمين مذموم . والثاني النتيجة وهو أنه هل قتال أهل أثنية لأهل نينيا مذموم . ويجب أن يكون شيطان أعرف من هذين، أحدهما هل قتال أهل أثنية لأهل نينيا قتال المتأحمين، وهو وجود الأوسط في الأصغر، والثاني هل قتال أهل نينيا لأهل قونيا مذموم، وهو وجود الأكبر في شبه الأصغر . وأما التشبيه مثل أن حال قتال أهل أثنية لأهل نينيا، حال

(٢) فدل : الفصل الثالث والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ؛ فصل ٢٣ عا ، هـ .
 (٤) يكون : يقول س . (٨) لأهل : + بلد هـ . (٩) أهل (الأولى) : ساقطة من ها || لجيرانهم : بجيرانهم س . (١٠) والثاني : والثالث س . (١١—١٢) لأهل نينيا أهل أثنية : ساقطة من د ، ن . (١٣) هل : ساقطة من ب || أهل نينيا : قونيا د ، ن . (١٤) هل : ساقطة من د ، ن || أهل : ساقطة من ب || أهل نينيا : ساقطة من م || لأهل : أهل م . (١٥) الأصغر : الأوسط د ، س ، عا ، ن || التشبيه : التشبيه س ، ع ، عا || حال (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م .

- تقال أهل ثيبا لأهل قونيا ، فلبنى أن يكون بين الشبه . فإذا رتبت هذه فتقول هكذا : إن تقال أهل أيبنة لأهل ثيبا قتال المتانحين ، وقال المتانحين مذموم ، فقتال أهل أيبنة لأهل ثيبا مذموم بعد أن تصحح الكبرى بالشبه . فتقول : قال المتانحين هو كقتال أهل ثيبا لأهل قونيا ، وقال أهل ثيبا لأهل قونيا مذموم : فقتال المتانحين مذموم . فقد رجع التمثيل إلى قوة القياسات ، وصار التمثيل يصح بقياسين . وسواء كان المثال الذى هو الشبه واحدا أو كثيرا ، فيرجع حاصل الأمر فى المثال إلى أنه يوجب حكما على جزئى لوجوده فى جزئى آخر أو جزئيات أخر .

- وأما الاستقراء فكان يصح الحكم فيه على كل لوجوده فى جزئياته . والاستقراء يدعى فيه أنه من جميع الجزئيات ، حتى يبين وجود الأكبر فى الوسطة التى تريد أن تكون حدا أصغر . وأما فى المثال فيكتفى فيه بجزئى واحد أو بجزئيات فوق واحد غير مدعى معها أنها قد استوفيت تحت الكل لئلا يحكم على الكل بذلك الحكم دعوى بالفعل ، بل ذلك بالقوة وبالإيهام . وإنما الذى بالفعل ، فهو أن حكم هذا حكم أماله المعدودة غير مدعى فيها أنها قد استوفيت . فإن الحاجة إلى دعوى استيفائها إنما هو لإثبات الكل الذى ينقسم فيها .

- (١) الشبه : الشبه ع ؛ التشبيه سا || فإذا : وإذا عا . (٢) وقال : وقتل س .
(٣) تصح : تصح س . (٤) قتال : ساقطة من د . (٥ - ٥) أهل . . . قتال : ساقطة من م .
(٦) أو كثيرا : وكثيرا د ، ن || فيرجع : فراجع ب ، س ، سا ، عا ، هـ ، (٨) فى جزئى : فى جزئيات هـ || أو جزئيات : وجزئيات هـ . (٩) يصح الحكم : يصح لحكم س .
(١٠) من : فى ع ؛ ميين م . (١١) تكون : نصير س ، ع ، طا ، هـ . (١٢) معها : ساقطة من هـ || قد : ساقطة من د ، ن . (١٣) الكل : الكل س .
(١٤) حكم : الحكم س || أنها : ساقطة من س . (١٥) الذى : ساقطة من س ؛ التى طا ، هـ .

وقياس المقاومة أيضا إنما يرجع إلى الأشكال . وقياس المقاومة قياس مؤلف مُمدّد نحو إنتاج مقابل مقدمة في قياس لا يطل فيمنع القياس بمنع المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى . فالمقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكلية في القياس . فإنها أَسُّ القياس ، وتكون على وجهين : إما عنادا ، وإما مناقضة . ٥ والعناد أن تجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي تقابل به المقدمة الكلية أشد هموما من تلك المقدمة ومخالفة لها في الكيفية . فيكون الحكم في المقدمة الأولى هو على شيء عام كالأضداد مثلا . ويكون الحكم عليها أن العلم بها واحد فيجئ المقاوم يأخذ ما هو أهم من الأضداد ويحكم عليه بضد الحكم ، وهو أن يسلب عنه الحكم سلبا كليا . فنقول : ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا . ونضيف إليه فنقول : إن المتضادات متقابلات . وإذا كان القياس الأول على موجب ، وكان القصد في كبرى القياس الثاني مقابلة الحكم بالضد الأهم ، لم يمكن أن يكون هذا القياس من وجه من الشكل الثاني ، لأن الشكل الثاني يحوّج إلى عكس هذا الحكم . ويان هذا أنك إذا أوردت كبرى المقاومة ، فقلت : ولا شيء من المتقابلات يكون العلم به واحدا فلا تتصل به والأضداد متقابلات إلا أن تعكس ، ولا تنعكس كلية : ١٥ بل جزئية . وأما إذا كان المقاوم سالبا لتكون المقاومة موجبة ، فلا يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية إلا في الشكل الأول . ثم إن هذا القياس إذا أنتج مقابل كبرى القياس الأول فأضيف إليه الصغرى من القياس الأول بهاها ،

(١) أيضا . . . المقاومة : ساقطة من د || إنما : ساقطة من س ، ع ، هـ || قياس : ساقطة من س . (٥) به : بها س ، ع ، هـ . (٦) ومخالفة : ومخالفة ب ، س . (٧) الأولى : ساقطة من ن . (٨) العلم : العلم س || عليه : عليها هـ (٩) عنه : عنها د . (١١) وإذا : وإذا عا . (١٢) الثاني : ساقطة من ن . (١٣) فإن : لأن هـ ، هـ || فإن الشكل الثاني : ساقطة من م . (١٤) المتقابلات : المتقابلات من

أنتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس المنوع . فيكون قد قيل : إن ب آ ، لأن ب ج ، وكل ج آ . فمورض أن ب ليس آ ، لأن ب ج ، ولا شيء من ج آ فيكون من حيث أخذ الصغرى بما لها من حقه أن يسمى قلبا .

- وأما المناقضة فإن تكون الدعوى كليا فتورد جزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم . ويكون ذلك الجزئ ملحوظا إليه أول ما نلاحظه للمناقضة ، على أنه موضوع لطرفي المناقضة . وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الأول ولا الشكل الثاني . فإذن كل مقاومة موجبة ، إما في الشكل الأول ، وإما في الشكل الثالث . وأما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومة موجبة . وأما السالبة فلا تبين به إلا بأن يُغير الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة ، وهو أن يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة . مثلا نقول : إن الأضداد متقابلة ، ولا شيء مما به العلم واحد بمتقابل . فنغير الدلالة على البيان بنفسه إلى إبانته بالعكس ، فإن البين بنفسه إذا كان أنه لا شيء من المتقابلات العلم به واحد ، فأخذت بدل هذا عكسه ، لم يذعن له الذهن إذعانه لهذا ، بل احتيج أن يذكر أن السالبة الكلية تعكس فتحتاج أن تزيد في الكلام ما عنه غنى . ونحن وإن قلنا : إن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها ، فلم يُضمن أن عكسها مثلها في البيان .
- ويجب أن تأمل في المقاومة ما يوجهه الرأي المحمود فتؤخذ المقاومة مقدمة محمودة إن لم تكن أولية ، ويستعان فيها أيضا بالقياس الاستثنائي . مثلا أنه

(٥) أول ما : وإماد ، ن . (٧) موجبة : ساقطة من عا || إما في الشكل الأول :

فأما في الشكل الأول ه . (٩) تبين : تين د ، س ، عا ، ن ، هـ ،

|| عن : من س ، هـ ، ن . (١١) واحد : بواحد || بمتقابل : بمتقابل ع ، بمتقابل عا .

(١٢) المتقابلات : المتقابلات س (١٣) فأخذت : وأخذت س ، هـ .

(١٤) ما عنه : ما فيه س . (١٧) إن : ساقطة من د ، ن .

لو كان العلم بالأضداد واحدا ، لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد .
وكذلك بالنظر في الأضداد ، والنظر في الأشباه ، كقولهم : لو كان العلم
بالمضامين واحدا ، لكان بالعدم والملكة واحدا .

وههنا أشياء أخر من هذا الباب تبين في الفن المشتغل على الجدل .

(١) المعلوم واحد : ساقطة من ما . (٤) أخر : أخرى ط || تبين : تبين

[الفصل الرابع والعشرون]

(خ) فصل

في الدليل والعلامة والفراسة

- وقد جرت العادة في هذا الموضع أن يسمى بالدليل ما يكون مؤلفاً من مقدمتين ، كبراهما مقدمة محمودة ، يراها الجمهور ويقول بها ، وتؤخذ حجة ودليلاً لا على سبيل أن جزءاً منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار ، بل على أن نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل . وربما كان على أمر مستقبل ، وربما كان على أمر حاضر ، وربما كان تاماً ، وربما كان على الأكثر ، مثل قولهم : إن الحساد ممقوتون ، والمنعمون مودودون . فإن هاتين المقدمتين دليان أو منهما يتخذ الدليل . وليس الغرض أن نفس المقت أو الود ١٠ علامة ودليل ، أو نفس الإنعام والحسد ؛ بل على أن هذا القول نفسه دليل أى متبع مقبول محمود مرجوع إليه ، فإن الدليل في هذا الموضع يراد به هذا . فيكون الدليل إما على أن أمراً كائناً ، أو غير كائن في المستقبل ، فيكون من الأكثريات في أكثر الأمر لأنها ممكنة ؛ وإما على أن الأمر قد دخل في الوجود أو لم يدخل . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ١٥
- وهذه المقدمات تؤخذ في القياسات مقدمات كبرى ، إما بالقوة ، وإما بالفعل . وصغرياتها شخصيات كقولنا : إن فلاناً حاسود ، وإن فلاناً محب .

(٢) فصل : الفصل الرابع والعشرون ، د ، ر ، ع ، م ، فصل ٢٤ ، هـ ، (٤) وقد قدس ، هـ .

(٥) الجمهور ، المشهور || بها : به عا . (٦) لعل : عل د ، ن || أن : ساقطة من ص

|| دليل على جزء آخر : ساقطة من هـ . (١٢) محمود : محدود م || الموضع : الموضوع د .

(١٣) فيكون (الأولى) : ويكون هـ .

وحمل هذه المقدمات بحسب الظن الغالب . والقياس الكائن منها يسمى
 إينوميا . وقياس العلامة أيضا يرجع إلى الأشكال . وقياس العلامة ضميريهت
 فيه الأكبر للأصغر بعلامة . وتلك العلامة إما ضرورية ، وإما محودة مظنونة .
 والحد الأوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة : إما أن
 يصلح أن يكون حدا أوسط محولا على الأصغر دون الأكبر ، مثل اللبن إذا
 جعلته علامة للولادة ، فيقال المرأة لها لبن ، فقد ولدت ، وهذا يخص كثيرا
 باسم الدليل . وإما أن يصلح أن يجعل أوسط موضوعا لهما جميعا ، كقول القائل :
 الحكماء ذوو فضائل ، لأن فلانا ذو فضل وفلانا حكيم . وإما أن يصلح أن يجعل
 أوسط محولا عليهما جميعا ولو بالإيجاب في الشكل الثاني ، لأن مثل هذا
 في الخطايات مقبول لأنه قياس مظنون ، مثل قولهم : هذه المرأة صفراء ،
 فقد ولدت . ولا يمكن أن يقال كل صفراء ولدت ، بل كل والدة
 صفراء . فهذا يقبل في الظن . وكذلك هذه المرأة تنفى فهي حبل . وإنما يكون
 علامة ودليلا إذا أضمر الكبرى ، وإلا كان قياسا . والذي في الشكل الأول
 يستمر ولا ينتقض ، وهو صحيح ، وأما الذي في الشكل الثالث فينتقض . فإنه
 ليس إذا كان حكيم ما فاضلا ، فكل حكيم فاضل . وكذلك التي في الثاني ،
 لأن القياس الكائن من موجبتين ولا تنعكس كبراه سهل المناقضة ، بأن يقال :
 ليس يجب أن تكون كل صفراء والدة . فيكون طعنا في التاليف ، وتنبها على
 أنه غير واجب بما هو أيضا محود مقبول .

(٣) مظنونة : + فهو ، ع ، ما ، هـ . (٥) أن يكون ساقطة من د ، ن . (٦) للولادة ؛
 الولادة عا || وهذا : هذا م . (٨) ذو فضل : ذو فضيلة هـ . (٩) عليهما :
 عليا ع ، ع ، ما ، م . || مثل : + قولهم ب ، د ، م ، ن . (١٠) مثل قولهم : كقولهم ص ،
 ع ، ما ، هـ . (١٣) الأول : ساقطة من د . (١٤) وأما ، فأما ما || فإنه : بأنه م .
 (١٥) في : + القياس هـ . (١٦) لأن : فإن م ، هـ . (١٧) فيكون :
 ساقطة من د ، ن .

- وأما المواخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا مستعملا في العرف العامي،
فليس عدلا في الخطابة . فذلك صبار الذي في الشكل الأول أفضل العلامات
ويسمى طعموريدن . وليس يعجبنى ما يظن من أن العلامة تدل على الوجود
فقط ، حتى تكون مقدمات القياسات العلامية في الأشكال الثلاثة موجبة ،
ومقدمات ما يسمى دليلا تكون موجبة وسالبة . فإنه قد تكون على العدم علامة
كما على الوجود علامة . وعلامة العدم كثيرا ما تكون عدم علامة الوجود .
وأيا هذا الذي يسمى دليلا ، الأولى أن يكون له اسم آخر ليتوقع منه إنتاج
خاص بالأول . فكان هذا وقع بحسب المترجمين . والأشبه أن يكون اسم
الدليل ما جعل علامة من الشكل الأول ، فيوجب الحكم . وأن المخصوص
باسم العلامة هو ما في الشكل الأول فيوجب الحكم . وأن المخصوص باسم
العلامة هو ما في الشكلين الآخرين . فإنهما كعلامة ، غير دليل . فكان الدليل
أقوى من العلامة ، وكان العلامة دليل ضعيف . وكلُّ يتوقع منه تخيل من
ليحجاب وسلب . وقد استعمل ذلك على هذا الوجه في موضع آخر .
- وإن قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الفائب ، يطلبون
القياسات كلها من العلامة ، ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الأكبر .
فمرة يصححون ذلك بالاستقراء المستوى ، ومرة بالاستقراء المعكوس ، وهو
الذي يكون على عكس التقيض للطلوب . وذلك الأول يسمونه طردا ، وهذا

(٨) القياسات العلامية : القياس العلامة س . (٩) علامة وعلامة : علامة م . (٧) منه :
فيها ب ، س ، ع ، م ، منها ع ، هـ . (٨) فكان : وكان د ، س ، ع ، هـ . (١٠) باسم
..... المخصوص : ساقطة من ع ، ع ، هـ . (١١) هو : وهو د ، ن || فكان : وكان
د ، س ، ع ، هـ . (١٢) وكان : وكانت ع || ضعيف : ضعف || وكل : + كل د ||
منه : فيها م . (١٣) وسلب : أو سلب ع . (١٤) الشاهد : الشاهدين ع .
(١٥) مقدمة : + أخرى ع . (١٦) وهو : وهذا د . (١٧) وذلك : وكذلك د .

الثاني يسمونه عكسا ، ويسمون السلامة علة . وإذا أرادوا أن يتفوقوا في تصحيحها عدوا أوصاف الشيء الذي هو كالتال ، ثم يطلون أن تكون العلامة والعلة واحدا واحدا منها ، أو يطلون أن يكون واحدا واحدا منها علامة . فيبقى لهم أن العلامة هي الباقي أو أن الباقي علامة ، ويحسبون أنهم برهنوا .

• فأول ذلك : أنه ليس يجب أن يكون الحكم للتال لأجل حكم آخر فيه ، بل ربما كان لذاته لا بحكم آخر سابق له . وأنه لو كان كل حكم يكون للشيء يكون بحكم آخر لتسلسل إلى غير النهاية . فإن كان حكم يلقي للذات بلا واسطة ، فليكن حكمان كذلك فما فوقهما .

والثاني : أنه ليس يسهل عد الأوصاف للشيء ، بل ربما ترك منها شيء . وليس ١٠ أن يتفكر فلا يجد وصفا دليلا على أنه لا وصف .

والثالث : أنه لا يجب أن تكون الأقسام بعدد الأوصاف المفردة ، بل ربما كان الاجتماع علة أو اجتماع الذات مع واحد منها أو عدة منها . فإن كانت الذات آ ، والأوصاف ب و ج ود ، والحكمة ه ، فربما كان الحكم لأنه آ ، أو لأنه آ ، ب ؛ أو لأنه آ ، ج ؛ أو لأنه آ ، د ؛ أو لأنه آ ، ب و د ؛ أو لأنه ب و ج ؛ أو لأنه ب و د ؛ وكذلك إلى سائر الأقسام أو لاجتماعها كلها . ١٥

(١) ويسون : ويسونه د ، ن . (٢) أوصاف : أضاف د ، + واحد ه . (٣) واحدا واحدا : واحدا س ، ه . (٤) أو أن : وأن د ، س ، ن . (٦) حكم يكون : حكم يكون د ؛ حكم كون ن . (٦ — ٧) للشيء يكون : ساقطة من س ، ه . (٧) يكون بحكم : الحكم من || بحكم : حكم د || لتسلسل : تسلسل د . (٩) عد الأوصاف للشيء : عدل لأوصاف الشيء د || للشيء : ساقطة من ع ، عا || بل : مثل م . (١٠) فلا : ولما . (١٢) الاجتماع : اجتماع ه || علة : عدة بخ ، س ، ط ، ه || عدة : علة ن . (١٤) آ ، د ؛ آ ، ه ط ، ه || ب ، د ؛ ب ، ج ط ، ه . (١٥) لاجتماعها : لاجتماع ب ، د ، م ، ن ؛ لاجتماعها .

- وبعد ذلك، فإن ذلك الباقي يبقى ربما كان عاما ، فينقسم إلى نوعين
 «وصفين، فيكون مثلا الباقي جـ. لكن جـ منه ز ومنه ط، فتكون العلة ليس جـ
 كيف اتفق، بل ط من جـ، أو ز من جـ. ودون ما سوز جـ ليس بعلة،
 إنما يبقى أن العلة في حيز جـ د، ولا يوجب أن يكون كل ما هو جـ علة. فإنه
 حين يكون ط من جـ هو العلة يكون ليست العلة بـ ولا د، ولا شيء من
 أقسام أخرى غير جـ إن كانت بـ و د. ومع ذلك فلا يكون لزم أن كل جـ
 علة. إذ العلة ط فقط. ثم كيف يتوصل إلى أن يبلغ بقسمة الأوصاف إلى
 حدا لا ينقسم إلى خواص تحته نوعية أو صنفية، حتى يكون الباقي الذي يبقى
 لا ينقسم إلى علة وإلى غير علة.

- ١٠ على أنهم لا يميزون بين قولهم : فالعلة كذا ؛ وبين قولهم : فكذا علة ؛
 وبين قولهم : فالعلة هي كذا ؛ وبين قولهم : فالعلة هي الكذا. فيأخذون أى
 هذه اتفق مكان الآخر. وتحليل قياسهم يوجب أن تكون العلة هي الموضوع
 وأن يكون المحمول ليس الكذا ، بل كذا . فإنهم لا يمكنهم إلا أن يقسموا
 فيقولوا : كذا كذا إما لذاته ، أو لعلته . لكنه ليس لذاته ، فبقى أن يكون
 كذا كذا لعلته . ويحتاج أن يقولوا : والعلة صفة ، لا أن يقولوا : والصفة
 ١٥ علة فإن هذا لا ينتج . فإذا قالوا : والعلة صفة ، ثم قالوا : فما أن تكون بـ
 صفة ، أو تكون جـ صفة ، كذبوا ؛ فإن كل ذلك صفة . ومع ذلك لا يستمر

(١) ربما ؛ وربما || عاما ؛ عاميا د . (٣) جـ وكون : ساقطة من عا .
 (٤) جـ د : جـ س ، هـ . || ولا يوجب : ولا يجب س . (٥) د : جـ س .
 (٦) كيف : يكون هـ . (٩) والى غير : وغير س . (١١) هي كذا . وبين قولهم :
 فالعلة : ساقطة من م . (١٤) كذا كذا : كذا وكذا د ، ن . || أوللة : أوللة هـ .
 || فيق : فيق س || يكون : ساقطة من ن . (١٥) كذا كذا : كذا وكذا د . || والعلة : العلة هـ .
 (١٧) أو تكون جـ : أو جـ س .

قياسهم ، لأنه لا ينتج ، بل يجب أن يقولوا : وكل صفة له إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ . حينئذ تكون النتيجة : فالعلة إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ . ثم يبقى آخر الأمر فالعلة دَ ، لا أن دَ علة . وأيضا إن قالوا قبل الإنتاج : وما هو الصفة إِمَا التَّب وإِمَا الجَ ، وإِمَا الدَ ، كذبوا . فليس يجب في القسمة أن يكون الأمر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم منحرفة ، وأنت تعلم هذا قريبا .

بل يجب أن يقولوا : والصفة إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ ، فنكون النتيجة : إن العلة إِمَابٌ ، وإِمَا جَ ، وإِمَا دَ . حينئذ إذا أُبطلَ بَ وجَ وبقي دَ ، تكون النتيجة : أن العلة دَ . ليس أن كل دَ علة ، حتى حيث وجد دَ يكون علة ، بل تكون العلة التي توجب الحكم دَ ، حتى إذا وجدت العلة وجد دَ .

ويجوز أن يكون ما هو دَ مما يحتاج أن يقسم ويخصص ، إن أمكن ، حتى يبلغ إلى الدلة . كما أنك إن قلت : وليس الجسم بقديم ، فانتجت : فالجسم محدث . لم يجب أن تكون أنتجت : والمحدث جسم ، أو أن كل محدث جسم . فإن طعموا في أول الأمر أن يكون قولهم : إن العلة إِمَا بَ كيف كانت ، وإِمَا جَ كيف كانت ، وإِمَا دَ كيف كانت ، فهذا غير مسلم . فإنه ليس إذا كان للحكم علة ، وكان لا يخلو عن أحد الأوصاف المذكورة أنه يجب أن يكون الموضوع الذي لا يخلو عنه ، إنما لا يخلو عنه على أنه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى أخص منه يكون علة . نعم إن كانت القسمة الأولى جاءت بالأوصاف التي لا تنقسم بقسمة ثانية ، فسيمكن ذلك . ومن لهم بذلك ؟

(١) وكل : وكله ب ، م . (٢) فالعلة : والعلة د . (٣) لا أن : لأن م || وأيضا : أيضا د . (٦) إِمَا بَ وإِمَا جَ : إِمَا جَ د ، ن (٧-٨) إِمَا بَ العلة : ساقطة من م . (١١) إن : إذا م . (١٢) والمحدث : المحدث د . (١٤) كانت (الثانية) : كان ب ، د ، ع ، ط ، م ، هـ || فهذا : هذا د ، ن || الحكم : الحكم ع ، ط . (١٥) أنه : ساقطة من عا ، هـ || يجب : لا يجب م . (١٦) إِمَا : وإِمَا م || لمعنى : معنى م .

- هذا وإن قياس القراسة من جملة القياسات التمثيلية العلامية . فإنه إذا سلم أن الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجلبة والطبيعة ، تتبعها أخلاق النفس ، كما تتبعها هيئات البدن ، سلمت القراسة . أو رؤى أن الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق ، يتبها تغير في هيئة البدن ومزاجه ، كما يتبها في النفس ؛ سلمت القراسة . وإنا قلنا الانفعالات الطبيعية لأن ههنا انفعالات تؤثر في النفس من غير أن تتعرض للبدن مثل تعلم اللون . إنما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرها . فإذا علم أى انفعالات النفس يصحب أى انفعالات البدن ، وبالعكس ؛ أمكن أن نجعل الانفعالات البدنية والهيئات البدنية دلائل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية . فإذا عرف من شيء من الحيوان انفعال أو هيئة نفسانية كالشجاعة من الأسد طلب ما يقترب بتلك الحالة النفسانية من أحوال البدن ويختص بها ، فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية . فتكون العلامة البدنية في الأسد مثلا عظم الأطراف العالية . ويكون هذا للأسد خاصة لا بالقياس إلى كل حيوان ، بل بالقياس إلى كل حيوان غير شجاع ؛ بل تؤخذ هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع ، فيجعل عظم الأطراف علامة للشجاع إذا كانت تنعكس عليه . فإذا وجد إنسان عظيم الأطراف العالية ، قيل إنه شجاع . وإن كان هناك خلقان أو انفعالان نفسانيان مثل ما للأسد ، فإنه مع أنه شجاع فقد ينسب إليه جود وكرم .

(١) القراسة : + هو || العلامية : ساقطة من ما || فإنه إذا : فإذا . (٢) والمزاجات : والمزاج هـ . (٣) أى : أن د ، ن . (٤) والملكات : أو الملكات ع ، ما . (٥) بتلك : ساقطة من م || ويختص : ويخصد . (٦) العلامة : الهيئة ع . (٧) هذا : هذه د ، ن . (٨) بل بالقياس إلى كل حيوان : ساقطة من ع || كل : ساقطة من س . (٩) إذا : إذس ، ع ، هـ . (١٠) وإن : فإنس ، ع ، ما ، هـ . (١١) كان : ساقطة من د ، ن . (١٢) قد : قد د ، ن ، هـ .

فيجب أن يتأمل أولاً أى الصلاتين يتبع أى المعنيين ، ويعرف ذلك على وجهين : فإنه إن كانت العلامة فى النوع كله وليس أحد المعنيين فى كله ، فإن العلامة تدل على قراءة الموجود فى النوع كله . وإن كانت العلامة فى نوع آخر يشاركه فى إحدى الخليقتين دون الأخرى ، فالعلامة لما يشاركه فيه . مثل أن الغملا يشاركه فى الكرم ويشاركه فى عظم الأطراف العالية ، ومع ذلك فيشاركه فى الشجاعة . فيكون عظم الأطراف العالية دليلاً على الشجاعة وعلامة عليها دون الكرم .

فإذاً يجب أن تكون الوساطة فى القراءة أهم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة .

(٢) أحد : بأحد د ، ن . (٥) لا يشاركه : لا يشارك الأسد بخ ، س ، ع ، ها ، هـ .
 (٦) دليلاً على الشجاعة وعلامة عليها : دليلاً وعلامة للشجاعة س ، ها . (٩) المذكورة :
 + آخر كتاب القياس من كتاب الشفاء الحمد لله على إتمامه ب ، ع + تمت المقالة التاسعة وم
 بتامها الفن الرابع من الجملة الأولى ولواهب العقل الحمد بلا نهاية د ، ع + تم الجزء الأول من كتاب
 الشفاء وهو القياس فى العشر الأوسط من ذى الحجة سنة ثمانين وسنة للهلال وكتب أحوج
 عباد الله عز وجل إلى رحمة وغفرانه محمد بن على بن جعفر المالكي البندادى عفا الله عن عظيم سيئاته
 وغفرله ولئن سأل الله تعالى له ذلك أنه هو الغفور الرحيم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدة
 محمد النبي وعلى آله الطاهرين وسلم وشرف ع ، ع + تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على
 نبيه محمد وآله الطاهرين وسلامه وهو حسبنا وحده ونعم المعين والوكيل ، وقع الفراغ فى نفسه يوم
 السبت العشرين من شعبان المبارك فى سنة ٦٧٤ هجرية عا ، ع + تم الفن الرابع من الجملة الأولى
 والحمد لله رب العالمين ن ، ع + تم الجزء الثانى من كتاب الشفاء وهو القياس والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين هـ .

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات^(٥)

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ،

٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ،

٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ،

٤٢٨ ، ٤٤٥ ، ٤٦٣ ، ٤٧٠ ،

استثنائي ١٠٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، ٤٠٠ ،

٤٠١ ، ٤١٥ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ،

٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٩١ ،

استثنائية ٣٩٧ ، ٤٦٢ ،

استحالة ٣٥٣

استدلال ٦ ، ٨ ، ١٧ ،

استشهاد ٤٣٤

استقامة ٥٢٢

استقراء ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٣٤٩ ،

٤٣٣ ، ٥٣٤ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٩٧ ،

٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ،

٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ،

٥٦٧ ، ٥٦٩ ،

(١)

آلة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٥٠٨ ،

إبطال ٥٣٦

اتفاق ٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ،

إثبات ٣٩٦ ، ٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٥٧ ،

٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٩ ،

إحصاء ٢٧٨ ، ٣٦٢ ، ٤٨٠ ، ٥١٩ ،

أداة ٤٨٣

إدراك ١٥ ، ٤٥٣ ،

إرادة ٤١ ، ١٧٥ ، ٥٥٤ ،

أزلى ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،

٤٧٥ ، ٤٧٦ ،

استثناء ٦٦ ، ٦٩ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ،

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ،

(٥) روعي في إعداد هذا الفهرس الاقتصار على المصطلحات المنطقية ، وبخاصة تلك التي

تتصل اتصالاً وثيقاً بعلم القياس .

ونعتذر عما يكون قد فاتنا من ذكر بعض أرقام الصفحات التي وردت فيها المصطلحات .

[المحقق]

اضطرابی ٦٦ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٩٩

إضمار ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٤٢١

إطلاق ٢٥ ، ٢٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦

٤٧ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٣

٩٠ ، ٩١ ، ١٠٦ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٥

١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١

١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥

١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣

١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ، ٢٠١

٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٧

٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٨

٥٢١

اعتقاد ٥٨ ، ١٥٥ ، ٥٤٣

أعيان ٢١ ، ٤٣٩ ، ٤٧٤

اقتراض ١١٩ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٩٠

٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٢٥

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٥٣

اقتران ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٢١ ، ١٣٠

١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥

٢٤٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣١ ، ٣٥٢

٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٤٠٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٨

٥٢٢

اقترانی ١٠٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢

٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٣

٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٤٥

٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٩١ ، ٥٥١

٥٥٢ ، ٥٥٥

استقراء برهانی ٥٥٨

استقراء تام ٥٦٥

استقراء حسی ٥٦٠

استقراء مستو ٥٧٥

استقراء معکوس ٥٧٥

استقراء ناقص ٥٦٥

استقصاء ٥٢٦

إسقاط ٤٣٥

اسم ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥

١٣١ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥

٢٥٧ ، ٤١١ ، ٤٨١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦

٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٧٥

إشکال ٢٨٥ ، ٤٨٤

أصفر ٩ ، ١٠٩ ، ٣٢٥ ، ٤٣٤ ، ٤٧٢

٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٤

٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١١

٥٢٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨

٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨

أصول ١٢ ، ١٣

إضافة ٢٣٧

اضطرار ٩٦ ، ٩٧ ، ١٤٠ ، ١٤١

١٤٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢١٧

٤٥٢

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
٢٧٦ ، ٣٦١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،
٤٥٢ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩

إمكان تام ٤٦

إنتاج ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ،
١١٦ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ،
٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٩٩ ،
٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٥٥ ،
٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ،
٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،
٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ،
٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٥٥ ،
٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨

إنسان ١١ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
٣٩ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ،
٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
١٠٤ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ،
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،
١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ،
١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣

اقرائية ٤١٠

إقناع ٥٥٥

أكبر ٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٢٩٩ ، ٣٢٥ ،
٤٣٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ،
٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ،
٥٢٦ ، ٥٦٨

اكتساب ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦

الترام ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩

إلزام ٧٠ ، ٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ،
٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٦ ، ٥٣٧ ،
٥٥٦

إلزام حقيقى ٥٥٨

إلزام مشهور ٥٥٨

ألفاظ مفردة ٣

امتناع ٢٨ ، ٣٦١ ، ٥٣٧

إمكان ٢١ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
٣٥ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ،
٩٨ ، ١٠٠ ، ١٢١ ، ١٣٨ ، ١٥٤ ،
١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،
١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ،
١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢

إهال ٢٩١ ، ٣٥٦ ، ٤٨٠

أوسط ٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ٢٩٩

٣٠٢ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ،

٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،

٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ،

٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨

أولى ٤ ، ٤٥ ، ١٦١ ، ٢٣٧ ، ٤٥٠ ،

٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٧١ ، ٥٧١

أولية ٥١

إشار ٥٥٦

، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٢ ،

٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٩

٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،

١١١ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٤٠ ،

١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ،

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،

١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ،

٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،

٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧٦ ،

٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،

٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣٣٠ ،

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ،

٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٥٦ ، ٣٧٩ ،

٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٢٦ ،

٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٩ ، ٤٨٣ ، ٤٩٧ ،

٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٨ ، ٥٢٥ ،

٥٧٤ ، ٥٧٥

إيهام ٥٦٩

٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ،

٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٦٠ ،

٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ،

٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٠٠ ،

٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣٥١ ، ٣٧٧ ،

٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ،

٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ،

٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ،

٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٧ ،

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ،

٤٨٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٥ ، ٥٢٥ ،

٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣١ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ،

٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،

٥٥٨ ، ٥٧٩

إنسان كلي ٢٠

إنسانية ٩٩ ، ١٧٤ ، ٢٠٦ ، ٢٣٤

انعكاس ٥٣ ، ٦٤ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

١٠٥ ، ١٤١ ، ١٧٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ،

٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٤٥١ ، ٤٩٤ ، ٥٤٩ ،

٥٥٠

انفعال ٥٠ ، ٥٧٩

إنكار ٥٠٧ ، ٥٣٨

أنولوطيقا ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤٢٥

٬ ١٧٥ ٬ ١٥٧ ٬ ١٣٠ ٬ ١٢٢ ٬ ١٢١
 ٬ ٢٧٥ ٬ ٢٤٠ ٬ ٢٢٤ ٬ ٢٢٣ ٬ ٢١٧
 ٬ ٣٢٦ ٬ ٢٩١ ٬ ٢٩٠ ٬ ٢٨٧ ٬ ٢٨٥ ٬ ٢٧٦
 ٬ ٣٣٢ ٬ ٣٣١ ٬ ٣٣٠ ٬ ٣٢٩ ٬ ٣٢٨
 ٬ ٣٣٨ ٬ ٣٣٦ ٬ ٣٣٥ ٬ ٣٣٤ ٬ ٣٣٣
 ٬ ٣٤٥ ٬ ٣٤٤ ٬ ٣٤٣ ٬ ٣٤٢ ٬ ٣٤٠ ٬ ٣٣٩
 ٬ ٣٦٣ ٬ ٣٦٢ ٬ ٣٥٢ ٬ ٣٤٧ ٬ ٣٤٦
 ٬ ٣٧١ ٬ ٣٧٠ ٬ ٣٦٩ ٬ ٣٦٦ ٬ ٣٦٥ ٬ ٣٦٤
 ٬ ٣٧٩ ٬ ٣٧٦ ٬ ٣٧٥ ٬ ٣٧٤ ٬ ٣٧٣
 ٬ ٤٢٩ ٬ ٤٠٥ ٬ ٣٨٤ ٬ ٣٨٢ ٬ ٣٨١
 ٬ ٤٦٥ ٬ ٤٦٤ ٬ ٤٦٣ ٬ ٤٨٩ ٬ ٤٥٦
 ٬ ٥٠٠ ٬ ٤٨٥ ٬ ٤٦٨ ٬ ٤٦٧ ٬ ٤٦٦
 ٬ ٥٠٥ ٬ ٥٠٤ ٬ ٥٠٣ ٬ ٥٠٢ ٬ ٥٠١
 ٥٢٦ ٬ ٥٢٤ ٬ ٥٢٢ ٬ ٥٢١

بندیه ٢٨٧ ٬ ٢٨٦ ٬ ٢٣٤

بین ٣٢٥

(ت)

تألیف ٬ ٦٥ ٬ ٦٤ ٬ ٦٢ ٬ ١١ ٬ ٧ ٬ ٦
 ٬ ١٤١ ٬ ١٣٢ ٬ ١٢٠ ٬ ١١٦ ٬ ١١٥
 ٬ ١٥٤ ٬ ١٤٨ ٬ ١٤٥ ٬ ١٤٤ ٬ ١٤٢
 ٬ ٢٠٥ ٬ ١٨٩ ٬ ١٨٦ ٬ ١٨٣ ٬ ١٥٧
 ٬ ٢٥٣ ٬ ٢٥٢ ٬ ٢٣٢ ٬ ٢٢٢ ٬ ٢١٥
 ٬ ٣٠٩ ٬ ٣٠٨ ٬ ٣٠٧ ٬ ٣٠٦ ٬ ٣٠٥
 ٬ ٣١٥ ٬ ٣١٤ ٬ ٣١٢ ٬ ٣١١ ٬ ٣١٠
 ٬ ٣٢٣ ٬ ٣٢٢ ٬ ٣٢٠ ٬ ٣١٧ ٬ ٣١٦
 ٬ ٣٣٧ ٬ ٣٣٤ ٬ ٣٣٣ ٬ ٣٢٩ ٬ ٣٢٥
 ٬ ٣٤٩ ٬ ٣٤٧ ٬ ٣٤٦ ٬ ٣٤٤ ٬ ٣٤٠
 ٬ ٤٠٩ ٬ ٤٠٣ ٬ ٣٥٧ ٬ ٣٥٣ ٬ ٣٥٢

(ب)

باری آرمیناس ١٩

باطل ٢٧٢ ٬ ٢٧١ ٬ ٢٦٩ ٬ ٢٤٠ ٬ ٦٧
 ٬ ٣٤٣ ٬ ٣٦٢ ٬ ٢٩٧ ٬ ٢٧٥ ٬ ٢٧٣
 ٥٤٢ ٬ ٥٢٧ ٬ ٤٠٣

بحث ٥٦٦

برهان ٬ ١٩٥٬ ١٨٨ ٬ ٩٧ ٬ ٣٨٬ ١٣٬ ٤٬
 ٬ ٣٢٨ ٬ ٣٢٧ ٬ ٣١٠ ٬ ٣٠٩ ٬ ٣٠٢
 ٬ ٣٦٧ ٬ ٣٦٦ ٬ ٣٤٦ ٬ ٣٤٢ ٬ ٣٤٠
 ٬ ٥٠٧ ٬ ٤٥٥ ٬ ٤٥٤ ٬ ٤٥٣ ٬ ٣٨٢
 ٥٦٥ ٬ ٥٣٠

برهانی ٬ ٤٥٤ ٬ ٤٥٣ ٬ ٤٤٦ ٬ ٥٥٬ ٥١
 ٤٦٠

برهانیة ٥٣٬ ٥٢

برهانیات ٤

بسط ٬ ٣٦٣ ٬ ٢٥٣ ٬ ٢٤٦ ٬ ٢٢٣ ٬ ٥٨
 ٬ ٤٦٢ ٬ ٤٦٠ ٬ ٤٤٦ ٬ ٤٣٥ ٬ ٣٥٧
 ٬ ٥١١ ٬ ٤٩٢ ٬ ٤٩١ ٬ ٤٩٠ ٬ ٤٨٤
 ٥٤٠

بطلان ٥٢١ ٬ ٥٢٠

بعض ٬ ٤٦٬ ٤٠ ٬ ٣٧ ٬ ٢٨ ٬ ٢٢٬ ١٩
 ٬ ٨١ ٬ ٨٠ ٬ ٧٩ ٬ ٥٠ ٬ ٤٨٬ ٤٧
 ٬ ٩٧ ٬ ٩٣ ٬ ٩١ ٬ ٨٩ ٬ ٨٨ ٬ ٨٤
 ٬ ١١١ ٬ ١١٠ ٬ ١٠٩ ٬ ٩٩ ٬ ٩٨
 ٬ ١١٩ ٬ ١١٧ ٬ ١١٦ ٬ ١١٢

تَبَكِّيَت ٥٢٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢

تَجْرِبَة ٨ ، ٥٣ ، ٥٦٦

تَجْرِيد ٨٠ ، ٩٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ٤٦٠

تَحْرُز ٥٠٦ ، ٥٣٩

تَحْصِيل ٢٦٠ ، ٣٧٨ ، ٤٤٦ ، ٤٧٨ ، ٥١٢

تَحْلِيل ٢٣٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥٥٥ ، ٥٧٧

تَحْلِيل بِالْمَكْس ٩

تَخَالَف ٤٩٢

تَخْصِص ٢٦ ، ٢٨٩

تَحْيَل ٥ ، ٥٧ ، ٥٨

تَدَاخُل ٣٦٢

تَرْكِيب ٩ ، ٥٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٥٣٥

تَسْلِيم ٤ ، ٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٥٣٧ ، ٥٤١ ، ٥٣٨

تَسْيِيب ٤٣٤

تَسْيِيه ٥٦٨

٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٦ ، ٥٣٤ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٩ ، ٥٧٤ ، ٥٥٥

تَالِيف خَبَرِي ٣

تَأْمَل ٢٤٦ ، ٣٠٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ، ٤٨٢ ، ٥٤٣

تَأْوِيل ٤٠ ، ٨٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٤٨٦

تَال ٥٤ ، ٦٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٩ ، ٥٠٥ ، ٥١٨

تشكيك ٤٣٢

تصديق ٥٧٠٠٤٠٠٧٠٠٢٣٢٠٠٢٣٦٠٠٤١٩٠٠٤١٨٠٠٣٩٩٠٠٢٨١٠٠٤٨٣٠٠٤٢٢٠٠٤٢١

نصور ٧٠٢٨٠٠٥٦٠٠١٧٠٠٢٣١٠٠٢٨٣٠٠٢٨٠

تضاد ٥١٦٠٠٥١٣٠٠٣٦٢

تضاييف ٢٣٤

تعاليم ١٥

تعريف ١٦٠٠١٧٧٠٠٢٥٣٠٠٢٨٣٠٠٣٥٦٠٠٣٨٩٠٠٣٩٢٠٠٤١٥٠٠٤٢٦٠٠٤٨١

تعقلى ٥٥٦٠٠٥٥٥

تعلم ١٥

تعليم ١٧٠٠١٩٩

تعليم أول ١٣٠٠١٥٠٠١٦٠٠٢٦٠٠٣٩٠٠٤١٠٠٤٣٠٠٤٨٩٠٠١٠٥٠٠١١٣٠٠١٤٢٠٠١٨٨٠٠١٩٢٠٠١٩٣٠٠١٩٤٠٠١٩٧٠٠٢٠٨٠٠٢٠٧٠٠٢٠٤٠٠٢٠١٠٠٢١٥٠٠٤٢٣٠٠٤٧٩

تغايظ ٤٧٢

تقابل ٣٦١٠٠٣٧٣٠٠٤٠١٠٠٥٣١

تقرير ٤٣٤

تكاثر ٢٥١

تلازم ٣٦١٠٠٣٦٢٠٠٣٧١٠٠٣٧٣٠٠٣٧٦٠٠٣٧٩٠٠٣٨٤٠٠٤٢٧٠٠٤٩٢

تمثيل ٦٥٠٠٤٣٣٠٠٥٦٨٠٠٥٦٩

تناقض ٣٨٠٠٣٩٠٠٤٣٠٠٥١٠٠٣٦٢٠٠٣٨٤٠٠٤٠٠٠٠٥١٣٠٠٥١٤٠٠٥١٥٠٠٥٢٦٠٠٥١٦

تناهى ١٤

تواتر ٨

تواطؤ ٤٧٥

توقيف ٤٢٠

توالى ٤٣٩

(ث)

ثلاثية ٣٦١

ثنائية ٢٨٣٠٠٣٦١

(ج)

جدل ١٢٠٠١٧٠٠٢٥٠٠١٨٨٠٠٤٣٤٠٠٤٥٣٠٠٤٥٤٠٠٥٠٦٠٠٥٠٧٠٠٥٢٤٠٠٥٣٧٠٠٥٤١٠٠٥٦٥

جدلى ٥١٠٠٥٥٠٠٤٤٦٠٠٤٥٤٠٠٤٦٠٠٥٥٥

جدلية ٥٢٠٠٥٣٠٠٥٧٠٠٦٦

جدليات ٤٤٣

٣٤٣٠٣٤١٠٣٣٧٠٣٣٦٠٣٣٤
٣٥٠٠٣٤٨٠٣٤٧٠٣٤٦٠٣٤٥
٣٥٥٠٣٥٤٠٣٥٣٠٣٥٢٠٣٥١
٣٦٥٠٣٦٤٠٣٦٣٠٣٦٢٠٣٥٦
٣٧٥٠٣٧٤٠٣٧٣٠٣٧٠٣٦٩
٣٩٣٠٣٩٢٠٣٨٤٠٣٨١٠٣٧٧
٤٤٤٠٤٤١٠٤٤٣٠٤٢٩٠٤٢٦
٤٤٦٠٤٤٣٠٤٥١٠٤٤٩٠٤٤٧
٤٥٠٢٠٤٥٠١٠٤٩٨٠٤٩٧٠٤٦٧
٤٥١٠٤٥٠٩٠٤٥٠٥٠٤٠٤٥٠٣
٤٥٢٠٤٥١٩٠٤٥١٦٠٤٥١٥٠٤٥١١
٤٥٢٧٠٤٥٢٥٠٤٥٢٤٠٤٥٢٣٠٤٥٢٢
٤٥٤٦٠٤٥٤٥٠٤٥٤٣٠٤٥٣١٠٤٥٢٨
٤٥٥٩٠٤٥٥٨٠٤٥٥٧٠٤٥٥٦٠٤٥٥٥
٤٥٦٥٠٤٥٦٤٠٤٥٦٣٠٤٥٦٢٠٤٥٦١
٥٧١٠٥٦٧٠٤٦٦

جزئية ٣٦٠٣٧٠٤٨٠٤٩٠٥٠٠٤٦٢
٦٣٠٤٨٠٤٨٩٠٤٩١٠٤٩٦
١٠٤٠١١١٠١١٢٠١١٦٠١١٧
١١٨٠١١٩٠١٢٩٠١٣٠٠١٥٣
١٨٧٠١٨٨٠١٩٨٠٢٠٠٠٢٠٦
٢٠٨٠٢١٥٠٢٢٣٠٢٢٤٠٢٢٥
٤٦٥٠٤٨٨٠٥٧٠

جزئيات شخصية ٢٠

جزئيات نوعية ٢٠

جسد ٥٠٢

جمع ٣٨٠

جزء ٧٠٩٠١٠٠١١٠١٢٠٥٩
٦٨٠٦٩٠٩٣٠١٠٠٠١٠١
١٠٢٠١٦٨٠٢٣٢٠٢٣٦٠٢٣٧
٢٣٩٠٢٤٤٠٢٤٦٠٢٤٩٠٢٥١
٢٥٤٠٢٥٥٠٢٥٦٠٢٦٠٢٦١
٢٦٢٠٢٨٨٠٢٨٩٠٢٩١٠٣٠٧
٣٠٨٠٣٠٩٠٣١٢٠٣١٤٠٣١٥
٣١٧٠٣١٨٠٣٢٠٣٢١٠٣٢٢
٣٢٣٠٣٢٩٠٣٥٠٣٥٢٠٣٥٣
٣٥٤٠٣٥٧٠٣٦١٠٣٦٢٠٣٦٨
٣٧٦٠٣٧٧٠٣٧٨٠٣٧٩٠٣٩٠
٣٩٥٠٣٩٦٠٤٠٠٠٤٠٤٠٤٠٥
٤٠٦٠٤٢٦٠٤٢٧٠٤٢٨٠٤٣٠
٤٣٧٠٤٥٤٠٤٥٥٠٤٥٧٠٤٦١
٤٦٢٠٤٦٩٠٤٧٠٤٧٩٠٤٩٢
٥٠٠٠٥٠١٠٥٠٢٠٥٠٥٠٥٠٨
٥٠٩٠٥٢٨٠٥٦٣٠٥٧٣

جزء ٥٤٠٢٣٧

جزئي ٤٠٣٤٠٧٩٠٩٢٠٩٣٠٩٧
١٠٨٠١٠٩٠١١٢٠١٢٦٠٢٠٧
٢١١٠٢٢٢٠٢٣٧٠٢٣٦٢٠٢٦٣٠٢٧٥
٢٧٦٠٢٧٧٠٢٧٨٠٢٨٠٢٨٨
٢٨٩٠٢٩٠٢٩٢٠٢٩٥٠٢٩٦٠٢٩٩
٣٠١٠٣٠٣٠٣٠٤٠٣٠٥٠٣٠٦
٣٠٨٠٣١٠٣١١٠٣١٢٠٣١٥
٣١٨٠٣١٩٠٣٢٠٣٢٣٠٣٢٦٠٣٢٧
٣٢٨٠٣٣٠٣٣١٠٣٣٢٠٣٣٣

١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ،
 ١٦٧ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ،
 ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٩٩ ،
 ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ،
 ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٩٢ ، ٤٣٦ ،
 ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ،
 ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ،
 ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ،
 ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ،
 ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ،
 ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٦ ،
 ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ،
 ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٥٦٨

حد أصغر ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٨٥ ، ٢٩٧ ،
 ٤٤٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦٥

حد أكبر ٤٤٣ ، ٤٨٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ،
 ٥٦٠ ، ٥٧٥

حد أوسط ١٠٧ ، ١١٠ ، ٢٩٥ ، ٤٥٠ ،
 ٤٧٧ ، ٤٧٤

حدس ٤٣٤ ، ٥٣٩

حركة ٤٨٣

حساس ٢٣٨ ، ٤٨٤

حصر ١١٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٧٣ ،
 ١٨٩ ، ٢١٩ ، ٢٦٤ ، ٢٩١ ، ٤٧١ ،
 ٤٧٧

جميع ٥٥٩ ، ٥٦٩

جنس ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،
 ١٦٨ ، ١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٣٦٢ ، ٣٩٠ ،
 ٤٢٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٨٢ ،
 ٤٨٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٥ ،
 ٥٢٧ ، ٥٢٩

جنسي ٢٠ ، ٢٤٩

جهة ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٣ ،
 ٦٤ ، ٧٠ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،
 ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٥٢ ،
 ١٥٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ،
 ١٩٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩ ،
 ٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٦١ ،
 ٣٩٨ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٦٤ ،
 ٥٦٥ ، ٥٧٤

جوهر ١٩ ، ٦١ ، ١٠٦ ، ٢٣٧ ،
 ٢٥٣ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٤٥٠ ،
 ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ،

(ح)

حاصل ٤٦٣ ، ٤٦٦

حجة ٦٤ ، ١١٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٦ ، ٤١٧ ،
 ٤١٩ ، ٤٢٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٧٣

حد — حلود ١١ ، ١٢ ، ٤١ ، ٥١ ،
 ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٦ ،
 ٧١ ، ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٠ ،
 ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٤٤ ، ١٥١ ،

٦٣١٦ ٦٣١٤ ٦٣١٣ ٦٣١٩ ٦٣٠٩
٦٤٠١ ٦٤٠٠ ٦٣٧٦ ٦٣٤٩ ٦٣٢٢
٦٤٩١ ٦٤٤٧ ٦٤٠٧ ٦٤٠٦ ٦٤٠٥

٦٤٩٦ ٦٣٧٦ ٦٣٤٦ ٦٣١٦ ٦٣٦٦ ٦٣٠٩
٦١٠٥ ٦١٠٤ ٦٨٥٦ ٦٨٤٦ ٦٨٣٦ ٦٨٢٦
٦١٣٠ ٦١٢٦ ٦١٢٥ ٦١٢١ ٦١٠٩
٦١٦٣ ٦١٥٥ ٦١٥١ ٦١٣٤ ٦١٣٣
٦١٨٢ ٦١٧٤ ٦١٧٢ ٦١٦٨ ٦١٦٦
٦٢٣٢ ٦٢٢٠ ٦١٩٠ ٦١٨٥ ٦١٨٤
٦٢٧١ ٦٢٦٣ ٦٢٥١ ٦٢٤٩ ٦٢٣٤
٦٣٠٧ ٦٣٠١ ٦٢٩٠ ٦٢٧٦ ٦٢٧٥
٦٣٥٢ ٦٣٥٣ ٦٣٢٣ ٦٣٢٠ ٦٣١٣ ٦٣٠٩
٦٣٩٦ ٦٣٩٤ ٦٣٩٢ ٦٣٨٤ ٦٣٨١ ٦٣٥٧
٦٤٢٧ ٦٤٢٦ ٦٤٠٦ ٦٤٠٥ ٦٣٩٧
٦٤٧٤ ٦٤٧٤ ٦٤٦٤ ٦٤٣٤ ٦٤٣٢ ٦٤٢٩
٦٥٢٤ ٦٥١١ ٦٤٩٨ ٦٤٨١ ٦٤٧٦ ٦٤٧٥
٦٥٤٥ ٦٥٤٤ ٦٥٤١ ٦٥٣٤ ٦٥٣١ ٦٥٢٥
٦٥٦٣ ٦٥٦١ ٦٥٥٨ ٦٥٥٧ ٦٥٥٥
٦٥٧١ ٦٥٧٠ ٦٥٦٩ ٦٥٦٥ ٦٥٦٤
٦٥٧٦ ٦٥٧٥

٦٤٨٢ ٦٤٠٩ حكمة

٦٣١٦ ٦٣٠٨ ٦٢٧٦ ٦٢٥٦ ٦٢٤٦ حل
٦٤٢٦ ٦٣٩٦ ٦٣٩٠ ٦٣٨٩ ٦٣٩٦ ٦٣٧٦
٦١٦٣ ٦١٥٤ ٦١٥٣ ٦١٥٠ ٦١٤٩
٦٢٦٠ ٦٢٤٤ ٦٢١٣ ٦٢١٠ ٦١٦٤
٦٤٢٧ ٦٣٤٩ ٦٢٩١ ٦٢٧٥ ٦٢٦٤
٦٤٧٧ ٦٤٥٢ ٦٤٤٧ ٦٤٣٠ ٦٤٢٨
٦٥٦٣ ٦٥٥٠ ٦٥٣١ ٦٤٨٣

٦٦٩٦ ٦٦٧٦ ٦٥٥٠ ٦٥١٦ ٦٤٧٦ حق
٦١٢٧ ٦١٢١ ٦٩٨٦ ٦٩٧٦ ٦٧٨٦
٦٢٠٤ ٦١٩٥ ٦١٩٤ ٦١٥٦ ٦١٣٨
٦٢١١ ٦٢١٠ ٦٢٠٩ ٦٢٠٧ ٦٢٠٦
٦٢٤٠ ٦٢٣٩ ٦٢٢٥ ٦٢٢٢ ٦٢٢٠
٦٢٦٥ ٦٢٦٠ ٦٢٤٩ ٦٢٤٧ ٦٢٤٦
٦٢٧٢ ٦٢٧١ ٦٢٦٩ ٦٢٦٨ ٦٢٦٦
٦٢٧٩ ٦٢٧٧ ٦٢٧٦ ٦٢٧٥ ٦٢٧٣
٦٢٩٨ ٦٢٩٧ ٦٢٩٠ ٦٢٨٤ ٦٢٨١
٦٣٤٠ ٦٣٣٣ ٦٣٢٨ ٦٣٢٧ ٦٢٩٩
٦٣٦٧ ٦٣٥٢ ٦٣٤٣ ٦٣٤٢ ٦٣٤١
٦٤٠٣ ٦٤٠٢ ٦٣٩٥ ٦٣٩٠ ٦٣٨٦
٦٤٦١ ٦٤٥٤ ٦٤١٠ ٦٤٠٩ ٦٤٠٨
٦٤٧٩ ٦٤٧٨ ٦٤٧٣ ٦٤٧٠ ٦٤٦٩
٦٥١٩ ٦٥٠٧ ٦٥٠٦ ٦٤٩١ ٦٤٨٣
٦٤٥٦ ٦٥٤٢ ٦٥٣٧ ٦٥٢٧ ٦٥٢٦
٦٥٦٥ ٦٥٥٨ ٦٥٥٧

٦٢٣٩ ٦٢١٦ ٦١٨٩ ٦١٧٦ حقيقة
٦٢٢٠ ٦٢١١ ٦٢٧٦ ٦٢٥١ ٦٢٤٤
٦٤٠٣ ٦٤٠٢ ٦٣٩٧ ٦٣٩٦ ٦٣٩٤
٦٤٩٨ ٦٤٩٤ ٦٤٥١ ٦٤٤٧ ٦٤٠٨
٦٥٣٠ ٦٥٢٥ ٦٥٢٥ ٦٥٢٤ ٦٥٠٦
٦٥٥٩ ٦٥٥٦ ٦٥٣٣ ٦٥٣١

٦٤٨٤ بالحقيقة

٦١٧٠ ٦١٦٣ ٦١٢٦ ٦٠٨٨ حقيقى
٦٢٢٣ ٦٢١٧ ٦١٩٥ ٦١٨٩ ٦١٧١
٦٢٥١ ٦٢٥٠ ٦٢٤٩ ٦٢٤٤ ٦٢٣٧
٦٣٠٨ ٦٢٨٦ ٦٢٨٤ ٦٢٨٣ ٦٢٧٩

٣١٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢
 ٣٨٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ ، ٣٥١
 ٤٥٥ ، ٤٤٧ ، ٤٢٢ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧
 ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦
 ٤٥٠٠ ، ٤٩٥ ، ٤٨٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨١
 ٥٥٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠١
 ٥٧٩ ، ٥٦٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٢ ، ٥٥٨

حيوانى ٥٤٨

حيوانية ١٧٤ ، ١٠١

(خ)

خاص ٥٥٦

خاصة ٤٥٨

خاصية ١١٦ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١٠٩
 ٤٤٨ ، ٤٢٨ ، ٣٣٧ ، ٢٤٨ ، ١٩٥

خصوصى ٤٩٥

خطا ٥٤٧ ، ٧٨

خطابى ٥٧٤ ، ٤٥٤ ، ٥٥

خطابة ٤٣٥ ، ١٧٧ ، ٥٥ ، ١٣ ، ٤
 ٥٧٥

خطابات ٦٦ ، ٥ ، ٤

خلا ٣١٢ ، ٣١١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣
 ٣٢٦ ، ٣٢٢ ، ٣١٦ ، ٣١٥ ، ٣١٤
 ٥٤٧ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠

خلف ٨٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٥٥ ، ٥٣
 ١١٥ ، ١١٤ ، ٩٧ ، ٩٦ ، ٩٠ ، ٨٩

حلى ٢٣٣ ، ١٠٦ ، ٦٤ ، ٥٨ ، ٥٣
 ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤٥ ، ٢٣٧
 ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥
 ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢
 ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٠
 ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧
 ٣٤٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٥
 ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٥٠
 ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤
 ٤٠٢ ، ٣٩٧ ، ٣٩٢ ، ٣٨٩ ، ٣٦٤
 ٤٢٥ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤٠٩ ، ٤٠٨
 ٤٩١ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٣٩ ، ٤٢٨
 ٥١٨

حلية ٢٣٢ ، ٢٣١

حيز ٥٧٧

حيلة ٥٠٧ ، ٤٥٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٣
 ٥٣٨ ، ٥٣٧ ، ٥٢٨

حيوان ٣١ ، ٣٠ ، ٢٨ ، ٢٢ ، ١١
 ٣٢ ، ٣١ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٧٧
 ٧٩ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٠
 ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١١١
 ١٢٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١
 ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩
 ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٧٠
 ١٧٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩
 ٢١٠ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٣٢
 ٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤
 ٢٦٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦

، ٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٧
 ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٤
 ، ٣٤٨ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣
 ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥١
 ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢
 ، ٣٧٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٧
 ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٥
 ، ٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣
 ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣٢
 ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣
 ، ٤٩٥ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٦
 ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦
 ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٥
 ، ٥٢٠ ، ٥١٩ ، ٥١٦ ، ٥١٥ ، ٥١٢
 ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٢١
 ، ٥٣٢ ، ٥٣١

سالية ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٤٦ ، ٤٥
 ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٦
 ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١١١
 ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧
 ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢
 ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩
 ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠
 ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧
 ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧
 ، ٤٤٩ ، ٤٦٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٥

سلب ٦ ، ٨ ، ١٧ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٣
 ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١٨٩ ، ١٩٣
 ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩ ، ٢٥١
 ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤

(ر)

رأى ٥٨ ، ١٣٨ ، ٤٥٢

رابطه ٥٤ ، ٨٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩

ربط ٨٠

رسم ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧١

رفع ٣٧٧ ، ٣٩٦ ، ٤٢٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٥٣٤

رياضيات ٢٣١

(ز)

زاوية ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

زمان ٢٩ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٨١

٨٤ ، ٨٥ ، ١١٣ ، ١٣٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢

١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٩ ، ٤٢١

(س)

سالب ٣٧ ، ٤٢ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٠

١٠٨ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٣٥

١٤٤ ، ١٦٥ ، ١٧٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٢

٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤

٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨

٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣

٢٨٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩

٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣١٢

٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧

٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦

سوفسطائي ٥٥٠ ، ٥٦ ، ٥٥٤

سوفسطائية ٥٥٠ ، ٥٧ ، ١٧٧

سوفسطائيات ٤

سياسي (قياس) ٥٥٦

(ش)

شبهه — شبه ٢٧٨ ، ٥٤٤ ، ٥٦٩

شبهه ٥٥٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢

شخص ٣٤ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٢١٩ ،
٢٦٤

شخصية (قضية) ١٩ ، ٢٦٢ ، ٤٧٢ ، ٥٧٣

شرح ٢٦٢

شرط ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٦٥

٦٨ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١١٣ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٤٧

١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦

١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٩٢

١٩٥ ، ٢١٠ ، ٢٢٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦

٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨

٣٠٥ ، ٣٠٨ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١

٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣

٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٢

٤١٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٤٧٢

٤٧٧ ، ٤٨٧ ، ٥١٠ ، ٥٢٨ ، ٥٥٦

٥٤٠

٢٩٧ ، ٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٣٩٧

٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠

٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠

٤٨٢ ، ٤٩٠ ، ٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٢٩

٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦

٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٦١

صاحب ١٢ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٦

٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨

٥١ ، ٦٩ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣

٨٥ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥

١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١٣٠ ، ١٣٣

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١

١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩

١٥٠ ، ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٦٩

١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦

٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٥٨

٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١

٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨

٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣١١ ، ٣٢١

٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٥٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٦

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٠ ، ٤٢٦ ، ٤٤٨

٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠

٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠١

٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١

٥١٤ ، ٥٢٥ ، ٥٦٢ ، ٥٧٥

سور ٣٠ ، ٣١ ، ٤٤ ، ٥٣ ، ٧٩ ، ٨٥

١٠١ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١

١٤٢ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥

١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٩

١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩

٢١٨ ، ٢٦٥ ، ٤٧٢ ، ٥٠٩ ، ٥٢٦

٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٣٠٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥
٤١٥ ، ٣٩٣ ، ٣٥٧ ، ٣٤٩ ، ٣٣٧
٤٦٨ ، ٤٦٢ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٢
٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٠
٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٥٥ ، ٥٤٠

٥٧٤

شكل أول ١١٩ ، ١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٨
١٤٨ ، ١٤٠ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٢٥
٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٩٩ ، ١٩٠ ، ١٨١
٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٥ ، ٢١٤
٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٢٤
٣٤٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣١ ، ٣٢٥ ، ٣٠٢
٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٩
٤٣٩ ، ٤٣٢ ، ٤١٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢
٤٩٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠
٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٠
٥١٩ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٥ ، ٥١٣
٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٤١ ، ٥٣٢
٥٧٥

شكل ثالث ١٨٢ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٦
٢٩٥ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ١٩٢ ، ١٨٤
٣٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣٢٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٢
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
٤٩٨ ، ٤٤٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٣٩٢
٥١٤ ، ٥١٣ ، ٥١١ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩
٥٢٥ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٦
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٣٢ ، ٥٢٦

شكل ثان ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٧
١٨٥ ، ١٨١ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٠
(٤٠)

شرطية ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ١٠٦ ، ٦٤ ، ٥٨
٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤
٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢
٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٥٧
٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥
٢٩١ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٣
٣٥٢ ، ٣٣٧ ، ٣٢٥ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥
٣٧٣ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٤
٣٩٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤
٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٠
٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٤١٦
٤٥١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤
٤٩١ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٨ ، ٤٦١
٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥١٨

شرطية ٢٣٢

شرطية متصلة ٢٣١

شرطية منفصلة ٢٣١

شعر ٥٧ ، ٥٥ ، ١٢ ، ٥ ، ٤

شعري ٤٥٤ ، ٥٧ ، ٥٥

شعريات ٥ ، ٤

شعرية ١٧٧

شك ٦٩٦ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٤٤ ، ٣٩
٢٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ١١٠ ، ٩٢
٤١٦ ، ٣٨٤ ، ٣٥٠ ، ٣٣٨ ، ٢٩٦
٥٦٥ ، ٤٨٩ ، ٤٣٢

شكل ١١٤ ، ١١٣ ، ١٠٨ ، ١٠٦

٢٥٩ ٢٥٨ ٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٧
 ٢٧٤ ٢٦٩ ٢٦٧ ٢٦٤ ٢٦٠
 ٢٨٢ ٢٨١ ٢٧٨ ٢٧٧ ٢٧٦
 ٢٩٧ ٢٩١ ٢٨٧ ٢٨٦ ٢٨٥
 ٣٢٥ ٣١٤ ٣٠٦ ٢٩٩ ٢٩٨
 ٣٣٠ ٣٢٩ ٣٢٨ ٣٢٧ ٣٢٦
 ٣٣٩ ٣٣٨ ٣٣٣ ٣٣٢ ٣٣١
 ٣٤٤ ٣٤٣ ٣٤٢ ٣٤١ ٣٤٠
 ٣٥٠ ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٦ ٣٤٥
 ٣٥٧ ٣٥٦ ٣٥٣ ٣٥٢ ٣٥١
 ٣٧٠ ٣٦٩ ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٣
 ٣٧٨ ٣٧٥ ٣٧٤ ٣٧٣ ٣٧١
 ٣٩٣ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨١ ٣٧٩
 ٣٩٩ ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٥ ٣٩٤
 ٤١٧ ٤١٦ ٤٠٤ ٤٠٣ ٤٠٠
 ٤٢٨ ٤٢٧ ٤٢٦ ٤٢٤ ٤١٨
 ٤٤٠ ٤٣٧ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٢٩
 ٤٥١ ٤٤٧ ٤٤٦ ٤٤٤ ٤٤١
 ٤٦٠ ٤٥٨ ٤٥٦ ٤٥٥ ٤٥٢
 ٤٦٨ ٤٦٧ ٤٦٥ ٤٦٤ ٤٦٣
 ٤٧٤ ٤٧٣ ٤٧٢ ٤٧١ ٤٧٠
 ٤٨٢ ٤٨٠ ٤٧٩ ٤٧٨ ٤٧٦
 ٤٩٥ ٤٩٤ ٤٩٣ ٤٨٩ ٤٨٧
 ٥٠٥ ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٢ ٥٠٠
 ٥١٨ ٥١٥ ٥١١ ٥٠٨ ٥٠٧
 ٥٢٦ ٥٢٥ ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢١
 ٥٣٣ ٥٣١ ٥٣٠ ٥٢٨ ٥٢٧
 ٥٤٢ ٥٤١ ٥٣٦ ٥٣٥ ٥٣٤
 ٥٤٧ ٥٤٦ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣
 ٥٥٧ ٥٥٢ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩
 ٥٦٥ ٥٦٣ ٥٦١ ٥٥٩ ٥٥٨
 ٥٧٩ ٥٧١ ٥٦٨ ٥٦٧ ٥٦٦

٢١٦ ٢١٣ ٢١١ ٢٠٥ ٢٠٢
 ٢٤٠ ٢٣٣ ٢٠٠ ٢٩٩ ٢٩٥
 ٢٥٤ ٢٥٣ ٢٥٠ ٢٤٩ ٢٤٧
 ٢٣٩ ٢٣٤ ٢٣٣ ٢٥٦ ٢٥٥
 ٢٩٧ ٢٤٩ ٢٤٢ ٢٤١ ٢٤٠
 ٥١٣ ٥١٢ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٣
 ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢٠ ٥١٦ ٥١٤
 ٥٧٠ ٥٤٩ ٥٣٢ ٥٢٦ ٥٢٥
 ٥٧٤ ٥٧١

شهره ٨٤٤

شهره ٥٧٩ ٥٥٤

شى ٢٠٦٩٦ ١٦ ١٣ ١٢ ١١
 ٤٧ ٤٦ ٤٣ ٣١ ٢٤ ٢١
 ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥١ ٥٠ ٤٩
 ٦٢ ٦١ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦
 ٧٧ ٧٦ ٧٠ ٦٨ ٦٦ ٦٣
 ٩٢ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٨٠ ٧٩
 ١٠١ ١٠٠ ٩٨ ٩٦ ٩٥ ٩٤
 ١١٢ ١١١ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٣
 ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٣
 ١٣١ ١٣٠ ١٢٦ ١٢٠ ١١٩
 ١٣٨ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢
 ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٤ ١٤٠
 ١٦٧ ١٦١ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٢
 ١٨٣ ١٧٤ ١٧١ ١٧٠ ١٦٨
 ٢٠٣ ١٩٧ ١٩٥ ١٨٦ ١٨٥
 ٢١١ ٢١٠ ٢٠٨ ٢٠٧ ٢٠٥
 ٢٢١ ٢١٨ ٢١٦ ٢١٤ ٢١٢
 ٢٣٧ ٢٣٥ ٢٣٤ ٢٢٦ ٢٢٤
 ٢٤٦ ٢٤٥ ٢٤٤ ٢٤٢ ٢٣٨

(ص)

صحيح ١٦٩ ، ٢٨٢

صغرى ٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١٠٨ ،
 ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
 ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
 ١٣١ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ،
 ١٩٠ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
 ٢٢٧ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ،
 ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٣٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
 ٣٥٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٥ ،
 ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٦٢ ،
 ٤٧٩ ، ٤٨٣ ، ٤٩٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ،
 ٥٠٣ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ،
 ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٥ ، ٥٣٢ ،
 ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٩ ، ٥٥٨ ،
 ٥٦١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ،
 ٥٧١ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤

صغريات ٢٤

صفة ٢٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ،
 ١٤٧ ، ١٧٤ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
 ٢٢٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧٣ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٣٢٢ ، ٣٦٨ ، ٣٨١ ،
 ٣٨٢ ، ٤٣٠ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٠٨ ،
 ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨

صناع ١٧

صناعة ١٣ ، ١٨ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٠٧ ،
 ٤٥٤ ، ١٧٧ ، ٢١ ، ٦ ، ٤٥٤

صادق ٨٥ ، ١٣٣ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ،
 ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ،
 ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ،
 ٢٥٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ،
 ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٦ ،
 ٣٨٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٤ ،
 ٤٨٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٥٥ ،
 ٥٥٦

صديق ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٦٧ ،
 ٦٨ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٩١ ، ١٣٣ ،
 ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ،
 ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
 ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٩٢ ، ١٩٤ ،
 ١٩٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،
 ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ،
 ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ،
 ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ،
 ٢٩٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ،
 ٣٨٥ ، ٤٠٣ ، ٤١٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ،
 ٤٢٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ ،
 ٤٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٥٥

صرف ١٦٠ ، ١٧١ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ،
 ٢٩١ ، ٤٣٤

ضرب أول ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
 ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ١٨١ ، ١٩٠ ،
 ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ،
 ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ،
 ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٣٩ ،
 ٥٠٣ ، ٥٠٩

ضرب تاسع ٣٤٢

ضرب ثالث ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٩ ،
 ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٩١ ،
 ٣٩٢

ضرب ثالث عشر ٣٤٣

ضرب ثامن ١٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٩٧ ،
 ضرب ثان ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،
 ١٣٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٩٦ ،
 ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ،
 ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٥٠٣

ضرب ثاني عشر ٣٤٣

ضرب حادي عشر ٣٤٣

ضرب خامس ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٥١ ،
 ٣٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ،
 ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٦

صواب ٨ ، ٣١ ، ١٦٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٢ ،
 ٤٩٨

صورة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٥٣ ، ٦٤ ،
 ٦٥ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ،
 ١٩٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ،
 ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤١٨ ،
 ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،
 ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٠ ،
 ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٨

صورة القياس ٧

صيورة ٢٠٣ ، ٢٤٩

(ض)

ضد ٤٥٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ،
 ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٠ ،
 ٥٧٢ ، ٥٧١

ضرب — ضروب ٤٠ ، ١١٠ ، ١١٤ ،
 ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٣٠٢ ،
 ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،
 ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ،
 ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ،
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ،
 ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٩٤ ،
 ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،
 ٤٤٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ،
 ٥٠٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٢ ،
 ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٦٦

ضروری ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥ ،

٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٦ ،

٩٠ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٣٣ ،

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،

١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،

١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ،

١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ،

١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،

١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ،

٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ،

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ،

٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ،

٤٣٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٨ ، ٤٨٧ ،

٥٣٩

ضروری ٢١ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ،

٨٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٢١ ،

١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ،

٢٢٣ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥٧٤

(ط)

طب ٥٠١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٢٢٨

طب ١١١ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٦

٢٨٧ ، ٤٤٧ ، ٥٦٠

طبیعة ٤٨ ، ٢٢٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٤٩٥

٥٧٩

ضرب رابع ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٩ ،

١٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٨ ،

٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،

٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥

ضرب سابع ١٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٦

ضرب سادس ١١٩ ، ١٥١ ، ٣٠٤ ،

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،

٣٩٦

ضرب عاشر ٣٤٣

ضروری ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ،

٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٦ ،

٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ،

١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٣٠ ،

١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،

١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،

١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ،

٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

٢٩١ ، ٤٣٣ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ،

٤٧٩ ، ٥١٣

(ع)

ارض ١٤٦ ، ٥٣٤

الم ٥٤١

طام ٥٥٦

عبارة ٢٤٢

عدد ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣

٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥

٣١١ ، ٣٠٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٨٩

٣٥٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣١٥ ، ٣١٤

٤٣٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠١ ، ٣٦٢ ، ٣٥٧

٥٦٧ ، ٥٢٧ ، ٥٠٢ ، ٤٨٤ ، ٤٤٣

عدل ٥٧٥ ، ٥٦٦

علم ١٦٦ ، ١٦٢ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٣٤

٥٧٥ ، ٥٧٢ ، ٤٥٠ ، ١٧٠ ، ١٦٩

عدول ٤٨٥ ، ٤٧٦ ، ٤٣٤ ، ٢٦٠ ، ٧٠

٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٤٩٢

عرض ٤٤٨ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٢٧٣ ، ٥٤

٥٠٢ ، ٤٥٨

عرض طام ٢٨٧

بالعرض ٤٥٤ ، ٤٤٧ ، ٦١ ، ٦٠

٥٠٠ ، ٤٩٧

عرضي ٤٥٨ ، ٤٤٧ ، ٢٨

عقل ٢٣٣ ، ٧٨ ، ٢٩ ، ٢١ ، ١٨ ، ٨

٣٣٠ ، ٥٠١ ، ٤٩٥ ، ٢٧٦ ، ٢٣٤

٥٦٠ ، ٥٤٨

ما بعد الطبيعة ٢٣١

طبيعي ١١٩ ، ١١١ ، ١٠٧ ، ٩٠ ، ٨٠

٤٤٨ ، ٤٤٧ ، ٤٠٨ ، ١٧٥ ، ١٢٠

٤٦٠

طبيعات ٢٣١

طرد ٥٧٥

طرف ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٣٠ ، ١٠٨ ، ١٠٧

٤٢٧ ، ٤٠٦ ، ٣٩٦ ، ٣٨٩ ، ٢٢٢

٤٣٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨

٤٩٤ ، ٤٩١ ، ٤٥٧ ، ٤٥١ ، ٤٤٩

٥٠٨ ، ٥٠٧ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٤٩٥

٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٠

٥٧١ ، ٥٤٣

طرف أصغر ٥٥٧

طرف أكبر ٥٥٧

طرفية ٥٤٠

طعن ٢٨٩

(ظ)

ظاهر ٢٨٣ ، ٢٦٥ ، ٢٣٨ ، ٢٠١

٥٦٢ ، ٥٥٣ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٢٩٨

ظن ١٢٠ ، ٦٦ ، ٣٠ ، ١٩ ، ٨ ، ٧

٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٣٧١

٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣١

٥٧٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧

بالعكس ١٨٧

ملافة ٤٣١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٧

ملافة ٥٧٣ ، ٥٥٥ ، ٤٨٣ ، ٢٣٦ ، ٦٠

٥٨٠ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥

علّة ٢٣٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ١٠٧ ، ٤٤

٥٧٦ ، ٥٠٧ ، ٤٤٦ ، ٢٨٥ ، ٢٥٤

٥٧٧

علم — علوم ١١ ، ١٠ ، ٧ ، ٥ ، ٤ ، ٣

١٨٦ ، ١٧٦ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ ، ١٣

٤١٩ ، ٤٠٦ ، ٢٨٦ ، ٢٧٣ ، ١٨٨

٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٤٨٣

٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٥٣٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٧

٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤

٥٧٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٦٦

علم التحليل ٨

علم طيبي ١٣

علم مطلق ١١

علوم برهانية ٣ ، ٤

علوم حكّية ١٠

عموم ٤٩٥ ، ٤٧٧

عناد ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٥٤

٢٥٠ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤

٢٨٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩ ، ٢٥١

٣٩٥ ، ٣٧٧ ، ٣٢٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٤

٥٧٠ ، ٤٣٦ ، ٤٠٧

عقم ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦

٤٣٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦

عقيم ٣٢٥ ، ٧

عكس ٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٧٧ ، ٧٥ ، ٥٣

٩٥ ، ٩٣ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٨٥

١٠٧ ، ١٠٤ ، ١٠٣ ، ٩٧ ، ٩٦

١١٨ ، ١١٥ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠

١٤٤ ، ١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٩ ، ١٣٠

١٥٩ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٤٨

١٩٨ ، ١٩٠ ، ١٨٧ ، ١٨٥ ، ١٦٠

٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠١

٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢١٠

٢٢٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢١ ، ٢١٧ ، ٢١٦

٣٠٠ ، ٢٦٩ ، ٢٤٠ ، ٢٢٧ ، ٢٢٦

٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠١

٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٣١٢

٣٣٥ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣١

٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٦

٣٩٣ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٧٨ ، ٣٥٧

٤٢٥ ، ٣٩٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤

٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٤٤١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧

٥٠٧ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥ ، ٤٩٢ ، ٤٧٠

٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨

٥٤٩ ، ٥٢٢ ، ٥١٨ ، ٥١٦ ، ٥١٣

٥٧٦ ، ٥٧٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٥٠

عكس استقامة ٣٨٣

عكس المستوى ٤٩٧

عكس نقيض ٤٩٧ ، ٣٨٥

بالنعل ٤ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٩ ،

٣٣ ، ٤١ ، ٦٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،

٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٣٧ ، ١٤٣ ،

١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،

١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ،

٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧١ ،

٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ،

٤٠٧ ، ٤١٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ،

٤٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ،

٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٥٣٩ ،

٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ،

٥٦٩ ، ٥٧٣ ،

فقوى ٥٥٥

فكر ٥٠١

فكرة ٥٦٦

فلسفة ١٠ ، ١٤

فلسفة أولى ١٣

فلك ١٣٣ ، ١٤٤ ، ٢٤٨ ، ٣٩٥

فن ٣ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ،

١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٩ ،

٢٣١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ،

٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤١٥ ،

٤٥٤ ، ٤٧٧ ، ٥٠٧ ، ٥٧٢ ،

فهم ٢٦١ ، ٤٩٤

فيلسوف ١٦١

عنصر ٣٦١

عيار ١٤

عين ٦٦ ، ٢٤٩ ، ٢٤٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،

٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ،

٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ،

٤١٦

(غ)

غاية ٤٠٧

غرض ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ،

غلط ٨ ، ١٦ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٢٦١ ،

٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧ ،

غير ٥٠٨

غيرية ٤٥٠

(ف)

فاسد ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ،

فاعل ٢٨٩

فراصة ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ،

فرض ٣٠ ، ١٤١ ، ١٦٦ ، ٢٠٠ ، ٢٣٨ ،

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،

٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ،

٢٩٩ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦ ،

فصل ٦٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٨ ،

فعل ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ،

٤٤٧ ، ٥٣٣ ،

قطر ٥٣٥

قلب (القضية) ١٨٨

قوة ٢٥١ ، ٢٤٧ ، ٢٤٦ ، ٢٣٥ ، ١٨٥
 ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤
 ، ٤٢٦ ، ٤٠٤ ، ٣٨٣ ، ٣٦٨ ، ٣٦٦
 ، ٤٨٠ ، ٤٧٢ ، ٤٤٧ ، ٤٣٠ ، ٤٢٨
 ٥٦٩ ، ٥٤٧ ، ٤٩٤ ، ٤٩٣

بالقوة ٤ ، ١٦ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١٨١ ،
 ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٢
 ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ،
 ، ٤٣١ ، ٣٩٦ ، ٣٨٩ ، ٢٥٥ ، ٢٠٩
 ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٤٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٢
 ، ٥٤٤ ، ٥٤٣ ، ٥٢٧ ، ٥٢٥ ، ٤٩٨
 ٥٧٣ ، ٥٦٩ ، ٥٤٦ ، ٥٤٥

قياس ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ،
 ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٥٢
 ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩
 ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦ ،
 ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٩٠ ،
 ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢١ ،
 ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
 ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ،
 ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
 ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ،
 ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ،
 ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،

(ق)

قاعة (زاوية) ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦
 قاعة ٥٤٤

قانون — قوانين ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٨٣ ،
 ٢٢٤ ، ٣٦٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٥

قديم ٥٧٨

قرينة ٦٥ ، ١٣٨ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ٣٢٦ ،
 ٣٣١ ، ٣٥٤ ، ٤٦٨ ، ٥١٨

قصة ٣٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٧٧ ،
 ٥٧٨

قضية ٥ ، ٧ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ ،
 ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٨ ،
 ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١٢٠ ،
 ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،
 ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٨ ،
 ١٧٣ ، ١٩٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ،
 ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ،
 ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ،
 ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،
 ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ،
 ٣٠٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤ ،
 ٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٤٧ ، ٥٢ ،
 ٤٥٥ ، ٤٧٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ،
 ٥٠٣

قياس استثنائي ٥٧١	٣١٩ ، ٣١٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٠
قياس اقتراني ٥٥٨	٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠
قياس الخلف ٥٣٦ ، ٥٣٤ ، ٥٢٣ ، ٨٠	٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣١
قياس العلامة ٥٧٤	٣٧١ ، ٣٦٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥١
قياس الفراسة ٥٧٩	٣٩٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٧٧
قياس المقاومة ٥٧٠	٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤
قياس تمثيل ملاحي ٥٧٩	٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣
قياس جدلي ٥٣٧ ، ٦٧	٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤١١ ، ٤١٠
قياس شرطي ٦٦	٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٠ ، ٤١٩ ، ٤١٨
قياس مركب ٥٤١	٤٣١ ، ٤٢٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥
قياس مغالطي ٤٥٤	٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٢
قياس ناقص ٤٦٩	٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٣٣٨ ، ٤٣٧
قياسات ١٢٥	٤٤٦ ، ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢
قياسات برهانية ٣	٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٧
قياسي ٤٢٣	٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٥٢
(ك)	٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨
كاذب ١٣٧ ، ١٢٧ ، ١١٥ ، ٨٩	٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٧ ، ٤٦٣
٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦	٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣
٢٦٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤	٤٩٠ ، ٤٨٩ ، ٤٨٧ ، ٤٨٤ ، ٤٨١
٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٨	٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩١
٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣	٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٠
٤٠٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، ٣٢٠ ، ٣١٩	٥١٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦
٤٩٩ ، ٤٨٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣	٥١٩ ، ٥١٨ ، ٥١٧ ، ٥١٥ ، ٥١٤
٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠١	٥٣٠ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤
٥٥٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥١٩	٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٢ ، ٥٣١
	٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٣٧
	٥٤٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢
	٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥١
	٥٦٤ ، ٥٦١ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٨
	٥٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٦٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦
	٥٨٠ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٤

كسب ١٧

كل ٤ ، ٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٥١ ، ٨٨ ،
 ٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٧ ،
 ١٢٨ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٢٤ ،
 ٢٣٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،
 ٢٨٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
 ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
 ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ،
 ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ،
 ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ،
 ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،
 ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ،
 ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،
 ٣٨٥ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ،
 ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ،
 ٤٦٨ ، ٤٧٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦

كلمة وجودية ٤٩٢

كلي ٤ ، ٢٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ،
 ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ،
 ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
 ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،
 ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٢٢ ، ٢٣٧ ،
 ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،
 ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
 ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ،
 ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،

كامل (قياس) ١٩

غير الكامل (القياس) ١٩

كبرى ٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
 ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
 ١٣١ ، ١٥٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
 ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ،
 ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ،
 ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ،
 ٣٣١ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٥ ،
 ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ،
 ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،
 ٤٨٨ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،
 ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ،
 ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ،
 ٥٢٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ،
 ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ،
 ٥٦٤ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧٤

كذب ٦ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ،

٨٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٥٠ ، ١٧٥ ،
 ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ،
 ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٢٩١ ، ٣٦٨ ،
 ٣٧١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٨ ، ٤٣٥ ،
 ٤٧٤ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ،
 ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٥

كبة ١٠٨ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
٣٩٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٧٨ ، ٥٠٨ ،
٥٦٢

ون ٤٥٠ ، ٤٨٣

كيف ٤٩ ، ١٦٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ،
٣٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦

كيفية ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٧ ، ٣٢٣ ،
٣٣٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ،
٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
٥٠٠ ، ٥٧٠

(ل)

لازم ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ،
٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٨ ، ٩٦ ، ١٠٦ ،
١١٠ ، ١٢١ ، ١٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٣٧ ،
٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ،
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،
٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٠ ،
٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ،
٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،
٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ،
٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ،
٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ،
٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
٤٩٩ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ،
٥٤٥

٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ،
٣٣٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،
٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،
٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ،
٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،
٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ،
٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ،
٣٨٤ ، ٣٩٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ،
٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ،
٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٦٢ ، ٤٦٧ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ،
٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ،
٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،
٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،
٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ،
٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧١

كبة ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ،
٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٧٥ ،
٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
٩٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ،
٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٠٤ ، ٤٤٢ ،
٥٧٠

١٤ ، ١٦٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤

١٩٨ ، ١٧٥ ، ١٥٧ ، ١٥٤ ، ١٥٣
٢٨١ ، ٢٧٦ ، ٢٥٩ ، ٢٢٢ ، ٢١٠
٢٨٣ ، ٢٦٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦
٢٩٧ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨٦
٤٨٨ ، ٤٥٢ ، ٤٢٨ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨
٤٩٦ ، ٤٩١

مادة القياس ٧

ماهية ٣٠ ، ٤٤٦

مباحث منطقية ١٤

مباين ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٥
٣٤٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤

مبدأ — مبادئ ٨ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٤٠٢

متداخل ٢٨٤

مترادف ٥٢٦ ، ٥٣٢

متسلم ٥٣٧

متصل ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧
٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢
٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣
٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨١
٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢
٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٢
٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨
٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨

لزوم ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ١٩٠
٢٠٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢
٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤
٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨
٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩
٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢
٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧
٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢
٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧
٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٧

لفظ ١٢ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٥
٥٤ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥
١١٣ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٩٤ ، ١٩٧
٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٦
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤
٤٧٣ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧
٥٠٧ ، ٥٢٤ ، ٥٤٠ ، ٥٥٨

لفظة ١٤ ، ٦٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥
٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦
٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢
٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٣٦٦ ، ٤٠٧
٤٢٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣

(٢)

مادة ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤
٣٥ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ١٢٥
١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٢

حال ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٤ ،
 ١١٥ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ،
 ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٩١ ،
 ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،
 ٢١٠ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٨٠ ،
 ٣٨٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٦ ،
 ٤٣٤ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ،
 ٤٩٣ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ،
 ٥٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، ٥٦٣

محاورة جدلية ٥٣٧

محسوس ٤٧٣ ، ٤٨٧

محصل ٣٧ ، ٦٢ ، ١٠٥ ، ٣٦١ ، ٤٤٦

محصورة (القضية) ١٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
 ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٢

محصورات ٣٨ ، ٣٦٢

محول ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٣ ،
 ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ،
 ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،
 ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
 ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
 ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
 ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ،
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٥

٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ،
 ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ،
 ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ،
 ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
 ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،
 ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ،
 ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٢ ،
 ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٥٣٥

متضاد ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥

متقابل ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ،
 ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ،
 ٥٧٠ ، ٥٧١

متكافؤ ٢٨٣

متلازم ٣٦٨ ، ٥٥٠

متناقض ٣٩ ، ٣٦٨

متناه ٣٠٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٥٨

غير متناه ٥٥٨

مثال ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٥٥٥

مثلث ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

مجادل ٢٧٣

مجادلة ٢٧٣

مجردة ١١٩

مستقيم ٥٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ،
٥٢٣ ، ٥٣٤ ، ٥٦٧

مساجد ٦٧

مسلم ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٨ ،
٥١٩ ، ٥٢٧

مساجد ٣٩ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٢١ ، ٥٣٠

مشاركة ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٥٣٥

مشكل ٣٧٧

مشهور ٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ٣٩١ ،
٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٥٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٣٧

مشهورة (خطابات) ٥

مشهورات ٢٨٦

مشورية ٥٥٦

مصادقة ٤٦١

مصادرة على المطلوب الأول ٥٢٩ ، ٥٣٠ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣

مصدقات أولى ٧

مصدقات بالكسب ٨

مضاد ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٢٧

مضاف ١٦٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ، ٥٧٢

مضايغ ٢٣٤

مطلب — مطالب ١٢ ، ٢٣١

٣٥٢ ، ٣٤٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٢ ، ٣٦٢ ، ٣٥٦ ،
٤٤٤٧ ، ٤٣١ ، ٤٢٧ ، ٣٩٩ ، ٣٩٢ ، ٣٥٥ ،
٤٤٦٦ ، ٤٦٥ ، ٤٥٧ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ،
٤٨٢ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٦٧ ،
٤٨٩ ، ٤٨٨ ، ٤٨٦ ، ٤٨٣ ،
٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩٠ ،
٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥١٢ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ،
٥٦٢ ، ٥٥٩ ، ٥٥٧ ، ٥٣٢ ، ٥٢٦ ،
٥٧٧ ، ٥٧٤ ، ٥٦٨

مزاج ٥٧٩

مخاطبات ١١٣

مخطوط ١٢٥ ، ١٦٠ ، ٢٢٣

مدلول ٣٦٢

مذهب ٣١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١١١ ، ١٢٦ ،
١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٦٧ ، ٢٠٧ ،
٢٢٥ ، ٣٢٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧

مركب ٥٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٣ ، ٤٠٨ ،
٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ،
٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٢ ،
٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥٢٨ ، ٥٣٥ ،
٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢

مساواة ٦٤ ، ٢٨٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ،
٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧

مساو ٥٨٠ ، ٥٤٦

مستثنى ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨

مطلقات ١٥٤ ، ٧٦ ، ٤١

مطلوب ٥٨ ، ٥٦ ، ١٤ ، ٩ ، ٨ ، ٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٣ ، ١٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٥

مطلوب أول ٥٦٣ ، ٥٣١

معائد ٤٢٦ ، ٤٠٧ ، ٣٨٠ ، ٢٤٢

معائدة ٢٤٢ ، ٢٣٢

معدول ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٣٦١ ، ٣٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٥

معدولية ٤٩٥

معدوم ٥١٢ ، ٣١٢

معرفه ٣١٣ ، ١٤٠ ، ١١ ، ١٠

معقول ٢٤٤٨ ، ٢٢٤ ، ٥٤ ، ٤٣ ، ٢١ ، ٥٤٨ ، ٤٢٧

معلول ٥٠٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٤

مظنون ٤٨٧

مظنونة ٥

مطابق ٢٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٢ ، ٦٢ ، ٤٦١ ، ٤٥٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٢

مطابقة ٢٣٢ ، ٢٣١

مطلق ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢١ ، ٤ ، ٣ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤ ، ٤٣٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٦٢

مطلقة ٤٣ ، ٣٨ ، ٣٥ ، ٢٩ ، ٢١ ، ٤٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٤

مفرد ٤٨٢ ، ٤٣٠ ، ٤٢٩

مفصول ٤٦٠ ، ٤٣٦

مفهوم ١٤٥ ، ٨٥ ، ٧٦ ، ٤٤ ، ٣٤

٣٩١ ، ٢٧٥ ، ٢٧١ ، ٢٥١ ، ٢٤٥

٤٨٥ ، ٣٩٣

مقابل ٣٩٠ ، ٣٢٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٥ ، ٢٦٢

٥٠٧ ، ٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٤٤ ، ٤٣٥

٥٣٨ ، ٥٢٧ ، ٥١٨ ، ٥١٤ ، ٥١٣

٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٢

مقارنة ٥٥٤

مقاييس برهانية ٥٥٥

مقدار ٣٠٩ ، ٢٨٩ ، ٢٨٨

مقدم ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٥٤

٢٤٥ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦

٢٥٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٤٦

٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩

٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥

٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢

٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٨

٢٩٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤

٣٠٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩ ، ٢٩٧

٣٣٧ ، ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٠ ، ٣١٣

٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٤٠

٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥

٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٧

٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥

٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٠

(٤١)

معنى ٢٧ ، ٢٣ ، ٢٠ ، ١٧ ، ١٤ ، ١١

٤٦ ، ٤٥ ، ٤١ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣

٧٨ ، ٥٩ ، ٥٦ ، ٥٥ ، ٤٩ ، ٤٧

١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٠ ، ٨٦ ، ٧٩

١٣١ ، ١٣٠ ، ١٢٦ ، ١١٥ ، ١٠٥

١٤٧ ، ١٤٦ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤

١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٥٥ ، ١٥٢

١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥

١٩٣ ، ١٩١ ، ١٨٩ ، ١٨٤ ، ١٧٢

٢٠٤ ، ٢٠٢ ، ١٩٩ ، ١٩٧ ، ١٩٥

٢٣٥ ، ٢٢٥ ، ٢١٨ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦

٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦

٢٥٧ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥

٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩

٢٧٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠

٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢١٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨١

٤٢٠ ، ٤١١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٦ ، ٣٨٣

٤٤٣ ، ٤٣٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢١

٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٥٦ ، ٤٤٦

٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٧٨

٥٤٣ ، ٥٤٠ ، ٥٣١ ، ٤٩٣ ، ٤٨٩

٥٨٠ ، ٥٦٨ ، ٥٥٥ ، ٥٥١ ، ٥٤٦

معنى مشكك ١٦٨

معيار ١٥ ، ١٤ ، ١٣ ، ١١

مغايرة ٤٧٦

مغالطة ٥٠٦ ، ٤٥٤ ، ٤٣٥ ، ٢٠٩

٥٦٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٧

مفارق ٥٥١ ، ٢٣٤

مناوت ٤٩٣

٤٥٤ ٤٥٢ ٤٥١ ٤٤٦ ٤٤٣
 ٤٦٤ ٤٦٣ ٤٦١ ٤٦٠ ٤٥٥
 ٤٧١ ٤٧٠ ٤٦٩ ٤٦٧ ٤٦٥
 ٤٩٩ ٤٩٢ ٤٩٠ ٤٨٤ ٤٨٣
 ٥٠٧ ٥٠٦ ٥٠٤ ٥٠٢ ٥٠٠
 ٥١٢ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٩ ٥٠٨
 ٥٢٠ ٥١٩ ٥١٨ ٥١٦ ٥١٣
 ٥٢٩ ٥٢٧ ٥٢٦ ٥٢٤ ٥٢١
 ٥٣٤ ٥٣٣ ٥٣٢ ٥٣١ ٥٣٠
 ٥٤٠ ٥٣٩ ٥٣٨ ٥٣٧ ٥٣٥
 ٥٤٧ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣ ٥٤٢
 ٥٥٧ ٥٥٦ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩
 ٥٦٥ ٥٦٢ ٥٦١ ٥٦٠ ٥٥٩
 ٥٧٤ ٥٧٣ ٥٧١ ٥٧٠ ٥٦٦
 ٥٧٥

مقول ٦٦ ١٠٤

مقولة ١٦٨ ٣٢٠

مقوم ١٠

مكتسب ٥٤٨ ٥٦٦

مكون ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢

ملاء ٥٤٧

ملازم ٣٦٦ ٣٨٤

ملازمة ٢٦٦

ملزم ٤٢٩

ملزوم ٢٣٣ ٢٤٨ ٢٤٨ ٥١١ ٥٤٥

ملكة ١٨ ١٧ ٤٥٠ ٥٦٦ ٥٧٢

٥٧٩

٣٨٥ ٣٨٤ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨٠
 ٣٩٣ ٣٩٢ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٨٦
 ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٦ ٣٩٥ ٣٩٤
 ٤١٨ ٤١٧ ٤١٦ ٤٠٩ ٣٩٩
 ٤٢٥ ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢٢ ٤١٩
 ٤٩١ ٤٦٩ ٤٦٢ ٤٥٧ ٤٣٧
 ٥٠٥ ٤٩٩

مقدمة ٤ ١٢ ١٣ ١٤ ١٩ ٣١

٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٤٦ ٣٨
 ٦٥ ٦٣ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٧ ٥٦
 ٩٨ ٨٦ ٧٥ ٦٨ ٦٧ ٦٦
 ١١٠ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٤ ١٠٣
 ١٢١ ١١٥ ١١٤ ١١٢ ١١١
 ١٤٥ ١٣٦ ١٣٢ ١٢٨ ١٢٥
 ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٤٩
 ١٧٥ ١٦٦ ١٦١ ١٦٠ ١٥٧
 ٢١٢ ٢١١ ٢٠٨ ١٩٣ ١٨٧
 ٢١٨ ٢١٧ ٢١٦ ٢١٤ ٢١٣
 ٢٢٤ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١ ٢٢٠
 ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٣٩ ٢٣١
 ٢٩٧ ٢٨٨ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٦٧
 ٣٢٣ ٣٢٢ ٣٢١ ٣١٩ ٢٩٩
 ٣٦٢ ٣٦١ ٣٥٤ ٣٥٣ ٣٢٥
 ٣٩٠ ٣٨٥ ٣٨٤ ٣٧٩ ٣٦٣
 ٤٠٢ ٣٩٩ ٣٩٧ ٣٩٥ ٣٩٣ ٣٩٢
 ٤١٧ ٤١٠ ٤٠٩ ٤٠٨ ٤٠٦
 ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢١ ٤٢٠ ٤١٩
 ٤٣٢ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٢٩ ٤٢٨
 ٤٣٧ ٤٣٦ ٤٣٥ ٤٣٤ ٤٣٣
 ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠ ٤٣٩ ٤٣٨

ملة ٥٥٧

متنع ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٩١

مكن ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٦

٦٧ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٨

١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠

١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ١٩٩

٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣

٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩

٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨

٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٦٢

٣٩٨ ، ٣٩٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٧٥

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥٧٣

مكنة ٤ ، ٢١ ، ٣٣ ، ١٩٥ ، ٢١٨

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

مناقض ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٩

٩٠ ، ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦

٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٤٩٢

٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤

مناقضة ٤١ ، ٤٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٢

٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٤

مناقضات ٣٨

متنج ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٢

٣٢٥ ، ٣٥٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥

٤٣٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩١

٤٩٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥

٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٥٦٦

منطق ٣ ، ٥ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

١٥١٤ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥

١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٢٩ ، ٢٣١

٢٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨٧

٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥

منعكس ٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢

٤٨٨

منعكسة ٧٧

منفصل ٦٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠

٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣

٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨

٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٣

٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٤٠٠

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦

٤١٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢

مهمل ٤٧٥ ، ٥٢٨

٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢١
 ٣٤٧ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٢٩
 ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٢ ، ٣٥٠ ، ٣٤٨
 ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٥٦
 ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦
 ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧١
 ٣٨٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٧٨
 ٤٣٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢
 ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠
 ٤٦٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٢ ، ٤٤٩ ، ٤٤٥
 ٤٩٩ ، ٤٩٧ ، ٤٩٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩١
 ٥١٠ ، ٥٠٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣
 ٥٢٢ ، ٥٢٠ ، ٥١٩ ، ٥١٢ ، ٥١١
 ٥٣٨ ، ٥٣٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، ٥٢٣
 ٥٥٨ ، ٥٥٧

موجبة ٣٣ ، ٣١ ، ٢٩ ، ٢٨ ، ٢١
 ٦٤ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٢
 ١١٤ ، ١١٣ ، ٩٦ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٧٧
 ١٢٥ ، ١١٩ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٦
 ١٨٦ ، ١٥٧ ، ١٥٢ ، ١٣١ ، ١٢٩
 ٢٢١ ، ٢١٧ ، ٢٠٦ ، ١٩٩ ، ١٨٧
 ٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٤٦٥ ، ٣٨١ ، ٢٢٦
 ٥٧٥

موجود ١٧٢ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٤١ ، ١٠
 ٢٢٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٦ ، ١٨٤
 ٢٥٧ ، ٢٥٣ ، ٢٣٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢
 ٢٧٠ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٥٩
 ٢٧٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧١
 ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩
 ٣٢٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٠

مهملة ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ١٠٩ ، ٧٩ ، ١٩
 ٥٠٩ ، ٤٨٨ ، ٤٧٨ ، ٤٧٢

منفصلة ٢٥١ ، ٢٥٠

منهاج ٣١٥ ، ٣١٤ ، ٣١٢ ، ٣١١
 ٣٤٠ ، ٣٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣١٧
 ٣٥٠ ، ٣٤٩ ، ٣٤٧ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤
 ٣٥٦ ، ٣٥٥

منوع ٣٦١

موأنة ٥٥٤

مواد قياسية ٨

موافق ٢٧٦ ، ٢٦٥

موافقة ٢٧٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦
 ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٧٢ ، ٢٧١
 ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨١
 ٥٢١ ، ٣٩٥ ، ٣٩٠ ، ٣٨٦ ، ٣٠٠

موجب ٩٠ ، ٤٨ ، ٤١ ، ٣٦ ، ٢٥
 ١١٢ ، ١٠٨ ، ٩٨ ، ٩٧ ، ٩٣ ، ٩٢
 ١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٢٠ ، ١١٥
 ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ١٩٨ ، ١٧٤ ، ١٤٤
 ٢٤٥ ، ٢١٤ ، ٢١٣ ، ٢١٢ ، ٢١١
 ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥ ، ٢٥١ ، ٢٤٩
 ٢٨١ ، ٢٧٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦١
 ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢
 ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٦ ، ٢٨٩
 ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠١
 ٣١٢ ، ٣١١ ، ٣٠٩ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦
 ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٣١٥ ، ٣١٤

(ن)

ناطق ٥٦٥

نباتية ٢٨٢

نبي ٥٥٦

نتيجة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٦ ،

٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ،

١١٠ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٦ ،

٢٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ،

١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٨٨ ،

١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ،

١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ،

٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ ،

٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،

٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ،

٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٥ ،

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،

٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ،

٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،

٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ،

٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ،

٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٧ ،

٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ ،

٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ،

٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ،

٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ،

٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ،

٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ،

٤٧٠ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ،

٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،

٥٠٥

موسيقى ٥٠١

موصول ٤٣٦ ، ٤٦٠

مصولات ٤٤٤

موضوع ١٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،

٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ،

٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣ ،

٦٣ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ،

٨٧ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ،

١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،

١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ،

١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،

١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ٢٠٦ ،

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣١ ،

٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢ ،

٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ،

٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٨ ،

٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ،

٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ،

٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ،

٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ،

٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ،

٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ،

٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ،

٥٦٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٦٣

تقی ٢٤٥

تقائض ١٢١

تقصان ٤٦٤ ، ٤٣٥

تقض ٥٣٨ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٧٨

تقیض ٤٦ ، ٤٥ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩

٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٩

٧٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٣٧

١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٣٢

٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤

٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

٣٠٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٦

٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١

٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٥

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥

٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١

٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨

٤٥١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣

٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥١٤

٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١

٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧

٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٧٥

تقیضه ٣٦٨

نمط ٣٤٨

نهایه ٢٨٢

نجم ٥٤٠

نوع ٥٩ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٩

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦

٤٤٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٥ ، ٥٨٠

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨

٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٩٢ ، ٥٩٧

٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٩

٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩

٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤

٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١

٥٢٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢

٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩

٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩

٥٥٠ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨

٥٧١ ، ٥٧٨

نحو ١٧

نسبة ٢٤ ، ٢٦ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ١٠٨

٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٨

٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٥ ، ٤١٧

٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠

٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٥ ، ٤٩٥

٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠

نسبة ١٥٤

نظام ٤٤٤

نظر ٦ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ١٠٥

١٠٧ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ١٧١

٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤١٨

٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢

نفس ١١ ، ١٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨

١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ ، ٣٥١

٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨

٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧

٥٤٨

لا وجود ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٩٥

وجودى ٨٣ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،

١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٩٢ ،

١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٩١

وجودية ٨٢ ، ٤٨٥

وجوب ٣٦١

وساطى ٥٥٥

وساطية ٥٥٧

وسط ٥٤٠ ، ٥٦٢

وضع ٦٨ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ،

٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٣٦٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩

٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،

٤٣٠ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤

وضعى ٤٢٣

وضعية ١٣

وفاقى ٢٩٩

ولاء ٤٥٠

وهم ٢٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،

٥٤٧ ، ٥٤٨

(ى)

يقين ٧ ، ٥٦٦

يقينى ٥٤٧

(هـ)

هندسة ١٦ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٢٦

هيئة ٤ ، ١٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٩٥ ، ٣٢٥

٣٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٩

(و)

واجب ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ،

١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٣٩٨ ،

٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٥٣٠

واجب الوجرد ١٦٦ ، ٢٨٠

واسطة ٤٩٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ،

٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠

وجود ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

٣٤ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٠ ،

١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،

١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ،

١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،

٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ،

٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،

٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ،

٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،

٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٩٣ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ،

٥٤٥ ، ٥٧٥

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين غرة جمادى الأولى سنة ١٣٨٤

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

محمد الفاتح عمر

مقرر مجلس الإدارة المنتخب